سلسلة شروح ألفية ابن مالك (٤)

حواشٍ على توضيح الألفية

للعلامة

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله

ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)

لناصر الدين اللقاني

(ت ٩٥٨هـ)

حققها وعلق عليها

أبو عبد الرحمن نبيل صلاح سليم

تطبع لأول مرة

المُقَـــــــــــــــــدّمـــــ
ــــــــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي قدَّم من شاء بفضله ، وأخَّرَ من شاء بعدله ، لا يعترض عليه ذو عقلٍ بعقله ، ولا يسأله مخلوق عن عِلَّةِ فِعله ، أحمده وأشكره ، وأُثني عليه الخيرَ كلَّه ولا أكفره .

وأصلي وأسلم على خير خلقه ، وأفضل رسله ، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله الأطهار ، وأصحابه الأخيار ، ومن سار على نهجه ، واستنَّ بسنته إلى يوم الدين ، أما بعد :

فإنَّ اللغةَ العربيةَ أعظمُ اللغات شأناً ، وأعلاها مكانةً ، وأحسنها بياناً ، ولاغروَ فهي لغةُ كتابِ الله تعالى ،ووعاءُ كلامِه ،ولسانُ نبيّه ρ .

لذا كان الاشتغال بها من أسمى المهمات ،وأنبل الغايات ، وصرف الوقت والجهد لها – مع الإخلاص– قربة من القربات .

ألا وإنَّ من خدمة هذه اللغة الكريمة ، إخراجَ ما خطَّه علماؤنا الأقدمون ، وإعادةَ نشرِه في ثوبٍ جديدٍ ، ومن هذا المنطلق أخذت أفتش عمَّا يمكن أن أسهم به في هذا الميدان ، وفي أثناء بحثي في فهارس المخطوطات وكتب التراث استوقفني مخطوطٌ نحويٌّ نفيسٌ ، ألا وهو : (**حواشٍ على توضيح الألفية لناصر الدين محمد بن عبد الله اللقاني**) ،وهو عبارة عن تعليقاتٍ على مواضعَ من كتاب (أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري)، فاستخرت الله تعالى في تحقيقه ، ثم عقدت العزم على تسجيله ليكون موضوع بحثي لدرجة العالمية (الماجستير) .

وقد دعاني إلى اختيار هذا المخطوط أسبابٌ منها :

أولا : قيمةُ المخطوط العلمية ، وشهرةُ مؤلفه ، ومكانته بين العلماء والمصنفين .

ثانياً : الرغبة في تحقيق التراث النحوي لأسلافنا ،وإظهاره في ثوبٍ جديد خدمةً للغة القرآن الكريم.

ثالثاً : ما يشتمل عليه المخطوط من فوائدَ علميَّة ، وتقييداتٍ بديعة ، بالإضافة إلى كثيرٍ من الاعتراضات العلمية المفيدة ، والاستدراكات على ابن هشام ، وكذلك المناقشة والترجيح لكثير من المسائل التي دار حولها الخلاف بين العلماء ، وهو ما يسلط الضوء على شخصية اللقاني النحوية المتميزة .

رابعاً : دراسة هذا المخطوط وتحقيقه وإخراجه سيضيف للمكتبة النحوية كتاباً له قيمته العلمية .

وقد اقتضت خطة البحث أن تكون في مقدَّمةٍ ، وقسمين : الأول للدراسة ، والآخر للتحقيق ، ثم فهارس فنية مفصلةٍ . وتفصيل ذلك كالتالي :

1- المقدمة :وبينت فيها أهمية الموضوع،وأسباب اختياره،وخطة البحث،والمنهج في تحقيق النص.

2- القسم الأول : الدراسة : وتتكون من تمهيدٍ ، وفصلين :

التمهيد : **(ابن هشام الأنصاري ، وكتابه أوضح المسالك)** وفيه مبحثان :

المبحث الأول : ابن هشامٍ الأنصاري : حياته ، وآثاره بإيجازٍ .

المبحث الثاني :كتاب أوضح المسالك ، وقيمته العلمية بإيجازٍ .

الفصل الأول : ناصر الدين اللقاني : حياته وآثاره ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نشأته وحياته ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ولقبه ، وكنيته .

المطلب الثاني : نشأته .

المطلب الثالث : شيوخه ، وتلاميذه .

المطلب الرابع : وفاته .

المبحث الثاني : آثاره ، ومكانته العلمية .

الفصل الثاني : **(حواشٍ على توضيح الألفية لناصر الدين اللقاني ، وقيمتها العلمية)** وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب ، وتوثيق نسبته إلى المؤلف .

المبحث الثاني : منهج المؤلف في الكتاب ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسلوبه ، وطريقة عرضه للمادة العلمية .

المطلب الثاني : موقفه من الشواهد .

المطلب الثالث : عنايته بآراء العلماء .

المطلب الرابع : الأصول النحوية التي اعتمد عليها .

المبحث الثالث : وصف النسخ الخَطِّيَّةِ .

3- القسم الثاني : **النصُّ المحقَّقُ** .

ثم ختمت الكتاب بفهارس فنية مفصَّلة .

وقد سرت في التحقيق وفق المنهج الآتي :

1- نسخت المخطوط من النسخة الخطيَّة التي اخترتها لتكون أصلاً لبقية النسخ ، ثم قمت بتحريرها محاولاً إخراجها لأقرب صورةٍ وضعها المؤلفُ عليها ، واعتمدت النسخة (أ) أصلاً ؛ نظراً لجودة نسخها ، وندرة السقط فيها ، وكونها منقولةً من خط المصنف –كما ذُكِر في خاتمتها- ، ثم حررت

النصَّ وفق القواعد الإملائية الحديثة ، وعلامات الترقيم ، ورقَّمتُ الصفحات ،وجعلت للدراسة ترقيماً يخالف ترقيم النص المحقق .

2- أثبتُّ متن ابن هشام في أعلى الشرح ، وميَّزته بخط عريضٍ ،حتى تتضح الفكرة بشكل تام ، وفصلت بينه وبين حاشية اللقاني بخط عرضي ، ولم أُشِرْ للاختلاف بين نسخة اللقاني من التوضيح وبين النسخة التي أثبتها في المتن إذا كان هذا الاختلاف لا يؤثر في المعنى-إلا نادراً- ،وقد حاولت أن اختصر متن ابن هشام اختصاراً يغني عن الرجوع إلى الكتاب ، وقد تتطلب ذلك مني وقتاً وجهداً كبيرين .

3- قابلت بين النسخ الخطِّيَّةِ ، وأثبتُّ الفروق بينها في الحاشية ، وقد احترمت الأصل ، وهي النسخة (أ) ، فلم أثبت في المتن- عند الاختلاف- ما يخالفها إلا نادراً ، وذلك إذا كان ما في الأصل خطأ ، أو لا يلتئم مع السياق ، وما أضفته من عندي وضعته بين معقوفين هكذا [ ] ، وأشرت إلى نهاية كل صفحة في المخطوط الأصل بوضع خطٍّ مائلٍ وإثبات رقم الصفحة كما في هذا الشكل [8/أ].

4- حققت أقوال العلماء وآراءهم ، ونسبتها إلى مصادرها من كتبهم ، وما لم يتيسر لي إثباته منها نسبته إلى مظانِّه من أُمَّاتِ كتب النحو الأخرى .

5- علَّقت على المسائل النحوية والصرفية التي ذكرها المؤلف -إن اقتضى المقام ذلك- ، مع تفصيل المجمل ، وتوضيح ما يحتاج إلى توضيح ، وأشرت إلى مواطن ذكر هذه المسائل في مظانِّها من كتب النحو .

6- وضَّحت ما يحتاج إلى توضيحٍ من المفردات اللغوية من كتب معاجم اللغة .

7- عزوت الآيات القرآنية ، بذكر اسم السورة ورقم الآية ، ووثقت القراءات القرآنية ، وعزوت الأحاديث الشريفة , والآثار ، وأقوال العرب ، وأمثالها ، وخرَّجت الشواهد الشعرية من مصادرها ، مع الضبط بالشكل لكل ما سبق .

8- ترجمت للأعلام غير المشهورين الذين ذكرهم اللقاني في حاشيته ترجمةً موجزةً .

وفي الختام فإنني أحمد الله جلَّ ثناؤه وأشكره كما ينبغي لجلال وجهه ،وعظيم سلطانه ، وجزيل نعمائه، على تيسيره وتوفيقه ومعونته لي على إتمام هذا البحث،فلولا توفيقه – سبحانه – لما كتبتُ سطراً ، ولا خططتُ حرفاً ، فله الحمد أولاً وآخراً ،وظاهراً وباطناً،كما يحب ربُّنا ويرضى .

ثم أشكر والديَّ اللذَيْن بذلا لي النصح والدعاء ، والحثَّ على إنجاز هذا البحث كلَّما فترت همتي ،أو كلَّت عزيمتي ، واغتفرا لي — في سبيله- تقصيري في حقيهما ، فاللهَ تعالى أسأل أن يجزيهما عني أفضل الجزاء ، وأن يمدهما بالصحة والعافية ، ويطيل على الطاعة عمريهما ، ويديم لهما التوفيق والسداد

، والسعادة في الدارين .

وأشكر شيخي وأستاذي المشرف على هذه الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد محمد السعيد نافع ، الذي بذل لي علمه ووقته ، ولم يدخر وسعاً في سبيل إنجاز هذا البحث ، فجزاه الله تعالى عني خير الجزاء .

كما أشكر فضيلة الأساتذة الكرام : الأستاذ الدكتور عبد المنعم بن محمد النجار ، وفضيلة الأستاذ الدكتور عايض بن نافع العمري ، وفضيلة الأستاذ الدكتور أحمد بن محمد عبد النعيم ، الذين أشرفوا على هذا البحث سابقاً .

وأشكر القائمين على هذه الجامعة الإسلاميَّة المباركة ، التي هيأت لنا سبل العلم النافع ، وذلَّلت أمامنا عقباته ، وأخص بالشكر مشايخي وأساتذتي الكرام في كلية اللغة العربية وفي مقدمتهم عميد الكلية أ.د /عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ، ووكيل الكلية للشؤون التعليمية د/إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ورئيس قسم اللغويات أ.د/ محمد عبدالحي عمار سالم .

وأشكر إخوتي الأعزاء ، وزملائي الكرام الذين بذلوا لي النصح والحثَّ والدعاء ،وأخصُّ بالشكر الزملاءَ الأعزاءَ حامد بن مرزوق العوفي ، وسعيد بن أحمد حياة الله ، ونذير بن يحيى ميكائيل ،ومحمد بن راجي الصاعدي ، وعبد الله بن مبارك النخار الذين أسدوا إليَّ خدمات جليلة ، وبخاصة فيما بالمراجع والمقابلة بين النسخ والفهارس ،وأسأل اللهَ تعالى للجميع دوام التوفيق والسداد ، والسعادة في الدارين .

ختاماً أقول : قد بذلتُ في هذا البحث جَهدي ، واستفرغت فيه طاقتي، وما كان فيه من صوابٍ فهو من الله تعالى وحده ،وله وحده الفضل والمنَّة ، وما كان فيه من خطأٍ فمن نفسي، ومن الشيطان ، وحسبي أنِّي اجتهدت ، وأسال الله تعالى العفو والصفح والغفران .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الباحث

خالد بن مقبل بن ناشي الصاعدي

التمهيد

(ابن هشام الأنصاري ، وكتابه أوضح المسالك), وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري: حياته, وآثاره بإيجاز.

المبحث الثاني: كتاب(أوضح المسالك),وقيمته العلمية بإيجاز.

المبحث الأول : ابن هشام الأنصاري: حياته, وآثاره بإيجاز .

اسمه ونسبه : هو أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام

الأنصاري الخزرجي[1] المصري .

ولد بمصر في ذي القعدة سنة 708 هـ[2] ، وذكر الصفدي[3] أن ولادته كانت تقريباً بعد 710هـ .

كان ذا أخلاقٍ عاليةٍ ، متواضعاً ، برًّا ، مع شفقة ودماثةٍ في الخلق ، ورقةٍ في القلب[4]، هذا بالإضافة إلى أنه كان كثير الديانة ،والعبادة[5] .

وقد اشتهر بكنيته (ابن هشام) ، واشتهر بهذه الكنية عددٌ من العلماء ، عدَّ منهم محمد الأمير أربعة[6] ، وذكر السيوطي[7] منهم ثمانية، وهم :

ابن هشام الحميري : عبدالملك بن هشام بن أيوب صاحب تهذيب السيرة النبوية لابن إسحاق ، توفي سنة 218هـ[8]، **وابن هشام الخضراوي** : محمد بن يحيى الأنصاري الأندلسي أخذ عن ابن خروف ، وأخذ عنه الشلوبين ،توفي في تونس سنة 446هـ[9]، **وابن هشام اللخمي** محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، أخذ عن ابن العربي المالكي ، له المجمل في شرح أبيات الجمل ،وشرح على مقصورة ابن دريد[10] ،كان حيًّا سنة 557هـ ، وقيل توفي في هذه السنة[11] ، **وابن هشام الحضرمي** :عبيدالله بن عمر بن هشام ، له شرح على جمل الزجاجي ومقصورة ابن دريد ، توفي سنة550 هـ[12] ، **وابن هشام الأنصاري** (صاحب الترجمة)،**وابنه محمد** ،ولقبه محب الدين ، كان أوحد عصره في تحقيق

---

(1) حاشية الأمير على المغني 2/1 .

(2) ينظر : الدر الكامنة 92/3 ، وبغية الوعاة 69/2 ، وشذرات الذهب 191/6 ، والأعلام 147/4 .

(3) أعيان العصر 5/2 .

(4) ينظر : الدرر الكامنة 93/3 ، وبغية الوعاة 69/2 .

(5) المقصد الأرشد 66/2 .

(6) حاشية الأمير على المغني 2/1 .

(7) بغية الوعاة 390/2 .

(8) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 115/2

(9) ينظر ترجمته في : إشارة التعيين 341 ، وبغية الوعاة 267/1 .

(10) حقَّقه أحمد عبدالغفور عطار باسم (الفوائد المحصورة في شرح المقصورة) وطبع سنة1400هـ .

(11) ينظر ترجمته في : إشارة التعيين 298 ، وبغية الوعاة 48/1 ، وهدية العارفين 97/2 .

(12) ينظر ترجمته في : إشارة التعيين 175 ، وبغية الوعاة 127/2 .

النحو ، أخذ عن والده وعن التقي السبكي ، توفي سنة799هـ[1] ، **وابن هشام الحفيد** (حفيد ابن هشام الأنصاري) واسمه أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن هشام ، ولقبه شهاب الدين ، له حاشية على أوضح المسالك توفي سنة 885هـ[2] .

وقد تلقى ابن هشام العلم على يد مشايخ فضلاء ، كلٌّ منهم اشتهر بسعة علمه ، ورسوخ قدمه ، غير أنه – فيما يظهر – لم يتوسع في الأخذ عن علماء عصره ، فلم يذكر من ترجموا له أكثر من ستة من العلماء الذين تلقى عنهم ، وهؤلاء هم :

1-**شهاب الدين بن المرحِّل** :عبداللطيف بن عبدالعزيز بن يوسف الحراني،عرف بابن المرحِّل ؛لأن أباه كان يبيع الرحال ، وكان ابن هشام يطريه وينوِّه به ، ويعرف بقدره ، ويفضله على أبي حيان ، وذكر أصحاب التراجم أنَّه كان يقول فيه :(كان الاسم في زمانه لأبي حيان ، والانتفاع بابن المرحل) ، توفي بالقاهرة في محرم سنة 744هـ[3] .

2- **شمس الدين بن السراج** : محمد بن محمد بن محمد بن نمير بن السراج ، الكاتب ، المجود ، المقرىء ، اعتنى بالقراءات ، توفي سنة 747 هـ[4].

3- **تاج الدين الفاكهاني** : عمر بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري المالكي ، تاج الدين ، المعروف بالفاكهاني ، كان فقيهاً مالكياً نحوياً ، وله كتاب (الإشارة)[5] في النحو ، أقام بمصر سنين ، وفي إقامته هذه درس ابن هشام عليه كتابه الإشارة إلا الورقة الأخيرة منه ، توفي –رحمه الله– في جمادى الأولى سنة 731هـ[6].

---

(1) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 148/1 ، وشذرات الذهب 361/6 .

(2) ينظر ترجمته في : بغية الوعاة 322/1 ، والضوء اللامع 329/1 .

(3) ينظر ترجمته في : الوفيات 466/1 ، والدرر الكامنة 406/2 ، وأعيان العصر 164/3 .

(4)ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة 232/4 ، والوفيات 32/2 ، وبغية الوعاة 235/1،وشذرات الذهب 152/6 .

(5) يقول محقق كتاب السحب الوابلة (663/2 هامش) : وكتابه (الإشارة) في النحو مع شرح مختصر مفيد للمؤلف نفسه رأيته في مكتبة شهيد علي في تركيا رقم (2322) بخط جميل جداً في 83 ورقة وهو جدير بالنشر .

(6) ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة 178/3 ، وأعيان العصر 644/3 ، وبغية الوعاة 221/2 .

4- **تاج الدين التبريزي** : علي بن عبد الله بن أبي الحسن الإردبيلي ، تاج الدين أبو الحسن التبريزي الشافعي ، أخذ النحو والفقه عن ركن الدين الاستراباذي ، والركن الحديثي ،توفي في رمضان سنة 746هـ[1].

5- **بدر الدين بن جماعة** : محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي ، أخذ عن بن دقيق العيد ،وأخذ النحو عن ابن مالك ، تولى قضاء الديار المصرية بعد وفاة ابن دقيق العيد ، وتوفي – رحمه الله تعالى – في جمادى الآخرة سنة 733هـ[2]، وأخذ ابن هشام عنه الشاطبية في القراءات ،وقد اشتبه على بعضهم[3] تحديد المقصود بابن جماعة ، وذلك لكون هذه الكنية اشتهر بها جماعة من أهل العلم ، وقد حدد ابن تغري بردي المعنِيَّ بها حين قال : (وسمع من قاضي القضاة بدر الدين محمد بن جماعة)[4].

6- **أبو حيَّان الأندلسي** : وفي أخذ ابن هشام عن أبي حيان نظرٌ أثاره ابن حجر ، حيث قال في ترجمة ابن هشام : (سمع من أبي حيَّان ديوان زهير بن أبي سلمى ، ولم يلازمه ، ولا قرأ عليه)[5] ، وقال في موضع آخر ، وذلك حين ترجم لشهاب الدين الروائي – بعد أن ذكر قصيدة له ، وقال :إنه سمعها من ابن هشام قال : أنشدناها أبو حيان – فعقَّب ابن حجر على قوله هذا بقوله :(والذي نعرفه أن ابن هشام لم يأخذ عن أبي حيان شيئاً ، ولا يشبه هذا النظم نفَسَ أبي حيان)[6] ،والذي يظهر –والله أعلم- أن ابن هشام لم يلبث أن انصرف عن أبي حيان،ولم يستمر معه[7].

أما تلاميذه : فقد تلقى العلم عن ابن هشام عدد غير قليل من الطلاب ، حيث أقبل الناس عليه بعد ظهوره ، ومن هؤلاء :

---

(1) ينظر ترجمته في:الدرر الكامنة 72/3،والوفيات 16/2،وأعيان العصر 408/3 ، وبغية الوعاة 171/2 .

(2) ينظر ترجمته في : الدرر الكامنة 367/3 ، وشذرات الذهب 139/7 .

(3) ينظر : ابن هشام وأثره في النحو العربي د/ يوسف الضبع ص 24-34، ومقدمة كتاب نزهة الطرف تحقيق د.أحمد هريدي ص 10 .

(4) المنهل الصافي 132/7 .

(5) الدرر الكامنة 93/3 .

(6) ذيل الدرر الكامنة 311-312 .

(7)علل العلماءالنفور الذي وقع بين أبي حيان وابن هشام بتعليلين،ينظر:تعليل الشوكاني في البدر الطالع 400/1،وتعليل د/يوسف الضبع في ابن هشام وأثره في النحو العربي 47،وفيه أجاب عن تعليل الشوكاني

1-**إبراهيم بن محمد اللخمي** : أخذ عن البدر بن جماعة ، وابن سيد الناس ، أخذ العربية عن ابن هشام ، توفي في رجب سنة790هـ[1] .

2-**جلال بن أحمد بن يوسف التباني** : يقال كان اسمه رسولا ، أخذ العربية عن ابن أم قاسم ، والقوام الإتقاني ، وابن هشام ، وابن عقيل ، توفي في رجب سنة 793 هـ [2].

3- **علي بن أبي بكر البالسي** : أخذ عن هشام ، والأسنوي ، ومات كهلاً في جمادى الآخرة سنة 767 هـ [3].

4-**برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عثمان الدجوي** : أخذ العربية عن الشهاب بن المرحل ، وابن هشام وغيرهما ، وتصدر للتدريس فانتفع الناس به ، وكان أكثر ما يعتني بألفية ابن مالك ، توفي في ربيع الأول سنة 802هـ[4] .

5-**عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي** :، برع في الفقه ، وأخذ عن ابن هشام ، توفي سنة 794 هـ[5].

أما **آثاره** : فقد ترك ابن هشامٍ ثروةً علمية كبيرة من المؤلفات تدل بجلاء على غزارة علمه ، ودقة فهمه ، ورسوخ قدمه ، وتبحُّرِه في علم النحو خاصةً ، وفي العربية عامة .

وفيما يلي بيان لبعض المؤلفات التي صحَّت نسبتها إليه :

1-**اعتراض الشرط على الشرط** : وهي رسالة صغيرة ، وقد نقلها السيوطي [6] ، وحققها د/ عبدالفتاح الحمُّوز ، ونشرت في الأردن 1406هـ .

2-**الإعراب عن قواعد الإعراب** : وهو كتاب تحدث فيه عن أحكام الجملة وشبه الجملة ، وقد طبع الكتاب عدة طبعات في القاهرة 1253هـ،1264هـ،1305هـ، وحققه د/ رشيد ابن عبدالرحمن العبيدي ،ونشر في بيروت1970م ، وحققه –أيضاً– د/ علي فودة نيل، ونشر في

(1) ينظر في ترجمته : الدرر الكامنة 68/1 ، وإنباء الغمر 356/1 ، وبغية الوعاة 427/1.
(2) ينظر في ترجمته : الدرر الكامنة 99/2، وبغية الوعاة 488/1 ، وشذرات الذهب 133/7.
(3)ينظر في ترجمته : الدرر الكامنة 39/4 ، وبغية الوعاة 151/2 .
(4)ينظر في ترجمته : إنباء الغمر 112/2 ، والضوء اللامع 153/1 ، وبغية الوعاة 427/1 ، و13/7 .
(5)ينظر في ترجمته : إنباء الغمر 443/1 ، وشذرات الذهب 333/6 ، ومعجم المؤلفين110/5.
(6) الأشباه والنظائر 32/4 .

مجلة كلية الآداب في الرياض 1971م .

3- **الإلمام بشرح حقيقة الاستفهام** : وهي رسالة صغيرة في الاستفهام وأدواته ، حققها د/عبدالفتاح سليم (وطبعت في القاهرة سنة 1424هـ) ،وأوردها السيوطي[1] .

4- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** : وهو شرح لألفية ابن مالك في النحو والصرف ، وقد اشتهر باسم (التوضيح) ،وطبع طبعات عديدة ، منها طبعة بتحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد ، وهو من المقررات الدراسية في بعض الجامعات ، وسيأتي الحديث عنه في المبحث التالي .

5- **التذكرة** : نسب هذا الكتاب لابن هشام[2] ، وذُكر أنه يقع في خمسة عشر مجلداً ، وقد نقل السيوطي[3] منه في أكثر من موضع .

6- **الجامع الصغير في النحو** : طبع مرتين ، الأولى بتحقيق شريف سعيد الزيبق بدمشق عام 1986م ، وحققه د/أحمد محمود الهرميل بالقاهرة عام 1400هـ[4].

7- **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** : وهو متن صغير في النحو ، طبع عدة طبعات بالقاهرة عام 1253هـ، 1279هـ، 1294 هـ ،1304هـ وغيرها[5].

8- **شرح اللمحة البدرية في علم العربية لأبي حيان الأندلسي**: وقد حققه د/ هادي نهر ببغداد عام1977م ، وحققه -أيضاً- د/ صلاح روّاي بالقاهرة عام 1982م[6].

9- **شرح شذور الذهب** : وهو شرح لكتابه (شذور الذهب) ، وقد طبع بتحقيق الشيخ محيي الدين عبد الحميد .

10- **شرح قصيدة بانت سعاد** : طبع عدة طبعات، في القاهرة 1304هـ[7]،1307هـ، وحققه د/ محمود حسن أبو ناجي بدمشق عام 1402هـ .

---

(1) الأشباه والنظائر 2/4 .

(2) ينظر :الدرر الكامنة93/3 ، وبغية الوعاة 69/2 ، وشذرات الذهب 192/6 ، والأعلام147/4 .

(3) الأشباه والنظائر 90/2 ، 84/3 وغيرها .

(4) ينظر : المعجم الشامل 296/5 .

(5) ينظر : المعجم الشامل 296/5 .

(6) ينظر : المعجم الشامل 298/5 .

(7) ينظر : اكتفاء القنوع بما هو مطبوع 38 .

11- **شرح قطر الندى وبلّ الصدى** : وهو شرح لكتابه (قطر الندى) ، وقد طبع عدة طبعات ، بعدة تحقيقات ، منها تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد .

12- **فوح الشذا بمسألة كذا** : أوردها السيوطي[1] بعنوان (كتاب الشذا في أحكام كذا)، ونشرها د/ أحمد مطلوب في مجلة الآداب ببغداد عام 1963م ،وحققتها د/ سهير محمد خليفة بالقاهرة عام 1988م .

13- **قطر الندى وبلّ الصدى** : وهو متن صغير في النحو ، وقد طبع عدة طبعات بالقاهرة عام 1253هـ ، 1264هـ، 1278هـ، وتونس عام1274هـ ،وبومبي عام 1298هـ[2].

14- **المباحث المرضِيَّة المتعلقة بـ (مَنْ) الشرطية** : وهي رسالة صغيرة ذكر فيها ثلاث مسائل متعلقة بـ (مَنْ) الشرطية ،أجاب فيها ابن هشام عن أسئلة تقي الدين السبكي وقد حققها د/ مازن المبارك ونشرت عام 1408هـ .

15- **المسائل السفرية في النحو** : وقد حقق الكتاب أربع مرات ، حيث حققه د/صالح الضامن في بغداد عام 1980م ،ونشر في مجلة المورد ، وحققه مرة أخرى في بيروت عام 1403هـ ، وحققه د/هاشم طه شلاش في بغداد عام 1981م ونشر في مجلة المجمع العلمي العراقي[3]، وحققه د/ علي حسين البواب في الرياض عام 1402هـ .

16- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** : يأتي في مقدَّمة كتبه شهرةً ، وجودة ، وطبع عدة طبعات ، بعدة تحقيقات ،منها تحقيق الشخ محيي الدين عبدالحميد ،وتحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمدالله (وطبع في دمشق عام 1964م)،وتحقيق د/عبداللطيف محمد الخطيب (وطبع في الكويت عام 1421هـ) .

17- **موقد الأذهان وموقظ الوسنان** : وهو كتاب عبارة عن ألغازٍ نحوية وأدبية ، وقد طبع عدة طبعات في القاهرة 1279هـ،1299هـ،1322هـ ، وبيروت 1973م ،والنجف 1967م ، وحققه د/ علي فودة نيل ونشر في مجلة كلية الآداب في الرياض 1980م [4].

(1) ينظر : الأشباه والنظائر 111/4.
(2) ينظر : المصدر السابق 299/5 .
(3) ينظر : المصدر السابق 300/5-301 .
(4) ينظر : المصدر السابق 302/5 .

18- **نزهة الطرف في علم الصرف** : وهو كتابٌ في الصرف ، جعله السيوطي أحد الكتب التي عليها مدار تعليقاته ونكته في كتابه المسمى بـ(النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة) ونقل منه نصوصاً كثيرةً[1] ، وقد حققه د/أحمد عبدالمجيد هريدي وطبعته مكتبة الزهراء بالقاهرة عام1410هـ .

ولابن هشام مؤلفات أخرى كثيرة غير ماذكر ، ما بين كتب في النحو والصرف عامة ، أو رسائل في موضوعاتٍ خاصةٍ ، ليس هذا مكان حصرها .[2]

!!!

المبحث الثاني: كتاب (أوضح المسالك), وقيمته العلمية بإيجاز.

يعدُّ كتاب (أوضح المسالك) لابن هشام الأنصاري من أفضل الكتب التي شرحت ألفية ابن مالك ، ووضحت مسائله وأحكامه ،ولعلي أكتفي بذكر نصَّيْنِ يبيّنان شيئاً من القيمة العلمية لهذا

(1) ينظر على سبيل المثال : 2/ 306 ، 307 ، 315 ، وغيرها .

(2) ينظر : ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي د/ علي فودة نيل ، ومقدمة تحقيق كتاب نزهة الطرف في علم الصرف د / أحمد هريدي 27-44 ، والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع 5/292-302 ، وابن هشام وأثره في النحو العربي 63 -85 ،ومعجم تاريخ التراث الإسلامي2/1475، ومقدمة تحقيق شرح شذور الذهب للجوجري د/ نواف الحارثي 1/16-25 .

الكتاب :

الأول : ما وصفه به الشيخ خالد الأزهري في تصريحه [1]، حيث قال عنه : ((إنَّ الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك للشيخ العلامة الرباني جمال الدين بن هشام في غاية حسن الوقع عند جميع الإخوان ،لم يأتِ أحدٌ بمثاله ،ولم يَنسج ناسجٌ على منواله ،ولم يوضع في ترتيبٍ مثله ، ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكلُه)) .

والثاني : ما وصفه به الدكتور يوسف الضبع ، حيث قال[2]:((.. أنَّ (أوضح المسالك) سهل المباني ، دقيق المعاني ، يشِفُّ لفظُه عن معناه ، ويدرك الناظر فيه ما رمى إليه مؤلفُه دون أن يلتبس عليه غرض ، أو تخفى عليه خافية ، وهو إلى الألفية أهدى سبيل، وللناشيء نعم الدليل ..)) ، ثم ذكر بعض الأمثلة التي تدلُّ على استحقاقه ما وصفه به .

ولعلوِّ مكانة هذا الكتاب فقد كثر مَنْ تناوله من العلماء ، ما بين شارحٍ له ، أو معلِّق عليه ، وفيما يلي سردٌ لبعض هذه الشروح والحواشي [3]:

- حاشية حفيد ابن هشام ،وهو: شهاب الدين أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن يوسف (ت835هـ) .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت 909) .
- حاشية السيوطي (ت 911) ، وسماها (التوشيح).
- حاشية عز الدين محمد بن شرف الدين بن جماعة (ت 819) .
- حاشية بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت855) .
- حاشية برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الكركي(ت 890) .
- حاشية محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم المكيّ (ت 880) ، وسماها (رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك) .

أما **منهج** ابن هشام في كتابه فقد سار فيه على نسق الألفية في ترتيب الأبواب ، إلا أنه خالفها

(1) التصريح بمضمون التوضيح 85/1 .

(2) ابن هشام وأثره في النحو العربي للدكتور يوسف الضبع ص 86 .

(3) ينظر : كشف الظنون 153/1 ، وابن هشام وأثره في النحو العربي د/يوسف الضبع ص 91 ، وابن هشام الأنصاري ومذهبه النحوي د/ علي فودة نيل 61 ،

في ترتيب المسائل التفصيلية داخل هذه الأبواب حسب ما يراه مناسباً ، وأضاف إليه من المسائل والأحكام ما لم يذكره ابن مالك في الألفية .

كذلك فإن ابن هشام رحمه الله تعالى لم يذكر أبيات الألفية إلا نادراً ، وذلك في معرض نقده لابن مالك ، من ذلك قوله في باب الحال :

- ((وقال الناظم : (الحال وصفٌ فضلة منتصب .... مُفْهِمُ فِي حَالِ كَذَا)

... وفي هذا الحد نظر لأن النَّصْبَ حكم والحكم فرع التصور والتصور متوقِّفٌ على الحد فجاء الدَّوْرُ))(1).

- وكذلك قوله في باب التصريف :

((قال الناظم رحمه الله :(وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ وَالّذِى ... لاَ يَلزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تا احْتُذِى)

وفي التعريفين نظر ...))(2) .

كذلك فإن ابن هشام خالف الناظم في عددٍ من المسائل في هذا الكتاب ، ومن أمثلة ذلك :

- قوله في باب المبتدأ والخبر : ((..خلافاً للناظم وابنه لجواز كون الوصف خبراً مقدماً وإنما صحَّ الإخبار به عن الجمع لأنه على فَعِيل ..))(3) .

- قوله في باب العدد : ((.. فاتصل باللفظ ما يُعَضِّد المعنى المراد ومع ذلك فليس بقياس خلافاً للناظم ..))(4) .

!!!

(1) أوضح المسالك 259/2 .

(2) أوضح المسالك 325/4 .

(3) أوضح المسالك 174/1 .

(4) أوضح المسالك 226/4.

الفصل الأول:

الفصل الأول : ناصر الدين اللقاني : حياته وآثاره ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نشأته وحياته ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ولقبه ، وكنيته .

المطلب الثاني : نشأته .

المطلب الثالث : شيوخه ، وتلاميذه .

المطلب الرابع : وفاته .

المبحث الثاني : آثاره ، ومكانته العلمية .

المبحث الأول : نشأته وحياته ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول : اسمه ، ولقبه ، وكنيته .

المطلب الثاني : نشأته .

المطلب الثالث : شيوخه ، وتلاميذه .

المطلب الرابع : وفاته

المطلب الأول : **اسمه ، ولقبه ، وكنيته**[1]:

هو : محمد بن حسن بن علي بن عبدالرحمن اللَّقَانيُّ المالكيُّ المصريُّ.

(1) من مصادر ترجمته : توشيح الديباج 202 ، ونيل الابتهاج 282/2 ، وشجرة النور الزكية 271 ، ودرة الحجال في أسماء الرجال 153/2 ، وهدية العارفين 244/2، ومعجم المؤلفين 11/ 167 .

وكنيته : أبو عبدالله ، ولقبه : ناصر الدين[1] .

و(اللَّقَاني) بتخفيف القاف نسبة إلى (لَقَانَة) قرية من قرى البُحَيْرَةِ في مصر[2]، وقد انتسب إليها كثير من العلماء[3] .

و(المالكيّ) نسبة إلى مذهبه في الفقه ، حيث كان من أعلام المذهب المالكي .

و(المصريّ) نسبة إلى مكان ولادته ونشأته ووفاته ، فذلك كله في مصر .

ومن العجيب أنه وافق أخاه الأكبر في اسمه ، فكلاهما اسمه (محمد) ، ويفرق بينهما أصحاب التراجم بالكنية ، فكنية أخيه (شمس الدين) ، وهو أحد العلماء المحققين في المذهب المالكي ، وقد توفي سنة 935هـ[4] .

وقدَّمه التنبكتي[5] على أخيه في الفقه ، وقدَّم ناصر الدين عليه في تحرير وتحقيق العلوم العقلية .

المطلب الثاني : نشأته :

لم تكشف لنا كتب التراجم شيئاً عن نشأة اللقاني وبداية حياته ، سوى ما ذكر من أنه ولد سنة 873 هـ ، كما كتب ذلك بخط يده [6] ، ولم يَنُصَّ أصحاب التراجم على مكان ولادته ، والأرجح

---

(1) ذكر صاحب معجم المؤلفين ترجمة اللقاني مرتين ،ظناً منه أنهما شخصان مختلفان :
ففي الأولى : ذكر أن كنيته (نصر الدين) ، وفي الأخرى :ذكر كنيته على الصحيح، وهي (ناصر الدين).
والصواب أنَّ الترجمتين كلتيهما لشخصٍ واحد هو ناصر الدين اللقاني .
ينظر : معجم المؤلفين 203/9 و 167/11 .

(2) ينظر : خلاصة الأثر 9/1 ، وتاج العروس 124/36(لقن) ، والأعلام 38/1 .

(3) كأبي الأمداد إبراهيم اللقاني ، صاحب كتاب (جوهرة التوحيد) ، وابنه عبدالسلام بن إبراهيم اللقاني ، شيخ المالكية في وقته ، ومن تصانيفه (السراج الوهاج في الكلام على الإسراء والمعراج)، والقاضي برهان الدين اللقاني (شيخ ناصر الدين اللقاني وأخيه) ، وغيرهم .

(4) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع 227/7 ، وتوشيح الديباج 201 ، ونيل الابتهاج 277/2 ، وشجرة النور الزكية 271 .

(5) ينظر : نيل الابتهاج 278/2 .

(6) ينظر : نيل الابتهاج 284/2 .

أنهاكانت في (لَقَانَة) ، وذلك لسببين :

الأول : انتسابه إليها ، ولم ينسبه أحد من أصحاب التراجم إلى بلد أو موضع غيرها ، بالرغم من شهرة اللقاني ، وذيوع صيته ، وكثرة تلامذته .

الثاني : ذكر التنبكتي[1] – نقلاً عن السخاوي – في ترجمة شمس الدين اللقاني أخي ناصر الدين : أنه ولد في (لقانة) ، ثم ذكر بعده بقليل ترجمة أخيه ناصر الدين ، وذكر سنة ولادته ، ولم يذكر مكانها ، فلعلَّ ذلك دليل على الأصل ، وهو أن ولادته كانت في مسقط رأسه ، وموضع أسرته .

وأياًكان موضع ولادته ، فقد عُرِفَ اللقاني بالقاهرة ، وأخذ العلم عن علمائها ، حيث كانت القاهرة تزخر بالعلماء من كل فنٍ ، فلم يحوجه طلب العلم للارتحال ، ثم اشتغل بالتدريس في جامع الأزهر إلى يوم وفاته ، حيث ذكر القرافي (939-1008هـ)– وقد عاصره – أنه درَّس بالأزهر نحواً من ستين سنة ، وذكر أنه قد حضر مجلسه مرتين أو ثلاثا ، وكان وقتها قريباً من البلوغ[2] .

والذي يظهر أنه لم يغادر القاهرة إلى أي مكان ، سوى إلى الحج ، علماً بأن أصحاب التراجم لم يذكروا أنه غادر القاهرة .

كذلك يبدو من خلال ترجمته أنه من أسرة مباركة ، ذات دينٍ وعلمٍ ، فأخوه الأكبر شمس الدين من أعيان المذهب المالكي ، وعليه مدار الفتوى في عصره ، وناصر الدين كذلك ، وقلَّ أن يجتمع ذلك في أسرة إلا أن يكون الغالب على أفرادها التدين والعبادة ، والأخلاق العالية .

المطلب الثالث : شيوخه وتلاميذه :

أولاً : شيوخه :

لم يذكر من ترجم لناصر الدين اللقاني من الشيوخ الذين تلمذ على أيديهم أكثر من اثنين : أحدهما : النور السنهوري ، والآخر : علامة المعقولات الشيخ ملا علي العجمي[3] ، إلا أنَّ كثيراً من

(1)ينظر : نيل الابتهاج 2/

(2) ينظر : توشيح الديباج 203 ، والجدير بالذكر أنَّ القرافي يُعدُّ أقدم من ترجم للقانيِّ ، وكثيرٌ ممن ترجم للقاني هم عِيالٌ عليه .

(3) بحثت عنه في كتب التراجم فلم أعثر على ترجمة له .

ترجموا للقاني ذكروا أنه شارك أخاه شمسَ الدين في غالب شيوخه ، وبعد الرجوع إلى ترجمة أخيه وجدت أنه لازم بعض العلماء ،من بينهم العلامة النور السنهوري ، وغالب الظنّ أن يكون ناصر الدين اللقاني قد درس عليهم مع أخيه ، وعلى هذا يكون من شيوخه الذين تلقي عنهم العلم من يأتي ، وهم :

1- أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى الفاسي المغربي المالكي[1] ، المعروف بـ (زرُّوق) ، ولد سنة 846هـ ،وارتحل إلى الديار المصرية ، ثم ذهب إلى الحج ، وجاور بالمدينة ، ثم عاد وأقام بالقاهرة مدةً ،ثم خرج منها وعاد إليها، أخذ العربية والأصول عن الجوجري وغيره ، وقرأ على السخاوي بلوغ المرام ، يغلب عليه التصوف ، وقيل عنه إنَّ فيه ميلاً إلى ابن عربي ،من كتبه شرح مختصر خليل ، والقواعد ، والنصيحة الكافية لمن خصه الله بالعافية ، توفي سنة 899هـ[2].

2- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن محمد بن عمر بن يوسف أبو إسحاق اللقاني القاهري ،ولد في (لقانة) سنة 817هـ،وأصله من المغرب ، أخذ الفقه عن الزين طاهر، والزين عبادة وأحمد البجائي ، والشهاب الأبذي ، والشُّمُنِّي ، تولى القضاء ، وصار إليه المدار في الإفتاء في المذهب المالكي، توفي سنة 896هـ[3].

3- شمس الدين محمد بن عبدالمنعم بن محمد الجوجري القاهري ، ولد سنة 821هـ بجوجر ،وانتقل منها إلى القاهرة ، أخذ النحو عن الحناوي ،والشهاب السخاوي ، والفقه عن الشرف السبكي ، والبلقيني والمحلي ، والمناوي ، وأخذ عنه الفضلاء طبقةً بعد طبقةٍ كالحليبي ، وسعد الدين الذهبي ، والكمال الغزي ، من مؤلفاته تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك ،وشرح شذور الذهب ، وخير القِرى في شرح أم القرى ، توفي سنة 889هـ[4].

4- نور الدين علي بن عبدالله بن علي أبو حسن النطوبسي ثم السنهوري الأزهري المالكي ، يعرف

---

(1) ورد اسمه في شذرات الذهب 363/7 كالتالي : إسماعيل بن محمد بن عيسى ، والصواب ما ذكره السخاوي؛ وذلك لأنه من تلاميذه –كما ذكرت في ترجمته – .

(2) ينظر ترجمته في : الضوء اللامع 222/1 ، ونيل الابتهاج 138/1 ،وشذرات الذهب 363/7 ، والأعلام 91/1 .

(3) ينظر ترجمته في : الضوء اللامع 161/1 ، وشذرات الذهب 358/7.

(4) ينظر ترجمته في : الضوء اللامع 123/8،وشذرات الذهب 348/7 ،والأعلام 251/6،ومعجم المؤلفين 260/10 .

بالسنهوري ، ولد –تقريبا– سنة 814 هـ بنطوبس ، ثم انتقل منها إلى سنهور ، ثم إلى القاهرة ، وفي القاهرة لازمه ناصر اللقاني وأخوه شمس الدين ودرسا على يديه ،وصار شيخ المالكية في وقته غير مدافع ، وازدحم الفضلاء عليه حتى صارت حلقته من أجل حلق العلم ،وممن أخذ عنه عبدالحق السنباطي ،ويحيى بن الجيعان وغيرهم خلقٌ كثير ،توفي سنة 889هـ[1].

!!!

ثانياً : تلاميـذه :

بلغ اللقاني في العلم شأواً بعيداً ،حتى انتهت إليه رئاسة العلم في مصر في عصره ، وأيضاً فقد عُمِّر ما يزيد على الثمانين عاما، وحَرِيٌّ بمن هذا شأنه أن يكثر تلامذته والآخذون عنه ، ولهذا فقد كثر طلابه كثرةً لا تحصى[2] ،حتى ذُكر أنَّ التدريس في الأزهر انحصر في تلامذته أو تلامذة

(1) ينظر في ترجمته : الضوء اللامع 249/5 ، وهدية العارفين 737/1 ، ومعجم المؤلفين 138/7 .
(2)ينظر : شجرة النور الزكية 272.

تلامذته[1] ، وقيل :لم يبق أحدٌ من أصحاب المذاهب الأخرى إلا وهو من طلبته أو طلبة طلبته[2] ، ومن هؤلاء التلاميذ ما يأتي :

1- أحمد بن أبي بكر النسفي الخزرجي المالكي ، الشهير بـ (قَعُود) ، أخذ عن النجم الغيطي ،وناصر الدين اللقاني ، ومن في طبقتهما ، له مصنفات كثيرة نظماً ونثرا ، منها منظومة في النحو ، وأخرى في الزحافات والعلل العروضية ، وتذكرة جمع فيها من لقيه من شيوخه ومن عاصره تعرف بـ (تذكرة القعود)، وله شعرٌ حسن ، أخذ عنه جماعة من العلماء منهم ولده أبو بكر ، والشهاب أحمد الخفاجي ، توفي سنة 1007هـ[3] .

2- زين الدين عبد الرحمن الأجهوري المالكي ، الإمام العلامة أخذ عن الشهاب القسطلاني ، وقرأ عليه المواهب اللدنية ، وأخذ الفقه عن شمس الدين اللقاني ، وأخيه ناصر الدين اللقاني ، وأجازوه بالإفتاء والتدريس ، وكان ناصر الدين اللقاني إذا جاءته الفتيا يرسلها إليه من شدة إتقانه وحفظه للنقول ، وكان كريم النفس ، قليل الكلام واللغو ، صنف كتباً نافعةً منها شرح مختصر خليل في الفقه المالكي ، توفي في مصر سنة 961هـ[4].

3- شمس الدين محمد بن محمود الطنيخي المصري الشافعي ، الإمام العلامة أخذ عن ناصر الدين اللقاني والشهاب الرملي والشمس الدواخلي ، وأجازوه بالإفتاء والتدريس ، كان كريم النفس ،سريع الدمعة ، خاشعاً ، زاهداً ،حافظاً للسانه ،توفي سنة 963هـ[5] .

4- شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي[6] القاهري الشافعي ، الإمام العلامة ، أخذ عن ناصر الدين اللقاني ،وشهاب الدين البرلسي ، وقطب الدين عيسى الصفوي ، من مصنفاته:

(1) ينظر المصدر السابق 272 .
(2) ينظر : نيل الابتهاج 284/2 ، وتوشيح الديباج 204 .
(3)ينظر ترجمته في : خلاصة الأثر 159/1 ، وهدية العارفين151/1 ، وإيضاح المكنون 276/1، 545/2 ،ومعجم المؤلفين 179/1 .
(4) ينظر ترجمته في : شذرات الذهب 329/8 .
(5)ينظر ترجمته في : شذرات الذهب 339/8 .
(6) في الأعلام 198/1 : أحمد بن قاسم الصباغ العبادي .

حاشية على شرح جمع الجوامع للسبكي سماها (الآيات البينات) ،وحاشية على شرح الورقات لإمام الحرمين ،ونكت على مختصر السعد في المعاني والبيان ،وحاشية على حواشي اللقاني على التوضيح أجاب فيها عن اعتراضات شيخه اللقاني على ابن هشام[1]،توفي بالمدينة النبوية سنة 994هـ ، وقيل سنة 992 هـ[2] .

5- عبدالرحمن بن محمد بن أحمد المغربي ، الشهير بالتاجوري ، أخذ عن الأخوين شمس الدين اللقاني ، وناصر الدين اللقاني ، كان على صلاح وتقوى ، وكان علامة زمانه في علم الميقات ، توفي قريباً من سنة 960هـ[3].

6- علي بن محمد بن علي بن خليل الخزرجي العبادي ، المقدسي الأصل ،القاهري المولد والسكن، من أبناء سعد بن عبادة τ سيد الخزرج ، يلقب بنور الدين الحنفي ، كان رأس الحنفية في عصره ، أخذ عن شهاب الدين أحمد بن الفقيه علي المقدسي ، والقاضي محب الدين أبي الجود السديسي ، وناصر الدين الطبلاوي ، وناصر الدين اللقاني ،وغيرهم ، وأخذ عنه جمٌّ غفير من أهل زمانه ، منهم الشهاب الغنيمي ، والشهاب الخفاجي وأبو المعالي الطالوي ، من مصنفاته : الشمعة في أحكام الجمعة ، وشرح الأشباه والنظائر ، والرمز شرح نظم الكنز ، توفي في مصر ليلة السبت 18 جمادى الآخرة سنة 1004هـ[4] .

7- قطب الدين محمد بن علاء الدين أحمد بن بن محمد النهرواني الهندي ، ثم المكي الحنفي ، ولد سنة 917هـ ، وأخذ عن والده ، والشيخ عبدالحق السنباطي ، والشيخ محمد التونسي ، والشيخ ناصر الدين اللقاني ، كان من المدرسين في الحرم المكي الشريف ،كما كان بارعاً مفننا في الفقه والتفسير والعربية ونظم الشعر ، ومن شعره قوله :

أقبل كالغصن حين يهتز   في حللٍ دون لطفها الخز

---

(1) ونقل الشيخ يس الحمصي في حاشيته على التصريح كثيراً من هذه الحاشية في معرض ذكره لأقوال اللقاني ، واستفدت منها في أثناء التحقيق في الجواب عن بعض اعتراضات اللقاني على ابن هشام .

(2) ينظر ترجمته في : شذرات الذهب 434/8 ، والأعلام 198/1 ، ومعجم المؤلفين 48/2 .

(3)ينظر ترجمته في : توشيح الديباج 120-122 .

(4)ينظر ترجمته في : خلاصة الأثر 285/2 .

حزَّ فؤادي بسيف لحظٍ   أوَّاهُ لو دام ذلك الحزُّ

طلبت منه شفاء سقمي   فقال لحظي لذاك أعوز

من تصانيفه: الإعلام في أخبار بيت الله الحرام ، توفي بمكة سنة 990هـ ، وقيل 988هـ[1].

!!!

المطلب الرابع : وفـاته :

تجرَّد اللقاني في آخر عمره عن الدنيا ، وفرَّقَ ما كان عنده من مالٍ على أماثل طلبته الفقراء ، فلامَه بعض خَواصِّه في ذلك ، وحسَّنَ له أن يبقي شيئاً من هذا المال عنده ، خوفاً عليه الفقر في آخر عمره ، فقد يحتاج إليه يوماً من الدهر ، فأعرض عنه ، وقال له : أنت تريد أن تغشني في آخرتي!![2] .

وقد ذكر القرافيُّ وغالبُ من ترجم للقانيّ أنَّ وفاته كانت سنة 958 هـ[3] ، وزاد بعضهم أنها

(1)ينظر ترجمته في : البدر الطالع 57/2 ، وشذرات الذهب 420/8 ،ومعجم المؤلفين 17/9 .

(2) ينظر : توشيح الديباج 204 ، وشجرة النور الزكية 272 .

(3) ينظر : توشيح الديباج 204 ، ونيل الابتهاج 284/2 ،وشجرة النور الزكية 272 ، وهدية العارفين

كانت وقت آذان عصر يوم الخميس ، الرابع عشر من شهر شعبان[1] ،

وذكر صاحب كشف الظنون أنَّ وفاته كانت سنة 954 هـ[2] .

وذكر صاحب معجم المؤلفين ترجمة اللقاني مرتين ،ظناً منه أنهما شخصان مختلفان:

ففي الأولى : ذكر أن ولادته 873هـ ، ووفاته 957هـ ، وكنيته (نصر الدين) .[3]

وفي الأخرى : وافق فيها أصحاب التراجم في تاريخ ولادته ووفاته ، وفي كنيته .[4]

والصواب أنَّ الترجمتين لشخصٍ واحد هو ناصر الدين اللقاني ، وما ذكره – في الأولى- من أن كنيته (نصر الدين) وهمٌ منه .

وشذَّ عنهم صاحب درة الحجال ، حيث ذكر أنَّ وفاته كانت سنة 938 هـ ، وهو بعيدٌ عن الصواب لسببين :

أحدهما : أن المعروف عن اللقاني أنه عمَّر زمناً حتى جاوز الثمانين[5] ، وهذا يناقض أنْ تكون وفاته سنة 938هـ .

ثانيهما : أنَّ كلَّ من ذكر تاريخ وفاته من أصحاب التراجم ، إنما يدور حول 950هـ ، ولم يخرج أحدٌ منهم عن هذا التاريخ .

وكانت وفاته رحمه الله تعالى بمصر [6].

!!!

244/2 ، وغيرها .

(1) ينظر : توشيح الديباج 204 ، وقال بعد أن ذكر ذلك : كذا رأيته بخط بعض الفضلاء من تلامذته .

(2) ينظر : كشف الظنون 595/1 .

(3) ينظر : معجم المؤلفين 203/9 .

(4)ينظر : معجم المؤلفين 167/11 .

(5) ينظر : توشيح الديباج 204 .

(6) ينظر : معجم المؤلفين 203/9 ، ودرة الحجال 153/2 .

المبحث الثاني: آثاره ، ومكانته العلمية .

أولا : مكانته العلمية :

تبرز مكانة اللقاني –رحمه الله تعالى– العلمية من خلال الأوصاف التي وصفه بها مَنْ ترجموا له، ممن عاصروه وغيرهم ، حيث وصفه القرافيُّ بقوله :

((الإمام العلامة المحقق الفهامة بقية السلف خير الخلف ، ذو الفضائل العديدة ، الظاهرة ، والعلوم الفاخرة الباهرة))(1) .

وقال عنه –أيضاً– : ((جلس لإقراء العلوم على اختلاف أنواعها ، على وجهٍ لم يساوه أحد في

(1) توشيح الديباج 202 .

تفكيك العبارات ، والنظر فيها وتحريرها))[1] .

ووصفه التنبكتي بقوله :

((شـيخ شـيوخنا الإمام العلامة المحقق الفهامة المدقق ، بقية السـلف ،ذو الفضـائل العديدة، والعلوم النفيسة))[2].

وقال عنه الشيخ محمد بن محمد مخلوف :

((الإمام العلامة المحقق النظار الفهامة المتفنن الأصـولي المتبحر ، بقية السـلف، العالم العامل ، القاضي العادل))[3].

والحقُّ أنَّ اللقانيَّ –رحمه الله تعالى- كان راسـخ القدم في العلم والمعرفة ، متفنناً في فنونٍ شـتى منها ،كالتفسير،والعقيدة ،والفقه، وأصوله ، والنحو ، والصرف ،والمنطق،ويدلُّ على ذلك أمران :

أولاهما : ما تركه من مصنفاتٍ في علومٍ مختلفة ، وهي : العقيدة ، وأصول الفقه ، والنحو ، والصرف .

ثانيهما : ما ذكره بدر الدين القرافيُّ عنه ، حيث قال : ((..أقرأ في الكشـاف ، وتفسـير البيضـاوي والطوالع ، وأقرأ التهذيب مرتين ، ومختصـر الشـيخ ابن الحاجب بمطالعة التوضـيح ، ومختصـر الشـيخ خليل وغيرها من كتب الفقه ، وأقرأ العضد ، وتلخيص المفتاح والمطوَّل والمختصر للشيخ سعد الدين ، وشرح جمع الجوامع ، والشمسية ، ومغني ابن هشام ، وألفية ابن مالك ، وشرحها ، والرضي ، وغير ذلك ، كلُّ ذلك بالجامع الكبير بمصر نحواً من ستين سنة..))[4].

ثانياً : آثـاره :

أَوْلى اللقانيُّ التدريسَ جُلَّ اهتمامه وعنايته ، فتفرَّغ له ، وفرَّغ جُلَّ وقته لتعليم طلابه ، والقادمين عليه ، مما أثَّر سـلباً على جانب التأليف في مسـيرته العلمية ، حيث قلَّت تصـانيفه ، فلم يَزِدْ كلُّ من

(1) المصدر السابق 202 .

(2) نيل الابتهاج 282/2.

(3) شجرة النور الزكية 271 .

(4) توشيح الديباج 202-203 .

ترجم له، وعدَّدَ مؤلفاته على ذكرِ خمسة مؤلفاتٍ ، وغالبُ هذه المصنفات كانت عبارة عن تعليقاتٍ وتقييدات على مؤلفاتٍ أخرى ، وبعضها إنما جُرِّدتْ من خطِّه بعد وفاته ، واستُلَّتْ من تعليقاته على هوامش بعض كتبه ، فلم يخرجها في كتاب مستقلٍ ،ومن ذلك حاشيته على شرح المحلّي على جمع الجوامع ، وحاشيته على توضيح ابن هشام [1]، وقد قال عنه القرافي :((كان لايفتر عن التدريس طول نهار ، ولذا لم يقع من التصنيف شيء غير أنه كتب على طرر نسخته من التوضيح فوائد وتقييداتٍ..))[2].

وهذه الآثـار هي :

1- حاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع للسبكي[3]:

وهي تقييداتٌ كتبها على شرح الإمام جلال الدين المحلِّي على جمع الجوامع لتاج الدين السُّبْكي (ت 771هـ)، في أصول الفقه، ولها نسخ متفرقة في خزائن المخطوطات ، منها نسخة في جامعة أم القرى محفوظة برقم (402) ، وتقع في (128)ورقة[4]،ونسخة مصورة يحتفظ بها قسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية تحت الرقم (4896) .

2- حاشية على شرح العقائد للسعد [5]:

وهي حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني على عقائد النسفي لنجم الدين عمر بن محمد (ت 537) .

3- حاشية على شرح التفتازاني على تصريف العزّي [6]:

وهي حاشية على شرح سعد الدين التفتازاني لتصريف الشيخ عزِّ الدين أبي الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (ت 655هـ) ، وهو المعروف بتصريف العزّي ، ولهذه الحاشية نسخ كثيرة

(1) ينظر : توشيح الديباج 203 .

(2) توشيح الديباج 203.

(3) ينظر : توشيح الديباج 203 ، وكشف الظنون 595/1 ، وهدية العارفين 244/1 ،

(4) ينظر : معجم تاريخ التراث الاسلامي 3547/5 .

(5) ينظر : توشيح الديباج 203 ، وشجرة النور الزكية 272 ، وكشف الظنون 1145/2 .

(6) يظر : توشيح الديباج 203 ، وشجرة النور الزكية 272 ، وكشف الظنون 1139 .

متفرقة في خزائن المخطوطات ، منها عدة نسخ في دار الكتب الوطنية بتونس إحداها محفوظة برقم (7379)، وتقع في (70) ورقة [1] ، ومنها نســـخة بدار الكتب المصــرية محفوظة برقم (164 صرف)، وتقع في (69) ورقة ،(وفي مكتبتي نسخة مصورة عنها) .

4- شرح لخطبة مختصر الشيخ خليل [2]:

وهو شرح لخطبة مختصر الشيخ خليل بن إسحاق الجندي المالكي (ت767هـ) في فروع الفقه المالكي ، ولهذا الشــرح نســـخٌ متفرقة في خزائن المخطوطات ، منها نســـخة في خزانة المدرســـة العليا بالرباط ، محفوظة برقم(500) وتقع في (151) ورقة [3].

5- حاشية على التوضيح لابن هشام :

وهي حاشية على شرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشامٍ الأنصاري ، وهي ما سأقوم بتحقيقها – إن شاء الله تعالى – ، وسيأتي مزيد حديث عنها في المباحث التالية .

!!!

الفصل الثاني

(حواشٍ على توضيح الألفية لناصر الدين اللقاني, وقيمته العلمية),

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:تحقيق اسم الكتاب,وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الثالث

(1)

(2) عارفين

(3)

المبحث الأول:تحقيق اسم الكتاب, وتوثيق نسبته إلى المؤلف :

أثبت هذه الحاشية للقانيّ غالبُ من ترجم له من أصحاب التراجم [1] ،بل ذكر القرافيُّ[2] في توشيح الديباج أنه أخرجها بعد موت مؤلِّفها من طرر (هوامش) نسخته من التوضيح ،وكذلك فإن معظم النسخ الخطيّة لهذه الحاشية أُثبِت فيها نسبتها إلى اللقاني .

أما اسم هذه الحاشية ، فلم يضع اللقاني لها اسما ، شأنها في ذلك شأن جميع مؤلفاته ، ولذا نجد

(1) ينظر –على سبيل المثال– : توشيح الديباج 203 ، ونيل الابتهاج 283/2 ، وشجرة النور الزكية 272 ، وكفاية المحتاج 471 .

(2) توشيح الديباج 203 .

بعضهم يصفها بالطرر[1] ، أو الحاشية[2] ،أو الكتاب [3]، وسبب ذلك -كما قلنا- أنَّ المؤلِّف كتبها على هوامش نسخته من التوضيح ، فلم يخرجها في كتابٍ مستقل .

أما سبب اختيار هذا الاسم لها ، وهو (حواشٍ على توضيح الألفية) ، فيرجع ذلك إلى ما ورد في بداية النسخة الخطيِّة (ج) ، حيث جاء في بدايتها مانصُّه :(قال الشيخ الإمام العالم العلامة عمدة المحققين ناصر الدين اللقاني المالكي - نور الله ضريحه وأعلى في غرف الجنان فتوحه وعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته-:هذه حواشٍ على توضيح الألفية للعلامة ابن هشام الأنصاري)،

حيث يظهر من ذلك أنَّ اللقاني سماها بـــ(حواش) ، فآثرَ المرشد الأكاديمي – آنذاك – تسمية المخطوط بهذا الاسم .

والذي يظهر لي– والله أعلم-أنَّ وصفَها بالحواشي إنما هو من عمل الناسخ ،وذلك لثلاثة أسباب:

الأول : أنَّ القرافي – وهو الذي جمعها واستخرجها من أصلها بعد موت مؤلِّفها– وصفها بالطرر، ولم يذكر أو يُشِرْ إلى أنَّ اللقاني سمَّاها أوصفها بالحواشي .

الثاني : انفراد هذه النسخة بهذا الوصف عن باقي النسخ الخطيِّة الأخرى .

الثالث : لم يطلق أحدٌ من أصحاب التراجم الذين ترجموا للقانيِّ هذا الوصف على هذا المؤلَّفِ .

المبحث الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسلوبه, وطريقة عرضه للمادة العلمية.

المطلب الثاني :موقفه من الشواهد.

المطلب الثالث: عنايته بآراء العلماء.

المطلب الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

(1) ينظر

(2) ينظر

(3) حيث ... ين

اللقا

المطلب الأول : أسلوبه ، وطريقة عرضه للمادة العلمية :

عرفنا –فيما سبق – أنَّ هذه الحاشية في أصلها عبارةٌ عن تعليقاتٍ علَّقها اللَّقَاني على هوامش نسختِه من أوضح المسالك،ثم جُمِعت مفردةً في مصنفٍ مستقلٍ بعد وفاته،كماذُكِر ذلك في خواتيم بعض النسخ[1] ، وكما صرَّح به القرافي، حيث قال في ترجمته[2] : ((.. ولذا لم يقع من التصنيف شيء غير أنه كتب على طرر نسخته من التوضيح فوائدَ وتقييداتٍ بديعة ، كنتُ سبباً في إخراجها

(1) ينظر ص 497 من النصِّ المحقق .

(2) توشيح الديباج 203.

بعد موته من الطرر، وجمعتها كما وجدتها من غير تصــرُّفٍ ، فجاءت في مجلدين لطيفين بعد أن بخل وارثه بإخراجها ،وصمَّم على الامتناع، وقد قصد بيع الكتاب لبعض الغرباء، وربما فقدت تلك الفوائد بضياع السند ، فجردتها ، وانتشرت بعون الله تعالى ، وتمَّ النفع بها)) .

وبهذا يُعلم أنَّ اللقاني لم يخرجها في كتابٍ مســتقلٍ ، ولأجل هذا لم تشــتمل هذه الحاشــية على مقدَّمة يبيّن المصنف منهجه فيها .

ومن خلال اسـتقراء الكتاب حاولت أن أرسـم المنهج العام الذي سـار عليه اللقاني في هذه الحاشية ، ورأيت أنه يتلخَّصُ فيما يأتي :

أولاً : بما أن هذه الحاشية كانت تعليقاتٍ قيَّدها اللقاني على هوامش نسـخته من التوضـيح فقد سـارت على نَسَقِ ترتيب ابن هشـام لأبواب كتابه ، وكذلك سـارت على نسـق ترتيبه للمسـائل داخل الأبواب .

ثانياً : لم يكن مراد اللقاني هو شرح كتاب ابن هشام ، بل التعليق على مواضعَ معينةٍ من الكتاب ، رأى أنها تحتاج للتعليق ، ولأجل هذا نراه أحياناً يكثر من المواضع التي يعلق عليها في الباب الواحد ،كما في باب الفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وأحياناً تقِلُّ هذه التعليقات في بعض الأبواب حتى تصـل إلى موضـعٍ واحدٍ أو موضـعين فقط ، كما في باب إعمال اسـم المفعول ، وباب نِعْمَ وبِئْسَ ، وباب أفعل التفضــيل ، وباب نقل حركة الحرف المتحرك ، وأحياناً يترك أبواباً كاملةً لا يعلق على شــيء فيها ، كباب أبنية المصـادر ،وما بعدها إلى باب إعمال الصـفة المشـبهة، وباب عطف البيان ، وباب النداء ... إلخ .

ثالثاً : يبدأ اللقاني بذكر العبارة التي يريد التعليق عليها من التوضـيح ، ثم يعقبها بتعليقه عليها بما أراد ، ولهذا التعليق صورٌ شتَّى ، بيانها كالتالي :

(1) يبدأ بذكر عبارة ابن هشام ، ثم يتبعها _معترضاً أو موضحاً أو مفصِّلاً- بقول أحد النحاة ، وغالباً ما يكون ذلك القول للعلامة الرضيّ ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- قوله-أي ابن هشام -: ((**نون ڑ ی ڑ**)) قال الجاربردي: ((وكتب اضْرِبا بالألف، وهو أمر الواحد المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة ، ومنهم من يكتبه بالنون إلحاقاً له بـ(اِضْرِبُنْ) أمراً للجمع المذكر ، وكان قياس (اِضْرِبُنْ) أن يكتب بواو وألف ؛لأنك إذا وقفت عليه بالألف أسقطت نون التوكيد ، وقلت :

(اِضْرِبُوا)...))[1] .

ب- قوله: (**فمعرب معها تقديراً**) قال الرضي : ((اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد، فقال جمهورهم : إنه مبني لتركبه مع النون ولا إعراب في الوسط ، وأما النون فحرفٌ، ولاحظَّ له في الإعراب))[2].

(2) يورد على عبارة ابن هشام ما يَرِدُ أو يُشْكِلُ عليها، فتارةً يجيب عنه ليبين صحةَ قول ابن هشام ، وتارةً أخرى يتركه دون جواب ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- **قوله:** (**ولا يدخل**) إن قلت: عدم دخول العامل كافٍ في البناء، فلا حاجة إلى ضَمِّ النِّيابةِ عن الفعل إليه، قلت: إنما هو كافٍ في انتفاء الإعراب، والبناءُ قدر زائدٌ عليه يحتاج إلى مشابهة الحرف، وهي لا تتم إلا بالجزءين معاً.[3]

ب- **قوله:** (**بل المراد كون الكلمة مناداة**) إن قلت النداء هو الدعاء، وهو وصف للمنادِي بالكسر، والكون المذكور وصف للكلمة ، فكيف يصح أن يفسر به، على أنَّ الكلمةَ غيرُ مناداة بل المنادى مدلولها، قلت: النداء المفسر بهذا مأخوذ من نُودِيَ لا من نادى، والمراد بندائها كون مدلولها منادى، أي مدعواً .[4]

ج- **قوله:** (**متأصلاً**) يَرِدُ عليه (ذو الطائية) ، و(الذين) عند من أعربهما .[5]

د- **قوله:** (**وكأن يفتقر... إلخ**) يرد عليه لفظ القول مراداً به حكاية ما بعده .[6]

هـ-**قوله:** (**أي حذف اللام**) قضيته أن الأسماء الستة على الوجه الأول تامة – أي ثابتة اللام – ، فالحروف المذكورة في أواخرها لاماتُها، أو منقلبة عنها، **فيشكل** كونها إعراباً، إذ هو أثر في آخر الكلمة، وهذه الأحرف هي نفس الأواخر.[7]

و- **قوله:** (**المتصل بالعامل**) أي العامل في ذلك الضمير، وكذا قوله: (المنفصل من العامل) أي

---

(1) ينظر ص 10 من النصِّ المحقق .

(2) ينظر ص 33 من النصِّ المحقق .

(3) ينظر ص 30-31 من النصِّ المحقق .

(4)ينظر ص 14-15 من النصِّ المحقق .

(5)ينظر ص 31 من النصِّ المحقق .

(6)ينظر ص 31 من النصِّ المحقق .

(7)ينظر ص 41 من النصِّ المحقق .

من العامل فيه، بقرينة الاتصال والانفصال؛ إذ لايستعمل ذلك إلا في المعمول مع عامله، وعليه **فيشكل** قوله: (أو باسم مضاف)؛ لاقتضائه أنّ الضمير المضاف إليه معمول للفعل، وهو بيِّن البطلان، نَعَمْ إن حمل الاتصال والانفصال عليهما مع العامل في الضمير أو غيره **اندفع الإشكال**، لكنه خلاف المتعارف [1].

(3) يذكر اللقاني بعض المسائل والأحكام النحوية التي ذكرها ابن هشام ، ثم يورد عليها ما ينقضها ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

أ- **قوله**: **(مالا يختص فلا يعمل)** منقوض بـ:ما ولا النافيتين العاملتين عمل ليس،فإن خبرهما لا يلزم اسميته .[2]

ب- **قوله: (ثلاثةُ شروطٍ)** الثلاثةُ منقوضة بقوله تعالى: **ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ**، ولايخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك، أي عن كونه لغير عاقل.[3]

ج- **قوله: (فهي لبيان الحقيقة)** ينتقض بنحو قولك: ادخل السوق، حيث لا عهد في سوق خاص، أي ادخل سوقاً، فإنّ (كُلاًّ) لا تخلف (أل) فيه، واللام فيه ليست للحقيقة .[4]

(4) أطلق ابن هشام بعض الأحكام النحوية ، فقيَّد اللقانيُّ هذه الإطلاقات ، مما يدلُّ على دقَّته، وحسن ضبطه للأحكام والمسائل ، ومن ذلك ما يأتي :

أ- **قوله:** (**فيعمل فيها كـ(في)**)كان عليه أن يقول: إن لم يكن كالجزء منها ؛ لئلا يَرِدَ عليه لامُ التعريف.[5]

ب- **قوله:(ومعرفتان في الوجهين..إلخ)** إطلاقٌ حقه التقييد بما إذا كان المضاف إليه معرفةً...[6].

(5) استدرك اللقاني على حصر ابن هشامٍ بعض المسائل بعددٍ معيَّنٍ بعض ما فاته ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- **قوله: (إلاّ ثلاثة أفعال)** قال الرضي: «قالوا: ولا تستعمل (ظل) إلاّ ناقصةً، وقال ابن مالك: تكون

---

(1)ينظر ص 326 من النصّ المحقق .

(2)ينظر ص 20 من النصِّ المحقق .

(3)ينظر ص 45 من النصِّ المحقق .

(4)ينظر ص 122 من النصّ المحقق .

(5)ينظر ص 21 من النص المحقق .

(6)ينظر ص 424 من النص المحقق

تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدةُ عليه)).[1]

ب- **قوله: (نوعان)** يَرِد على الحصر فيهما (سمع) ... .[2]

رابعاً : حاول اللقاني أنْ يكمل بعض ما فات ابن هشامٍ أن يذكره ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- قوله : ((..ثم بقي على المصنف من التوابع عطفُ البيان والتوكيدُ اللفظي. قال الرضي: ((وأما عطف البيان فهو البدلُ... وأما التوكيد... فإن كان لفظياً فالأولى كونُه على لفظ المؤكَّد مجرّداً عن التنوين، وجاز الرفع والنصب..))[3].

ب-: **قوله** –أي ابن هشام – **(وإذا عُلِمَ فحذفُه... إلخ)** فاستدرك عليه اللقاني بقوله:(سكت عن ذكر الاسم، وهو مثل الخبر فيما ذكر..)[4].

ج- **قوله** : **(وإذا أكد ضمير مرفوع متصل)** سكت عن الضمير المرفوع المنفصل، والظاهر أنه كالظاهر، نحو: أنتم أنفسكم قوموا [5].

خامساً : نقض اللقانيُّ كلامَ ابن هشامٍ بعضه ببعض ، مما يدل على استيعاب اللقانيّ لأقوال المصنف وإلمامه بها حتى في كتبه الأخرى ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- **قوله** –أي ابن هشام-: **(لأنه شائع في جنسه)** فعقَّبه اللقانيُّ بقوله:(هذا منافٍ لما قدَّمه من أنَّ علم الجنس يُعيِّن مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر) [6].

ب- **قوله: (من صفة)** أي: نعت للمصدر، إذْ تقدير الأمثلة المذكورة: سرت سيراً أحسنَ السَّيْرَ ، واشتملَ الاشتمالةَ الصَّمَّاءَ، والثالث بيَّنه المصنف. ثم إنَّ قوله: (من صفة) يخالف ما نَصَّ عليه في بعض كتبه من امتناع نيابة صفة المصدر عنه [7].

---

(1)ينظر ص 171 من النص المحقق .

(2)ينظر ص 246 من النص المحقق .

(3)ينظر ص 242 من النص المحقق .

(4)ينظر ص 245 من النص المحقق .

(7) ينظر ص 463 من النص المحقق .

(6)ينظر ص 96-97 من النص المحقق .

(7)ينظر ص 343-344 من النص المحقق .

ج- **قوله:** (**ليس من أقسام.. إلخ**) هذا محض تكرار مع ما تقدم ، وليس فيه زيادة عليه، كما ترى، وقوله سابقاً: (وسيتضح) يُوهم ذلك، ثم قوله سابقاً: (كما ذكره الناظم) خلاف قوله هنا: (وكلام الناظم يوهم ذلك)[1].

سادساً : وقف اللقانيُّ مما ساقه ابن هشام من أمثلة توضِّح مسائله وأحكامه موقفَ المدقق المتفحص ، فلم يسلِّم له كلَّ ما ذكره من أمثلة ، بل إنه ردَّ بعضها ، وخالفه في تقدير بعضها ، ومن أمثلة ذلك :

أ- **قوله:** (**إنْ راكباً**) لا يتعين خبراً لكان؛ لجواز كونه حالاً، والتقدير: إنْ سرت راكباً، وإنْ سرت ماشياً [2].

ب- **قوله:** (**أي: إن كنت لا تفعل غيره**) لا مُحْوِجَ إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه، إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيد (إن) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط فـ(إما) أداة شرط مؤكدة بـ(ما) ...[3] .

ج- **قوله:** (**وتقول: رأَى أبو حنيفة... إلخ**) لا دليل فيه على أن (رأَى) هذه متعدية إلى واحدٍ دائماً، لجواز أن تتعدى تارةً إلى مفعولين، كقولك: رأَى أبو حنيفة كذا حلالاً..[4].

سابعاً :لم يكن اللقانيُّ مجرَّد معترضٍ ومتعقبٍ لابن هشام ، بل كان –أيضاً– منصفاً له، مدافعاً عنه ، مبيِّناً لبعض ما أحسن فيه ، ومن أمثلةِ ذلك ما يأتي :

أ- قوله : ((..وبه يظهر أن المَوَضِّحَ ماشٍ تبعاً للنظم على القول الثالث ، وأنَّ قوله:(**فمعرب معها تقديراً**) صحيح على عمومه، وأنَّ إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل ، وأن مُخَطِّئَه في ذلك مخطيءٌ))[5].

ب- **قوله:** (**لأنَّه حذفٌ لدليل**) إن قلت: هذا الدَّليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز، وقد سبق منعه، ودليل المنع من الثاني جارٍ في الحذف من الأول، فيمتنع، وقد بيَّن أنَّه جائز. قلت: التهيئة عبارة

(1)ينظر ص 323 من النص المحقق .

(2)ينظر ص 174 من النص المحقق .

(3)ينظر ص 177 من النص المحقق .

(4)ينظر ص 251 من النص المحقق .

(5)ينظر ص 35 من النص المحقق .

عن إيلاء العامل ما هو معموله معنى، وقطعُه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه... وح لايتوجه الاعتراض على الدليل المذكور؛ لجواز حذف الفضلة..[1].

ج- **قوله** : (**ما قبلها**) أحسنُ من قولِ الناظم: (الأسماء الأول) ؛ لأنه سيأتي أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم [2].

د- **قوله** : (**وإذا تعدد المنعوت واتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل ... إلخ**) لم يتعرَّض الموضِّح لاتحاد العامل، ولا لتعدده، وهو صنع بديع ؛ لأن قوله: (فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع) شاملٌ للعاملَيْن كما ذكر، وللعامل الواحد، كقام زيد وعمرو العاقلان [3].

ثامناً : ردَّ اللقانيُّ على ابن هشام بعض ما ذهب إليه من أحكامٍ ، فلم يوافقه عليها ، وبيَّن وجه الصواب فيما ذهب إليه ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- **قوله** -أي ابن هشام-: (**والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع.. إلخ**) فعقَّبه اللقانيُّ بقوله :(الحقُّ أنه لا فساد في ذلك ، إذْ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادَّة لفظه، وأمَّا صورةُ لفظه فمرجعُها إلى الواقع في نفس الأمر، على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط (أظن) وإعمالها) [4].

ب-**قوله** : (**وتأويله أنْ يراد بالأول**) هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه، نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه، فكان الصواب أن يقول الموضح أولاً: لا يضاف اسم إلى ما أريد به معناه، كما في النظم [5].

تاسعاً : اهتم اللقاني كثيراً بصياغةِ العبارة ، ودلالة الألفاظ لدى ابن هشام ، فأيَّده في بعض عباراته ، وخالفه في بعضها ، وهذا يدل على دقته، وعنايته بوجوب انتقاء اللفظة المناسبة ، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أ- **قوله** -أي ابن هشام-: (**وألفاظ الضمائر**) فعلَّق عليه اللقانيُّ بقوله:(إنما لم يقل: (والضمائر) تنبيهاً

(1)ينظر ص 250 من النص المحقق .
(2)ينظر ص 449 من النص المحقق .
(3)ينظر ص 454 من النص المحقق .
(4)ينظر ص 341 من النص المحقق .
(5)ينظر ص 401 من النص المحقق .

على أن محالَّها معربةٌ كما مَرَّ)[1].

ب- **قوله:** (**لا يستعمل**) عبَّر به دون (لم يوضع)؛ لأن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر، فلا بد من وضعه، أُستعمل أم لا [2].

ج- **قوله:** (**وإن نصبها بقية أخوات**) لو حذف لفظ (بقية) لأجاد، وسلم من تكلف التأويل بأنَّ الإضافة بيانية [3].

د- **قوله:** (**إذا جرى الوصف**) أحسن منه (إذاجرى الخبر) ليشمل نحو: زيد عمرو ضَرَبه هو [4].

هـ- **قوله:** (**أو ماعدا... أو لايكون**) عطفهما بالواو أنسب بعطف (عدا) و(لايكون) بها، بل لايصح إلا بتأويل أحد العطفين بالآخر [5].

عاشراً : وجَّه اللقاني بعض الأحكام النحوية التي ذكرها ابن هشام ،وأكثر من التعليل لها ، ومن أمثلة ذلك :

أ- **قوله:** (**على حذف الاسم**) يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها، وتقديره ضمير شأن، و(ظبيةٌ) مبتدأ، و(تعطو) خبره [6] .

ب- **قوله** : (**ويجوز في: الضارباك والضاربوك الوجهان**) أما الخفض فظاهرٌ، وأما النصب؛ فلأن حذف النون ح تخفيف لطول الصلة [7].

ج- **قوله:** (**لم يحتج إلى فاصل**) إن قلت: ما السبب في الاحتياج فيما سيذكر دون هذا؟ قلت: التمييز بين المصدرية والمخففة [8].

د- **قوله** : (**إلا لمعرفة**) لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه، والصلة لا تستقل بذلك مع (أيّ)؛

(1) ينظر ص 78 من النص المحقق .

(2)ينظر ص 165 من النص المحقق .

(3)ينظر ص 86 من النص المحقق .

(4)ينظر ص 137 من النص المحقق .

(5)ينظر ص80 من النص المحقق .

(6)ينظر ص229 من النص المحقق .

(7)ينظر ص397 من النص المحقق .

(8)ينظر ص 227 من النص المحقق .

لتوغلها في الإبهام، فلابُدَّ من إضافتها لمعرفة [1].

هـــــ- **قوله** : **(لا تدخل على أسماء الأفعال)** لأنها نابت عن الفعل، فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل، وأمَّا الابتداء فمعنوي، على أنَّ القياس عدم دخوله [2].

الحادي عشـر : أكثر اللقاني من استخدام مصطلحات أهل الأصول والمنطق ، وذلك نحو : (الاطراد ،والانعكاس ، والحد ، والرسم ، والتعريف بالخاصة ، والدور ، و (إن قيل ... قلت)، وفيه نظر ، وفليتأمل ، وفتأمله ، ونظر ، والعام والخاص ، والكل والجزء .... وغيرها .

الثاني عشـر : اشتملت هذه الحاشية – إضافة إلى النحو والصرف – على اللغة والبيان والبديع والفقه والأصول ، مما يدل على موسوعية اللقاني ، وإتقانه للعلوم الأخرى ، من ذلك :

أ- **قوله**: **(وثُبَة)** الثُّبَةُ الجماعةُ، وأصلها ثُبَيٌ، والجمع ثُباتٍ، وثبُونَ وثِبُونَ، وأَثَابِيُّ، والثُّبَةُ أَيْضاً: وسط الحوض الذي يَثُوبُ إليه الماء، والهاء فيها عِوَضٌ من الواوِ الذاهبةِ من وسطه؛ لأن أصلها ثَوَب. صحاح [3].

ب- قوله :(التَّأْوِيب: أن تسيرَ النهارَ كلَّه وتنزل ليلاً ،والوليّة :البردعة)[4] ، وقوله : (الرّتاع : الإبل الراتعة)[5] .

ج- وقوله :(.. وفي كلٍّ من: نتج الربيعُ، وألْقَحْنَها غُرُّ السحائبِ استعارتان مكنية وتخييلية، إذْ شبَّه الربيعَ بالأمّ من الحيوان ، وهذا كناية، وأثبت للربيع النَّتْج، وهو تخييل، وشبَّه غُرَّ السحائبِ بالفحل من الحيوان في إدْرَارِ شيء كالمطر، والنطفة في آخر كالربيع والأنثى من الحيوان وهو كناية، وإثبات الإلقاح الذي هو الإيلاد تخييل)[6].

د- وقوله :(.. هذا الوجهُ هو المسمى في علم المعاني بالاعتراض، وحاصله: أنْ يؤتي بجملةٍ فأكثر في أثناء كلامٍ، أو كلامين متصلين معنىً، حالَ كونِ المأتِيّ به، لا محلَّ له من الإعراب، لنكتةٍ غير دفع

(1) ينظر ص 416 من النص المحقق .
(2) ينظر ص 430 من النص المحقق .
(3) ينظر ص 51 من النص المحقق .
(4) ينظر ص 268 من النص المحقق .
(5) ينظر ص 435 من النص المحقق .
(6) ينظر ص 292 من النص المحقق .

الإبهامِ)[1].

هــــ- وقوله :(.. فالصواب بشهادة الذَّوق أنّه من (باب تأكيد الذمّ بما يشبه المدح) وهو: ((أن يُستثنَى من صفة مدح منفيَّة عن الشيء صفة ذمّ بتقدير دخولها فيها، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه)))[2] .

و- وقوله : (..قلت: الحملُ وهو (القياس) يتوقفُ على تساوي المحمول والمحمول عليه في علَّة الحكم، وثبوتِ شـــرطه، وانتفاءِ مانعِه كقياس الحُلِيّ على المِسْــكوك ، في وجوب الزكاة، لمســـاواته له ، في بلوغ النصابِ، وثُبوتِ الحولِ ، وانتفاءِ الدَّيْنِ، على القول بمانعيَّته..)[3].

و- **قوله: (مطابق لها)** أي للموصولات الاسمية، ورجوعُ الضمير إلى بعض أفراد العام السابق لا يوجب تخصيصه بذلك البعض على ما صححه الأصوليون.. [4].

المطلب الثاني :موقفه من الشواهد:

اشتملت هذه الحاشية على جملة من الشواهد التي تعضَّد بها المسائل والأحكام النحوية ، وقد اتخذ اللقاني حيالها موقفاً يمكن تلخيصه في الآتي :

أولاً : لم يهتم اللقاني بنسبة البيت الشعري إلى قائله ، فلم ينسب أياً من الأبيات التي ذكرها إلى قائليها ،كما أنه استشهد بأبياتٍ لم يعرف قائليها ،واستشهد-أيضاً- ببيت نُسِب لأبي نواس وهو من المولَّدين ، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أ- قول الشاعر [5]:   مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

(1) ينظر ص 260 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 362 من النص المحقق .

(3) ينظر ص 44 من النص المحقق .

(4)ينظر ص 112 من النص المحقق .

(5)ينظر ص 9 من النص المحقق .

ب- وقول الآخر [1]:

الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ   مِنِّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا

ج- وقول أبي نواس[2]:

غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ

ثانياً : اتخذ اللقانيُّ حيال شواهد ابن هشام موقف المحقِّقِ المدقِّقِ ، وبيان ذلك كالتالي :

(1) لم يسلِّم اللقانيُّ لابن هشام كلَّ ما ذكره من شواهد ، بل لقد خالفه في بعضها ، وذكر احتمال أنه لا دليل فيه على ما استشهد به ، وخالفه أحياناً في التوجيه الذي وجَّهَ به ابنُ هشامٍ الشاهدَ ، ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي :

أ- استشهد ابن هشام على جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس بقول الشاعر :

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

فعقَّبه اللقاني بقوله : ((قد يقال لا شاهد فيه على حذف خبر (لا)؛ لإمكان أن لا تكون فيه (لا) عاملةً ..))[3].

ب- ذكر ابن هشام أن المضافَ المذكَّرَ قد يكتسب من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ، وبالعكس ، واستشهد على الصورة الثانية بقول الشاعر : إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى

فعقَّب اللقاني عليه بقوله :((قد يقال : لا دليل فيه؛ لأن المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر، كقوله : ولا أرض أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا))[4] .

ج- ذكر ابن هشام في قول الشاعر : (وَكُلُّ أمري والموتُ يَلْتَقِيَان) أن الواو للمعية ، فردَّ اللقاني عليه ذلك وقال :((اعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم، لا للمعية، بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر، والواو التي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، ولو قال: كل

(1) ينظر ص 394 من النص المحقق .

(2)ينظر ص 132من النص المحقق .

(3) ينظر ص 183من النص المحقق .

(4) ينظر ص 399-400 من النص المحقق .

امرئ والموتَ، أي: معه، لم يكن صادقاً))[1].

د- استشهد ابن هشام لجواز توسُّطِ خبر دام وأخواتها بقول الشاعر:

لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ . . . .

فردَّ عليه القاني بقوله :((.. يعني أن لذاته مرفوع بـ(دامت) اسماً لها، ولا يخفى أنّ في ذلك فصل العامل – أي: منغصة – من معموله – أي: بادكار – بأجنبي وهو (لذاته)، ولو جعل اسم (دامت) ضمير العيش بتأويله بالحياة، و(لذاته) مرفوعة بـ(منغصة) نائب فاعلها، سلم من ذلك ولا شاهد فيه حينئذ))[2].

(2) جوَّز اللقاني في بعض الشواهد التي ساقها ابن هشام على مسائله النحوية أوجهاً أخر لم يذكرها ابن هشامٍ ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- قوله – عند استشهاد ابن هشام بقول الشاعر (فَإِنّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ)-:((وجه الدلالة فيه: أنّ أجمع مرفوعٌ، فلا يكون تأكيداً لـ(فؤادي) لنصبه، وكذا لا يكون تأكيداً لقوله: (الدهر) فتعيّن أنه تأكيد للضمير في الظرف، وهو المطلوب، لكن لقائلٍ أن يقول: يجوز أن يكون تأكيداً لفؤادي على محلِّه من الرفع بالابتداء، وقد حصل الشرط- وهو المجيء بعد الخبر- إذ العطف وغيره سواءٌ))[3].

ب- ذكر ابن هشام أن (عسى) و(اخلولق) و(وأوشك) تختص بجواز إسنادِهِنَّ إلى (أَنْ يَفْعَلَ) مُسْتَغْنيً به عن الخبر ، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﮋ ﭗ ﭘ ﭙ ﮊ ،وعلَّق على ذلك اللقاني – أَخْذًا من كلام الرضي- بقوله:(..كما يجوز في الآية إسناد (عسى) إلى أنْ والفعل، يجوز فيه وجه آخر هو: إسناده إلى ضمير (شيئاً) على سبيل التنازع..)[4].

(3) يبدي اللقانيُّ عنايةً بالشاهد ، فيفسر ما فيه من ألفاظٍ ويبين المعنى العام للشاهد أحياناً ، ويعرب بعض ألفاظه أحياناً أخرى ، ويصحح روايته إنْ رأى فيها خطأً ،ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- قوله – عند الحديث عن قراءة سعيد لقوله تعالى:(**إنِ الّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ**) -:(معنى الآية على قراءة سعيد: ليس الذين تدعون من دون الله من الأصنام عباداً أمثالكم، أي ذوي سمعٍ

(1) ينظر ص 158 من النص المحقق .

(2) ينظر ص166 من النص المحقق .

(3) ينظر ص140 من النص المحقق .

(4) ينظر ص195 من النص المحقق .

وبصرٍ، وأيدٍ يبطشون بها، وأرجلٍ يمشون بها، بل هم فاقدون ذلك، فأنتم أكمل أحوالاً، فكيف تعبدونهم وأنتم أكمل حالاً منهم!!)(1).

ب- قوله – عند الحديث عن قول الشاعر :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ - :

(يعني أن حصين بن أصرم حلف أن لايطعم سديفاً، ولا يشرب خمراً، حتى يقتل قاتل وليه، فطعنه في تلك الغداة، فأحلت الطعنة له تناول السديف والخمر، فإحلال الطعنة ذلك يستلزم حله له، فالخمر فاعل بفعل محذوف، أي (حلَّ) المدلولُ عليه بأحلَّتْ، لا بأحلَّتْ، إذْ (أحلَّتْ) تقتضي نصبه مفعولاً)(2).

ج- قوله – عند الحديث عن قول الشاعر :

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . . - :

(تَعَفَّقَ: استَتَر، بالأَرْطَى: شجر يقال لها: بقرة الوحش ، فبَذَّتْ: تبدَّدَتْ وافْتَرَقَتْ ، وكَلِيبُ: جمع كَلْب كعبيد)(3) .

د- قوله- عند الحديث عن قول الشاعر :

تَقُولُ ابنتي وقَدْ جَدَّ الرَّحِيـ ـلُ أبْرَحْتَ رَبًّا وأبْرَحْتَ جَارَا - :

(البَرْحُ: الشِّدة والمبالغة)(4) .

هـ- قوله – عند الحديث عن قول الشاعر :

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إِذَا لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا - :

(أنشدهُ الرضي:

لَوْ لَمْ يَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إِلَيَّ لاَمتْ ذَوُو أحسابِها عُمَرا

فقوله هنا: لَلاَمَ، يحتمل أن يكون أصله: لأَمَّ، فحرَّفه النُّسَّاخ)(5) .

(4) : عضَّد ابن هشام ما يذكره من مسائل وتقريرات بشواهدَ من القرآن الكريم أو من شعر العرب،

---

(1) ينظر ص185 من النص المحقق .

(2) ينظر ص288 من النص المحقق .

(3) ينظر ص339 من النص المحقق .

(4) ينظر ص 386من النص المحقق .

(5) ينظر ص233 من النص المحقق .

فذكر اللقانيُّ في هذه الشواهد أقوالاً أخرى لبعض النحاة ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :
أ- مثَّل ابن هشام في باب المفعول المطلق فيما كان العامل فيه مصدراً مثله بقوله تعالى: **ﮋﮩﮪﮫﮬﮊ** ، فعقَّب اللقاني على ذلك بقوله :(في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر، إذْ قوله: (جزاؤكم) وإن كان لفظه مصدراً معناه: المجزيُّ، لحمله على جهنم، فمعنى الآية: أنَّ جهنم هي الشيء الذي أنتم مجزيُّون به، وفي الكشَّاف ما نصُّه: ((وانتصب (جزاءً موفوراً) بما في: (فإن جهنم جزاؤكم) من معنى: تُجازَوْن، أو بإضمار تجازون، أو على الحال؛ لأن الجزاء موصوف بالموفور))[1].
ب- ذكر ابن هشام أن الفاعل حكمه الرفع ، إلا أنه قد يجر لفظاً بِمِنْ أو بالباء الزائدتين ، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﮋﮗﮘﮙﮊ ، فعقَّب على ذلك اللقاني بقوله : (هذا على المشهور، وقيل: إنَّ الباءَ مُعَدِّيةٌ..)[2].

ج- ذكر ابن هشام في باب حروف الجر أنَّ للباء اثني عشر معنى ،وذكر من هذه المعاني (المجاوزة) ،ومثَّل لها بقوله تعالى: ﭽ ﮈ ﮉ ﮊ ﭼ أي : عنه ، فعقَّب اللقاني على قوله :(أي : عنه) بقوله :(يعني فالباء متعلقة بـ(اسأل) ، وقيل: متعلقة بـ(خبيراً) فالباء للتعدية)[3].
ثالثا : ذكر ابن هشام طائفةً من المسائل والأحكام النحوية ، فأورد اللقاني على بعضها شواهدَ تنقض تلك الأحكام ، أو أنها لا تتحقق فيها ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

أ- ذكر ابن هشام في باب الفاعل لغة (أكلوني البراغيث) أنَّ الواو والألف فيها أحرف للدلالة على التثنية أو الجمع ،لا ضمائر ، وما بعدها مبتدأٌ أو بدلٌ من الضمير ، فعقَّب اللقاني على قوله **(وما بعدها مبتدأ)** بقوله:(هذا الوجهُ لا يتأتى في قوله: وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ)[4]، إلا أنه لم يبِّن العلة في ذلك .

ب- ذكر ابن هشام أنواع الإضافة ، وعدَّ النوع الثالث منها ما لا يفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما الفائدة منه التخفيفُ أو رفعُ القبح ، فعقب اللقَّاني على ذلك بقوله :(قد يقال : هذا منقوضٌ

(1) ينظر ص343 من النص المحقق .
(2) ينظر ص282 من النص المحقق .
(3) ينظر ص388 من النص المحقق .
(4) ينظر ص293 من النص المحقق .

بنحو قوله : (الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ) فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفاً، ولارفْعَ قبحٍ)[1] .

المطلب الثالث: عنايته بآراء العلماء:

حفلت هذه الحاشية بأراء جمهرة كبيرة من أساطين النحو وعلمائه ، يأتي في مقدمتهم الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، ويونس ، والأخفش ، والفراء ، والزمخشري ، وأبو علي الفارسي ، والمبرّد ، وابن السرّاج ، وابن عصفور ، وابن الحاجب ، وابن مالك ، وابنه (ابن الناظم) ، والرضيّ ، وغيرهم .

وفي أثناء استقراء هذه الحاشية يتبيَّن لنا اهتمامَ اللقانيّ بكلام سيبويه ، وإلمامه به ، واعتداده بآرائه ، والتعويل عليه أحياناً فيما يجيب به عن بعض الاعتراضات ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

1- ذكر ابن هشام في أنواع شبه الاسم بالحرف الشبه الوضعي ،وقال : (وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين) ، فعقَّبه اللقاني بقوله : قوله –أي ابن هشام-: (**أو حرفين..إلخ**) : ((يَرِدُ عليه (مَعَ)، فإنها منصوبة ظرفاً أو حالاً، ويجاب بأنها مبنية على ظاهر مذهب **سيبويه**))[2] .

2- تحدَّثَ ابن هشام في باب (كان) عن بعض خصائص (كان) ، وذكر منها أنها تحذف ويبقى

(1) ينظر ص394 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 25 من النص المحقق .

عملها ، فقال : (**ومنها أنها تحذف**) ، فعقَّبه اللقاني بقوله : ((هذا الشرط خاص بمادة كان، لا بصيغة الماضي،لما يأتي عن **سيبويه** في :(ولو تَمْرٌ)من أنّ تقديره:ولو يكون عندنا تمرٌ)) [1].

ويعدُّ **رضيُّ الدين الاستراباذي** أكثر النحاة وروداً ، حيث نقل اللقانيُّ عنه في شرحه لكافية ابن الحاجب باستفاضةٍ شديدة ، حتى فاق عدد ما نقله عنه المائة وثلاثين موضعاً ، وشغل ما يزيد عن ثلث حجم هذه الحاشية ، حتى ليُظن بأنَّ اللقانيَّ كان يستحضر شرحه للكافية في ذهنه ، وكان في نقله عنه يتخذ طرقاً مختلفةً ، فأحياناً ينقل كلامه بنصه[2]، وأحياناً ينقله مختصراً له[3]، وأحياناً ينقله بالمعنى[4]، وأحياناً أخرى يذكر مسألةً أو رأياً، ثم يشير إلى أنَّ الرضي ذكر ذلك بمعناه [5].

وكان اللقاني في نقله عن الرضي –خاصّةً– يُسلِّم له ما يقول ، فلا يعقِّبه بما يدل على اعتراضه له ، أو عدم التسليم بما ذكره ، مما يدلُّ على اعتداده بآرائه ، واهتمامه بكتابه ، بل أنه يعوِّل عليه في نسبة بعض الأراء إلى قائليها ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

1- قال ابن هشام: (إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق نحو " زَيْدٌ قَامَ " .. فقد يكون ذلك الأُسم واجبَ الرفع بالابتداء.. وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية نحو " زَيْدٌ لِيَقُمْ") ، فعقَّب اللقاني قوله: (**نحو: زيد لِيَقُمْ**) بقوله :((هذا قول الأخفش لا سيبويه، وانظر الرضي))[6].

2- ذكر ابن هشامٍ رأي الفراء في عدم تجويزه إضافة الوَصْفِ المحلّى بأل إلى النكرة فقال : ((وجَوَّز **الفَرَّاءُ** إضافَةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها، كـ(الضَّارِب زيدٍ) و (الضَّارِب هذَا) **بخلاف** (الضَّارِب رَجُلٍ))) ، فعقَّب اللقانيّ قوله :(**بخلاف: الضارب رجلٍ**) بقوله : ((أي: فإنَّ الفرَّاء لايجوِّزه ، نقل السيرافي عنه تجويزه أيضا، نقله الرضيُّ عنه))[7] .

---

(1) ص 174 ، وينظر 42 ، 121 ، 138 ، 148، 226، 319 من النص المحقق .

(2) ينظر 33 ، 43 ، 166 ، 171 ، 174 ، 184 من النص المحقق .

(3) ينظر 174 ، 267 ، 276 ، 393 من النص المحقق .

(4) ينظر 64 ، 168 ، 201 من النص المحقق .

(5) ينظر 163 ، 204 ، 238 ، 381 من النص المحقق .

(6) ينظر ص 331 من النص المحقق .

(7) ينظر ص 395 من النص المحقق .

كذلك فقد عني اللقانيُّ بالناظم (ابن مالك) وابنه وآرائهما ، فأنعم النظر فيها ، ومحَّصها ، وكان يؤيدهما أحياناً ، ويعارضهما أحياناً، وأحياناً أخر يجيب بها عمّا قد يُعترَض به على ابن هشام ، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي :

1- ذكر ابنُ هشام في باب المبتدأ والخبر أحوالَ الوصف مع مرفوعه ، فقال: (وإن طابقه في غير الإفراد تعينت خبريته...) فعقَّب اللقاني قوله: **(تعينت خبريته)** بقوله :(لا يستقيم على مذهب **الناظم** في تجويز تثنية الفعل وجمعه- وإن كان قليلاً-)[1] .

2- ذكر ابن هشام في باب الإضافة أنَّ ما كان بمنزلة (إذْ وإذا) – في كَوْنِهِ اسمَ زَمانٍ مُبْهَم لما مضى أو لما يأتي – فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه ، ومثَّل له ببعض الأمثلةُ ثم قال :(هذا قولُ سيبويه ووَافقة الناظم في مُشْبِهِ (إذْ) دون مُشْبِهِ (إذَا) مُحْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) ، فعلَّق اللقاني على قوله: **(محتجاً بقوله تعالى ... إلخ)** بقوله : ((يُرَدُّ احتجاجُه –أي **ابن مالك** – بأنَّ ذلك ليس من محل النزاع، وهو المبهم، إذ اليوم موضوع لزمان محدود، واستعماله في مطلق الزمان مجاز، كقوله تعالى: **ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﭼ**))[2] .

3- قال ابن هشام : (والأشياءُ التى يُنْعت بها أربعةٌ :أحدها : المشتق، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه) ، فعقَّب اللقاني قوله: **(والمراد به ما دلَّ ...)** بقوله: (أشار بقوله: (والمراد به) إلى دفع اعتراض ابن الناظم على أبيه، بأنَّ المشتق ما أُخِذَ من لفظ المصدر..، فأجاب الشارح الموضِّح: بأن المراد بالمشتق هنا الوصف، وهو ما دل ... إلخ ، ويُرَدُّ هذا الجواب بأنَّ المرادَ لا يدفع الإيراد، فالجواب ما نقل عن **الناظم** من أنه قال : ((المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل أومفعول به متضمناً معنى فِعْلٍ وحروفه)))[3].

4- ذكر ابن هشام في حدِّ الضمير المتَّصل :(وهو : ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد ((إلا)) فعقّبه اللقاني بقوله : (هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر، فإنهم قدروه في (استقم) بأنت، وحكموا بأنه يبرز في نحو: (زيد هند ضاربها هو)...فإن ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد (إلا) كما لايخفى ، وقد يجاب: بأن التقدير بـ (أنت) لضيق العبارة، وبأن البارز ليس بفاعل-كما قال

---

(1) ينظر ص 134 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 412 من النص المحقق .

(3) ص 451 ، وينظر : 39 ، 78 ، 180 ، 251 ، 450 من النص المحقق .

ابن الناظم- بل تأكيد للفاعل المستتر)[1].

كذلك فقد اعتنى اللقانيُّ بأقوال النحاة وآرائهم ، فذكر بعضاً منها ، ونسب بعضها إلى أصحابها ، وكانت له شخصيته المستقلة ، فلم يسلم لهم كلَّ ما ذكروه ، بل اعترض عليهم في بعض آرائهم ، وأورد على بعضها ما يشكل عليها ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

1- قال ابن هشام: (لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضـميرٍ مسـتتر في الصـفة) فعقَّب اللقاني قوله :(**قال الفارسـي**) بقوله: ((وفي صحة هذا الوجه في نحو: زيد حسن أبوه نَظَرٌ))[2].

2- ذكر ابن هشام في باب (إنَّ واخواتها) جواز دخول لام الابتداء على معمول خبرها بثلاثة شروط ، ثم ذكر هذه الشروط وقال: ((تقَدُّمِهِ على الخبر غير حال، وكونِ الخبر صالحا للام ،نحو (إنَّ زَيْداً لَعَمْراً ضَارِبٌ) بخلاف (إنَّ زَيْداً جَالِسٌ في الدَّارِ) .. و (إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ) خلافاً للأخفش فى هذه)) ، فعقَّب اللقاني قوله:(**خلافاً للأخفش**) بقوله : (ينبغي أن يعطفَ عليه هشاماً؛ لأن كلاً منهما يرى أنَّ الخبرَ في هذا التركيب صالحٌ للام، كما نقله الموضّح عنهما)[3].

3- ذكر ابن هشام في باب الاشتغال ترجُّحَ نصب الاسم المشتغل عنه في تسع مسائل ، وقال: (الثالثة : أن يكون الأُسْمُ بعد شئ الغالبُ أن يليه فعلٌ ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام) ثم ذكر قول الأخفش وسيبويه في المسألة ، فعقَّب اللقاني عليه بقوله — بعد أن نقل كلام الرضيّ-: (وبه يُعْلَم أنّ قول المصنف —أي ابن هشام - : (**منها: همزة الاستفهام**) مُلَفَّق من مذاهب؛ لأنَّ عَدَّ الهمزة من مرجحات النصب قولُ الأخفش لا سيبويه، وقوله: (فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع) قول سيبويه لا الأخفش)[4].

4- قال ابن هشام: (يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف- أي (إنَّ)وأخواتها- بالنصب : قبل مجئ الخبر وبعده ..وَيعْطَفُ بالرفع بشرطين : استكمالِ الخبر وكونِ العامل (أنَّ)أو(إنَّ)أو(لكنَّ)..ولم يشترط الكسائُّي والفراء الشرطَ الأولَ تَمسُّكاً بنحو .. وبقراءة بعضهم (إن الله وَمَلاَئكتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النبي)

---

(1) ص75-76 وينظر : ص 83 ، 85 ، 159 ، 160 ، 369 ، 372 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 443 من النص المحقق .

(3) ينظر ص 214 من النص المحقق .

(4) ينظر ص 318 من النص المحقق .

) ، فعقّب اللقاني قوله: (**تمسكاً بنحو**..) بقوله: (فيه أن ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ كيف يتمسك به الفراءُ وهو يدلُّ على نقيض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم)[1] .

كذلك فقد اعتنى اللقانيُّ بقول الجمهور والمحققين من النحاة ، وعوَّل عليهم ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

1- تحدَّث ابن هشام عن (سِوَى) فقال: ((والجمهور هي ظرفٌ بدليل وَصْلِ الموصول بها، كـ(جَاءَ الّذِي سِوَاكَ). قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر) فعقَّب اللقاني قوله: (**قالوا: ولا تخرج**..) بقوله:(هذا قول جمهورهم لاجميعهم))[2].

2-قال ابن هشام:(يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف-أي(إنَّ)وأخواتها- بالنصب..ويعطف بالرفع) فعقَّب اللقاني قوله :(**يعطف**) بقوله:(لم يصرح هنا بالمعطوف عليه، فتكون العبارةُ صالحةً لمذهب المحققين، وغيره مما سيأتي)[3] .

3- قال ابن هشام :(الثالث: اللازم وله اثنتا عشرةَ علامة وهى : أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر،...ألا ترى أنه لا يقال " زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو ") فعقَّب اللقاني قوله: (**لا يقال زيد خرجه**..) بقوله :(فيه بحث؛ لأنَّ المحقِّقين من النحويين على أنَّ الفعل القاصر الذي يتعدَّى إلى مفعول بحرف جرّ، قد يحذف حرف الجرّ، ويصل الفعل إليه بنفسه توسعاً، وهو الذي يسمى منصوباً على إسقاط الخافض..)[4].

كذلك فإنَّ اللقانيَّ لم يقتصر في حاشيته على آراء النحاة فحسب ، بل ضمَّ إلى ذلك أراء بعض

---

(1)ص 219 ، وينظر ص163 ، 182 ، 188 ، 225 ، 240 ، 453 من النص المحقق .

(2)ص 365 ، وينظر ص 183 ، 207 ، 233 ، 293 ، 317 ، 395 من النص المحقق .

(3) ينظر ص 215 من النص المحقق .

(4) ص 335 ، وينظر ص 74 ، 167 ، 335 ، 371 من النص المحقق .

علماء التفسير والأصول واللغة والبلاغة كالسمين الحلبي[1] ، والبيضاوي[2] ، والمحلّي[3] ، والجوهري[4] ، والسكاكي[5] ، والتفتازاني[6] ، والخطيب القزويني[7] .

ومما يؤخذ عليه في هذا الباب ما يلي :

1- نسبته للمبرد رأياً ، والصواب خلافه ، وذلك عند حديث ابن هشامٍ عن أحكام الفاعل ، حيث قال:(الثَّاني :وقوعُه بعد المسْنَدِ فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ،وكونُ الُمقَدَّم إما مُبْتَدَأ في نحو " زَيْدٌ قَامَ ") ، فعقَّب اللقاني قوله : **(في نحو: زيد قام)** بقوله:(سيأتي في باب الاشتغال أنَّ وجوبَ الابتدائية في (زيد) من المثال قولُ غير المبرد ومتابعيه، وأنَّ المبردَ ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية) .

وقول المبرّد هو وجوب ابتدائية (زيد) في نحو هذا المثال ، حيث يقول : ((فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر..))[8].

2- نقله من كتاب الإيضاح للخطيب القزويني نصوصاً كثيرة دون أن يشير إلى ذلك [9].

3- ذكره لبعض الأقوال دون الإشارة إلى قائليها [10].

---

(1) ينظر ص 123 ، 129 ، 439 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 455 ، 463 من النص المحقق .

(3) ينظر ص 95 ، 162 من النصِّ المحقق .

(4) ينظر ص 51 ، 63 ، 99 ، 171 ، 195 ، 205 ، 302 ، 343 من النصِّ المحقق .

(5) ينظر ص 74 من النصِّ المحقق .

(6) ينظر ص 36 ، 154 ، 288 من النصِّ المحقق .

(7) ينظر ص 95 ، 123 ، 116 ، 222 ، 261 ، 307 ، 362 ، 372 من النصِّ المحقق .

(8) ينظر : المقتضب 128/4 ، و ص 283 ، 173 من النصِّ المحقق .

(9) ينظر ص 222 ، 261 ، 307 ، 362 ، 372 من النصِّ المحقق .

(10) ينظر ص 56 ، 105 ، 114 ، 124 ، 174، 282 من النصِّ المحقق .

المطلب الرابع: الأصول النحوية التي اعتمد عليها:

أصول النحو وأدلته المعتبرة أربعة [1]، هي : السمَّاع ، والإجماع ، والقياس ، والاستصحاب .

وعدَّ ابنُ الأنباري والسيوطيُّ من الأدلة : الاستدلال ببيان العلة[2].

وقد اهتمَّ اللقانيُّ بهذه الأدلَّةِ ، فقوَّى بها أحكامه ، وعضَّد بها آراءه ، وفيما يلي بيان لذلك :

أما **السَّماع** فهو يشمل القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وأقوال العرب ، وأشعارهم ، والحديث عنه كالتالي :

أولاً : **القرآن الكريم** : وهو أعلى الأدلة سنداً ، وأقواها حجةً ، وأصحها دليلاً ، وقد استشهد اللقاني بالقرآن الكريم في مواطن متفرقة من حاشيته،وحاز استشهاده به القدرَ الأكبر من بين الشواهد الأخرى، وفي استشهاده بالقرآن الكريم لم يخرج عن القراءات المتواترة ، ولم يسمِّ من أصحاب هذه

(1) ينظر : لمع الأدلة 81 ، والاقتراح 27- 28 .

(2) ينظر : الاقتراح 177 .

القراءات سوى أبي عمرو بن العلاء[1] .

ثانياً : **الحديث النبوي** : وفي حجية الاستشهاد به خلاف بين النحاة، ما بين مجيزٍ له ، أو مانع منه ، وفريقٌ ثالث توسَّطَ بين الرأيين[2]، ولم يستشهد اللقاني بشيءٍ من الأحاديث النبوية ، إلا أنه تعرَّض لبعض ما ذكره ابن هشام من أحاديث فناقشها نحوياً ، ولغوياً[3]،وسكت عن بيان رأيه في حجية الاستشهاد بها ، ولعلَّ سكوته يُستشَفُّ منه عدم معارضته للاستشهاد بالأحاديث النبوية على المسائل النحوية .

ثالثاً : **أقوال العرب** : أورد اللقاني قولين من أقوالِ العرب ،وهما : (فإياه وإيا الشوابِّ)[4] ،و(هذا حبُّ رمانك)[5]، فقال : ((**قوله** – أي : ابن هشام- :(**أتبعت الثاني للأول** ..) يعني : وتمتنع الإضافة؛ لأنها لا تكون إلا بين لفظين مفردين بالفعل، أو التأويل، كچ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ چ، أي (نَفْع)، فلا يجوز بين مركبين إضافيين، ولا بين مركب ومفرد، ولو قيل بجوازها في ذلك نظراً لإفراد المعنى كما في: (هذا حَبُّ رُمَّانِك) لكان له وجه))[6].

رابعاً : **الشعر العربي** : ويعدُّ من المصادر المهمة في تأصيل القواعد النحوية، والحكم على مسائلها ، وقد استشهد اللقاني به على بعض ما ذكر من مسائل ، إلا أنه استشهد ببعض الأبيات التي لم يعرف قائلوها ، وببيتٍ نُسب لأبي نواس ، وهو من المولدين الذين لا يحتجُّ بشعرهم ، ومن الأمثلة على ذلك :

أ- قول الشاعر [7]: مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ

ب- وقول الآخر [8]:

---

(1) ينظر ص 487 من النص المحقق .

(2) ينظر تفصيل الخلاف في ذلك ومناقشة الأقوال في : الحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال 104-134 .

(3) ينظر ص 146 ، 154 ، 174 ، 285 من النص المحقق .

(4) ينظر ص 403 ، 407 من النص المحقق .

(5) ينظر ص 93 من النص المحقق .

(6)ينظر ص 93 من النص المحقق .

(7) ينظر ص 9 من النص المحقق .

(8) ص 172، وينظر ص 181، 394 من النص المحقق .

عَلَى كَانَ المسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

ج- وقول أبي نواس[1]:

غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ   يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ

أما **الإجماع** فقد عني به اللقانيُّ ، وعبَّر عنه بمصطلح : اتفقوا ،أو اتفاقاً ،أو بالاتفاق، ومن أمثلة على ذلك ما يلي :

1- قوله : (..الخلاف في الراجح، لا في الجواز، كما هو مقتضى صنعه، إذ كل منهما جَائِز **اتفاقاً**)[2].

2- قوله : (.. والظاهر أنَّ قولَ الأخفش لا ينقض دعوى إجماع العرب على العمل، إذ وُرود النصب بعدها **إجماع** منهم، وإن اختلف النحويون في سببه)[3] .

3- قوله : (.. ولا يصح تسلط العامل –وهو:(نفع)- عليه ، فلا يقال: نَفَعَ الضَّرَرُ، فلا يمكن إتباعه بدلاً ؛ إذ البدل على نية تكرار العامل، فالضرر لو استثني بإلاَّ وجب نصبُه **اتفاقاً**، فـــ(غير) كذلك)[4].

كذلك عني اللقانيُّ **بالقياس** ، ومن أمثلة ذلك مايأتي :

1- قوله – عند حديثه عن بناء أسماء الأفعال- : (.. لأنها نابت عن الفعل، فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل، وأمَّا الابتداء فمعنوي، على أنَّ القياس عدم دخوله)[5].

2- قوله – عند حديثه عن (جُمَع)- : (..جمع معدول عن جماعَى أو جمعاوات؛ لأن قياس (فعلاء) غير صفة كصحراء)[6].

(1) ينظر ص 132من النص المحقق .

(2) ينظر ص 140 من النص المحقق .

(3) ينظر ص 184 من النص المحقق .

(4) ص 362 ،ينظر ص 92 ، 110 ، 185 ، 294 من النص المحقق .

(5) ينظر ص من 430 النص المحقق .

(6) ص 462 ، وينظر ص 29 ، 77 ، 479 من النص المحقق .

وقد يعبِّر عن القياس بما يقابله ، وهو السَّماع ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

1- قوله : (.. لا يفيد اطراد الجواز؛ لإمكان أن يكون سماعياً، والمطلوب أنه مطرد)[1].

2- قوله :(..فيه حذف حرف الجر مع البدل وإبقاءُ جرِّه، وذلك سماعيٌّ في غير أَنَّ وأنْ)[2].

كما اعتنى اللقاني **باستصحاب الأصل**[3]، ومن أمثلة على ذلك ما يأتي :

1- قوله : (..ولاشيء من الأعلام كذلك، فهي كلها مفردة، نعم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة عنه هي مجازاً)[4].

2- قوله : (..فإنّ لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو: إنّ زيداً لقائمٌ ، قلت: قد صرَّحوا بأنّ الأصل فيها التقديم، وأصله: لإنّ زيداً قائمٌ)[5].

3- قوله : (..لأنَّ الثاني حينئذٍ يلي الفعل كما هو الأصل فيه، فيعود الضمير منه إذا كان مشتقاً على المفعول الأول، وهو مؤخَّرٌ لفظاً)[6].

أيضاً فقد اهتمَّ اللقاني **بالعلَّة** كثيراً ، ومن أمثلة على ذلك ما يأتي :

1- قوله ــ أي: ابن هشام – : **(ما وضع للدلالة على قرب الخبر)** ، فعقَّبه اللقاني بقوله : (فيه تجوُّز، والحقيقة ما وضع لقرب الخبر؛ لأن الدلالة عارض للوضع ، لا موضوع له)[7].

2- قوله – أي: ابن هشام في أثناء حديثه عن الوجه الخامس من أوجه عمل (لا) إذا كررت وهو " فتح الأول ونصب الثاني" – : **(وهو أضعفها)** فعلَّق عليه اللقاني بقوله :(أي: لأنّ فيه إيهام إعمال (لا) التبرئة النصبَ في الاسم المفرد)[8] .

(1) ينظر ص 338 من النص المحقق .

(2) ينظر ص 358 من النص المحقق .

(3) قال الطيِّب الفاسي في فيض نشر الانشراح 1057/2 :((هو في اللغة : الدعاء إلى الصحبة والملازمة ، وفي اصطلاحهم : استمرار الحكم ، وإبقاءُ ما كان على ما كان)).

(4) ينظر ص 89 من النص المحقق .

(5) ينظر ص 255 من النص المحقق .

(6) ص 310 ، وينظر ص 130 ، 298 ، 312 ، 369 من النص المحقق .

(7) ينظر ص 190 من النص المحقق .

(8)ص 239 ، وينظر ص 188 ، 192 ، 201 ، 208 من النص المحقق .

!!!

المبحث الثالث : وصف النسخ الخطية .

تيسر لي – بحمدالله تعالى وتوفيقه – الحصول على خمس نسخ خطية متفرقة في مختلف البلاد العربية ، وقد عملت على ثلاث نسخ منها في التحقيق ؛ لأنها الأجود من بين النسخ ، والنسختان الأخريان استأنست بهما عند الحاجة ، وفيما يلي تفصيل لهذه النسخ ومكان وجودها :

1- نسخة محفوظة في دار الكتب والوثائق القومية المصرية تحت الرقم (12033هـ) ، وهي نسخة تامة ، تقع في (42) لوحة ، في كل لوحةٍ صفحتان ، وفي كل صفحة (25) سطراً ، وقد كتبت بخط مشرقيٍّ واضح وجميل ، وابتداءً من اللوحة رقم (23) اختلف شكل الخط اختلافاً يسيراً ،وأهملت بعض الحروف من النقط ، وعليها تصحيحات وتعليقاتٌ يسيرة ، وختمت باسم الناسخ ،وهو محمود بن محمد بن موسى الحنفي ، وقد فرغ من كتابتها يوم الأحد حادي عشر جمادى الآخرة ، ثم ذكر تاريخ السنة إلا أنه غير واضح ، فلم أتمكن من قراءته ، وهي نادرة السقط ،وقد اتخذتها أصلاً ، ورمزت لها بالحرف (أ) ،وعلى صفحة العنوان أبيات من منظومة .

2- نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية ، ضمن مجموع رقمه (1676) ، وهي تقع في (76) لوحة ، في كل لوحة صفحتان ، وفي كل صفحة (25) سطراً ، وقد كتبت بخط مشرقيٍّ واضح ، وعليها تصحيحات ، وتعليقات يسيرة ،وفيها سقط يسير لبعض الأسطر والكلمات في بعض الصفحات، وختمت باسم ناسخها وهو أحمد بن محمد الزرقاني المالكي ،وتاريخ كتابتها يوم الاثنين ثالث شهر شوال سنة 976 هـ ، ورمزت لها بالحرف(ب) .

3- نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط في المملكة المغربية ، تحت الرقم (12222) ، وهي نسخة تامة كتبت بخط مشرقيٍّ ، لا بأس به ، وتقع في (75) لوحة ، في كل لوحة صفحتان ، وفي كل صفحة (25) سطرا ،وفيها سقط يسير لبعض الأسطر والكلمات في بعض الصفحات ، وقد خلت من التعلقيات والتصحيحات ، كما خلت من اسم الناسخ وتاريخ النسخ ، ورمزت لها بالحرف(ج) .

4- نسخة مخفوظة بمكتبة الحرم النبوي الشريف ، ضمن مجموعٍ رقمه (80/27) ، ومنها نسخة مصورة فيلمية بالجامعة الاسلامية تحت الرقم (2/5333) ، وتقع في (67) لوحة ، في كل لوحةٍ صفحتان ، وفي كل صفحة (23) سطراً ، كتبت بخط مغربي لا بأس به ، وفيها سقط يسير لبعض الأسطر والكلمات في بعض الصفحات ، وقد خلت من التصحيحات والتعليقات ، واسمِ الناسخ ، أما تاريخ نسخها فهو في أواسط شهر صفر سنة1191هـ .

5- نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط في المملكة المغربية ، تحت الرقم (8337) ، وقد نسبت لمجهولٍ ، وتبين لي أنها إحدى نسخ حواشي اللقاني على توضيح الألفية ،وهي نسخة تامة كتبت بخط مغربيٍّ ، غير واضح ، وتقع في (44) لوحة ، في كل لوحة صفحتان ، وفي كل صفحة (34) سطراً ، وكتبت عناوين الأبواب على الهامش بمدادٍ أحمر ، وفيها سقط لبعض الأسطر والكلمات في بعض الصفحات ، وقد خلت من التعلقيات والتصحيحات ، كما خلت من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

نماذج من المخطوط

هذا باب شرح الكلام، وشرح ما يتألف الكلام منه

الكلام -في اصطلاح النحويين- عبارة عما اجتمع فيه أمران.................................

بسم الرحمن الرحيم

وهو حسبي ونعم الوكيل(1)

قوله: (الكلام) (أل) فيه(2) للحضور ، أي هذا اللفظ؛ بدليل قوله: **(عبارة)**(3).

---

(1) في (ب): (بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم).

وفي (ج): (بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة عمدة المحققين ناصر الدين اللقاني المالكي – نور الله ضريحه وأعلى في غرف الجنان فتوحه وعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته-: هذه حواشٍ على توضيح الألفية للعلامة ابن هشام الأنصاري قدس الله روحه ،ونوَّر ضريحه بجاه محمد وآله ، قال رحمه الله).

ومما ينبغي التنبيه عليه أنه لا يجوز التوسل بجاه النبي ρ،ولا غيره من المخلوقين،كما قرر ذلك العلماء، رحمهم الله تعالى ، قال ابن عثيمين رحمه الله تعالى في القول المفيد297/1:(..وإذا كان القرب من النبي ρ لا يغني عن القريب شيئا، دلَّ ذلك على منع التوسل بجاه النبي ρ ؛لأن جاه النبي ρ لا ينتفع به إلا النبي ρ ،ولهذا كان أصح قولي أهل العلم تحريم التوسل بجاه النبي ρ).

ينظر في هذه المسألة: شرح العقيدة الطحاوية232، التوسل والوسيلة لابن تيمية 28.

(2) في (ب) و(ج): هذه.

(3) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 18/1 معقباً على قول اللقاني: ((ومحلُّ كون (أل) الداخلة على المعرَّفات للحقيقة مالم يمنع منه مانعٌ)).

وأقل ما يتألف الكلام من اسمين........ ومن فِعلٍ واسمٍ ....

قوله : **(وأقل...إلخ)** إشارة إلى أن الكلامَ قد يتركب من أكثر من كلمتين .

قال ابن الحاجب(1): ((الكلام ماتَضَمَّنَ كلمتين بالإسناد)) (2).

قال في المتَوَسِّـــط(3):لم يقلْ ما تَرَكَّبَ ؛ليشـــمل ما تركب من أكثر من كلمتين، فإنه يصدق عليه ما تَضَمَّنَ دون ما تركب(4).

(1) هو أبو عمر جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدويني المالكي النحوي، ولد بمصر سنة 570هـ، وبرع في القرءات والفقه والأصول، والنحو، وكان النّحو الغالب عليه، سمع من أبي الطاهر إسماعيل بن يس ، وأبي القاسم البويصري، وأبي الثناء الحراني، وروى عنه الحافظان المنذري والدمياطي، وياقوت المسعود، من مصنفاته: الكافية في النحو وشرحها، والشافية في التصريف وشرحها، والأمالي النحوية، والإيضاح في شرح المفصل، توفي بالأسكندرية سنة 646هـ.
ينظر في ترجمته: إشارة التعيين 204 ، وبغية الوعاة 134/2، وتحفة الأديب 216/1-223.

(2) الكافية 7 .

(3) المتوسط : أحد الشروح الثلاثة على الكافية لابن الحاجب ، ومؤلفه السيد ركن الدين الحسن بن محمد الإسترابادي ، توفي سنة 717 ، وقيل سنة 715هـ
وهذه الشروح هي: الشرح الكبير ، وهو المسمى بالبسيط ، والمتوسط وهو المسمى بالوافية في شرح الكافية، وهو المشهور ، وقد طبعته وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، بتحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وشرح صغير ، وذكر محقق التصريح للأزهري 449/2 أن الشروح الثلاثة محققة في جامعة الأزهر.
ينظر : بغية الوعاة 521/1 – 522 ، كشف الظنون 1370/2 .

(4) عبارة صاحب المتوسِّط [3/أ]: ((قال: (تضمن) ولم يقل (تركَّب)؛ لأنّه لو قال: (تركَّب) لزم أن يكون الأمر خارجاً من الحدّ، ولا يشكل الحدّ بمثل (قائمٌ أبوه) في قولنا: (زيدٌ قائم أبوه) فإنّه ليس بكلام مع تضمنه كلمتين للإسناد؛ لأنه ليس فيه إسنادٌ بالتفسير المذكور؛ لأنَّه لا يصحّ السكوت على (قائمٌ أبوه))).
ويظهر أنّ اللقاني نقل قول صاحب المتوسط بالمعنى.

....

وفي حاشية السَّـيِّد[1] على المتوسط: أن الكـلامَ التعويلُ فيه على الإسناد، والتعويلُ في الإسـنادِ على المسـند والمسـند إليه، وذلك كلمتان، وما عداهما خـــارجٌ عن حقيقة الكلام[2].

والحاصلُ أن الكلامَ لا يتألَّف[3] إلا من اسمين، أو اسمٍ وفعلٍ، كما[4] صرَّح به

(1) هو السيد الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، ولد بجرجان سنة 740هـ، وله تصانيف مفيدة يقال إنها زادت على خمسين مصنّفاً، وغالبها حواشٍ، ومنها حاشية على تفسير الكشّاف ولم يتمّه، وحاشية على الرضي على الكافية، وحاشية على المطول للتفتازاني، وحاشية على المتوسِّط ولم يتمّه وأكمله ابنه محمد، توفي بشيراز سنة 816 هـ.
ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 196/2، وكشف الظنون 1370/2، وهديّة العارفين 728/1.

(2) ينظر : حاشية السَّيد على المتوسط [2/أ-ب] ، وقد نقل اللقانيُّ قول السيِّد بالمعنى .
وقد أشار ابن هشام إلى أن الكلام يتألَّف من المسند والمسند إليه.
ينظر: رسالة المباحث المرضية 36.

(3) في هامش (ب) كتب عند هذا الموضع: (.. وحينئذٍ فبين الكلام والكلم تباين كلي لا عموم وخصوص من وجه، فليتأمل. قاله بعض شيوخنا).

(4) (ج): زيادة (قد) .

ومنه (اسْتَقِمْ) فإنَّه من فعل الأمر المنطوق به، ومن ضمير المخاطَبِ المقَدَّر بـ(أنت) والكَلِم: اسمُ جِنْسٍ جَمْعِيّ وَاحِدُه كَلمَة، .... ومعنى كونه اسمَ جنسٍ جَمْعِيّ أنَّه يدلُّ على جماعَةٍ....

بعضهم[1]، فلا حاجة إلى قول المصنِّف **(وأقل)**[2]، فليتأمل.

قوله: [(المقدر بـــــ:(أنت)) أي المقدر معناه؛ لئلا يقال:إن المســتتر متصــل[3] و(أنت) بارز فلا يُقدَّر.

قوله: (أنه يدل على جماعة) اعلم][4] أنّ اسم الجنس موضوع للماهية من حيث

---

(1) كالزمخشري وابن الحاجب وابن مالك والسيوطي.

ينظر: المفصل 23، والكافية 7، وشرح الكافية الشافية لابن مالك159/1، والمغني في النحو للجاربردي 18، وهمع الهوامع للسيوطي52/1.

(2) ذكر ابن هشام أن صورَ تأليف الكلام ستٌّ، ثم قال بعد أن ذكرها: ((وأقل ائتلافه من اسمين، أو من فعل واسم –كما ذكرت– وما صرَّحتُ به من أن ذلك هو أقل ما يتألف منه الكلام، هو مراد النحويين، وعبارة بعضهم توهم أنه لا يكون إلا من اسمين، أو من فعل واسم)).

ينظر: شرح قطر الندى51 ، وحاشية يس على التصريح 22/1.

(3) من جعل المستتر متصلاً سار على تقسيم الجمهور، فهم يقسمون الضمير إلى: متصلٍ ومنفصلٍ، والمتصلَ إلى بارزٍ ومستترٍ.

وأما ابن مالك وابن هشام فقد قسَّما الضمير إلى بارزٍ ومستترٍ ، فالبارز ماله صورة في اللفظ، والمستتر ضده، والبارز قسمان: متصلٍ ومنفصل.

ينظر: المفصل 166، وشرح التسهيل 121/1، والمغني في النحو للجاربردي41، وشرح قطر الندى 116، وتوضيح المقاصد 359/1.

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

والقولُ عبارةٌ عن (اللفظ الدَّالِّ عَلَى مَعْنًى)، فهو أعَمُّ من الكلام، والكلم، والكلمة،

هي، ولا يخفى أن ذلك منافٍ لكونه جمعاً[1] ،وجوابه[2] في الرضـــي[3] في (باب الجمع) : من أنه وُضِعَ للماهية، واستُعمِل في الجمع، فهو اسم جنس وضعاً[4]، وجمعي استعمالاً[5].

قوله: **(أعم)** بصيغة التفضيل يقتضي تحقق[6] صورة ينفرد فيها القول بالصدق، وهو صحيحٌ كـ(غلام زيد)[7].

---

(1) (ب): جمعياً .

(2) (ب) و(ج): زيادة (ما)، وفي هامش (ب) كتب عند هذا الموضع: (قوله (وجوابه..إلخ) على هذا الجواب يكون هذا اللفظ مما استعمل معناه المجازي وترك الحقيقي ولا مانع من ذلك).

(3) هو: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي، الشهير بالرضي، نزيل النجف ، لقب بنجم الأئمة ، له شرح على كافية ابن الحاجب في النحو ، تعد من أجل الشروح جمعاً وتحقيقا وحسن تعليل،وله شرح على الشافية في التصريف لابن الحاجب أيضاً ، توفي سنة 686 هـ.

ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 567/1 ،568، هدية العارفين 134/2.

(4) (ج): وضعياً .

(5) عبارة الرضي 659/3: ((قد يكون بعض الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال بالموضع كلفظ الكلم)).

(6) (ج): تقتضي تحقيق .

(7) فهو ليس كلاماً ؛ لأنه غير مفيد، ولا كَلِماً ؛ لأنه مركب من كلمتين، ولاكلمة ؛ لأنهما مركبتان من كلمتين.

فصل: يتميز الاسمُ عن الفعل والحرف بخمس علامات:

[علامات الأسماء]

قوله: (يتميز الاسم) اللام ليست للحقيقة(1)؛ إذ لا يتميز بها(2) في (كيف)(3) مثلاً،

---

(1) اللام إذا لم يصح أن تخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة نحو قوله تعالى: ژ ں ں ڻ ڻ ڈ ﯿ ژ ،وقولهم : الرجل خيرٌ من المرأة .

ينظر: أوضح المسالك 162/1، وتوضيح المقاصد 463/1.

(2) الضمير يعود إلى علامات الاسم .

(3)أورد الشيخ يس في حاشيته على التصريح 29/1 اعتراض الشهاب القاسمي على اللقاني فقال: ((وقوله (إذ لا يتميز بها في (كيف)) قال الشهاب: ينبغي أن لا يكون هذا الكلام إلا سهواً ؛ إذ الجنسُ يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد ، فالتمييز لبعض الأفراد تمييزٌ للجنس قطعاً ؛ لوجوده في ضِمْنِهِ)) .

وقد ذكر العكبري أنه لا خلاف بين النحاة في كون (كيف) اسما ،كما ذكر خمسة أدلةٍ على كونها اسماً، منها:

1-أنها داخلة تحت حد الاسم، وذلك أنها تدل على معنى في نفسها، ولا تدل على زمانٍ ذلك المعنى .

2- أنك تبدل منها الاسم فتقول :كيف زيدٌ ؟ أصحيحٌ أم مريضٌ ، والبدل ها هنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك : أصحيح زيدٌ أم مريضٌ ؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه.

ينظر:التبيين في مذاهب النحويين 129، وأسرار العربية 37 ، وشرح التسهيل 5/3.

إحداها: الجر وليس المرادُ به حرفَ الجر ؛لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قُمْتَ) بل المرادُ به الكسرةُ التي يُحدِثها عاملُ الجرِّ ،

ولا للشمول[1] لذلك[2]، فيتعينُ أنها لما يَصْدُقُ عليه الاسمُ في الجملة ، وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو[3] الشمول [بلا ريبة][4].

قوله: **(لأنه قد يدخل)** إشارة إلى وجوب اطِّرَادِ العلامةِ[5]، بمعنى[6] أنها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة له [7]، وإن لم يجب انعكاسها[8]، أي[9] انتفاء ما هي علامة له عند انتفائها، بخلاف التعريف، فإنه يجب فيه[10] الاطراد

---

(1) اللام إذا صح أن تخلفها (كل) حقيقةً فهي لشمول أفراد الجنس نحو قوله تعالى: ﭽﭞﭟﭠﭡﭼ.
ينظر: شرح التسهيل 258/1، وأوضح المسالك 162/1 ،وتوضيح المقاصد 463/1.

(2) أي :لأن هذه العلامات – أيضاً – لا تتميَّز بها اسمية (كيف) .وفي (ج): كذلك ، وقال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 29/1:(..وقوله ((ولا للشمول لذلك)) قال الشهاب: يمكن أن يجاب بأنها للشمول بناءً على أن المراد بتَمَيُّزِ الاسم بهذه الخمسة تمييزُهُ بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه..) .

(3) (ج): و.

(4) وذلك لأن كل فعلٍ يجب أن تنطبق عليه إحدى العلامات التي ذُكِرت للفعل ، وكل حرف لا يصح أن يدخل عليه شيءٌ من علامات الاسم أوعلامات الفعل .
وما بين المعقوفين سقط من (ج) ، وفي حاشية يس 29/1 (بلا ريب).

(5) الاطرادُ في الحدّ: هو أنّه كلما وُجِدَ الحدُّ وُجِدَ المحدود . ينظر: الكليات 140.

(6) (ج): فمعنى .

(7) (ج): عليه .

(8) الانعكاس في الحدّ: هو أنّه كلما انتفى الحدُّ انتفى المحدودُ . ينظر: الكليات 140.

(9) (ج) : أو .

(10) (ب) و(ج): زيادة (مبالغة).

....

والانعكاس[1] حدّاً كان أو رسماً، أي تعريفاً بالخاصة.

والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم :أن التعريف بالرسم تعريف بهو هو[2] فيجب فيه الأمران[3] ، والتعريف بالعلامة تعريف بقولك[4] : الاسم مثلا : يعرف بالجر مثلا، فقولك مثلا: الاسم ما يقبل الجر غيرُ صحيحٍ [5]، وقولك: يعرف الاسم بالجر صحيحٌ، ثم الأجودُ التمثيل لدخولِ[6] الجار على غير الاسم بقوله:

---

(1) ينظر: شرح اللمحة البدرية 202/1 ، 218.

(2) هكذا في بقية النسخ، وكذلك نقلها الشيخ يس في حاشيته على التصريح 40/1.

والتعريف بالرسم: هو تعريف الشيء بالخارج، كتعريف الإنسان بالضاحك.

ينظر: الكليات 392.

(3) وهما الاطراد والانعكاس.

(4) (ج): لقولك .

(5) وجهُ عدمِ الصحة: أَنَّ حصر الاسم فيما يقبل الجر غير صحيح. وقال الشهاب القاسمي: ((يجوز أن يكون معناه أنّ الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها، أو ما يقبل بعض أفراد الجرّ، وهو صحيح مطرد منعكس)).

ينظر: حاشة يس على التصريح 29/1، وحاشيته على مجيب الندا 20/1.

(6) (أ): بدخول.

-..

مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ[1]

إذ قوله[2] : **(مِنْ أَنْ قُمْتَ)** مدخولُ (من) اسمٌ تأويلاً[3].

---

(1) جزء بيتٍ من مشطور الرجز،لم يعرف قائله، ونُسِبَ إلى القناني في شرح أبيات سيبويه 416/2، وهو بتمامه: واللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ وبعده :

وَلا مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ

وقد روي بعدة روايات منها: (والله ما زيد)، (عمرك ما زيد) ، (يخالط).

والليان: بفتح اللام وتخفيف الياء مصدر من اللِّين، يقال: فلان في لَيَانٍ من العيش، أي لين الجانب، يدل على الرخاء في العيش .

ينظر: لسان العرب 394/13 (لين).

والشاهد فيه قوله: (بنام) حيث دخل حرف الجر على الفعل لفظاً ، وقد خرَّجه النحاة بعدة تخريجات، أشهرها: أن حرف الجر دخل على اسم موصوف، ثم حذف الاسم وصفته، وبقي معمول الصفة، والتقدير: والله ما ليلي بليلٍ مقُولٍ فيه نام صاحبُه.

ينظر هذا البيت في: أسرار العربية 104، وشرح ابن يعيش 62/3 ، وأمالي ابن الشجري 405/2، وشرح الجمل لابن عصفور 489/1، وشرح قطر الندى 34 ، والخزانة 106/4 الشاهد رقم (762)، والمقاصد النحوية 3/4، وهمع الهوامع 32/1.

(2) في (أ): قولك.

(3) فيكون تقدير الجملة : (عجبت من قيامِك).

الثانية: التَّنْوِين وهو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطّاً لغير توكيد، فخرج بقيد السكون النونُ في (ضَيْفَنٍ) للطُّفَيْليّ، وبقولي (لغير توكيد) نونُ نحو ژ ې ژ ،

قوله: (ژ ې ژ[1]**)**، قال الجاربردي[2]: ((وكتب اضْرِبًا بالألف[3]، وهو أمر الواحد المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة ، ومنهم من يكتبه بالنون[4] إلحاقاً له بـــ(اِضْرِبُنْ) أمراً للجمع المذكر ، وكان قياس (اِضْـرِبُنْ) أن يكتب بواو وألف ؛ لأنك إذا وقفت عليه بالألف أسقطت نون التوكيـــد ، وقلت : (اِضْرِبُوا) ، وكان قياس (اضـرِبِنْ) للواحدة المخاطبة أن يكتب بياء؛ لأنك إذا وقفت عليه قلت: (اضـربِي) بإسقاط النونِ ورَدِّ الياء، وكان قياس (هل تضربُنْ)[5] أن يكتب بواو ونون؛ لأنك إذا وقفت عليه أسقطت نون التوكيد

---

(1) سورة العلق، من الآية: 15.

(2) هو: فخر الدين أحمد بن الحسين الجاربردي الشافعي . نزيل تبريز ، ولد سنة 664 هـ ، كان فاضلا ديِّناً خيِّراً مواظباً على العلم ، من مصنفاته شرح الشافية لابن الحاجب، والمغني في النحو، والسراج الوهاج في شرح المنهاج، توفي في رمضان سنة 746 هـ في تبريز.

ينظر في ترجمته: بغية الوعاة 303/1 ، هدية العارفين 108/1، طبقات الشافعية 169/5.

(3) (بالألف) سقطت من (أ).

(4) قال ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردي 374/1: ((وهذا ما اقتضاه كلام ابن مالك وأبي حيان وقال: فإنك لو كتبت (اضربن زيداً) و (لا تضربن زيداً) بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط)).

(5) خطاباً للجمع المذكر مؤكداً بالنون الخفيفة.

و(لَتَضْرِبُنْ يا قَوْمُ) و(لَتَضْرِبِنْ يا هِنْدُ)..............................

ورجّعت الواو والنون المحذوفتين[1]، وقلت:(هل تضــربون) لكنهم كتبوها على لفظها؛ لعسر[2]تبيُّن هذا الأصل، وهو أنّه عند الوقف يحذفون نون التأكيد، [وَيُرَدُّ ما حُذِفَ لأجل نون التأكيد][3]، فإنَّه[4] لا يعرفه إلا الحاذق في هذا الفن)). [5] انتهى.

وعليه فلو قال المصنف نحو ژ ى ژ ، وحذف[6]،نحو: (لتضربن يا قوم) ، و(لتضربِن يا هند) لكان حسناً ؛ لأن نحو[7] هذين خارج بقوله أوّلاً: (وتسقط خطّاً) فليتأمل[8].

---

(1) ينظر: اللباب 71/2.

(2) (أ): فعسر ، والمثبت من (ب) و(ج) ، وهو موافق لما في شرح الجاربردي .

(3) ما بين المعقوفين مكرر في (ج).

وينظر في مسألة الوقف على نون التوكيد الخفيفة: الكتاب 521/3- 522، والمقتضب 17/3-18، والأصول 202/2-203.

(4) (ج): بأنه.

(5) شرح الشافية للجاربردي 374، وينظر شرح الرضي على الشافية 318/3.

(6) في (أ): وخذف، وهو تصحيف .

(7) (ج): غير .

(8) (ب) و(ج): فتأمل، وقال الأزهري في التصريح 139/1-140: ((ومن ثَمَّ قيل: إن الموضح ضرب بالقلم على قوله:(ولَتَضْرِبُنْ يا قوم ولَتَضْرِبِنْ يا هند) بضم الباء في الأول ، وكسرها في الثاني، في نسخة تلميذه (الزيلعي) عند القراءة عليه؛ ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ، ولا عرَّج عليهما في (المغني) وغيره)).

وأنواع التنوين أربعة:....الثاني: تنوينُ التنكير وهو اللاحقُ لبعض المبنيَّات للدَّلاَلَة على التنكير،وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم،وزاد جماعةٌ تنوينَ التَّرَنُّمِ وهو اللاحِقُ للقوافي المطْلَقَة

قوله: (بعض المبنيات) هذا دليلٌ على أن التنوين في نحو: صمت رمضان ورمضاناً آخر، تنوين تمكين[1]، والفرق بينه / [2/أ] وبين تنوين[2] سيبويهٍ آخر، أنَّ رمضاناً معرب منصرف فتنوينه[3] تمكين، وسيبويه [مبني] [4] فهوتنكير.

قوله: (اللاحق للقوافي)أي آخر القوافي بقرينة ما سبق[5]،وفيه إشكال ح[6] إذ آخرها على ما سيصرح به حروف المد، فتنوينُ الترنم يلحقُ حروف المد المذكورة بقضية ما ذكر [7]، وليس الأمر كذلك؛ إذ التنوين بدلٌ من حرف المد لا لاحقٌ به[8].

---

(1) وهو رأي ابن هشام، وذهب ابن جنّي والموصلي إلى أنه للتنكير، وقال الرضي: ((وأما التنوين في نحو (ربّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن؛ لأن الاسم منصرف، وأنا لا أرى مانعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معاً)).

ينظر: سرّ صناعة الإعراب 493/2، ومغني اللبيب 449، وشرح ألفية ابن معطي للموصلي 204/1، وشرح الرضي 30/1، وهمع الهوامع 621/2.

(2) (تنوين) سقطت من (ب) و (ج) .

(3) (أ) : تنوينه .

(4) زيادة يلتئم بها الكلام.

(5) وذلك في قوله:(التنوين وهو: نون ساكنةٌ زائدة تلحق الآخر..).ينظر: ص10 من النص المحقِّق.

(6) هذا الحرف رمزٌ لكلمة (حينئذ) .

(7) عند قوله: (تنوين الترنم وهو: اللاحق للقوافي المطلقة أي: التي آخرها حرف مدّ).

(8) وقد ذكر ابن هشام ذلك في التوضيح حيث قال: ((..والأصل (العتابا) و(أصابا)، فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم)). ينظر: ص 14 من النص المحقق.

....

قوله: (للقوافي) قال في المطول[1]: « القافية عند الخليل من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن»[2]، ويروى عنه أيضاً: أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية[3]، فالقافية من قوله:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيا الدَّنِيَّـةِ إِنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى [4]

هي من حركة الكاف من (شرك الرَّدى) إلى الآخر، أي[5] مجموع قوله (كالردى).

وههنا أقوال أخر مذكورة في علم القوافي[6].

أقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وقُولِى إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ

الأصل (العتابا) و(أصابا) فجئ بالتنوين بدلاً من الألف لترك الترنم ....

---

(1) المطول كتاب في البلاغة ألفه سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة 792هـ. ينظر: كشف الظنون 474/1.

(2) لم أعثر على قول الخليل في المطول ، وهو موجود في القوافي للتنوخي 37.

(3) ينظر : القوافي للتنوخي 37-38 .

(4) قائله الحريري صاحب المقامات، وبعده:

دَارٌ مَتَى مَا أَضْحَكَتْ في يَوْمِهَا أَبْكَتْ غَدَا

ينظر: مقامات الحريري ص 175 .

(5) (ب) و (ج): أو .

(6) اختلف العلماء في تحديد القافية على أقوال ، منها :

1- قول الخليل، وأبي عمر الجرمي، ورجحه ابن جني، وهو: أنها عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت ، مع ما بينهما من الحروف المتحركة ، مع المتحرك الذي قبل الساكن الأول.

2- قول الأخفش، وهو أن القافية : هي الكلمة الأخيرة من البيت.

تنظر بقية الأقوال في : القوافي للتنوخي 37-38، ومناقشة القولين السابقين في : العيون الغامزة 237 .

الثـالثـة: النـداء وليس المرادُ بـه دخولَ حرف النـداء... بـل المرادُ كونُ الكلمـةِ مناداةً..........

قوله: (أقلي اللـــوم... إلخ)[1] فيه شاهدان ، والتمثيل بهمـــا مبني على أنَّ كل مصراع بيتٌ [2]، وإلا فالشّــاهد[3] في (أصابن) فقط ، إذ القافيـــة هي آخر البيت على ما مرَّ.

قوله: (بل المراد كون الكلمة مناداة) إن قلت: النداء هو الدعاء، وهو وصف

---

(1) البيت من بحر الوافر وهو مطلع قصيدة لجرير يهجو فيها الراعي النميري وهي في ديوانه 57، والبيت بتمامه :

أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

والشاهد فيه : قوله (العتابن) و(أصابن) ،حيث أبدل المد تنويناً ، وهذا التنوين ليس من خصائص الاسم ؛لأنه اجتمع مع أل ، والتنوين وأل لا يجتمعان في كلمة واحدة ؛ ولأنه دخل على الفعل كما في آخر البيت ؛ ولأنه دخل على الحرف في قول الشاعر :

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

وينظر هذا البيت في: الكتاب 229/2 ، والخصائص 96/2،والإنصاف 655/2،وشرح ابن يعيش 64/1 ، وشرح ابن عقيل 23/1،وتوضيح المقاصد277/1، وشرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة 65، والتصريح148/1، والمقاصد النحوية 91/1، والخزانة 34/1 الشاهد(4) .

(2) قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل31/1: ((وقصر الشاهد على الثاني لكونه هو القافية مردود بأنّ البيت المقفى ينزل كل من شطريه منزلة البيت الكامل)).

(3) في هامش (ب) كتب عند هذا الموضع: (قوله: (**وإلا فالشاهد في (أصابن) فقط.. إلخ**) يبعد هذا قول المص : (العتابا وأصابا)، إذ لو كان الشاهد في الثاني فقط لقال: الأصل: أصابا).

الخامسة: الإسناد إليه وهو أن تَنْسُبَ إليه ما تَحْصُلُ به الفائدةُ،

للمنادِي[1] بالكسر، والكون المذكور وصف للكلمة [2]، فكيف يصح أن يفسر به، على أنَّ الكلمةَ غيرُ مناداة بل المنادى مدلولها، قلت: النداء المفسر بهذا مأخوذ من نُودِيَ لا من نادى، والمراد بندائها كون مدلولها[3] منادى، أي مدعواً[4].

قوله: (**وهو**[5] **أن تنسب**[6] **إليه**) قد ينتقض بنحو: ﭽ ﯿ ﯿ ﺋﺞ ﺋﺤﭼ[7]، فـ(يوم) لكونه مضافاً منسوبٌ إلى الجملة،وبنحو: (ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ[8]) ؛ولذا زاد

---

(1) (ب) و(ج): المنادي.

(2) (ب) و(ج): الكلمة.

(3) في هامش (ب) كتب عند هذا الموضع: (قال ابن هشام في تعليقه على الألفية: المراد بالنداء كون الكلمة مطلوباً إقبال مدلولها بحرف نائب مناب (أدعو) . انتهى).

(4) في حاشية يس على التصريح 38/1: ((وحاصل جواب الإشكال أن النداء هنا مصدر (نُودِيَ) المجهول، لتكون العلامة راجعة للفظ، لا المعلوم، وإلا لفات ذلك، ولكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لا يكون من المجهول دفعا للبس، وأجاب الشهاب القاسمي عن الإشكال الثاني بقوله: ((لك أن تقول: الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا)).

(5) (هو) سقطت من (ج) .

(6) (ب): ينسب ، وينظر: شرح اللمحة البدرية 217/1.

(7) سورة المائدة من الآية (119).

(8) (ماض) سقطت من (ب) و(ج)، ويجاب عن اعتراض اللقاني بقول ابن هشام في شرح اللمحة البدرية 217/1: ((فإن قلت: فإنك تقول: (قام:فعلٌ ماضٍ)، فتخبر عن نفس الفعل. قلت: إنما هذا إخبار عن (لفظة) لا عن معناها الذي هو الحدث والزمان، وهي إنما تكون فعلاً إذا استعملت في معناها لا إذا أريد بها اللفظ)).

وينظر: توضيح المقاصد287/1.

فصل: يَنْجَلِي الفعلُ بأربع علامات:

إحداها: تاء الفاعل... الثانية: تاء التأنيث الساكنة...

وبهاتين العلامتين رُدَّ على من زعم حرفية (ليس) و(عسى) وبالعلامة الثانية على مَنْ زعم اسمية (نعم) و(بئس)...

بعضهم[1] بعد أن تنسب إليه (باعتبار معناه)، فخرج (ضَرَبَ: فعلٌ)؛ لأن النسبة إلى لفظه، والحق أن هذه الزيادة لا يحتاج إليها؛ إذ كل نسبة كذلك، والمسند إليه في المثال لفظُ (ضَرَبَ) ، وهو اسمٌ مسماه (ضَرَبَ) المسندُ في قولك مثلاً: (ضَرَبَ زَيْدٌ)، ويلزم مَنْ زاد أنَّ[2](ضَرَبَ) المنسوب[3] إليه الفعل يكون فعلاً مع أنه مبتدأ[4].

قوله: (وبهاتين العلامتين) فيه بحث، إذ تاء الفاعل هي التاءُ الواقعةُ فاعلاً في الاصطلاح، أو التاءُ الدالةُ على الفاعل لغةً، وهو من فَعَلَ الفِعْلَ، والتاءُ اللاحقة لـ(عسى)[5] و(ليس)، ليست فاعلاً اصطلاحاً [بل اسمٌ][6] لهما، ولا لغةً إذ مسماها لم يفعل النفي، ولا الرجاء ، فليتأمل.

---

(1) ينظر :شرح ابن الناظم: 9 , وتوضيح المقاصد: 287/1.

(2) (ج): في .

(3) (ج): المسند .

(4) فصَّل الشاطبيُّ في المقاصد الشافية 1/47-50 القول في أوجه الإسناد، وذكر أنه يأتي على وجهين: إسناد باعتبار المعنى، وإسناد باعتبار اللفظ، فليراجع في مظنته.

(5) (ج): بعسى .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

....

فإن قيل إن لم يفعلهما[1] [فقد قاما به][2] فيكون فاعلا[3]، قلت: فيكون ح نافياً، أو منفياً[4]، وراجياً ، وهو باطلٌ ضرورةً[5]، وقد تبـــيَّن بهذا أنَّ في الرَّدِّ بالتاءِ الساكنة نظراً أيضـــاً؛ إذ تاءُ التأنيث هي الدالةُ على تأنيث الموصـــوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كـــ(قامت) هند، أو غيره كـــ(قائمة)[6]، والتاءُ اللاحقةُ للأفعال الأربعة ليست كذلك، أما (ليس) و(عسى)؛ فلأنَّ مرفوعَهما ليس موصوفاً بمعناهما كما مر، وأما (نِعْم) و(بئس)؛ فلأن معناهما إن كان أَمْدَحُ وأَذُمُّ فكذلك، وإن كان حَسُـــنَ وقَبُحَ فإنَّ الفاعل هو الجنس[7] ،أي الماهِيَّة والحقيقة، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة[8].

---

(1) (ج): يفعلها .

(2) (ج): فقلبوا ما به .

(3) ذكر الشيخ يس في حاشيته على التصريح40/1 جواب الشهاب القاسمي على اعتراض اللقاني فقال: ((..وأجاب الشهاب القاسمي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلاً في الجملة، وإن لم يكن فاعلاً في (ليس) و(عسى)، وتاءُ التأنيث الدّالةُ على التأنيث في الجملة وإن لم تكن للتأنيث في نفس الأمر بل في (نعم) و (بئس))).

(4) (ب): منتفياً.

(5) قال الشيخ يس في حاشيته السابقة 40/1-41: ((.. وقال بعض مشايخنا : ماذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافياً ، وراجياً غير ظاهرٍ في تاء المتكلم ، أما فيها فلا يظهر؛ لأن المتكلم نافٍ وراجٍ، فتأمل) ثم عقَّب على هذا بقوله: (أقول: يمكن أن يجاب في تاء المخاطبة [أي في (لستِ)] بأن معنى (ليس) الانتفاء، وهو قائمٌ بالمرفوع نحو: (ماتت هند) ومن قال معناها (النفي) مراده (الانتفاء) ؛ لأن المصدر كثيراً ما يراد به الحاصل به)).

ومابين المعقوفين زيادة للتوضيح.

(6) (ج): كقائم.

(7) في (أ): الحسن ، والمثبت هو الصواب.

(8) قد يقال: المراد تأنيث الفاعل نفسه، أو فَرْدِه المقصود بالحكم. ينظر: حاشية يس على شرح الفاكهي64/1.

....

فالمتوجّه أن (ليس) و(عسى) لنفي النسبة الكلامية[1] ورجائِها، و(نعم) و(بئس) لمدح الجنس، أو ذَمِّه، ودخلت التاءُ فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها ، فما قاله المخالف من

(1) أي بين المبتدأ والخبر.

الحرفية[1]،و[2]الاسمية[3]لم ينهض[4]ردّه،والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب.

فصل: ويُعْرَفُ الحرفُ بأنه لا يحسُنُ فيه شئ من العلامات التسع، كهل وفي ولم.

---

(1) اختلف النحاة في (ليس)، و(عسى)، أحرفان هما، أم فعلان، وفيما يلي تفصيل الأقوال في كل منهما:

أولا: (ليس): اختلف النحاة فيها على قولين:

1- ذهب البصريون إلى أنها فعل لا يتصرف؛لاتصال الضمير المرفوع وتاء التأنيث الساكنة بها .

2- وذهب الفارسي، وابن شقير، وجماعة إلى أنها حرف بمنزلة (ما)؛ لكونها ليست على وزن شيء من الأفعال ، ولدخول (قد) عليها.

ينظر في هذه المسألة: الكتاب 45/1، والمقتضب 87/4، وشرح ابن يعيش 111/7-112،ومغني اللبيب 387 ،وشرح قطر الندى 33 .

ثانيا: (عسى)، اختلف النحاة فيها على قولين:

1- ذهب الكوفيون وتبعهم ابن السراج إلى أنها حرف دائما، وعلَّلوا ذلك بعدم تصرفها، وكونها بمنزلة (لعل).

2- وذهب البصريون وابن هشام إلى أنها فعل؛ لاتصال الضمير وتاء التأنيث الساكنة بها.

ينظر في هذه المسألة: الكتاب 375/2، وأسرار العربية، ص: 126، وشرح ألفية ابن معط 899/2، وشرح ابن يعيش 116/7، ومغني اللبيب 201، وشرح قطر الندى 34.

(2) (ب)و(ج): أو.

(3) اختلف النحاة في (نعم)، و(بئس)، هل هما فعلان، أو اسمان، على قولين:

1- ذهب البصريون، والكسائي إلى أنهما فعلان ماضيان؛ لاتصال الضمر المرفوع، وتاء التأنيث الساكنة بهما .

2- ذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان مبتدآن ؛ لدخول حرفي الجر والنداء عليهما.

تنظر هذه المسألة في: أمالي ابن الشجري 404/2، والإنصاف، 86 (المسألة 14) ، وأسرار العربية102، والتبيين 274، وشرح التسهيل 5/3، والتعليقة لابن النحاس234/1، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر 280/1.

(4) (ب) و(ج): ينتهض .

قوله: (**بأنه** [1] **لا يحسن**...**إلخ**) منقوضٌ بـ(كيف) ، فإنها لا يحسن فيها شي من هذه العلامات[2]، إلا أن يريد بالإسناد الإسنادَ في اللفظ، أو في المعنى كما تقدم في (قط)[3]فلا /[2/ب] ينتقض[4].

(1) (ج): بأن.

(2) قد ورد دخول حرف الجر على (كيف) في قول بعض العرب (على كيف تبيع الأَحْمَرين) ، وقد يجاب عن اعتراض اللقاني: بأن هذا تعريف بالأعم وهو جائز عند المتقدمين ؛ لإفادته التميز في الجملة .

ينظر: أسرار العربية 37 ، وحاشية الصبان 72/1.

(3) لم يتقدم لـ (قط) ذكرٌ فيما مضى من كلامه، ومراده أن الإسنادَ يكون للفظ نحو:(العلم نور)، ويكون للمعنى،كالإسناد لـ (قط وعوض وحيث) فإن معناها (الوقت الماضي، والوقت المستقبل، والمكان)، وقال عبد القادر الأنصاري: ((..ولا يرد عليه (قطّ) لتوهم أنّه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع؛ لأنّك إذا قلت: ما فعلته قطّ، كان في قوّة قولك: الوقت الماضي ما فعلته فيه، فهو مسند إليه، والمسندُ إليه لا يكون إلا اسماً، لا فعلاً ولا حرفاً)).

ينظر: رفع الستور والأرائك [5/أ] ،وحاشية الصبان 72/1، وحاشية الخضري 29/1 .

(4) (أ): ينقض .

وقد أشـــير بهذه المُثُلِ إلى أنواع الحروف فإن منها مالا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شـــيئاً كَهَلْ... ———

قوله(1): **(مالا يختص فلا يعمل)** منقوضٌ بـ:(ما) و(لا) النافيتين العاملتين عمل ليس(2)، [فإن خبرهما لا يلزم اسميته](3) .

---

(1) (قوله) سقطت من (ج).

(2) حيث عملتا في الاسم مع عدم اختصاصهما به ، فهما يدخلان على الاسم نحو (ما زيدٌ قائماً) و(لا شيءٌ باقياً) ، وتدخلان على الفعل فتهملان نحو (ما قام زيدٌ) و (لا يبقى شيءٌ).

وعمل (ما) و(لا) عمل (ليس) مذهب الحجازيين ، وبه جاء أصدق كلام، قال تعالى: ﮋ ﭪ ﭫ ﭬ ﮊ ، وأما بنو تميم فإنهم لا يعملونهما، وعلَّة عملهما عمل (ليس) لأنهما أشبهتا (ليس) في المعنى، فكلاهما لنفي الحال عند الإطلاق .

تنظر هذه المسألة في: المقتصد 429/1، والتخمير 521/1، وأسرار العربية139، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر452/2، وترشيح العلل 148،وتعليق الفرائد 242/3، وشرح الأشموني 247/1 .

(3) مابين المعقوفين سقط من (أ) ومثبت في (ب) و (ج). وفي (ب): (حيزهما) بدل (خبرهما)، وخبر (ما) و(لا) يكون اسماً، ويكون جملة فعلية فعلها مضارع كقوله تعالى: ﭽ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﭼ ،أما الفعل الماضي فلا يجيء خبراً عنهما.

ينظر: التهذيب الوسيط 136، والأشباه والنظائر 180/2، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 98/3.

ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها كَ(فِي)،... ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها كَ(لَمْ)،...

قوله: (**فيعمل فيها كـــ(في)**)كان عليه أن يقول: إن لم يكن كالجزء منها ؛ لئلا يَرِدَ عليه لامُ التعريف[1]، على أنه ينتقض بلام الابتداء على القول بأنها خاصـــة بالأسماء[2]، بل بالمبتدأ كما عليه ابن الحاجب[3] وجماعة [4].

قوله[5]: (**فيعمل فيها كــــ(لم)**)كان عليه أن يقول: إن لم يكن كالجزء؛ احترازاً من حروف المضارعة[6]، على أنَّه ينتقض بحروف التحضيض[7] فإن أجيب بأنَّ المرادَ

---

(1) ينظر: التعليقة لابن النحاس 418/1، وشرح الأشموني 74/1.

(2) لام الابتداء مختصة بالأسماء، ودخلت على الفعل المضارع لمشابهته للاسم.
وذهب بعض النحاة إلى أن لام الابتداء تدخل أيضاً على الماضي الجامد نحو ((إن زيداً لنعم الرجل)) وعلى الماضي المتصرف المقرون بقد.
ينظر في هذه المسألة: سرّ صناعة الإعراب 332/1، وأسرار العربية 47، والمفضل في شرح المفصل 396، والفاخر في شرح جمل عبد القاهر 675/2.

(3) الإيضاح في شرح المفصل 273/2، وفي هامش (أ) كتب عند هذا الموضع (قوله: فيعمل فيها ك(في)، منقوض بلامي التعريف والابتداء على القول بأن الثانية خاصة بالمبتدأ). هـ.

(4) كالزمخشري وابن جني وابن الخباز.
ينظر: الكشاف 771/4، وسرّ صناعة الإعراب 370/1، ومغني اللبيب 302.

(5) في هامش (أ) كتب عند هذا الموضع: ((قوله: فيعمل فيها ك(لم)، منقوض بأدوات التحضيض، فتأمله)). هـ.

(6) علل الأشموني عدم عمل الحروف فيما هو كالجزء منها بقوله: ((لتنزيلهنّ منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه)) وقال الصبان معلقاً على كلام الأشموني السابق ((ووجه التنزيل ... أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها)).
ينظر: الأشموني وحاشية الصبان عليه 74/1.

(7) (ج): التخصيص.

فصل: والفعل جنس تحته ثلاثة أنواع:

أحدها: المضارع وعلامته أن يَصْلُح لأن يلى (لم)... ومتى دَلَّتْ كلمة على معنى المضارع ولم تقبل (لم) فهي اسم .... .

الثالث: الأمر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر... وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم كنَزَال ودَرَاكِ بمعنى أَنْزِلْ وأَدْرِكْ وهذا أولى من التمثيل بصَهْ وحَيَّهَلْ فإن اسميتهما معلومة مما تقدم ؛لأنهما يقبلان التنوين.................................

بـ(الأفعال) الأفعالُ المضارعةُ، وحروف التحضيض[1] لا تختص بالمضارعة [2]، انتقض ذلك بـ(إن الشرطية) لعملها مع عدم اختصاصها بالمضارع[3].

قوله: (فهي اسم) ينتقض بنحو [(يا) في][4] (يا زيد)، فإنها نائبة عن (أدعو) وهي حرف، إلا أن يُرَاد بقوله (دَلَّتْ) الدلالةُ الوضعية، على أن فيه ح نظراً؛ لأن الواضع وضع (يا) للدعاء، فالجواب الصحيح أن يراد بقوله (دلَّتْ) الدلالة بالهيئة، لا بالمادة فلا نقض بـ(يا).

قوله: (فإن اسميتهما [5] معلومة) يعني بخلاف مثاليه[6] فإنَّ اسميَّتَهُمَا غيرُ معلومة

---

(1) (ج): التخصيص.

(2) حروف التحضيض تدخل على الفعل الماضي، والمضارع، وهي مهملة لا عمل لها نحو: (هلاَّ قام زيدٌ) و(هلاَّ يقوم زيدٌ). ينظر: المفصل 376 ، والتخمير 129/4.

(3) في (ب): المضارعة، وقد قسم النحاة الحروف – من حيث عملها – إلى ستة أقسام. ينظر: مجيب الندا للفاكهي86/1، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي. 36/1 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ب).

(5) (ج): اسميتها.

(6) أي نزال، ودراك.

مما تقدم[1]، بل من هذا الكلام[2]، ويَرِدُ عليه أنَّ هذا يفضـــي إلى بطلان العلامة التي ذكرها للحرف[3] لصدقها على مثاليه[4]، وهما غير حرفين[5].

λ!!;

(1) أي مما تقدم من علامات الأسماء.

(2) وهو قوله: ((..وإن دلت على الأمر ولم تقبل النون فهي اسم)).

(3) وهي: أنّه لا يحسن فيه شيءٌ من العلامات التسع، وهي علامات الاسم وعلامات الفعل.

(4) وهما: نزال، ودراك.

(5) قد يجاب عن إيراد اللقاني بأنّ ما ذكره ابن هشام عن الحرف هو بالنظر إلى عموم الحروف، وتعريف الأشياء بعمومها أجازه القدماء؛ لأنّه يفيد تمييزها في الجملة عن غيرها.
وينظر: حاشية يس على التصريح 46/1.

هذا باب شرح المعرب والمبنى

الاسم ضربان: مُعْرَب؛ وهو الأصل، ويسمى مُتَمَكِّناً، ومبنيٌّ؛ وهو الفرع، ويسمى غير متمكن. وإنما يُبْنَىَ الاسمُ إذا أشبه الحرف، وأنواع الشبه ثلاثة...............................

باب شرح المعرب والمبني

قوله: (وهو الأصل) يعني الراجح، فالمتجه أن يقال في مقابله: (وهو خِلافُهُ) لا الفرع -كما قاله [1] المصنف- إذ الفرع إنما يناسب الأصل، بمعنى ما يبتنى عليه غيره[2].

قوله: (وأنواع الشبه) إنْ أرادَ بالشَّبَهِ الشَّبَهَ القويَّ المذكورَ[3] قبلُ، كما هو ظاهر كلامه، فالمناسب في الجواب عما يورده على الأنواع من (أبٍ) وغيره أن يقال: إنَّ الشَّبَهَ مفقودٌ[4]، لا ضعيفٌ، بسبب عروض الوجود مثلاً، وإن أراد به مطلق الشبهِ، فالشَّبَهُ[5] من حيث هو موجود في الموردَات، لكنه لم يَدَّعِ أنه موجبٌ للبناء

---

(1) (قاله) سقطت من ج .

(2) (ب): خلافه، وفي حاشية يس على التصريح 47/1: ((قال الشهاب القاسمي: قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع : من أن للمرجوح ابتناءً على الراجح – إلى أن قال- ففي قوله: (وهو الفرع) إشارة إلى أنه متصف بضدّ الأصالة المذكورة، وذلك فائدة أي فائدة، ولو عبّر بقوله (وهو خلافه) لم يفهم ذلك ، وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه)).

(3) (أ): المذكو ، وفيه سقط لحرف .

(4) لأنّ الشبه الوضعي منتفٍ بالكليّة؛ إذ لم يوضع نحو (أب وأخ) على حرفين، بل أصل وضعهما على ثلاثة أحرفٍ،فالشبه الموجود فيهما عارضٌ لا أصلي .

(5) (فالشبه) سقطت من (ج).

أحدها: الشبه الوَضْعي: وضابطه أن يكون الاسم على حرف أو حرفين..............

حتى يُورِد ذلك، فيُجابُ بضعفه فيه[1]، وقد يُجابُ بأنه تقسيمٌ للشَّبَه القوي، وأما المورَدَات فإن الشَّبَه الموجودَ فيها ليس هو[2] القويّ، بل هو شبهٌ ضعيفٌ؛ بسبب ما ذكر فيها ،والسبب المذكور للغفلة[3] عنه يوهم أنَّ الشَّبَهَ قويٌّ.

قوله: (أو حرفين..إلخ) يَرِدُ عليه (مَعَ)، فإنها منصوبة ظرفاً أو حالاً[4]، ويجاب بأنها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه[5]، أو بأنها محذوفةُ اللامِ[6] وهي الألف المنقلبة عن ياءٍ، والإعراب مقدَّر[7] فيها إن أفردت، وظاهرٌ على ما قبلها[8] إن أضيفت،وهذا مقتضى كلام ابن الناظم[9]،

---

(1) (فيه) سقطت من (ج).

(2) (هو) سقطت من (ب) .

(3)في (أ): للغنية، والمثبت من (ب) و(ج)، وبهذا نقله الشيخ يس في حاشيته على التصريح 47/1.

(4) تكون (مع) ظرفاً فتضاف إلى ما بعدها نحو: جئتك مع العصر، وتكون حالاً في نحو: جاء محمد وزيد معاً. ينظر: مغني اللبيب 333/1، والجنى الداني 306.

(5) حيث قال: ((سألته –يعني الخليل– عن"معكم"، و"مع" لأي شيء نصبتها؟ فقال: ((لأنها استعملت غير مضافة اسماً)). ينظر الكتاب 286/3، وشرح الرضي 486/3.

(6) ينظر: همع الهوامع 68/1، 229/2.

(7) (ج): قدر.

(8) أي : على ما قبل الألف المحذوفة ، نحو : جئتك معَ العصرِ ، وكحكاية سيبويه 420/1(ذهب مِنْ معِهِ) .

(9) ينظر: شرح ابن الناظم، ص: 284-285.

وابن الناظم: هو بدر الدين محمد ابن العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، كان إماما في النحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والعروض. أخذ عن والده، وتصدر للتدريس في دمشق بعد وفاة والده. من مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح الكافية الشافية، وشرح لامية الأفعال، والمصباح في اختصار المفتاح، توفي في دمشق سنة 686هـ.

ينظر في ترجمته: تحفة الأديب 756/2-758، وبغية الوعاة 225/2، والدليل الشافي =

الثاني: الشبه المعنوي، وضابطُه: أن يتضمَّن الاسم معنًى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حَرْفٌ أم لا. فالأول كَ(مَتَى) الشَّرطيَّة.................................

والمختار عند الرَّضي[1].

قوله: (من معاني الحروف) اعلم أن معاني الحروف هي[2] المعاني الجزئية المتعلقة بغيرها تعلقا قوياً، بحيث لا تتحقق تلك [3] المعاني في الخارج، ولا في الذهن إلا بذلك الغير[4]، كالابتداء الجزئي المتعلق بالسَّيْرِ والبَصْرَةِ[5] بحيث لا يتحقق ذلك الابتداء في الخارج ولا في الذهن إلا بالبَصْرَةِ والسَّيْرِ، إذ لو انعدما، أو أحدهما لم يوجد ذلك الابتداء ولم يتعقل[6].

687/2.

(1) ينظر: شرح الرضي 488/3، وينظر في هذه المسألة: مغني اللبيب 439، ورصف المباني، ص: 328، والهمع 229/2.

(2) (أ): (وهي) .

(3) ج : لا يتحقق ذلك .

(4) منع المحققون من النحاة إدخال (أل) على (غير) لتوغلها في الإبهام فلا تتعرف، بأل ولا بالإضافة، وأجاز ذلك بعضهم كالنووي بحجة أنّ (أل) فيها ليست للتعريف بل هي المعاقبة للإضافة، وقد أجاز –أيضاً– مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذلك، وفصل القول فيها د/عبد العظيم خليل في كتابه (أحكام غير).

ينظر: الكتاب 479/3، ودرّة الغواص 51، وتهذيب الأسماء واللغات 246/3، وتاج العروس 85/13 (غير)، وأحكام (غير) وأوجه استعمالها في اللغة العربية 31-39، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة 174.

(5) في قولهم: ((سرت من البصرة))، وهذا المثال بعينه، مثَّل به كثير من النحاة على أن من معاني (من) الابتداء. ينظر: المفصل 379، والمقتضب 136/4، واللمع 128.

(6) (ج): ولا يتعقل.

....

وهذا معنى قولهم: (**الحرفُ ما دلَّ على معنى في غيره**)(1) أي لفظٌ دلَّ على معنى في غير ذلك اللفظ(2)، بل في مجروره ومتعلَّقه، بخلاف قولك مثلاً : الابتداء، فإنه دالٌّ على معنى كُلِّيٍّ يمكن تعقُّلُهُ (3) مجرَّداً عن متعلَّق، وهو(4) دالٌّ على معنى في نفسه لا في غيره .

والحاصل أنَّ معاني الأسماء ذُكِرَتْ ليعلم(5) حالهُا في نفسها، [فهي] (6) مستقلة بالمفهومية ، ومعاني الحروف لم تكن ملحوظةً لنفســـها ، بل آلة لملاحظة حال غيرها وتعرُّفِه، فهي غير مستقلة بالمفهومية(7).

---

(1) ذكر هذا التعريف للحرف الزجاجي، وابن الحاجب، والصيمري، والجاربردي، وغيرهم. واعترضه بعضهم بأنه غير مانع، لدخول بعض الأسماء فيه، فزادوا فيه قيداً آخر، وهو أنه مع ذلك لا يدل على معنى في نفسه .

ينظر في تعريف الحرف والاعتراض عليه: الكافية 40، والتبصرة والتذكرة 71/1، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور 101/1، والبسيط 169/1، والحلل في إصلاح الخلل 27، والمغني لابن فلاح172/1-175، والمغني للجاربردي 81، والمباحث المرضية 34، والجنى الداني 20 وما بعدها.

(2) (ج): المعنى، وهو خطأ.

(3) (ج): تعلقه ، وهو خطأ .

(4) (ب)و(ج): فهو .

(5) (ب)و(ج): ليعرف .

(6) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(7) ينظر: حاشية الصبان 87/1، وقال ابن هشام في المباحث المرضية 34: ((والحاصل أن الاسم نوعان: دالٌّ على معنى في نفسه فقط، ودالٌّ على معنى في غيره، وأن الحرف نوع واحد، وهو الدالّ على معنى في غيره فقط)).

....

قال السيد: ((اعلم أن الابتـــداء مثلاً معنى هو حالةٌ لغيره ومتعلِّقٌ به، فإذا لاحظه العقلُ [3/أ] قصداً وبالذات كان معنى مستقلاًّ بنفسه، ملحوظاً في ذاته، صالحاً لأَنْ يُحْكَم عليه وبه[1]، وهو بهذا الاعتبار مدلولُ لفظِ الابتداءِ، وإذا لاحظه العقلُ من حيث هو حالة بين السَّيْرِ والبَصْرَةِ[2]، وجَعْله آلةً لتعرُّفِ حالِهما كان معنى غيرَ مستقلٍّ بنفسه، لا يصلح أن يكون محكوماً عليه،ولا محكوماً به ، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة[3] (مِنْ).

فإن قلت: فالألفاظُ المذكورة حروفٌ لا أسماءٌ، قلت: نعم لو[4]لم توضع [لغير هذه المعاني، كإن الشرطية وهمزة الاستفهام[5]، لكنها وضعت][6]لغيرها أولاً [7]وبالذات، ولها ثانياً وبالعرض ، ومن ثَمَّ قال: يتضمن، دون :وُضِعَ، وقال بعده: سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا)) ، فتأمَّله .

---

(1) كقولنا -مثلاً-:(الابتداءُ بالسلام فضيلةٌ) ، فكلمة (الابتداء) مقصودةٌ بذاتها .

(2) أي في قولهم: سرت من البصرة.

(3) (أ): لفظ.

(4) (لو) سقطت من (ج).

(5) ينظر: المباحث المرضية 33-35.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج) .

(7) (أ): أولاً لغيرها ، والمثبت من (ب)و(ج) ، وهو الأنسب.

والثاني :نحو:(هُنَا) فإنها متضِّـــمنَة لمعنى الإشـــارة..،وإنما أعرب (هذَان وهاتان)- مع تضـــمنهما لمعنى الإشارة- لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء...

قوله: (على صورة المثنى) إشارة إلى أن تثنيتهما الحقيقية كما سيجي (هَذَيَان) و(هَتَيَان) بقلــب ألف (ذا) و(تا) ياءً، كالفتيان، فتثنيتهما -هنا[1]- بحذف ألف (ذا) و(تا)[2]، فهما على صورة المثــنى[3]، لا على قياسه، وكونُهما كذلك يحقق أنهما معربــان، لا مبنيّان[4]؛ لأن ذلك حقَّقَ كونَ الألفِ الموجودة ألفَ الإعراب لا ألفَ

---

(1) (ب) و(ج): هاهنا.

(2) قال أبو جعفر النحاس: ((الألف سقطت في التثنية لالتقاء الساكنين، ولم يجز قلبها فيقال: (هذيان) ولا (هذوان)؛ لأنه لا يعلم أنها منقلبة من ياء ولا واو فتقلب إلى أحدهما، فلم يبق إلا الحذف)). إعراب القرآن للنحاس 256/5.

(3) وُصِفَ هذا القول بأنه مذهب المحققين كالفارسي وابن الحاجب.
ينظر: توضيح المقاصد 407/1، وهمع الهوامع 155/1.

(4) اعترض بعض النحاة كالأزهري والفاكهي على ابن هشام إعرابه(هذان وهاتان)مع قوله:(**أنهما جاءا على صورة المثنى**)، ووجه اعتراضهم أنَّ مجيئهما على صورة المثنى يقتضي كونهما صيغتين مرتجلتين، فيكونان مبنيين لا معربين،ولأجل هذا من أعربهما من النحاة جعلوهما مثنيين حقيقيين.
وأجيب عن اعتراضهم بأنّ العرب خالفوا تثنيةَ (هذا) المبني -حيث لم ينوها على لفظ واحده- تثنيةَ المعربِ المبنيةَ على لفظ واحده ، تمييزاً بينهما.
ويمكن أن يضاف إلى هذا الجواب أنَّ الألفَ الموجودة ألفُ الإعراب،لا ألف (ذا) و(تا) ، وسبب حذف الألف منهما هو التقاء الساكنين، ولم يجز قلبهما ياءً أو واواً؛ لأنه لا يعلم أصلهما فتردان إليه، فلم يبق إلا أن تحذفا .
ينظر: إعراب القرآن للنحاس 256/5، والتصريح 187/1، ومجيب الندا 202/1وحاشية يس عليه.

الثالث: الشبه الاستعمالى وضابطُه: أن يلزم الاسُم طريقةً من طرائق الحروف...
كأن يَنُوب عن الفعل وَلاَ يَدْخُلَ عليه عاملٌ فيؤثر فيه وكأن يَفْتَقِرَ افتقاراً......... ———
(ذا) و(تا)[1].

قوله: (كأن ينوب)، وقوله[2]: **(وكأن يفتقر)** مثالان لِطريقةٍ، لا لأن يلزم؛ إذ النيابةُ والافتقارُ لا إشعار[3] فيهما باللزوم، وح فلا حاجـــةَ إلى قوله: (ولا يدخل عليه[4] عامل)، ولا قوله: (متأصلاً)، فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه، و(يوم) في ﭽ ﯾ ﺋﺞ ﺋﺤ ﺋﻤﭼ [5] لا يلزم الافتقار إلى الجملة، أي لا يلازم[6] ذلك.

قوله: (ولا يدخل) إن قلت: عدم دخول العامل كافٍ في البناء، فلا حاجة إلى ضَمِّ النِّيابةِ عن الفعل إليه، قلت: إنما هو كافٍ في انتفاء الإعراب[7]، والبناءُ قدر زائدٌ

(1) اختلف النحاة في (هذان) و(هاتان)، هل هما معربان أو مبنيان على قولين:
1- أنهما معربان، وهو قول الزجاج وابن مالك ومن وافقهما.
2- أنهما مبنيّان، وهو قول الفارسي، وابن الحاجب ووصفه بأنّه مذهب المحقّقين، وصحّح هذا القول الأزهري في التصريح.
ينظر في هذه المسألة: الإيضاح شرح المفصل 458/1، وشرح الرضي 188/3، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي 174/2، والتصريح187/1، وهمع الهوامع 155/1-156، ومجيب الندا 202/1.
وفصَّل القول فيها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك 30/1- 31.

(2) (وقوله) سقطت من (أ).
(3) (ج): الإشعار، والمثبت هو الصواب، وهو كذلك في حاشية يس.
(4) (أ) و(ج): عليهما، والمثبت من (ب) وهو الموافق لكلام المصنف (ابن هشام) .
(5) سورة المائدة من الآية (119).
(6) (ج): يلزم .
(7) في هامش (ب) تعليق على هذه العبارة وهو: (إن قيل :قد تقدم أن الاسم ضربان، فإن انتفى الإعراب ثبت البناء، فالجواب أن ذاك بعد التركيب، وأما الاسم من حيث هو فثلاثة أقسام، وما هنا مبني على هذا، والله أعلم).

متأصِّلاً إلى جملة. فالأول كــ (هَيْهَاتَ، وَصَهْ، وَأَوَّهْ) فإنها نائبه عن بَعُدَ وَاسْكُتْ وَأَتَوَجَّعُ ولا يصح أن يدخل عليها شـئ من العوامل فتتأثر به. وَاحْتُرِزَ بانتقاء التأثر من المصـدر النائب عن فعله نحو (ضَرْباً) في قولك (ضَرْباً زَيْداً) فإنه نائب عن (أضْرِبْ)، وهو مع هذا معربٌ.........

عليه يحتاج إلى مشابهة الحرف، وهي لا تتم إلا بالجزءين معاً.

قوله: (**وكأن يفتقر... إلخ**) يرد عليه لفظ القول مراداً به حكاية ما بعده(1).

قوله: (**متأصلاً**) يَرِدُ عليه (ذو الطائية) ، و(الذين)(2) عند من أعربهما(3).

قوله: (**إلى جملة**) يعني أو عوضٍ منها كالتنوين في (إذٍ)، أوقائمٍ مقامَها كالوصـــف في (أل) الموصولة.

قوله: (**فالأول كهيهات**) مبني على أن اسم الفعل غير معرب المحل(4)، أما على

---

(1) قال الصبان 89/1: ((ولا يرد على كلامه –يقصد الأشموني– القول المقصود منه الحكاية؛ لعدم افتقاره دائماً إلى الجملة، أو المفرد القائم مقامها (أي مقام الجملة) كالقصيدة والشعر؛ لأنّه قد ينصب المفرد المراد به لفظه ك(قلت: زيداً)، أي: قلت هذا اللفظ،... وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئاً)).

(2) (أ): اللذَيْن، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(3) ذو الطائية: المشهور فيها البناء، وجاءت معربة في قول الشاعر –على رواية غير مشهورة–

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

و (الذين): لغة هذيل أو بني عقيل، إعرابها إعراب جمع المذكر السالم، كما في قول الراجز:

نَحْنُ اللذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

وأجاب الشهاب القاسمي عن اعتراض اللقاني بقوله: ((قد يجاب بأنّ الكلام باعتبار لغة الجمهور)).

ينظر: شرح ابن الناظم 56، 60، وحاشية يس على التصريح 51/1.

(4) هذا مذهب الأخفش، ونُسب للجمهور، واختاره ابن مالك وابن أبي الربيع والرضي، وصححه الأزهري.

ينظر: الكافي 1122/3، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 1384/4، وشرح الرضي 294/3، وتوضيح المقاصد 300/1 ، والتصريح 190/1.

وذلك لأنه تدخل عليه العواملُ فتؤثر فيه تقول: (أعجبني ضربُ زيدٍ وكرهت ضربَ عمرو وعجبت من ضَرْبِهِ).

والثاني كإِذْ وإذا وَحَيْثُ والموصولاتُ.....وَاحتُرِزَ بذكر الجملة من نحو: (سُبْحَانَ) و(عِنْدَ) فإنهما مفتقران في الأصالة لكن إلى مفرد تقول (سُبْحَان الله) و(جلستُ عندَ زَيدٍ)...

القول بأنه مرفوع المحل بالابتداء ، ومرفوعه أغنى عن الخبر[1] فـــــلا، إلا أن يريد العامل اللفظي.

قوله: (لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر[2] فيه) إن أراد مع كونه نائباً فهو في الأمثلة ليس كذلك، وإن أراد مع عدمه فذلك لا يَضُرُّ، وإلا لورد عليه (رويدَ زيداً)، فإنه مبني لنيابته عن (أمهل)، مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل، كقولك: (أمهل زيداً رويداً) فتأمله، ولو سكت عن قوله (تقول..إلخ)، وأراد بالتأثير[3] نَصْبَه نائباً بالعامل المقدَّرِ كان واضحاً.

قوله: (من نحو: سُبْحَانَ) يَرِدُ عليه قوله [4]

فصل: والفعل ضَرْبَانِ: مبنى وهو الأصل ومُعْرَبُ وهو بخلافه...

والمعربُ: المضـــارعُ نحو (يَقَومُ) لكن بشـــرط ســـلامته من نون الإناث ونون التوكيد المبَاشِرَةِ............، وأما غير المباشرة فإنه معرب معـها تقديراً، نحو: ﮋ ﯷ ﮊ ، ﮋﭗ ﭗ ﮊ ، ﮋ ﭗﭗ ﮊ.

---

(1) هذا مذهب جماعة من النحاة، وهو اختيار ابن الحاجب، وردّه الرضي.

وهناك مذهب ثالث وهو: أنّ أسماء الأفعال في موضع نصب بأفعال مضمرة، وهذا القول نسبه أبو حيّان إلى سيبويه والمازني والدينوري، وضعفه ابن الحاجب، وردّه الرضي.

ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب 744/3، وارتشاف الضرب 2311/5، وشرح الرضي 294/3.

(2) في (ج): فيؤثر.

(3) (ب) و(ج): بالتأثر.

(4) (قوله) سقطت من (أ).

سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الْفَاخِرِ(1)

قوله: (فمعرب معها تقديراً) قال الرضي : ((اعلم أنه اختلف في المضارع المتصل به نونا التاكيد، فقال جمهورهم : إنه مبني لتركبه مع النون ولا إعراب في الوســط ، وأما النون فحرفٌ، ولاحظَّ له في الإعراب))(2).

ثم قال: ((وقال بعضهم(3) :جميع ما اتصل به النونان من المضارع باقٍ على

(1) عجز بيت من السريع، قائله الأعشى، وهو في ديوانه 93، وصدره:

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُه

وفي (ب) و(ج): (فجره- الفاجر)، وهو موافق للرواية الأخرى للبيت.

والشاهد فيه : استعمال (سبحان) غير مضافة ، وخرَّجه النحاة بعدة تخريجاتٍ منها : أنَّ(سبحان) علمٌ على التسبيح ،ومنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وردَّه ابن مالك وخرَّجه على أنه مضاف إلى محذوفٍ مقدَّر الثبوت .

ينظر البيت في: الكتاب 324/1،والمقتضب 218/3،والخصائص 197/2،وأمالي ابن الشجري 107/2، وشرح ابن يعيش 120/1، والبسيط 286/1، وشرح الجمل لابن عصفور 175/1، وشرح الرضي 776/2،و لسان العرب 471/2 مادة (سبح)،وشرح الكافية الشافية 960/2 ، وهمع الهوامع 115/2.

(2) شرح الرضي 814/4.

(3) وهو مذهب بعض النحاة كالزجاج والسيرافي وابن الدهان.

ينظر: شرح المقدمة الجزولية 322/1، والتذييل والتكميل 127/1، وشرح التسهيل للمرادي 84، وشرح الكافية للموصلي 716/2، وشرح الأشموني 101/1.

....

إعرابه، وقال بعضهم[1]: المضارع مع النونين مبني للتركيب[2]إلا إذا أسند إلى الألف[3] نحو: هل تضربانِّ، أو الواو نحو: هل ترضَوُنَّ، أو الياء نحو: هل ترضَيِنَّ؛ لأن الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما[4]، والمحذوفُ للساكنين في حكم الثابت، فنحو: يضربُنَّ[5] وتضربِنَّ، كتخشوُنَّ [6] وتخشِينَّ، فالمسند إلى إحدى الأحرف الثلاثة معربٌ مقدرالإعراب[7]؛ لاشتغال محله بحركة الفرق.

فإن قيل: فإذا كانت معربة فلِمَ لَمْ تُعَوَّض النونُ من الحركة كما عُوِّضَ في نحو: تضربانِ، وتضربونَ، وتضربين، لمَّا اشتغل محل [3/ب] الإعراب، أي لام [8] الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر ؟ قلت : كراهة لاجتماع النونات[9]، وإنما لم يَدُرِ الإعراب عند هؤلاء على نون التأكيد، كما دار على ياء النسب، وتاء التأنيث،

(1) وهو قول بعض النحاة كالخِدَبِّ –شيخ ابن خروف–، وابن مالك ، وابن حيَّان .
ينظر: شرح التسهيل 36/1، والتذييل والتكميل127/1، والمقاصد الشافية 107/1 ، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 53/1، وتوضيح المقاصد 306/1.

(2) في (أ): على التركيب، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو كذلك في شرح الرضي.

(3) (ج): ألف .

(4) (ج): منهما.

(5) (ب): تضربُنّ .

(6) في (ج): (لتخشون).

(7) ينظر: شرح ابن الناظم 15.

(8) (ج): لان.

(9) ينظر: التعليقة لابن النحاس 1112/2، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي 193/1.

....

لمشابهتها للتنوين[1]،والإعراب قبل التنوين لا عليها [2]،ولتشابههما تقلب ألفاً في نحو: ﮋ ﯼ ﮊ[3])) [4]انتهى.

وبه يظهر أن الموضح ماشٍ تبعاً للنظم على القول الثالث[5]، وأن قوله **(فمعرب معها تقديراً)** صحيح على عمومه، وأنَّ إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل ، وأن مُخَطِّئَه[6] في ذلك مخطيءٌ. والله سبحانه [وتعالى][7] أعلم بالصواب.

فصل: وأنواع البناء أربعة..................................

(1) (أ) : لمشابهتهما التنوين ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب .

(2) في شرح الرضي : عليه .

(3) سورة العلق من الآية (15) .

(4) شرح الرضي 815/4- 816.

(5) وهو أنّ الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد وهو مذهب الجمهور، والقولان الآخران هما :

1- أنّ الفعل المضارع مبني مع نون التوكيد سواءً باشرته أم لم تباشره وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي.

2- أنّ الفعل المضارع معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ينظر: التذييل والتكميل 126/1-127، وارتشاف الضرب662/2، والمساعد 672/2، وشرح ابن عقيل 53/1، وتعليق الفرائد128/1-129، وشرح الأشموني 101/1.

(6) كالشيخ عبد القادر الأنصاري ، حيث قال :((ما ذكره من أن إعراب الفعل مع غير المباشرة يكون تقديراً ليس على عمومه ،وإنما ذلك مخصوص بما إذا كان الفعل مرفوعاً كالمثال الأول:(لَتُبْلَوُنَّ) ،وأمانحو إذا كان مجزوماً كالمثال الثاني والثالث نحو:(فَإِمَّا تَرَيِنَّ)،ونحو:(وَلاتَتَّبِعَانِّ) فالإعراب ظاهر لامقدر ؛لأنه بحذف النون لاقتضاء العامل ذلك)).

ينظر : رفع الستور والأرائك [6/أ].

(7) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

ـــــــ نعم يتجه أن يقال:النون في المثالين الأخيرين [1] إنما دخلت بعد دخول الجازم فيهما،واستيفائه

مقتضاه من حذف النون،كما صرح به التفتازاني في شرح تصريف العزي[2]، فالإعراب فيهما لفظيٌّ لا تقديريٌّ[3]، فليتأمل.

والحاصـــل أن كونهما معربين تقديراً مبنيٌّ على دخول الجازم عليهما مؤَكَّدَيْن بالنون، وهو صـحيح في نفسـه، لكنه غير متعين؛ لإمكان تقدير دخوله قبل التأكيد كما قيل[4] به، بل بأنه الحق؛ لأن النون إنما يؤَكَّد بها الطلب وما أشبهه.

وقول الرضـــي: (حركة الفرق)، معناه –كما صـــرَّح[5] به هو قبلُ ما حكيناه عنه– الحركةُ الفارقةُ بين المفرد المذكر، وجمع الذكور، والمؤنثة المخاطَبة. والله أعلم

فصل[6]: **قوله: (وأنواع البناء أربعة)** ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر، والمنادى،

---

(1) وهما قوله تعالى :(فَإِمَّا تَرَيِنَّ)،و:(وَلاتَتَّبِعَانِّ) .

(2) ينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني 85 .

والتفتازاني: هو مسعود بن عمر بن عبد الله، سعد الدين التفتازاني، كان عالما بالنحو والتصريف، والمعاني والبيان. ولد سنة 712هـ، وأخذ عن القطب الشيرازي، والقاضي عضد الدين. من مصنفاته: إرشاد الهادي في النحو، والإصباح في شرح ديباجة المصباح، وشرح تلخيص المفتاح للسكاكي، وشرح تصريف العزي، وغيرها. توفي بسمرقند سنة 791هـ، وقيل: 792هـ.

ينظر في ترجمته: الدرر الكامنة 119/5، والدليل الشافي 734/2، وبغية الوعاة 285/2، وهدية العارفين 2/ 429-430.

(3) وهوكما قال به الشيخ عبد القادر الأنصاري في قوله الذي نقلته عنه سابقاً .

(4) (ب): صرح.

(5) ينظر: شرح الرضي 814/4.

(6) (فصل) سقطت من (ب) و(ج) .

والنوعان الآخَرَانِ هما الكسر والضم ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ودَخَلاَ في الحرف والاسم..

واسم لا التبرئة[1] على ما سيذكر[2] في أبوابها، من الحروفِ وحذفِها، فإن قيل: هذه فرعية. قلت: الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات ،كما سيجيء، فتأمل[3].

قوله: (لم يدخلا فيه) هذا ظاهرٌ على القول بأن الضمةَ في (ضَرَبُوا) عارضةٌ لمناسبة الواو، لا ضمةَ بناءٍ كما مشى عليه المصنف في غير هذا الكتاب[4]، وجماعة غيره[5]، حيث قالوا في الماضي: يبنى على الفتح مالم يتصل به واو الجماعة فيضم، أو ضمير الرفع المتحرك[6] البارز فيسكَّن[7].

---

(1) وذلك أنّ المنادى واسم (لا) التبرئة يبنيان في بعض أحوالهما على الياء، وفعل الأمر يبنى في بعض أحواله على حذف حرف العلّة أو على حذف النون.

(2) (ب): سيذكره.

(3) (ج): فليتأمل، وقد علَّق الشيخ يس في حاشيته على التصريح58/1 على اعتراض اللقاني بما معناه: أنّ تعبير ابن مالك بقوله: ((ومنه ذو فتح..إلخ)) أجود من تعبير ابن هشام؛ لأنّ الأوّل يشعر بعدم حصر أنواع البناء في هذه الأشياء الأربعة، وقد يعتذر عن ابن هشام بأنّ الناظم فاته أن يقول: (وغير ما ذكر ينوب)، كما قال في أنواع الإعراب.

(4) ينظر: شرح قطر الندى 32-33، وشرح اللمحة البدريّة 259/2.

(5) كالزمخشري، وابن عقيل، والسيوطي. ينظر: المفصل 319، وشرح ابن عقيل 50/1، والبهجة المرضيّة 74- 75.

(6) (المتحرك) سقطت من (ج).

(7) ذهب بعض النحاة إلى أنَّ الماضي إذا اتصل به "واو الجماعة"، فإنه يضم، وذلك لمناسبة الواو، واعترض بأنها كونها للمناسبة ينافي كونها ضمة بناء، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه لا منافاة، لأنهم =

فصـــل: الإعراب أَثَرٌ ظاهر أو مُقَدَّر يجلبه العاملُ في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة: رفعٌ، ونصبٌ،وجَرٌّ،وجَزْمٌ ، ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أُصول وهي: الضمة للرفع ، وهي واقعة في سبعة أبواب:

قوله: (أثر..إلخ) قد عرَّفوا العامل بما يتقوم به المعنى المقتضِـــي للإعراب[1]، فتعريف الإعراب بما هو[2] قيدٌ منه فيه دَوْرٌ[3] ظاهرٌ.

قوله: (علامات) إنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي لا لفظي، كما هو مقتضى حده السابق، وقولُ بعضهم يتجه عليه أيضاً ؛ إذ العلامات جمع علامة بمعنى عَلَمٌ مردودٌ بأن الضـــمَّ وأخواتِه أسماءُ أجناسٍ، لا أعلامٌ؛ لقبولها التعريف بأل، ودخول «رب»، وبصدق حد النكرة، وهو: (ما دل على شيء لا بعينه على كل منها)[4].

قوله: (وهي الضمة) قد يقال: الضمَّةُ وما عطف عليها تقدم أنها أنواعُ البناء الذي هو ضدّ الإعراب، والتضادُّ هو غايةُ الخلاف بين الطرفين، بحيث يستحيل

صرحوا بأن الكسرة في (أمسِ) للبناء، مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين.

ينظر: مجيب الندا وحاشية يس عليه 62/1.

(1) حيث قالوا في تعريفه: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

ينظر: التعريفات 189.

(2) (هو) سقطت من (ج). وفي هامش (ب) كتب تعليقاً عليها: (أي العامل).

(3) الدّور من مصطلحات أهل المنطق ويعرِّفونه بأنَّه: توقف أجزاء المعرَّف على البعض الآخر من تلك الأجزاء.

ينظر: الكليات 264.

(4) قال ابن الخبّاز في توجيه اللُّمع 297: ((وقال غيره: النكرة ما دلَّ على شيء لا بعينه)).

الباب الأول: باب الأسماء الستة... ... .

واشترط في الإضافة أن تكون لغير الياء، فإن كانت للياء أعربت بالحركات المُقَدَّرة، نحو: ﮋ ﯠ ﯡ ﮊ ، ﮋ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﮊ .

اجتماعُهما على ذاتٍ، والعلامة على شيء يقتضي(1) ارتباطاً بينهما في الوجود، بحيث يلزم من وجودها وجودُه، فيلزم مَنْ جَعَل أنواعَ البناء علاماتِ أنواعِ الإعراب اجتماعُ البناءِ والإعرابِ في الكلمة ، ولا خفاءَ في استحالته.

وحَلُّ هذه الشبه: أنَّ مطلقَ الضم وما عطف عليه أعمُّ من أنواع البناء ، فإنه إن كان لعاملٍ: فعلامة إعراب، وإلاّ، فإن كان لازماً فبناءٌ، وإلا فغيرهما، كحركات النقلِ، والإتباع، والتخلص من السكونين. فليُتأمل.

الأسماء الستة(2)

قوله : (ﭼﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟﭼ)(3) لم يذكر مثال الجر ؛ إشارة إلى أن الآية صالحةٌ له وللنصب ، بكون(4) (أخي) معطوفاً على الياء في (نفسي) ، على ما جوَّزه الناظم(5)، وعلى (نَفْسٍ) من (نَفْسِي)(6).

---

(1) (ج): تقتضي .

(2) العنوان سقط من (أ) و(ب).

(3) سورة المائدة من الآية(25) .

(4) (ب): لكون.

(5) اختار ابن مالك مذهب الكوفيين والأخفش في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة للجار، واستدلّ لذلك بقوله تعالى: ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﮊ [البقرة: ٢١٧]، وبقول بعض العرب (ما فيها غيره وفرسِه). ينظر: الإنصاف 463/2 ،وشرح ابن يعيش 77/3 ،وشرح الكافية الشافية 1248/3- 1250.

(6) فيكون تقدير الآية –والله تعالى أعلم-: (ونَفْسِ أخي) فيصبح مجروراً بالعطف على المضاف إليه المجرور ، وهو الياء في (نفسي) .

و(ذُو) ملازمة للإضافة لغير الياء فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها.وإذا كانت (ذو) مَوْصُولَةُ لزمتها الواو، وقد تعرب بالحروف كقوله: فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

قوله : (**فلا حاجة... إلخ**) قد يقال: وأيضاً فلا حاجة إلى اشتراط الشرط الأول في الفم إذا فارقته الميم ؛ لأنه لا يستعمل إلا مضافاً ولو نيةً[1] ، إلا أن يجابَ بأن الشرطَ هو الإضافةُ لفظاً.

قوله: (وقد تعرب بالحروف) إعرابها ناقضٌ لكون الشبه الافتقاري موجباً للبناء، وكون إعرابها بالحروف ناقضٌ لحصر وقوع النيابة في سبعة أبوابٍ، ومثلها في الأمرين إعراب (الذين) بالواو رفعاً[2] عند بعضهم[3]، كما[4/أ] سيجيء.

قوله: (ما كَفَانِيَا)[4] خبر (حسبي) أي: «كافيَّ ممَّا[5] عندهم كافي»، وفيه كما

---

(1) كقول الشَّاعر: خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا

أي: وفاها، وفي (ج): (ولقرينة) بدل (ولو نيَّةً).

(2) قد يجاب عن هذا الاعتراض بأنّ الكلام باعتبار لغة الجمهور، كما أجاب الشهاب القاسمي –فيما مرّ– عن اعتراض مشابه.

(3) لغة هذيل أو عقيل، وعليه قول الشاعر:

نَحْنُ اللذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا.

ينظر: شرح ابن النّاظم 60، وشرح قطر الندى 113، وشرح الأشموني 232/1.

(4) جزء من بيت من الطويل لمنظور بن سحيم الفقعسي، كما في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1158/3، ونسبه في مغني اللبيب للطائي ، والبيت بتمامه:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

الشاهد في قوله: (من ذي)، فهي بمعنى (الذي)، على لغة طيء، وهي في البيت معربة بالحروف، والأشهر –عندهم– أن تكون مبنيّة، فتلزم الواو في كلّ الأحوال، وجاء هذا البيت في رواية أخرى على اللغة المشهورة (فَحَسْبِيَ مِنْ ذو عِنْدَهُمْ...). ينظر الشاهد في: شرح ابن يعيش 148/3، والمقرب لابن عصفور 62، وعمدة الحافظ لابن مالك 122، وشرح ابن الناظم 18، ومغني اللبيب 535، وشرح ابن عقيل 139/1، وشرح الأشموني 245/1.

(5) (ج): من الذين عندهم.

فصل: والأفْصَحُ في الْهَنِ النَّقْصُ أي: حَذْفُ اللامِ فيعربُ بالحركات....

البـاب الثـاني: المُثُنَّ وهو: مـا وُضِـعَ لاثنين، وأغْنَى عن المتعـاطفين، كـالزيـدان والهندان...

ترى[1] الإخبارُ عن الأخص بالأعم كما ترى، ولا فائدةَ فيه[2].

قوله: (**أي حذف اللام**) قضيته أن الأسماء الستة على الوجه الأول[3] تامة – أي ثابتة اللام –، فالحروف المذكورة في أواخرها لاماتُها[4]، أو منقلبة عنها[5]، فيشـكل كونها إعراباً، إذ هو أثر في آخر الكلمة، وهذه الأحرف[6] هي نفس الأواخر، على أنَّ التمام بهذا المعنى غير ممكن في (ذو) و(فو)[7] إذ اللام محذوفة فيهما[8].

باب المثنى[9]

قوله: (**وهو ما وُضِعَ**) هذا الحدّ صادق بالضمير في (أنتما قائمان)،وبـ (اثنين)

---

(1) (كما ترى) سقطت من (ب)، و(ترى) سقطت من (ج).

(2) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 63/1 معقباً على قول اللقاني: ((وقد يقال الإخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد، نحو: كل إنسان حيوان)).

(3) وهو إعرابها على لغة التمام، وهي رفعها بالواو، ونصبها بالألف، وجرُّها بالياء.

(4) وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي وهشام الكوفي في أحد قوليه. ينظر: شرح الأشموني 119/1، وهمع الهوامع 136/1.

(5) وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخِّرين. ينظر: شرح الأشموني 119/1، وهمع الهوامع 136/1.

(6) (ج): الحروف .

(7) (أ): فم .

(8) (ج) منهما.

(9) العنوان سقط من (أ) و(ب).

وحملوا عليه أربعة ألفاظ: (اثْنَيْنِ) و(اثْنَتَيْنِ) مطلقاً، و(كِلاَ) و(كِلْتَا) مضافين لمضمر.....

و(اثنتين)، إذ هي مغنية عن (أنت وأنتِ) ، وعن (رجل ورجل) و(امرأة وامرأة)[1].

قوله: (**وكلا وكلتا مضافين إلى المضمر**[2]) فيه إشكال ؛ لأن ألف (كلا) منقلبةٌ عن واو[3]، وألف (كلتا) للتأنيث ، وتاؤها منقلبةٌ عن الواو[4] ، وكلٌّ ذلك عند

---

(1) يريد المصنف أنّ تعريف ابن هشام للمثنى بقوله: (ما وُضِع لاثنين) يُفْهَمُ منه أن اللفظ وُضِع من أصله ليدلَّ على التثنية نحو: أنتما واثنين واثنتين. وعقَّب الشيخ يس على قول اللقاني بقوله: ((وظاهر أنّ المراد اثنين من لفظه، فلا يرد: اثنان واثنتان، إذ رجلٌ ورجلٌ ليسا من لفظ اثنين، وامرأةٌ وامرأةٌ ليستا من لفظ اثنتين)). حاشية يس على التصريح 66/1.

(2) (ج): الضمير.

(3) ذهب سيبويه إلى أنّ الألف من (كلا) منقلبة عن واو؛ لانقلابها تاءً في (كِلْتَا) وهي على وزن (فِعَل) كَمِعىً واحد الأمعاء، وكثيراً ما تبدل الواو تاءً كما في تراث وأخت وبنت.
وذهب السيرافي إلى أنّها منقلبة عن ياء، ونسبه بعضهم إلى سيبويه حيث فهمه من قوله: "كمِعىً واحد الأمعاء"، وضعف هذا الفهم ابن منظور كما في لسان العرب227/15 (كلا).
ينظر في هذه المسألة: الكتاب 364/3، وشرح الرضي 87/1، وشرح التسهيل للمرادي 109، والتصريح 232/1.

(4) قال ابن جني في سرِّ صناعة الإعراب 151/1: ((وأمَّا (كلتا) فذهب سيبويه إلى أنّها (فِعْلَى) بمنزلة الذِّكْرَى والحِفرى، وأصلها (كِلْوا) فأبدلت الواو تاءً كما أبدلت في (أخت) و (بنت)، والذي يدلّ على أنّ لام (كلتا) معتلّة قولهم في مذكرها (كِلاَ)، و(كِلاً) (فِعَلٌ) ولامه معتلّة بمنزلة لام (حجا) و (رضا) وهما من الواو، لقولهم: (حَجَا يَحْجُو) و(الرِّضوان))) ،وهو –أيضاً–اختيار أبي عليّ.
وذهب الجرمي والكوفيّون إلى أنّ التاء في (كلتا) زائدة للتأنيث، وهو ضعيف؛ لأنّ تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكنٍ غير الألف .
وينظر في هذه المسألة: لسان العرب 227/15- 228 مادة (كلا) ،والإنصاف 439/2، =

= وشرح التسهيل للمرادي 109، والتصريح 232/1.

فإن أضيفا إلى ظاهرٍ لَزِمَتْهُمَا الألفُ. الباب الثالث: باب جمع المذكر السالم كالزيدون، والمسلمون، فإنه يرفع بالواو، ويجر وينصب بالياء ، ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع

سيبويه[1]، فالألف أصليَّة لا[2] مجتَلَبة للعامل، فكيف تكون إعراباً[3].

قوله: (**فإن أضيفا.. إلخ**) قال الرضي: ((اعلم أن (كِلاَ) و(كِلْتَا) لا يضافان إلا إلى المعارف[4]؛ [لأنَّ وَضْعَهُمَا للتأكيد ، ولا يؤَّكد التأكيدُ المعنويُّ إلا المعارفَ][5] كما يجيء في بابه ، والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى: إما لفظاً ومعنى نحو (كلا الرجلين)، أو معنى نحو(كلانا)،ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر،نحو [6]:(كلا زيد وعمرو)))[7]انتهى.

قوله: (**ويُشترط في كلِّ** [8] **ما يُجْمَعُ هذا الجمع...إلخ**) الإشارةُ بهذا [9] الجمعِ يُحْتَمَل أن تعود إلى جمع المذكر السالم في قوله: (**باب جمع المذكر السالم**) ، وإلى الرفع بالواو، والجر والنّصب بالياء في قوله: (**فإنها تُرْفَعُ .. إلخ**) ، وأيّاً ما كان فهو منقوضٌ ؛

---

(1) الكتاب 364/3

(2) (لا) سقطت من ج .

(3) في حاشية يس: ((ويجاب بأنه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة، فإن إعرابها جزء منها)).
تنظر حاشية يس على التصريح 68/1

(4) ينظر: المخصص 193/4.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر .

(6) هذا تمثيلٌ من الرضي لا اسشهاد ، وشاهد ما ذكره من عدم جواز تفريق المثنى إلا في الشعر قول الشاعر: كِلا أخي وخليلي واجِدَي عضُداً في النائباتِ وإلمام الملماتِ
ينظر : شرح الكافية الشافية 931/2 ، وهمع الهوامع 514/2 .

(7) شرح الرضي 89/1 .

(8) (كل) سقطت من (أ) .

(9) (ج): لهذا .

....

أمَّا الأول : فلأن (أَهْلاً) و (وَابِلاً) ونحوَهما مما تناوله النوعُ الثَّالثُ من المحمولات، جُمِعَتْ جمعَ سلامةٍ مع انتفاءِ الشروطِ، كما اعترف المصنف بجميع ذلك[1].

وأما الثاني: فلأنَّ الأنواعَ الثَّلاثةَ أُعربت بالحرفين مع انتفاء الشــروط [2]الخمســة كما في (سنة)، أو بعضِها كما في غيرها.

فإن قيل: يُخْتَارُ الثاني[3] ،ولا نَقْضَ بالأنواعِ المذكورة ؛ لأنَّها محمولة[4] كما صرَّح به[5]، قلت: الحملُ –وهو(القياس)– يتوقفُ على تساوي المحمول والمحمول عليه في علَّة الحكم، وثبوتِ شرطِه، وانتفاءِ مانعِه كقياس الحُلِيّ على المِسْكُوكِ[6] في وجوب الزكاة، لمساواته له[7] في بلوغ النصابِ،وثُبوتِ الحولِ[8]،وانتفاءِ الدَّيْنِ، على القول بمانعيَّته[9]،وإعرابُ الجمع بالواو

(1) حيث قال: الثالث: جموعُ تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون ووابلون.

(2) في (ب) تكرار (كما اعترف المصنف ..... مع انتفاء الشروط الخمسة) بسبب انتقال النظر.

(3) وهو أنّ اسم الإشارة يعود إلى الرفع بالواو،والجرّ والنصب بالياء،وليس إلى قوله (جمع المذكر السالم)

(4) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 69/1 معقباً على قول اللقاني: ((يمكن أن يختار الأوّل والثاني، والمشارُ إليه جمع المذكر السالم أصالةً، أو الذي يرفع بالواو ويجرّ وينصب [بالياء] أصالةً، والقرينة على ذلك قوله (**وحملوا على هذا الجمع**...إلخ)، وأنّ كثيراً من الجماعة يقول: باب جمع المذكر السّالم وما ألحق به، وقد جرى على ذلك المصنِّف في الكلام على حركة النّون)).

(5) في قوله: وحملوا على هذا الجمع أربعةَ أنواعٍ. ثم ذكر هذه الأنواع.

(6) (أ): الجلي على المشكوك، والمثبت من (ب) و(ج)، وكذلك نقله يس في حاشيته على التصريح 69/1، وهو الصواب.

و(المِسْكوك) : هو الدينار أو الدرهم المضروبين . ينظر : لسان العرب 440/10 (سكك) .

(7) (له) سقطت من (أ).

(8) (ج) : الحمل .

(9) وهو قول عطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، والنخعي، والثوري، والليث، ورواية عن الإمام أحمد.

وقد فرّق الفقهاء –رحمهم الله تعالى– بين الأموال الظاهرة كالمواشي والزروع، والأموال الباطنة كالنقود =

ثلاثةُ شروطٍ : أحدها: الخلو من تاء التأنيث، الثاني: أن يكون لمذكَّرٍ ،الثالث:أن يكون لعاقلٍ ..، ثم يشترط أن يكون إما علماً غير مركب تركيبا إسنادياً، ولا مزجياً

والياء[1] مشروطٌ بالشُّروط[2] الخمسة، فإلحـــاق الأنواع الثلاثة به في ذلك الإعـــراب يتوقف على وجود شرطه[3] فيها، وإذ لا وجودَ فلا إلحاق[4]، فليتأمَّلْ.

قوله: (ثلاثةُ شروطٍ) الثلاثةُ منقوضة بقوله تعالى: ﴿ئو ئو ئۇ﴾[5]، ولايخرجه تنزيله منزلة العاقل عن[6] ذلك، أي عن كونه لغير عاقل.

قوله: (ولا مَزْجِيّاً) يُحْمَلُ على مايتناول العدد[7] كخمسة عشر، وإلا انتقض به كلامه.

وعروض التجارة في منع الدين أو عدمه لوجوب الزكاة فيها.

ينظر هذه المسألة في: المغني لابن قدامة 633/2 ، وفقه الزكاة 157/1- 159.

(1) (والياء) سقطت من (ج) .

(2) (بالشروط) سقطت من (ج) .

(3) (أ): شرط .

(4) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 70/1 معقباً على قول اللقاني: ((وما ذكره من توقّف القياس على تساوي المحمول والمحمول عليه في ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو في القياس الأصولي لا النحوي، فإنّ الشرط فيه إنما هو التساوي في علّة الحكم فقط)).

(5) من الآية(11)من سورة فصلت،والضمير في (قالتا) يعود إلى السموات والأرض ،وهما مؤنثان ، غير عاقلين ، وصفهما يكون على (طائعة) وهي صفةٌ مختومة بتاء التأنيث ، وقال الموصلي في شرح الكافية 451/2: ((..وقيل في (طائعين) إنّه على حذف مضاف، أي: أهل السموات والأرض، وقيل على التغليب، أي: أتينا وما فينا طائعين)). وينظر: اللباب 113/1.

(6) (ج): من .

(7) (ج): العددي .

فلا يجمع نحو "برق نحره" و"معد يكرب"..................................

قوله: (بَرَقَ) بفتح الرَّاء بمعنى (لَمَع)(1).

قوله: (ومَعْدِي كَرِب) فيه مخالفةٌ لقولِ غيرِه فيه وماأشبهه(2).

قال الرضي: ((وقد يشبَّه(3) غير ذوي العلم بهم(4) في الصفات إذا كان مصدق(5) تلك الصفــات في(6) أفعال العلماء ، كقوله تعــالى: ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﮊ (7)، وقوله تعالى: ﮋ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﮊ (8)، و ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﮊ (9)، ومثله في الفعل: ﮋ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﮊ (10) ، وقول المصنِّف(11):

....

---

(1) ينظر: لسان العرب 15/10 مادة (برق).

(2) أي :وفي ما أشبهه ، وأكثر النحاة يمنعون جمع المركب المزجي لعدم سماعه عن العرب، وبعضهم يجيز جمعه مطلقاً، وبعضهم يجيز جمعه إن خُتِم بـ(ويه) نحو: سيبويه ونفطويه.

ينظر: التذييل والتكميل 1/306-307، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 1/72، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان 1/130.

(3) (ب): شبه .

(4) (أ): لهم، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأولى.

(5) (ب) و(ج): مصدر.

(6) (ب) و(ج): من.

(7) من الآية (11) من سورة فصلت.

(8) من الآية (4) من سورة الشعراء.

(9)من الآية (4) من سورة يوسف.

(10) من الآية (40) من سورة يس.

(11) يقصد به ابن الحاجب، وقوله في الكافية 30، ونصّ عبارته: ((وشرطه إن كان اسماً فمذكَّرٌ علمٌ يعقل، وإن كان صفةً فمذكَّرٌ يعقل)).

(عَلَمٌ يعقـــل[1]، ومذكَّر يعقل)، الأَوْلَى فيه أن يقول: (يَعْلَم)؛ليشمل نحو قوله تعالى : ﮋ ﯹ ﯺ ﮊ [2]؛ إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل؛ لإفهام[3] العقل المنع[4]من القبائح الجائزة على صاحبه- تعالى الله عنها علواً كبيراً-))[5] انتهى[6].

وقال [7] في موضـــع آخر: ((واعلم أنَّ التذكيرَ غالبٌ للمؤنث، فيكفي كونُ البعض مذكراً[8] نحو: زيدٌ وهند ضـاربان، وزيدُ والهنداتُ ضـاربون، وكذا العقل في بعضـهم كافٍ، نحو: زيد والحميرُ مقبلون.

---

(1) في هامش (ب) كتب عند هذا الموضع: (قوله (علم يعقل) الاعتراض في هذا الجانب غير ظاهر، وإنما المناسب ذكره في شروط الصفة، فإن أسماء الله ليس فيها علم يجمع هذا الجمع).

(2) من الآية (48) من سورة الذاريات.

(3) (ب) و(ج): لإيهام.

(4) (ب) و(ج): للمنع .

(5) شرح الرضي3/668- 669، وينظر: أسرار العربية71، وشرح الكافية للموصلي 2/450-451، ومناقشة اشتراط النحاة العقل أوالعلم لما يجمع جمع مذكرٍ سالماً في مشكلات لغوية للنجار ص 77-80 .

(6) (انتهى) سقطت من ب .

(7) أي الرضي .

(8) (ج): مذكوراً.

....

والعلمُ المركَّبُ الّذي يبنى جزؤه الأول للتركيب: إن لم يكن جزؤه الثاني مبنياً كبعلبك، ومَعْـدِي كَرِب، ثُنِّيَ وجُمِعَ، نحو: البَعْلَبَكـان، والبَعْلَبَكون؛ لأنَّ الجُزْءَين ككلمـةٍ معربـةٍ[1]، والتثنيـةُ والجمعُ للمعربات[2]، وأمـا اللَّـذَان واللَّتَـان واللَّـذَيْن واللَّتَيْن، [4/ب] و«ذَانِ» و«تَانِ» و«ذَيْنِ» و«تَيْنِ» فَصِيَغٌ مستأنفةٌ.

وإن كان الثَّاني مبنياً: إما للتركيب كخمسـة عشـر، أو لغيره كسـيبويه، فالقياسُ أن يقال: ذَوَا سيبويه، وذَوُو سيبويه، وكذا[3]: ذَوَا خمسة عشر، وذَوُو خمسة عشر، وهذا كما يقال في الجملة المسمى بها: ذَوَا تَأَبَّطَ شَرّاً، وذَوُو تَأَبَّطَ شَرّاً، اتفاقاً، وذواتَا[4] شاب قرناها، وذوات شاب قَرْناها ؛ لأن الجُمَل يجب[5] حكايتها، فلا يلحقها علامتا[6] التثنية والجمع، وكذا يلزم أن تقول في المثنى والمجموع على حدِّه علمـين [7] إذا لم تجعل نونَهُما مُتَعَقَّب الإعراب نحو: جاءني ذوا مسلمِينَ ، وذَوُو مسلمِينَ ؛ لئلا يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحرف، وشذ في الاثنين: الأثانين.

وإضافة (ذُو) وَمتصرّفاته ههنا، من إضافة المسَمَّى الى اسمه، كما في: ذات مرة.

والعلم المركَّب تركيباً إضافيّاً يثني ويجمع منه المضاف، نحو: عبدا مَناف وعبدو مَنَاف، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معاً وجمعهما[8] كقولك في (أَبو زيدٍ):

---

(1)(أ):(لأن الجزء من الكلمة معرب)،والمثبت من(ب)و(ج)،وهو موافق لما في شرح الرضي،وهو الأولى.

(2) (ج) : المعربات .

(3) (كذا) سقطت من (أ) .

(4) في (أ) و(ب): ذَوَا، وفي (ج): ذوتا، والمثبت من شرح الرضي وهو الصواب.

(5) (الجمل) غير واضحة في (ج) ، و(يجب) سقطت منها .

(6) (أ) و (ج) : علامة .

(7) في شرح الرضي 684/3: (المسمى بهما) بدل قوله (علمين).

(8) (وجمعهما) ليست في شرح الرضي.

....

أبَوا[1] الزيدَيْنِ، وآباء الزيدِينَ[2]، والاقتصار على تثنيةِ المضاف وجمعِه فيهما [3] أيضاً أَوْلَى.

وأمَّا جَمْع (ابن كذا) و (ذوكذا) عَلَمَيْن كانا أَوْ لا [4]، فإن كانا لعاقلٍ قلت: بنو كذا، وذوو كذا، وأبناء كذا [5] ، وأذواء[6] كذا، وإن لم يكونا للعاقل [7] سواءٌ جاء لمؤنثه (بنت كذا) و(ذات كذا)، نحو: ابن اللَّبُونِ، وبنت اللَّبُونِ، وجملٌ [8] ذو عُثْنُون [9]، وناقةٌ ذات عُثْنُون[10]، أَوْلَمْ يَأْتِ لمؤنَّثه ذلك، نحو: ابن عِرْس، وذي القعدة، جُمِع على: بنات كذا، نحو: بنات لَبُون، وبنات عِرْس، وعلى: ذوات كذا، نحو: جمال ذوات عَثَانِين، وذوات القعدة إلْحاقاً لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث))[11]انتهى .

---

(1) (ب) و(ج): أبو .

(2) في الكتاب 409/3: ((إذا جمعت عبد الله ونحوه من الأسماء.. وإن شئت قلت: عبدو الله، ...وإذا جمعت أبا زيدٍ قلت: آباء زيدٍ، ولا تقول: أبو زيدين)).

وقال المبرد في المقتضب 326/4-327: ((...وكذلك ما كان منه كنية، تقول: هذا أبو زيد؛ وهذان أبوا زيدٍ؛ لأنك تريد: هذان المعروفان بهذا الاسم وصاحبا هذه الكنية،... فإن أردت ألا تخبر عن الكنية نفسها، ولكن تخبر أن كل واحد منهما أو منهم له ابن يقال له زيد، قلت: هذان أبوا الزيدين، وهؤلاء آباء الزيدين)).

(3) (ب): فيها .

(4) (أ) : وأواى .

(5) (وأبناء كذا) سقطت من (ج) .

(6) (أ): ذووا ، وليس لها معنى .

(7) (ج): لعاقل .

(8) زيادة كلمة غير واضحة في (ج) .

(9) العُثْنون : شعيرات عند مذبح البعير والتَّيْسِ . ينظر : لسان العرب 276/13 (عثن) .

(10)هامش(ب)كتب تعليقاً عليها:(العثنون شعيرات طوال تحت حنك البعير.صحاح).وينظر:الصحاح2161/6

(11) شرح الرضي 683/3- 685.

وإمَّا صفةً تقبل التاء ، نحو: (قَائِم) و(مُذْنِب)

فصل: وَحَمَلُوا على هذا الجمع أرْبَعَةَ أنْوَاعٍ:.. والثاني جموع تكسير وهي: .. وأرَضُونَ وسِنُونَ وبابه فإن هذا الجمع مُطَّرِد في كل ثلاثي حذفت لامه وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث ولم يُكَسَّرْ،

قوله: (إمَّا صِفَةً) قال الرضي: ((الوصف الذي يجمع بالواو والنون، اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعول، وأبنيةُ المبالغة، إلا مايستثنى، والصفةُ المشبهةُ، والمنسوبُ، والمصغَّرُ))[1] انتهى[2].

قوله: (وإما صفة..إلخ) الشرطان [3] منقوضان بجمع (ذو) هذا الجمع، مع أنها ليست بعلم ولاصفة[4]، وإن كانت بمعنى الصفة أي صاحب.

قوله: (فإن [5] هذا الجمع مطَّردٌ) لوقال: (شائع) كما قال الرضي[6]، كان أنسب بقوله أولاً: (ويُشْتَرَطُ .. إلخ) فليتأمل، فإنّ الاشتراطَ مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروطُ منافٍ له .

---

(1) شرح الرضي 670/3 .

(2) (انتهى) سقطت من (أ) .

(3) الشرطان هما كونهما إما علماً أو صفةً ..

(4) قال الشيخ يس في حاشيته على مجيب الندا للفاكهي 111/1 جواباً عن هذا الاعتراض: ((جَمْعُ (ذو) شاذٌّ؛ لأنّه ليس بعلم ولا صفة، فهو من الملحق)).

(5) (ج): بأن .

(6) ينظر: شرح الرضي 678/3. وعبارته: ((واعلم أنّه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنّه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عُوِّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها... نحو: سَنَة، سِنُون)).

نحو:عِضَةوعِضِينَ،وعِزَة وعِزِينَ،وثُبَة وثُبِينَ.فصل:نونُ المثنى وما حُمل عليه مكسورةٌ وفتحُهَا بعد الياء لُغَة

قوله: (نحو عِضَـةٌ) نقصـانها الواو أو[1] الهاء[2]، ويقال في الدار فِرَقٌ من الناس، وعِزُونَ، وعِضُونَ، وأصنافٌ، بمعنى واحد. صحاح[3].

وقوله: (وعِزَةٌ) العِزَةُ: الفِرْقَة مِنَ النَّاس، والهاءُ عِوض من الياء[4]، والجمع (عِزىً) على فِعَل، و(عِزُونَ) أيضاً[5] بالضم والكسر.

قوله: (وثُبَة) الثُّبَةُ الجماعةُ، وأصـــلها ثُبَيٌ، والجمع ثُباتٍ، وثبُونَ وثِبُونَ[6]، وأَثَابِيُّ، والثُّبَةُ أَيْضــاً: وسـط الحوض الذي يَثُوبُ إليه الماء، والهاء فيها عِوَضٌ من الواوِ الذاهبةِ من وسـطه؛ لأن أصلها [7] ثَوَب. صحاح[8].

قوله: (نون المثنى ..إلخ) قال الرضــي: ((أمَّا نونُ المثنَّى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد، في معنى كونه دليلاً على تمام الكلمة[9]، وأنها غير مضافة، لكن الفرق

---

(1) (ب) و(ج): و.

(2) ينظر في ذلك: لسان العرب 515/13 (عضه)، والمصباح المنير 415 (العضاه).

(3) ينظر: الصحاح 2430/6 (عضا). ومن معاني (العضة) الكذب والبهتان والسحر.

(4) وذهب بعضهم إلى أن الهاء عوض من الواو.ينظر:لسان العرب 53/15 (عزا)، والمصباح المنير 408(عزوته).

(5) في الصحاح: ((وعِزُون، وعُزُون، أيضا بالضم، ولم يقولوا عزات)). الصحاح 2425/6 (عزا). وينظر: لسان العرب 53/15 (عزا).

(6) (وثِبُون) سقطت من (أ) و(ج).

(7) (أ) و(ج): أصلهما.

(8) ينظر: الصــحاح 2291/6 (ثبي)، وقال ابن منظور في لســـان العرب 243/1 : ((والثُّبةُ الجماعةُ من الناس من هذا وتُجْمَعُ ثُبَةٌ ثُبًى ،وقد اختلف أَهل اللغة في أَصلها، فقال بعضهم: هي من ثابَ أَي: عادَ ورَجَعَ، وكان أَصــلها ثَوُبةً ،فلما ضُــمت الثاءُ حُذفت الواو وتصــغيرها ثُوَيْبةٌ ، ومن هذا أُخذ ثُبةُ الحَوْض وهو وسَــطُه الذي يَثُوب إِليه بَقِيَّةُ الماءِ ،وقال آخرون: الثُّبةُ من الأَسْماءِ الناقصــة ،وهو في الأَصــل ثُبَيَةٌ ،فالسـاقط لام الفعل في هذا القول ،وأَما في القول الأَوّل فالساقِطُ عين الفعل)).

(9) ينظر: توضيح المقاصد 1544/3.

....

بينهما أن التنوين مع إفادتها هذا المعنى يكون على خمسة أقسام كما مرَّ ، بخلاف النون فإنه لايشوبها من تلك المعاني شيء، وإنَّما يسقط[1] التنوين مع لام[2] التعريف؛ لاستكراه[3] اجتماع حرف[4] التعريف مع حرفٍ يكون في بعض المواضع علامةً للتنكير، ولاتسقط النون معها؛ لأنها لاتكون للتنكير.

[ولذا[5] يسقط التنوين للبناء في نحو: (يا زيدُ) و (لا رجلَ) بخلاف النون في][6] يازيدان، وزيدون، ولامسلمَيْنِ، ولامسلمِينَ؛ لأنَّها ليست للتمكين [7] كالتنوين.

وكذا يسقط التنوينُ رفعاً وجراً في الوقف، بخلاف النون؛ لأنّها[8] متحركة، وإسكان المتحرك[9] يكفي في الوقف.

وإن كان الحرف الآخر ساكناً، فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر، وقلب ألفاً بعد الفتح)) [10].

---

(1) (ج): سقط .
(2) (أ): أكثر .
(3) (أ): لاستنكار ، والمثبت من (ب) و(ج) ، وهو موافق لما في شرح الرضي.
(4) (ج) : حروف .
(5) (ب) : وكذا ، وهوموافق لما في شرح الرضي.
(6) ما بين المعقوفين ساقط من (ج).
(7) (ب) و(ج): للتمكن .
(8) (ج): فإنها .
(9) (أ): التحرك .
(10) شرح الرضي 1/82-83 ، وينظر: سر صناعة الإعراب 2/518.

....

ثم قال: ((وقال سيبويه[1]: النونُ في الأصل عوضٌ من حركة الواحد وتنوينه معاً[2]؛ لأن حروفَ المد عنده حروفُ إعرابٍ، امتنعت من الحركة، فجيء بالنون بعدها عوضاً[3] من الحركة والتنوين اللَّذَيْنِ كان المفرد يستحقهما ثَمَّ.

والحركةُ وإن كانت مقدرةً[5/أ] على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لَمَّا[4] لم تظهرْ كانت كالعدم[5]، ثم إنه رُجّح جَانِبُ الحركةِ مع اللام، أي جُعِلَ عِوَضاً منها بعد ماكان عِوَضاً منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجَانِبُ التنوينِ مع الإضافةِ فَحُذِفَ معها حَذْفَ التنوين، فهي في نحو: جاءني رجلان يافتى عوضٌ[6] عنهما[7]،وهو الأصل، وفي الرجلان عوضٌ من الحركة فقط، وفي رَجُلا زيدٍ من التنوين فقط، وفي (رجلان) وقفاً ليس عوضاً[8] منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: يازيدانِ، ولارجلَين عوض من حركة البناء فقط[9].

---

(1) ينظر: الكتاب 1/17-18، وعبارته: ((وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين)).

(2) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الفراء وبعض الكوفيين أن نون التثنية زيدت للفرق بين التثنية وبين المفرد المنصوب، وقد رد هذا القول ابن جني وبين فساده وبطلانه من عدّة وجوه، وفي هذه المسألة مذاهب أخر، ذكرها ابن فلاح في المغني 2/56-60.

وينظر: الكتاب 1/18، والمفصل 1/229، وسرّ صناعة الإعراب 2/470، وأسرار العربية 69، واللباب 1/105-106.

(3) (ب): عوض، وهو خطأ نحوي.

(4) في هامش (ب) علق عليها بـ(نافية جازمة).

(5) في شرح الرضي: لعدم.

(6) في النسخ الثلاث: عوضاً، وهو خطأ نحوي.

(7) أي : عن الحركة والتنوين . وفي (ج) : منهما .

(8) (ب) : عوض ، وهو خطأ نحوي.

(9) ينظر تفصيل هذه المسألة في : سرصناعة الإعراب2/463 ، وأسرار العربية 69، وعلل النحو163، واللباب1/105،وهمع الهوامع 1/180 .

وفيما قال بُعْدٌ؛ لأنَّ حروفَ العلةِ الدالةَ على مادلت عليه الحركةُ مغنيةٌ عن التعويض من الحركة)). (1) انتهى.

جمع المؤنث السالم(2)

قوله: (بألفٍ.. إلخ (3)) إن كانت الباء للملابسةِ(4) ،أي الجمع المتَلَبِّس بذلك(5) ، فقيدُ (مزيدتين) لابد منه احترازاً عن نحو: أبيات، وقُضــاة، وإن كانت صِـــلَةَ الجمعِ فالقيد المذكور مستدرك(6).

قوله: (فإنَّ نَصْـبَه) الضــمير يعود على الجمع، بمعنى المجموع، من إطلاق المصــدرِ بمعنى اسم المفعول.

(1) ينظر: شرح الرضي 1/82-84 ، و(انتهى) سقطت من (ب) و(ج).

(2) العنوان زيادةٌ من (ج). ويلاحظ اختلاف العنوان بين المتن والحاشية.

(3) (إلخ) سقطت من (ب) و(ج).

(4) ذهب الأشموني إلى أنّ الباء للملابسة حيث قال: ((ما كان جمعاً بسبب ملابسته للألف والتّاء)). ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 1/147.

(5) (ب): الملتبس، و(بذلك) زيادة من (ج).

(6) ذكر الشاطبي أن الباء في قول ابن مالك: (بتا وألف) باء الاستعانة أو السببية وتقدير الكلام: وما بسبب حصول ألف وتاء جُمع، أو ما بهذه الآلة جُمع، ورد القول بأنها للملابسة. وقال ابن حمدون في حاشيته على شرح المكودي: ((وباءُ (بتا) للاستعانة، ليفيد أنّ التاء والألف زائدتان، أو للآلة فيؤخذ منه أنهما آلتان للجمع فهما زائدتان)).

ينظر: المقاصد الشافية 1/212، وحاشية ابن حمدون على شرح المكودي 1/62.

نحو: ﮋ ﮬ ﮯ ﮱ ﮊ ،

قوله: (**نحو ﮋ ﮬ ﮯ ﮱ ﮊ**[1]) قال ابن الحاجب: ((المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل))[2]، قال الرضـــي: ((هو لفظ جارالله[3] يريد ماوقع عليه، أو جرى مَجرى الواقع ؛ ليدخل فيه المنصوب في (ما ضربت زيداً، وأوجـدت ضرباً ، وأحدثت قتـلاً، فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيدٍ، وكأنّ الضربَ كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد))[4] انتهى. وعلى هذا فالسموات في الآية الكريمة [5] مفعولٌ به.

وقال الموضح في المغني: هو مفعول مطلق[6] يعنى: لأن كونه مفعولاًبه يقتضي إيقاع الخلق، أي الإيجاد عليه، وهو مستحيل؛ إذ فيه تحصيل الحاصل.

وفيه نظر؛ إذ إيقاعه عليه إنما يقتضي وجودَ الموقَعِ عليه حال الإيقاع، وذلك تحصيل الحاصل بحصول مقارن للتحصيل، ولا استحالة فيه ، إنما المستحيل تحصيله بحصولٍ

---

(1) من الآية (44) من سورة العنكبوت.

(2) الكافية 13 .

(3) قوله في المفصل 58. وجار الله هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي لقب بـ"جار الله"، لأنه جاور بمكة مدة. ولد في خوارزم بقرية "زمخشر" سنة 467هـ. إمام في اللغة، والنحو، والبيان، أخذ العلم عن أبي الخطاب نصر الفضل، وأبي بكر اليابري، أبي مصر الأصبهاني. رمي بالاعتزال، وكان مقطوع الرجل اليسرى. من مصنفاته: الكشاف عن حقائق التنزيل، في التفسير, والمفصل في النحو، والأنموذج، والمستقصى في الأمثال، وغيرها. مات ليلة عرفة سنة 588هـ، في خوارزم.

ينظر في ترجمته: إنباء الرواة 265/3، نزهة الألباء، ص: 338، وإشارة التعيين 345، بغية الوعاة 279/2-280.

(4) شرح الرضي 391/1 .

(5) (الكريمة) سقطت من (أ) و (ب) .

(6) ينظر: مغني اللبيب 867.

وربما نُصِبَ بالفتحة إن كان محذوفَ اللامِ كـ(سمعت لغُاَتَهُمْ)........... .

الباب الخامس: مالا ينصرف، وهو ما فيه عِلَّتَانِ من تسع،

سابق عليه، وذلك غير لازمٍ[1]، فليتأمل.

قوله: (لُغَاتَهُمْ) قد يقال لاشـــاهد فيه؛ لاحتمال أنه مفردٌ قلبت فيه الياء أوالواو ألفاً[2]، وتاؤه لمحض التأنيث ، لا للعوض[3] عن اللام؛ لأنها ح ثابتة.

باب ما لا ينصرف[4]

قوله: (وهو مافيه علتان..إلخ) كذا حده [5] ابن الحاجب[6].

قال الرضي: ((تسميتهم لكل واحدٍ من الفروع في غير المنصرف سبباً وعلةً مجازٌ؛ لأنّ كلَّ واحد منهما [7] جزءُ العلة، لاعلةٌ تامةٌ، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم،

---

(1) وعلى هذا فاللقاني يرى أنّ (السموات) في الآية مفعول به، لا مفعول مطلق.

وقد فصّل الشيخ خالد الأزهري الكلام حول هذه الآية، واختلاف النحاة في إعراب (السموات) فيها.

ينظر: التصريح 267/1 – 270.

(2) وهو قول أبي علي الفارسي ، وقد ردّه ابن مالك في شرح التسهيل وبيَّن بطلانه.

ينظر: كتاب الشعر 170/1-171 ، وشرح التسهيل لابن مالك 88/1، والتصريح 272/1.

(3) (ج): العوض .

(4) العنوان سقط من (أ) و(ب) .

(5) (ب): حد .

(6) ينظر: الكافية 8.

(7) (ب) و(ج): منها.

....

فالعلةُ التامة -إذن- مجموعُ علتين، أو واحدة[1] منهما تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها.

ويدخل في الحد الذي ذكره[2] المصنف (يعني ابن الحاجب) [3] مايدخله[4] الكسرُ والتنوينُ للضرورةِ أو التناسبِ، وكذا المجموع بالألف والتاء -عَلَماً- والمجموعُ بالواو والنون -عَلَماً- للمؤنث كمسلمات، ومسلمون، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين؛ لثبوت العلتين في جميع ذلك.

ففي قوله[5] بَعْدُ: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب)[6] نظر؛ لأنَّ الصرفَ -على قوله- عبارةٌ عن تَعَرّي الاسمِ عن السببين المعتبرين، وعن السبب القائم مقامَهما، وهو في حال الضرورة وقصدِ التناسب غيرُ مجرد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزول حكم غيرِ المنصرف للضرورة أو التناسب.

وعلى ماحد[7] النحاة غير المنصرف -أعني قولهم هو ما لايدخله الكسر والتنوين للسببين- يجوز أن يقال: يجوز[8] صرفُه للضرورة))[9]. انتهى

---

(1) (أ): واحد.

(2) (ج): ذكر .

(3) ما بين القوسين زيادة من اللقاني، وليست من كلام الرضي.

(4) (ب): ما دخله ، وهي ساقطة من (ج).

(5) أي ابن الحاجب، وعبارته في الكافية 8: ((وحكمه: أنْ لا كسر ولا تنوين، ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب)).

(6) (ج): (أو) ساقطة ، وزيادة (فيه) بعد قوله (التناسب).

(7) (ج): حده.

(8) (يجوز) سقطت من (ب) .

(9) شرح الرضي: 1/96- 97.

فإن جَرَّهُ بالفتحة نحو ﮋ ﯪ ﯫ ﯬ ﮊ،

وما أورده على ابن الحاجب هو بعينه واردٌ على[1] المصنف، فليتأمل.

ثم أقول: حدُّ غير المنصرف بماذكر يُؤْخَذ منه حدُّ المنصرفِ بأنَّه الفاقدُ للعلتين أو[2] الواحدةِ المذكورة، وحدُّ عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك، وحدُّ الانصراف بعدم اشتماله عليه، وفي الأَخِيرَيْنِ تعريفُ العدمِ بالوجود وعكسه[3].

ويَرِدُ النقضُ بنحو: نوح، ولوط، على طَرْدِ أولهما، وعكس ثانيهما[4]، وفيه مخالفةُ ماسيأتي من أن الصرف تنوينُ الأمكنية[5]. فتدبره.

قوله: (فإن جرَّه بالفتحةِ[6]) منقوضٌ بما سُمِّيَ به /[5/ب] مؤنثٌ من الجمع بألف وتاء، والملحقِ به على أنه معربٌ[7] بإعراب أصله[8] .

---

(1) (ج): زيادة (قول) .

(2) (ب) و(ج): و .

(3) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 84/1: ((ويمكن أن يجاب بأنّه لا ضرر في تعريف العدم [بالوجود وعكسه] في المفهومات الاعتباريّة، كما قيل بذلك في تعريف الاسم)).

(4) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 84/1: ((لا نقض بعدما تقرّر أنّ المراد علتان معتبرتان)).

(5) (ج): الأمكنة. وقال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 84/1: ((لا مخالفة.....، لأنّ تنوين الأمكنة إنما يوجد عند الخلوّ من العلّتين المعتبرتين، أو ما يقوم مقامهما)).

(6) (بالفتحة) سقط من (ج).

(7) (ج): يعرب .

(8) أجاب عن هذا الاعتراض الشيخ يس في حاشيته على التصريح 84/1 بقوله: ((وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية، ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني، كسيبويه)).

وأجاب الصبان في حاشيته على شرح الأشموني 151/1 بقوله: ((ويمكن دفعُه بأنّه عُلِمَ استثناؤه من =

إلا إن أضيف .

الباب السادس: الأمثلة الخمسة، وهي كُلُّ فعلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ به ألفُ اثنين... أو واو جمع... أو ياء مخاطبةٍ... فإن رَفْعَها بثُبُوت النون...

قوله: (**إلا إن أضيف..إلخ**) هو استثناءٌ متصلٌ، قضيته أنَّ الأمثلةَ المذكورةَ في الاستثنائين ممنوعةُ الصرفِ عند[1] الإضافة ودخولِ اللام، وهي كذلك.

قوله: (**وهي كل فعلٍ مضارعٍ**) فيه تصدير الحد بـ(كل)، وهو مُخِلٌّ بصِدْق الحدِّ على المحدود الذي هو الأمثلةُ الخمسةُ[2].

قوله: (**فإن رفعها..إلخ**) قال الرضي: ((وإنما جاز وقوعُ علامةِ رفعِ الفعلِ بعد فاعلِه، أعني الواو والياء والألف؛ لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزءِ[3]، وخاصةً إذا كانت على حرف، ولا سيما إذا كانت تلك[4] الحروف من حروف المد واللِّين، فالكلمة

قوله [أي ابن مالك] سابقاً:

(... والذي اسماً قد جُعِل .... إلخ).)).

(1) (ب) و(ج): حين.
(2) أجيب عن هذا الاعتراض: بأنّ التعريف بما بعد كلمة (كلّ) أي (فعل مضارع اتصل به...)، وإنما جيء بها –أي كلّ– لبيان أن الحدّ مطرد منعكس، وأنّ المحدود في الحقيقة آحادُ الأمثلة الخمسة).
ينظر: حاشية يس على مجيب الندا 131/1، وحاشيته على التصريح 85/1.
(3) ينظر: أسرار العربيّة 90، وترشيح العلل 341.
(4) (تلك) سقط من (ج).

وجزمها ونَصْبها بحَذْفها نحو: ژ ئې ئۆ ئى ئى ئد ژ.

معها: كمسكين، ومنصور، وعمادٍ))[1] انتهى.

قوله: (**فإن رفعها.. إلخ**) منقوضٌ بالأمثلة المقرونةِ بنون التوكيد، فإنّ إعرابها بالحركات مقدرةً -كما أشار اليه الموضح فيما مر بقوله (فإنّه معربٌ معها تقديراً)، وصرَّح به الرضيّ على ماسبق[2]-.

قوله: (**وجزمها**[3] **ونصـــبها بحذفها**) قال[4] الرضـــي: ((ونَدَرَ حذفُها لا للأشـــياء المذكوره نثراً، ونظماً، قال:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي   وَجْهَكِ[5] بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي[6])).[7]

---

(1) شرح الرضي 818/4، وفي (ب) و(ج): كمنصور، ومسكين، وعماد، وهو موافق لما في شرح الرضي.

(2) في ص 33 من النص المحقق.

(3) (ج): وجرها.

(4) (ج): زيادة (الشيخ).

(5) (ب) و(ج): جلدك ، وفي (ج) بدل (الذكي) (الزكي) .

(6) بيتان من بحر الرجز، لم أتعرف على قائلهما، ولم أعثر على من نسبهما لأحد.

والشاهد فيه: حذف النون من (تبيتي)، و(تدلكي) من غير دخول ناصب أو جازم عليهما، وذلك للضرورة، والأصل: (تبيتين) و (تدلكين).

ينظر: الخصائص 388/1، وشرح الجمل لابن عصفور 614/2،وشرح التسهيل 53/1،وشرح الكافية الشافية 210/1، ورصف المباني361 ،والمساعد 32/1، ولسان العرب 201/1، وهمع الهوامع 201/1، والدرر اللوامع 75/1.

(7) شرح الرضي 819/4.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر وهو: ما آخره ألفٌ كَيَخْشَى أو ياء كَيَرْمِي أو واو كَيَدْعُو فإن جَزَمَهن بحذف الآخر..

قوله: (فإنَّ جزمَهن بحذف الآخر) قال الرضي: ((ولاتحذف [1] الأحرف الثلاثة في الضرورة قال:

وَلاَتَرَضَّاهَا وَلاَتَمَلَّقِ[2]

وقال :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[3]

---

(1) (ب) : (وقد لا تحذف) و (ج) : (ولا يحذف) .

(2) بيت من مشطور الرجز، منسوب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ص: 179، وقبله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

والشاهد في قوله: (تَرَضَّاهَا)، حيث أثبت الألف مع (لا) الناهية الجازمة والأصل أن يقول: (ولا تَرَضَّهَا)، بحذف حرف العلة، وذلك للضرورة.

ينظر الشّاهد في: الخصائص 307/1، وسرّ صناعة الإعراب 78/1، وشرح ابن يعيش 104/10، وشرح التسهيل 56/1، ولسان العرب 324/14، وتوضيح المقاصد 352/1، وهمع الهوامع 204/1.

(3) صدر بيت من الوافر لقيس بن زهير،وهو في شعره 292، وعجزه:

بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

والشاهد فيه: (ألم يَأْتِيكَ)، حيث أثبت الياء في الفعل المجزوم للضرورة ، والأصل: (ألم يأتِكَ) بحذف حرف العلّة .

وللبيت روايات أخرى بعضها لا شاهد فيه. =

....

فيقدَّرُ أنهَّا كانت متحركةً(1)، فحُذِفَتْ حركتُها للجزم، [أو يقال: إن الحروف حذفت للجزم](2) ،والحروف الموجودة الآن للإشباع(3) كما في (فَأَنْظُورُ)(4)، وقوله: (يَنْبَاعُ)(5)

ينظر البيت في: الكتاب 316/3، والأصول 443/3، وسر صناعة الإعراب 78/1، والخصائص 333/1، وأمالي ابن الشجري 126/1، وشرح ابن يعيش 104/10، وشرح الجمل لابن عصفور 491/1، وشرح التسهيل 56/1، ولسان العرب 75/5، وهمع الهوامع 205/1،وشرح الأشموني164/1، ودراسات في الأدب الجاهلي .

(1) تقدر الحركة فيما إذا كان حرف العلة واواً أو ياءً، أما إذا كان ألفاً فيتعذر التقدير؛ لأنّ الألف لا تكون إلا ساكنة.

(2) ما بين المعقوفين ساقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(3) ينظر: اللباب 108/2-110، والإنصاف 30/1، وهمع الهوامع 203/1-206.

وفي الجمل المنسوب للخليل 223زاد قولاً آخر،وهو أن هذه الأحرف تركت ولم تحذف استخفافاً.

(4) جزء من بيت من بحر البسيط، لإبراهيم بن هرمة، وهو في ديوانه 239، والبيت بتمامه:

وَأَنَّنِي حَيْثُمَا يُشْرِي الهوَى بَصَرِي   مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

والشاهد فيه قوله: (فَأَنظُورُ)، وأصلها: (فَأَنظُرُ)، فأشبع الضمة حتى نشأت الواو.

ينظر البيت في: سر صناعة الإعراب 630/2،والإنصاف 24/1، وأسرار العربية 60، وشرح ابن يعيش 106/10، وارتشاف الضرب 1448/4، ومغني اللبيب 482، ولسان العرب 430/14.

(5) جزء بيت من بحر الكامل، لعنترة بن شداد العبسي، وهو في ديوانه 122، والبيت بتمامه:

يَنْبَاعُ مِن ذِفْرَى غَضُوبٍ حَسْرَةً   زيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المكْدَمِ

والشّاهد قوله: (يَنْبَاعُ) أصله: (يَنْبَعُ) فأشبع فتحة الباء حتى نشأت الألف.

ينظر البيت في:سر صناعة الإعراب 338/1،والخصائص 121/3،والإنصاف 26/1،ولسان العرب 345/8.

فأما قوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فضرورة.

وربما جاء نحو: (لَمْ يَأْتِي) في السَّعَةِ))[1] انتهى.

قوله[2] : **(تنمي)** في الصحاح: ((نَمَى المالُ وغيرُه يَنْمِي نماءً))[3] انتهى .

والظَّاهر[4] أنَّ قوله: (بِمَا لاَقَتْ) متعلقٌ بقوله: (يَأْتِيكَ) [وفاعل (يَأْتِيكَ)[5] مضـــمرٌ يعود على مُتَحَدَّثٍ عنه قبل ذلك يعني: أَلَمْ][6] يَأْتِكَ[7] فلانٌ بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[8].

---

(1) شرح الرضي 821/4- 823، وينظر: المقاصد الشافية للشاطبي 237/1- 240.

(2) (قوله) سقطت من (أ).

(3) الصحاح: 2515/6-2516 (نما).

(4) (ب)و(ج) : فالظاهر .

(5) في هامش (ب) علق على هذه العبارة بقوله: (قوله: ((**وفاعل يأتيك ..إلخ**)) غير ظاهر؛ لقول العيني: هذا البيت هو أول القصيدة، ولذلك قال: قوله (بما لاقت) فاعل (يأتيك) والباء فيه زائدة، ويحتمل أن يكون (يأتي) و (تنمي) تنازعا قوله (بما لاقت) فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحينئذ لا تكون الباء زائدةً، ولا تكون جملة (والأنباء تنمي) معترضة) انتهى.
وينظر: شرح الشواهد للعيني 164/1، ولم أجد فيه ما يدلّ على أن هذا البيت هو أول القصيدة -كما ذكر المعلّق-.

(6) ما بين المعقوفين ساقط من ج بسبب انتقال النظر.

(7) في النسخ الخطية (يأتيك) بإثبات الياء ، والصواب ما أثبتُّه .

(8) ينظر: الخصائص 337/1، والتصريح 287/1.

وأما قوله تعالى: ﮋ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبر ﮊ في قراءة قُنْبُل فقيل (مَنْ) موصولة وتَسْكِينُ (يصبر) إما لتوالي حركات الباء والراء والفاء والهمزة، أو على أنه وَصَلَ بنيَّة الوقف....

تنبيه: إذا كان حرف العلة بدلا من همزة كَيقْرَأ وَيُقْرِئ ويَوْضُـــؤ، فإنْ كان الإبدال بعد دخول الجازم..............فهو إبدال قياسي....................................

والحال أنَّ الأنباء تَنْمِي، أي الأخبارُ بذلك تَكْثُرُ، والباء في (بِمَا لاَقَتْ) على هذا للتعدية، ويحتمل المعنى غير ذلك(1).

قوله: (بنيَّةِ الوَقْفِ) فيه ضعفٌ من جهة تقـــديرِ الوقفِ على الشـــرط دون الجزاء اختياراً، وقد يجاب بأنَّ الضعفَ(2) هو الوقفُ على ذلك لاتقديرُه(3).

قوله: (فهو إبدالٌ قياسي) يعني لكونها ساكنةً(4).

قال الجَارَبَرْدِي:((فإن كانت ساكنةً فتبدل بحرف حركةِ ماقبلها ، يعني: إن كانت قبلها فتحةً قُلِبَتْ ألفاً، وإن كانت كسرةً قُلِبَتْ ياءً،وإن كانت ضمَّةً قُلِبَتْ واواً(5)،سواء

---

(1) وهو أن يكون (بما لاقت) فاعل (يأتيك) والباء زائدة،وهذا الوجه استحسنه ابن جني، وفضّله على توجيه المصنِّف.

ينظر: الخصائص 337/1، واللباب 109/2، وحاشية الصبان 164/1.

(2) (ج): الضعيف.

(3) وأجاب الشهاب القاسمي عن اعتراض اللقاني بقوله: ((هذا ليس شرطاً بل صلةً، إلا أن يقال: في معنى الشرط تأمل))، وما ذكره القاسمي هو توجيه الفارسي. حاشية يس على التصريح 88/1، وينظر: مغني اللبيب 621، والتصريح 289/1.

(4) قال الشيخ عبد القادر الأنصاري: ((لأن إبدال الهمز الساكن قياسي، وإبدال الهمز المتحرك شاذ في غير الوقف)). ينظر :رفع الستور والأرائك 10/أ .

(5) قال سيبويه 544/3: ((..فإنما تبدل مكان كلِّ همزة ساكنةٍ الحرفَ الذي منه الحركة التي قبلها؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها، وإنما يمنعك أن تجعل هذه السواكن بَيْنَ بَيْنَ أنَّها حروف ميتة، وقد بلغت غايةً ليس بعدها تضعيف)).

....

كانت الهمزةُ الســــــاكنةُ مع المتحركِ الذي قبلها في كلمة واحدة[1] ، كما في (رَاس، وبِير وسُوتُ[2] » ، أو في كلمتين، كما في قوله تعـــالى:[إِلى الهُداتِنَا][3]، وكما في قوله تعـــالى: [الذِي [4] اوتُمِنَ] [5] ، وقوله تعالى : [إِيْذَن لِي وَلَا تَفْتِنِّي] [6])[7].

ثم قال في الهمزة المتحركة: [وإن كان قبلها متحركٌ، وأقســامُه][8] تســعةٌ؛ لأنَّ الهمزةَ إمَّا: مفتوحةً، أو مكسورةً، أو مضـمومةً، وعلى التقادير ماقبلها إمَّا: مفتوحٌ، أو مكسورٌ، أو مضـمومةٌ، والثلاثةُ في الثلاثةِ تسعةٌ، والقياسُ فيها[9] أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنَّ فيه [10] تخفيفاً للهمزة مع بقية من آثارها فيكون دليــلاً على أنَّ أصلَ الكلمةِ الهَمْزُ، لكن في حالتــين منها لايمكن جعلها بَيْنَ بَيْنَ، وذلك إذا كانت مفتوحةً وما قبلها

---

(1) (أ): واحد.

(2) في هامش (ب) كتب تعليقاً عليها ما يلي: ((فعل ماضٍ مسند للمتكلم من ساء يسوء)).

(3) من الآية (71) من سورة الأنعام.

(4) (ب) فالذي ، وهو خطأ شنيع .

(5) من الآية (283) من سورةالبقرة .

(6) من الآية (49) من سورة التوبة.

(7) شرح الشافية للجاربردي 251/1، وينظر في هذه المسألة: الكتاب 543/3-544، والأصول 398/2-399، والمناهج الكافية 432-433.

(8) في شرح الجاربردي ((فهذا بيان الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها وأقسامها...)).

(9) أي في تخفيفها.

(10) (ج): فيها.

فصل: وتُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ في الاسم المعرب

مضموم نحو :مؤَجَّل[1]،أو مكسورٌ نحـــو مِائَة [2] ؛لأنهم لوجعلـــوها بَيْنَ بَيْنَ المشهور [3] لقربت[4] من الألفِ وقبلها الضمةُ أو الكسرةُ، وهو مستكره)).[5] انتهى.

قوله [6]: **(تُقَدَّر الحركاتُ الثلاثُ)** هو فيما ينصـرف كالفتى[7] ، أمَّا ما لا ينصـرف كموسى[8]، فتقدَّر فيه الضمَّةُ والفتحةُ أصالةً، أو نائبةً عن الكسرة[9]، إلا إنْ أُضِيفَ

---

(1) (ج): مؤكل.

(2) (ب) و(ج): ماته .

(3) المراد بجَعْلِ الهمزةِ بينَ بينَ المشهور : هو أن تجعل الهمزة بين الهمز وحرف حركتها ،وغير المشهور: هو أن تجعل الهمزة بين الهمز وحرف حركة ما قبلها .

(4) (أ) تقرب و(ب): لقرُبَ ، و(ج): يقرب، والمثبت من شرح الجاربردي وهو الأنسب.

(5) ينظر: شرح الشافية للجاربردي 256.

وينظر: شرح الشافية للرضي44/3 وما بعدها.

(6) في هامش (أ) كتب عند هذا الموضع:(هذه الحاشية يغني عنها ما بعدها ولعل المصنف عدل عنها إلى ما بعدها ولذلك لم توجد بخط الشيخ نور الدين الديلمي رحمه الله)هـ الشيخ يوسف .

وفي هامش (ب) كتب: (هذه الحاشية يغني عنها ما بعدها، ولذا لم توجد في بعض النسخ).

(7) (كالفتى) سقطت من (ب) .

(8) منعه من الصرف للعلميّة والعجمة.

(9) تقدير الفتحة أصالةً إذا كان منصوباً، وتقديرها نائبة عن الكسرة إذا كان مجروراً ، وخالف في ذلك ابن فلاح حيث قال بتقدير الكسرة في المقصور إذا كان ممنوعاً من الصّرف.

ينظر : المغني في النحو لابن فلاح 263/1-264، ومجيب الندا للفاكهي 139/1، وهمع الهوامع 208/1، وحاشية الصبان 159/1 ، وحاشية الخضري 87/1 .

الذي آخِرُه ألفُ لازمةٌ، نحو: الْفَتَى وَالُمصْطَفَى، ويسمى معتلاً مقصوراً، والضمة والكسرة في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، نحو: المرتقي والقَاضِي، ويسمى معتلاً منقوصاً.

كموسى بني إسرائيل، فتقدَّر[1] فيه الكسرةُ[2] أيضاً.

وقوله: **(والضمةُ والكسرةُ... إلخ)** هو أيضاً فيما ينصرف، وأمَّا غيره كجوارٍ فالمقدَّر فيه الضمَّةُ، والفتحةُ نائبةٌ[3] إلا إن أُضِيفَ كجواري الأميرِ، فيقدَّر فيه الكسرةُ أيضاً لكن يصدق ح أنَّه يقدَّر فيه الحركاتُ الثلاثُ في الجملة في الموضعين[4].

قوله: (في الاسم المعرب الذي..إلخ) اللام فيه للاستغراق، فإن أُرِيد بالحركات الثلاث[5] في المقصور،[6/أ] وبالضمةِ والكسرةِ في المنقوص الأصلي منها دون النائب، فالكسرةُ لاتقدَّر في غير المنصرف غير المضاف والمقرون بأل ، مقصوراً كان كـ(موسى)، أو منقوصاً ك(جوارٍ)، وإنْ أُرِيد أعمُّ من الأصلي والنائبِ، فالحركات الثلاث في الجملة تقدر في النوعين.

قوله: (آخره ألفٌ[6] لازمةٌ) المرادُ بلزوم[7] الألف والياء، لزومُ وجودِها في أحوالِ

---

(1) (ج) : يقدر .

(2) ينظر: حاشية ابن حمدون على شرح المكودي 66/1.

(3) ينظر: حاشية الصبّان 159/1.

(4) أي في الاسم المقصور والمنقوص؛ لأنّ الحركات الثلاث جميعها تقدَّر فيهما كما بيَّنه المصنِّف فيما سبق.

(5) (الثلاث) سقطت من (أ).

(6) (ج): ألفاً.

(7) (ب): زيادة (في) ، وفي (ج): (باللزوم في).

الإعرابِ كلِّها: لفظاً كالفتى، أو تقديراً كفتىً[1]، لكنه يُشْكِلُ بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة، كالـــ(مُقْرَى، والمقْرِي) اسمي[2] مفعولٍ وفاعل، من (يُقرِي)، فإنَّ التقديرَ المذكـــورَ موجودٌ فيه مع عدم اللزوم؛ لجَواز النطق بالهمـــزة التي هي الأصل[3].

قوله: (**ويُسمَّى معتلاًّ، ومقصوراً**)؛ لأنَّ أَلِفَه مقصورةٌ، لا ممدوةٌ، وهو المختار[4].

λ!!!;

(1) حذفت الألف لأجل التنوين.

(2) (ب): اسم.

(3) أجاب الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل 87/1 عن مثل هذا الاعتراض بقوله: ((ولا يَرِدُ أن نحو: (المقْرَى) اسم مفعول من أقرأه الكتاب بإبدال الهمزة ألفاً يجري عليه حكم المقصور مع أنّه يخرج بقيد اللزوم ، حيث يجوز النطق بالهمز بدلها؛ لأنَّا نقول: إبدال الهمزة المتحرِّكة من جنس حركة ما قبلها شاذّ، والتّعريف للمقصور قياساً، وكذا يقال في الياء)).
ويحسن هنا -أيضاً- أن أذكر جواب الشهاب القاسمي عن هذا الإشكال حيث قال: ((يمكن أن يجاب بأن لزوم وجودها لفظاً أو تقديراً ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الألف، فتدخل الألف والياء العارضة بسبب الإبدال؛ لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الإبدال- لازمة، وإن لم تكن لازمة من حيث هي)).
ينظر: حاشية يس على التصريح 89/1.

(4) في هامش (ب) علق على هذا بقوله: ((أي لأنَّ نحو (غلامي) ممنوع من الحركات)).

هذا باب النكرة والمعرفة

الاسم ....

باب المعرفة والنكرة[1]

قوله[2]:(**الاسم ضربان**[3]) هذا التقسيم المراد به منع الخُلُوِّ، بمعنى أنّ الاسم لايخلو عنهما ، لا منع الجمع أيضاً ، بمعنى أنهما لايجتمعان في شيء من أفراد الاسم؛ لثبوتهما في المقرون بأل الجنسية كـ(اللئيم)[4] في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي[5]

نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين: أحدهما: ما يقبل ((أل)) المؤثرة للتعريف، كرجل.

---

(1) (باب) سقطت من (ب) و(ج) وفي (ب) و(ج): النكرة والمعرفة.

(2) قوله سقطت من (أ).

(3) (ضربان) ليست موجودة فيما بين يديّ من التوضيح، ولعلها سقطت من النساخ.

(4) وذلك لأن لفظه معرفة ومعناه نكرة، وقال الصبّان في حاشيته على شرح الأشموني 1/ 165: ((تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع؛ لأن المعرَّف بلام الجنس نكرة معنى، والتحقيق أنه معرفة معنى أيضاً؛ لأنه الماهية المشخّصة بقيد ظهورها في فرد ما، فالشيوع إنما جاء من انتشار الفرد، وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفةً معنىً لتعين الموضوع له وهو الماهية)).

(5) صدر بيت من بحر الكامل منسوب في الكتاب لرجل من سلول، ونسبه الأصمعي لشمَّر بن عمر الحنفي ، وعجزه:

فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي.

والشاهد فيه قوله:(اللئيم) فقد ذكر اللقاني جواز كونه معرفةً بالنظر إلى لفظه، فتكون جملة (يسبني) بعده في موضع نصبٍ حالاً، وجواز كونه نكرةً بالنظر إلى معناه، فتكون جملة (يسبني) بعده في موضع جرٍّ نعتاً له، وعلى هذا أكثر النحويين، فإنهم أعربوا جملة (يسبني) صفةً لا حالاً، نظراً إلى كون (اللئيم) نكرة في المعنى.

ينظر البيت في: الأصمعيات 126،والكتاب 1/ 24،وشرح الجمل لابن عصفور254/1، وشرح الكافية الشافية 71/1،وشرح ابن الناظم 351،ومغني اللبيب 138،ولسان العرب 12/ 82، وتوضيح المقاصد 948/2، وشرح الأشموني 1039/3، وهمع الهوامع 42/1.

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل ((أل)) المؤثرة للتعريف، نحو: "ذي...."،

ومن ثم جَوَّزوا في الجملة التالية لـــه أن تكون نعتاً، وأن تكـــون حالاً[1]، بناءً على ماذكرنا.

[قوله][2]:**(وهو**[3] **الأصــل... وهي عبارة)** الضــمير الأول للنكرة باعتبار معناها، والثاني لها[4] باعتبار لفظها، ومثل هذا فيما سيأتي في المعرفة.

قوله:(عبارة عن نوعين) مقتضاه أنّ لفظ (نكرة) مشترك بين النوعين، أي موضوع لكل منهما بمفرده، والحق أنه متواطئ، أي موضـوع لمعنى واحد كلِّي ينقسـم إليهما، فالوجه أن يقول: عبارة عما دل على شائع، وهو نوعان.

قوله:(مايقع موقع...إلخ) صـادقٌ بعَلَم الجنس كــــ(أسامة) في قولك: (إن رأيت أســامة- أي فرداً منه- فَفِرَّ منه)، ومضـــمرٍ[5] الغائب الراجع إلى نكرة، مع أنه معرفة على الصحيح[6]، كقولك: (جاءني رجلٌ فأكرمتُه).

---

(1) ينظر : شرح الرضي 498/3، وشرح ابن عقيل 602/2 ، وتوضيح المقاصد 948/2 .

(2) مكانها بياض في (أ) و (ب).

(3) (أ): وهي .

(4) (لها) سقطت من (أ).

(5) (ب) و(ج) : وبضمير .

(6) اختلف النحاة في الضمير العائد إلى نكرة، فذهب الجمهور إلى أنه معرفة كسائر الضمائر ، وذهب بعضهم إلى أنه نكرة ، وذهب فريقٌ ثالثٌ إلى العائدَ على واجب التنكير نكرةٌ كالحال والتمييز ، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول .

ينظر في هذه المسألة: الكتاب 2/ 54، والمفصل 174، وأمالي ابن الشجري 92/1، والأمالي النحوية 2/ 46، والخصائص 2/ 20، واللباب 1/ 367، وتوضيح المقاصد 2/ 744، وهمع الهوامع 1/ 222.

وكذلك نحو: ((صه)) منوناً، فإنه واقع موقع قولك: ((سكوتاً)).

ومعرفة، وهي الفرع، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما لا يقبل ((أل)) ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: زيد وعمرو.

قوله:(**وكذلك نحو (صه) منوناً**) اعلم أن (صهٍ) منوَّناً وقع في مكان طلب سكوت مّا، فقوله (سكوتاً) إن أريد به المصدر النائب عن فعله، أي: (اسكت)، لم يقع في موقع (صهٍ) منوَّناً[1]، بل موضع[2] طلب السكوت من حيث هو، فقد فات التنكير، وإن أريد به المصدر المجرد عن النيابة فالأمر فيه أظهر؛ لفوات الطلب المقصود من (صه) [3].

قوله:(**وهي عبارة عن نوعين**) يرد على حديهما المذكورين النكرات اللازمة للتنكير، كـ (أحد وعَرِيب وديَّار)[4].

---

(1) (منونا) سقطت من (ب) و (ج).

(2) (ب) و (ج): موقع.

(3) دفع الصبان 167/1 اعتراض اللقاني بأنّ المراد بـ (صه) منوناً هو (سكوتاً) النائب عن اسكت، أي: اسكت سكوتاً ما ، وهو بهذا التقدير يدلّ على الطلب والتنكير.
وردّ الشيخ يس في حاشيته على التصريح 93/1 على اللقاني اعتراضه بأن القسم الثاني من النكرة -وهو: ما لا يقبل (أل) المؤثرة، ولكنه واقع موقع ما يقبلها- لا يُشترَط في الواقع موقعه مرادفتُه لما وقع موقعه، كما في (مَنْ) و(ما) الشرطيتين، فإنهما واقعتان موقع كلّ إنسان، وكلّ شيء، ولا شك أنّ التعليق المقصود فات منهما حينئذٍ.

(4) أجيب عن هذا الاعتراض بأن هذه النكرات واقعة موقع أسماء تقبل (أل) وهي رجل أو حي أو ساكن، وكذلك فإنَّ المرادَ بالقبول القبولُ باعتبار الوضع، وهذه الأسماء تقبل التعريف بحسب أصل وضعها، وعدم القبول عارض من جهة التزام الواضع استعمالها على وجه التنكير.
ينظر: المقاصد الشافية 1/ 247، والتصريح1/ 301، وحاشية الخضري 1/ 93، وحاشية يس على مجيب الندا 182/1.

والثاني: ما يقبل ((أل)) ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: ((حارث، وعباس، وضحاك))، فإن ((أل)) الداخلة عليها للمح الأصل بها.

وأقسام المعارف سبعة: المضمر كأنا وهم، والعلم.... والإشارة............

قوله:(والثاني ما[1] يقبل أل) اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول، فلايرد النقض بالمعرف باللام، لكن يشكل باسمي الفاعل والمفعول المجرَدَيْن من (أل)؛ فإن كلاً منهما نكرة، ويقبل (أل) الموصولة، وهي معرِفَةٌ لامعرّفة، فيفسد بها حد المعرفة، لصدقه عليها دون حد النكرة، فإن كلاًّ منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلاً، أو واقع عليه، وأشكلُ منهما المقرونان[2] بـ((**أل**))؛ فإنهما نكرتان ؛ لقبولهما الإضافة المعنوية كـ (الضارب رأس الجاني) ولايقبلان (أل) المعرفة، ولايقعان موقع مايقبلها، بل موقع الفعل؛ لنصهم على أنهما[3] مع (أل) فعلٌ في صورة الاسم[4]، إلا أن يجاب بأن الوصل بهما عارض، وفيه-بَعْدُ- شيءٌ، وهو أن يكونا حينئذٍ مجازاً؛ لإخراجهما عن موضوعهما[5].

---

(1) (أ): ما لا.

(2) (ب) و (ج): المقرون.

(3) (أ): أنها.

(4) أجاب بعض العلماء عن هذا الاعتراض: بأن اسم الفاعل واقع موقع شخص صدر منه الفعل، أو قام به، وهو يقبل (أل) المؤثرة التعريف، فيقال: الشخص الذي صدر منه الفعل أو قام به، وبأن المراد بتأثير التعريف الدلالةُ عليه ولو مع غيره، فتدخل الموصولة؛ لأنها تدل مع التعريف على الذات أيضاً.

ينظر حاشية يس على مجيب الندا 182/1.

(5) (ب) و (ج): موضعهما.

فصل في المضمر: المضمر والضمير: اسمان لما وضع لمتكلم كـ((أنا))...........

وينقسم إلى بارز– وهو ما له صورة في اللفظ، كتاء "قمت"،وإلى مستتر، وهو بخلافه، كالمقدر في"قم".

وينقسم البارز إلى متصل...

قوله: (**وضـــع لمتكلم**) **إن** أراد فقط فيه وفيما بعده كان الحد غير جامع؛ لخروج ما وضع لكل من الثلاثة وهو (إيّا)، فإن الحروف اللاحقة له خارجة عن حقيقته[1] كماسيأتي، وإن أراد أعم من أن يوضـــع لذلك وحده، أو له ولغيره، كان قوله: (**أو للمخاطب تارة.. إلخ**) مستدركاً، أي مستغنى عنه.

قوله:(**في اللفظ**) خرج به المستتر؛ فإن له صورةً في العقل، وينبغي أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر؛ ليتناول الحدُّ البارزَ المحذوف.

فإن قلت: فأيُّ فرق بين المحذوف والمســتتر؟ قلت: المســتتر اللفظ القائم بالذهن، والمحذوف لُفِظَ بالفعل ثم حُذِف[2]، فإن قلت: فالمحذوف أحسن حالاً من المستتر ، والأمر بخلافه [6/ب]؛ ولذا اختص المســتتر بالعمدة[3] قلت: المســتتر متصــف بدلالة العقل، والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ؛ ولذا احتاج إلى قرينة، ودلالتها أضعف من دلالتهما.

قوله: (**وينقســـم البارز إلى متصـــل..إلخ**) قد يفهم منه أن المســـتتر ليس بمتصـــل؛ إذ المتصل قسم من البارز[4] الواقع قسيماً للمستتر، وقِسْمُ قسيم الشيء قسيمٌ للشيء، فلا

---

(1) ذهب ابن مالك في شرح التسهيل 1/145-147 إلى أنها ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف، وقال: ((إن هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازني، وهو الصحيح؛ لأنّ فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل))، ثم ذكر هذه الأوجه، وينظر تفصيل مذاهب النحويين في هذه الحروف في : شرح الرضي 3/141-142 ، وشرح ابن يعيش 3/98-101 ،والجنى الداني 536.

(2) ينظر المقاصد الشافية 1/ 280.

(3) ينظر: شرح الأشموني 1/ 180، وحاشية الخضري 1/98.

(4) هذا تقسيم ابن مالك، وتبعه ابن هشام، حيث قسما الضمير البارز إلى قسمين: متصل، ومنفصل، =

....

يكون الشيء قسماً[1]، وإلا لزم كونُ القسم قسيماً.

والجواب: أنّ المتصلَ الذي هو قسم من البارز، وقسيمٌ للمستتر نوعٌ خاص من[2] المتصل، لا مفهوم المتصل، فجاز أن يكون المفهومُ الواقع على ذلك النوع أعمَّ منه، صادقاً به وبالمستتر، فلم يلزم من كون المستتر متصلاً كونُ القسم قسيماً.

وقد صرح الرضي[3] وغيره[4] بكون المستتر متصلاً، وهذا الجواب نصَّ على معناه[5] بعض المحققين في بحث الكناية.

قال السكاكي[6]: ((الكناية تتفاوت إلى[7] تعريض وتلويح[8].. إلخ)).

بينما قسم الجمهور الضمير إلى: متصل، ومنفصل، والمتصل إلى بارز ومستتر. ينظر: المفصل 166،وشرح التسهيل 1/ 121،وشرح قطر الندى 116، وتوضيح المقاصد 359/1.

(1) (ج): قسيماً.

(2) (ج) زيادة: المستتر.

(3) قال الرضي 3/ 140: ((اعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر...))

وقد حرفت عبارة اللقاني في حاشية يس على التصريح 97/1 حيث وردت على النحو التالي: وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر منفصلاً، وهو خلاف ما قاله الرضي.

(4) جمهور النحاة على أن الضمير المستتر متصل- كما بينا- وخالف ذلك قِلَّةٌ من النّحاة.

ينظر: التذييل والتكميل 2/ 130، وتوضيح المقاصد359/1،وحاشية الخضري 99/1.

(5) أي أن قسيم الشيء قد يكون أعم من الشيء نفسه.

(6) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي، من أهل خوارزم، ولد سنة 554هـ، كان علامة بارعاً في فنون شتى خصوصاً في المعاني والبيان، له كتاب مفتاح العلوم ضمنه اثني عشر علماً، توفي بخوارزم سنة 626هـ. ينظر ترجمته في: معجم الأدباء 5/ 647- 648، بغية الوعاة 2/ 364.

(7) (إلى): سقطت من (أ).

(8) مفتاح العلوم 638.

وهو: ما لا يفتتح به النطق، ولا يقع بعد ((إلا)) كياء ((ابني)).
وينقسم المتصل–بحسب مواقع الإعراب– إلى ثلاثة أقسام:

قال شارح المفتاح:((لم يقل تنقسم إلى تعريض... إلخ؛ لأنّ التعريض لايختص بالكناية))، فَرُدَّ عليه بأن قسم الشـي يجوز أن يكون أعمَّ منه كما في قولك: الأبيض: إما حيوان وإما[1] غيره، والحيوان أعمُّ من الأبيض.

قوله:(وهو مالايفتتح به النطق ...إلخ) هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر[2] فإنهم قدروه في (استقم) بأنت[3]، وحكموا بأنه يبرز في نحو: (زيد هند ضاربها هو[4])، حتى صرح ابن الناظم[5] بأن (هو) في المثال فاعل الوصف، والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن، فإن ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد (إلا) كما لايخفى.

---

(1) (ج): أو.
(2) في حاشية يس على التصريح 97/1: ((وقال الزرقاني: (ما) في قوله: (ما لا يفتتح) واقعة على اللفظ، أي وهو لفظ لا يفتتح، وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسماً للبارز)).
(3) ينظر: شرح التسهيل 120/1، وشرح ابن عقيل 94/1.
(4) اختلف النحويون في حكم إبراز الضمير في هذا المثال، فذهب البصريون إلى وجوب إبرازه، وذهب الكوفيون إلى عدم وجوب ذلك، وكل استدل بما يؤيد مذهبه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف 57/1 (مسألة 8)، وهمع الهوامع 367/2.
(5) عبارة ابن الناظم 37:((والجائز الاستتار هو المرفوع بفعل الغائب والغائبة، وبالصفات المحضة، نحو: (زيد قائم) و (هند تقوم) و (عبد الله منطلق)، ففي (قام) ضمير (زيد) وفي (تقوم) ضمير (هند) وفي (منطلق) ضمير (عبد الله)، وهي مستترة جوازاً، بمعنى أنه يجوز أن يخلفها الظاهر، نحو: قام زيد، وتقوم هند، والضمير المنفصل في نحو:(زيد إنما قام هو) و (زيد هند ضاربها هو) والله أعلم)).

1- ما يختص بمحل الرفع، وهو خمسة: التاء كـ"قمت" والألف كـ"قاما"...............

وقد يجاب: بأن التقدير بـ (أنت) لضيق العبارة، وبأن البارز ليس بفاعل-كما قال ابن الناظم(1)- بل تأكيد للفاعل المستتر(2)، وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط، والحروف اللاحقة لها ليست منه، بل دوالٌّ على التثنية والجمع(3)؛ ولهذا كل متصل ينزل(4) لكونه حرفاً واحداً منزلة الجزء منه، فيمتنع تقدُّمُه وتأخُّرُه، بخلاف المنفصل، فإنه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك، فالضمير في (ضربتهم) الهاء فقط، وفي (هم ضربوا) كلمة (هم) وجميع ماذكرناه [نَصَّ عليه الرضي(5) وغيرُه، وسيَرِد عليك في كلام المصنف قريباً إشارة إجمالية إلى ما ذكرنا](6) في الضمير الغائب، والله أعلم.

قوله: (وهو خمسة) إن قلت: المستتر على ماتقرر متصل، وهو مرفوع فقط(7) وليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها.

قلت: المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع في التقسيم، وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقاً، وسينبه المصنف على أن المستتر مختص بمحل الرفع قريباً، وفيه إشارة إلى ماذكرنا.

قوله:(التاء (8)كقمت) أطلق التاء ليعم(9) تاء المتكلم والمخاطب، وتنبيهاً على أنَّ

---

(1) شرح ابن الناظم 36 .
(2) ينظر: شرح الرضي 143/3 ، وشرح التسهيل للمرادي 140 .
(3) ينظر: المفصل 166 ، وشرح الرضي 123/3، وهمع الهوامع 237/1 .
(4) (ب) و (ج) يتنزل.
(5) ينظر: شرح الرضي 139/3،123.
(6) ما بين المعقوفتين سقط من (أ).
(7) ينظر: شرح اللمحة البدرية 297/1، والمقاصد الشافية279/1، وتوضيح المقاصد 364/1.
(8) (أ): والتاء .
(9) (ب) و (ج): لتعم.

2- وما هو مشـترك بين محل النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو: ﮋﮕﮖﮊ،وكاف المخاطب،نحو:ﮋﭽﭾﭿﮊ،وهاء الغائب،نحو: ﮋﭬﭭﭮﮊ.

3- وما هو مشـترك بين الثلاثة، وهو ((نا)) خاصـة، نحو ﮋﯗﯘﯙﮊ، وقال بعضـهم: لا يختص ذلك بكلمة ((نا)) بل الياء، وكلمة ((هم)) كذلك ....

الضـــمير في المثنى والمجموع مطلقاً[1] هو التاء فقط، وما اتصـــل بها حروفٌ دالةٌ على التثنية والجمع[2].

قوله: **(وماهو مشـترك)** قياسـه (مشـترك فيه)؛ لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بـ (في)، فاسم مفعوله كذلك، كقولك: اشتركنا في كذا[3]، فهو مشترك فيه، لكن حذف الجار للضمير، فرفع بالفعل توسعاً، فاستتر فيه.

قوله: **(وكاف المخاطب)** عبر بالكاف تنبيهاً على ماســـبق في التاء، وكذا قوله: (وهاء الغائب) [4].

قوله:(**بكلمة (نا).. إلخ**[5]) صــــرَّح بلفظ (كلمة) مع (نا) و(هم) دون الياء؛ لأن إسقاطها مع الأولين يُوهم غير المراد[6] ، وإن كان لامعنى له.

---

(1) مثاله: أكرمتما وأكرمتم وأكرمتن.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم 36، والمساعد1/83، وهمع الهوامع1/227، وحاشية الصبان 1/174.

(3) ينظر: الأفعال للسرقسطي 2/353، والمصباح المنير 311.

(4) أي: أن الضمير هو الكاف والهاء، وما اتصل بهما حروف دالة على التثنية والجمع.

(5) (إلخ) سقطت من (ب).

(6) لأن العبارة ستكون هكذا:((وقال بعضهم: لا يختص ذلك بنا بل الياء وهم كذلك...)) وهو غير مراد المصنف.

.... **وهذا غير سديد؛ لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، والمنفصل غير المتصل. وألفاظ الضمائر كلها مبنية...**

وينقسم المستتر إلى مستتر وجوباً، وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو: المرفوع بأمر الواحد، كـ((قم)).

قوله:(**لأن ياء المخاطبة ..إلخ**[1]) حاصله أن المغايرة بين اللفظين: إما بتغايرهما ولو اتحدا معنىً، كالضميرين المختلفين وصلاً وفصلاً، وتغاير لفظيهما[2] بالبساطة والتركيب كما مَرَّ، وإما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظاً كيائي المخاطبة والمتكلم.

قوله: (**وألفاظ الضمائر**) إنما لم يقل: (والضمـــائر) تنبيهاً على أن محالَّها معربةٌ كما مَرَّ.

قوله:(**مبنية**) لايفيد[3] وجوب البناء المصـــرح به في النظم؛ إذ البناء قد يجوز ولا يجب، كما في الزمان المحمول على [أ/7] (إذْ) مضافاً إلى جملة، كما سيأتي في قول الناظم: (واخْتَرْ بِنَا مَتْلُوَّ فِعْل بُنِيَا .. إلخ).

قوله[4]:(**المرفوع بأمر الواحد .. إلخ**) اعلم أن لهم عباراتٍ منها: قولُ المصـــنف فيما مر (مواقع الإعراب) و(محل الرفع) بالإضـــافة فيهما، ومنها قوله هنا: (المرفوع)، ومنها قولهم: (محله رفع) مثلاً بحمل الرفع على المحل، وقولهم: (عطف على المحل)، وتحقيق الأمر في ذلك كله أن المحل والموضع[5] حقيقةٌ في المكان، وأنَّ الإعرابَ وأنواعه حقيقةٌ

---

(1) (إلخ) سقطت من (ب).

(2) (أ): لفظهما.

(3) (أ): بقيد، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصواب.

(4) (قوله) سقط من (ج).

(5) (ج): الوضع.

أو بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد ك"تقوم"، أو بمضارع مبدوء بالهمزة.... أو بالنون...

في الأثر[1] المتقدم، فإن قَبِلَ لَفْظُ الكلمة ذلك الأثر اتصـف به لفظاً أو تقديراً، ويسـمى[2] معرباً بذلك الإعراب، ولم يثبت له بالنظر إلى ذلك الإعراب محلٌّ، وإلا[3]جعل ذلك الإعراب أو النوع منه محلاً للفظ نفسه، على سبيل التوسع في الإعـــراب والمحل، فحيث قيل: مواقع الإعراب ومحل الرفـــع، كانت الإضافة بيانية، أي مواقع هي الإعرابات، ومحلٌ هو الرفـــع، وحيث قيل: الضمير مرفـــوعٌ، فالإسناد[4] فيه حقيقي؛ إذ المرفوعية ثابتة له حقيقةً؛ إذ الرفع محله، فالمعنى مرفوع برفعٍ هو محله، وحيث قيل: محله رفع بالجملة، فهو[5] حقيقي الإســـناد أيضـاً، وحيث قيل: عطف على محل كذا، ففيه تسـامح، أي عطف على كذا باعتبار محله، فتدبره. قوله: (بأمر الواحد) يخرج أمر الواحدة والمثنى والمجموع مطلقاً[6].

قوله:(مبدوء بتاء خطاب الواحد) خرج بـــــ (تاء) المبدوءُ بالياء التحتية[7]، وبـــ(خطاب) المبدوءُ بتاء الغيبة نحو[8]: (هند[9] تخرج)، وبـــ (الواحد) المبدوءُ بتاء خطاب الواحدة والمثنى والجمع[10].

---

(1) (أ): الأمر.

(2) (ب): سمي.

(3) (أ): ولا.

(4) (ب) و(ج): الإسناد.

(5) (ب): فهي.

(6) لأنّ الضمير فيها يبرز ولا يستتر، نحو: قومي، وقوما، وقوموا.

(7) لأنّ الاستتار حينئذٍ جائز لا واجب، نحو: زيد يخرج.

(8) (نحو) سقطت من (ب) و (ج) .

(9)(ب) و (ج) كهند .

(10) لأن الضمير فيها يبرز ولا يستتر ، نحو:((أنت تدرسين، وأنتما تدرسان، وأنتم تدرسون)).

أو بفعل استثناء، كـ"خلا وعدا، ولا يكون" في نحو قولك: ((قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً، ولا يكون زيداً))، أو بأفعل في التعجب، أو بأفعل التفضيل....... وإلى مستتر جوازاً، وهو ما يخلفه ذلك، وهو: المرفوع بفعل الغائب......أو اسم الفعل الماضي، نحو: ((زيد قام.....
وهيهات))؛

قوله: (**أو ماعدا... أو لايكون**) عطفهما بالواو أنسب بعطف (عدا) و(لايكون) بها[1]، بل لايصح إلا بتأويل أحد العطفين بالآخر.

قوله: (**أو بأفعل التفضيل**) سيأتي في بابه أن رفعه للظاهر قليلٌ، وأن رفعه له في مسألة الكحل[2] كثيرٌ، ففي عدِّه هنا نظر.

قوله: (**أو هيهات**) معطوف على (قام)[3]، ففي (هيهات) ضمير مستتر عائد على (زيد)، و(هيهات) خبر، فيكون مرفوع المحل بزيد، فقد دخل عليه عامل أثَّر فيه محلاًّ، وفيه مخالفة لما سلف[4] والأولى التمثيل بـ(هيهات العقيق هيهات)، وهو حينئذٍ من تأكيد الجمل بالمعنى.

---

(1) عطف بينهما بالواو فيما بين يديَّ من التوضيح، ولعله في نسخة المصنف عطف بينهما بـ(أو).

(2) ضابط مسألة الكحل: أن يكون (أفعل) صفة لاسم جنس مسبوقٍ بنفي أو شبهه، والفاعل مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، وذلك كقول النبي-صلى الله عليه وسلم-:((ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)) وقول العرب: ((ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ)). ينظر: شرح شذور الذهب 388.

(3) في النسخ الخطية (قائم) ، وما أثبتُّه هو الأنسب ، ليوافق المطبوع من التوضيح .

(4) حيث ذكر في باب المعرب والمبني أن أسماء الفعل مبنية؛ لكونها أشبهت الحرف في الاستعمال من حيث إنها تؤثر فيما بعدها، ولا يدخل عليها عامل فيؤثر فيها.

وردَّ الشيخ يس في حاشيته على التصريح 101/1 اعتراض اللقاني بقوله: ((وقد يقال: (ما سلف) إنما يقضي منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها، وهنا إنما أثر في جملة اسم الفعل مع الضمير)).

ألا ترى أنه يجوز ((زيد قام أبوه)) أو ((ما قام إلا هو))، وكذا الباقي.

تنبيه: هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر..

قوله: (وكذا الباقي) أي يجوز أنْ يرفع الظاهرَ والضميرَ المنفصلَ، إلا اسم الفعل فلايرفع المنفصل.

قوله:(وفيه نظر) اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه:(ما يخلفه ذلك)[1]،ليس معناه أن ذلك يخلفه في تأدية[2] معناه، بل في رفع عامله إياه، فمعنى وجوبِ الاستتار وجوازِهِ عندهم، وجوبُ كون المرفوع بالعامل ضميراً مستتراً وجوازُه، لا وجوب كون الاستتار في الضمير المستتر واجباً وجائزاً؛ إذا ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره، فقول المصنف: (إذ الاستتار... إلخ[3]) إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع، وإن أريد[4] بمعناه عنده كان مشاحَّةً في الاصطلاح، على أن التقسيم بالمعنى الذي بينّاه هو عين التقسيم الذي جعله التحقيق[5]، لافرق بينهما إلا باعتبار أن المقسَّم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفي تقسيمه عكسه فليتأمل[6].

وينقسم المنفصل–بحسب مواقع الإعراب– إلى قسمين:

---

(1) ينظر : شرح التسهيل 121/1 .

(2) (ب): إفادة، و(ج) زيادة.

(3) (إلخ) سقطت من (ج).

(4) (ب) و(ج) : أراد.

(5) وجه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك 81/1-82 اعتراض ابن هشام بما يدفع الإشكال ويزيل اللبس حيث قال: ((وجه هذا الاعتراض أن المؤلف فهم في قول ابن مالك وابن يعيش في تعريف الضمير المستتر ((المستتر جوازاً هو: ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل)) أن أحدهما يخلفه في تأدية معناه، وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا ينحل اعتراضه، ويصير موافقاً لما ذكر هو أنه التحقيق)). وينظر : التصريح 321/1- 323، وحاشية الصبان 179/1.

(6) (فليتأمل) سقطت من (ب).

1- ما يختص بمحل الرفع ، -ما يختص بمحل النصب، وهو "إيَّا" مردفاً بما يدل على المعنى المراد.

فصل: القاعدة: أنه متى تأتى اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله....... ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان:

إحداهما: أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه، مقدم عليه، وليس مرفوعاً، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان، ثم إن كان العامل فعلاً غير ناسخ، فالوصل أرجح، كالهاء من ((سلنيه)).

قوله:(**وينقسم ..إلخ**) منقوض بضمير الفصل، فإنه لامحل له عند البصريين[1]، وهو الصحيح.

و**قوله**:(**وهو (إيَّا) مُرادِفاً**[2] .. **إلخ**) صُنْعُهُ هذا يقتضي أنَّ كلاًّ من (أنت) وفروعه صيغة مرتجلة، وليس كذلك، بل الضمير فيها كلها (أنْ) مردفةً بما يدل على أحوال المخاطب[3].

قوله: (**كالهاء من سلنيه**) يعني أن الهاء من (سلنيه) عمل فيه فعل غير ناسخ هو

---

(1) ومذهب الكوفيين أن له محلاً من الإعراب، ويسمون هذا الضمير (عماداً) ، وصحح الأنباري مذهب البصريين ، وانتصر له.

ينظر: المفصل172، والإنصاف في مسائل الخلاف 706/2 (مسألة 100)، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي 507/1.

(2) (ب) و(ج): مردفاً بما يدل ، وهو موافق للمتن .

(3) مذهب البصريين أن الضمير هو ((أن)) والتاء حرف خطاب، وذهب الفراء إلى أن ((أنت)) بجملته ضمير، وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير هو التاء فقط وكثِّرت بـ(أن).

ينظر: توضيح المقاصد 366/1، وشرح الأشموني182/1، والفوائد الضيائية 79/1، والتصريح 1/ 324، وهمع الهوامع 237/1.

فصل: قد مضى أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والخفض.

فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ((ليت)) وجب قبلها نون الوقاية،

(سل)، وهو عاملٌ في ضمير آخر هو ياءُ المتكلم، وياءُ المتكلم أعرفُ من هاء الغائب، والياء أيضاً منصوبة؛ لأنها مفعول أول.

قوله:(**فصل: قد مضى أن ياء المتكلم)** قال ابن الناظم:((ياء المتكلم من الضمائر التي تتصل بالأسماء وغيرها، قد ألزمت كسرماقبلها إتباعاً مالم يكن ألفاً أوياءً محركاً ما قبلها نحو: (فتاي) و(مسلميّ)))[1].

قوله:**(وجبت قبلها نون الوقاية)** سميت نون وقاية؛ لأنها تقي الفعل كسرة الإتباع لياء المتكلم[2]، وفرّق ابن الناظم[3] بين ياء المتكلم وياء المخاطبة، حيث تعين وقاية الفعل من كسرة الأولى دون الثانية، بأن الياء الأولى شبيهة بالجر[4] لكثرة[ب/7] وقوعها في الأسماء[5]، فلم تَلِقْ بالأفعال بخلاف الثانية، فإنها لاتشبه الجر[6]؛ لاختصاصها بالأفعال، وعلى هذا فدخولها في الأحرف الآتية[7]؛ لشبهها بالفعل فحملت عليه.

---

(1) شرح ابن الناظم 42.

(2) هذا مذهب الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أنها سميت بذلك؛ لأنها تقي الفعل من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة، ورَدَّ ما ذهب إليه الجمهور من عدّة أوجه. ينظر: المفصَّل 177، وأسرار العربيّة 116، وشرح التسهيل 135/1، وتوضيح المقاصد 100/1، وشرح الأشموني 194/1، وهمع الهوامع 255/1.

(3) ينظر : شرح ابن الناظم 42-43.

(4) (ب) و (ج): بالجزء.

(5) (ج): الأفعال.

(6) (ب): الجزء.

(7) (الآتية) سقطت من (ج).

فأما الفعل فنحو ((دعاني)) و((يكرمني)) و((أعطني)) وتقول: ((قام القوم ما خلاني)) و((ما عداني)) و((حاشاني)) إن قدرتهن أفعالاً.. وأما اسم الفعل فنحو: ((دراكني)).... وأما ليت فنحو: ژ ٻ ٻ ڙ..........

قوله:(إن قدرتهن أفعالاً) هذا الشـــرط ظاهرٌ في (حاشـــا) دون (ما خلاني[1]) و(ماعداني)؛ إذ الظاهر في ذلك أن (ما) مصـــدرية لازائدة، و(ما) المصـــدرية لا يليها إلا فعل[2].

قوله:(وأما ليت ... إلخ) قال ابن الناظم:((اســـتاثرت (ليت) بلزومها في الغالب لحاق النون قبل يـــاء المتكلم؛ تنبيهاً على أنَّ[3] مزيتها على أخواتها[4] في الشبه بالفعل؛ إذ كانت تُغَيِّرُ معنى الابتداء، ولاتعلق مابعدها بما قبلها، وخُصَّـــت (لعل) بغلبة التجريد؛ لأنها أبعد من أخواتها عن الفعل؛ لشـــبهها بحروف الجر في تعليق مابعدها بما قبلها[5]، كما في قولك: (تب لعلك تفلح)))[6].

---

(1) (ب): ما خلا.

(2) ذهب الجرمي والكسائي والفارسي والربعي إلى جواز الجرّ بـ(ما خلا وما عدا) على تقدير (ما) زائدة، وضعَّف المالقي والمرادي ذلك بأنّ (ما) لا تكون زائدة أول الكلام؛ لأنها ضدّ الاعتناء الذي قدمت له، وإن حكي ذلك عن العرب فهو شاذّ لا يقاس عليه.

ينظر: كتاب الشعر 1/25-26، ورصف المباني 186، 366، والجنى الداني 436-437.

(3) (أن) سقطت من (ب) و (ج).

(4) (ب): أختها.

(5) ينظر: شرح التسهيل1/137، وفيه: ((ولما نقص شبه (لعل) بالفعل من أجل أنها تُعلِّق في الغالب ما قبلها بما بعدها، ومن أجل أنها تَجُرُّ على لغةٍ، ضعف وجوب لحاق النون المذكورة بها، فكثر (لعلي) كقوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ)).

(6) شرح ابن الناظم 44.

....

وإذا تأملت ماذكره ابن الناظم في قوله: ((واســـتاثرت (ليت) بلزومها في الغالب))، وقوله: ((وخصـت لعل بغلبة التجريد))، علمت أنه لا يُخالف[1] في أنَّ (ليتي[2]) ضـرورةٌ[3]، وأن (لعلّني) قليلٌ، فليتأمَّل، ويُعلم أن قوله قبل ذلك: ((ولم تترك النون في (ليت) إلا فيما ندر[4] نحو:

كَمُنْيَـةِ جَـابِرٍ إِذْ قَـالَ لَيْتِي[5]... إلخ))[6]، وقولـه: ((ولاتلحق النون (لعـل) إلا في الضرورة[7])) تابعٌ في ذلك النظم[8]، وأنّ المراد بذلك[9] ماصرح به آخراً، والله أعلم.

(1) (ج): تخالف.

(2) في (أ) و(ج): ليتني، والمثبت من (ب) و(ج):) وهو الصواب.

(3) وهو رأي سيبويه، وأجاز الفراء إثبات النون وحذفها في الاختيار.

ينظر: الكتاب1/370، 372، وتعليق الفرائد 2/61، والتصريح 1/355، والنكت للسيوطي 1/174.

(4) (ب) و (ج) زيادة من.

(5) صدر بيت من الوافر، قائله زيد الخير-رضي الله عنه-، وهو في ديوانه 195، وعجزه:

أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

والشاهد فيه تجرد (ليت) من نون الوقاية عند اتصالها بياء المتكلم، وذلك نادر.

ينظر البيت في: الكتاب 2/370، والمقتضب 1/250، والمفصل 168، وسر صناعة الإعراب 2/550، والتوطئة 187، ولسان العرب 2/87، والملخص 1/237، 588، وهمع الهوامع 1/256.

(6) شرح ابن الناظم 43.

(7) المصدر نفسه 43.

(8) في قول ابن مالك:

((وليتني فشا وليتي ندرا　　ومع لعل اعكس ......))

(9) (بذلك) سقطت من (ب).

وإن نصبها بقية أخوات ليت ولعل وهي: إن، و أن، و لكن، و كأن، فالوجهان.........، وإن خفضها حرف: فإن كان "من" أو "عن" وجبت النون إلا في الضرورة........ وإن كان غيرهما امتنعت......... وإن خفضها مضاف: فإن كان "لدن" أو "قط" أو "قد" فالغالب الإثبات، ولا يجوز الحذف قليلاً...... وإن كان غيرهن امتنعت نحو: "أبي" و "أخي".

قوله: (وإن نصبها بقية أخوات) لو حذف لفظ (بقية) لأجاد، وسلم من تكلف التأويل بأنَّ الإضافة بيانية.

قوله:(غيرهن[1] امتنعت) اعلم أنه لم يذكر اسم الفاعل مع الياء منصوبةً أو مجرورةً به فيما يلحقها النون معه وجوباً ولاجوازاً، وذلك يقتضي منعها معه، وهو كذلك.

قال الرضي: ((وإن ولي المجرد عن اللام، أو[2] المقرونَ بها مضمرٌ فَحَذْفُ النونِ والتنوين فيهما واجبٌ على الصحيح المشهور، وحكى بعضهم جواز: (ضاربُنْك) و(ضاربُني) في الشعر))[3] انتهى.

ثم قال في باب الضمير: ((وقوله:

وَلَيْسَ حَامِلَنِي إِلاَّ ابنَ حَمَّالِ[4]

---

(1) (أ) : غير هذه .

(2) (ج): و.

(3) شرح الرضي 2/ 907.

(4) (أ): جمَّال، و(ب) و(ج): حمَّال، وهو الموافق لما في شرح الرضي، وهو الصحيح، وهو عجز بيت من البسيط، ذكر المبرد في الكامل أن أبا محلِّم السعدي أنشده إياه، وصدره:

أَلاَ فَتىً مِنْ بَنِي ذِبْيَانَ يَحْمِلُنِي.

والشاهد فيه قوله:((حَامِلُنِي)) حيث لحقت نون الوقاية اسم الفاعل عند إضافته إلى ياء المتكلم، وذلك شاذٌّ ولا يقاس عليه، ورواية المبرد:((وليس يَحْمِلُنِي)) وعليه فلا شاهد فيه.

ينظر البيت في: الكامل 363/3، والإنصاف في مسائل الخلاف 129/1، واللباب في علوم الكتاب 308/16، والبحر المحيط 346/7، واللباب 197/1، والخزانة 185/2.

....

شاذٌّ، سواء جعلت النون فيه للوقاية أو تنويناً، كما ذكرنا في باب الاضافة))[1] انتهى[2].

λ!!!;

(1) ينظر: شرح الرضي 3/ 167.
(2) (انتهى) سقطت من (ب).

هذا باب العَلَم

وهو نوعان: جنسي، وسيأتي، وشخصي وهو: اسم يعين مسماه تعييناً مطلقاً.

فصل: ومسماه نوعان:

أولو العلم من المذكرين كجعفر، والمؤنثات كخرنق،

وما يؤلف من القبائل..... والبلاد.......

فصل: وينقسم إلى: مرتجل، وهو ما استعمل من أول الأمر علماً، كأُدَدٍ لرجل، وسُعَادَ لامرأة، ومنقول–وهو الغالب– وهو: ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما من اسم......

باب العلم[1]

قوله:(وشخصي: وهو اسم .. إلخ) هذا صادق بعلم الجنس ؛ إذ تعيينه لمسماه بغير قيد[2]، كما يصرح به.

قوله:(من المذكرين ... والمؤنثات) هذا التبيين يُبْطِلُ ما لأجله عدل عن (أولي العقل) إلى (أولي العلم) من دخول ما لا يصح[3] استعمال العقل فيه[4].

قوله:(كالقبائل) لا يخفى أنها من أولى العلم؛ إذ القبيلة نوعٌ من الناس، فلو قال: (مايؤلف من غيرهم كالبلدان.. إلخ) لأجاد.

قوله:(لغيرها) أي في غير العلمية، واللام في العلمية لتعريف الحضور، فالحدُّ متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كـ (أسامة) علماً لشخص.

---

(1) العنوان سقط من (ب)، ومكانه بياض في (أ)، والمثبت من (ج).

(2) ينظر: حاشية يس على التصريح 113/1.

(3) (أ): ما يصح.

(4) وذلك كأسماء الله –تبارك وتعالى–، فهي أعلام عليه –تقدَّس اسمه–، وهي داخلة تحت قوله: (أولي العلم)، لكنّها خارجة من التقسيم الذي ذكره بقوله: ((من المذكرين))؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق لفظ (المذكر) عليه جل وعلا.

وإما من وصف إما لفاعل كحارث .

فصـــل: وينقســـم أيضـــاً إلى مفرد كزيد وهند، وإلى مركب، وهو ثلاثة أنواع: مركب إســـنادي:............ومركب مزجي، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، فحكم الأول أن يفتح آخره،

قوله:(لفاعل(1)) المراد به هنا(2) ما قام به وصف، فيتناول مدلولي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وقد أشار إلى ذلك بالأمثلة (3).

قوله:(وإلى مركب) هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة؛ إذ المركب هو:(ما دل جزؤه على جزء معناه)(4)، ولاشيء من الأعلام كذلك، فهي كلها مفردة، نعم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة عنه هي(5) مجازاً.

قوله:(نزل(6) **منزلة تاء التأنيث مما قبلها**(7)) أي في فتح ماقبلها، وجريان حركات الإعراب عليها، وأنت خبير بأن هذا الحد لايدخل فيه نحو(8) (معدي يكرب) ونحو (سيبويه) (9)، فليتأمل.

---

(1) (أ): بفاعل.

(2) (هنا) سقطت من (ب).

(3) لم يمثِّل ابن هشام للعلم المنقول من أفعل التفضيل –كما زعم اللقاني-،ومثاله(أكرم وأسعد)علمين .

(4) في التعريفات للجرجاني 264:(المركب هو:ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه).والمعنى واحد.

(5) (ب) و(ج): هي عنه.

(6) (ب) زيادة (منهما).

(7) (أ) و (ج) : قبله.

(8) (نحو) سقطت من (ب) و(ج).

(9) لأن المركب المزجي إذا كان آخر صدره ياءً فإنها تسكن نحو: (معدي كرب) و (قالي قلا)، ولأن المركب المزجي إذا كان مختوماً بـ(ويه) يبنى على الكسر، فلا تجري عليه حركات الإعراب، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك كلّه.

وحكم الثاني أن يعرب بالضـــمة والفتحة، إلا إن كان كلمة "ويه" فيبنى على الكســـر، كـ((سيبويه)) و((عمرويه)).

ومركب إضافي................

فصل: وينقسم أيضاً إلى اسم، وكنية، ولقب:

فالكنية: كل مركب إضافي في صدره أب أو أم، كأبي بكر، وأم كلثوم.

قوله:(وحكم الثَّـــاني..إلخ) هذا الصنع يقتضي أن المعرب من المركـــب المزجي هو الجزء[1] الثاني فقط، وهو لا يصح؛ إذ المزجي المختوم بغير (ويه) معربٌ بجملته[2]، والإعراب يظهر أو يقدر في آخر الجزء الثاني؛ لأنه آخر المعرب حقيقة، وكأنه تســـامح[3] في إســـناد الإعراب إلى الثاني؛ لأن[4] مقابله-وهو البناء على الكسـر- مختصٌّ به، كما قال:(فيبنى على الكسر).

قوله: (وإما إضافي) عطف على توهم (إمَّا[5]) في المعطوف عليه.

قوله: (وأمّ كلثوم) (كلثوم) وصف لمذكر من الكلثمة[6]، فهو جزء من العلم،

---

(1) (ب) جزؤه، و(ج) جزء.

(2) ذكر بعض النحاة وجهاً آخر في المركب المزجي المختوم بغير (ويه) وهو بناء صدره وعجزه على الفتح تشبيهاً له بخمسةَ عشرَ، إلاّ إذا كان صدره معتلاً بالياء فيسكَّن.

ينظر: التذييل والتكميل 315/2، وتوضيح المقاصد 399/1، تعليق الفرائد 145/2، وشرح الأشموني 210/1.

(3) (ب) و(ج): تسمح.

(4) (ج): لأنه.

(5) لا وجود لـ ((إمَّا)) فيما بين يدي من التوضيح، ولعلها وجدت في نسخة اللقاني.

(6) (الكلثوم): الكثير لحم الخدين والوجه، والكَلْثَمَة: اجتماع لحم الوجه، ووجه مُكَلْثَمٌ: أي مستدير، كثير اللحم.

ينظر: لسان العرب 525/12 (كلثم).

واللقب: كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته، كزين العابدين، وأنف الناقة.

فيكون حكمه حكم العلم، لكنه ينصـــرف؛ إذِ التأنيث في المركب لا فيه[1]، فهو كأمّ هانيء[أ/8] وأمّ حرام.

قوله:(**واللقب كـــل ما... إلخ**) عبر بــ (ما) ليتناول المفرد والمركـــب، فيتناول بعض المكنى[2] به، فبينه وبين الكنية عموم من وجه، فيصـــدقان في نحو (أبي الخير)[3]، واللقب في نحو (كرز)[4]، والكنية في نحو (أبي بكر)[5].

وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين[6]، ثم إشعار اللقب بماذكر[7] نظراً إلى أصله كما صرحوا به.

واعلم أن ظاهر التقسيم[8] أن الأقسام متباينة كما لايخفى، ويلزمه أنَّ[9]

---

(1) ينظر: حاشية الخضري 708/2.

(2) (ب) و (ج): الكنى.

(3) فهو كنية؛ لتصدره بأبي، ولقب لإشعاره بالمدح والرفعة.

(4) فهو لقب فقط؛ لإشعاره بالذم ؛ لأن (كرز) هو الخُرْج والوعاء. لسان العرب 399/5(كرز)، ولا يعدُّ كنية؛ لعدم تصدره بأب أو أم.

(5) فهو كنية لتصدره بأب، ولا يعتبر لقباً؛ لعدم إشعاره بالمدح أو الذم.

(6) في حاشية يس على التصريح 1/ 120:((قال الشهاب: لقائل أن يمنعه؛ فإن نحو (محمد) علماً يصدق عليه حد اللقب؛ فإنه أشعر بالمدح؛ لأنه في الأصل وصف بمعنى من كثر حمد الخلق له؛ لكثرة خصاله الحميدة، فإن صرحوا بالتباين فيحتاج إلى تأويل حد اللقب بحيث يخرج مثل ذلك، وإلا فلا مانع من دعوى العموم بينهما، اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح، وإن أشعر به باعتبار ملاحظة الأصل، فيكون المراد بقولهم:(ما أشعر بمدح أو ذم)ما قصد به ذلك الإشعار)).

(7) من أن اللقب هو كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته.

(8) (ب) و (ج): تقسيمه.

(9) (أ) : زيادة : نحو .

....

محمداً وأحمدَ ومنصوراً ألقابٌ لا أسماء، واللازم منتف بالاتفاق.

والذي يظهر أن الاسم ماوضعه الأبوان أونحوهما ابتداءً، كائناً ماكان [1]، وأنَّ ما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم، فإن كان مشعراً بمدح ك (شمس الدين) فيمن اسمه (محمد)، أو ذم[2] ك(أنف الناقة) فيمن اسمه ذلك، أو كان مُصَدَّراً ب(أب) كأبي عبدالله فيمن اسمه ذلك، أو (أُمّ) كأُمِّ عبدالله فيمن اسمها عائشة، فالأوَّلُ لقبٌ، والثاني كنية[3].

وعلى هذا يصح ماحكاه[4] ابن عرفة[5] فيمن اعترض عليه أمير أفريقية في تكنيته بأبي

(1) (ماكان) سقط من (ج).

(2) (ذم) سقطت من (ج).

(3) قال صدر الأفاضل الخوارزمي: ((الشيء متى عُلِّق عليه عَلَمٌ فإما أن يكون هو التعليقة الأولى، أو لا يكون، فلئن كانت فهو اسمٌ، وإن لم تكن فلا يخلو من أن يقصد بها إمَّا التحقيرُ وإمَّا التعظيمُ، أو لا يقصد،... وإن قصدهما فهو اللقب، فبعد هذا.. لا يخلو من أن يضاف إليه الأب والأمّ، أو لا يضاف، فلئن لم يضف فهو الاسم، وإن أضيف فهو الكنية)).
ينظر: التخمير 163/1، وحاشية الصبان 1/ 202، وحاشية يس على مجيب الندا 199/1.

(4) لم أعثر على من ذكر هذه القصة، غير الخضري والصبان، ولعلهما نقلاها عن اللقاني.
ينظر: حاشية الخضري 114/1، وحاشية الصبان 17/1.

(5) محمد بن محمد بن محمد بن عرفة، أبو عبد الله الوَرْغَمِّي، نسبة إلى (وَرْغَمَّة) قرية من أفريقية، التونسي المالكي، عالم المغرب، المعروف بابن عرفة، ولد سنة 716هـ، وتفقَّه ببلاده، وصار المرجوع إليه بالمغرب، وصار له قدر وجلالة عند السلطان، صنَّف في الفقه مجموعاً سمّاه بالمبسوط، توفي في جمادى الآخرة سنة 803هـ.
ينظر في ترجمته: الضوء اللامع 240/9، والديباج المذهب 337/1، وشذرات الذهب 38/7.

ويؤخر اللقب عن الاسم، كـ"زيد زين العابدين"، ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين، أو كان الأول مفرداً والثاني مضافاً أو كانا بالعكس أتبعت الثاني للأول ،

القاسم مع النهي(1)، فأجاب بأنه اسمه لا كنيته، واستحسن منه(2) هذا الجواب. فليتأمل.

قوله:(**ويؤخر اللقب .. إلخ**) لأن اللقب يجري من الاسم مجرى النعت من المنعوت؛ لدلالته على وصف به يمدَح(3) أو يُذَم.

قوله:(**أتبعت الثاني للأول ..إلخ**) يعني وتمتنع الإضافة؛ لأنها لا تكون إلا بين لفظين مفردين بالفعل، أو التأويل، كـــ چ ي ي ئج ئح ئمئى چ(4)، أي (نَفْع)، فلايجوز بين مركبين إضافيين، ولابين مركب ومفرد، ولوقيل بجوازها في ذلك نظراً لإفراد المعنى كما في: (هذا حَبُّ رُمَّانِك) (5) لكان له وجه، فتأمله.

وإن كانا مفردين كــ"سعيد كرز" جاز ذلك ووجه آخر، وهو إضافة الأول للثاني، وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه، ويرده النظر، وقولهم: "هذا يحيى عينان".

فصل: والعلم الجنسي: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية

---

(1) حيث نهى النبي-ε- عن التكني بكنيته، فقد روى جابر-τ- عن النبي-ε- قال: ((تسموا باسمي ولا تَكْتَنُوا بكنيتي)) رواه البخاري في باب ((كنية النبي ε))، حديث رقم(3274) وقد اختلف العلماء-رحمهم الله تعالى- في مسألة التكني بكنية النبي-ε- وهي (أبو القاسم) على مذاهب كثيرة، فتراجع في مظانها.

(2) (منه) سقطت من (ب).

(3) (ج) زيادة: به.

(4) سورة المائدة من الآية (119).

(5) هذا أسلوب من أساليب العرب وطرائقهم، حيث يضيفون المضاف إليه لفظاً إلى ما ينبغي أن يضاف إليه المضاف، فهنا أضاف الرمان إلى المخاطب، والذي له هو الحبّ لا الرمان، فكان ينبغي أن يقول: هذا حَبُّك، ولكن لما لم يكن بُدٌّ من ذكر الرمان لم تكن إضافة الحب بدونه، ولولا أن المضاف والمضاف إليه كالاسمٍ الواحد لما جاز إضافة الحبّ إلى الرمان.والله تعالى أعلم.
ينظر: الكتاب 436/1، ومعاني القرآن للأخفش 75/1، 262، والمقتبس في توضيح ما التبس 379، 442، [رسالة دكتوراه]، وشرح الرضي 503/1، 1016/2، والصفوة الصفية 632/2.

قوله:(**ويرده النظـــر**) هو لزوم إضافة الشيء إلى نفسه، وهـــذا يقتضي منع[1] الإضافة، لولا التأويل بأن المراد بالأول المسمى، وبالثاني[2] الاسم، وغاية التأويل التجويز لا الإيجاب[3].

قوله:(**تعيين ..إلخ**) قد بيَّن فيما مَرَّ أن تعيينَ ما عدا العلم من ذي الأداة وغيره مقيدٌ، فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الأداة الذي هو مقيدٌ، جمعٌ بين متنافيين، وقد يجاب: بأن قوله:(**تعيين ذي الأداة**) أصـــلهُ تعييناً مثل تعيين ذي الأداة، والمماثلة بينهما في الوقوع على معين[4] واحد، هو الحقيقة أو الفرد الحاضر[5].

قوله:(**تعيين ذي الأداة الجنسـية أو الحضـورية**) اعلم أن (أل)[6] الجنسـية هي[7] المشـــار بها إلى الحقيقة، كــــــ(الرجل خير من المرأة)، وقد يأتي المعرَّف بها لواحد مبهم من الحقيقة، كقولك: ادخل الســوق، حيث لا عهد في ســوق خاص، أي ادخل فرداً من هذه الحقيقة، وهذا في المعنى كالنكرة، وإن كان في اللفظ كالمعارف.

---

(1) (ج) بمنع.
(2) (ج): وبالتالي.
(3) ينظر: التصريح 1/388-389.
(4) (ج): معنى.
(5) (ج): للحاضر.
(6) (أل) سقطت من (ب).
(7) (هي) سقطت من (ب) و (ج).

....

وقد يأتي المعرَّف بها للاستغراق الحقيقي أوالعُـرفي نحـو: ﭽ ﮥ ﮦ ﮧ ﭼ[1]، و(جمع الأمير الصاغة)، وهذا كله في التلخيص[2] وشروحه.

وقد يأتي المعرَّف بها لواحد بعينه، كقولك: هـذا الأسـد مقبلاً، كما في هذا الكتاب، وتبعه الشيخ المحلي[3] في شرح جمع الجوامع[4].

واعلم أن علم الجنس هو: الموضـــوع لماهية متعينة في الذهن[5]، أي باعتبار تَعَيُّنِها فيه، وقد يسـتعمل في واحد مبهم أو معين، باعتبار اشـتماله على[6] الماهية، كقولك[7]: إن لقيت أســامة مقبلاً[8] فَفِرَّ منه، وهذا أســامة مقبلاً، نصَّ عليهما المحلي[9]، وعلى أن هذا الاستعمال حقيقي باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة، فالمعتبر عندهم في عَلَم الجنس هو كونه موضوعاً للماهية الحاضرة في الذهن ، ومشاراً به إليها باعتبار حضورها

---

(1) سورة الحشر من الآية (22).

(2) ينظر: التلخيص 80.

(3) هو محمد بن أحمد بن محمد المحلي، جلال الدين المصري الشافعي، ولد سنة 790هـ، له تصانيف مفيدة، منها: الأنوار المضية في مدح خير البرية ع، وتفسير القرآن وصل فيه إلى سورة الإسراء، وأكمله السيوطي، وسمي بتفسير الجلالين، وشرح الإعراب عن قواعد الإعراب، وشرح جمع الجوامع للسبكي في الأصول. توفي سنة 864هـ، ينظر في ترجمته: هدية العارفين 2/ 202.

(4) شرح جمع الجوامع للمحلي 279/1 .

(5) قال الجرجاني في التعريفات 202: ((علم الجنس: ما وضع لشيء بعينه ذهناً كأسامة)).

(6) (ج): في.

(7) (ب) و (ج): كقوله.

(8) (مقبلاً) سقطت من (ب) و (ج).

(9) ينظر شرح المحلي على جمع الجوامع 279/1-280 .

فصل:والعلم الجنسي: اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية،أو الحضورية.

وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية ،ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر .

وتَعَيُّنِها[1] ذهناً[2].

إذا تقرر هذا فقول المصنف: **(تعيين ذي الأداة الجنسية)** إن أراد بها- وهو الظاهر- المشارَ بها إلى الماهية الحاضرة، كان قوله بعده: **(أو[3] الحضورية)** زيادة على ما ذكروه، وكان قوله في الفرق: **(ويشبه النكرة من جهة المعنى)** غير صحيح؛ لأنه معرفة لفظاً ومعنى، وإن أراد بها المشارَ بها إلى الماهية، و[4] الفرد-معيناً أو مبهماً- كان قوله: **(أو الحضورية)** مستدركاً، وكان الفرق المذكور صحيحاً في بعض مواقع علم الجنس، [ب/8] وهو ما أشير فيه إلى فرد مبهم فقط دون غيره، وكان الحد المذكور مخالفاً لحدهم السابق. فليتأمل.

قوله:(**وأل في هذا التعريف للحضور**[5]) فيه بحث؛ لأن تعريف الحضور هو أن يشار باللفظ إلى فرد حاضر، والفرد المعين لايصح حمله على شي، إنما تحمل[6] المفاهيم الكلية، حتى صرحوا بأن (هذا زيد) مؤول بمسمى زيد[7].

قوله: **(لأنه شائع في جنسه)** هذا منافٍ لما قدمه من أن علم الجنس يعين مسماه

---

(1) (ج): ونفيها.

(2) ينظر: شرح ابن يعيش 1/ 35، وتوضيح المقاصد 1/ 401- 402، وحاشية الصبان 1/ 213-214.

(3) (ب) و (ج): و.

(4) (ب): أو.

(5) (ب) و (ج): الحضور.

(6) (ج): يحمل.

(7) ينظر : شرح الأشموني 1481/4 ، والتصريح 440/4 .

الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر[1] .

(1) في حاشية يس على التصريح 1/ 124: ((قال الشهاب القاسمي: ((... وأقرب ما يصح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالإطلاق على الحقيقة مستقلة، بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد. فليتأمل)).

هذا باب أسماء الإشارة

والمشار إليه واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكل واحد منها إما مذكر، وإما مؤنث، فللمفرد المذكر"ذا".

وللمفرد المؤنث عشــرة، وللمثنى "ذان" و "تان" رفعاً، ولجمعهما "أولاء" ممدوداً عند الحجازيين، ومقصوراً عند تميم ،

اسم الاشارة[1]

قوله[2]:**(إما مذكر أو مؤنث)** الواحد والاثنان صيغتا تذكير، فتقسيمهما إلى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره[3]، إلا أن يجعلا واقعين على (شيء) و(شيئين) ونحو ذلك، مما يندرج فيه المذكر والمؤنث.

قوله: **(فللمفرد)** و**قوله**:**(وللمثنى)** الغالب اســتعمالهما في اللفظ كزيد والزيدين، لا في المعنى كما هنا؛ فإن الغالب فيه الواحد والاثنان، كما عبَّر به أولاً.

قوله:**(ولجمعهما)** أي لجمع المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، لا لجمع (ذَيْنِ) و(تَيْنِ)؛ لأنّ (أُوْلاَءِ) ليس بجمع[4]، وإن أطلق عليه مجازاً.

قوله: **(ممدوداً...ومقصوراً**[5]**)** حالان من **(أولاء**[6]**)** ،ومجيءُ حالَيْن متضادَّيْن من

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج).

(2) (قوله) سقطت من (ب).

(3) (ج): غير.

(4) قال العكبري في اللباب 1/ 486: ((... فأمَّا (أُوْلاَءِ) فجمع المذكر والمؤنث من غير لفظه)). وينظر: الصحاح 2544/6 (ألا)، وتاج العروس 380/40 (أولو).

(5) (أ) : مقصوراً.

(6) (أ) أولى. والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الأولى.

فصل: وإن كان المشار إليه بعيداً لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً

لفظ واحد باعتبارين صحيح.

قوله: (**لحقته**) الهاء عائدة على المشار به لا إليه، وإن كان هو المذكور.

قوله:(**لحقته كاف**) أطلق فيتناول (ذِي) فتقول: (ذِيْكَ)، وفي الرضـــي: (وأما ذِيْكَ فقد أوردها الزمخشـــري[1]، وابن مالك[2]، وفي الصــحاح[3]: لاتقل ذِيْكَ؛ فإنه خطأ))[4] ، انتهى كلام الرضي، وفيه: ((وقد تلحق كاف الخطـــاب الحرفية أبصر، وانظر، وكلا، وليس، ونِعْمَ، وبِئْس، وحَسِبَ[5]، وكذا رُوَيْد، والنَّجاء، وحَيَّهل، وأَرَأَيْت بمعنى أخبرني))[6].

قوله: (**حرفية**) قال الرضـي[7]:((يؤيد ذلك[8] امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولوكانت اسما لم يمتنع ذلك، كما في كاف (ضربتك))).

---

(1) ينظر: المفصل 172.

(2) ينظر: شرح التسهيل 239/1.

(3) الصحاح 2550/6، وقد أنكرها ثعلب.

ينظر: ارتشاف الضرب 975/2، والمساعد 182/1، وهمع الهوامع 295/1.

(4) شرح الرضي 3/ 194.

(5) (ب): حسبت.

(6) شرح الرضي 3/ 193، وقال ابن يعيش 134/3 باختصار: ((.. ونظير الكاف في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف في (النجاءك) بمعنى (انج) ، وكذا قولهم أنظرك زيداً ، وقولهم ليسك زيداً،ومثله أرأيتك زيداً)) .وينظر:الكتاب 1/ 244،والمقتضب 3/ 209،والأصول 1/ 144، واللباب1/ 460، وارتشاف الضرب 2/ 981.

(7) شرح الرضي 3/ 191.

(8) لا خلاف بين النحاة في أن كاف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة حرف.

ينظر: اللباب 1/ 487، وشرح التسهيل للمرادي 228.

ومن غير الغالب: ((ذلك خير لكم)) ولك أن تزيد قبلها لاما، إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مده، وفيما سبقته"هاء" وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقاً،

فصل: ويشار إلى المكان القريب بهنا أو هاهنا..

قوله: (وفيما سبقته هاء) التنبيه، يقتضي جواز دخولها في إشارات المفرد المؤنث، وذكر الرضي[1] منها (تلك)، وهي كثيرة، و(تَلك) بفتح التاء و(تَيْلِك) و(تالِك[2]) ثلاثتُها قليلة. انتهى.

قوله:(وتميم لايأتون... إلخ) اعترضه بعضهم بأنه لايلتئم مع مفهوم قوله: **(وفي الجمع في لغة من مدَّه)**، وأجيب بأن القصر لايختص بتميم، بل ثابتٌ عند غيرهم[3] ممن[4] يزيد اللام معه.

قوله: (ويشار.. إلخ) معناه أن الأمكنة يشار لها بهذه[5] الأسماء زيادة على ماتقدم نص عليه الرضي[6].

λ!!!;

---

(1) شرح الرضي 3/ 194.

(2) في شرح الرضي (تحقيق يحيي المصري) 3/ 194 كتبت (تلك) وفيه بتحقيق (أحمد السيد أحمد) 3/ 84 كتبت (تالك) وهو الصواب والموافق لما في النسخ.

(3) كقيس، وربيعة، وأسد، حيث يقصرون «أولاء» ويزيدون معها اللام فتصبح «أولالك» كما في قول الشاعر:

أُولاَلِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أشابةً وهل يعظ الضِلِّيلُ إلا أولالكا

ينظر: التصريح 1/ 408- 409.

(4) (ج): بمن.

(5) (ج): بها لهذه.

(6) ينظر : شرح الرضي 198/3، وكتب عند هذا الموضع في الهامش ما نصه: ((قال الرضي: يعني أن ههنا ألفاظا مخصوصة بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبل صالحة لكل مشار إليه، مكانا كان أو غيره)). انتهى.

هذا باب الموصول

وهو ضربان: حرفي، واسمي:

فالحرفي: كل حرف أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو ستة: أَنَّ، و أَنْ، و ما، وكي، ولو، والذي. والاسمي ضربان: نص ومشترك.

قوله[1]:(**كل حرف..إلخ**) يَرِدُ على هذا[2] الحد همزةُ التسوية في نحو: ﴿ ﭒ ﭓ ﭔ ﴾[3] الآية.

قوله: (أُوِّل) أي صَحَّ أن يُؤَوَّل ، وإن لم يُؤَوَّل.

قوله: (مع صلته) فيه دور؛ إذ العِلْم بالصلة متأخرٌ عن العِلْم بالموصول، ويجاب: بأن المراد بصلته اللغوية، أي: ما اتصل به.

قوله: (ولو،والذي) يشكل كون (الذي) حرفاً[4] بكون (أل) داخلة

---

(1) (قوله) سقطت من (ب).

(2) كتب في الهامش عند هذا الموضع ما نصه: ((ويمكن أن يجاب عنه بأن همزة التسوية، وإن أولت مع ما يليها بمصدر، فلا يطلق على الذي يليها صلة، فظهر ما قاله المصنف)).

(3) الآية (5) من سورة البقرة، وأجاب الشهاب القاسمي عن إيراد اللقاني بأن المؤول بالمصدر الفعل وحده، لا مع همزة التسوية، بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه، وفيها استفهام.

ينظر: حاشية يس على التصريح 130/1، وحاشيته على مجيب الندا 206/1.

(4) حكى أبو علي الفارسي عن يونس بن حبيب وقوع (الذي) مصدرية حرفية غير محتاجة إلى عائد، ومثل لها بقوله تعالى: ﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ﴾ ،ونسبه ابن مالك للفراء، وأيَّده، وقال: هو اختيار ابن خروف، ومنعه أبو حيان وذكر أن ذلك مذهب البصريين. ينظر في هذه المسألة: المسائل الشيرازيات 360/1-361 ، وشرح التسهيل 218/1، والتذييل والتكميل 18/3، وارتشاف الضرب 996/2، ومغني اللبيب 709، وتعليق الفرائد 258/2، والتصريح414/1.

فالنص ثمانية:منها للمفرد المذكر"الذي" للعالم وغيره، نحو: ژ ئا ئه ئه ئو ئو ژ ، وللمفرد المؤنث "التي"،..ولتثنيتهما "اللذان" و "اللتان" رفعاً، و"اللذين" و"اللتين" جراً ونصباً..

عليه[1]؛ لأنها بجميع أقسامها من خواصِّ الاسم.

قوله: (للعالم) عدل إليه عن العاقل؛ لإطلاقه على الباري تعالى، كما أشـــار إليه بالمثال، والعجب كيف لا يتحاشون[2] عن لفظ (المذكر) أيضاً، مع أنَّه يستحيل اتصافه[3] تعالى به[4].

قوله: (ولتثنيتهما) أي تثنية (الذي) و(التي).

قوله[5]: (**اللذان واللتان رفعاً... إلخ**[6]) مقتضـي[7] ما هنا أن هذه الألفاظ الأربعة [8] مثنيات حقيقية، ولا ينافيه قوله فيما سبق تعليلاً لإعرابهما[9] (**لمجيئهما**[10] **على صورة المثنى**[11]) فليتأمل[12].

---

(1) قال الرضي في شرح الكافية 256/3:((وأما (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها))، وفي حاشية يس على التصريح 130/1:((قال بعضهم:مراد الفاضل الرضي بكونها اسماً أنَّ المحل لها ، ومراد الموضِّح بكونها موصولاً حرفياً أنها تؤول بمصدر ، فلا منافاة بينهما)) .

(2) (ب) يتحاشوون.

(3) (ب) و (ج): وصفه.

(4) في حاشيته يس على التصريح131/1:(وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنّث هنا).

(5) (قوله) سقطت من (أ).

(6) (إلخ) سقطت من (ب) و (ج).

(7) (ج): يقتضي.

(8) وهي : اللذان ، واللتان ، واللذين ، واللتين .

(9) (ب) و (ج): لإعرابها.

(10) (ب) و (ج): لمجيئها.

(11) ينظر: ص 29 من النص المحقق.

(12) (ب) و (ج): فتأمل.

وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضاً من المحذوف أو تأكيداً للفرق.... .
وبَلْحَرِثُ ابن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون "اللذان" و"اللتان"..............................

قوله: (تعويضـــاً من[1]**المحذوف)** قد يقال: لم التزم التعويض عما هو الأصـــل في التصـــغير دون التثنية، فإن التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس في أحد الوجهين، وقد يقال: لأن المحذوف في المصغر حرف وحركة، وفي المكبر حرف فقط.

قوله: (أو تأكيداً للفرق) أي أن الفرق حاصـــل بحذف الألف وبحذف الياء، فتشديد النون فارق آخر مؤكِّد لذلك.

قوله: (وبلحارث) أصله (بنو الحارث) فرخم في غير النداء بحذف النون والواو[2].

قوله: (يحذفون نون اللذان) يعني رفعاً وغيره، بدليل قوله: **(وتلخص أنَّ في نون الموصول)**، حيث أطلق[3].

---

(1) (ج): عن.

(2) قال سيبويه: ((ومن الشاذ قولهم في بني العنبر وبني الحارث: بلعنبر وبلحارث، بحذف النون، وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة)).

ووجه العكبري حذف النون بقوله: ((ووجه ذلك أن النون تدغم في اللام، ولكن لما حالت الياء بينهما، (أي في بني العنبر وبني الحارث) لم يمكن الإدغام فخففوا بالحذف)) ينظر: الكتاب 484/4، والمقتضب 251/1، واللباب 479/1.

(3) ذكر بعض النحاة أن حذف النون من ((اللذان)) و((اللتان)) على لغة بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة خاص بهما في حالة الرفع، واستشهاد الموضح لهما في حالة الرفع فقط يحتمل ذلك، وقال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد: ((واعلم أنّه لم يرد عنهم هذا الحذف في هاتين الكلمتين إلاّ في حالة الرفع)).

ينظر: التصريح 422/1، ومجيب الندا 208/1، وحاشية الصبان 230/1، وعدّة السالك 128/1.

وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات، وفي نون الإشارة لغتان................
وجمع المؤنث "اللاتي" و "اللائي" وقد تحذف ياؤهما، وقد يتقارض الألى، واللائي....
والمشـــترك ســـتة: من، وما، وأَيٌّ، وأل، وذو، وذا.......................... فأما "أيُّ" فخالف في موصوليتها ثعلب، ويرده قوله:

فَسَلِّم على أَيُّهم أفضلُ

قولـه: (وتلخص أنَّ في نون الموصـــول) وهو (اللـذان) و(اللتـان) فقط دون (الذين)[1].

قولـه[2]: **(يتقـارض**[3] [أ/9] **الأُلَى واللاَّئي)** أي: ويُعَيِّن المرادَ منهمـا[4] عودُ الضـــمير إليهما[5] من الصِّلة.

قوله:(ويرده قوله: (إذَا مَا لَقِيتَ[6].. إلخ) يعني أنها لو لم تكن موصولة- أي:

---

(1) (ج): اللذين.
(2) (ب) و (ج): زيادة: قد.
(3) (ج): يتعارض.
(4) (ب): منها.
(5) (ب): إليها.
(6) قطعة من بيت من المتقارب ، ينسب لغسان بن وعلة ، وهو بتمامه :

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّم عَلَى أَيُّهِمُ أَفْضَلُ

والشاهد فيه بناء (أيّ) الموصولة على الضم لما أضيفت وحذف صدر صلتها، وهذا يدل علي أنها موصولة؛ لأن غير الموصولة لا تبنى.

ينظر هذا البيت في: الإنصاف 715/2 ، وشرح ابن يعيش 147/3 ، وشرح التسهيل 334/1 ، ومغني اللبيب 108، وتوضيح المقاصد 449/1، وشرح شذور الذهب للجوجري 314/1، والتصريح 435/1، وهمع الهوامع 329/1، وحاشية الخضري 149/1.

ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور...

ـــــــــ (أيّ)[1]- لكانت استفهامية؛ إذ لا يصلح هنا غيرها، ويمنع من استفهاميتها رفعُها بعد الجار؛ لأن حرف الجر لا يُعَلَّق[2]، ويُعَلَّقُ[3] الجارُّ بالفعل قبلها؛ لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله، فتعينت الموصولية، لكن له أن يقول: هي استفهاميةٌ مرفوعةٌ على الحكاية ،بقولٍ محذوف،نعتاً للمجرور بعلى،محذوفاً أيضاً، أي: فسلِّم[4] على شخص مقول فيه- أي في طلبه- (أيُّهم أفضل)[5]، كما قيل مثل ذلك في: (بنعمَ الولد)[6]، و : مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهْ[7].

قوله:(ولا تضاف لنكرة) [قال][8] الرضي: «وأيًّا مضافاً إلى معرفة ليكون[9]

---

(1) (ب): اللائي.

(2) ينظر: مغني اللبيب 108، وحاشية الخضري 149 .

(3) (ب) و (ج): تَعَلُّق.

(4) (ب): سلم.

(5) هذا قول يونس، ورُدَّ عليه بأنّه لا يصحّ؛ لامتناع حذف المجرور وإدخال الجارّ على معمول صلته بلا ضرورة، ولو كان صفة، وقد قدروا حذف المجرور مع (بنعم الولد) وأمثاله للضرورة، وذلك أنّ الفعل لا يصلح للجر، بخلاف (أيّ).

ينظر: مغني اللبيب 108، وتوضيح المقاصد 1/448-449، وحاشية الخضري 1/149.

(6) حيث علل القائلون بفعلية (نِعْمَ) دخول حرف الجر عليها بدخوله على موصوف محذوف، والتقدير (ما هي بولد مقول فيه نعم الولد) .

(7) جزء من بيت من بحر الرجز ، تقدم تخريجه ص (9)من النص المحقق ، والشاهد فيه قوله: (بنام) حيث دخل حرف الجر على الفعل ،وخرجه النحويون بأن الجارَّ دخل على موصوف محذوف تقديره : (ما ليلي بليل مقول فيه ((نام صاحبه)).

(8) ما بين المعقوفين زيادة مني يستقيم بها الكلام.

(9) (ب): لتكون، و (ج): لا يكون.

....

معرفة))[1] انتهى. وأقول: قضيته أن تعريفها بغير الصلة[2].

[ثم قال: ((و][3] قال الكسائي[4]: يجب أن يكون عامل (أيّ) مستقبلاً، وقد نوزع فيه فلم [يجد مستنداً][5] إلا أنه قال: (أي) [6]كذا خلقت[7]، يعني كذا وضعها

---

(1) شرح الرضي 218/3.

(2) في حاشية يس على التصريح 135/1: ((قال الشهاب: قوله: (قضيته) هذا ممنوع؛ لأن في (أي) إبهاماً من جهة نوعها، ومن جهة نفسها، ففي الإضافة تعيين نوعها، وفي الصلة تعيين نفسها)).
وقال الشيخ يس في حاشيته على مجيب الندا 210/1: ((..أنّ (أيّاً) محتاجة إلى ما يعرِّف جنس من وقعت عليه وهو المضاف إليه، وما يعرف عينه وهو الصلة، بخلاف بقية الموصولات؛ فإنها تحتاج إلى الثاني فقط؛ وحاصله أن الموصولات ليس فيها ما معناه نسبي سوى (أي)، فهي مفتقرة إلى المضاف إليه لتوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر إلى جنسه، ومفتقرة إلى الصلة لتوضحه بالنظر إلى شخصه، وهذا من غرائب العربية أن اسماً يحتاج إلى معرفين ولكن من جهتين مختلفتين)).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ج).

(4) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد، إمام مشهور، وأحد القراء السبعة، ونحوي الكوفة في الطبقة الثانية، أخذ القراءات عن حمزة الزيات، والنحو عن معاذ الهراء، ثم عن الخليل، وأخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام، من مصنفاته: معاني القرآن- والقراءات. توفي بطوس سنة 189هـ. ينظر في ترجمته: البلغة 124، وإشارة التعيين 217، ونزهة الألباء 66، وبغية الوعاة 162/2.

(5) ما بين المعقوفتين غير واضح في (أ)، وفي شرح الرضي (فلم يكن له مستند).

(6) (أي) سقطت من (ج).

(7) ذكر ابن السراج هذه القصة للكسائي حيث قال: ((وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس، فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، فطولب بالفرق فقال: (((أي) كذا خلقت)). ثم قال ابن السراج مجيباً عنها: ((والجواب عندي في ذلك: أن (أيًّا) بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضياً فقد علم البعض الذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له (أيّ) =

....

الواضع، فقال له السائل[1]: استحييت لك يا شيخ، يعني أن هذا أيضا منازع[2] فيه.

وقـد علل له[3] ابن باذش[4] بأن قال: (أيّ) موضـوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلاّ في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي والحال، فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره، استعملت معه (أيّ) الموضوعة على الإبهام.

وليس بشـــيء؛ لاختلاف الإبهامين، ولا تعلُّق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين يلزم أيضاً تقديم عامله عليه، وخالفهم البصريون في الموضعين؛ لعدم الدليل على الدعوتين.

وأما (أل) فنحو: ﴿ى ي يـ﴾ ونحو: ﴿ﮪ ﮫ ﮬ ﮯ ﴾

وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به، موصـولاً كان أو اسـتفهاماً، أو غيرهما، نحو: لقيت

والمستقبل ليس كذلك)).

ينظر: الأصول 326/2، والخصائص 292/3، ومجالس العلماء 186، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 606/2، والمزهر 373/2، ورفع المستور والأرائك 16/أ، والتصريح 437/1.

(1) السائل هو مروان بن سعيد بن عباد المهلبي، ويظهر أن السؤال كان في مجلس آخر؛ حيث سأله فيه عن وزن (أولق) فقال الكسائي (أفعل) فقال له مروان: استحييت لك يا شيخ! والظاهر أنه (فوعل) من قولهم: ألق الرجل فهو مألوق. ينظر: مجالس العلماء 186، وشرح المقدمة الجزولية الكبير 606/2 (وينظر تعليق محقق الكتاب)، والمزهر 373/2.

(2) (ب) و (ج): متنازع، وهو كذلك في شرح الرضي.

(3) (له) سقطت من (أ).

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير 606/2، وابن باذش هو: أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المالكي، يعرف بابن الباذش، كان واحد زمانه في العربية، حدَّث عن القاضي عياض، له شرح على كتاب سيبويه والمقتضب والأصول لابن السراج، والإيضاح للفارسي، والجمل والكافي لأبي جعفر النحاس. توفي بغرناطة سنة 528هـ.

ينظر في ترجمته: تحفة الأديب 105/1-107، وهدية العارفين 696/1.

أيَّتَهُنَّ لقيت، وأَيَّتَهُنَّ لقيت؟ قال الأندلسـي[1]: التأنيث فيه شـاذٌّ كما شـذَّ في كلتهن، وخَيْرَةُ الناس، وشَرَّةُ الناس، وبعض العرب يُثَنِّيها ويجمعها[2] أيضاً في الاستفهام وغيره، نحو أيَّاهُم أخواك، وأَيُّوهُم إخوتك، وهما أشذّ[3] من التأنيث، ومجوزهما تصريفهما[4] في باب الإعراب»[5] انتهى[6].

قوله: (**وأما**[7] (**أل**)... **إلخ**) قال الرضي:«كان حق الإعراب أن يدور على الموصول، فلما كانت اللام الاسمية في صـورة الحرفية نُقِلَ إعرابها إلى صـلتها عاريةً، كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير»[8] انتهى.

وأقول: يُشكل على ذلك أن (أل) اسـم مركب يشبه مبني الأصل، وهو مع ذلك معرب،وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبني الأصل، وهو مع ذلك غير معرب، ولا مَخْلَصَ من ذلك إلا أن يُدَّعى أن اللام نُزِّلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة، فكأنّ المجموعَ اسمٌ واحدٌ معربٌ بحسب العوامل، وفي الرضي إشارةٌ إليه. قال: ((إنَّ[9] أصل الضارب والمضروب: الضَرَبَ والضُرِبَ،فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظاً ومعنىً على صورة الفعل ، أمَّا لفظاً فظاهرٌ ، وأمَّا معنىً فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه

(1)الأندلسي:هو القاسم بن محمد بن الموفق الأندلسي اللورقي،إمامٌ في العربية،والقراءات،من تصانيفه:شرح المفصل،وشرح الجزولية،توفي سنة661هـ.ينظر:بغية الوعاة250/2،وشذرات الذهب 307/5
(2) ارتشاف الضرب1012/2، وذكر ابن عقيل في المساعد149/1 أن تأنيثها وجمعها لغة ضعيفة.
(3) في شرح الرضي (أشد) بالدال المهملة.
(4) (ب): تصرفهما، و(ج): وتصرفها.
(5) شرح الرضي 218/3- 219.
(6) (انتهى) سقطت من (ج).
(7) (ج): وأي.
(8) شرح الرضي 208/3.
(9) (إنّ) سقطت من (ب) و (ج).

وأما (ذو) فخاصة بطيء، والمشهور بناؤها، وقد تعرب، وقد تؤنث و تثنى وتجمع، حكاه ابن السراج، ....

معرفة، كالحرفية مع ما تدخل عليه،فصيروا الفعل في صورة الاسم: الفعلَ المبنيَّ للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبنيَّ للمفعول في صورة اسم المفعول[1]؛ لأنّ المعنيين متقاربان؛ إذْ معنى:زيدٌ ضاربٌ، زيد ضَرَبَ أو يَضْرِبُ،وزيدٌ مضروبٌ أي:ضُرِبَ، أو يُضْرَبُ»[2].

قوله: (وقد تؤنث وتثنى[3] وتجمع[4])، قال الرضيّ: (وفي (ذو) الطائيةِ أربعُ لغاتٍ: أشهرها ما مرَّ أعني عدم تصرفها[5] مع بنائها، والثانية حكاها الجزوليّ[6]: (ذو) للمفرد المذكر، ومثناه، ومجموعه في الأحوال الثلاثة، و(ذاتُ) مضمومة للمفرد المؤنث، ومثناه، ومجموعه، والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث : (ذوات)

(1) في هامش (أ) علق على هذه العبارة بـ:(صواب العبارة أن يقول: فصيروا الفعل في صورة اسم مبني للفاعل وفي صورة اسم مبني للمفعول، كذا وجد في نسخة الأصل المنقول منها، والله أعلم)

(2) شرح الرّضيّ 208/3.

(3) (ج): تبني.

(4) (وتجمع) سقطت من (ب) و(ج).

(5) (ب) و(ج): تصريفها.

(6) هو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجُزُولي، نسبة إلى (جزولة) إحدى قبائل البربر، من أهل مراكش، حج وعاد إلى مصر، وفيها لزم ابن بري النحوي، وأخذ عنه النحو واللغة والأدب وقرأ عليه الجمل الزجاجي، وأخذ عنه العربية جماعة منهم أبو علي الشلوبين، وابن معط. من تصانيفه: شرح أصول ابن السراج، والمقدمة الجزولية في النحو. توفي في مراكش سنة 607هـ.
ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان 488/3، وإشارة التعيين 247، وإنباء الرواة 378/2، وبغية الوعاة 236/2.

ونازع في ثبوت ذلك ابن مالك.
وأما (ذا) فشرط موصوليتها ثلاثة أمور:
أحدها: أن لا تكون للإشارة.

مضمومة في الأحوال [الثلاث] [1]، والرابعة حكاها ابن الدّهّان[2] وهي تصريفُها تصريف (ذو) بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب كل هذه اللغات طائية) [3]انتهى.

قوله (ونازع في ثبوت ذلك) أي المذكور[4]، وهذا عام مخصوص بـ(ذات) و(ذوات)، فإنهم اتفقوا على حكايتهما كما ذكره متصلاً به، فبقي التنازع في (ذَوا) و(ذواتا) و(ذوو) فتأمل.

قوله: (أن لا [ب/9] **تكون للإشارة)** لا يخفى أنَّ (ذا) مشتركةٌ بين الإشارية[5] والموصولية كما في الرضيّ[6]،وقد نص الأصوليون على صحة إطلاق المشترَك على معنييه

---

(1) زيادة من شرح الرّضيّ

(2) هو: سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري ، من ولد كعب بن عمرو الأنصاري، عرف بابن الدهان. رحل إلى أصبهان وسمع بها، واستفاد من خزائن وقوفها، أخذ الحديث من أبي القاسم هبة الله بن الحسين وأبي غالب أحمد بن البناء، كان سيبويه عصره في النحو. من مصنفاته: شرح الإيضاح للفارسي، وشرح اللمع لابن جني، والفصول في النحو، توفي بالموصل سنة 569هـ.
ينظر في ترجمته: وفيات الأعيان 382/2، وإشارة التعيين 129، وإنباء الرواة 47/2، والبلغة 82، وبغية الوعاة 587/1.

(3) شرح الرضيّ 220/3، وينظر الأصول 263/2، والأمالي الشجرية 54/3، وشرح ابن عقيل 138/1-139، وتوضيح المقاصد 438/1، ومجيب الندا 215/1.

(4) من تأنيث (ذو) وتثنيتها وجمعها.

(5) (ب): الإشارة.

(6) شرح الرضيّ 220/3

والثاني: ألا تكون ملغاة.

والثالث: أن يتقدمها استفهام بـ(ما) باتفاق، أو بـ(مَنْ) على الأصح، والكوفي لا يشترط ما ولا مَنْ.

معاً حقيقة على الصحيح[1]، وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون (ذا) للإشارة إنما ينبني على المرجوح[2]، إذ لا استحالة في اجتماع مُعرِّفين على شيء واحد باعتبارين مختلفين[3].

وقوله (أو بـ(مَنْ) على الأصح) لعل هذا الخلاف مبني على كون (ذا) للعاقل وغيره ، أو لغيره فقط.

قوله: (والكوفي لا يشترط) قال الرضي: ((أما الكوفيون فيُجَوِّزون كون (ذا) وجميعَ أسماء الإشارة موصولة بعد (ما) الاستفهامية[4] كانت، أوْ لا، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﴾[5] أي :أنتم الذين[6]، وقوله:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   نَجَوْتِ وهذا تحملين طَلِيق[7]

---

(1) قال الكفوي: ((وإن أمكن إرادتهما- أي: معنيي المشترك- وجب الحمل عليهما عند المحققين))، الكليات 847.

(2) في حاشية يس على مجيب الندا 218/1:: ((الاشتراك المذكور ليس مبنيا على ما ذكر، بل لأن الموصولة توصل بالجملة، وما بعد الإشارية مفرد)).

(3) (ج): معرفتين.

(4) في شرح الرضيّ: استفهامية.

(5) سورة البقرة من الآية (85).

(6) عبارة: (أي أنتم الذي) ليست موجودةً في المطبوع من شرح الرضيّ.

(7) بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو من قصيدة يهجو بها عباد بن زياد بن أبي سفيان، في ديوانه 170.

والشاهد فيه قوله: (وهذا تحملين طليق) حيث قال الكوفيون أن (هذا) اسم موصول،وقال البصريون =

فصل: وتفتقر كل الموصولات إلى صلة متأخرة عنها مشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العائد.

أي الذي تحملينه، وقوله تعالى: ﴿ ﭽ ﭼ ﭻ ﴾[1] أي ما[2] التي بيمينك، ولم يجوّز البصريون ذلك إلا في (ذا) بشرط كونها بعد (ما) الاستفهامية، إذا لم تكن زائدة، ومثله (ذا) بعد (مَنْ) الاستفهامية، نحو: مَنْ ذا لقيت؟ و﴿ ۋ ې ې ۑ ۑ﴾[3] واعتذر البصريون[4] عن المواضع التي[5] استدل بها الكوفيون بأنَّ أسماء الإشارة فيها باقيةٌ على أصلها دفعاً[6] للاشتراك الذي هو خلاف الأصل)) [7].

قوله: (مطابق لها) أي للموصولات الاسمية، ورجوعُ الضمير إلى بعض أفراد العام السابق لا يوجب تخصيصه بذلك البعض ، على ما صححه الأصوليون في قوله تعالى: ﴿وبعولتهن﴾[8] ، والضمير فيه للرجعيَّات، وهي[9] بعض العام السابق، أي (المطلقات) في قوله تعالى[10]: ﴿ ﭽ ﭽ ﴾ الآية.

....

إنه اسم إشارة لعدم تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين عليه، و(تحملين) حال.

ينظر البيت في: المفصل 182، والجمل المنسوب للخليل 180، وشرح الجمل لابن عصفور 170/1، وارتشاف الضرب 1011/2، والتصريح 452/1.

(1) سورة طه من الآية (17).

(2) (ما) سقطت من (ب) و(ج) .

(3) سورة البقرة من الآية (245)..

(4) ينظر تفصيل الخلاف في : الإنصاف 717/2 (المسألة 103).

(5) (أ) : الذي، والمثبت من (ب) و(ج) ، و شرح الرضيّ.

(6) (ج): رفعاً.

(7) شرح الرضيّ 221/3-222.

(8) سورة البقرة من الآية (228)، وينظر في عود الضمير : الدر المصون 443/2.

(9) (ج): وفي.

(10) (تعالى) سقطت من (أ).

وقوله: (**مطابق**) قال الرضي: ((واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلم، جاز أن يكون العائدُ إليه غائباً، وهو الأكثر؛ لأن المظهرات كلها غيب، نحو: أنا الذي قال كذا، وجاز أن يكون متكلماً[1]، حملاً على المعنى، قال عليّ كرّم الله وجهه:

أَنَا الذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ [2]

قال المازني: (لو لم أسمعه لم أجوِّزه)، وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب، نحو: أنت الرجل الذي قال كذا، وهو الأكثر، و[3]قلتَ كذا[4] حملاً على المعنى.

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه، أمّا معه فليس إلاّ الغيبة، كقولك: أنا حاتم الذي وهب المِئِين أي: مثل حاتم)) [5].

ثم قال: ((وإذا[6] كان الموصول أو موصوفه مخبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب لم يَجُزْ الحمل على المعنى، فلا يجوز: (الذي ضربتُ أنا)، و(الذي ضربتَ أنت)، إذْ لا فائدة إذاً في الإخبار))[7]. انتهى.

والصلة: إما جملة، وشرطها: أن تكون خبرية، معهودة.................................

---

(1) (ج): متكلاً.

(2) رجز قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبعده:

ضِرْغَامُ آجامٍ وَلَيْثٌ قسورة

والحيدرة هو الأسد، وفي شرح الرضيّ (سَمَّتْن) بحذف الياء. والشاهد فيه: أنه قال (سمتني) وهو جائز والأكثر سمته.

ينظر البيت في: لسان العرب 174/4، وهمع الهوامع 298/1، والخزانة 523/2.

(3) في شرح الرضي : أو .

(4) (كذا) سقطت من (ج)

(5) شرح الرضيّ 225/3-226.

(6) (ب) و(ج): وإن.

(7) شرح الرضيّ 226/3.

قوله: (معهودة) أي معلومة للمخاطب، قال الرضي: «يجب أن تكون صلة الموصول[1] خبرية، لما ذكر[2] أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلومَ الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية لا يُعرَف مضمونها إلاّ بعد إيراد صيغها، وأما قول الشاعر:

وإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لَعَلِّي وإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُها[3]

فمثلُ قوله:

جَاءُوا بِمَذْقٍ هل[4] رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ[5]

أي التي أقول: لعلي أزورها[6].

....

(1) (ب) و(ج): الجملة.

(2) في شرح الرضيّ (ذَكَرنا)

(3) بيت من الطويل للفرزدق من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة، وهي في ديوانه 159/2، ورواية الديوان كالتالي:

وإِنِّي لَرَامٍ رَمْيَة قِبَلَ التي لَعَلِّي وإِنْ شَقَّتْ عَليّ أَنَالُها

والشاهد قوله: (التي لعلي) حيث جاءت صلة (التي) جملة طلبية، وخرَّجه على إضمار القول: أي: التي أقول لعلي...، وقال بعض النحاة بشذوذ البيت، وأجازه هشام.

ينظر البيت في:اللباب118/2،ومغني اللبيب 761، وهمع الهوامع 334/1،وشرح الأشموني 254/1.

(4) (ج): وهل.

(5) بيت من مشطور الرجز نسب للعجاج وليس في ديوانه،وقبله: حَتَّى إِذَا جُنَّ الظَّلامُ واخْتَلَطْ ، والمِذْق والمذيق هو اللبن الممزوج بالماء، ينظر : لسان العرب 10/ 339 (مذق) .

والشاهد فيه: مجيء الجملة الطلبية نعتاً لـ(مذق) وأوَّلها النحاة على أن الصفةَ قولٌ محذوفٌ تقديره: (مقول عند رؤيته) ، وجملة الاستفهام معمول الصفة.

ينظر البيت في:المفصل150،والإنصاف115/1،وشرح الكافية الشافية 1157/3،ومغني اللبيب 761،والتصريح 479/3 ،وتوضيح المقاصد 956/2 ، وهمع الهوامع 147/3.

(6) هذا قول أبي علي الفارسي كما في شرح أبيات مغني اللبيب 191/6.

وقد تقع القسمية صلة، قال الله تعالى: ﴿ڭ ڭ ڭ ۀ ﴾[1] أي لمن والله لَيُبَطِّئَن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه منعاً، وقد أجاز ابن خروف[2] وقوعَ التعجبية صلة من دون إضمار القول، نحو: جاني الذي ما أحسنه[3]، ومنعه ابن بَابْشَاذ[4] وسائر المتأخّرين، وهو الوجه لكونها إنشائية)) [5] انتهى.

ويشكل تفسير المعهودة بما سبق، فإن[6] قضيته أن الموصول واقع على مخصوص معين، وهو خلاف ما اشتهر من أن الموصول من صيغ العموم، خصوصاً وكونها

(1) سورة النساء من الآية 72.

(2) هو علي بن محمد بن علي الحضرمي الأندلسي، يعرف بابن خروف، إمام في النحو واللغة، أخذ النحو عن ابن ملكون وابن ظاهر المعروف بالخِدَبّ، كان في خلقه عنف وشدة، ولم يتزوج قط. من مصنفاته: تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي، وله ردود على السهيلي وابن ملكون وابن مضاء، توفي في أشبيلية سنة 609هـ. ينظر في ترجمته: معجم الأدباء 326/4، وإشارة التعيين 229، والبلغة 128، وبغية الوعاة 186/2.

(3) (ب) و(ج): جاء.

(4) ينظر :شرح المقدمة المحسبة 379/2 ، وفي (ج): باشباذ، وهو تحريف.

وابن بابشاذ هو: أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري، ومعنى (بابشاذ) الفرح والسرور، يعد من أئمة النحو على مذهب البصريين. من مصنفاته: شرح جمل الزجاجي، والمحتسب في النحو، توفي في رجب سنة 469هـ، وقيل 454هـ. ينظر في ترجمته: نزهة الألباء 312، وإشارة التعيين 151، ومعجم الأدباء 428/3، وبغية الوعاة 17/2.

(5) شرح الرضيّ 203/3-204، وينظر: ارتشاف الضرب 996/2-998، وشرح التسهيل للمرادي 187-188، والتصريح 460/1.

(6) (ب) و(ج): بإن.

إلا في مقام التهويل والتفخيم والصفة الصريحة، أي الخالصة للوصفية، وتختص بالألف واللام ك(ضاب) و(مضروب) و(حَسَن)، بخلاف ما غلبت عليه الاسمية كأبطح وأجرع، وصاحب وراكب.

معهودةً شرطٌ[1].

قوله: (إلا في مقام التهويل) إلخ اعلم أن المبهَمةَ ضِدّ المفصّلة المعيّنة، والمجهولة ضد المعهودة، أي المعلومة، فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس على ما ينبغي، إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام، أي الإجمال، ولو من الكلام الذي قبل الموصول فالوجه أن يقول[2]: معهودة مفصلة إلا في مقام.. إلخ.

قوله: (ولا طلبية) عطف على إنشائية من عطف الخاص على العام؛ لأن الكلام إما خبر وإما إنشاء؛ لأنه إن[3] كان لنسبته[4] خارج تطابقه[5] أو لا تطابقه[6] فخبرٌ، وإلا فإنشاء[7].

قوله: (بخلاف [10/أ] ما غلبت عليه) معنى غلبة الاسمية على هذا[8]، أنها

---

(1) قال الدنوشري: ((وقد يجاب عن هذا الإشكال بأنّ المراد بوقوعه على مخصوص معين أنَّ تَعَيُّنَه إنما هو باعتبار الصلة، وذلك لا ينافي كونه عاماً، أي شاملاً لكل ما اتصف بالصلة، فليتأمل ذلك ، فإنه دقيق)).

ينظر: حاشية يس على التصريح 141/1.

(2) (ج): يقال.

(3) (ج): إذا.

(4) (ج): لنسبة.

(5) (ب) و(ج): يطابقه.

(6) (ب) و(ج): يطابقه.

(7) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة 17.

(8) (ب) و(ج): هذه.

فصل: ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ مخبراً عنه بمفرد، ....
ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيّ) إلا إن طالت الصلة،

لا تفتقر إلى موصوف تجري هي عليه، بل تستعمل مقطوعة عنه فليتأمل[1].

قوله (ويجوز حذف العائد) فائدة: قال الرضي: «ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة، نحو: الذي ضربته في داره زيد، إذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل» [2].

قوله (إذا كان مبتدأ)، قال الرضي: «إذْ غير ذلك إما خبرُه، وكونُ الضمير خبراً لمبتدأ أقلُّ قليلٌ، فلا يكون في الكلام إذن دليلٌ على أن خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل على أن المحذوفَ هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميراً، وإما فاعلٌ، فلا يحذف، ولا يجوز حذفه، وإما خبرُ (إنَّ) [وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا] [3]، وإما اسم (ما) الحجازية، فلا[4] يحذف أصلاً لضعف عملها» [5] انتهى.

قوله (ولا يكثر الحذف في صلة غير أيّ) يعني أن أيّا لا يشترط فيها ذلك، قال الرضي: «لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة» [6].

---

(1) (ب) و(ج): فتأمله.

(2) شرح الرضيّ 22/3، و (ب) و(ج): زيادة (انتهى).

(3) ما بين المعقوفين ليس موجوداً في شرح الرضيّ، ومكانه: أو خبر (إنّ) وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلاً، ولا يكون ذلك أيضاً في أغلب إلا إذا كان ظرفاً، كما يجيء، وأيضا هو في الأصل خبر المبتدأ. والمذكور في المتن يوافق ما نقله الشيخ يس في حاشيته على التصريح 143/1 عن اللقاني.

(4) (أ) : ولا، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرضيّ.

(5) شرح الرضيّ 224/3.

(6) شرح الرضيّ 225/3.

ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو وصف، ولا يكثر الحذف في صلة غير (أيّ) إلا إن طالت الصلة، ويجوز حذف المنصوب إن كان متصلاً، وناصبه فعل أو

وقوله تعالى[1] : ﴿ه ہ ۂ ۃ ھ﴾[2] قال الرضي: «طالت الصلة بالعطف عليها»[3].

قوله: (و[4]**إن كان متصلاً**) أي فلا يجوز حذف المنفصل. لكن قال الرضي: «أَنْ لا يكون منفصلاً[5] بعد (إلا)، نحو: جاءني[6] الذي ما ضربت إلاّ إيّاه، وأمّا في غيره فلا مَنْع، كقولك: ضيّع الزيدان الذي[7] أعطيتهما إياه، وكذا: الذي أنا ضارب زيد[8]،أي: ضارب إياه، ويجوز أن يكون المحذوفُ هاهنا مجروراً في محل النصب، كما يجيء، أي: الذي أنا ضاربه»[9]انتهى.

---

(1) (تعالى) سقطت من (ب) و(ج).

(2) سورة الزخرف من الآية (84).

(3) هذه العبارة غير موجودة في شرح الرضيّ بتحقيق د. يحيى المصري، والذي اعتمدته في توثيق ما نقله اللقاني عن الرضي، وهي موجودة فيه بتحقيق يوسف حسن عمر 27/3، وعبارته: «وإن لم يكن في صلة (أي) لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿ه ہ ۂ ۃ ھ ہ ھ ۃ﴾ طالت الصلة بالعطف عليها».

(4) الواو سقطت من (ب) و(ج) .

(5) عبارة الرضي: «المنصوب يحذف بشرطين: ألاّ يكون منفصلاً بعد (إلا...).

(6) (ب) و(ج): جاء.

(7) (أ): اللذين و(ج) الذين، والمثبت من (ب) وهو الصواب، والموافق لما في شرح الرضيّ.

(8) (أ): لزيد، والمثبت من (ب) و(ج).

(9) شرح الرضيّ 222/3.

وصف غير صلة الألف واللام. ويجوز حذف المجرور بالإضافة، والمجرور بالحرف إن كان الموصول أو الموصوف بالموصول مجروراً بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقاً

قوله: (**غير صلة الألف**[1]**واللام**) سواء[2] كان الضمير عائداً إلى (زيد) [3] أم لا، كما مثّل به.

قوله:(**ولو أُتِيحَ له**)[4] أُتِيحَ بالمثناة الفوقية ثم التحتية ثم الحاء المهملة.قال العيني[5]: (أي قدّر) [6].

قوله: (**والمجرور بالحرف**) قال الرضي: «أو ينجر بحرفٍ جرَّ متعين، وإنما شرط التعيين؛ لأنه لابدّ مع[7] حَذْفِ المجرور من حَذْفِ الجار أيضاً، إذْ لا يبقي حرفُ جرٍّ بلا مجرور، فينبغي أن يتعيّن، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، كقوله تعالى: ﴿ک ک گ﴾[8]

....

---

(1) (ب) و(ج): للألف.

(2) (سواء) سقطت من (أ) .

(3) (زيد) سقطت من (ب).

(4) هذه العبارة بداية عجز بيت ذكر ابن هشام صدره، ولم يذكر عجزه في المطبوع من شرحه، ولعلها وجدت في نسخة (اللقاني) والبيت بتمامه:

مَا المسْتَفِزُّ الهوَى مَحْمودَ عَاقِبَةٍ ... وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بلا كَدَرِ

(5) هو محمود بن أحمد بن موسى ، أبو محمد، بدر الدين العينى الحنفي مؤرخ، علامة، من كبار المحدثين. ولد سنة 762هـ ، وتوفي بالقاهرة سنة 855هـ، له تصانيف كثيرة منها : عمدة القاري في شرح البخاري ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان،والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . ينظر في ترجمته : الأعلام 163/7، ومعجم المؤلفين 150/12 .

(6) شرح الشواهد للعيني 265/1.

(7) (ب) و(ج): بعد ، وهو كذلك في شرح الرضيّ.

(8) سورة الفرقان من الآية 60.

أي: تأمرنا به، أي بإكرامه[1]، وقوله تعالى: ﴿ٹ ٹ ٹ﴾[2] أي: تؤمر به، أي: بإظهاره، قال:

فَقُلْتُ لَها وَالّذِي حَجَّ حَاتِمٌ   أَخُونُكِ عَهْداً إِنّني غَيْرُ خَائِنِ[3]

أي[4]: حج حاتم إليه)[5].

ثم قال: ((وربما يحذف[6] المجرور بحرف وان لم يتعيّن، نحو: الذي مررت: زيد، أي مررت به، وإن احتمل مررت معه، أو له، ونحو ذلك)) [7] انتهى .

وهذا يخالف طريقة المصنف[8] بلا خفاء.... [والله سبحانه وتعالى أعلم] [9].

---

(1) قوله (أي بإكرامه) ليست موجودة في شرح الرضيّ.

(2) سورة الحجر من الآية 94.

(3) في (ب): (فقلت لها لا والذي) وفي (ب) و(ج): (غير خَوَّان).

والبيت من الطويل وهو للعُرْيان بن سَهْلَة الجرمي، وقد ورد بعدة روايات، منها ما ذكرها الرضي في شرحه،وهي:

فقلت له: لا والذي حَجَّ حاتم   أخونك عهداً إنني غير خوّان

ينظر البيت في: نوادر أبي زيد 275، والإفصاح 304، وإيضاح الشعر 394/2، وضرائر الشعر لابن عصفور 175، والخزانة 521/2.

(4) (ج) زيادة: (قوله) قبل (أي).

(5) شرح الرضيّ 222/3-223.

(6) في شرح الرضيّ (بحذف).

(7) شرح الرضيّ 223/3.

(8) حيث اشترط جر الموصول أو الموصوف به بمثل الحرف المحذوف معنى ومتعلقا.

وينظر تعليق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على عبارة المصنف 156/1.

(9) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

هذا باب المعرفة بالأداة

وهي (أل) لا اللام وحدها، وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه.

هذا باب[1] المعرف بالأداة

قوله: (وسيبويه) أي: في أحد قوليه[2]، وقوله الآخر إنها اللام وحدها[3].

قوله: (خلافاً لسيبويه) أي[4] في أنّ الهمزة زائدة[5] لا أصلية، وفي صحّة هذا القول من جهة المعنى نظر، إذ لا معنى لأَنَّ (أل) بجملتها معرِّفة[6] ، إلا أنها موضوعةٌ للتعريف، وذلك بالضرورة مُنَافٍ لكون الهمزة زائدة[7]. فليتأمل.

---

(1) (هذا باب) سقط من (ج)، والعنوان غير واضح في (ب).

(2) الكتاب 226/4، حيث قال: ((و(أل) تعرِّف الاسم في قولك : القوم والرجل)).

(3) لم أجد في كتاب سيبويه ما يدل على هذا القول،وقد اشتهر عند النحاة نسبة هذا القول لسيبويه ،كما أشار إليه ابن هشام في شرح قطر الندى.

وقال ابن مالك في شرح الكافية:(اللام وحدها هي المعرِّفة عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة،وهي عند الخليل همزة قطع ،عوملت –غالبًا– معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال ، وهي أحد جزأي الأداة المعرِّفة ،وقول الخليل هو المختار عندي) .

ينظر:شرح الكافية الشافية319/1،وشرح قطر الندى134،والتصريح 483/1،ومجيب الندا 227.

(4) (أي) سقطت من (ب) و(ج).

(5) الكتاب 147/4، وعبارته: ((وتكون موصولة في الحرف الذي تعرّف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القوم والرجل والناس)).

وينظر هذه المسألة في: شرح التسهيل 253/1،وارتشاف الضرب 985/2،وشرح التسهيل للمرادي233،والتصريح483/1،ومجيب الندا226،وهمع الهوامع306/1،وشرح الأشموني 276/1.

(6) (ب) و(ج): معرف.

(7) قد يدفع اعتراض اللقاني بقول ابن مالك: ((وسيبويه مع حكمه بزيادتها يعتدّ بها كاعتداده بهمزة (اسمع) ونحوه، بحيث لا يعده رباعياً فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته، وإن كانت همزة وصل زائدة، فكذا لا يعدُّ لام التعريف وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة)).

= =

وهي إما جنسية، فإن لم تخلفها (كل) فهي لبيان الحقيقة، نحو ﴿ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ﴾ **وإن خلفتها (كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو:** ﴿ٿ ٹ ٹ﴾ **وإن خلفتها مجازا فلشمول خصائص الجنس مبالغة نحو: (أنت الرجل علما).**

قوله: (فهي لبيان الحقيقة) ينتقض بنحو قولك: ادخل السوق، حيث لا عهد في سوق خاص، أي ادخل سوقاً، فإنّ (كُلاًّ) لا تخلف (أل) فيه، واللام فيه ليست للحقيقة، بل المراد بمدخولها فَرْدٌ مبهم[1]، فليتأمل.

قوله: (فلشمول خصائص الجنس[2]) هذا بيان لحاصل المعنى المراد في نحو قولك: أنت الرجل، لا لمدلول اللفظ، إذ مدلوله: أنت كل رجل، مبالغةً، والمراد منه أنت الجامع لخصائص[3] كلّ رجل، ثم التمييز في نحو قولك: أنت الرجل علماً، ينافي أنّ (أل) لخصائص[4]

وإما عهدية، والعهد إما ذِكْري، نحو ﴿ۇ ۆ ۆ﴾ **أو علمي نحو** ﴿ئۆ ئۆ﴾.

فصـــل: وقد تَرِد (أل) زائدة، أي غير معرِّفة، وهي إما لازمة كالتي في علم قارنت وضـــعه

= وكذلك قال الشيخ يس: ((ويندفع أيضا بأن الزيادة لا تنافي الأصالة، الزيادة على الشيء لا فيه، بدليل حروف المضارعة وسين الاستعمال ونحو ذلك)).

ينظر: شرح التسهيل 254/1،وحاشية يس على التصريح 148/1، وقد نقل أيضاً قول ابن مالك في شرح التسهيل.

(1) قال يس في حاشيته على التصريح 149/1: ((ويمكن أن يجاب بأن (أل) فيما نقض به للحقيقة في الحقيقة، لكن حملت على فَرْد بسبب القرينة، وأن الدخول لا يكون إلا فيه)).

وقال الأشموني: ((..اعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف قد يشار به إلى نفس حقيقة الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد...)) إلى أن قال: ((..وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك: ادخل السوق، حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج، ومنه: ﴿ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ﴾، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة)).

ينظر: شرح الأشموني 277/1-279، وينظر حاشية الصبان عليه.

(2) (ج): الاسم.

(3) (ج): الخصائص.

(4) (أ) : لخصاص، والمثبت من (ب) و(ج).

كالسموأل واليسع واللات والعزى،

ــــــــــ الجنس على الشمول، إذ التمييز طبق المميَّز إفراداً وغيره، والمميَّز إذا كان هو خصائصَ الجنس: العلمَ والكتابةَ[1] وغيرهما، فالتمييز[2] نوع منه[3]، فالصواب أن (أل) في نحوه للجنس، أي الماهية مبالغة،كما قال في التلخيص –في بحث تعريف المسند باللام–: ((وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقاً، نحو: زيد الأمير،أو مبالغةً لكماله فيه نحو: عمرو الشجاع))[4].

قوله (أو علميّ) العلميُّ: هو[5] العهدي، إذ[6] العهد هو العلم، فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه، فالصواب: (أو حضوري) ،كما عبّر به في علم الجنس .

قوله (أي غير معرَّفة) أي: ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط، إذ اللازم[7] لا يصلح[8] للسقوط.

قوله (واليَسَعَ) اعلم أن فيه قولين، حكاهما في إعراب السمين[9]:

....

أحدهما: أنَّ [ب/10](يَسَع) علم منقول من فعل مضارع، ماضيه (وسع) و(أل)[10]

(1) (ج): الكناية.

(2) (ب) و(ج): والتمييز.

(3) قال الصبان 280/1: ((يجاب بأن المرادَ بالخصائص عند التقييد بصفةٍ خصائصُ تلك الصفة، أي جميع أحوالها وأصنافها، وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف، فهو أبلغ)) .

وينظر: مغني اللبيب 73، وهمع الهوامع 310/1، وحاشية يس على التصريح 149/1.

(4) التلخيص 120-121 .

(5) (ج): وهو.

(6) (أ)، و(ج): إذا.

(7) (ب) و(ج): اللام.

(8) (ب): تصلح.

(9) ينظر : الدر المصون 28/5-29 .

(10) (ب)و(ج) زيادة (فيه).

زائدة لازمة، لمقارنة الوضع، أي: النقل، والثاني: أنه اسم أعجمي، و(أل) زائدة لازمة[1].

وأنت إذا تأملت ذلك وجدته مشـــكلاً؛ لأنه[2] على القول الأول عربي، وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام- على ما ذكروا[3]- فيخالف ذلك قولهم[4]: أسماء الأنبياء عليهم السلام أعجمية إلا أربعة: صالحاً، وشعيباً، وهوداً، ومحمداً عليهم الصلاة والسلام، وعلى الثاني فـ(أل) كلمة عربية[5] فكيف تقارن وضع الاسم العجمي[6]، أي الموضوع بوضع العجم[7]، إلا أن يقال: واضع اللغة هو الله تعالى[8]، ولا امتناع

.... أو في إشارة وهو (الآن)، وإما عارضة: إما خاصة بالضرورة كقوله:

ولقد نَهَيْتُك عن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

وقوله:

---

(1) لم يقطع السمين الحلبي بكونها زائدة لازمة –كما ذكر اللقاني- بل قال 29/5 : ((.. أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له؛ لأن (اليسع) يقال له: يوشع بن نون فتى موسى، فالألف واللام فيه زائدتان أو معرِّفتان –كما تقدم قبل ذلك-، وهل (أل) لازمة على تقدير زيادتها؟ فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً.. وقال ابن مالك: ما قارنت الأداة نقله كالنظر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموأل فإن الأغلب ثبوت (أل) فيه، وقد تحذف)).

(2) ب: لا أنه.

(3) ينظر: الدر المصون 29/5 ، وتاج العروس 165/13 (وشع).

(4) ينظر: شرح قطر الندى 351، وفي حاشية يس على التصريح 150/1، قال الشهاب القاسمي: ((قد يجاب بأن قولهم المذكور بالنظر للمتفق عليه)). وينظر : حاشية الصبان 281/1.

(5) قال الشهاب القاسمي: ((وقوله: (وعلى الثاني) إلخ: هذا يتوقف على أن (أل) ليست في لغة العجم)). حاشية يس على التصريح 150/1، وينظر: حاشية الصبان 281/1.

(6) (ب) و(ج): الأعجمي.

(7) في لسان العرب 393/8: قال الجوهري: (يسع) اسم من أسماء العجم، وقد أدخل عليه الألف واللام، وهما لا يدخلان على نظائره نحو: يعمر ويزيد ويشكر إلا في ضرورة الشعر.

(8) وهو قول أبي علي الفارسي، ينظر: المزهر 10/1.

وقال الشهاب القاسمي: ((فيه نظر؛ لأنا وإن قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الأعلام إنما هو الوالدان ومن ينزل منْزلتهما))، تنظر حاشية يس على التصريح 150/1.

صَدَدْتَ وطِبْتَ النّفسَ يا قَيْس عن عَمْرو

ـــــــــ من[1] أن يضع كلمة بعضها من كلم[2] العرب، وبعضها من كلم[3] العجم.

قوله (وهي الآن) يعني: أنّ (آن) [4] اسم إشارة[5] للزمن الذي أنت فيه، و(أل) زائدةٌ لازمةٌ، فتعريفه بالإشارة، وإنما لم تجعل (أل) فيه للحضور؛ لأنه مبنيٌّ لا معرب في نحو قولك: الآن آنٌ طيبٌ.

قوله: (عن بَنات الأوبرِ) إن قيل: العلم (ابن أوبر) أو (بنت أوبر) ،والعلم إذا ثُنِّي أو جمع ينوي تنكيره، فإن كان مضـــافاً تعرّف[6] بتعريف المضـــاف إليه، نحو[7]: مررت بزيدكم، فـ(أل) في بنات الأوبر[8] للتعريف، قلت: كما أنَّ (ابن أوبر) عَلَمٌ كذلك (بنات أوبر) علم، فصَحَّ ما هنا.

---

(1) (ب) و(ج): في .

(2) (ج): كلام.

(3) (ج): كلام.

(4) (أن) سقطت من (ج).

(5) (ج): الإشارة.

(6) (أ) و (ج): معرفا.

(7) (ب) و(ج): كقولك.

(8) (ب) و(ج): أوجر.

لأن (بنات أوبر) علم (والنفس) تمييز، فلا يقبلان التعريف، ويلتحق بذلك ما زيد شذوذا نحو: (ادخلوا الأول فالأول)

وإما مُجَوِّزة للمح الأصل، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة، وقد يقع في المنقول عن مصدر. والباب كله سماعي فلا يجوز في نحو: محمد وصالح ومعروف.

ولم تقع في نحو: (يزيد) و(يشكر)؛ لأن أصله الفعل وهو لا يقبل (أل).

قوله: (لأن (بنات أوبر) علم) وجزءُ العلم كالعلم في حكمه.

قوله: (فلا يقبلان التعريف) قد يُرَدّ بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة[1].

قوله: (نحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل) اعلم أنّ قصد المتكلم به الإشارة إلى الأول في علم المتخاطبين، ثم الأول بعده في علمهما أيضاً، فاللام فيهما للعهد الذهني لا زائدة، ثم لما كان ذلك حالاً، والحال واجبة التنكير، أَوَّلُوا ذلك بوصفٍ نكرةٍ يفيد[2] المراد، وهي (منزتبين).

قوله: (ولم يقع) بعد قوله: **(فلا يجوز[3] في نحو: محمد)** لقائلٍ أن يقول: لو عكس التعبير فعبّر في نحو (محمد) بقوله: لم يقع، وفي نحو (يزيد)[4]، بقوله: ولا يجوز لكان أقعد، يعرف ذلك بأدنى تأمل[5].

قوله (وهو لا يقبل (أل)) يَرِد عليه إنْ أريد (أل) من حيث هي: أي معرِّفة أو **فصل**:

---

(1) أجاب الشهاب القاسمي عن اعتراض اللقاني بقوله: ((جواب هذا الإيراد: أن المراد بقبول (أل) في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع قطع النظر عن كونه تمييزاً لا يقبلها، وإنما منعه من القبول وقوعه تمييزاً لعارض له)). ينظر: حاشية يس على التصريح 152/1.

(2) ب: تفيد.

(3) (في) سقطت من (ج).

(4) (ج): بزيد.

(5) قال الشهاب القاسمي: ((وجهه أن نحو (محمد) لم يقع، ولكنه لو وقع لكان جائزاً؛ لأنه اسم، بخلاف نحو (يزيد)؛ لأنه لم يقع، ولا يجوز وقوعه؛ لأنه فعل)) .

ينظر : حاشية يس على التصريح 152/1.

من المعرَّف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض مَنْ يستحقه حتى التحق بالأعلام.

ـــــــــ غيرها، فقولُه: لا يقبلها الفعل، ممنوعٌ؛ لأنه يقبل (أل) الموصولة، وإن كان قليلاً[1]، كما قال الناظم: (وَكَوْنُهُ[2] بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ[3])، وإن أريد (أل) المعرِّفة، فقبول[4] الأصل الملموح لها غيرُ مشترط في هذا النوع، أي (أل) المزيدة للمح الأصل، بدليل (الحارث) و(القاسم)، وأصلهما[5] اسم فاعل، و(أل) الداخلة عليه موصولة، فتدبر.

قوله: (من المعرَّف بالإضافة أو الأداة) يعني في أصل وضعه، وأما بعد الغلبة[6] فمعرّفة[7] بالعلمية[8].

وقوله: (أو الأداة) يعني العهدية، كما في المغني[9]، إلا أنّ لقائلٍ أن يقول: اللفظ الذي يستحقه كل من الأفراد، هو الاسم المجرد، لا المقرون بـ(أل) العهدية، إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المخاطبين[10] دون من عداه، والعهدُ قد[11] لا يتفق إلا في ذلك

(1) (أ) فعلا، والمثبت من (ب) و(ج) ، وهو الأولى .

(2) (ب): كونها.

(3) (قل) سقطت من (ج).

(4) (ب): فقبوله.

(5) (ب) و(ج): وأصلها.

(6) (ج): العلمية.

(7) (ب) و(ج): فمعرف.

(8) (أ) الغلبة، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب، وفي (ج) زيادة (وقوله: (أو الأداة) يعني في أصل وضعه فمعرف بالعلمية) وهو تكرار بسبب انتقال النظر.

(9) مغني اللبيب 74.

(10) (ب): المتخاطبين.

(11) (قد) سقطت من (ج).

حتى التحق بالأعلام.

فالأول: كابن عباس، وابن عمر بن الخطاب، وابن عمرو بن العاص، وابن مسعود، غلبت على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم.

ـــــــ الفرد، فلا دليل على أنه علمٌ له غالبٌ عليه[1]، فتدبّر[2].

قوله: (حتى التحق بالأعلام) أي أنه[3] صار علماً، لا أنه التحق بها في رتبة التعريف[4]، إذ المضاف إلى العلم في رتبته، وإن لم يكن غالباً، ثم لا يخفى أن المعرَّف بالإضافة هو المضاف، وأنَّ[5] الذي صار علماً هو المركب.

قوله: (على العبادلة) أي: العَبادِلة[6] المفهومين[7] من الأسماء المذكورة، فلا يرِد أن العبادلة ليس منهم: ابن مسعود، وابن الزبير، إذ الكلام ليس في العبادلة الذي هو علم بالغلبة.

والثاني: كالنجم للثريا، والعقبة والبيت والمدينة والأعشى، و(أل) هذه زائدة لازمة، إلا في نداءٍ أو إضافة فيجب حذفها، نحو: (يا أعشى باهلة) وقد يحذف في غير ذلك، سمع (هذا عيُّوقٌ طالعاً)، و(هذا يوم اثنين مباركاً فيه).

---

(1) قال الصبان: «قوله: (العهدية) أي بحسب الأصل، وإلا فهي الآن زائدة، ولا يخفى أن (أل) العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل، فمصحوبها كل فرد عهد بينهما كذلك، مثلا: لفظ (العقبة) المعرف بأل العهدية وضع في الأصل لأن يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البدل، فخصصته الغلبة بعقبة (أيلة) ».

ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني 286/1.

(2) (ج): فتدبره.

(3) (أنه) سقطت من (ب) و(ج).

(4) لأن التعريف ثبت له قبل العلمية، ينظر : شرح المكودي 49، وحاشية يس على التصريح 153/1.

(5) (أ) : فإن ، والمثبت من (ب)و(ج) وهو الأولى .

(6) العبادلة: جمع (عَبْدل)- بزنة جعفر- منحوت من (عبدالله) كما قالوا: بسملة، وحمدلة، وعبشم.

ينظر: الأصول 354/3، وعدة السالك 166/1.

(7) (ج): المعهودين.

قوله: **(و(أل) هذه لازمة)** لأنها في علم قارنت غلبته التي بها صار[1] علماً.

قوله (إلا في نداء أو إضـــافة) لا يخفى أن (أل) هذه من (أل) الزائدة في علم قارنت وضـــعه، أي نقله الحاصـــل بالغلبة، وقد قال في (أل) الزائدة في علم قارنت وضـــعه، إنها زائدة[2]، ولم يسـتثن[3] نداءً ولا غيره، وقد اسـتثنى هنا النداء والإضـافة، وغيرهما قليلاً، فإن كان الإطلاق في الأولى مراداً أشـكل الأمر، وإن لم يكن مراداً ،بل كان المراد الاسـتثناء فيه أيضـــاً، فلا إشـــكال إلا من حيث الإطلاقُ في موضـــع التقييد، ويدل لهذا الاحتمال أن السـمين في إعرابه في سـورة الأنعام[4]- عند الكلام على (اليسـع)- نقل عن ابن مالك أن الزائدة في علم قارنت وضـــعه[5]، الغالب فيها الإثبات[6]، وهو [أ/11]مخالف[7] لما عليه الموضح[8]،والله أعلم بالصواب.

قوله: **(هذا يوم اثنين)** اعلم أن إضـــافته من إضـــافة المســـمى إلى الاســـم، أي اليوم

....

ـــــــــ المسمى بالاثنين، وأن الاثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين ، لا للفرد[9] المتأخر

---

(1) (ج): صار بها.

(2) (ب) و(ج): لازمة.

(3) (ب) و(ج): يبين.

(4) الدر المصون 29/5 .

(5) كالسموأل واليسع واللات والعزى، كما مثَّل المصنف فيما سبق.

(6) قال في شرح الكافية الشافية 329/1: ((قد يسمى باسم فيه الألف واللام فلا تفارقانه؛ لأنهما منه بمنْزلة سائر حروفه، ومن ذلك الألف واللام المفتتح بهما (الله) في أصح القولين، ومن ذلك: الألف واللام في (اليسع) ... ومن ذلك الألف واللام في (اللات))).

(7) (ب) و(ج): يخالف.

(8) حيث قال بحذفه في النداء والإضافة.

(9) (ج): للمفرد.

منهما، إذ اســـم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان ، وح فإطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة[1]، إذ بعض مستحقه يومان، لا يوم ثان فتدبر .

λ!!!;

(1) ينظر: حاشية الصبان 288/1.

هذا باب المبتدأ والخبر

المبتدأ: اسمٌ أو بمنْزلته، مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنْزلته، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافع لمكتفىً به، فالاسم نحو: (الله ربنا)، والوصف نحو: (أقائم هذان)، وخرج نحو (نزال) فإنه لا مخبَرٌ عنه ولا وصف.

هذا باب[1] المبتدأ والخبر

قوله:(**أو وصــف**..إلخ) لقائلٍ أن يقول:يدخل فيه نحو:چڐٹچ[2]،إذ قوله (**وصــف**) معطوف على (**اسم**)[3]، ولم يشترط فيه التجرد كما في الاسم، وقد[4] يجاب: بأن التجرد فيه مراد، وإن لم يصرح به، إلاّ أنْ يقال: إنّ المراد لا يدفع الإيراد، فتأمل، وقد يجاب: بأن مرفوع (ڐ) غير مكتفىً به[5]، كما تأتي الإشارة إليه آنفاً.

قوله :(**وخرج نحو** (**نزال**[6])..**إلخ**) يلزم من ذلك أنّ الجملة لا تنحصــر في الابتدائية والفعلية؛ لأن (نزال[7]) جملة، إذ حدها ابن الحاجب في مختصـر الأصـول بقوله: (والجملة ما وُضِـع لإفادةِ نسبة)[8] ، و(**نزال**) ليس مبتدأ و[9]خبراً ، ولا فعلاً وفاعلاً ، نعم إنْ قسمت الجملة إلى

---

(1) (هذا باب) سقطت من (ب) و(ج).

(2) سورة الأنبياء، من الآية (3).

(3) في هامش (ب) و(ج):) عُلِّق على هذا القول بما يأتي: ((قوله: (**وصف**) **معطوف على** (**اسم**) قيل : الظاهر أنه معطوف على قوله: ((**مخبر عنه**))، وحينئذٍ يضمحلّ الإشكال من أصله)). تم.

(4) (قد) سقطت من (ب) و(ج).

(5) ينظر: حاشية الصبان292/1، وقال يس في حاشيته على التصريح 155/1: ((يندفع ما أورده من أصله بجعله [أي:(وصف)] معطوفاً على (مخبرٌ عنه) أي أنه محكوم عليه بأنه كذا وكذا)).

(6) (ب): نزل.

(7) (ب): نزل.

(8) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل 17 .

(9) (ج): أو.

....

الاسمية والفعلية دخل اسم الفعل مع مرفوعه في الاسمية، إذْ هي أعم من الابتدائية.

قوله: **(وخرج)** قد يقال: التعريفُ منقوضٌ بمجرور (رُبَّ) في نحو: (رُبَّ رجلٍ صالحٍ عندي)، فإنه مبتدأ مخبرٌ عنه بالظرف، مع أنه مقرون بحرف معنى عامل، و(بغير) في نحو قوله:

غيرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالحَزَنِ[1]

فإنّها مبتدأٌ لا مخبرٌ عنه[2]، ولا وصفٌ رافعٌ[3]، إذ الوصف الرافع هو المضاف إليه[4]، وهو (مأسوف) فتدبر، وانظر ما في المغنى[5] في حرف (غير) من

(1) بيت من المديد نسبه البغداديُّ لأبي نواس، وليس في ديوانه، وهو ممن لا يحتج بشعره لأنه من المولدين. والشاهد فيه قوله: (غير مأسوف) حيث جاءت (غير) مبتدأ ولم يخبر عنها، بل سد الجار والمجرور (على زمن) مسد الخبر، لمجيئه في موضع رفع بمأسوف لنيابته عن الفاعل، وقد وجه هذا البيت بعدة توجيهات. ينظر البيت في: ارتشاف الضرب 1084/3، وشرح التسهيل 33/4، ومغني اللبيب 211، 886، وتوضيح المقاصد 471/1، وشرح الأشموني 296/1، وشرح الشواهد للعيني 296/1، وهمع الهوامع 362/1، والخزانة 168/1.

(2) (ب) و(ج): عن شيء.

(3) (رافع) سقطت من (ب) و(ج).

(4) (ب) و(ج) زيادة (غير).

(5) مغني اللبيب 212، وقد ذكر ابن هشام في إعراب (غير) ثلاثة أوجه، وهي- باختصار- :

الأول: أن (غير) مبتدأ لا خبر له، والوصف بعده مخفوض لفظاً وهو في قوة المرفوع بالابتداء، وهو قول ابن الشجري وتبعه ابن مالك.

والثاني: أن (غير) خبرٌ مقدم، والأصل: زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه، وهو قول ابن جني وتبعه ابن الحاجب.

والثالث: أنه خبر لمحذوف، و(مأسوف) مصدر جاء على مفعول والمراد به اسم الفاعل، وهو قول ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف.

ولا بد لـوصف المذكور من تقدُّم نفي أو استفهام.....، خـلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة لهم في نحو:

خبيرٌ بنولهْبٍ فلا تك مُلْغياً

خلافاً للنــاظم وابنه، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنّما صح الإخبار به عن الجمع؛ لأنه على فعيل، فهو على حد: ﴿ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ﴾.

أعاريب البيت(1).

قوله: (فهو على حد ﴿ﮛ﴾ إلخ)(2)، قد يناقش بأن (الملائكة) جمع تكسـير، فيُؤَوّل بالجماعة، وهي لمفرد مؤنث، وهو قد يخبر عنه بـ (فَعِيل)،كما في: ﴿ۇ ۆ ۈ ۇٴ ۋ﴾(3)، و(بنو لِهْب) أُجري مُجرى جمع المذكر السالم، وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه إفرادُه .

---

(1) في هامش (أ) كُتِبَ عند هذا الموضع كلام ابن هشام في مغني اللبيب 211-212 حول أعاريب النحاة لـ(غير) في البيت الشعري، وقد نُقِلَ بتمامه إلى قوله: ((وهو ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسف))، ثم عُقِّب بنقلٍ عن الدماميني، حيث كُتِبَ : ((قال البدر الدماميني في حاشيته: التعسّف: هو الأخذ على غير الطريق، يعني: أنَّ ارتكابه لجعل (مأسوف) مصدراً خارجٌ عن طريق العرب المسلوكة، ثم إنْ ثبتَ بطريقٍ معتبَرٍ مجيءُ هذا المصدر المعيَّن من كلامهم فلا نزاع في قبوله ، ولا تعسف حينئذٍ، إذ ليس في ذلك إلا حذف المبتدأ لقرينة، وهو كثيرٌ مقيسٌ، وجَعْل المصدر بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع أيضاً، كزيدٍ عَدْلٌ وصَوْمٌ، وإن لم يثبت عن العرب استعمالُ (مأسوف) مصدراً فهذا الإعراب غير مقبول البتة)). هـ.

(2) سورة التحريم من الآية (4).

(3) سورة الأعراف من الآية (56).

وإذا لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته....، وإن طابقه في غير الإفراد تعينت خبريته...، وإن طابقه في الإفراد احتملهما، نحو (أقائم أخوك)....... وارتفاع المبتدأ بالابتداء، وهو التجرد للإسناد.

قوله: (وإذا لم يطابق) يَرِدُ عليه (أفعل التفصيل) مجرداً نحو: (ما أفضل منك هذان)[1]، فإنَّ رفعَه للظاهر جائزٌ -وإن كان قليلا- ،فتجوز[2] فيه الابتدائية والخبرية.

قوله (تعينت خبريته) لا يستقيم على مذهب الناظم[3] في تجويز تثنية[4] الفعل وجمعه- وإن كان قليلاً-، على ما يصرح به في الفاعل.

قوله (احتملهما) ينتقض[5] بنحو: (أطالع الشمس) و(أقائم عندك هند)، فإن الوصف مبتدأ لا خبر[6].

قوله (وهو التجرد) يلزمه أن يقول: (تحقيقاً أو تقديراً)، ليتناول ابتداء المبتدأ المقرون بالزائد[7] ثم **قوله: (للإسناد)** يعم إسناده إلى غيره كالوصف، وعكسه كالاسم.

قوله : (للإسناد) مخرج لتجرد المضارع ، فإنه مسند، تجرد أم لا، والحقّ أنه أيضاً

---

(1) في (ب): ما أفضل منك هذا، وفي (أ): ما أفضل هذان، وفي حاشية يس 158/1 (ما أفضل منك الزيدان)، والمثبت من (ج)، وهو الأولى.

(2) (ب) و(ج): فيجوز.

(3) ينظر: شرح التسهيل 116/2-117.

(4) (ب) و(ج): تثنيته.

(5) في هامش (ب) و(ج) عُلِّق على الموضع بما يلي: (قوله: (**ينتقض..إلخ**) وجه ذلك أن الوصف لو كان خبراً لوجب تأنيثه، لرفعه في المثال الأول ضميرَ مجازيِّ التأنيث، وفي المثال الثاني ضمير حقيقيِّ التأنيث)). تم.

(6) لاختلاف الوصف مع مرفوعه في التذكير والتأنيث، فلا يجوز إعرابه خبراً مقدما؛لئلا يخبر بالمذكر عن المؤنث، ووجب أن يكون مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر.

(7) كقولك: (بحسبك درهم) فـ(حسب) مبتدأ وإن دخل عليها حرف الجر، فهو لا يخرجه عن الابتدائية، لكونه حرف زائد، وكذلك الشبيه بالزائد، نحو: (رب رجلٍ صالحٍ صديقٌ لك).

وارتفاع الخبر بالمبتدأ، لا بالابتداء، ولا بهما، وعن الكوفيين أنهما ترافعا.

فصل: والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور.

وهو: إما مفرد، وإما جملة، والمفرد: إما جامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ، نحو (هذا زيد)،

تجرد للإسناد، فهو ابتداء، ولا[1] يستلزم ذلك أن المضارع مبتدأ، بل واقع في الابتداء.

قوله (وارتفاع الخبر) فيه الحكم قبل التصور[2].

قوله (أنهما ترافعا) يلزم عليه الدور، إذ كل منهما لا يوجد إلا برفعه، ويلزم تقدم المعلول[3]– وهو رفع المبتدأ – على علته –أي الخبر– تقدماً ذاتياً، إلا أنّ العواملَ عللٌ مجازية.

فصل[4] قوله: (والخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ) إلخ إن قلت: يلزم[5] من هذا التعريف الدور، إذ الخبر ح متوقف على المبتدأ، أو المبتدأ متوقف على الخبر؛ لأن من تعريفه (مخبرٌ عنه)، وهو مشتق من الخبر كما تقدم.

قلت: لا يلزم، إذ المرادُ منْ (مخبر) [6] الإخبارُ اللغوي، فإن قلت: لا يصدق على نحو (النار حارة) مما هو معلوم النسبة ضرورةً، ولا على نحو: (شِعْري شِعْري) مما كان الخبر فيه عين المبتدأ، قلت: يصدق عليه، إذ الفائدة في الأول حاصلة بأصل الوضع، وفي الثاني بتأويل: أنَّ شِعري الآن هو شِعري الذي تعهده، ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو (ذاهبة) من نحو قولك: (زيد جاريته ذاهبة)، إذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه، لاشتماله على ضمير الغائب[7].

---

(1) (لا) سقطت من (ج).

(2) (ب) و(ج): التصوير.

(3) (ج): المعمول.

(4) زيادة من (ج).

(5) سقطت من (ب).

(6) سقطت من (ب) و(ج).

(7) أجاب الصبان 301/1 عن مثل هذا الاعتراض بأن المراد المتم للفائدة ولو بحسب الأصل.

إلا إن أَوِّل بالمشتق، نحو (زيدٌ أسدٌ) إذا أريد به شجاع، وإما مشتق فيتحمل ضميره، نحو: (زيد قائم) ..... إلا إن رفع الظاهر نحو: (زيد قائم أبواه)،

قوله: (إذا أريد به شـجاع) يعني: وأمَّا إذا أريد بأسـد [ب/11] حقيقته، فأداة[1] التشـبيه محذوفة- كما هو مذهب البيانيين[2]-، فلا يكون من الإخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه، وإن تحمل الضمير الذي كان في المتعلق.

قوله: (فيتحمل ضـميره) أي ضـمير المبتدأ ذلك الخبر، ولا يخفى أنه منتقض بنحو: (زيدٌ عمرو ضاربه هو)، فإن الضمير الذي رُفِع بـ(ضاربه) ليس لمبتدئه، بل لمبتدأ الجملة[3]، أعني(زيداً)، على أن مثالي الموضح في الوصف الجاري على غير من هو له، الضـمير فيهما عائدٌ على غير مبتدئه[4] البتة.

قوله (إلا إن رفع الظاهر) ينتقض بنحو: (زيد ما قائم إلا هو)، إذا قدّر (هو) مرفوعاً بـ(قائم) لا مبتدأ، أي بدلاً من المبتدأ[5].

---

(1) (ب) و(ج): وأداة.

(2) ينظر: الطراز 315/1، وفيه: ((اعلم أن التشبيه المضمر الأداة أبلغ وأوجز من التشبيه الذي ظهرت أداته، أما كونه أبلغ؛ فلأنك إذا قلت: زيد الأسد، فقد جعلته نفس هذه الحقيقة من غير واسطة... وأما كونه أوجز؛ فلأن أداة التشبيه محذوف منه)).

(3) قد يجاب بأن الضمير في قوله: ((يتحمل ضميره)) يعود على المبتدأ عموماً، وليس على مبتدئه الخاص به بدليل قوله: ((ويبرز الضمير المتحمل إذا جر الوصف على غير مَنْ هو له، سواء ألبس، نحو: (غلام زيد ضاربه هو) إذا كانت الهاء للغلام)).

وينظر: حاشية يس على التصريح 161/1.

(4) (ب) و(ج): مبتدأ.

(5) ينظر: همع الهوامع 367/1، وحاشية الخضري 179/1.

ويبرز الضمير المتحمَّل إذا جرى الوصف غير من هو له، وسواء ألبس، أم لم يلبس، والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس، تمسكاً بنحو قوله:

قَومي ذُرا المَجْدِ بَانُوها

قوله: (إذا جرى الوصف) أحسن منه (إذا[1] جرى الخبر) ليشمل نحو: زيد عمرو ضَرَبه هو.

قوله: (إذا جرى[2] الوصف) مثله الفعلُ[3].

قوله: (أولم يلبس) ينبغي أن يُخَصّ بظهوره إذا لم يلبس استتارُهُ عمومُ قوله: (وَفِي اخْتِيَارِ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ.. إلخ).

قوله: (قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بَانُوهَا[4]) فَإن قلت: يمكن تخريجه على أنَّ (ذُرى) [5] منصوبٌ بـ(بانون) ، محذوفاً مفسراً بـ(بانوها) [6]وإن كان مضافاً.

قلت: يمنع منه أنَّ (بانوها) ماض مجرد من (أل) فلا يعمل[7]، فلا يفسر عاملاً، لكن التحقيق أن (بانوها) يحتمل فيه الضمير أن يكون منصوباً على المفعولية، ومجروراً على

---

(1) (ج): أو.

(2) (ج): أجرى.

(3) (أ) بالفعل، والمثبت من (ب) و(ج) ، وهو الأولى .

(4) في (ب) و(ج): زيادة (إلخ).

(5) (الذُّرَى) هي أعالي الجبال، واحدتها (ذُِرْوة) بضم الدال وكسرها، ويُكتب بالألف على مذهب البصريين؛ لأن ألفه مبدلة من الواو، ويكتب بالياء على مذاهب الكوفيين لضم أوله مثل: كُسوة وكساً .

ينظر: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة 277، و حاشية يس على التصريح 162/1.

(6) وهو تخريج ابن هشام . ينظر: تخليص الشواهد 187.

(7) قال الشهاب القاسمي : ((يجاب بمنع أنه ماضٍ، بل هو للإطلاق فيعمل)).

ينظر : حاشية يس على التصريح162/1 .

والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابطٍ، نحو: ﴿ ٻ ٻ ٻ ﴾، إذا قُدِّر (هو) ضمير شأن، ....

ــــــــــ الإضافة؛ لأن مذهب سيبويه أنَّ الصفة المقرونة باللام أو المجردة منها إذا وقعت مثناة أو مجموعة واتصل بها ضمير وجب تجريدها من النون، وجاز في الضمير- بَعْدُ[1]- الجرُّ والنصبُ[2]. نقله عنه[3] الرضيّ[4]، وأشار إليه الموضح في باب الإضافة[5].

إذا تقرر هذا فلا مانع من أن الوصف في البيت يراد به الدوام والاستمرار، فيكون بمنْزلة الحال في صحة العمل، ويكون (ذرَى) منصوباً ببانون[6]مفسراً بالمذكور[7]. والله سبحانه أعلم[8].

قوله: (**في المعنى**) إن أراد به المفهوم، فلا يصح لعدم الفائدة،أو الخارج، فكل خبرٍ[9]

---

(1) (ب) و(ج): بعدها.

(2) قال في الكتاب 187/1: ((وإذا قلت: (هم الضاربوك، وهما الضارباك)، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجهُ الجرَّ إلا في قول من قال: الحافظو عورةَ العشيرة)). وقال في نفس الصفحة: ((واعلم أنَّ حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل)).

(3) (أ) عن.

(4) شرح الرضيّ 909/2.

(5) أوضح المسالك 91/3، وقد فصل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك 91/3 هذه المسألة تفصيلاً بديعاً مستعرضاً مذاهب النحاة فيها، فيراجع في مظنته.

(6) (أ) : ببانوا.

(7) وهذا هو توجيه ابن هشام، كما ذكرنا آنفاً.

(8) (ب) و(ج) زيادة (بالصواب).

(9) (ج): زيادة (يقوم).

ونحو ﴿ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ﴾.

وإما غيره فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذي هو مسوقة له، وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه، وهو إما ضميره– أو إشارةٌ إليه– قال الأخفش: أو غيرهما، نحو: ﴿ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ﴾، أو على اسم بلفظه ومعناه.....،

ــــــــــــ كذلك، ليصح الحمل، وقد يختار الثاني. وقولك[1]: كلُّ خبرٍ كذلك ممنوعٌ، إذ الجملة في نحو: (زيد يقوم أبوه) مضـــمونها إســـناد القيام إلى الأب، وهو غيرُ زيدٍ مفهوماً وخارجاً، لكنها تؤول بمفردٍ صادقٍ على المبتدأ، أي قائم الأب[2].

قوله: (ونحو: ﴿ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ﴾[3]) لم يقل: إذا قُدِّرَ (هي) ضـــمير القصة، لأن ذلك متعيّن، إذ جَعْلُهُ عائداً على ما في الذهن، و(أبصار) بدلاً أو عطف بيان، يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبيّ من التابع[4].

قوله:(﴿ﯽ ﯾ﴾)[5] الآية، أي فإن قوله تعالى: ﴿ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ﴾ اشتمل على (المصلحين)، وهو اسم بمعنى (الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة).

---

(1) الواو سقطت من (أ).

(2) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 162/1 معلقاً على كلام اللقاني: ((ويُدْفَع بأنّ المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبراً عن مفرد مدلوله جملة)).

(3) سورة الأنبياء من الآية (97).

(4) وهي (شاخصة) حيث فصلت بين البدل والمبدل منه، وهما (هي) و(أبصار) على رأي اللقاني.
وينظر في الكلام حول هذه الآية: التصريح 527/1، و حاشية يس عليه164/1.

(5) سورة الأعراف من الآية (170).

أو على اسمٍ أعمَّ منه، نحو: ((زيد نعم الرجل)).

فصل: ويقع الخبر ظرفاً، ومجروراً، والصحيح أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره (كائنٌ) أو (مستقر) لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الطرف والمجرور، كقوله:

فإنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهرَ أَجْمَعُ

ـــــــــ **قوله: (نحو :"زيد نعم الرجل")** أي: كل رجل، وفي الفاعل أنَّ (أل) [1] للجنس ،أي الحقيقة، فانظره.

قوله: (وأَنّ تقديره كائن) الخلاف في الراجح[2]، لا في الجواز، كما هو مقتضى صنعه، إذ كل منهما جَائِز اتفاقاً.

قوله: (فَإِنّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ) وجه الدلالة فيه: أنّ (أجمع) مرفوعٌ، فلا يكون تأكيداً لـــ(فؤادي) لنصبه، وكذا لا يكون تأكيداً لقوله: (الدهر) فتعيّن أنه تأكيد للضمير في الظرف[3]، وهو المطلوب،لكن لقائلٍ أن يقول:يجوز أن يكون تأكيداً لفؤادي

---

(1) سقطت من (ب).

(2) اختلف النحاة في تقدير متعلق الظرف والجار مع مجروره:

فذهب الأخفش والفارسي والزمخشري وابن الحاجب إلى تقديره بالفعل (كان) أو (استقر) لكون الأصل في العمل. وذهب جمهور البصريين ورجحه ابن مالك إلى تقديره باسم الفاعل (كائن) أو (مستقِر) لكون الأصل في الخبر أن يكون مفردا، وللتصريح به في قول الشاعر:

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

ينظر في هذه المسألة: شرح المفصل لابن يعيش 90/1، وشرح التسهيل 316/1-318، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 181/1-182، والتصريح 535/1، وهمع الهوامع 375/1-376.

(3) وهو توجيه ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب 579.

ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني نحو(الصوم اليوم) و(السفر غداً) لا عن أسماء الذوات، نحو (زيد اليوم) ....

على محله من الرفع بالابتداء[1]، وقد[2]حصل الشرط- وهو المجيء بعد الخبر-، إذ العطف وغيره سواءٌ كما في الرضي[3].

قوله: (ويخبر بالزمان عن أسماء المعاني) قال الرضي: «ويكون ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى مطلقاً[4] بشرط حدوثه، ثم ننظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثرَه، وكان الزمان نكرةً رُفِعَ غالباً، نحو: الصومُ يومٌ والسيرُ شهرٌ، إذا كان السيرُ في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه[5] كأنه هو، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية، ويجوز نصب هذا الزمان المنكَّر وجرّه بفي، نحو: الصومُ في يومٍ أو يوماً خلافاً[6] للكوفيين» [7].

ثم قال: «وإن كان الزمان معرفةً، نحو: الصومُ يومُ الجمعة، لم يكن إلاّ الرفعُ[8]

---

(1) منع ابن هشام في مغني اللبيب 579 هذا التوجيه، وعلَّل ذلك بأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ. وللنحويين في البيت توجيهات أخرى. ينظر: ارتشاف الضرب 1122/3، ومغني اللبيب 579، والتصريح 537/1-538، وهمع الهوامع 376/1.

(2) (ب): وإذا.

(3) شرح الرضيّ 842/2.

(4) (مطلقاً) غير موجودة في شرح الرضيّ.

(5) سقطت من (ب) و(ج).

(6) حيث أوجبوا رفعه، ومنعوا نصبه وجره بفي، وحجتهم: صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، وذلك لأن بعضهم يقول أن (في) للتبعيض. ينظر: شرح التسهيل للمرادي 274.

(7) شرح الرضيّ 283/1.

(8) في النسخ الخطية الثلاث (لم يكن إلا الرفع) وكذلك نقلها الشيخ يس في حاشيته على التصريح 167/1عن اللقاني، وفي شرح الرضيّ بتحقيقيه (لم يكن الرفع) بإسقاط (إلاّ)، ولعله هو الصواب، ويدل عليه كلام ابن مالك في شرح التسهيل 351/1: «ومثال رفع الزمان الموقوع في بعضه قولك: الزيارة يوم الجمعة، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة، وروي قول النابغة: =

....

غالباً، كما في الأول عند البصريين)) (1).

ثم قال: ((فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمانُ معرَّفاً أو منكَّراً، فالأغلب نصبه أو جره بفي، اتفاقاً بين(2) الفريقين نحو: الخروجُ يوماً أو في يومٍ، والسيرُ يومَ الجمعة أو في يومِ الجمعة(3)، وأما قوله تعالى: ﴿ ٱ ب ب﴾(4) فلتأكيد أمر الحج [12/أ] ودعاء الناسِ إلى الاستعداد له، حتى كأنّ أفعال الحج مستغرقةٌ لجميع الأشهر الثلاثة، وإذا كان ظرفُ الزمان خبراً عن اسم عين، سواء كان اسم مكانٍ أو لا، فإن كان غير متصرف نحو: زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفعُ(5) راجحٌ، نحو: أنت مني مكانٌ قريبٌ، ودارك مني يمينٌ أو شمالٌ، وهو باقٍ على الظرفية عند البصريين، والمضافُ محذوفٌ إما من المبتدأ أي مكانك مني مكانٌ قريبٌ، أو من الخبر أي أنت مني ذو مكانٍ قريبٍ، وإن كان معرفة فالرفعُ مرجوحٌ نحو:

زعم البوارح أن رحلتنا غدا　　　وبذاك خبّرنا الغراب الأسود

بنصب (غدا) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس، واستعماله أكثر))، وينظر: شرح التسهيل للمرادي 274.

وأنبّه على أن الدكتور/حسين الحفظي وهو أحد محققي شرح الرضيّ ذكر أنه في نسخة (ج) وردت العبارة كالتالي (لم يكن إلا الرفع) وهو يوافق ما في حاشية اللقاني، إلا أن المحقق أثبت في المتن العبارة الأخرى.

(1) شرح الرضيّ 283/1

(2) (ج): من.

(3) في شرح الرضيّ زيادة: (وربما رفع)، وهي زيادة من بعض النسخ الخطية.

(4) سورة البقرة من الآية (197).

(5) (ج): فالرافع.

فإن حصلت فائدة جاز، كأن يكون المبتدأ عاماً والزمان خاصاً،

زيد خلفَك»[1] انتهى ما أردناه[2] من كلامه، وأطال ذيل الكلام في هذه المسألة مما يشتمل على فوائد فعليك بمطالعته.

قوله: (فإن حصلت فائدة) اعلم أن الرضي[3] جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين: نوعاً[4] يشبه المعنى في تجدده وقتاً دون وقتٍ، ونوعاً[5] يقطع فيه بتقدير المعنى المضاف، فالأول كـ(الورد) [6]، والثاني كقولهم: اليَوْمَ خَمْرٌ، وقضيته أنّ الأول لا ضرورةَ إلى تقدير مضاف فيه[7]، وهذا هو التحقيق، فليتأمل.

قوله: (كأن يكون المبتدأ عاماً.. إلخ) هذا كلامٌ لا يظهر له معنى يوجَّه به[8]، ولا مستند له في كلام الأئمة[9]، والمعول عليه ما في الرضي[10].

---

(1) شرح الرضيّ 284/1.
(2) (أ): (أراد)، وب: (أوردنا)، والمثبت من (ج)، وهو الأنسب.
(3) شرح الرضيّ 282/1، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك 319/1، وحاشية يس على مجيب الندا 246/1-247.
(4) (ج): نوع.
(5) (ج): ونوع.
(6) (ج): كالورود.
(7) ينظر: توضيح المقاصد 480/1، حيث قال: «وذهب بعضهم إلى أن (الهلال الليلة) لا يقدر فيه مضاف محذوف؛ لأن الهلال يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت، فأفاد الإخبار عنه».
(8) قال الشيخ عبد القادر الأنصاري: ((ووجَّهه بعض الشيوخ بأنه وإن كان ضميراً منفصلاً للمتكلّم المعظم نفسه، أو المشارك غيره، فهو عام لصلاحيته لكل متكلّم، لا يختص بمتكلم دون آخر)). رفع الستور والأرائك 23/ب. وذكر هذا التوجيه الأزهري في تصريحه 539/1.
(9) بل ذكره عدد من النحاة، ومثّلوا له بما مثّل له ابن هشام، وهو: (نحن في شهر كذا)، واعترض الدماميني هذا المثال، ووجهه الأزهري في تصريحه.
ينظر: المقاصد الشافية 24/2، وارتشاف الضرب 1124/3، والمساعد 238/1، وتعليق الفرائد 114/3، والتصريح 539/1، وهمع الهوامع 377/1.
(10) في النقل السابق عنه.

نحو (نحن في شهر كذا) وأما نحو (الوردُ في أيار) و(اليوم خمرٌ) و(الليلة الهلال) فالأصل: خروج الورد، وشرب خمرٍ، ورؤية الهلال.

فصل: ولا يبتدأ بنكرة،.... إلا أن حصلت فائدة؛كأن يخبر عنها بمختص مقدم أو مجرور،

قوله: (نحن في شـــهر كذا) يمكن تخريج هذا المثال على حذف الخبر الخاص بقرينةٍ حالية ، أي: داخلون في شهر كذا.

قوله: (ولا يبتدأ بنكرة) أي: ويجوز أن تقع النكرة فاعلاً ؛ لأنه يتخصص بالفعل قبله، قاله ابن الحاجب(1).

ورُدّ(2) بأنه يصدق عليه أنه حكم عليه قبل معرفته وعليه مُنِعَ .

قوله (إلا إن حصلت فائدة) ينبغي أن الشرط هو العلم بالحصول لا الحصول، لتأخُّرِه عن الابتداء، والشرطُ مقارن.

قوله: (مقدَّم) لا دخل للمقدم(3) في حصول الفائدة، بل في رفع احتمال الصفة.

---

(1) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب 358/2، والإيضاح في شرح المفصل 150/1، حيث قال فيه وهو يتحدث عن مسوغات الابتداء بالنكرة: ((وإما أن تكون- أي النكرة- في كلام مقدر بالفاعل، كقولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذا ناب)، فإن معانه: ما أَهَرَّ ذا ناب إلا شَرٌّ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداء به؛ لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره، فكأنه موصوف، فالوجه الذي صح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل)).

(2) رده الرضي في شرحه للكافية 258/1، 261.

(3) (ب): للتقديم، و(ج): للتقدم.

نحو: ﴿صم ضج﴾و﴿ﭢ ﭣ﴾،ولا يجوز(رجل في الدار)ولا(عند رجل مالٌ)أو تتلو نفياً،نحو(ما رجل قائم)أو استفهاماًنحو ﴿ﮝ ﮞ ﮟ﴾،أو تكون موصوفة،أو عاملة الفعل،ومن العاملة المضافة

قوله[1]:(﴿**ولدينا مزيد**﴾[2])أي:زيادة[3]،وأما اسم المفعول فصفة لمقدر،أي شيء[4].

قوله: (ولا يجوز: رجل في الدار) إلا أن يُراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد. الرضي: ((لولم يعلم كون (رجل ما قائماً في الدار) جاز أن تقول (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصص النكرة بوجه))[5]، قاله الرضي.

قوله: (أو استفهاماً) حصول الفائدة فيه وفي النفي بتعيين المبتدأ، إذ النفيُ والاستفهامُ يتعلقان بكل فردٍ؛ لأن الاستفهام هنا إنكاري[6].

قوله: (ومن العاملةِ المضافةُ) إشارة إلى مثالي الناظم وهما: رَغبةٌ في الخير خَيْرٌ[7]، وعمل برٍّ يَزِينُ، من نوعٍ واحد، والتعريضُ بمَنْ جعل الإضافة نوعاً مغايراً للعمل، وقد يقال: العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته، والمضاف إنما يعمل في المضاف إليه الجر، بسبب وصف الإضافة العارضة له.

---

(1) سقطت من (أ).

(2) سورة ق من الآية (35).

(3) ينظر: البحر المحيط 127/8، وفسرت الزيادة في الآية الكريمة بأنها النظر إلى وجه الله عز وجل في الجنّة –نسأل الله تعالى من فضله– وينظر: تفسير ابن كثير 407/7.

(4) ينظر: البحر المحيط 127/8.

(5) شرح الرضيّ 259/1.

(6) قال الشهاب القاسمي: ((الاستفهام هنا لا ينحصر في الإنكاري)) وعلق عليه الشيخ يس بقوله: ((ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق..)) ينظر: حاشية يس على التصريح 169/1.

(7) سقطت من (ج).

كالحديث: «خمسُ صلواتٍ كتبهن الله»

ويقاس على هذه المواضع ما أشبهها نحو: (قَصَدَكَ غلامُه رجلٌ) ، وقوله:

لَوْ لاَ اصْطِبَارٌ لأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

قوله: (كتبهن الله) يحتمل أنه خبرٌ، وأنه نعتٌ لــ(صلوات) والخبرُ قوله: (في اليوم والليلة) [1]،وهذا أولى من الأول، إذ يلزم عليه أن (في اليوم) متعلق بـ(كَتَبَ)[2]، والكَتْبُ وهو الفَرْضُ[3] سابق على اليوم والليلة، لوقوعه ليلة الإسراء[4].

قوله: (ويقاس على هذه.. إلخ) فيه إيماء إلى أن الصــــورَ المقيس عليها هي صــــورُ حصــــول الفائدة، فكان الأولى أن يقول أولاً: **(بأن يخبر عنها)** بمختص بالباء، لا الكاف[5] المؤذنة بعدم الحصر، فتأمل.

قوله: (لَوْلاَ اصْــــطِبَارٌ) يعني أن النكرة بعد (لولا) أشــــبهت النكرة بعد النفي؛ لأنَّ (لولا) تقتضــــي انتفاء جوابها، فهي حرف نفي في الجملة، لكن قد يقال: إن حرف النفي ينفي مضمون الجملة بعده،و(لولا) تقتضي وجود مضمون الجملة بعدها، وإن نفت مضمون

---

(1) الحديث بتمامه رواه الحميدي في مسنده برقم (413/مسند عبادة بن الصامت) وهو: ((قيل لعبادة بن الصامت: إن أبا محمد يقول الوتر واجب، فقال عبادة: كذب أبو محمد، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: خمسُ صلواتٍ كتبهن الله على العباد في اليوم والليلة، فمن أتى بهن لم ينتقص من حقهن شيئا- للقادرين- كان حقاً على الله عز وجل أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد، إن شاء عذّبه، وإن شاء غفر له)).

(2) قال الشهاب القاسمي: ((اللزوم ممنوع؛ لجواز أن يكون الجار والمجرور- على هذا التقدير- خبراً ثانياً)).

(3) ينظر: لسان العرب 699/1 (كتب).

(4) ينظر: حاشية الصبان 318/1.

(5) (ب)و(ج) : بالكاف .

فصل: وللخبر ثلاثُ حالات:

إحداها: التأخر، وهو الأصل ك (زيد قائم)، ويجب في أربع مسائل:

الجملة التالية لما بعدها.

قوله: (للخبر ثلاث حالات) اعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير، وهما: التقدم والتأخر، والأصل منهما هو التأخر، أي[1] من حيث هو، أي مع قطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً، وباعتبار حكم هذه الحال[2] ثلاثُ أحوال: وجوبُ التأخر، ووجوبَ التقدم، وجوازَهما، والأصل منهما الجواز، إذ الأصل عدم الموجب والمانع.

فالمصنف إن أراد الحالات باعتبار[3] الأول لم يصح قوله: **(ثلاث)** إذ هي حالتان لا غير، وإن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول: إحداها وجوب التأخر، [وذلك في أربع مسائل؛ لأنّ قوله: **(إحداها[4] التأخر)**] [5]، هو أحد القسمين بالاعتبار الأول، وقوله بعد ذلك: ويجب، ويمتنع، والثالثة جواز الأمرين، هو [ب/12] أقسام حال الخبر بالاعتبار الثاني.

ثم إن **قوله**:**(إحداها التأخر)** إن أراد بالتأخرِ فيه الجائزَ كان قولُه: **(الثالثة جواز الأمرين)** تكراراً، وإن أراد الواجب كان تكراراً[6] مع قوله:**(ويجب في أربع مسائل)**، وكان قوله: **(و[7]هو الأصل)** غير صحيح، إذ الأصلُ هو التأخرُ من حيث هو ، لا بقيد كونه واجباً،

---

(1) (أي) سقطت من (ب) و(ج).

(2) أي الوجوب والجواز.

(3) (ب) و(ج): بالاعتبار .

(4) (ب): أحدها.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ج)، بسبب انتقال النظر.

(6) (ب) و(ج): تكرير.

(7) الواو سقطت من (ج).

إحداها: أن يخاف التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين،

وكذا قوله: (كـ:زيد قائم) لا يصح التمثيل به، إذ التأخير جائزٌ، فإن[1] أراد التأخيرُ أعم من كل منهما، اندرج فيه الجائز والواجب، فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعني جواز التقدم والتأخر مقابلاً، أما أولاً فلأن جواز الأمرين من حيث هو جوازٌ لا يقبل شيئاً من التقدم والتأخر، بل يجامعه، وأما ثانياً: فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعي أن التأخر الجائز قسيم لمطلق التأخر، وقسم الشيء لا يكون قسيماً له .

وغاية ما يتمحل[2] له أن يقال: (**قوله: إحداها التأخر**) على حذف مضاف، وهو (وجوب)؛ وقوله: (وهو) عائد على مطلق التأخر، والتقدير: إحداها وجوب التأخر، والتأخر من حيث هو هو الأصل.

قوله بعد ذلك: (**ويجب**) بيانٌ لمواضع الوجوب السابق فليتأمل، والله سبحانه أعلم.

قوله: (التباسه بالمبتدأ) أي اكتساؤه بصورة المبتدأ في ذهن السامع، وعلى هذا فمعنى (يخاف) أنَّ المتكلمَ يظن أنَّ السامع يعتقد أن الخبرَ مبتدأٌ، أو يشك أنه يعتقده، إذْ[3] الخوف يستعمل بمعنى الظن، أو الشك[4]، وعلى هذا التقدير لا يَرِدُ نحو قولك: زيد رجل صالح. إذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه أنه مبتدأ، بل يتردد فيه، وفي أنه خبر مقدم، كما ذهب إليه سيبويه رحمه الله تعالى ، ولا يَرِد أيضا على قوله في المسألة الثانية: أن يخاف التباس[5] المبتدأ بالفاعل النقض بنحو: ﴿ہ ۂ﴾[6] ،

أو متساويين ولا قرينة،

---

(1) (ب) و(ج): وإن.

(2) (أ): يتحمل، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الأنسب.

(3) (أ): إذا.

(4) لم أجد من ذكر أن لخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك.

(5) (ج): القياس.

(6) من قوله تعالى: ﴿ہ ہ ۂ ۂ ۃ ۃ﴾ سورة مريم من الآية 46.

ـــــــــــــ حيث جُوِّز[1] فيه أنَّ (راغب) مبتدأ وما بعده فاعل، وأن (راغب) خبر مقدم، و(أنت) مبتدأ مؤخر، ووجه النقض به أن التجويز الثاني يستلزم أن (راغب) خبرٌ مقدمٌ على مبتدئه، وقد أوجب هذا التقديمَ التباسُ[2] المبتدأ بالفاعل للوصـــف، فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير،لتقدم الخبر معه في الآية،ووجه دفع النقض أن الســامع لا يعتقد عند التقديم أنه مبتدأ وما بعده فاعل،بل يتردد في ذلك وفي أنه خبر وما بعده مبتدأ[3]، فليتأمل[4].

هذا والظاهر أن الالتباسَ صادقٌ بالتباسه[5] الذي يوجب التجويز، فيردُّه .

قوله: (أو متساويين)، لو اقتصر على قوله: **(وذلك إذا كانا متساويين)**، وأراد به التساوي في جواز الابتداء، لكان أولى، ليندرج فيه نحو: زيدٌ رجلٌ صالحٌ[6] ؛ لأنه لو قدم

---

(1) جوَّز ذلك ابن عقيل وقال: إن الأول أولى، وهو كون (أراغب) مبتدأ والضمير فاعلاً سد مسد الخبر؛ لأنه يلزم على الوجه الثاني وهو كون (أراغب) خبراً مقدما، والضمير مبتدأ مؤخراً فصل العامل وهو (أراغب) عن معموله وهو (عن آلهتي) بأجنبي وهو (أنت)؛لأن(أنت) أجنبي من (راغب)لأنه مبتدأ فليس لـ(راغب) عمل فيه؛لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وذكر ابن هشام أن الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب أوجبوا الوجه الثاني وهو تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، ورد عليهم بما ذكره ابن عقيل من فصل العامل عن معموله بأجنبي.

ينظر في هذه المسألة: الأمالي النحوية 26/3-27، ومغني اللبيب 723، وشرح شذور الذهب 174، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 171/1، والتصريح 510/1.

(2) (ج): القياس.

(3) وتردده بسبب مخالفتهما الأصل؛ وذلك لأن الأصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسماً، وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخراً. ينظر حاشية يس على التصريح 171/1.

(4) (ج): زيادة (ذلك) .

(5)(ب)و(ج):بالتشابه،وكذلك نقلها الشيخ يس في حاشيته على التصريح171/1،ولعل الصواب ماأثبتُّه .

(6) لأن الخبرَ نكرةٌ لا معرفةٌ.

نحو: (زيد أخوك) و(أفضلُ منك أفضلُ منِّي) بخلاف (رجل صالح حاضر).

الثانية: أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل، نحو: (زيد قام).

الثالثة: أن يقترن بإلا معنىً، نحو:﴿ ئۈ ئې ئې﴾ أو لفظاً نحو ﴿ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ﴾، فأما قوله:

ـــــــ الخبر فيه وقيل: رجلٌ صالح زيد، لجاز عند سيبويه، في المقدم أن يكون خبراً ومبتدأً، لكن جوازهما [يدل على أن التقديم][1] عند سيبويه [في مثله][2] لا يمتنع؛ لأن الظاهرَ كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت.

قوله: (زيد أخوك) يرد عليه ﴿ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ﴾[3] حيث جَوَّزَ فيه كون (تلك) اسمها[4] و(دعواهم) خبراً، وعكسه[5]، كما سيجيء، وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس.

قوله: (التباس المبتدأ بالفاعل) يَرِد عليه أن نحو: أقائمٌ زيدٌ، يجوز في (زيد) منه أنه فاعل ومبتدأ، وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوفه[6] اللبس.

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(3) سورة الأنبياء من الآية .

(4) (ب): اسما، وسقطت من (ج).

(5) فقد ذكر في باب الفاعل أن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو ﴿ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﴾ كون (تلك) اسمها، و(دعواهم) الخبر، والعكس.
إملاء ما من به الرحمن 131/2، ومغني اللبيب 780.

(6) (ب) و(ج): خوف، وفي (ج) زيادة (المعرف).

وهَل إلاَّ عَلَيْكَ المُعَوَّلُ

فضرورة. **الرابعة: أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير، إما بنفسه، أو بغيره، إما متقدماً عليه،**

ـــــــ **قوله**: (**هَلْ إلاّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى**) [1] يصح في (النصر) أنه مبتدأ، وفي (بك) أنه خبر، وجملة (يرتجي) حال من الضمير في (بك)، فيكون فيه الشاهد في موضعين[2].

قوله: (**أو مشـبَّهَا**[3] **به**) الضـمير في (به) عائدٌ على مسـتحق التصـدير بنفسـه، ثم هذا العطف فيه مناقشـة؛ لأن (مشـبَّها به) منصـوبٌ عطفاً على (مسـتحقا)، وقوله بعد ذلك: (أو بغيره) معطوف على (بنفسـه) فيلزم الفصـل بين المعطوف –وهو (بغيره)– وبين المعطوف عليه –وهو (بنفسه)– بأجنبي، وهو قوله: (أو مشبّها به)، لكنه صُنْعٌ حسـنٌ من جهة الضبط للأقسام مع الاختصار.

قوله: (**إما**[4] **متقدماً.. إلخ**) مقتضـاه امتناع توسـط الخبر بين اللام والمبتدأ، وفي المغنى[5]: مقتضـــى كلام جماعة الجواز، وفي أمالي ابن الحاجب[6]: لام الابتداء يجب معها المبتدأ . انتهى، وفيه[7] أيضاً: لِلام الابتداء الصدرية ،ولهذا مُنعت من أن يتقدم عليها المبتدأ، نحو: لقائم زيد.

---

(1) جزء من بيت من الطويل ، للكميت بن زيد ، ذكر ابن هشام عجزه ولم يذكر صدره ،وهو بتمامه:

فيارِبِّ هل إلا بِكَ النَّصْرُ يُرتَجى   عَلَيهِمْ وهَلْ إِلَّا عَليكَ المعَوَّلُ

ينظر البيت في :ديوانه 333 ، وسر صناعة الإعراب 139/1 ،وهمع الهوامع 386/1 ،وتوضيح المقاصد483/1.

وشرح الشواهد للعيني 327/1.

(2) ينظر: حاشية الصبان 328/1، وعدة السالك 189/1.

(3) (ب): شبيها.

(4) (ب): أو.

(5) مغني اللبيب 302.

(6) الأمالي النحوية 148/1.

(7) ينظر : مغني اللبيب 304.

أو متأخراً عنه نحو: (غلام مَنْ في الدار) و(غلام مَنْ يقم أقم معه) و(مال كم رجلٍ عندك) أو مُشبَّها به.

فصل: وما عُلم من مبتدأٍ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب.

فأما حذف المبتدأ جوازاً فنحو: ﴿ﯓ ﯔ ﯕ ﯖﯗ ﯘ ﯙ ﯚ﴾، وأما حذفه وجوباً فإذا أُخبر عنه بنعت مقطوعٍ، أو بمصدر جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو (سَمْعٌ وطاعةٌ)،

قوله: (نحو غلام من في الدار) فـ(غلام) في هذا المثال اكتسب التصدرَ[1]؛ لاكتسابه الاستفهام بإضافته إلى اسم الاستفهام.

قوله: (وغلام من يقم) فـ(غلام)- في هذا التركيب- مبتدأ، مستحق للتصدير لاكتسابه الشرطية بإضافته إلى اسم الشرط وضعاً وهو (مَنْ). وقوله: (يقم) هذه[2] الجملة شرط لـ(غلام) لا لـ(مَنْ) وكذا قوله: (أقم معه) جواب لـ(غلام) لا لـ(مَنْ)، والحاصل أنّ اسم الشرط صار في [13/أ] هذا التركيب هو المضاف، والجملتان له، لا للمضاف إليه، فاعلم ذلك، فالمعنى: إن يقم غلام لشخص قمت معه، أي مع ذلك الغلام[3].

قوله: (جيء به بدلاً من اللفظ) الخ إنما كان المقام للفعل؛ لأن المبتدأ في هذا ونحوه هو (أمري)، أي شـــأني، والشـــأنُ هو الحكمُ الثابت في الواقع، ولا يفيده إلا الجمل لا المفردات، فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبَر بها عن الشأن، ألا ترى أن ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة[4].

---

(1) (ب) و(ج): التصدير.

(2) (ج): هذا.

(3) قال الشهاب القاسمي: (مقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك) وعلق الشيخ يس عليه بقوله: ((ولا يخفى بُعده ومخالفته للقواعد والشواهد)) . ينظر حاشية يس على التصريح 174/1.

(4) ينظر: اللباب 253/1، والتصريح 155/1، وهمع الهوامع 272/1.

أو بمخصـوص بمعنى نِعْم أو بئس مؤخر عنهما نحو: (نعم الرجلُ زيدٌ) و (بئس الرجل عمرو) إذا قُدِّرا خبرين، فإن كان مقدماً نحو (زيد نعم الرجل) فمبتدأ لا غير، ومن ذلك قولهم (من أنت زيدٌ؟) أي مذكورك زيدٌ، وهذا أولى من تقدير سيبويه: كلامُك زيدٌ.

قوله (مؤخَّر عنهما) هذا القيد وإن كان لا يضـــر، لكنه غيرَ محتاج إليه، إذ الكلام فيما وقع فيه المخصوص[1] خبر مبتدأ، ولا يكون كذلك متقدماً[2]، فليتأمل.

قوله: (ومن ذلك قولهم) أي ومن الحذف الواجب، وإنما غيَّرَ الأسلوب؛ لأن ما تقدم ضوابطُ كليةٌ، وهذا إنما هو ألفاظ محفوظة مسموعة من العرب، وجب اتباعهم على حذفها، لأنها كالأمثال التي لا تُغيَّر[3] عما وردت عليه.

قوله: (وهذا أولى.. إلخ) يعني لأن (كلاماً) في قوله: (كلامُك) إما اسمُ مصدرٍ بمعنى التَّكَلُّم[4]، أي النطق، وإما اســمٌ معناه: اللفظُ المركبُ المفيدُ[5]، وأيًّا ما كان، فزيد ليس من ذلك، إذ ليس بتكلّم بل متكلَّم به، وليس بمُرَكَّب بل جزؤه، ومعنى قول القائل: من أنت، زيد!! إنكار المتكلم على من يذكر زيداً وليس أهلا لذلك، لعظمة زيد، وحقارة من يذكره، يعني من أنت حتى تذكر زيداً[6]، فجملة (مذكورك زيد) حال من (أنت)، لأنه[7] مفعول تقديره[8]: أَذُمُّك حالَ أنّ زيداً مذكورُك، فليتأمل. والله الموفق.

---

(1) (ب): الخصوص.

(2) لأنه لو تقدم لكان مبتدأً نحو: (زيد نعم الرجل) كما ذكر ابن هشام في المتن.

(3) (ج): تتغير.

(4) قال العكبري في اللباب 42/1: ((قال المحققون: إن الكلام اسم للمصدر، وليس بمصدر حقيقة)).

(5) عرف بعض النحاة الكلام بقولهم: ((اللفظ المركب المفيد بالوضع)). ينظر: المقاصد الشافية 33/1.

(6) ينظر: التصريح 565/1.

(7) (أ): لا أنه، وهو تحريف.

(8) سقطت من (ج).

وأما حذفه وجوباً ففي مسائل:

إحداها: أن يكون كوناً مطلقاً، والمبتدأ بعد (لولا)، فلو كان كوناً مقيداً وجب ذكره إن فُقِدَ دليله كقولك (لولا زيد سَالَمَنا ما سلم) وفي الحديث «لولا قومُك حديثو عهدٍ بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» ....

قوله: (حديثو عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام: (يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولَقِيتَه) [1] انتهى، فقولك: (في عهد فلان عليّ) حذفُ مضافٍ، أي زمن عهده، أي لقيه وإدراكه، أو لا حذف فيه، على أن العهدَ المرادُ به نفس الزمن الذي هو فيه، إذ زمنه لَقِيَه وأَدْرَكَهُ[2]، فهو من إطلاق المصدر على الفاعل على[3] الثاني، ومعنى (عهد بكفرهم) أن قومها لقوا الكفر وأدركوه، أي وصلوا إليه، وذلك كناية عن اتصافهم به، ومعنى أن ذلك حديث: أي قريب، لا مُحدَث أي موجود بعد العدم، يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب، ولو قيل في الكلام: لولا عهدهم بالإسلام قريب، أي اتصافهم به في زمن قريب، لصح المعنى أيضاً. فتدبر. والله سبحانه وتعالى[4] أعلم.

على أن الأقرب أن العهد هو العلم[5]، وإضافته[6] العهد إلى ضميرهم المقدر[7] من إضافة المصدر إلى المفعول، وفي الكلام مضافٌ إلى عهد مقدر، والأصل: لولا قومك

---

(1)المطول في شرح تلخيص المفتاح 79 ، وينظر: المصباح المنير 435.

(2) الجملة في (ج) هكذا: .. هو فيه أزمنة لقيه وإدراكه.

(3) سقطت من (ب).

(4) سقطت من (ب).

(5) يأتي العهد بمعنى العلم، قال الفيومي في المصباح المنير 435: ((وهو قريب العهد بكذا أي قريب العلم والحال)).

(6) (ب) و(ج): إضافة.

(7) (ب) و(ج): المقدم.

وجاز الوجهان إن وجد الدليل، نحو: (لو لا أنصارُ زيد حَمَوْهُ ما سلم) ومنه قول أبي العلاء المعري:
فَلَولاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهَ لَسَالاَ . وقال الجمهور: لا يذكر الخبر بعد (لولا) وأوجبها جعل الكون الخاص مبتدأ، ولحَّنوا المعري، وقالوا: الحديث مروي بالمعنى.

حديث انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة[1].. إلخ.

قوله: (لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوْهُ ما سلم) في وجود الدليل على (حَمَوْه) عند حذفه نظر، إذ المتبادر عند حذفه أنّ سلامته لوجود الأنصار، لا لوجود حمايتهم إيّاه بالفعل، كما هو المراد[2].

قوله:(ولحَّنُوا المعري[3]..إلخ) يغني عن هذا الجواب أن يقول:و[4](يمسكه)على تقدير

---

(1) الحديث الذي ذكره ابن هشام روي بروايات عدة، منها ما رواه البخاري في صحيحه وفيه: ((عن الأسود قال: قال لي ابن الزبير: كانت عائشة تُسِرّ إليك كثيراً في حديثك في الكعبة، قلت: قالت لي: قال النبي ρ : يا عائشة لولا قومُك حديث عهدهم- قال ابن الزبير: بكفر- لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين، بابٌ يدخُل الناس، وباب يخرجون، ففعله ابن الزبير)).

وفي رواية مسلم: ((لولا أن قومك حديثو عهد بشرك لهدمت الكعبة)).

ينظر: صحيح البخاري حديث (123)، وصحيح مسلم باب نقض الكعبة وبنائها حديث رقم (2370)، ولم أجد الرواية التي ذكرها ابن هشام فيما بين يدي من كتب الحديث.

(2) قد يدفع هذا النظر بأن النصرة تستلزم الحماية، إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره.

ينظر التصريح 570/1، وحاشية يس عليه 179/1.

(3) هو أبو العلاء المعري ، الشاعر المعروف ، واسمه أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي ، ولد عام 363هـ في معرة النعمان ومات بها عام 449هـ،له ديوان شعر قسمه إلى ثلاثة أقسام هي :لزوم مالايلزم ،وسقط الزند،وضوء السقط،والبيت الذي لحّنه النحويون فيه قوله في وصف سيف:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا

ينظر البيت في : شرح الكافية الشافية 356/1 ، وتوضيح المقاصد 486/1، وهمع الهوامع393/1 .

(4) الواو سقطت من (ب) و(ج).

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، نحو: (لعمرك لأفعلن)...، فإن قلت (عهد الله لأفعلن) جاز إثبات الخبر، لعدم الصراحة في القسم. وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو: (لعمرُك لأفعلن) أن يقدر لَقَسَمِي عمرُك، فيكون من حذف المبتدأ.

(أنْ) وبطل عملها[1] لحذفها،فهو بدل من (الغمد) [2]،و(حديثو عهد) بدل من (قومك)، والخبر ح كون عام محذوف[3]، فليتأمل[4].

قوله: (فإن قلت عهد الله.. إلخ) (عَهْدُ الله) إيصـــاؤُه[5]وإيحاؤه،ومنه ﴿ڎ ڈ ڈ ژ﴾[6]، وكلامه الذي يوحي[7] إلى عباده، من إطلاق المصـــدر على المفعول[8]، وهو الذي يقسم به، وعليهما فـ(عهد الله) من إضافة المصدر للفاعل صورة ومعنى، أو صورة فقط، وقد يكون (عهد الله) من قولك: (عاهدت الله) أي أقسمت له بعهده، فهو مضاف للمفعول.

قوله: (وزعم ابن عصفور) وجه الرَّدِّ عليه فيما زعمه أنَّ لفظُ (عمرُكَ) إنما وضع ليستعمل مقسَماً به، كما دل عليه قوله: (صريحاً في القسم)، أي موضوعاً للقسم، فإذا كان

---

(1) (أ): عمله، والمثبت من (ب) و(ج).

(2) وقد ذكر في مغني اللبيب 360 هذا التوجيه ، وتوجيهاً آخر وهو تقدير جملة (يمسكه) معترضة. وينظر: ارتشاف الضرب 1090/3.

وقال الصبان 336/1: «ورُدّ تلحينه بورود مثله في الشعر الموثوق به، كقول الشاعر:

لولا زهيرٌ جفاني كنت معتذراً

(3) (أ): مخصوص، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الصواب.

(4) (ب) و(ج): فتأمل.

(5) ينظر: لسان العرب (عهد) 311/3، والمصباح المنير (العهد) 435.

(6) سورة طه 115، وينظر في تفسيرها: الطبري 383/18.

(7) (ب) و(ج): يوحيه.

(8) في اللسان (عهد) 313/3: والعهد المنزل المعهود به الشيء ، سمي بالمصدر.

....

مبتدأً كان مستعملاً فيما وُضِع له من المقسم[1] به، وإذا جُعِل خبراً فلم يستعمل مقسماً به، بل[2] مخبراً به عن المقسم به، إذ هو مخبَرٌ به عن قسمي، فقولك: لقسمي، هو المقسم به، إذ الجواب له، و(قسمي) إن كان صريحاً في القسم لم يجز ذكر خبره بعده، وإن لم يكن صريحاً لم يصح التمثيل به للمسألة، إذ المسألةُ مبتدأ صريح في القسم، وكون (قسمي) غير صريح في القسم هو الحق، لجواز أن تقول: (قسمي بارٌّ)، والله تعالى أعلم.

قوله: (وزعم ابن عصفور) عبّر بالزعم تضعيفاً له، إذ يلزم عليه دخول لام الابتداء [على الخبر لفظاً، وإن كانت في التقدير داخلة على المبتدأ] [3]، ولام الابتداء لها الصدر، ومدخولها واجب التصدر بها، لكن قد تقدم في قوله: [ب/13]

لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[4]

أن التقدير: لهي عجوز، وهذا نظير ما زعمه ابن عصفور[5].

---

(1) (ب) و(ج): القسم.

(2) (بل) سقطت من (أ).

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج)، سبب انتقال النظر.

(4) جزء من بيت من مشطور الرجز، ينسب إلى رؤبة بن العجاج، ديوانه 170، وينسب أيضا لعنترة بن عروس، وهو بتمامه :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ   تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

والشاهد فيه قوله: (لعجوزٌ) حيث أدخل اللام على خبر المبتدأ على خلاف الأصل، فتكون اللام على هذا زائدة، كما قال ابن السراج وابن عصفور وابن هشام، وقيل: دخلت اللام على المبتدأ فلما حذف المبتدأ اتصلت بالخبر، والتقدير (لهي عجوزٌ).

ينظر البيت في: الأصول 474/1، وسر صناعة الإعراب 378/1، 381، وشرح الجمل لابن عصفور 438/1، 453، وشرح ابن يعيش 130/3، وشرح التسهيل 30/2، وارتشاف الضرب 1269/3، ومغني اللبيب 307، والخزانة 328/4.

(5) ينظر : شرح الجمل 438/1، وينظر: التصريح 574/1 .

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسم بواو هي نص المعية، نحو (كلُّ رجل وضيعتُه)...، ولو قلت: (زيد وعمرو) وأردت الإخبار بافتراقهما جاز حذفه وذكره، قال:

وكُلُّ أمري والموتُ يَلْتَقِيَان

...الرابعة: أن يكون المبتدأ إما مصدراً....، أو مضافاً للمصدر المذكور...، أو إلى المؤول بالمصدر المذكور، وخبر ذلك مقدَّر بإذْكان، أو إذاكان، عند البصريين، وبمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، واختاره الناظم، فيقدر في (ضربي زيداً قائماً) ضَرْبُه قائماً، ولا يجوز (ضربي زيداً شديداً) لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذ قولهم: ((حكمك مسمطاً))، أي: حكمك لك مثبتاً.

قوله: (والموت يلتقيان) اعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم، لا للمعية[1]، بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر، والواو التي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية، ولو قال[2]: كل امرئ والموتَ، أي: معه، لم يكن صادقاً[3].

قوله: (لصلاحية الحال للخبرية) يعني فلو نصب على الحالية مع حذفه[4] ربما وقف عليه بالسكون على لغة[5]، فيتوهم أنه خبرٌ لا حالٌ، فالواجبُ الرفعُ إنْ قصد أنه خبرٌ، وذِكْرُ[6] الخبر إنْ قصد أنه حالٌ، بأنْ يقال: ضربي زيداً إذاكان شديداً، أو ضَرْبه شديداً، وهذا أولى من كلامه.

قوله: (وشَذَّ قولهم..إلخ) هذا المثال مما نحن فيه باعتبار حذف الخبر مع كون الحال

---

(1) (ج): المعية.

(2) (ب) و(ج): قبل.

(3) ينظر: عدة السالك 204/1، وقد نقل قول اللقاني كاملاً.

(4) (ب) و(ج): مع حذف الخبر.

(5) هي لغة ربيعة وذلك أنهم يقفون على المنصوب بالسكون، كما قالوا في (معا): (مَعْ).

ينظر: مغني اللبيب 439، والجنى الداني 305، وحاشية الصبان 342/1.

(6) (ج): أو، والمثبت من (ب) وهو الصواب.

فصل: والأصحّ جواز تعدد الخبر، نحو: ((زيد شاعر كاتب))، والمانع يدعي تقدير ((هو)) للثاني، أو أنّه جامع للصفتين، لا الإخبار بكلٍّ منهما.

وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم من قوله:

يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَهْ

صالحةً للخبر، وإن لم يكن منه، باعتبار أن معمول المصدر ليس مفسراً لضمير ذي حال؛ لأنَّ معمول المصدر كاف المخاطب، وصاحب الحال ضمير المصدر المستتر في (لك) [1].

قوله: (أنه جامع للصفتين) [2] أي فيه كل منهما، بخلاف: حلو حامض، فإن المراد منهما أنه (مُزٌّ)[3]، لا جامع للحلاوة والحموضة، إذ ليس فيه واحدة منهما[4].

قوله: (وليس من تعدد الخبر.. إلخ) فيه نظرٌ؛ لأنَّ المعتبرَ عند ابن الناظم[5] في اتحاد المبتدأ اتحادُه بحسب الاصطلاح، فـ(يداك) في البيت مبتدأ واحد قطعاً، وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد، وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية، فـ(حلو حامض) خبران قطعاً، لا خبر واحد، وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة، وما رد به من قوله: **(لأنهما بمعنى خبر واحد)** لا ينافي الحكم على لفظ كل واحد[6] منهما بالخبرية، إذ المعربُ إذا سُئِلَ عن وجه الرفع في (حلوٌ) لا يسعه إلا أن يقول: على الخبرية، وكذا في حامض[7].

لأن ((يَدَاكَ)) في قوة مبتدأين لكل منهما خَبَر، ومن نحو قولهم: ((الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامض))؛ لأنهما

---

(1) في (ج): ذلك. وينظر: التصريح 1/580-581.

(2) (أ) للصنفين، والمثبت من (ب) و(ج).

(3) (المزُّ): ما كان طعمه بين الحموضة والحلاوة كالرمان، ينظر: اللسان (مزز) 5/409.

(4) أي واحدة تامة منهما، فليس تام الحلاوة، ولا تام الحموضة.

(5) ينظر : شرح ابن الناظم 89.

(6) سقطت من (ب) و(ج).

(7) ينظر في أنواع تعدد الخبر: شرح التسهيل 1/326-327، والمقاصد الشافية 2/127وما بعدها.

بمعنى خبر واحد، أي: ((مُزٌّ))، ولهذا يمتنع العطف على الأصح، وأن يتوسط المبتدأ بينهما ومن نحو (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ) لأن الثاني تابع

و**قوله: (ولهذا.. إلخ)** مُسَلَّمٌ أنَّ فيه دلالة على أنَّهما بمعنى خبر، لا أنهما في صنعة[1] الإعراب لفظهما خبر واحد، وكلام ابن[2] الناظم[3] عند التأمل يشهد لما ذكرناه.

وقول الموضح في الثالث: **(لأنَّ الثاني تابعٌ)** جوابُه أنّ التابعَ للخبر خبرٌ تابع.

وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظاً ومعنى بغير عطف، مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى، وهو محل الخلاف[4].

وحاصل كلام ابن الناظم أنَّ التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف، ولذا قسَّم مطلقَ التعدد إلى أقسام، بعضها خارج عن محل الخلاف، فقوله: (وليس منه)، إن أراد ليس من التعدد الخاص فمُسَلَّم، لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد، وإن أراد

---

(1) في (ج): صفة.

(2) سقطت من (ب) و (ج).

(3) ينظر : شرح ابن الناظم 89. وبعدها في (أ) زيادة (عند المتأمل) .

(4) اختلف النحاة في تعدد الخبر لفظاً ومعنى بدون عطفٍ مع اتحاد مبتدئه لفظاً ومعنى، نحو: زيد كاتبٌ شاعرٌ عالمٌ، على قولين:

الأول: قول جمهور النحاة وهو جواز ذلك.

الثاني: قول ابن عصفور وكثيرٌ من المغاربة وهو المنع، ويجعلون الأول خبر المبتدأ، وما بعده أوصاف له، أو يقدرون لها مبتدآت محذوفة.

ينظر في هذه المسألة: الكتاب83/2، والمقرب 92، وارتشاف الضرب 1137/3، والمساعد 242/1، وشرح التسهيل للمرادي 278، وشرح الأشموني 344/1، وهمع الهوامع 402/1.

....

ليس من مطلق التعدد بناءً على أن التعدد لا يطلق إلا على الخاص فممنوعٌ[1].

قوله[2]: (**لأن "يداك" في قوة مبتدأين**)، إنَّما[3] رُدَّ بهذا مع إمكان أن يُرَدَّ بأنَّ الثاني تابع، كما في الآية التي يذكرها آخراً، لأن هذا الذي ذكره يرفع التعدد معنى[4] واصطلاحاً، والمذكور في الآية يرفع[5] التعدد اصطلاحاً لا معنى، إذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذِّبِينَ أَصَمُّ أَبْكَمُ في الظلمات.

قوله: (**أي: مُزٌّ**) يعني: أن المزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين، وليس في الرُّمَّان طعم الحلاوة وطعم الحموضة، إذ هما ضدان لا يجتمعان، وإنما الموجود فيه طعم بَيْنَ بَيْنَ[6]، ولا إشكال أن هذا معنى يغاير معنى[7]: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ، في[8] أنه جامع بين الصفتين، إذ كلٌ من الصفتين الصرفتين موجودٌ[9] فيه، فليتأمَّل.

λ!!!;

(1) قال الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في عدّة السالك 207/1: ((فنقد العلامة ابن هشام لابن الناظم جارٍ على أنّ المراد من التعدد في كلام ابن الناظم هو التعدد المختلف في جوازه بين العلماء، فأمَّا إذا حمل ما في كلام ابن الناظم على أنه من مطلق التعدد سواء أكان مختلفاً فيه أم لم يكن، فإنّ البيت والمثال الذي بعده والآية الكريمة، كلها من باب التعدد المطلق، فافهم ذلك وتدبَّرْه)). ولعلّه أخذه من اللقاني ولم ينسبه إليه.

(2) سقطت من (أ).

(3) (أ): لأن ما، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الصواب.

(4) (أ): مغنى، وهو تصحيف.

(5) سقطت من (ج).

(6) في لسان العرب 409/5: "والمزُّ بين الحامض والحلو، وشرابٌ مُزٌّ بين الحامض والحلو".

(7) سقطت من (ب) و(ج).

(8) (ب) و(ج): من.

(9) (ب): موجودة .

هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

........وهي ثلاثةُ أقسامٍ :

الثاني: ما يعمله بشرط أن يتقدَّمَه نفي أو نهي أو دعاء وهو أربعة: زال ماضى يَزَالُ..........

باب كان[1]

قوله: (أو دعاء) أي بـ(لا) في الماضي أو بـ(لن) في المضارع، قال في جمع الجوامع وشرحه للمحلي: ((وترد – أي (لن) للدعاء – وفاقاً لابن عصفور[2] كقوله[3]:

لَنْ تَزَالُوا[4] كَذَلِكُم ثُمَّ لا زِلْـ ـت[5] لَكُمْ خَالداً خُلُودَ الجِبَالِ[6]

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك[7]، وقالوا: لا حجة في البيت؛ لاحتمال أن يكون خبراً وفيه بُعْدٌ))[8] انتهى.

---

(1) (ب) و(ج): باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر.

(2) قال السيوطي في همع الهوامع 467/2- بعد أن ذكر اختيار ابن عصفور: ((وهو المختار عندي؛ لأنَّ عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أنَّ المعطوفَ عليه دعاءٌ لا خبرٌ)).

(3) (أ) زيادة (قوله).

(4) (ب): يزالوا.

(5) (أ): زالت، والمثبت هو الصواب.

(6) بيت من الخفيف للأعشى في ديوانه 143، وفي رواية أخرى: (ثم لا زلت لهم).

والشاهد فيه قوله: (لن تزالوا) حيث جاءت (لن) في البيت مقصوداً بها الدعاء، وهذا القول حكاه ابن السراج عن جماعة، واختاره ابن عصفور، وابن هشام في المغني، وذهب ابن مالك إلى أن المنفي بـ(لن) لا يكون إلا خبراً لا إنشاء.

ينظر في هذا البيت: الأصول 171/2، وشرح التسهيل 15/4، وارتشاف الضرب 1644/4، والمغني 374-375، والتصريح 287/4، وهمع الهوامع 367/2.

(7) ينظر : شرح التسهيل 15/4.

(8) شرح جمع الجوامع للمحلي 361/1 .

وَقَيَّدْتُ زال بماضي يَزَالُ احترازاً من زال ماضي يَزِيلُ فإنه فعل تام متعدٍّ إلى مفعول معناه مَازَ.............. ومن ماضي يَزُولُ فإنه فعل تام قاصر ومعناه الانتقال.

قوله: (وقيدت (زال) بماضي (يزال)) (زال) هذه وَاوِية العين وهي (فَعِل) بكسر العين، يفعَل بفتحها، كخاف يخاف، قال معناه الرضي[1].

قوله: (ومعناه الانتقال) الأنسب بما تقدم أن يقول [ومعناه][2]: انتقل، ثم لا يخفى أنَّ الانتقال معنى (زال) ماضي (يزال)[3] أيضاً، وأما قولهم: معناه الاستمرار، فهو معنى (مازال) بواسطة النفي الداخل عليها، إذ نفي النفي يستلزم الإثبات[4]، أي استمرار ثبوت الخبر[5].

فإن قلت: فلم صارت الأولى ناقصةً، والثانيةُ تامةً؟ قلت: لأن الأولى قصد فيها نفي انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة التي بعدها، فلا بد من ذكر الجملة، والثانية قصد فيها الانتقال عن المفرد، كزيد مثلاً في قولك: مازال زيدٌ، فكانت تامة، أي مستغنية بمرفوعها[أ/14].

يشهد لما قررناه قولُ ابن الحاجب: ((الأفعال الناقصة: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة))[6].

---

(1) شرح الرضي 1029/4، وعبارته: ((و(ما زال) الناقص واويٌّ، مضارعهُ (ما يزال) كخاف يخاف)).

(2) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(3) قال الزبيدي في تاج العروس 145/29 (زول): ((زَالَ الشيء عن مكانه يزول، هذا هو الأكثر، ويزال، وهي قليلة)).

(4) ينظر: الأصول 184/2، والخصائص 241/3 ،والإنصاف 639/2، والمغني 25.

(5) ينظر: شرح الرضي 801/2.

(6) الكافية 37.

الثالث: ما يعمل بشرط تقدم ((ما)) المصدرية الظرفية وهو دَامَ........ وسميت ((ما)) هذه مصدرية؛ لأنها تُقَدَّر بالمصْدَر وهو الدوام..............

فصل: وهذه الأفعال في التصَرُّف ثلاثة أقسامٍ :

مالا يَتَصَرَّفُ بحالٍ وهو ((ليس)) باتفاق و((دام)) عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين .

قال الرضي[1] -ما معناه-: إنما جعلت فاعلها مقرراً على صفة، وهي مضمون خبرها متصفاً بمضمون تلك الأفعال، فإذا قلت كان زيد قائماً معناه أن زيداً متصف بالقيام المتصف بالكون في الماضي.

قوله: (هو الدوام) الأحسن أن يقول: كالدوام؛ لأنَّ (ما) هذه لا تختص بدوام، فهي مقدرة بمصدر من مادة ما دخلت عليه[2].

قوله: (في التصرف) التصرُّف والتصريف هنا، وفي قولهم: المصدر ما يجيء ثالثاً في تصريف الفعل، عبارةٌ عن تحوُّل الفعل أو تحويله إلى أمثلة أخرى، من المصدر وغيره، إما على طريقة الكوفيين[3]، أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة.

قوله: (ودام عند الفراء) اعلم[4] أن التصرفَ[5] عبارةٌ عن نقل معنى الكلمة إلى أمثلة أخرى مشتملة على مادتها، أعم من أن ينتقل معه عمل الكلمة أم لا، وح فالحكمُ على (دام) بأنها غير متصرفة نظراً إلى نقصانها لا يتجاوزها إلى غيرها – مع ثبوت

---

(1) ينظر: شرح الرضي 1024/4، ونص عبارته: ((..وأمَّا الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفةٍ، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى كان زيد قائماً: أنّ زيداً متصفٌ بصفة القيام، المتصف بصفة الكون، أي: الحصول والوجود)).

(2) نحو: سرَّني ما صنعت، أي: سرَّني صنعُك.

(3) وهو قولهم أن المصدر مشتق من الفعل.

(4) (ج): واعلم.

(5) (ب) و(ج): التصريف.

وما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو ((زال)) وأخواتُهَا فإنها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر، و((دام)) عند الأَقْدَمِيَن فإنهم أثبتوا لها مضارعاً. .... **وللتصاريف في هذين القسمين ما للماضي من العمل....**

يدوم ودائم والدوام وغيرها – مشكلٌ، إذ تخلُّفُ العمل لا يوجب تخلُّفَ التصرف[1]، ألا ترى أنَّ أفعل التفضيل من المتعدي مشتق منه وإنْ لم يعمل عمله .

قوله: (لا يستعمل) عبَّر به دون (لم يوضع)؛ لأن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر، فلا بد من وضعه[2]، أُستعمل أم لا.

قوله: (عند الأقدمين) لو قال: عند جمهور الأقدمين وبعض المتأخرين مراعاةً لما قبله[3] كان أظهر.

قوله: (ما للماضي) من إقامة الظاهر مقام الضمير، والأصل: ما لهما، إذ القسمان هما:

---

(1) أجاب الشيخ يس على استشكال اللقاني بأنّ المراد بالتصرف هنا أن تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل ، وإلا فلا تكون مشتقة منها، وكذلك فإنّه لا يسلّم باتّحاد معنى (دام) الناقصة مع (دام) التامة.

هذا وقد رجح الصبان أن (دام) الناقصة يأتي منها المضارع والمصدر.

ينظر: حاشية يس على مجيب الندا 6/2، وحاشية الصبان 358/1.

(2) (ج): وصفه.

(3) في قوله: ((ما لا يتصرف بحال...و(دام) عند الفراء وكثيرٍ من المتأخرين)).

فقوله: "عند الأقدمين" يفهم منه اتفاقهم على أنّ (دام) استعمل فيها المضارع، وهو ما يخالف قوله السابق.

هذا وقد وافق ابنُ الدهان وابنُ الخبّازِ الفرّاءَ في أنّ (دام) لا تتصرف أبداً ك(ليس).

وقال أبوحيَّان في النكت الحسان 69: ((وإنما لم تتصرَّف (دام) وإن كان أصل وضعها التصرّف؛ لأنها صلة ل(ما) الظرفية، وكلّ فعل وقع صلة لها التُزِمَ مُضِيُّه غالباً)).

وينظر في هذه المسألة: ارتشاف الضَّرب 1158/3، وتوجيه اللمع 135.

فصل: وتوسُّطُ أخبارِهِنَّ جائز.... وقال الشاعر :

لاَ طِيبَ لِلعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ . . . .

فصل: وتقديم أخبارهن جائز، بدليل (أهؤلاَءِ إيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ) ..... إلا خبر دام اتفاقاً وليس عند جمهورالبصريين قَاسُوهَا على عسى، واحتجَّ المجيز بنحو قوله تعالى : ژ ككگ گ گژ .

الماضي المتصرف تصرفاً ناقصاً، والماضي المتصرف تصرفاً تامّاً[(1)]، والله اعلم.

قوله: (لَذَّاتُهُ) يعني أن لذاته مرفوع بـ(دامت) اسماً لها، ولا يخفى أنّ في ذلك فصل العامل – أي: منغصة – من معموله – أي: بادكار – بأجنبي وهو (لذاته)، ولو جعل اسم (دامت) ضمير العيش بتأويله بالحياة، و(لذاته) مرفوعة[(2)] بـ(منغصة) نائب فاعلها[(3)]، سلم من ذلك ولا شاهد فيه ح .

قوله: (إلا خبر (دام) اتفاقاً) يعني فلا يتقدم عليها، ولا[(4)] على (ما)، ولا على[(5)] (دام) وحدها. قال الرضي: ((أما (مادام) فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها –كما ذكرنا في الموصولات– وكذا لا يفصل (ما) عن الفعل بالخبر، كما مر هناك))[(6)]. انتهى

قوله: (واحتج المُجِيزُ.. إلخ) يعني فتقديم المعمول يقتضي جواز تقديم العامل. قال الرضي: ((ولا يَطَّرِدُ لهم ذلك، فإنك تقول: زيداً لن أضربَ، ولم أضربْ))[(7)] انتهى.

---

(1) ينظر: التصريح 598/1.
(2) (أ): مرفوعاً، والمثبت من (ب) و(ج).
(3) أشار ابن هشام إلى هذا التوجيه في تخليص الشواهد 241، والأزهري في التصريح 604/1.
(4) (لا) سقطت من (ب) و(ج).
(5) سقطت من (ج).
(6) شرح الرضي 1048/4.
(7) شرح الرضي 1050/4.

وأجيب بأن المعمول ظرفٌ فيَّتَسعُ فيه،

قوله: (**وأجيب**[1]...**إلخ**) إن قيل: لم لا يجاب بأن الظرف متعلق بـ(ليس) نفسها[2]، فيخرج ذلك عن محل النّزاع.

قيل: كأنهم أخرجوا باب (كان) لنقصانه عن جواز تعلق الظرف والمجرور به، وفي جوابهم إيماءٌ إلى جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً، وقولهم: (إلا خبر ليس) يقتضي عمومه منعه، والحق أنّ الظرفَ في[3] الآية متعلقٌ بـ(ليس)[4]، ولا مانع من تعلق الظرف بالأفعال الناقصة[5]؛ لأنها تدل على الحدث، كما عليه المحقِّقون[6]، وقد

---

(1) (أ): واجب، والمثبت من (ب) و(ج) .

(2) وهو أحد توجيهات أبي علي الفارسي في هذه الآية.

ينظر: الخصائص 400/2.

(3) (ب) و(ج): من.

(4) وهو قول الرضي 1050/4، وأحد توجيهات الفارسي كما في الخصائص 400/2؛ لأنها أشبهت الفعل في العمل والوزن.

وذهب البصريون إلى أنّ الظرف متعلق بـ((مصروفاً))، وذهب الكوفيون إلى أنه في موضع رفع بالابتداء وبني على الفتح لإضافته للجملة.

ينظر: الإنصاف 162/1-163، واللباب 169/1، وشرح التسهيل 354/1، والبحر المحيط 206/5.

(5) قال ابن هشام في أثناء حديثه عن أحكام الظرف والجار والمجرور: ((هل يتعلقان بالفعل الناقص: من زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلّها دالة عليه إلاّ ليس)). المغني 570.

(6) وخالف في ذلك -كما ذكرت آنفاً- المبرّد والفارسي وابن جني وابن برهان وغيرهم، وذلك لأنّ الأفعال الناقصة عندهم لا تدلّ على الحدث، بل على زمن وقوع الحدث.

ينظر: المقتضب 33/3، والأصول 82/1، والمسائل العسكرية 96، واللمع 85، وشرح اللمع 49/1، وشرح التسهيل 338/1، والمغني 570.

وإذا نفي الفعل بـ((ما)) جاز تَوَسُّطُ الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً نحو ((ما قائماً كان زيد))، ويمتنع التقديمُ على ((ما)) عند البصريين وَالفَرَّاء، وأجازة بقية الكوفيين،

صرَّح الرَّضي[(1)] بأنه لا مانع من تعلق (يوم) في[(2)] الآية بـ(ليس)[(3)].

قوله: (بـ(ما)) قال الرضي: إنّ (إنْ) النافية بمنْزلة (ما) في جميع ما نسب إليها من الأحكام[(4)].

وتقييد المصنف بـ(ما) يفهم أَنَّ غير (ما) لا يجوز فيه التوسط.

قال الرضي –بعد أن ذكر ما وإنْ النافيتين–: ((وأمَّا غيرهما[(5)] من حروف النفي نحو لم، ولن، ولا، فإذا انتفى بها الأفعال المذكورة لم يجز توسط[(6)] الخبر بينها وبين الأفعال اتفاقاً، لما ذكرنا في (ما) ويجوز تقديمها عليها اتفاقاً؛ لأنها ليست كـ(ما) في طلب التصدر))[(7)] انتهى.

وهذا الأخير مفهوم من قول المصنف: **(ويمتنع التقديم[(8)] على (ما))**.

قوله: (بين النافي والمنفي مطلقاً) أي سواء كان المنفي (زال) وأخواتها، أو غيرها، وقال

---

(1) ينظر: شرح الرضي 1050/4.

(2) (ج): من.

(3) ينظر الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها في: الإنصاف 160/1 (مسألة 18)، والتبيين 315، وشرح ابن يعيش 114/7, وتوضيح المقاصد 497/1, وشرح الأشموني 364/1.

(4) نقل اللقاني كلامَ الرضي بالمعنى، وعبارته 1049/4: ((وكل حكم ذكرناه في (ما) النفي، فهو ثابت في (إنْ) النافية)).

(5) في شرح الرضي (تحقيق د. يحيى المصري): غيرها، وفيه بتحقيق (د. يوسف حسن عمر): غيرهما، والضمير في الأول يعود إلى (ما) وحدها، وفي الثاني يعود إلى (ما) و(إنْ).

(6) (ب): توسيط.

(7) شرح الرضي 1049/4.

(8) (ب) و(ج): التقدم.

وَخَصَّ ابنُ كَيْسَانَ المنعَ بغير زالَ وأخواتها؛ لأنَّ نَفْيَهَا إيجابٌ، ....

فصل: ويجوز باتفاق أن يليَ هذه الأفعالَ معمولُ خَبَرِهَا إن كان ظرفاً أو مجروراً ......**فإن لم يكن أحَدَهُمَا فجمهورُ البصريين يمنعون مطلقاً والكوفيون يُجيزون مطلقاً، وَفَصَّلَ ابن السَّراج والفارسيُّ وابن عصفور فأجازوه إن تقدَّمَ الخبر معه، نحو: ((كَانَ طَعَامَك آكِلاً زَيْدٌ))**.............

فصل: قد تستعمل هذه الأفعال تامَّة أي مستغنية بمرفوعها نحو: ژبدئاژ أى: وإن حَصَلَ ذو عُسْرَة ....**وقوله :**

الرضي: ((وأما توسط[1] الخبر بين (ما) النافية والفعل في هذه الأفعال - يعني زال وأخواتها-[2] فلم يجوِّزه أحدٌ منهم -يعني البصريين والكوفيين[3]-؛ لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها، ولا يجوز (ما قائماً زال زيدٌ) كما جاز (ما قائماً كان زيدٌ) اتفاقاً))[4] انتهى.

قوله: (لأنَّ نفيَها إيجابٌ)[5]رَدَّهُ الرضي فقال: ((لو لم يكن فيها معنى النفي، لم يَصِر الكلام مثبتاً بمعنى الدوام))[6].

قوله: (إن تقدم الخبر معه) أي وقد تقدم المعمول على الخبر أيضاً؛ ليكون المعمول قد ولي هذه الأفعال.

قوله (أي مستغنية.. إلخ) فيه إشارة إلى أنّ تفسيرَ النقصان بسلب الدلالة

---

(1) (ب): توسيط.

(2) (ج): أو غيرها. وما بين الشرطتين من كلام اللقاني.

(3) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني.

(4) شرح الرضي 1049/4.

(5) ينظر: همع الهوامع 436/1، وحاشية الصبان 362/1.

(6) شرح الرضي 1049/4.

....

على الحدث[1] مردودٌ[2] بأنها مختلفة في المدلول ، ولا موجبَ للاختلاف فيه إلاّ الحدث، [ب/14] فتعين أنّه مدلولٌ لها. وفيه بحث؛لأن الأزمنة الماضية مختلفة في أنفسها بالصباح، والمساء، والضحى، واللَّيْلِيَّة[3]، والنَّهارِيَّةِ، فَلِمَ لا يجوز الاختلاف بها أنفسها؟

وأيضاً فإذا كانت هذه الأفعالُ الناقصةُ دالةً على الحدث، فما وجه تخصيص (كان) التامة بتفسيرها بـ(حصل)، و(دام) التامة بـ(بَقِيَ)؟ وهكذا إلا أن يقال: إذا كانت ناقصةً فالمتصف بمعانيها هي النسبة ،لا المرفوع بعدها، وإذا كانت تامة فهو المرفوع وحده، وح فلا إشكال في التخصيص فليتأمل.

---

(1) اختلف النحاة في سبب تسمية هذه الأفعال بـ(الأفعال الناقصة) على قولين:

الأول: قول ابن عصفور وابن مالك وأبي حيّان، وقال ابن مالك: هو ظاهر مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي وهو أنها سميت (ناقصة) لعدم اكتفائها بمرفوعها.

الثاني: قول سيبويه والمبرّد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان وأكثر البصريين وهو أنها سميت بذلك لعدم دلالتها على الحدث.

ينظر في هذه المسألة الكتاب 45/1، 264، والمقتضب 33/3، و87/4، والأصول 82/1، والمسائل العسكرية 96، واللمع 85، وشرح الجمل لابن عصفور 393/1، وشرح اللمع لابن برهان 49/1،وشرح التسهيل 338/1-340، وارتشاف الضرب 1151/3، وشرح التسهيل للمرادي 289، والتصريح 165/1.

(2) وردَّه ابن مالك في شرح التسهيل من عشرة أوجه.

ينظر: شرح التسهيل 338/1-341.

(3) (ج): الليل.

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

.... إلا ثلاثة أفعال فأنها أُلْزِمَتِ النَّقْصَ وهي : فتئ وزال وليس.

فصل: تختصُّ ((كان)) بأُمُورٍ،

قوله: (ذو العائر)[1] في الصّحاح[2] (العائِر[3]: الرمد) فقول الشاعر: (الأَرْمَدِ) صفةٌ كاشفةٌ، أو تأكيدٌ[4].

قوله: (إلاّ ثلاثة أفعال) قال الرضي: ((قالوا: ولا[5] تستعمل (ظل) إلاّ ناقصةً، وقال ابن مالك[6]: تكون تامة بمعنى طال، أو دام، والعهدةُ عليه))[7] انتهى

قوله: (تختص (كان)) قال الرضي: ((حكى الأخفش زيادةَ (أصبح) و(أمسى) بعد

---

(1) من قول امرئ القيس بن عانس كما في شرح الشواهد للعيني 366/1، وشرح أبيات المغني للبغدادي 309/5، من قصيدة من الوافر مطلعها:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالإِثْمِدِ وَنَامَ الخلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ

والبيت بتمامه:

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

وقد أورد ابن هشام الشطر الأول من البيت، ولعله وُجِدَ في نسخة اللقاني ذِكْرٌ للشطر الثاني فأراد أن يعلِّق عليه.

(2) الصحاح 761/2 (عور).

(3) (ب) و(ج): والعائر.

(4) أي: تأكيدٌ لفظيٌّ بالمرادف كقوله تعالى :((سبلاً فجاجا)) .

(5) (ب): ولم، و(ج): أولم.

(6) شرح التسهيل 342/1.

(7) شرح الرضي 1040/4.

وينظر: النكت الحسان 70، والمصباح المنير: 386 (الظل).

منها جَوَاز زيادتها............

(ما) التعجب في لفظين، وهما: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، ورواه[1] أبو عمرو، وقال السيرافي: إنه ليس من كتاب سيبويه، وإنما كان حاشية في[2] كتابه»[3].

قوله: **(جواز زيادتها)** إمَّا بأن لا تفيد[4] شيئاً إلاّ محضَ التأكيد، وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب، كقوله:

عَلَى كَانَ المسَوَّمَةِ[5] الْعِرَابِ[6]

وإمَّا بأن تدل على الزمان الماضي ولم تعمل، نحو: ما كان أحسنَ زيداً.

قال الرضي: «ففي تسميتها زائدة[7] نَظَرٌ؛ لما ذكرنا...، فالأولى أنْ يُقال: سُمِّيت

---

(1) هكذا في جميع النسخ المعتمدة، وفي شرح الرضي (ورَدَّه)، وعلّق د. يحيى مصري على قوله (أبو عمرو) بقوله: (كذا أبو عمرو) في جميع النسخ، وهذا خطأ، ولعله يريد: أبا عُمَر الجرمي؛ «فإنّ أبا عمرو بن العلاء لا يمكن أن يردّ على الأخفش رأيه؛ لتأخُّر الأخفش عنه، فأبو عمرو توفي سنة 154هـ، وتوفي الأخفش سنة 215هـ...»، ينظر: شرح الرضي 1040/4 حاشية (4) للمحقق.

(2) (ب) و(ج): في حاشية.

(3) شرح الرضي 1040/4، وينظر: المفصل 368، والأصول 106/1، والمقاصد الشافية 197/2، وهمع الهوامع 438/1.

(4) (ب): يفيد.

(5) (أ): السومة، وهو خطأ.

(6) عجز بيت من الوافر لم أقف على قائله ، وصدره:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ....

والشاهد فيه قوله: (على كان المسوَّمة) حيث جاءت (كان) زائدة لا عمل لها، وقد حكم النحاة بشذوذ زيادتها بين الجار والمجرور.

ينظر هذا البيت في: المفصل 351، واللمع 39، وسرّ صناعة الإعراب 298/1،والتوطئة 225، وأسرار العربية 133، والتصريح 621/1، وهمع الهوامع 438/1، وخزانة الأدب 33/4.

(7) (ب) و(ج): (زيادة).

....

زائدة مجازاً؛ لعدم عملها، وإنما جاز أنْ لا تُعْمِلَها مع أنها غير زائدة؛ لأنها كانت تعمل، لدلالتها على الحدث المطلق، لا لدلالتها على الزمان الماضي؛ لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث، فإذا جَرَّدْتَها عنه لم يَبْقَ إلا الزمان، وهو لا يطلب مرفوعاً ولا منصوباً.. وذكر السيرافي أن فاعلَها مصدرُها، أي كان الكون، وهو هَوَسٌ..[1]، ومذهب أبي علي [2] أنها لا فاعل لها على ما اخترنا، فعلى هذا قول الفرزدق:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَّنَا كَانُوا كِرَامِ[3]

(كانوا) فيه ليست زائدة[4]، كما قال المبرد[5] لثبوت فاعلها،

---

(1) في هامش (أ) علق عليها بما يلي: ((الهَوَس –بالتحريك-: طَرَفٌ من الجنون))،وهو في الصحاح992/3.

(2) ينظر:المسائل البغداديات 169(المسألة17) ، وقد أشبع الفارسيُّ الحديثَ عنها في هذه المسألة.

(3) بيت من الوافر ، قائله الفرزدق ،وهو في ديوانه

والشاهد فيه قوله: (لنا كانوا كرام) ،حيث ذهب سيبويه ومن وافقه إلى أنَّ (كان) في البيت زائدة ، وخالفه المبرد وأكثر النحويين ،وردّوا عليه بعدم زيادتها لكونها رافعةً للضمير ،والزائد لا يعمل شيئاً عند الجمهور، وردَّ ابن مالك على المخالفين: بأنَّ رفعَها للضمير لا يمنع من زيادتها،كما لم يمنع من إلغاء "ظنَّ" عند توسطها، أو تأخرها إسنادُها إلى فاعل .

ينظر البيت في : الكتاب153/2 ، والمقتضب 116/4 ، وأسرار العربية 134 ، واللباب 172/1 ، وشرح الكافية الشافية 412/1 ، والمغني 377 ،والتصريح 623/1 ، وشرح الأشموني373/1.

(4) (ب) و(ج): بزائدة.

(5) يرى المبرّد أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة ، فقال – بعد أن ذكر البيت – : ((وتأويل هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين أجمعين، وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) ، وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره : وجيران كرام كانا لنا)). وينظر : المقتضب 116/4-117 ، والتصريح623/1،وخزانة الأدب 37/4.

ومنها: أنها تُحْذَفُ ويقع ذلك على اربعة أوْجُهٍ : أحدها –وهو الأكثر– أن تُحْذَفَ مع اسمها ويبقى الخبر وَكَثُرَ ذلك بعد ((إنْ)) و ((لَوِ)) الشرطيتين. مثالُ ((إنْ)) قولُكَ ((سِرْ مُسْرِعاً إن رَاكِباً وَإنْ مَاشِياً))........... وقولُهم : (النَّاسُ مجزِيُّونَ بِأعْمَالِهِمْ إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإنْ شَرَّاً فَشَرٌّ) أى : إن كان عملُهم خيراً فجزاؤهم خيرٌ،

ـــــ بل (لنا) خبرها[1]، أي: جيرانٍ كرامٍ كانوا لنا، وقال سيبويه[2]: زائدة مع الفاعل؛ لأنه كالجزء منها، والأول أَوْلى؛ لإفادتها معنى، وعملها لفظاً... وتقع الزائدة[3] في الحشو كثيراً، وفي الأخير على رأي، نحو: حضر الخطيب كان))[4]. انتهى

قوله: (ومنها أنها تحذف) هذا الشرط خاص[5] بمادة كان، لا بصيغة الماضي، لما يأتي عن سيبويه[6] في (ولو تَمْرٌ) من أنّ تقديره: ولو يكون عندنا تمرٌ.

قوله: (إنْ راكباً) لا يتعين خبراً لكان؛ لجواز كونه حالاً[7]، والتقدير: إنْ سرت راكباً، وإنْ سرت ماشياً.

ويجوز إنْ خَيْرٌ فَخَيْراً بتقدير: إنْ كان في عملهم خير فَيُجْزَوْنَ خيراً، ويجوز نصبهما ورفعهما. والأول أرْجَحها والثاني أضعفها......وتقول: ((ألاَ طَعَامَ وَلَوْ تَمْراً)) وَجَوَّزَ

(1) عبارة الرضي: (((كانوا) ليست بزائدة، كما ذهب إليه المبرّد، وإنما قال ذلك لثبوت فاعلها، و(لنا) خبرها)).

(2) ينظر: الكتاب 153/2.

(3) عبارة الرضي: ((وتقعان [أي: الزائدة والمجردة للزمان أي غير العاملة] في الحشو كثيراً...)).

(4) ينظر: شرح الرضي 1036/4-1038 باختصار .

(5) (ج): خاصة.

(6) الكتاب 269/1.

(7) وهو قول أبي حيان. ينظر: التصريح 628/1.

سيبويه الرفعَ بتقدير : ولو يكون عندنا تَمْرٌ ....الثاني : أن تُحْذَفَ مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف..... الثالث : أن تُحْذَفَ وحدها وَكَثُرَ ذلك بعد ((أنِ)) المصدرية في مثل((أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ))أصله:انطلقتُ لأن كُنْتَ مُنْطَلَقا...

قوله:(بأعمالهم) فيه[1]حذف مضاف،أي بجنس أعمالهم،إذ الأعمال مجازاً عليها لا بها.

قوله: (أي: إن كان عملُهم خيراً) لا يتعيّن ذلك؛ لجواز تقدير: إنْ عملوا.

قوله: (إن كان في عملهم.. إلخ) فيه أمران: الأول: تقدير الجزاء مضارعاً مقروناً بالفاء، والثاني: أن تقدير (في عملهم) منظور فيه بأن الخير جزاء الخير الذي في العمل، لا العمل الذي فيه خير ،كما هو المتبادر.

قوله: (والأولُ أرجَحُها) أي: لكثرة[2] حذف كان مع اسمها، دون حذفها مع خبرها، ولكون المحذوف مع الرفع في الجزاء مفرداً.

قوله: (ولو يكون عندنا) أسهل[3] منه (ولو حصل تمرٌ)؛ لأن (ألا) للتمني.

قوله: (وهو ضعيف) لأنّ الخبر منصوبٌ، ففي بقائه دلالة على (كان) المحذوفة، بخلاف بقاء الاسم.

قوله: (أصله: انطلقت..إلخ) فيه دعوى تكلف بلا دليل؛ لإمكان أن يدعى أن

وعليه قوله : أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ ،

أي: لأن كُنْتَ ذَا نَفَر فَخَرْتَ............

ـــــ (أمَّا) نائبة عن اسم الشرط وفعله، والأصل مهما تذكره منطلقاً، أي: في

---

(1) (ج): فيها.

(2) (ج): كثرة.

(3) في (أ) أثبت في المتن (أحسن) وعدل في الهامش إلى (أسهل) وهو بهذا يوافق ما في (ب) و(ج).

حالة ذكر الانطلاق انطلقت[1]، فلما حذف فعل الشرط، أي: (تذكر) وحده انفصل الضمير، و(منطلقاً) حالٌ لا خبرُ كان، وهذا نظير ما جوَّزوه[2] في (أمَّا عالماً فزيدٌ عالمٌ)، أي: مهما يذكر شخص في حالة كونه عالماً،أي مذكورٌ بالعلم فزيد عالمٌ،ويدل على ما اخترناه مجيءُ الفاءِ بعد المنصوب في نحو:

فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ[3] الضَّبُعُ[4]

فإنَّه منافٍ لما قدَّروه[5] فتأمل.

قوله: (فَخَرْتَ) لا يخفى أن تقدير (فخرت) يورث في التركيب ركاكةً، وفي **الرابع : أن تُحْذَفَ مع مَعْمُولَيْهَا وذلك بعد ((إنْ)) في قولهم ((افْعَلْ هذَا إمَّا لاَ)) أي: إن كنت لا تفعل غيره ، فـ(ما) عِوَضٌ، ولا النافيةُ للخبرِ.**

---

(1) في حاشية يس على التصريح 194/1 قال – بعد أن ذكر كلام اللقاني–: ((قال الدنوشري: قوله: (أمّا أنت منطلقاً انطلقت) يُرَدُّ ما زعمه، ووجه الردّ أنّ (أَمَّا) هذه تلزمها الفاء، ولا فاء هنا، وعجيب منه أن يتبجح بما قال، وزعم أنه أقلّ تكلّفاً مما قالوه، وهو جائز في بعض المواطن مما فيه فاء)).

(2) (ب): جوزه

(3) (ب): فلزيد.

(4) عجز بيت من البسيط للعباس بن مرداس τ ، يخاطب أبا خراشة وهو خُفَاف بن ندبة τ ، وهو في ديوانه 106،وصدره:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

وقد اقتصر ابن هشام على ذكر صدره، ورواية الديوان: (..أما كنت ذا نفرٍ)، وعليها فلا شاهد فيها.

ينظر البيت في: الكتاب 293/1، والخصائص 381/2، ومنازل الحروف 39، والإنصاف 71/1، ولسان العرب 294/6، والمغني 84، 911، وتخليص الشواهد 264-267، وشرح الأشموني 378/1، وشرح الشواهد للعيني 378/1.

(5) (أ): قدراه، وفي حاشية يس (قرره) ، والمثبت من (ب)و(ج) ، ولعله الصواب.

المعنى فساداً، و[1]لا يتجه أن يقال: فخرت لكونك ذا نفر؛ لأن قومي لم تأكلهم[2] الضبع، بل المتوجه أن يقال: مهما تذكر أنت في حال كونك مذكوراً بالنفر فإني مثلك ذو نفر؛ لأن قومي لم تأكلهم سنةُ الجدب حتى تترفع عليّ بقومك ونفرك، وهذا يَتَأَدَّى بكون (أمَّا) نائبة عن (مهما) كما مرَّ.

قوله: (أي: إن كنت لا تفعل غيره) لا مُحْوِجَ إلى هذا التكلف الذي لا دليل عليه، إذ الظاهر أنَّ (ما) مزيدةٌ لتأكيد (إن) الشرطية، و(لا) نافية للفعل المقدر، و(لا) ومنفيها هو الشرط فـ(إما) أداة شرط مؤكدة بـ(ما)، نظيرُها (إما) في قوله تعالى ژ پ پژ [3] الشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه، نظير ذلك في التقدير قوله:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [4]

ومنها: أن لام مضارعها يجوز حَذْفُهَا وذلك بشرط كونه مجزوماً بالسكون غير متصل بضميرِ نَصْبٍ ولا بساكن نحو: ژ ۀ ہ ہ ژ بخلاف ژ ۑ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ژ ، ژ ئح ئم ئى ژ لانتفاء الجزم .

(1) (ب) و(ج): إذ.

(2) (ب) و(ج): يأكلهم.

(3) سورة مريم، من الآية (26)، وينظر: حروف المعاني 64، والبحر المحيط 176/6.

(4) بيت من الوافر، قال الأحوص الأنصاري، وهو في ديوانه 238، ورواية الديوان:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلاَّ شَقَّ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

والشاهد فيه: حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام. ينظر البيت في: الحلل في شرح أبيات الجمل 201، وشرح التسهيل لابن مالك 80/4، واللباب 60/2، والإنصاف 72/1، وارتشاف الضرب 1883/4، وأوضح المسالك 194/4، وشرح شذور الذهب 323.

والأصل [أ/15] افعل هذا إنْ[1] لا تفعل غيره، وهذا معنى واضح لا غبار عليه، فعليك بالحق ، وإن أفتاك الناس وأفتوك، والله سبحانه وتعالى هو الموفق للصواب[2].

قوله: (لام مضارعها) فيه نكتة، وهي أنه لو قال: لام (يكون) يجوز[3] حذفها، لكان خاصة لـ(يكون)، لا لـ(كان)، فلم يصح عَدُّه من خواص (كان) إلا بتأويل، فلما أضاف (مضارع) إلى ضمير كان، صح أنّ (كان) اختصت بأن مضارعها يجوز... إلخ.

قوله:(لانتفاء الجزم) لا يخفى أن شرطه[4]يخرج به أيضاً النسوة(لم يكنّ قائماتٍ)،إذْ هو مبني، فليس بمجزوم، وإن دخل عليه الجازم

فصل: في (ما ولا ولات وإنْ) المُعْمَلاَتِ عَمَلَ لَيْسَ تشبيهاً بها

أما ((ما)) فَأَعْمَلهَا الحجازيُّونَ............

ولأعمالهم إياها أربعةُ شروط :

أحدها : أن لا يقترن اسْمُهَا بإنِ الزائدة كقوله : –

بَنِي غُدَانَة ما إنْ أَنْتُمُ ذَهَبٌ

وأما رواية يعقوب ((ذَهَباً)) بالنصب فَتُخَرَّجُ على أنَّ إنْ نافيةٌ مؤَكِّدَةٌ لما، لا زائدة،

---

(1) (إنْ) سقطت من (أ).

(2) قال الصبان 379/1 –بعد أن ذكر قول اللقاني باختصار-: ((واستحسن هذا غير واحد؛ لأنّه أقلُّ تكلفاً، وضعفه الروداني بأنّ (ما) لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا، وبأن الجواب لا يحذف إلا إن كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى، والشرط على زعمه مستقبل، وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة (أفعل) قبله عليه، والتقدير: فافعل هذا)).

(3) (ج): (لا يجوز).

(4) (ب) و(ج): شرط الجزم.

فصل في: ما ولا ولات المشبَّهات بـ(ليس)

قوله: (ولإعمالهم إياها) أضاف الإعمال إلى ضمير الحجازيّين، إشارة إلى أن إعمال غيرهم قد يوجد بدون الشروط، أو بعضها، كإعمال الفرزدق إيّاها مع تقدم الخبر(1)، كما سيجيء.

قوله(2): **(اسمها)** لو قال: المرفوع بعدها، كان أولى، إذ المقترن بها ليس باسم لها.

قوله: (نافيةٌ مؤكدةٌ لما، لا زائدةٌ) الفرق بينهما ح أنّ الزائدَ(3) فاصلٌ أجنبي دون النافي المؤكِّد، لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد، فلا يظهر ح بينهما فرق، إذ العمل للأولى في الوجهين(4).

---

(1) وذلك في قوله: فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُم   إِذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ .
وينظر ص 182 من النص المحقق .

(2) كررت في (أ) بلون مغاير.

(3) (أ): الزائدة، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأنسب.

(4) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 197/1 بعد أن ساق كلامَ اللقاني: ((وقال الشهاب القاسمي: قد يقال: الزائد في الكلام لتأكيد الكلام، لا لتأكيد خصوص (ما)، بخلاف النافية فإنها لتخصيص (ما)، فبينهما فرق، فليراجع هل الأمر كذلك. ا.هـ)).
وقال الدنوشري: قوله: (لا زائدة) ردَّه بعضهم بأنّه لا وجه لكونه شاملاً لكونها نافية مؤكدة لـ(ما)، لأنها عينها، ويردُّ بأن الزائد بمنزلة تكرير الجملة، بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها)).

الثاني: أن لا ينتقض نَفْيُ خبرها بإِلاّ فلذلك وجب الرفع في ژ ٱ ٻ ٻ ژ، ژ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ژ. فأما قولُه :

وَمَا الدَّهْرُ إلا مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِب الحَاْجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

فمن باب : ((مَا زَيْدٌ إلاّ سَيْراً))

قوله[1]: **(نفي خبرها)** إشارة إلى أنَّ الشرطَ هو بقاءُ النفي في الخبر دون غيره، فإذا وجد صح العمل فيه، وإن انتقض في غيره من المتعلقات به، فإنّما يبطل العمل في ذلك الغير، كما في: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، وما زيدٌ قائماً إلا في الدار، ونظيرها في ذلك قوله:

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إلاّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ[2]

كما سيجيء[3].

قوله: (فمن باب.. إلخ) يريد به المصدر النائب عن فعلٍ هو خبرٌ عن اسم عين،وقد أشار إليه الناظم بقوله:

كَذَا مُكَرَّرٍ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ [نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتُنِدْ] [4]

---

(1) سقطت من (ب) و (ج).

(2) بيت من المنسرح لم ينسب إلى قائل معين، ويروى عجزه: (إلاّ على حزبه الملاعين) و(إلاّ على حزبه المناحيس).

والشاهد فيه: عَمَلُ (إنْ) عمل ليس حيث نصبت الخبر (مستولياً) مع نقض نفيها بإلاّ، إلاّ أنّ النقض لم يكن لخبرها، بل لما تعلق به وهو (على أضعف).

ينظر البيت في: شرح التسهيل 150/1، ورصف المباني 108، وارتشاف الضرب 1207/3، وشرح شذور الذهب 262، وتوضيح المقاصد 512/1، وهمع الهوامع 250/1، 453، وخزانة الأدب 143/2.

(3) (كما سيجيء) سقطت من (ب) و(ج).

(4) ما بين المعقوفين استغني عنه في (ب) و(ج) بكلمة (إلخ).

أي: إلاّ يَسِيرُ سَيْراً والتقدير : إلاّ يدور دَوَرَانَ مَنْجَنُونٍ، وَإلاَّ يُعَذّبُ مُعْذّباً أى: تعذيباً.

ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب الرفع بعد ((بل)) و ((لكن)) فى نحو ((مَا زَيدٌ قَائِماً بل قاعدٌ)) أو ((لَكِنْ قَاعِدٌ)) على أنه خبر لمبتدأ محذوف ولم يجز نصبه بالعَطْفِ؛

ثم لا يخفى[1] أن (مَنْجَنُوناً) ليس فعلُه مستنداً لاسم عين، إذ الدهر هو الزمان، وهو عبارة عن مقدار حركة الفَلَك، فهو من الكم الذي هو عَرَضٌ يقبل التجزؤ لذاته، نعم إن أريد به نفس الفَلَك مجازاً صحّ ذلك، فتدبر.

قوله: (إلاّ يدور دوران مَنْجَنونٍ) [هذا بيان لأصل الأصلِ، إذ حُذِف أولاً (يدور)، فصار: إلا دوران منجنون] [2]، ثم حذف (دوران) وأقيم المضاف إليه- وهو (منجنون)- [مقامه][3]، فصار (إلا منجنوناً)[4].

قوله: (معذباً) أي تعذيباً، نظيره ژ ڭ ڭ ﯓ ژ[5].

قوله: (ولأجل هذا الشرط أيضاً وجب.. إلخ) إن قلتَ: الشرطُ- وهو عدم انتقاضِ نفيِ الخبرِ- موجودٌ، فليس[6] الرفع فيما بعد (بل) لانتفاء الشرط، كما يقتضيه قوله: (ولأجل.. إلخ). قلت: أصلُ ما بعد (بل) العطفُ على الخبر، والمعطوف على الخبر خبرٌ في المعنى، وقد انتقض فيه النفي بـ(بل)، فوجب رفعه لذلك. فليتأمل.

---

(1) (ب): لا خفاء.

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(3) ما بين المعقوفين زيادة منّي ليتمّ المعنى.

(4) ينظر: اللباب 176/1، والتصريح 648/1، وهمع الهوامع 448/1.

(5) سورة سبأ من الآية (19)، حيث وضع اسم المفعول موضع المصدر.

وقد وصف ابن مالك هذا التوجيه للبيت بأنّه تكلّف لا حاجة إليه، وقال: ((وهذا عندي تكلف لاحاجة إليه، فالأولى أن يجعل (منجنوناً)و(معذباً) خبرين لـ(ما) منصوبَيْن بها، إلحاقاً لها بـ(ليس) في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض)). شرح التسهيل 374/1.

(6) سقطت من (ج).

لأنه مُوجَبٌ. الثالث : أن لا يتقدَّمَ الخبر كقولهم ((مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ)) وقوله :
وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَى   فأما قوله :   إذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ
فقال سيبويه : شاذ ،وقيل : ((مِثْلَهُمْ)) مبتدأ، وقيل : ((مِثْلَهُمْ)) حال،

قوله: (**لأنه موجب**) هذا على مذهب الجمهور، وأما على مذهب المبرد[1] فيما بعد (بل) فيجوز النصب؛ لأنه منفي؛ لأن (بل) عنده لنقل النفي من الأول إلى الثاني.

قوله: (**ما مُسِيءٌ من أَعْتَب**) التمثيل به مبني على أنه خبرٌ مقدمٌ، أما على أنه مبتدأ وما بعده فاعلٌ أغني عن الخبر، فليس من هذا، وكذا : **خُذَّلٌ**[2] **قومي**[3] .

قوله: (**وقيل: (مثلهم) حال**) أي: من (بشر)[4]؛ لأن (ما) ح عاملةٌ، فليس مبتدأ، وأمّا إن جعل حالاً من الضمير في الخبر، وقدر الخبر بعد المبتدأ، فيلزم تَقَدُّم الحال على عاملها المعنوي، وهو نادر، كما سيجيء، وعلى هذا فقوله: أي ما بشر [في الوجود] [5] مثلَهم الأحسن فيه تقديم (مثلهم) على الخبر، نعم إن قدرت (ما) ملغاة، ومَنَعْنَا الحال من المبتدأ، تعين كونُه حالاً من الضمير في الخبر، والتقديم فيه من النادر[6].

---

(1) ينظر:المقتضب12/1،ورصف المباني154،وقال المرادي في الجنى الداني236-بعد أن ذكر رأي المبرّد-:((ووافقه على ذلك أبو الحسن بن عبد الوارث.قال ابن مالك:وما جَوَّزه مخالف لاستعمال العرب))

(2) في (أ) و(ب): خدل (بالدال المهملة) وهو تصحيف.

(3) جزء بيت من الطويل ، لم أقف على قائله ، وهو بتمامه :

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا   وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوْهُمُ فَهُمُ هُمُ

والشاهد فيه قوله: (ما خذَّلٌ قومي) حيث أهملت (ما) فلم تعمل لتقدُّم الخبر على المبتدأ .

ينظر الشاهد في : شرح الأشموني384/1 ، والمقاصد النحوية 384/1 ، والتصريح 651/1 .

(4) ضعَّفَ العكبري هذا الوجهَ،وعلل لذلك بأن العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله. ينظر: اللباب 177/1.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و(ج).

(6) ينظر: التصريح 653/1.

والخبر محذوف أى : ما في الوجود بشر مثلَهُمْ.......

وأما ((لا)) فإعمالها عَمَلَ ليس قليلٌ .... والغالبُ أن يكون خبرها محذوفاً حَتَّى قيل بلزوم ذلك كقوله :

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

والصحيح جواز ذكره كقوله :

تَعَزَّ فَلاَ شَيء عَلَى الأرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا

قوله: (والخبر محذوف) يحتمل الوجهين، أي خبر (ما)، وخبر المبتدأ، ويرجح الثاني قوله قبله: (وقيل: مثلهم مبتدأ)، وأن لغةَ الشاعر[1] إهمالُها، وعبارة الرضي: ((وقيل: إن خبرَ (ما) محذوفٌ، أي: إذ ما في الدنيا بشر، و(مثلهم) حال من بشر مقدم عليه))[2] انتهى، وهذا يعين الأول.

قوله: (مَنْ صَدّ عَنْ نيرَانِهَا.. [3] إلخ) قد يقال لا شاهد فيه على حذف خبر (لا)؛ لإمكان أن لا تكون فيه (لا) عاملةً، كما صرح به بعضهم[4].

قوله: (تَعَزّ.. إلخ) قد يقال أيضاً لا دلالة فيه؛ لإمكان أنّ (باقياً) و (واقياً) حالان

---

(1) وهو الفرزدق، وهو من بني تميم، وهم لا يعملون (ما)، وتسمى (ما) التميمية، وينظر: تخليص الشواهد 282.

(2) شرح الرضي 653/2.

(3) من قول الشاعر:

مَنْ صَدَّ عَن نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ

وقد ذَكَرَ ابنُ هشام عجز البيت ولم يذكر صدره، ولعله وجد في نسخة اللقاني.

(4) قال ابن هشام في تخليص الشواهد 295- تعليقاً على هذا البيت-: ((وقيل: لا شاهد فيه؛ لجواز كون (براح) مبتدأ، ورُدَّ بأن (لا) الداخلة على الجمل الاسميّة يجب إمَّا إعمالها، أو تكرارها، فلما لم تكرر علم أنها عاملة، فأجيب بأنّ هذا شعر، والشعر يجوز فيه أن ترد غير عاملة، ولا مكررة، فَرُدَّ بأنّ الأصل كونُ الكلام على غير الضرورة)).

.......وأما (لاَتَ) فإن أصلها (لا)، ثم زِيَدتَ التاءُ ،وَعَمَلهُا إجماعٌ من العرب ، وله شرطان: كونُ معموليها اسْمَيْ زمان....... وأما قولُه َ: يبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لاَتَ مُجِيرُ

فارتفاع (مُجِيُر) على الابتداء أو على الفاعلية...... ومثله قوله: لاَتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ إذ المبتدأ (ذِكْرَى) وليس بزَمَانٍ.

من (شيء)، و(وزر)، سواء أكانت (لا) عاملةً أم لا [(1)].

قوله: (ثم زيدت التاء) أي لتأنيث الكلمة، وهي (لا) كرُبَّتْ وثَمَّت، أو للمبالغة في النفي كعلاَّمة. قاله الرضي[(2)].

قوله: (إجماع من العرب)[(3)] قال الرضي: «وعند الأخفش[(4)] أن (لات) غير عاملةٍ، والمنصوب بعدها بتقدير فعل، فمعنى (لات حين مناص)، أي لا أرى حين مناص، والمرفوع بعدها مبتدأٌ محذوف الخبر» [(5)].انتهى.

والظاهر [ب/15] أنَّ قولَ الأخفش لا ينقض دعوى إجماع العرب على العمل، إذ وُرود النصب بعدها إجماع منهم، وإن اختلف النحويون في سببه، فتأمله.

قوله: (إذ المبتدأ (ذِكرى)) فيه نظر، إذ الظاهر أن (هَنّا) مضاف إلى (ذكرى)، فهو خبر لاسم[(6)] محذوف، أي ليس هذا الحين حينَ ذكرى جُبَيرة[(7)]، و (هَنَّا) في الأصل

---

(1) يجاب عن هذا الاعتراض بأن الحال لا تكون من النكرة .

(2) ينظر : شرح الرضي 867/2.

(3) هذه العبارة وردت في التصريح660/1،وضياء السالك244/1 كما ذكر اللقاني ، ووردت في التوضيح بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد كالتالي :(وعملها واجب).

(4) ينظر قوله في: الأصول 97/1، والمغني 336.

(5) شرح الرضي 867/2.

(6) (ج): فلاسم.

(7) في (أ): جيرة، وقد ذكر هذا التقدير للبيت السيوطي في همع الهوامع 460/1, إلا أنه جعل (هَنَّا) اسم (لات), و(ذكرى) خبرها, وذكر أن هذا رأي الشلوبين وابن عصفور.

وأما ((إنْ)) فإعمُالَهَا نادِرٌ..... وكقراءة سعيدٍ (إنِ الّذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ).....
.

فصل: وَتُزَاد الباء بكثرةٍ في خبر (ليس) و (ما) نحو: ژتذتذثڎژ، ژئىىژ.

ظرف مكان استعير للزمان ، فتأمل[1].

قوله: (وكقراءة سعيد: (إِنِ الَّذِينَ)[2] إلخ) معنى[3] الآية على قراءة سعيد[4]: ليس الذين تدعون من دون الله من الأصنام عباداً أمثالكم، أي ذوي[5] سمعٍ وبصرٍ، وأيدٍ يبطشون بها، وأرجلٍ يمشون بها، بل هم فاقدون ذلك، فأنتم أكمل أحوالاً، فكيف تعبدونهم وأنتم أكمل حالاً منهم!!

قوله: (في خبر ليس) قال الرضي: ((ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس[6] غير نقض النفي بإلاّ، وذلك لأن الباء لتأكيد النفي، فلا تدخل[7] بعد انتقاضه))[8].

قوله: (و(ما)) مقتضاه أنها لا تزاد بعد المهملة، قال الرضي: ((قالوا: ونحو قوله:

---

(1) (ج): فتأمله.

(2) سورة الأعراف من الآية (194).

(3) (ج): يعني.

(4) هذه القراءة لسعيد بن جبير، وقد ذكرها ابن جني والقرطبي وأبو جعفر النحاس والزمخشري.
ينظر: المحتسب 270/1، وتفسير القرطبي 343/7، ومعاني القرآن للنحاس 117/3، والكشاف 178/2.

(5) (ب) و(ج): ذو.

(6) سقطت من (ج).

(7) (ب) و(ج): يدخل.

(8) شرح الرضي 858/2.

وَبِقِلّةٍ في خبر (لا) وكلِّ ناسخ مَنْفِي.................

لَوَ انَّكَ يَاحُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً   وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلا الْخَلِيقُ[1]

دليلٌ على جواز تقدم الخبر المنصوب، إذ الباء لا تدخل إلا على الخبر المنصوب دون المرفوع، وعلى هذا بنى أبو علي[2]، والزمخشري[3]، امتناع دخولها على خبر (ما) التميمية، وأجازه الأخفش، وهو الوجه؛ لأنها تدخل بعد (ما) المكفوفة بـ(إن) اتفاقاً نحو: ما إن زيد بقائم))[4] انتهى.

قوله: (وبقلة في خبر (لا)) أي العاملة عمل ليس، والذي في الرضي ما نصه: ((وقد تزاد في خبر (لا) التبرئة، نحو: لا خير بخير بعده النار[5]، وقيل هي بمعنى (في)))[6].

قوله: (وكل ناسخ منفي) أي: وخبر كل ناسخ منفي، وإطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب، أو تَجَوُّزٌ باعتبار الأصل، كما في قوله:

................لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْددِ[7].

---

(1) بيت من الوافر، لم ينسب لقائل معين، وروي صدره بـ((أما والله أن لو كنت حرّاً)).

والشاهد فيه: قوله ((وما بالحر أنت)) فقد دخلت الباء على خبر (ما) المتقدّم، وهذا دليل على جواز تقدم خبر (ما) على اسمها؛ لأنّ الباء لا تزاد إلا في الخبر المنصوب.

ينظر البيت في: الإنصاف 200/1، والمغني 50، والجنى الداني 222، والمقرب 225.

(2) ينظر : المسائل البغداديات 284 ،

(3) ينظر: المفصل 112.

(4) شرح الرضي 856/2-858 ، وينظر : ارتشاف الضرب 1220/3 .

(5) كلمة تنسب لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قالها في إحدى مواعظه.

ينظر: شرح نهج البلاغة 160/17، وارتشاف الضرب 1217/3، والمساعد 287/1.

(6) شرح الرضي 858/2.

(7) جزء من بيت من الطويل لدريد بن الصمة، وهو في ديوانه 62، والبيت بتمامه:

دَعَاني أَخِي والخَيْلُ بَيْني وبَيْنَهُ   فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقُعْدَدِ

=

وَيَنْدُرُ في غير ذلك كخبر (إنَّ)) و (لكنَّ)) و (لَيْتَ) ....

وإنما دخلت في خبر ((أنَّ)) في ﮋ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮊ لما كان ﮋ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮊ في معنى ((أوليس الله)).

قوله: (كخبر إن) في إدخال[1] الكاف إشعار بعدم الحصر، قال الرضي: ((وربما زيدت في الحال المنفية، نحو: ما جاءني زيد براكب))[2]. وقال أيضاً: ((وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد (هل): [نحو: هل] [3] زيد بخارج))[4].

قوله: (لما كان في معنى: أو ليس الله) رجعه إلى ذلك ليؤول إلى خبر (ليس)، ولو قيل: إنه يرجع إلى الخبر[5] المنفي الناسخ لم يكن بعيداً، والمعنى: أو لم يعلم[6] الله بقادر؛ لأن (رأى) هنا علمية.

λ!!!;

والشاهد فيه قوله: (لم يجدني بقعدد) حيث زيدت الباء في (بقعدد) وهو ليس خبراً، بل مفعولاً ثانياً للفعل الناسخ (يجد).

ينظر البيت في: الأصول 212/3، ولسان العرب362/3، وارتشاف الضرب 1216/3، واللمحة في شرح الملحة 591/2، وهمع الهوامع 464/1.

(1) (ب): إدخاله.

(2) شرح الرضي 858/2.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(4) شرح الرضي 858/2.

(5) (ج): خبر.

(6) (ج): يعلموا.

هذا باب أفعال المقاربة

وهذا من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكَلاَمَ كلمة.

أفعال المقاربة[1]

قوله: (وهذا من باب تسمية إلخ) فيه بحث، إذ يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في الترجمة حقيقتها، أي البعض الذي هي فيه حقيقة، وذِكْرُ غيره في الباب استطراداً لا ينافي أن الباب له، على أن في جَعْلِه من ذلك[2] بتقدير إرادة الجمع نَظَر.

قال ابن الحاجب: ((أفعال المقاربة ما وُضِع لدنُوّ الخبر رجاءً، أو حُصُولاً، أو أخذاً فيه))[3]، وإن كان منظوراً فيه[4].

ثم اعلم أنّ تسميةَ الكل باسم جزئه، عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره، كتسمية[5] المركب كلمة، وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب[6] باسم بعض منها يسمى تغليباً، كالعمرين، والقمرين، إذا تقرَّر لك هذا ظهر لك أنّ تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب[7]، لا مِنْ تسمية الكل باسم الجزء، فتأمله.

وحقيقةُ الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع : ما وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر وهو ثلاثة : كَادَ

---

(1) العنوان سقط من (أ).

(2) (ج): بذلك.

(3) الكافية 38.

(4) أي في تعريف ابن الحاجب لأفعال المقاربة، وهذا النظر أثاره الرضي في شرحه على الكافية 1066/4.

(5) (ج): تسمية.

(6) (ب) و(ج): تركب.

(7) قال العاتكي في الفضة المضيَّة 99:(ولما كانت أفعال هذا الباب منقسمة إلى ثلاثة أقسام...وكانت منزلة المقاربة متوسطة بين الشروع والرجاء، غلّبت وسميت كلّها أفعال المقاربة)).

ينظر: توضيح المقاصد 515/1، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 399/1، وهمع الهوامع 468/1.

وأَوْشَكَ وكَرَبَ وما وضع للدلالة عَلَى رَجَائِهِ وهو ثلاثه : عَسَى واخْلَوْلَقَ وحَرَى......

قوله: (**ثلاثة أفعال**[1]) صوابه: ثلاثة أنواع.

قوله: (**ما وضع للدلالة على قرب الخبر**) فيه تجوُّز، والحقيقة ما وضع لقرب الخبر؛ لأن الدلالة عارض للوضع، لا موضوع له.

قوله: (**كاد**) فيه إشارة إلى ردِّ القول بأنها إذا نفيت دلَّت على ثبوت الخبر[2].

قوله: (**على رجائه**) أي: الطمع في المحبوب منه، والإشفاق – أي الخوف – في المكروه منه، فإطلاق الرجاء عليهما مجازٌ للتغليب. قال الرضي:((وقوله تعالى: ﮋ ﮭ ﮮ ﮯ ﮊ[3] للتخويف[4]، لا للخوف[5]، كما أن (أو) في كلامه تعالى[6] للتشكيك، لا للشك))[7].

قوله: (**وحَرَى**) قال الرضي: ((وقد تستعمل حَرِيَ زيدٌ أن يفعل كذا – بكسر الراء– واخْلَوْلَقَ عمرٌو أن يقوم، استعمال (عسى) بلفظ الماضي فقط، ومعناهما: صار حَرِيّاً وحَرِيَ أي جديراً، أي صار خليقاً،... ويقال أيضاً: هو حَرىً أن يفعل – بفتح

---

(1) لا وجود لقوله (أفعال) فيما بين يديّ من التوضيح لابن هشام، ولعلها وجدت في نسخة اللقاني.

(2) ذكر هذا القول ابن هشام، وردَّه بقوله: ((والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال، في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات...)).

ينظر: المغني 868-869.

(3) سورة التحريم من الآية (5).

(4) ينظر: تفسير القرطبي 193/18.

(5) في شرح الرضي زيادة (والإشفاق).

(6) سقطت من (ب) و(ج). وفي شرح الرضي بعدها زيادة (للإبهام).

(7) شرح الرضي 1068/4.

.......وَيَعْمَلْنَ عمل (كان)...

الراء والتنوين – على أنه مصدرٌ بمعنى الوصف، فلا يثنى ولا يجمع ولا يُؤَنَّث[1].. وإذا قلت: هو حَرِيٌّ على فَعِيل، أو حَرٍ – بكسر الراء[2]– كَعَمٍ[3] ثَنَّيْتَ وجَمَعت وأَنَّثْتَ»[4]، انتهى. وهو مؤذن بأنَّ (حَرَى) بفتح الراء فعلاً ماضياً غير ثابت. فتأمل.

قوله: (وتعمل[5] عمل كان) قال الرضي: «المتأخرون على أنّ (عسى) ترفع[6] الاسم، وتنصب[7] الخبر، والمقترن بأنْ بعد اسمه منصوب المحل بأنه خبره،... وعُذْرُ من يجعله خبراً أنْ يقدِّر مضافاً، إمَّا في الاسم، نحو: عسى حالُ زيد أن يخرج، أو في الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يخرج،... وفي هذا العذر تكلُّفٌ، إذْ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبداً[8]، لا في الاسم ولا في الخبر»[9] انتهى.

---

(1) ينظر: الصحاح 2311/6 (حرا) ، ولسان العرب 173/14 (حري).

(2) زيادة من (ب).

(3) في شرح الرضي زيادة (أن يكون).

(4) شرح الرضي 1076/4 ، وينظر : الصحاح 2311/6 ، وتاج العروس (حري) 418/37 .

(5) (ب) ويعملن، وهو موافق للمطبوع.

(6) (ب): يرفع.

(7) (ب): ينصب.

(8) (أبداً) زيادة من شرح الرضي للفائدة.

(9) شرح الرضي 1069/4-1070 ،وقال الصبان 402/1: ((..وإنما ساغ الإخبار بـ(أنْ يقوم) مثلاً مع أنه في تأويل مصدر ،ولا يخبر عن الذات بالمعنى ؛لأنه على تقدير مضاف، أي: عسى حال زيدٍ أن يقوم، أو عسى زيدٌ ذا أن يقوم، أو على سبيل المبالغة، وقيل: المصدرالمؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل ، وقيل: يقدر أن الإخبار إنما وقع أولاً بالفعل، ثم جيء بـ(أنْ) لتؤذن بالتراخي لا لقصد السبك..)).

وشرطُ الفعلِ ثلاثَةُ أَمُورٍ : أحَدُهَا : أن يكون رافعاً لضمير الأسم فأما قولُه :

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلِنِي ثَوْبِي ....

وقوله: وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

فـ(ثوبي) و(أَحْجَارُه) بَدلاَنِ من اسْمَيْ جَعَلَ وَكَادَ.. ، الثاني : أن يكون مضارعاً وَشَذّ في (جَعَلَ) قولُ ابن عباس رضي الله عنهما : (فجعلَ الرَّجُلُ إذا لم يَسْتَطعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولاً).

قوله: (رافعاً لضمير الاسم) قال الرضي [أ/16]: «يتعين في أخبار جميع أفعال المقاربة أن يكون فاعلُ أخبارِها ضميراً عائداً إلى اسمها[1]،إلا أن يكون المسند إلى سببه بمعنى[2] الفعل المسند إلى ضمير الاسم، نحو: كاد زيدٌ تَخْرُجُ[3] نفسُه، فهو بمعنى: كاد زيد يموت»[4] انتهى. أقول : فمن هذا البيتُ الثاني[5] ،فتأمله.

قوله: (بدلان... إلخ) إنما يتم هذا الجواب إن كانت الجملة خبراً عن (جعل) و(كاد) المقدَّرين مع البدل، وأمّا إن كانت خبراً عن (جعل) الأولى كما لا يخفى أنه الظاهر فلا. فتأمله.

قوله: (إذا لم يستطع) إن قلت: (إذا) ظرف لما يستقبل لا يصح أن يكون عامله (جعل) ولا (أرسل)؛ لأن كلاً منهما ماض لفظاً ومعنى، ولو أُوِّلَ (أرسل) بمضارعٍ، كان حالاً لا مستقبلاً، إذ أفعال الشروع يستلزم كون أخبارها حاصلةً حال الشروع. قلت: الشروع إنما يلزم فيه[6] حالية الجزء الذي وقع به الشروع، فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه.

---

(1) إلَّا (عسى) فيجوز في خبرها أن يرفع اسماً ظاهرًا مضافًا لضمير اسمها .

(2) (أ) و(ب): يعني، والمثبت من شرح الرضي وهو الصواب.

(3) (أ): يخرج، والمثبت من (ب) وهو الصواب.

(4) شرح الرضي 4/1075-1076.

(5) وهو قوله:

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُثُّهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

(6) (ب): منه.

الثالث : أن يكون مقروناً بأَنْ إن كان الفعل حَرَى أو اخْلَوْلَقَ .... وأن يكون مُجَرَّداً منها إن كان الفعل دَالاّ على الشروع نحو: ﮋ ﮨﮊ ،

قوله: (أن يكون مقروناً بأنْ) لا يخفى أنّ الحرف المصدري يخرج ما اقترن به عن الجملة[1] إلى الإفراد، بدليل امتناع وقوعه جواب شرطٍ أو قسمٍ، أو خبراً عن جثة، فاشتراط الجملية غير صحيح، بل الوجه أن يقال: يشترط في خبرها أن يكون[2] فعلاً..[3] إلخ.

قوله: (إنْ كان الفعل (حَرَى)... إلخ) وَجَّهَ –ما قال– الرضيُّ: ((وأصلهما حَرِيَ بأنْ يفعل، واخلولق بأن يقوم، فحذف حرف الجر، كما هو القياسُ مع أنَّ وأنْ))[4] انتهى.

قوله: (وأن يكون مجرداً... إلخ) قال الرضي: ((وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلاً مضارعاً مجرداً عن (أنْ)، دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن؛ لأن المضارعَ المجرد عن علامات الاستقبال ظاهرٌ في الحال، فهو من حيث الفعليةُ يدلُّ على الحدوث دون الاسم، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قائماً، لم يدلّ علي حدوث القيام في ذلك الوقت، ومن حيث ظهورُه في الحال، يدلّ على كونه مُشتَغلاً به دون الماضي، بدليل أنك إذا قلت: كان زيد وقت الزوال قام[5]، دَلَّ على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت، وإذا قلت: كان زيد وقت الزوال يقوم، دلَّ على اشتغاله

---

(1) (ب): الجملية.

(2) في (ب): (كونه) بدل (أن يكون).

(3) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 206/1 بعد أن ذكر قول اللقاني: ((وهذا مبني على أنّ الحرف المصدري هنا يسبك ما بعده بالمصدر، وقد حقق ابن عصفور أنَّ (أَنْ) هنا لا تؤول بالمصدر، وإنما جيء بها لتدلّ على أنّ في الفعل تراخياً)). وينظر: همع الهوامع 474/1.

(4) شرح الرضي 1076/4.

(5) (ب): قائم.

والغالبُ في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها.............

بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام، فلما حُملت هذه الأفعال على (كان) وقُصِد المعنيان، أي حدوث مصدر خبرها، وكون فاعله مُشتَغلاً به وَجَب ألَّا يكون اسماً ولا ماضياً ولا مضارعاً مقترناً بأنْ»[1] انتهى.

قوله: (والغالب... إلخ) قال الرضي: «وأمّا التزامُهم في خبر (عسى) كونه مضارعاً بأنْ،ومنعهم من أنْ يكون مصدراً، نحو: عسى زيدٌ القيامَ، وكذا منعوا من: عسى قيامُ[2] زيد؛ فلأنّ المضارعَ المقترن بأن للاستقبال[3] خاصةً، والطمعُ والإشفاقُ مختصّان بالمستقبل، فهو أَلْيَقُ بـ(عسى) من المصدر»[4] انتهى.

قوله: (وأوشك... إلخ) قال الرضي: «وأمّا كادَ وكَرَبَ وأَوْشَك فيستعمل أخبارُها مع (أن) ومجرّدة، والتجريدُ مع كاد وكَرَب أكثرُ[5]، وإذا كانت مع (أنْ) فهو بتقدير حرف الجر، أي: كادَ وكَرَب من أنْ يقومَ، وأوشك في أن يقومَ، ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفَه لكثرةِ الاستعمال، و(أن) إمّا منصوبة أو مجرورة كما مرَّ...، وإذا حذفت (أن) من أخبار هذه الأفعال الثلاثة، فإمّا أن تقدر مع الحذف، كما في قولهم: تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِي، وإمّا أن تحذف رأساً بلا تقدير لها»[6].

ثم قال: «وإنّما غلب في أفعال المقاربة- أعني كادَ ومرادفاته- أن يكون أخبارها كذلك- أي مجردة[7]- وجواز اقترانها بأنْ؛ لكونها من شدة القرب الذي فيها كأنّها

---

(1) شرح الرضي 1080/4.

(2) في النسخ الثلاث (قام) والمثبت من شرح الرضي.

(3) (ب): الاستقبال.

(4) شرح الرضي 1081/4 ، وينظر : علل النحو 254/1 ، وترشيح العلل 105.

(5) في شرح الرضي زيادة (وأعرف).

(6) شرح الرضي 1078/4-1079.

(7) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني.

وكاد وكَرَبَ بالعكس.........

فصل: وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي إلا أربعةً اسْتُعمل لها مضارع.... و(أوشك) كقوله :

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه

وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها و (طَفِقَ) حكى الأخفش طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم..........

واستعمل اسمُ فاعل لثلاثة وهى (كاد) قاله الناظم وأنشد عليه:

........................وَإنِّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالّذِى أَنَا كَائِدُ

للاستقبال[1] والشروع» انتهى.

قوله: (وكاد وكَرَبَ بالعكس) يُشْكِل كونُ (أَوْشَك) مشارِكةً لكاد وكَرَب في الدلالة على القربِ، والتعدية في الأصل بحرف الجر، مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأنْ، ويدفعه أنّ القربَ المرجح للتجرد عارضٌ فيها دونهما، إذ هي موضوعةٌ للإسراعِ المفضي للقرب.

قوله: (كضَرَبَ) وقوله: (كعَلِم) الأحسن كـ(جَلَسَ) وكـ(فَرِق)، للموازنة في الفعل والمصدر.

قوله: (يَوْمَ الرِّجامِ[2]) الرِّجامُ: اسمُ موضعٍ[3]، صحاح[4].

واسْتُعمل مَصْدَرٌ لاثنين وهما (طفق) و(كاد) .... وقالوا : كَادَ كَوْداً ومِكَاداً وَمَكَادَةً.

---

(1) (ب): للاشتغال، وفي شرح الرضي: للانتقال.

(2) (أ) و(ب): الرحام، بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

و(يوم الرجام): اسم موضع أو جبال ببلاد عامر. ينظر: معجم ما استعجم 640/2.

وقد وردت في صدر بيت لكثير عَزَّة، ذكر ابن هشام عجزه وجزءاً من صدره، ولعلها وجدت في نسخة اللقاني، والبيت بتمامه:

أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَني يَقِيناً لَرَهْنٌ بالَّذي أنا كَائِدُ

(3) (ب): زيادة (كما)، وفي (ج): زيادة (كما في الصحاح).

(4) ينظر: الصحاح 1928/5 (رجم).

قوله: (دُونَ غَاضِرَةَ[1] العَوَادِي)[2] غَاضِرَةُ[3]- بالغين المعجمة - :حي من بني أسد[4] وغيرهم[5].

قوله: (واستعمل مصدر لاثنين) يَرِدُ عليه (حَرِيَ) فإنها استعمل لها مصدر، كما نقلناه عن الرضي، إلا أن يريد (حَرَى)[6] بفتح الراء فعلاً، فلا يَرِدُ؛ لأنه مصدر (حَرِيَ) بكسرها، فتأمله.

قوله: (كَوْداً) قال الرضي في (كادَ): «هو من كِدْتَ يكادُ[7] كَيْداً ومكاداً[8] ومكادة، كهِبْتَ تَهَابُ، وحكى الأصمعيُّ: (كَوْدَاً) بالواو[9]، فيكون كخِفْتُ تَخَافُ[10]

---

(1) (ب) و(ج): غاصرة، وهو تصحيف.

(2) من عجز بيتٍ لكثير عَزَّة يُشَبِّب بغاضرة جارية أمّ البنين أخت عمر بن عبد العزيز، وقد ذكر ابن هشام صدره ولم يذكر عجزه، ولعلّه وُجِدَ في نسخة اللقّاني، والبيت في ديوانه 220 ، وهو بتمامه :

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ ألاَ تَرَاهَا وَتَعْدُو دُونَ غَاضِرَةَ العَوَادِي

وقد وهم اللقاني فظنّ أن المراد بـ(غاضرة) في البيت حي من بني أسد، وليس بصواب.

و(العوادي) كتب بدلاً عنها في (ب) و(ج): إلخ، وفي (أ): القوادي، وهو تصحيف

(3) (ب) و(ج): غاصرة، وهو تصحيف.

(4) ينظر: معجم البلدان 129/3، ولسان العرب 24/5.

(5) كقيس وبني صعصعة. ينظر: لسان العرب 24/5.

(6) (ج): جرى، وهو تصحيف.

(7) (ب): تكاد.

(8) (ومكاداً) ليست موجودة في ما بين يديّ من شرح الرضي.

(9) ينظر قول الأصمعي في: الأصول 345/3، والصحاح 532/2 (كود).

(10) (تخاف) سقطت من (أ) و(ب).

فصل: وتختصُّ (عسى) و(اخلولق) و(وأوشك) بجواز إسنادِهِنَّ إلى (أَنْ يَفْعَلَ) مُسْتَغْنيً به عن الخبر نحو: ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﮊ

خَوْفاً ومَخافةً، والأول أشهر»[1] انتهى. وهو يخالف ما ذكره المصنف[2].

قوله: (وتختص عسى... إلخ) يُشكل على الاختصاص قولُ الرضي وغيره: «ويقال أيضاً: هو حرَىً أنْ يفعل، بفتح الراء والتنوين، على أنه[3] مصدرٌ بمعنى الوصف، فلا يُثَنّى ولا [ب/16] يجمع ولا يُؤَنّثُ، نحو: هنَّ حَرَىً أنْ يفعلن»[4] انتهى.

وقد يجاب بأن (حَرَىً) مصدرٌ واقعٌ على الوصف، أي حَرِيٌّ، أو حَرٍ، فهو متحمل[5] الضمير[6] و(أنْ يفعل) خبرٌ، فليس[7] من المسألة[8].

وقولهم: المصدر لا يتحمل ضميراً. معناه إذا استعمل في الحدث[9]. فتأمله.

قوله: (نحو ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﮊ [10]) كما يجوز في الآية إسناد (عسى)

---

(1) شرح الرضي 1077/4.

(2) لعلّ وجه المخالفة –والله تعالى أعلم– أن ابن هشام جعل مصادر ((كاد)) في مرتبة واحدة، أو أنّه قدَّم ((كَوْداً)) لكونها الأشهر، وهذا كلّه مخالف لقول الرضي، حيث جعل ((كوداً)) أقلّ شهرة من مصادر ((كاد)) الأخرى .

(3) (أنه) سقطت من (ج).

(4) شرح الرضي: 1077/4.

(5) (ج) محتمل.

(6) (ب) و(ج): لضمير.

(7) (ب) و(ج): ليس.

(8) (ج): المسلمة، وهو تحريف.

(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 93/1، 1288/2، واللباب 451/1-452.

(10) سورة البقرة من الآية (216).

وينبني على هذا فرعان :

أحدهما......

الثاني : أنه إذا ولي إحداهن (أنْ) والفعلُ وتأخّرَ عنهما اسمُ هو الْمُسنَدُ إليه في المعنى نحو: (عَسَى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ) جاز في ذلك الفعل أن يُقَدَّرَ خالياً من الضمير فيكون مسندا إلى ذلك الاسم،

إلى أنْ والفعل، يجوز فيه وجه آخر هو: إسناده إلى ضمير (شيئاً) على سبيل التنازع[1].

قال الرضي: ((وقوله تعالى: ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﮊ يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في (شيئاً)، وقد أُعمل الثاني، وأن يكون (أن تكرهوا) فاعل (عسى))) [2].

قوله: **(الثاني)** ينتقض هذا الضابط بنحو[3] قوله تعالى: ﮋ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮊ [4]، [فإنه صادق عليه، والتقديرُ الثاني ممتنعٌ فيه[5].

قال الرضي: ((وقوله تعالى: ﮋ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮊ][6] لو جعلنا الفعلين متنازعين في (ربك)، لم يجز إعمال الأوّل أعني (عسى)، لكون (ربك) وهو

---

(1) قال العكبري في التبيان 173/1: ((ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﮊ أن والفعل في موضع رفع فاعل (عسى)، وليس في (عسى) ضمير)). وينظر في أحوال استعمال (عسى) : المغني 201.

(2) شرح الرضي 1073/4.

(3) (أ): نحو.

(4) سورة الإسراء، من الآية (79).

(5) قال ابن هشام في المغني 727: ((يجوز الوجهان في (عسى أن يقوم زيد) فعلى النقصان (زيد) اسمها، وفي (يقوم) ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكلّ شيء في محله، ويتعين التمام في نحو: عسى أن يقوم زيدٌ في الدار، و﴿ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﴾؛ لئلا يلزم فصل صلة (أنْ) من معمولها بالأجنبي ،وهو اسم عسى)).

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

وعسى مسندة إلى أنْ والفعلِ مستغنى بهما عن الخبر......

أجنبيٌّ إذنْ فاصلاً بين بعض الصلة وبعض»[1] انتهى.

قوله: (و(عسى) مسندة[2] إلى أَنْ والفعل) هذا غيرُ مُتَعَيِّن؛ لجواز أنّ (عسى) والفعل تنازعاً ذلك الاسم، وقد أعمل الفعل فيه، فيضمر ضميره في (عسى)، فذلك الفعل خالٍ من الضمير، و(عسى) مسندة إلى الضمير، وأنْ والفعل خبرها.

قال الرضي: «اعلمْ أنّ مَن ذهب إلى أنَّ (أَنْ)[3] مع الفعل في: عسى زيدٌ أن يخرجَ، خبرُ (عسى)، جاز أن يقول في: عسى أن يخرجَ زيد: إنه خبرُ (عسى) أيضاً، وهو من باب التنازع، فتقول في التثنية على اختيار[4] البصريين: عَسَيا أنْ يخرجَ الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أنْ يخرجا الزيدان، وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث، وجاز أن تقول[5]: إنَّ (أَنْ يخرج) فاعلُ (عسى)، و(زيد) فاعل (يخرج) فتقول في التثنية: عسى أن يخرج الزيدان، لا غير»[6] انتهى.

λ!!!;

---

(1) شرح الرضي 1073/4.

(2) (ب) و(ج): مستندة.

(3) (أنْ) سقطت من النسخ الثلاث، وأثبتها من شرح الرضي.

(4) (ج): اختصار.

(5) (ج): يقول.

(6) شرح الرضي 1073/4 ، وينظر : الأصول 207/2 ، والتصريح 702/1 ،وهمع الهوامع 481/1 ، وشرح الأشموني412/1 .

هذا باب الأحرف الثَّمَانيةِ الداخلة على المبتدأ والخبر

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع خبره ويسمى خَبَرَهَا.

فالأول والثاني (إنَّ) و(أَنَّ) وهما لتوكيد النسبة وَنَفْي الشكِّ عنها والإنكارِ لها . والثالث (لكِنَّ) وهو للاستدراك والتوكيد فالأول ..... والثاني نحو (لَوْ جَاءنِي أَكْرَمْتُهُ لكِنَّه لَمْ يَجِيء) .

[باب الأحرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر[1]]

قوله: **(فتنصب)** فيه مناقشة، إذ الفاءُ تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول[2] على الجزئين معاً، أي وقوعهما بعدهما، والحال أنّ النصبَ عقب الدخول [على الأول][3] لا الدخول عليهما معاً، وقد يجاب: بأن المراد تعقيب المجموع للمجموع، ولا يلزم [منه][4] تعقيب كل فرد لكل فرد، أو المراد تعقيب الأول للأول، والثاني للثاني.

قوله: **(ونفي الشك عنها)** الأوفق أن يقول: الشك فيها، كما قال: الإنكارُ لها، أو: الإنكار عنها، كما قال: نفي الشك عنها، والحاصل أن تعلق الجارِّ بالنفيِ فيهما، فيُعَدِّيهَ بعَن، أو بالمصدرِ فيعدية بفِي، أو اللام.

قوله: **(لكنه لم يجيء)** هذا مبني على عرف أهل العربية من أنّ (لو) للدلالة على أنّ سببَ انتفاءِ الجزاء[5] هو انتفاءُ الشرط[6]، وأمّا عرف المناطقة من أنها للدلالة على

---

(1) العنوان سقط من النسخ الثلاث.

(2) (أ) للمدخول، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في حاشية يس 210/1.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(4) ما بين المعقوفين سقط (أ).

(5) (ج): الجواب.

(6) قال الكفوي: ((وهي –أي (لو)– في الاستعمال اللغوي لانتفاء الثاني لانتفاء الأول))، وهذا معنى قولهم، (لو) حرف امتناع لامتناع، وقد اعترض ابن هشام وغيره من النحاة هذا القول، وحكموا بفساده، وذلك لاقتضائه كون الجواب ممتنعاً في كلّ موضع، ورَدَّ بعض النحاة هذا الاعتراض. =

والرابع (كَأَنَّ) وهو للتشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأنَّ **والرابع (كَأَنَّ) وهو للتشبيه المؤكد لأنه مركب من الكاف وأنَّ.**

الملازمة بين مقدمها وتاليها[1]، والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي، أو بانتفاء التالي على انتفاء المقدم، فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه[2]، وكذا تاليها فتأمل.

وقولنا: عُرْفُ كذا، أو كذا، يعني بحسب المشهور عندهم، إذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي يثبته غيرهم، إذ الجميع إنّما يبحثون عن أحكام اللغة العربية، [وفي كلام السيد الجرجاني -رحمه الله تعالى- تصريح بذلك.

قوله: (للتشبيه المؤكد)] [3] إنْ قلت: الذي يفهم من (كأنَّ) على القول بالتركيب[4] التأكيدُ[5] المشبَّه، لا التشبيه المؤَّكد، لأن الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه، وقد دخلت على التأكيد المستفاد بأنّ، فهي تشبيه[6] التأكيد، لا التشبيه[7] المؤَّكد.

والخامس (لَيْتَ) وهو للتمني وهو : طَلَبُ مالا طمع فيه أو ما فيه عُسْرٌ نحو ((لَيْتَ الشَّبَابَ عَائِدٌ)) وقول مُنْقَطِعِ الرجاء ((لَيْتَ لِي مَالاً فَأَحُجَّ مِنْهُ))

والسادس ((لَعَلَّ)) وهو للتوقُّعِ وَعَبَّرَ عنه قوم بالترجّي في المحبوب نحو (لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلكِ أَمْراً).

ينظر في هذه المسألة: المغني 342، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 759/2-760، وتوضيح المقاصد 1297/3، وشرح الأشموني مع الصبان 1458/4، والكليات 784 وما بعدها.

(1) ينظر: الكليات 784.

(2) (ب) و(ج): انتفائها.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(4)وهو مذهب الخليل والزمخشري وبعض البصريين المتأخّرين.

ينظر:توضيح المقاصد523/1، وهمع الهوامع487/1

(5) (التأكيد) سقطت من (ب).

(6) (ج): تشبيه.

(7) (ج): للتشبيه.

فصل: تتعَّينُ ((إنَّ)) المكسورة حيث لا يجوز أن يَسُدَّ المصدرُ مَسَدَّهَا وَمَسَدَّ معموليها،

قلت: قد ادعى أنّ أصل: كأنّ زيداً أسدٌ أنَّ زيداً كالأسد، وهذا التشبيه مؤكَّدٌ، ثم قُدمت الكاف إيذاناً بأن الكلام مبنى على التشبيه من أول الأمر [1].

قوله: (**وقول منقطع الرجاء**) إن قلت: هذا من النوع الذي قبله، إذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج. قلت: المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد، كعَوْدِ الشباب، بخلاف: مَالٌ أَحُجُّ[2] به، فإن الأطماع تتعلق به غالباً.

قوله: (**لَعَلَّ اللهَ**[3]... **إلخ**) قال الرضي ما معناه: أنّ (لعل) في كلام الله تعالى مرادٌ[4] بها الأمر بالترجي أو الإشفاق[5].

قوله: (**حيث لا يجوز أن يسد.. إلخ**) لقائل أن يقول: إنْ أريد سدُّ المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر، انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء، فإنها تفتح جوازاً؛ لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقَدّر له خبر، كما سيجيء، وإن أريد سَدُّ المصدر أعم من أن تتم به الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شيء، فما المانع من وقوع المصدر في أكثر

---

(1) ينظر: المفصّل 398، ورصف المباني 208 وما بعدها .

(2) (ب) و(ج): يحج.

(3) جزء من الآية (1) من سورة الطلاق .

(4) (أ): مراداً، وهو خطأ نحوي.

(5) عبارة الرضي 1235/4 : ((فـ(لعلّ) منه تعالى حَمْلٌ لنا على أن نرجوَ أو نشفقَ)) .

والمشهور عند العلماء أن (لعل) في كلام الله تعالى لوقوع الشيء وتحقُّقِه ، قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في أضواء البيان 492/8 :((لعل من الله للتحقيق)) ، وينظر : تفسير القرطبي 9/1 ، والبحر المحيط 269/6 .

و ((أنَّ)) المفتوحة حيث يجب ذلك وَيَجُوزَ أن إن صَحَّ الاعتباران. فالأول في عشرة وهي :

المواضع العشرة موقعها، على أنه مبتدأ حذف خبره ، وقد يجاب: بأن الجملة المقرونة بإنْ إنْ قصد بها إرادة نسبةٍ إسناديةٍ ثابتةٍ مؤكدةٍ لم يَجُزْ أنْ يقع المصدر [أ/17] موقعها، وإن قصد بها نسبة تقييدية مسندة أو مسند إليها أو مفعولاً، أو غيرهما(1) جاز سد المصدر مسدها سواءً تمت الفائدة بالمذكور وحده، أو مع مقدر، وفيه نظر، إذ يعود الكلام فيقال: ما المانع أن يراد بأن ومعموليها(2) في المواضع المذكورة النسبة التقييدية... إلخ.

قوله: **(الاعتباران)** أي السدُّ وعدمُه، فالاعتباران بمعنى المعتبرَيْن.

قوله: **(فالأول)** أي تعيين(3) الكسر المفهوم من قوله: (يتعين).

قوله: **(في عشرة)** يَرِد على هذا (إنَّ) الداخلة في(4) مبتدأ في خبره لام الابتداء، أي التأكيد، كقولِك: اخرج فإنّ زيداً لخارجٌ.

قال الرضي: ((وتكسر أيضاً إذا دخلت على(5) مبتدأ، في خبره لام الابتداء، فإنها لا تجامع إلا المكسورة؛ لأنّ وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة، كإنْ المكسورة، فهما(6) سواء في المعنى))(7) انتهى.

---

(1) (ب) و(ج): غيرها

(2) (أ) و(ج): معمولها، والمثبت من (ب) وهو كذلك في حاشية يس314/1.

(3) (ب) و(ج): تعين.

(4) (ب) و(ج): على.

(5) (ب) و(ج) : على ، وهو كذلك في شرح الرضي وحاشية يس على التصريح.

(6) في النسخ الثلاث: (فيهما)، والمثبت من شرح الرضي، وحاشية يس على التصريح وهو الصواب.

(7) شرح الرضي 1247/4.

أن تقع في الابتداء نحو (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ) ومنه (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاء اللهِ لاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ).

ولا يقال[1] قد أشار المصنِّف إلى هذه بقوله: (**أو بعد عامل معلِّق باللام**)؛ لأن هذه اللام أعمُّ من المعلقة، إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب[2].

قوله: (**في الابتداء**) أي ابتداء الكلام، لا التجرد للإسناد، فإن الواقعةَ فيه مفتوحة كما سيجيء. قال الرضي: «فكسرت ابتداءً، أي مبتدأً بها، سواءٌ كان في أول كلام المتكلم، نحو: إنّ زيداً قائمٌ، أو كان[3] في وسط الكلام، إذا كان ابتداءُ كلام آخر[4]، نحو: الزم[5] زيداً إنَّه فاضلٌ، فقوله: إنه فاضل، كلام مستأنف وقع علةً لما تقدمه، ومنه قوله تعالى: ﮋ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮊ[6] »[7] انتهى.

وقوله: (**ومنه ﮋ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﮊ**[8]) إشارة إلى أنَّ المرادَ بالابتداء ابتداءُ

أو تاليةً لحيث........

أو لموصول نحو (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوء) بخلاف الواقعة في حَشْوِ الصِّلَة نحو: (جَاء الّذِي عِنْدِي أَنَّهُ

---

(1) في حاشية يس على التصريح 215/1: (وقد يقال) بالإثبات، والصواب هو المثبت،وهو بالنفي كما في نسخ المخطوط الثلاث.

(2) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 225/1- معلقاً على كلام اللقاني-: وقال الحفيد: اعلم أنّ المصنِّف سيذكر فيما يجوز فيه الأمران أنّه إذا كان المبتدأ قولاً ولم يخبر عنه بقولٍ يجب الكسر، وكذا إذا أُخبر عنها بقول واختلف قائل القولين، فكان على المصنف أن يذكرها في قسم ما يجب فيه الكسر، وسيأتي أنها إذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقاً على المبتدأ يجب الكسر، نحو: اعتقاد زيد إنّه حقّ، ولم يذكرها المصنّف هنا، إلاّ أن يقال: هذه داخلة في الابتداء حكماً.

(3) سقطت من (أ).

(4) جاءت هذه العبارة في شرح الرضي على النحو التالي: «...أو كان في وسط كلام، لكنه ابتدأ كلاماً آخر».

(5) في شرح الرضي: (أَكْرِمْ).

(6) سورة يونس من الآية (65) .

(7) في شرح الرضي 1245/4.

(8) سورة يونس من الآية (62).

فَاضِلٌ)، وقولهم : (لاَ أَفْعَلُهُ مَا أَنَّ حِرَاءَ مَكَانَهُ) إذ التقدير ما ثَبَتَ ذلك فليست في التقدير تاليةَ للموصول.

أو جواباً لقسم.......

أو محكيةً بالقول......

الكلام المقصود، لا مطلق الكلام، فلا يرد على حصر المصنف مواقع الكسر فيما ذكر.

قوله: **(تاليةً لحيث)** قد ذكروا أنّ (حيث) تضاف قليلاً إلى مفرد[1]، وعليه فالمصدر يسد معها، وإن كان قليلاً.

قوله: **(في حشو الصلة)** أي: لفظاً ، وإلا فهي في الحقيقة صدر الصلة؛ لوقوعها مع معموليها[2] في محل المبتدأ.

قوله: **(ما أنّ حِرَاءَ)** (حِراءُ) بالكسر والمد جبلٌ بمكةَ ، يُذَكَّر ويُؤَنَّث. صحاح[3].

قوله: **(فليست في التقدير.. إلخ)** يعني: لأن الموصول الحرفي لا يدخل إلا على فعل لفظاً أو تقديراً، ذكر معناه الرضي[4].

قوله: **(لقسم)** أي: لاسم مقسم به ،وأما فعل القسم فسيأتي.

قوله: **(أو محكيَّةً بالقول)** استغنى المصنف عن تقييد القول بأن لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن؛ لأن لفظ (محكيَّة) يغني عن ذلك.

---

(1) ينظر: اللباب 78/2، والمغني 177، وهمع الهوامع 209/2.

(2) (ج): معمولها.

(3) (ب) و(ج): كذا في الصحاح، وينظر: الصحاح 2312/6 (حرا).

(4) ذكر الرضيُّ ذلك عند حديثه عن الحروف المصدرية . ينظر : 1382/4-1386 .

أو حالا..............

أو صفة.........

أو بعد عامل عُلِّقَ باللام.......

والثاني في تسعة وهي:

أو مبتدأ نحو:...............

قوله: (**أوحالاً**) أطْلَقَ إشارةً إلى أنّ وقوعها بعد واو الحال لا مدخل له في الكسر، بدليل قوله تعالى ﴿ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﴾[1]، مثّل به الرضي[2]، وغيره[3]، ثم قال الرضي: ((لأنّ الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد. فإنْ قلت: أَفْتَحُهَا[4] ليكون بتأويل المصدر[5]، فإنّ المصدر أيضاً يقع حالاً. قلت: ذلك إذا كان صريح المصدر لا المؤولَ به))[6] انتهى.

قوله: (**أو بعد عامل معلَّق باللام**) أي: لأن اللام لها الصدر؛ لكونها في الأصل لام الابتداء، أُخِّرت من تقديم، فلا يعمل ما قبلها في ما بعدها، وفتح (إنّ) يشبه العمل.

---

(1) سورة الفرقان، من الآية (20)، وقد ذكر ذلك ابن هشام في المغني 613 حيث قال: ((..ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل: تكسر (إنّ) إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع أول جملة حالية بدليل قوله تعالى: ﴿ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﴾

(2) شرح الرضي 1246/4.

(3) ينظر: الكتاب 145/3، والأصول 264/1.

(4) (ج): فتحها.

(5) (ب) و(ج): المفرد.

(6) شرح الرضي 1246/4.

ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮊ.

أو خَبَراً عن اسم مَعْنىً غيرِ قولٍ ولا صادقٍ عليه خَبرُها نحو: (أُعْتِقَادِي أَنَّهُ فَاضِلٌ) بخلاف (قَوْلِي إنَّهُ فَاضِلٌ)،

قوله: (**ﮋ ﮌ ﮍ ﮊ** [1].. **إلخ**) عَدُّه من واجب الفتح إنما يظهر على قول الجمهور: أنّ الخبرَ لا يذكر بعد (لولا) [2]، وأما على قول غيرهم[3] فما المانع من ذكره، والكسر غايته ذكره.

قوله: (**ولا صادقٍ عليه خبرها**) يعني به أنه واقع عليه بالفعل، لا صالح للوقوع، ألا ترى أن الخبرَ في المثال الأخير -أعني (حقاً)- واقعٌ على اعتقاد زيد، لوقوعه على ضميره في (إنّه)، وعلى هذا فيدخل في الضابط قولك[4]: اعتقادي أن زيداً صادقٌ؛ لأن صادقاً عليه[5] غيرُ واقع على اعتقادي، وإن صح أن يقع عليه[6] في مثال آخر، ثم هذا القيد يخرج بعض أفراد المسألة، كقولك: عملي أني أحمد الله، فإنّ (أحمدُ الله) صادقٌ على (عملي)، مع أنّ الفتحَ واجبٌ ،كما سيجيء.

قوله: (**خبرَها**) أي: خبر (أنّ).

قوله: (**نحو اعتقادي..إلخ**)أي:معتَقَدِي فضلُه،ولا يصح أن يقال: اعتقادي فاضلٌ.

قوله: (**بخلاف قولي... إلخ**) أي: مقولي هو هذا اللفظ المذكور، وهو: إنّه فاضلٌ،

---

(1) جزء من الآية (143) من سورة الصافات .

(2) أي: أنَّ ما بعد (لولا) مرفوع بالابتداء. ينظر: الإنصاف 73/1، والمغني 356/1.

(3) وهم المبرد والزجاج والكوفيون وهو أنّ ما بعد (لولا) مرفوع على الفاعلية بفعل محذوف. ينظر: الإنصاف 70/1، والمغني 356/1، والتصريح 31/2.

(4) (ب) و(ج): زيادة (في).

(5) أي على هذا المثال.

(6) الضمير يعود على (اعتقادي).

و (**اعْتِقَادُ زَيْدٍ إِنَّهُ حَقٌّ**). **أو مجرورةً بالحرف نحو**: ﮋﭑﭒﭓﭔﮊ. **أو مجرور بالإضافة نحو**: ﮋﮯﮰﮱﯓﯔ ﯕﯖﮊ.

والثالث في تسعة : أحدها أن تَقَعَ بعد فاء الجزاء نحو: ﮋﭴﭵﭶﭷﭸﭹﭺﭻﭼﭽﭾﭿﮀﮁﮊ **فَالكَسْرُ على معنى : فهو غفور رحيم والفتحُ على معنى فَالغُفْرَانُ وَ الرَّحْمَة : أي حَاصِلاَنِ**.......

فالخبرُ مرادٌ به التركيب المحكي بصورة ما وقع، فلا يصح فتح الهمزة؛ لاقتضائه المصدر الذي هو الفضل، ومعلوم أن الفضل ليس بمقولٍ، وإنّما المقولُ اللفظُ، وتقريبه أن هذا المتكلم كأنّه قال أولاً: (إنّ زيداً فاضلٌ) -بكسر الهمزة-؛ لوقوعها ابتداءً، ثم أراد الإخبار بما نطق به على صورته، فقال: قولي: أي مقولي: إنه فاضلٌ.

قوله: (واعتقاد زيد إنه حقٌّ) أي: لأنّ خبر (إن) -وهو(حقٌّ)- صادقٌ على ذلك المعنى، وهو الاعتقاد.

قوله: (أو مجرورة بالإضافة) أي: في غير (إذ) و(حيث)(1).

قوله: (أو مجرورة بالإضافة) إن قلت: من المجرورة بالإضافة التاليةُ لإذْ وحيث، وهي واجبة الكسر كما مر، فلِمَ لَمْ يستثنها من هذه؟ وما سبب افتراقهما في الحكم؟ قلت: المضاف إلى [ب/17] هذه حقُّه الإضافةُ إلى مفرد تحقيقاًَ أو تأويلاً. وإلى تلك(2) الإضافةُ إلى جملة تحقيقاً، فعبَّر في هذه بـ(المجرورة بالإضافة)، وفي تلك بـ(التالية) لا بالمجرورة تنبيهاً على ذلك، فلم يحتج إلى الاستثناء، وعُلم منه سبب الافتراق.

قوله: (على معنى: فهو غفور رحيم) إشارة إلى أنَّ الكسر مبني على أن ما بعدها جملة قصد إسناد خبرها إلى اسمها إسناداً تاماً.

قوله: (على معنى فالغفران... إلخ) أي بتأويلها مبتدأ، والخبرُ محذوفٌ،

---

(1) فيجب كسرها حينئذ.

(2)أي: إذ وحيث.

الثاني : أن تقع بعد (إذا) الْفُجَائية كقوله:

إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَالّلهَازِمِ

مثل[1]ﮋﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤﮊ[2]، أو خبراً لاسم معنى غير صادق عليه خبرها[3].

قوله: (واللهازم) اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين[4]، وجَمَعَهما باعتبار ما حولهما، كقولهم: (جَبَّ مَذَاكِيرَهُ) [5] قاله[6] الرضي[7].

قوله: (مستأنف) يحتمل الاستئناف النحوي، أي مبتدأ به، والبياني؛ لأنه جوابٌ عن سؤال اقتضته الجملة الأولى[8].

قوله: (ومثله: لَبَّيْك) إن قلت: لِمَ لَمْ يقل: ومثل (لبَّيْك)، بإسقاط الضمير عطفاً[9] على (**مِثْل**[10] ﴿**وصَلِّ**﴾[11])؟ قلت: المقصود أنّ (لبَّيْك إنّ الحمدَ) فيه الفتحُ

---

(1) (ج): مثله.

(2) سورة الصافات من الآية (143).

(3) والتقدير عندئذٍ: فجزاؤه الغفران والرحمة.

(4) هذه عبارة الجوهري في الصحاح 2038/5 (لهزم).

(5) في لسان العرب 311/4 (ذكر): ((والذكر معروف، والجمع ذكور ومذاكير على غير قياس)).

(6) سقطت من (أ).

(7) ينظر: شرح الرضي 1248/4-1249.

(8) ينظر: التصريح 35/2.

(9) (ج): مطلقاً.

(10) فيما بين يدي من التوضيح كتب كما هو مذكور في المتن، ووجدت في بعض نسخ التوضيح المطبوعة كتب بدون الضمير، كما ذكر اللقاني.

(11) سورة التوبة من الآية (103).

الثالث : أن تقع في موضع التعليل نحو: ﮋﯤﯥﯦﯧﯨﯩﯪﯫﯬﯭﯮﯯﯰﮊ **قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح على تقدير لام العلة والباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف ومثله:** ﮋﮛﮜﮝﮞﮟﮠﮡﮊ **ومثلُه (لبَّيْكَ إنَّ اَلْحَمدَ وَالنعمةَ لَكَ).**

الرابع : أن تقع بعد فعلِ قَسَمٍ ولا لام بعدها...... ولو أُضْمِرَ الفعل أو ذُكِرتَ اللام تعين الكَسْرُ إجماعاً...... .

الخامس أن تقع خبراً عن قولٍ وَمُخْبَرَاً عنها بقول والقائلُ واحد نحو: (قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ) ...

والكسرُ، مثل: ﮋﯬﯭﯮﯯﯰﮊ [1]، لا الكسر فقط، مثل: ﮋﮛﮊ ..إلخ. فقوله: (ومثله) يفيد الأولَ، و(مثل) يفيد الثاني.

قوله: (ولو أُضْمِر) الفعل هنا تكرار مع قوله سابقاً[2]: أو **(جواباً لقسم)**.

قوله: (أو ذُكِرَت اللام) يعني وقد أظهر الفعل تَعَيَّنَ الكسر، فإن قلت: تَعَيُّنُ الكسر باللام هو تعليق اللام للفعل، وسيأتي أنّ التعليقَ خاصٌّ ببعض أفعال القلوب. قلت: بل التعيين[3] يمنع من تقدير الجار الذي لا يدخل إلا على مفرد.

قوله: (خبراً عن قولٍ) يريد به ما بمعنى القول[4]، من لفظ القول أو الكلام أو غيرهما، ويدخل فيه نحو: أَوّلُ قولي: إني أحمد الله؛ لأن أول القولِ قولٌ.

قوله: (نحو: قولي: إنّي أحمدُ الله) تأويله على الفتح: قولي حَمْدُ الله، فالقولُ مصدرٌ مخبرٌ عنه بمصدرٍ، وعلى الكسر: مقولي هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمدُ الله[5]،

---

(1) سورة الطور من الآية (28).

(2) في مواضع وجوب كسر همزة "إنّ".

(3) (ب) و(ج): التعين.

(4) (ب): المقول.

(5) ينظر: التصريح 38/2. وقال بعد أن ذكر توجيه الفتح والكسر: ((قاله الموضح في حواشيه على التسهيل، ومن خطِّه نقلتُ)).

الثامن : أن تقع بعد (أَمَا) نحو (أَمَا إِنَّك فَاضِلٌ) فالكَسْرُ على أنها حرفُ استفتاح بمنزلة ألاَ والفتح على أنها بمعنى أَحَقًّا..... .

فصل: وتدخل لامُ الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة على أربعة أشياء:

فالقول بمعنى المقول، ونحوه في الرضي[1].

قوله: (بمعنى حقّاً) قال الرضي: «تقول: أَحقاً أنك قائم، فأَنَّ: فاعل، أي: أحق ذلك حقاً، أو حقاً في معنى الظرف، أي: أفي حق[2]، فيكون[3] (أنَّ) إمّا فاعلاً، أو مبتدأ، وتقول: أما والله أنه ذاهب، بالفتح، أي: أفي حق والله أنه ذاهب، أي: أفي حق ذهابه، وأما والله إنه ذاهب كأنك قلت: ألا إنّه والله ذاهب»[4] انتهى.

قوله: (بعد (إن) المكسورة) قال الرضي: «ولا تجي لام الابتداء من جملة الحروف الستة إلاّ بعد (إنّ) المكسورة»[5] انتهى.

قوله: (بعد إنَّ) يعني فلا يجوز دخولها عليها، قال الرضي: «اعلم أنّ هذه اللام: لام الابتداء، المذكورة في جواب القسم، وكان حقّها أنْ تدخل أول الكلام، ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعَهما، فأخّروا اللام، وصدَّروا (إِنَّ) لكونها عاملة، والعامل حري بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً، إذ هو ضعيف العمل»[6] انتهى.

ثم **قوله: (بعد (إنّ))** يعني بالهمزة، فلو أبدلت الهمزة هاءً جاز دخولُ اللام

---

(1) ينظر: شرح الرضي 1250/4.

(2) (ج): في أحق.

(3) (ج): فتكون.

(4) ينظر: شرح الرضي 1251/4-1252.

(5) شرح الرضي 1278/4.

(6) شرح الرضي 1268/4.

....

عليها. قال الرضي: ((واعلم أنّ من العرب من يقول: لَهِنَّكَ لَرَجل صِدقٍ. قال:

لَهِنَّا لمَقْضِيٌّ عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ[1]

وقال:

لَهِنّي لأشْقى النَّاسِ إنْ كُنْتُ غَارِماً[2]

وقد تُحذف اللامُ، وهو قليلٌ، قال[3]:

أَلاَ يَاسَنَا بَرْقٍ عَلَى قُلَلِ الحِمَى   لَهِنَّكَ مِن بَرْقٍ عَلَيّ كَرِيمٌ[4]

وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها لسيبويه[5]، وهو أنّ الهاءَ بدلٌ من همزة (إن)، كإيّاكَ

---

(1) عجز بيت من الطويل، لم يعرف قائله، وصدره:

أَبَائِنَةٌ حُبَّى، نَعَمْ وتُمَاضِرُ   ....

و (حُبَّى) اسم امرأة، والشاهد فيه قوله (لهِنَّا لمقضِيٌّ) حيث دخلت اللام على ((لهِنَّ)) وجوَّز ذلك إبدال همزة ((إنَّ)) هاءً.

ينظر الشاهد في: شرح الجمل لابن عصفور 441/1، والخزانة 332/4 الشاهد (861).

(2) (أ): عارما، وهو صدر بيت من الطويل، لم يعرف قائله، وعجزه:

....   لدومة بكراً ضيعته الأراقم

والشاهد فيه قوله: ((لهني لأشقى)) حيث دخلت اللام على ((إنَّ)) وجوَّز ذلك إبدال همزتها هاءً، كما مرَّ في الشاهد السابق.

ينظر الشّاهد في: الخزانة 337/4 الشاهد (862).

(3) (قال) سقطت من (أ).

(4) بيت من الطويل لرجل من بني نمير، وقع في الأسر، فقاله مع أبيات يتشوق فيها لأهله.

والشاهد فيه قوله: ((لهنك... عليَّ)) حيث حذف اللام من خبر ((إنَّ)).

ينظر البيت في: سرّ صناعة الإعراب 271/1، وشرح الجمل لابن عصفور 440/1، والمغني 304، وهمع الهوامع 509/1.

(5) الكتاب 238/4.

أحدها : الخبر وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخَّراً وَمُثْبَتاً، وَغَيْرَ ماض.....

وهِيَّاكَ، فلما غُيِّرَت صورةُ (إنّ) بقلب همزتها هاءً، جاز مجامعة اللام إيّاها بعد الامتناع»[1] انتهى.

قوله: (أحدها... إلخ) قال الرضي: «وإذا وقعت الاسمية خبر (إنَّ) فالوجه دخولها على الجزء[2] الأول، نحو: إنّ زيداً لأبوه قائمٌ، وقد حُكي: إن زيداً وجهُهُ لَحَسنٌ... وهو[3] ضعيف؛ لأنّ حقَّها لما سقطت عن التّصَدّر ألَّا تتأخّر عن الاسمِ، وعن أوّل أجزاءِ الخبرِ، فإذا أردت دخولها في خبر (إنّ) الذي في أوله لام القسم[4] وَجَبَ الفصلُ بينهما لكراهة اجتماع اللامين، قال الله تعالى ﮋ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮊ [5]، فَفُصِل[6] بينهما بما الزائدة»[7] انتهى.

قوله: (بثلاثة شروط) مقتضاه جواز دخولها على المضارع المقرون بحرف تنفيس، نحو: إن زيداً لسوف يقوم، وهو كذلك خلافاً للكوفيين[8]، قاله الرضي[9].

قوله: (مثبتاً) احترازٌ عن حروف النفي ، قال الرضي: « لا تدخل هذه اللام في حروف

---

(1) شرح الرضي 4/1275-1276.

(2) (أ) الوجه، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب والموافق لما في شرح الرضي.

(3) في شرح الرضي: (وكلاهما).

(4) (ب) و(ج): قسم.

(5) سورة هود، من الآية (111).

(6) (ب)و(ج) : فصل، وهو يوافق ما في شرح الرضي.

(7) شرح الرضي 4/1270.

(8) وحجتهم في ذلك أن اللام تخلص الفعل للحال، و(سوف) للاستقبال، والفعل الواحد لا يكون للحال والاستقبال في آنٍ واحد، وقال البصريون: إن اللام تمحصت للتأكيد لا غير.

ينظر: المفصل 452، وإعراب القرآن للنحاس 3/180، والمفصَّل في شرح المفصل 396.

(9) شرح الرضي 4/1269.

وأما نحو: (إنَّ زَيْداً لَقَامَ) ففي الغُرَّة أن البصريَّ والكوفيَّ على منعها إن قُدِّرَت للابتداء والذي نحفظه: أن الأخفش وهشاماً أجازاها على إضمار (قد).

الثاني: معمول الخبر وذلك بثلاثة شروط أيضاً:

تَقَدُّمِهِ على الخبر غيرَ حالٍ وكونِ الخبر صالحا للام نحو: (إنَّ زَيْداً لَعَمْراً ضَارِبٌ).

النفي، ولا في حروف الشرط، فلا تقول: إنَّ[1] زيداً لئن ضربته يضربْك، ولا على اسم فيه معنى الشرط؛ لأن اللامَ والشرطَ مرتبةُ كليهما الصَّدر فتنافرا، ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر، فلا تقول: إنّ كلَّ رجلٍ لَوَضَيْعَتَهُ؛ لأن أصلَها لامُ الابتداء، فلا تدخل إلاّ على ما كانت تدخل عليه، وأجازه الكسائي نظراً إلى سدِّها مسدّ الخبر»[2].

قوله: (والذي نحفظه.. إلخ) مقتضى [18/أ] كلام الرضي الامتناع من تقديرها لام الابتداء مع حذف (قد)، ونصُّه: «وأما قولهم: إنّ زيداً ليضربنّ، بنون التأكيد، و: إن زيداً لقام، بدون (قد)، فاللام فيهما جوابُ قسمٍ مقدَّرٍ، أي: واللهِ ليضرِبَنّ، وو[3]الله لقام[4]، وإنّما جاز[5] حذفُ (قد) في الماضي مع لام جواب القسم دون[6] لام (إنّ) وإنْ كان كلاهما في الأصل لام الابتداء؛ لأن القسم يحتمل الحذف أكثر؛ لأن هناك جملتين في حكم واحدة»[7] انتهى.

قوله: (تقدمه على الخبر) قال الرضي: «فلا يقال: إن زيداً قائمٌ لفي الدار، لئلا تبخس حقها كلَّ البخس، بتأخير ماحقُّه صدرُ الكلامِ عن جُزأَي الكلام اللَّذين هما

---

(1) كررت في (أ).
(2) شرح الرضي 1269/4.
(3) الواو سقطت من (أ).
(4) (ج): لقائم.
(5) (جاز) غير موجودة في شرح الرضي.
(6) (ج): بدون.
(7) شرح الرضي 1278/4.

بخلاف........ و (إنَّ زَيْداً راكِباً مُنْطَلِقٌ)، و(إنَّ زَيْداً عَمْراً ضَرَبَ)، خلافاً للأخفش في هذه.
الثالث : الاسم بشرط واحد وهو أنْ يتأخر عن الخبر نحو: ﮋﮕﮖﮗﮘﮙﮊ أو عن معموله نحو ((إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً جَالِسٌ)).
الرابع : الْفَصْلُ وذلك بلا شرط نحو: ﮋﭑﭒﭓﭔﭕﮊ إذ لم يُعْرَبْ (هو) مبتدأ....
فصل: يُعْطَفُ على أسماء هذه الحروف بالنصب........ ويعطف بالرفع.

العمدتان»[1] انتهى.

قوله: (خلافاً للأخفش) ينبغي أن يعطفَ عليه هشاماً؛ لأن كلاً منهما يرى أن الخبرَ في هذا التركيب صالحٌ للام. كما نقله الموضّح عنهما.

قوله: (أو عن معموله) قال الرضي: «ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر»[2] انتهى.

قوله: (إذا[3]لم يعرب) يعني وأمّا مع إعرابه مبتدأ، فهو[4] جزء الخبر، فقد دخلت على الخبر، والله أعلم.

قوله: (ويعطف بالرفع) قال الرضي: «والوصف، وعطف البيان، والتوكيد، كالمنسوق عند الجرمي، والزجاج، والفراء[5] في جواز الحمل على المحل، ولم يذكر غيرهم في ذلك، لا منعاً[6] ولا إجَازَةً،والأصلُ الجوازُ، إذ لا فارق..،ولم يذكروا البدلَ، والقياسُ كونه كسائر التوابع في جواز الرفع ، نحو: إنّ الزيدَيْن[7] استحسنتهما، شمائلهما ، بالرفع،

---

(1) شرح الرضي 1268/4.
(2) شرح الرضي 1268/4.
(3) (ب) و(ج): إذ.
(4) (ج): فهي.
(5) ينظر: شرح التسهيل 47/2، 52.
(6) (ب) و(ج): مانعاً.
(7) (ب) و(ج): زيدين.

بشرطين :

كما جاز ذلك في اسم (لا) التبرئة، نحو: لا غلام رجل في الدّار إلا زيدٌ))[1] انتهى.

قوله: (يعطف) لم يصرح هنا بالمعطوف عليه، فتكون العبارةُ صالحةً لمذهب المحققين، وغيره[2] مما سيأتي.

قوله: (بشرطين) قال الرضي: ((وسمع سيبويه[3] قبل الخبر رفعَ[4] توكيد اسم (إنّ) المبني، وكذا المعطوف غير[5] منوي الخبر، نحو: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ[6] ذاهبان، و(ذاهبان) خبرٌ عنهما[7] بلا شك، ومثل ذلك نادرٌ[8]، وجوّزه[9] بعضَ التجويز[10] بناءُ الاسم))[11] انتهى.

ثم اعلم أنّ الشرط الأول[12] إنّما هو حيث لم يفرَّق الخبر بالعطف، قال الرضي: ((ولو فرق الخبران بالعطف نحو: إن زيداً وهندٌ قائمٌ وخارجةٌ لم يأتِ الفساد الذي

(1) شرح الرضي 1263/4-1264. وينظر تعليق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 226/1.

(2) ينظر هذه المذاهب في : شرح التسهيل 50/2 ،وارتشاف الضرب 1288/3 ، وشرح التصريح 66/2 .

(3) نص عبارة سيبويه في الكتاب 155/2: ((واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم)).

(4) (رفع) غير موجودة في شرح الرضي.

(5) (أ) وغير، والمثبت من (ب) و(ج) وهو موافق لما في شرح الرضي.

(6) (أ): وزيداً، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرضي وكتاب سيبويه.

(7) (أ): عنها، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرضي.

(8) عبارة (ومثل ذلك نادر) غير موجودة في شرح الرضي، ومكانها (وسهَّل ذلك).

(9) (ج): جوز.

(10) في (أ) و(ج): النحويين، والمثبت من (ب) وهو الصواب والموافق لما في شرح الرضي.

(11) شرح الرضي 1264/4.

(12) وهو استكمال الخبر.

استكمالِ الخبر،

ذكروا، فيجب[1] جوازه، ويكون الكلام من باب اللّفّ، كقوله تعالى ژ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ژ [2]، فإذا قدمت الخبر على العطف، فإمّا أن تأتيَ للمعطوف بالخبر ظاهراً، نحو: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ كذلك، أو تحذفَه وتقدرَه، والأكثر الحذف، نحو: إن زيداً قائمٌ وعمروٌ، ولا يجوز أن يكون هذا[3] من بابِ عطف المفرد؛ لأن (قائمٌ) لا يكون خبراً عن الاسمين»[4] انتهى.

ولقائلٍ أن يقول: يجوز أن يكون من عطف المفرد، بناءً على أن عمراً[5] معطوفٌ على محل (زيد) [6]، وله خبر مقدر معطوف على (قائم) هو (كذلك)[7].

قوله: (استكمال الخبر) قال الرضي: «وإنما منعوا من ذلك – أي قبل الاستكمال–[8]؛ لأن العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء وفي خبر إنّ: (إنّ)، فيكون (قائمان) – أي من قولك: إنّ زيداً وعمروٌ قائمان–[9] خبراً عن زيد[10] وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلان[11] رفعاً واحداً ، ولا يجوز[12] ؛ لأن عوامل

---

(1) (ج): فيبحث.

(2)سورة القصص من الآية (73)، وفي (أ): وجعلنا الليل والنهار...، وهو خطأ شنيع في الآية.

(3) (هذا) سقطت من (أ).

(4) شرح الرضي 1264/4.

(5) (ج): عمرو.

(6) (أ): زيداً.

(7) ينظر تعليق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 226/1.

(8) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني.

(9) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني .

(10) (أ): زيداً، وهو خطأ نحوي.

(11) (ب) و(ج): مستقبلان.

(12) في شرح الرضي: وذلك لا يجوز.

وكونِ العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكِنَّ).......

النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي، والأثرُ الواحدُ الذي لا يَتَجَزَّأُ لا يصدر عن مؤثِّرين مستقلين في التأثير»[1]. انتهى

قوله: (وكون العامل.. إلخ) قال الرضي: «لأجل أنَّ (إنّ) المكسورة لا تُغَيِّرُ معنى الجمل»[2].

ثم قال: «وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة، قال: إن المفتوحةَ حكمُها مطلقاً حكمُ المكسورة[3]؛ لأنّهما حرفان مؤكدان أصلهما واحد»[4].

ثم قال: «وإنّما كان (لكنّ) مثل (إنَّ)؛ لأن معنى الابتداء بعدَه لم يزل؛ لأنّ الاستدراكَ راجعٌ إلى ما قبله، لا إلى ما بعده، إذ هو حفظ الحكم[5] السابق-نفياً كان أو إثباتاً- عن أن يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن، فقولك: ما قام زيدٌ لكن عمراً قام[6]، حفظت فيه عدم القيام عمّا يوهم[7] من دخول عمرو فيه»[8] انتهى.

يعني: وأما ليت، ولعل، وكأنّ، فإنها أثّرت في الجملة معنى التمنّي، والترجي، والتشبيه، وهي معاني أفعال، والأفعالُ لا يجوز ذلك فيها، على ما صرح به الرضيّ في محل آخر[9].

---

(1) شرح الرضي 1264/4.

(2) شرح الرضي 1258/4.

(3) أي: في جواز العطف على محل اسمها بالرفع .

(4) شرح الرضي 1260/4.

(5) في شرح الرضي (الكلام) .

(6) في شرح الرضي (قائم).

(7) (ب) و(ج): توهم.

(8) شرح الرضي 1262/4- 1263.

(9) ينظر: شرح الرضي 1239/4.

نحو: ﮋ ﭼﭽﭾﭿﮀﮁ ﮊ..............

والمحقّقُونَ على أنَّ رَفْعَ ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حُذِفَ خبره أو بالعطف على ضمير الخبر إذا كان بينهما فاصل لا بالعطف على محل الاسم مثل ((مَا جَاءَنِي من رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٌ)) بالرفع؛

قوله: (مبتدأ حذف خبره) يَرُدُّه أنه لو كان صحيحاً لم يختص بالأحرف الثلاثة، إذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الإنشاء على الخبر، وهو صحيحٌ عند غير أهل المعاني[1]، ولتعيُّن[2] أنَّ[3] الجملةَ إذ قُدِّمت على الخبر تكون اعتراضاً،لا معطوفةً مقدمةً، إذ المعطوف لا يتقدم. فليتأمل.

قوله: (لا بالعطف على محل الاسم) قال الرضي: «اعلم أنه تختلف عبارتهم[4]في ذلك، يقول [بعضهم: يُعطف على اسم (إنّ) المكسورة بالرفع، وبعضهم يقول][5]: على موضع (إن) مع اسمها كما قال الجُزُولي، وكأنّ الأول نظر إلى أنّ الاسم هو الذي كان [ب/18] مرفوعاً قبل دخول (إنّ)، ودخولُها كلا دخول، فبقي على كونه مرفوعاً، لكن محلاً، لاشتغال لفظه بالنصب... ومن قال: على موضعها مع اسمها نَظَرَ إلى أنّ اسمها لو كان وحده مرفوعَ المحلِّ لكان وحدَه مبتدأً، والمبتدأُ مجردٌ عن العوامل عندهم، واسمها ليس بمجردٍ، والجوابُ أنه باعتبار الرفع مجرّدٌ؛ لأن (إنّ) كالعدم، باعتباره، وإنما يعتدّ بها إذا اعتبرت النصب، ويشكل عليه أن (إنّ) مع اسمها لو كانت مرفوعةَ المحل لكانت مع

---

(1) ينظر: المغني 627.

(2) (ب) و(ج): لتعيين.

(3) (أنّ) كررت في (أ).

(4) (ب) و(ج): عباراتهم.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

لأن في مسألتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ ولم يشترط الكسائيُّ والفراء الشرطَ الأولَ تَمسُّكاً بنحو: ﭽ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ وبقراءة بعضهم: ((إِنَّ اللهَ ومَلائكتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي)) وبقوله :

(فإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ ...)

وقوله:

وَإلاَّ فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ

اسمها مبتدأةً، والمبتدأُ هو الاسمُ المجرّدُ ، وهي مع اسمها ليست اسماً مجرَّداً[1]، فالأولى أن يقال: العطف بالرفع على اسمها وحده))[2]، انتهى.

قوله: (وقد زال.. إلخ) يتجه عليه أن يقال: إن أريد أنَّ الابتداءَ زال باعتبار النصب، فمسلَّم، لكن زواله بهذا الاعتبار لا يضر، وإن أريد زوالُه باعتبار الرفع فممنوعٌ[3]، بل هو محل النّزاع، وهذا يشير إليه كلام الرضي الذي نقلناه عنه.

قوله: (تمسكاً بنحو.. إلخ) فيه أن ((**إِنَّ اللهَ ومَلائكتُهُ**))[4] كيف يتمسك به الفراءُ وهو[5] يدلُّ على نقيض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم[6].

---

(1) (مجرداً) سقطت من النسخ الثلاث، وأثبتها من شرح الرضي.

(2) شرح الرضي 1259/4.

(3) (أ): فمم، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(4) سورة الأحزاب، من الآية (56).

(5) (أ): به.

(6) قال الأزهري في التصريح 72/2: ((ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء جميعاً، والفراء لا يوافق على نحو: ﴿إنّ الله وملائكته يصلون﴾ استدرك ذلك بقوله: ولكن اشترط الفراء – إذا لم يتقدم الخبر– خفاء إعراب الاسم، ...فيجيز –أي الفراء– إذا كان الاسم مبنيّاً، ويمنع إذا كان الاسم معرباً، كما في ﴿إن الله وملائكته﴾ بالرفع؛ لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية)).

ولكن اشترط الفراء -إذا لم يتقدَّمِ الخبرُ- خَفَاء إعراب الاسم كما في بعض هذه الأدلة . وخَرَّجَهَا المانعون على التقديم والتأخير أي والصابئون كذلك أو على الحذف من الأول.....

قوله: (خفاء إعراب الاسم) قال الرضي: ((وقال - أي الفراء[1]- إن خفي إعراب الاسم، لكونه[2] مبنياً، أو معرباً مقدّرَ الإعراب، جاز الحملُ على المحلّ قبل الخبر[3]، نحو: إنك وزيدٌ قائمان، وإنّ الفتى وعمروٌ قاعدان، وإلا فلا)) [4].

قوله: (على التقديم والتأخير) لا يخفى أن الواو في ﴿والصابئون﴾ [5] على هذا الجواب عاطفةٌ لجملة على جملة، وفيه ح تقديمُ المعطوف على بعض المعطوف عليه، وهو من القبح بمكان. فالصواب- ما في الرضي - من أنّ الواوَ اعتراضيةٌ، ولا تقديم ولا تأخير. ونصُّه: ((وأما قوله تعالى ﮋﯗﯘﯙﯚﯛﯜﮊ الآية فعلى أن الواو في (والصائبون) اعتراضية لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصائبون كذلك[6]، لسد خبر (إنَّ) مسدّه ودلالته عليه)) [7] انتهى.

قوله: (أو على الحذف) (أو) هذه هي الواردة في الوجه المسمى في البديع باللف

---

(1) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني.

(2) (ب) و(ج):): بكونه.

(3) في شرح الرضي: قبل مُضيِّ الخبر.

(4) شرح الرضي 1265/4.

(5)سورة المائدة من الآية (69).

(6) ذكر النحاة والمفسرون في توجيه الرفع في ((والصابئون)) عدة أوجه، أوصلها بعضهم إلى تسعة. ينظر هذه التوجيهات في: الكتاب 155/2، والأصول 253/1، واللباب في علوم الكتاب 447/7، والكشاف 693/1، والتبيان في إعراب القرآن 451/1، والبحر المحيط 541/3.

(7) شرح الرضي 1265/4.

ويتعَّينُ التوجيهُ الأولُ في قوله :

فإنِى وَقيَاَّرُ بها لَغَرِيبُ

ولم يشترط الفراء الشَّرْطَ الثاني تمسكاً بنحو قوله :

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمِيسُ   فِي بَلْدَةٍ لَيَسْ بَهَا أنِيسُ

والنشر، وهو: ذكر مُتَعَدّدٍ على التفصيل أو الإجمال[1]، ثم ذِكْرُ ما لكلّ من آحادِ هذا[2] المتعدِّدِ من غيرِ تعيين[3]، ثقةً بأنَّ السامع يردّه إليه[4]. نحو: ﮋ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﮊ[5].

بَيَانُه أنّ الضمير في (خَرَّجَهَا[6]) يعود على جملة الأدلة الأربعة المتمسك بها[7]، فقوله: (على التقديم[8]) هذا يتعين[9] في (وإني[10] وقَيَّارٌ)، وقوله: (أو على الحذف) متعين[11] في ((**إِنَّ اللهَ ومَلائكتُهُ**)) [12] وسكت عن التعيين في الأخيرين فعلم أنَّ الوجهين جائزان في كلّ منهما.

وخرج على أن الأصل (وأنتِ مَعِيَ)، والجملة حالية، والخبرُ قوله: (في بلدة).

فصل: تُخَفّفُ (إنَّ) المكسورة لثقلها فيكثر إهمُالهَا لزوال اختصاصها نحو: ﮋ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮊ،

---

(1) هذا اللَّف، وفي (ج): الإجماع.

(2) (ج): هذه.

(3) هذا النشر.

(4) ينظر: الإيضاح 332-333، وهو نص كلام الخطيب، ولم يشر اللقاني إليه.

(5) سورة البقرة، من الآية (111).

(6) غير مقروءة في (ب) و(ج).

(7) أي: الأدلة التي تمسك بها الكسائي والفراء، وهما: الآيتان والبيتان.

(8) (ب): التقدير.

(9) (ب) و(ج): تعيين.

(10) (ب) و(ج): فإني.

(11) (ب) و(ج): يتعين.

(12) سورة الأحزاب من الآية (56).

قوله: (**على أن الأصل: وأنت معي**) إن قلت: ما بالُهُ لم يُخَرِّجْه على أحد الوجهين السابقين؟ قلت: أما التقديم فلاستدعائه أنَّ المقدَّر إمّا (كذلك)، فالجملة معطوفة، وفيه مع تسليم ما ادَّعاه من عدم الاختصاصِ ما سنذكر[1] بعد، وإما (معي)، فجملة (وأنت معي) حالٌ من الضمير في (بلد) تقدمت على عاملها المعنوي، وهو نادر، وأمّا الحذف من الأول، فلاستدعائه تمنّي أنّه في بلدٍ خرابٍ مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته، وأنه أخبر عنها بأنها في بلد خراب، وعطف الإخبار على الإنشاء، وإن كان فيه خلافٌ، فلم يبق سوى أنها حال[2] من ضمير (ليتني)، وفيه أنه يلزم صدور التمنّي في حالة مصاحبتها، وأن المتمني لا يتقيّد بهذه الحالة.

قوله: (**فيكثر إهمالها**) إن قلت: هل يجوز في المهملة[3] أن يقدَّر معها ضميرُ شأنٍ محذوفٍ كالمفتوحة، فتكون عاملةً، قلت: فيه خلاف. قال الرضي: «ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة، من تقدير ضمير شأن بعدها، وجَوَّز ذلك بعضُهم قياساً على المفتوحة»[4] انتهى.

وقول الرّضي: «المهملة»، أي بالنظر إلى الظاهر من اللفظ، وعدمِ التقدير، وأمّا المهملة في نفس الأمر فلا تقدير معها باتفاق[5].

---

(1) (ج): ما سيذكر.

(2) سقطت من (ج).

(3) (ب) و(ج): المضمرة.

(4) شرح الرضي 1285/4. وعلّق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 230/1 بقوله: «وما قاله أبو علي هو الوجه، لاختصاص المفتوحة بذلك».

(5) (ب) و(ج): اتفاقاً.

ويجوز إعمالُها استصحابا للاصل نحو: ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ، وتلتزم لامُ الابتداء

قوله: (**ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ** [1]) اللام الأولى[2] لام الابتداء، والثانية[3] لام القسم. [قال الرضي: ((وإذا أردت دخولها في خبر (إنّ) الذي في أوله لام القسم][4] وجب الفصل بينهما، لكراهة اجتماع اللاّمين[5]، قال الله تعالى: ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ فُصِلَ بينهما بما الزائدة))[6] انتهى.

قوله: (**وتلزم لام الابتداء**) جرى على أحد القولين في هذه[7] اللام، قال الرضي: ((واختلف في هذه[8] اللام الفارقة، فمذهب أبي علي[9] وأتباعه أنَّها غيرُ لام الابتداء التي تجامع المشددة، بل هي لام أخرى للفرق، إذ لو كانت للابتداء لوَجَبَ التعليقُ في: إن علمت لزيداً قائماً[10]، و[11]لما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو:

---

(1) سورة هود من الآية (111).

(2) في "لَمَّا".

(3) في "ليوفينهم".

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ب) بسبب انتقال النظر.

(5) في النسخ الثلاث: اللام، وما أثبته من شرح الرضي وهو الصواب.

(6) شرح الرضي 1270/4. وينظر: التبيان في إعراب القرآن 715/2 حيث ذكر في خبر (إنّ) وجهين، الأول: ما ذكره الرضي، والثاني: أن الخبر (ما) وهي نكرة أي لَخَلْقٌ أو جَمْعٌ.

(7) (ج): هذا.

(8) (ج): هذا.

(9) ينظر: المغني 306، وشرح ابن عقيل مع الخضري 273/1، وتوضيح المقاصد 537/1.

(10) (أ): قائمٌ .

(11) (أ): أو، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

....

............إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلماً[1]   ....

وإنْ يَزِينُك لَنَفسُك، وذهب جماعة[2] إلى أنها لام الابتداء، والجوابُ عن قولهم: إن علمت لزيداً قائماً: أنَّ التعليقَ واجبٌ، لو دخلت على أول مفعولَيْ أفعالِ القلوبِ، إلاّ أنها لا تدخل بعد [أ/19] الأفعال الناسخةِ إلا على الجزء الأخير، وهو الخبر، وتدخل مع المثَقَّلَةِ إمّا على المبتدأ المؤخّر أو الخبر، أو القائم مقامه، وفي الأمثلة[3] الواردة في التنْزيل لم تدخل إلا على ما كان خبراً في الأصل، نحو: ژ ڈ ڈ ڈ ژ[4]،ژ ۋ ۋ ۆ ۋ ۋ ۅ ژ[5]،ژ ۆ ۋ ۋ ۆ ژ[6]، ژ ٹ ٹ ٹ ٹ ژ[7]، ولما نُصِب الأولُ لخلوّهِ عن مانع ومعلق،

(1) (ج): مسلماً، وهو قطعة من بيت من الكامل لعاتكة بنت زيد، تخاطب عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام –رضي الله عنه– وهو بتمامه:

شَلَّتْ يَمِينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمّدِ

ينظر البيت في : المفصل 395 ، وسر صناعة الإعراب 548/2 ،و شرح الكافية الشافية 504/1 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 511/2 ، وهمع الهوامع 513/1 .

(2) وهو قول سيبويه، واختاره ابن مالك.

ينظر: الكتاب 140/2،وشرح ابن عقيل 272/1،وتوضيح المقاصد 536/1، والجنى الداني 134.

(3) (أ): المثلثة، وهو تحريف.

(4) سورة البقرة من الآية (143).

(5) سورة يوسف من الآية (3)، وفي (أ): (وإن كنت من قبله لمن الضالين) وهي من الآية (198) من سورة البقرة، وما أثبته من (ب) و(ج) وموافق لما في شرح الرضي.

(6) سورة الأعراف من الآية (102).

(7) سورة الشعراء من الآية (186).

بعد المهملة فارقَةً بين الإثبات والنفي ، وقد تُغْنِي عنها قرينةٌ لفظية نحو: (إنْ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ) أو معنويّةُ............ وإن ولى (إن) المكسورة المخففة فعلٌ كُثرَ كونه مضارعاً ناسخاً ..... وأكثر منه كونه ماضياً ناسخاً .... ونَدَر كونُه ماضياً غيرَ نَاسخٍ......

فلابدّ من نصب الثاني، وإن دخله لام الابتداء، قال الله تعالى ژ گ گ ں ں ڻ ژ[1] ژ ۋ ۈ ۅ ژ[2]، وأما قوله: إن قَتَلْتَ لَمُسْلماً، و: إن يَزِينُك لَنفسُك، فشاذٌّ))[3] انتهى.

قوله: (بعد المهملة) جرى على مذهب سيبويه[4]، وسائر النحويين، خلا ابن الحاجب في قوله بتعميم المهملة والمعملة[5]، لكن في الرضي ما يدل على دخولها بعد المعملة[6]، إذا لم يظهر العمل، ونصه: ((وقال ابن مالك، وهو حسنٌ: تلزم اللام إن خيف التباسٌ بالنافية، فعلى قوله[7]تلزم[8]إن كان الاسمُ مبنياً، أو معرباً مقصوراً))[9]انتهى.

قوله: (إنْ زيدٌ لن يقوم) يَبْعُدُ أن يُرَاد بأنْ في هذا المثال النفيُ، لوجوده في الخبر، إذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالإثبات[10].

---

(1) سورة القلم من الآية (51).

(2) سورة الإسراء من الآية (73).

(3) شرح الرضي 4/1283-1284.

(4) الكتاب 2/139.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل 2/183.

(6) (ج): المهملة.

(7) (أ): قولهم. والمثبت من (ب) و(ج) وموافق لما في شرح الرضي، وهو الصواب؛ لأن الضمير يعود إلى (ابن مالك).

(8) (أ): يلزم.

(9) شرح الرضي 4/1282. وينظر: شرح التسهيل 2/32 ،والإيضاح في شرح المفصل 2/183.

(10) علّق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 1/231 على كلام اللقاني بقوله: ((حاصله أن فيه قرينة معنوية، لكن قد يمنع ما قاله بأن الإتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ، ومنه: ﴿أليس الله بكافٍ عبده﴾.

.... ولا يُقَاس عليه : (إنْ قَامَ لأنَا وإنْ قَعَدَ لَزَيْدٌ) خلافاً للأخفش والكوفيين.......

فصل: وتخُفَفّ (أنَّ)) المفتوحة فيبقى العمل........

قوله: (خلافاً للأخفش والكوفيين) هذا يوهم أن الكوفيين وافقوا على أنّ (إنْ) مخففةٌ، وقال الرضي: ((فَصَلَ[1] الكسائيُّ بين (إن) مع اللام في الأسماء وبينها معها في الأفعال، فجعلها[2] في الأسماء: المخففةَ، وأما في الأفعال فقال: (إنْ) نافيةٌ، واللام بمعنى (إلاّ)؛ لأن المخففة بالاسم أَوْلى، نظراً إلى أصلها...، وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافيةٌ مطلقاً))[3] انتهى.

قوله: (فيبقى العمل) ظاهرٌ في وجوب الأعمال[4]، وفي الرضي: ((الأكثر[5] مع الإلغاء[6] ظاهراً أنها[7] تعمل في ضمير شأنٍ مقدَّرٍ، بخلاف المكسورة الملغاة، فإنها إذا ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً))[8].

ثم فرّق[9] بينهما بما حاصله أنّ المفتوحة لكونها مصدرية كأنها بعضُ حروف

---

(1) في شرح الرضي: وفرّق.

(2) (ج): لجعلها.

(3) شرح الرضي 1284/4-1285.

(4) قال الأزهري في تصريحه 88/2: ((وتخفف (أنّ) المفتوحة فيبقى العمل وجوباً؛ لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة)).

(5) (ب) و(ج): والأكثر.

(6) (ج): إلغاء.

(7) في شرح الرضي: لأنها.

(8) شرح الرضي 183/3.

(9) أي الرضي.

ويجب في خبرها : أن يكون جملة ثم إن كانت اسميةً أو فعليةً فعلها جامدٌ أو دعاء لم تَحْتَجْ لفاصل.......

المفرد، بخلاف المكسورة[1].

قوله: (لم يحتج إلى فاصل) إن قلت: ما السبب في الاحتياج فيما سيذكر دون هذا؟ قلت: التمييز بين المصدرية والمخففة، ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية، ولا الفعلية الشرطية، نحو: ﮋ ﯸ ﯹ ﯺ ﮊ[2]،ﮋ ﭨ ﭩ ﮊ[3]، ولا التي فعلها جامد[4]، أو دعاء لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر، وإن كانت الجملة غير ذلك احتيج إلى فاصل بالسين أو سوف [أو قد][5].

قال الرضي: ((أو بحرف نفي، نحو: علمت أنْ لم يقم[6]، ولن يقوم[7]، وما قام، وما يقوم، وذلك لأنّ (أنْ) المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة؛ لكونها مع الفعل بتأويل مصدرٍ[8]، فلا يفصل بينها وبين ما تؤثّر فيه لضعفها))[9] انتهى.

---

(1) نَصُّ عبارة الرضي 184/3: ((وذلك أنّها حرفٌ موصولٌ، وهي مع جملتها في تقدير المفرد، أي المصدر، إذْ هي حرف مصدري، فكأنّ (أنَّ) وحدها بعضُ حروف ذلك المفرد، بخلاف (إنَّ) المكسورة، فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد)).

(2) سورة النساء من الآية (140).

(3) سورة الجن من الآية (16).

(4) (ب) و(ج): جامداً.

(5) ما بين المعقوفين سقط من (أ).

(6) (ج): تقم.

(7) (ج): تقوم، وفي شرح الرضي بعدها زيادة (ولا يقوم).

(8) في شرح الرضي: بتأويل المصدر معنى.

(9) شرح الرضي 832/4.

ويجب الفَصْلُ في غيرهن بقد........أو تنفيس....... أو نفي بلا أو لن أو لم نحو (وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ)......، أو لو......ويندر تركه........ ولم يذكر (لو) في الفواصل إلا قليل من النحويين، وقولُ ابن الناظم ((إنَّ الفَصْلَ بها قَلِيلٌ)) وَهْمٌ منه على أبيه.

وبه يعلم أن سكوتَ المصنّفِ عن (ما) غيرُ ظاهر، وأنهم لم يسكتوا عن ذكر (لو) بل عدّوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة لفارق لعدم اللبس. فتأمل.

قوله: (أو نفي بلا) إنْ قلت: لا فائدةَ في الفصل بلا؛ لوقوعها بعد المخَففة والمصدرية. قلت: قال الرضي: ((و[1]قد تفصل (لا) بين المصدريةِ والفعل؛ لأنها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في[2] مواضعَ لا تدخلها[3] أخواتُها، نحو: جئت بلا مالٍ، فإذا اتفق وقوعُها بعد المخَففة، فإن كانت المخففة بعد فعل العِلْم، لم تلتبس بالمصدرية، وإن كانت بعد فعل الظن، جاز أن تكون مخففةً ومصدريةً، فلا التباس بينهما إلا في مثل هذا الموضع))[4] انتهى.

قوله: (وقول ابن الناظم... إلخ) قال الناظم:

....وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لو) [5]

ففهم ابنه أنَّ المرادَ به قِلَّةُ الفصل بها، وهذا لا ينافي أن يكون عَدُّها في الفواصل كثيرا، والذي فهمه الموضح منه أن المرادَ قلةُ ذكرِها في الفواصلِ، أي عدُّها فيها، وهذا لا ينافي أن يكون استعمالها فاصلةً كثيراً[6]، فقوله هنا: **(وهم على أبيه)** أي خطأٌ في الفهم عنه.

فصل: وتخفف (كأنَّ) فيبقى أيضاً إعمالُها، لكن يجوز ثبوتُ اسمها وإفرادُ خبرها كقوله :

كَأنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءُ خُلُبْ

---

(1) الواو سقطت من (ب) و(ج).

(2) (ج): على.

(3) (ج): يدخلها.

(4) شرح الرضي 4/832-833.

(5) في ألفيته، والبيت بتمامه:

فالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ أوْ نَفْيٍ أوْ تَنْفِيسٍ، أو "لَوْ" وقليلٌ ذِكْرُ "لَوْ"

(6) ينظر: شرح ابن الناظم 131، والتصريح 2/95، وعدة السالك 1/334.

وقوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

يروى بالرفع على حذف الاسم –أي كأنْها– وبالنصب على حذف الخبر، أي كأن مكانَهَا.

قوله: (**فيبقى أيضاً... إلخ**) ظاهرُهُ وجوبُ إعمالها، وابن الحاجب قال في كافيته: (وتُخَفَّفُ فتلغى على الأفصح) [1] وقال في شرحها: (على الوجه الأفصح) [2] بعد أن قال: (وح قد تعمل) [3] .

قوله: (لكن يجوز ثبوت) ظاهرُ الاقتصارِ على جواز الثبوت عدمُ جوازِ الإظهار، وليس كذلك لما ذكر من البيتين.

قوله: (**على حذف الاسم**) يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها، وتقديره ضمير شأن، و(ظبيةٌ) مبتدأ، و(تعطو) خبره[4]. ففي الرضي: «يجوز أن يكون (ظبية تعطو) جملة اسمية، وأن تكون[5] (تعطو) صفة (ظبية) واسم (كَأنْ) محذوف، أي: كأنْها ظبية»[6] انتهى.

و**قوله:** (**على حذف الاسم**) أي: مكانَهَا الذي يظهر لي أنَّ هذا تحريفٌ من الناسخ، وأنَّ صوابَه: كَأَنْها[7]، وتوجيه (مكانَهَا) أن يقال: الأصلُ كأنْ مكانَهَا مكانُ ظبيةٍ، حُذِفَ الاسمُ، ثم الخبرُ المضافُ، وأقيم المضاف إليه مقامه في الرفع، والذي دعا إلى

---

(1) الكافية 42.

(2) قوله في شرح الكافية 975/3: (لأنها ملغاة على الأصح).

(3) لم أعثر على هذا القول في شرح ابن الحاجب لكافيته.

(4)ذكر هذا التوجيه صاحب الدرر اللوامع 331/1.

(5) (ج): يكون.

(6) شرح الرضي 1290/4.

(7) وهو الصواب والموافق لما في المطبوع من التوضيح.

....

هذا التكلُّفِ أنه لا يستقيم جعل مكانَها اسماً إلا بذلك، لكن[1] لا يكون ظرفاً، فتأمل ذلك[2].

λ!!!;

(1) (ب) و(ج): لكي.

(2) (ج): زيادة (والله أعلم).

هذا باب (لا) العاملة عمل إن

وَشَرْطُهَا: أن تكون نافيةً وأن يكون المنفيُّ الجنسَ ....، وأن يكون اسمها نكرة........،

باب (لا)[1]

قوله: (وأن يكون المنفيُّ الجنسَ) أي جنس اسمها، إنْ مفرداً [ب/19]فمفرد[2]، أو مثنى[3] فمثنى[4]، أو جمعاً فجمع، ومعنى نفيِ الجنس والوحدة في المثنى والجمع نَفْيُ كل مثنى وجمع، ونَفْيُ[5] فردٍ من أفْرَادهما.

قوله[6]: (وأن يكون اسمها نكرة) قال الرضي: «واعلم أنه قد يُؤَوّلُ العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة، فينصب بلا التبرئة وتنزع منه لام التعريف إنْ كانت فيه، نحو: لا حسنَ، في الحسن البصري،... أو بما أُضيف إليه، نحو: لا امرأً قيسٍ، ولا ابنَ زبيرٍ،... ولتأويله بالنكرة وجهان[7]: إمّا أن يقدر مضافٌ، هو مثل، فلا يتعرف بالإضافة، لتوغله[8] في الإبهام[9]،...

---

(1) العنوان بياض في (أ). والمثبت من (ب) و(ج).

(2) (ج): لمفرد.

(3) (ب): مبني.

(4) (ب): فمبني، و(ج): المثنى.

(5) سقطت من (ب).

(6) سقطت من (ب) و(ج).

(7) لم يرتض ابن مالك هذين الوجهين, بل ردهما, ودلل على فسادهما بأمور عِدَّة, وذهب إلى أن الوجه الصحيح فيه أن يكون علي قصد وتأويل: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه علي المشهور به, فضُمِّنَ العلم هذا المعني, وجُرد لفظه مما ينافي ذلك. ينظر: شرح الكافية الشافية 531/1-532.

(8) (ج): لتوغلمه.

(9) رد ابن مالك في شرح الكافية الشافية 531/1 هذا الوجه بأمرين:- الأول: التزام العرب تجرد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام,ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يُحتج إلي ذلك. =

وإمّا أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخُلَّةِ كأنَّه اسمُ

فإن كانت غَيْرَ نافيةٍ لم تعمل وَشَذَّ إعمالُ الزائدة في قوله :

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لهَاَ   إذَا لَلاَمَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

جنسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى(1)؛ لأنَّ معنى: قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها، لا فيصلَ لها،.. وعلى هذا التأويل يمكن وصفه بالنكرة(2)، كما قالوا: لكل فرعونٍ موسىً، أي: لكل جبّارٍ قهّارٌ، فصرف (فرعون) و(موسى) لتنكيرهما بالمعنى المذكور»(3) انتهى.

ثم اعلمْ أنّ اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو: لا أبا له، ولا غلامي له، ولا مسلمي له: فإنه جائزٌ بدون شذوذٍ، مع أنها مضافةٌ إلى الضمير، واللامُ مقحمةٌ بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل، وسيبويه(4)، وجمهور النحاة(5)، وقد يجاب بأنها نكرةٌ صورةٌ، فقد حصل الشرط في الجملة.

قوله: (**(لَوْلَمْ يَكُنْ غَطَفَانُ).. إلخ**) أنشدهُ الرضي(6):

..........وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النكرة......... وإن كان الأسْمُ معرفة او منفصلا منها أُهْمِلَت

والثاني: إخبار العرب عند المستعمل ذلك الاستعمال بـ(مثل) كقول الشاعر.

تُبَكِّي علي زيد ولا زيد مثله   بريءٌ من الحمَّي سليم الجوائح

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيد مثله, وذلك فاسد.

(1) رد ابن مالك هذا الوجه, ووصفه بأنَّ ضعفَه بَيِّنٌ؛ لأنه يستلزم ألَّا يستعمل هذا الاستعمال إلا علم مشترك فيه كـ (زيد). ينظر: شرح الكافية الشافية 531/1 .

(2) (ب) و(ج): بالمنكر.

(3) شرح الرضي 829/4-830, وينظر: شرح التسهيل66/2-67, وشرح الكافية الشافية529/1-530, وارتشاف الضرب1307/2.

(4) الكتاب 206/2، والمغني 286.

(5) ينظر: شرح التسهيل للمرادي364, والنكت للسيوطي318/1, وهمع الهوامع 524/1-525؛ وذكر فيها ثلاثة أقوال للنحاة.

(6) شرح الرضي 819/2.

ووجب عند غير المبرد وابن كَيْسَان – تكرارُهَا، نحو: (لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو)

لَوْ لَمْ يَكُنْ غَطَفَانُ لاَ ذُنُوبَ لَهَا إِلَيَّ لاَمتْ ذَوُو أحسابِها عُمَرا[1]

فقوله هنا: لَلاَمَ[2]، يحتمل أن يكون أصله: (لأَمَّ)، فحرَّفه النساخ.

قوله: (وإن دخل عليها الخافض) يعني سواء كان مضافاً، نحو: هو ابن لا شيء، أو حروف جرٍّ، نحو: غضبت من لا شيء.

قوله: (ووجب عند غير المبرد.. إلخ) قال الرضي: «يجب تكرير (لا) المهملةِ الداخلةِ على غير لفظ الفعل إلاَّ في موضعين:

أحدهما: أن تكون داخلة على الفعل تقديراً، وذلك إذا دخلت على منصوبٍ بفعل مقدر، نحو: لا مرحباً، أي: لا لقيت مرحباً، أو لا رَحُبَ موضعُك مرحباً،... أو على اسميّةٍ بمعنى الدعاء نحو: لا سلامٌ عليك؛ لأنّ الدعاء بالفعل أولى، فكأنه قيل: لاسلِمْتَ سلاماً، وإذا دخلت عَلَى (نولك)[3]، كما مر، وإنما لم تكرر (لا) في هذه المواضع؛ لأنها إذا دخلت

---

(1) بيت من البسيط للفرزدق من قصيدة يهجو فيها عمر بن هبيرة الفزاري، وهو في ديوانه 230/1.
ورواية الديوان: (لم تكن).
والشاهد فيه قوله: (لا ذنوب لها)، فـ(لا) في البيت زائدة، ولا تدل على النفي، وعملت في الاسم فبني معها على الفتح، ومعنى البيت: لو لم يكن لغطفان ذنوب لخشوا فضيحة هجائي، فصدوا عمرَ عن أن يتعرض لي، ولكنهم يعلمون أنهم مذنبون، ولكثرة ذنوبهم أصبحوا لا يخشون على أنفسهم الهجاء، ولذلك امتنع صدهم له.
ينظر البيت في: معاني القرآن للأخفش 180/1، والخصائص 36/2، وارتشاف الضرب 1301/3، ولسان العرب 269/9، وشرح التسهيل 59/2، وهمع الهوامع 530/1، والخزانة 30/4، والدرر اللوامع347/1.

(2) أي في بيت الفرزدق على الرواية التي ذكرها ابن هشام ،وهي: ((إذاً للام ذوو أحسابها عمرا)).

(3) ينظر : الكتاب301/2 ، والمقتضب380/4 ، والأصول394/1 .

....

على الفعل لم يجبْ تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضياً غيرَ دعاء، نحو قوله تعالى: ﮋﯛﯜﯝﯞﮊ [1].

وثانيهما: أن تكون (لا) بمعنى (غير), مع أحد ثلاثة شروط:

أحدها: أن تدخل على لفظة (شيءٍ) سواءٌ انجر بالإضافة، نحو: هو ابنُ لا شيء، أو بحرف الجرّ، أيَّ حرفٍ كان، نحو: كنت بلا شيءٍ، وغضبت من لا شيءٍ،... أو انتصب نحو: إنَّك ولا شيئاً سواءٌ، أو ارتفع نحو: أنت لا شيءٌ.

وثانيها: أن ينجرَّ ما بعد (لا) بباء الجرّ قبلها، نحو: كنت بلا مالٍ، ولا ينجرّ إذا لم يكن لفظ (شيءٍ) إلا بها من بين حروف الجر...

وثالثها: أن يعطف ما بعد (لا) على المجرور بغير، كقوله تعالى: ﮋﭬﭭﭮﭯﮊ [2] وقولك: زيدٌ غيرُ الفارسِ ولا الشجاعِ، ولا يجوز: أنت غير زيد ولا عمرو؛ لأنهم راعوا صورةَ (لا غير) مجعُولةً بمعنى غير، فإنها يلزم تكريرها معَ العَلَم،

هذا وإن كان (لا) بمعنى غير، مجرّدة عن هذه الشروط، لزم تكرارها أيضاً، نحو: قوله تعالى: ﮋﮆﮇﮈﮉﮊﮋﮌﮍﮎﮏﮐﮑﮊ [3]، وزيدٌ لا راكبٌ ولا ماشٍ، وجاءَني زيدٌ لا راكباً ولا ماشياً، وأما قول العوام: أنا لا راكبٌ، واللا إنسان أعم من اللا حيوان فغير مسند إلى حجة» [4] انتهى باختصار.

---

(1) سورة القيامة من الآية (31)

(2) سورة الفاتحة من الآية (7)

(3) سورة المرسلات من الآية (30).

(4) شرح الرضي 2/825-828.

وإنما لم تكرر في قولهم: (لاَ نَوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ)......... للضرورة في هذا ولتأوُّل: (لاَ نَوْلُكَ) بلا يَنْبَغِي لك... فصل :وإذا كان اسمها مفرداً بني على الفتح إن كان مفرداً....وعلى مُثَنًّى أو مجموعاً على حَدِّه كقوله.....وقوله: يُحْشَرُ النَّاسُ لاَ بَنِينَ ولاَ آ بَاءَ إلاَّ وَقَدْ عَنَتْهُمْ شُؤُونُ .

..... قيل : وعلة البناء تَضَمُّنُ معنى (مِنْ).........

قوله: (لا نولُك أن تفعل) قال الرضي: «والنولُ: مصدرٌ بمعنى التناول، وهو ههنا بمعنى المفعول، أي ليس متناولُك ومأخوذك هذا الفعلَ، أي: لا ينبغي لك أن تأخذه وتتناوله»(1).

قوله: (عنتهم) في الصحاح(2): (وعنت به أمورٌ)، نزلت. فقولُه: (عنتهم شؤون) عدّاه إلى الضمير على إسقاط الخافض.

قوله: (وعلة البناء.. إلخ) هذا القول اختاره الرضي(3)، وقال: إنه الحق. قال: «وإنما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقّها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يُبْن المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافةَ تُرَجّحُ جانبَ الاسميّة، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل – أعني الإعراب–»(4) انتهى.

لكن قد يُضعِف هذه العلة أنَّ (مِنْ) إذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة لتنصيص عموم النفي، ولا يدفعه إلا دعوى أنّ كلاً من (لا) و(مِنْ) نصٌّ في النفي الاستغراقي، فإذا أوردت (مِنْ) بعد (لا) كانت زائدةً مؤكدةً، وإذا لم ترد تضمن اسم (لا) معناها، وفيه من الضعف ما لا يخفى.

---

(1) شرح الرضي 824/2. وينظر الكتاب: 302/2، 232/4، والمغني 319، ولسان العرب 684/11 (نول).

(2) الصحاح 440/6، (عنا).

(3) وهو رأي الخليل، والمبرد، واختيار ابن عصفور. ينظر: الكتاب 274/2 والمقتضب 357/4، وشرح الجمل لابن عصفور 277/2، وأسرار العربية 223.

(4) شرح الرضي 816/2.

وأما المضاف وشبهه فمعربان..... .

فصل: ولك في نحو (لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّة الاّ باللهِ) خَمْسَةُ أَوْجُهٍ: أحدها : فَتْحُهُماَ وهو الأصل...

قوله: (فمعرَبَان) إن قلت: فما تصنع في مثل قوله تعالى: ﮋ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﮊ[1]؟ قلت: في الرضي: «أن الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي... بل بمحذوف وهو خبر، و(اليوم) في الآية معمولٌ لـ(عليكم) ويجوز العكس[2]، وقوله تعالى: ﮋ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﮊ[3] (اليوم) خبر المبتدأ، وإن كان جثةً، إذ المعنى: لا وجودَ عاصمٍ،... ولا يظن أنَّ مثلَ هذا الجارِّ والمجرور متعلق بالمنفي.

وكل مصدر يتعدّى [أ/20] بحرفٍ من حروف الجرّ يجوز جَعْلُ ذلك الجار خبراً عن ذلك المصدر –مثبتاً كان أو منفياً– كقولك: الاتكال عليك، وإليك المصير، ومنك الخوف، وبك الاستعانة»[4].

ثم قال: «تقول: لا مصلياً في الجامع، إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع، أي ليس في الوجود من توقع صلاته[5] في الجامع، ويجوز أن يكون مستقراً في الجامع من يصلي في غيره، وإذا قلت: لا مصليَ في الجامع، فالمعنى ليس في الجامع مُصَلٍّ سواءٌ صَلَّى في الجامع أو في غيره»[6] انتهى.

قوله: (فتحهما) قال الرضي: « وجهُهُ أن يجعل (لا) في الموضعين للتبرئة، فيبني

الثالث : فَتْحُ الأول ورَفْعُ الثاني .

---

(1) سورة يوسف من الآية (92) ،

(2) وذكر الحنبلي في اللباب أوجهاً أخرى في إعراب الآية .

ينظر: اللباب في علوم الكتاب 205/11، والبحر المحيط 338/5 .

(3) سورة هود من الآية (43).

(4) شرح الرضي 819/2-820.

(5) في شرح الرضي: من يصلي في الجامع.

(6) شرح الرضي 820/2 -821.

اسمها،... ويجوز على مذهب سيبويه أن يقدر بعدهما خبراً لهما معاً ، أي: لا حول ولا قوة لنا، أي موجودان لنا؛ لأنَّ مذهبه[1]: أن (لا) المفتوحَ اسمُهَا لا تعمل عمل إنَّ في الخبر، فهما في موضع الرفع، فـ(لا قوة) مبتدأٌ معطوفٌ على مبتدأ، والمقدَّرُ مرفوعٌ بأنه خبرُ المبتدأ، لا خبرُ (لا)، فيكون الكلامُ جملةً واحدةً، نحو: زيدٌ وعمروٌ ضاربان، ويجوز أيضاً عنده أن تقدر لكل واحد منهما خبراً.. فيكون الكلام جملتين، وأما على مذهب غيره -وهو أنّ (لا) المفتوحَ اسمُها عاملةٌ في الخبر عمل إنّ، كما عملت فيه (لا) المنصوبُ اسمُها، فيجوز أن يقدر لهما معاً خبراً واحداً عندهم، وذلك الخبرُ يكون مرفوعاً بالأولى والثانية[2]، وهما وإن كانا عاملَيْن إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن يعملا في اسم واحد عملاً واحداً، كما في: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً قائمان، كأنهما شيءٌ واحدٌ،... ويجوز أيضاً عندهم أن يَقَدَّر لكل واحدة منهما خبراً على حياله»[3] انتهى.

قوله: (ورفع الثاني) وجه الرفع إمّا إعمال (لا) عمل ليس، وإمَّا إلغاؤها[4]، وقد حصل شرط الإلغاء -وهو التكرار-، وليس عملُ الأولى مانعاً من التكرار. قاله

---

(1) ينظر: الكتاب 2/275-276.

(2) في شرح الرضي: يكون مرفوعاً بلا الأولى والثانية معاً.

(3) شرح الرضي 2/831-832.

(4) ذكر النحاة في رفع الاسم الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون معطوفاً على محلّ (لا) واسمها ؛ لأنهما في محل رفع مبتدأ،و(لا) زائدة لتأكيد النفي.

والثاني: أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس) .

والثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، و(لا) على هذا تكون ملغاة.

ينظر: شرح التسهيل 2/68، وشرح ابن عقيل مع الخضري 1/286، وشرح التسهيل للمرادي 368، وشرح المكودي 83.

......الخامُس: فَتْحُ الأول وَنَصْبُ الثاني: كقوله: لاَ نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَخُلّةً

وهو أضْعَفُهَا حتى خَصَّهُ يُونُسُ وجماعةٌ بالضرورة كتنوين المنادى وهو عند غيرهم على تقدير (لا) زائدةً مُؤَكِّدَةً وأن الأُسم منتصب بالعطف، فإن عطفت ولم تكرر (لا) وَجَبَ فتح الأول،

الرضي بمعناه[1].

قوله: (وهو أضعفها) أي: لأنّ فيه إيهام إعمال (لا) التبرئة النصبَ في الاسم المفرد، فحمله يونس ومن وافقه على أنَّ الفتحةَ فيه بناءٌ، بناءً على أن (لا) التبرئة، والتنوينُ للضرورة،وغيرهم على أنها إعرابٌ،والتنوينُ جائزٌ بناءً على أن (لا)زائدة[2] فليتأمل

قوله: (وأنّ الاسم... إلخ) قال الرضي: «فلا يجوز عند سيبويه[3] أن تقدر لهما خبراً واحداً بعدهما؛ لأن خبرَ (لا حول) مرفوعٌ عنده بالابتداء، وخبر (قوة) مرفوعٌ بلا؛ لأنّ الناصبة لاسمها عاملةٌ عنده في الخبر – وفاقاً لغيره–، فيرفع الخبرُ بعاملين مختلفين، ولا يجوز، فيجب أنْ تقدر لكل منهما خبراً على حياله، وعند غيره يجوز تقديرُ[4] خبرٍ واحدٍ لهما؛ لأنّ العامل فيه عندهم (لا) وحدها، ويجوز عندهم أن تقدر لكلٍّ خبراً»[5] انتهى.

قوله: (فإنْ عطفت ولم تكرر (لا) وجبَ فتحُ الأول) يعني بالنسبة إلى إلغائها؛ لأنها إذا ألغيت وجب عند المص وكثيرٌ تكرارها، ولم يحصل التكرار، فلا إلغاء، لا بالنسبة إلى إعمالها عمل ليس، فإنه جائزٌ أيضاً، وأمّا عند الرضي[6] وجماعة فالإلغاءُ جائزٌ بدون التكرار، وإن كان قليلاً.

وجاز في الثاني النصبُ والرفعُ.......... .

---

(1) ينظر: شرح الرضي 833/2.

(2) ينظر: التذييل والتكميل 293/5-294، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه 472/2، والتصريح 130/2.

(3) ينظر: الكتاب 295/2.

(4) (أ): تقديره.

(5) شرح الرضي 832/2-833.

(6) قال الرضي341/1:(..إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة نحو: لا حول ولا قوة...ويشذ في غير ذلك نحو: لا براح).

فصل: واذا وُصِفت النكرةُ المَبْنِيَّةُ بمفردٍ مُتَّصِلٍ جاز فَتْحُهُ على انه رُكِّبَ معها قبل مجيء (لا) مثل (خَمْسَةَ عَشَرَ).

قوله: (جاز في الثاني النصب) قال الرضي: «فإن كان المعطوف معرفةً فرفعُه واجبٌ، نحو: لا غلام لك والعباس، وكذا في سائر توابع المنفي المبني»[1] انتهى، وسيصرح المصنف قريباً بهذا الشرط.

قوله: (وإذا وُصِفَت النكرة.. إلخ) هذا الضابطُ صادقٌ بنحو: (بارداً) في نحو: لا ماءَ بارداً، إذا بنيت (ماءَ) الثاني، مع أنه لا يجوز فيه البناء[2]، كما سيذكره.

قوله: (متصل) أي بموصوفه، يخرج النعتَ الثانيَ وما بعده، فلا يجوز فيه البناء. رضي[3].

قوله: (على أنه رُكِّب.. إلخ) هذا التوجيه نقله الرضي عن ابن بَرهان[4] والسيرافي، قال: «ولنا مندوحة عنه بما ذكرنا من أنه يجوز البناء مع انفصاله عن (لا) التي هي سببُ البناء، إذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن (مِنْ)، واجتماع[5] ثلاثة أشياء فيه:

أحدها: كونه في المعنى هو المبنيَّ الذي وليها - أعني اسم لا - وفي اللفظ متصلاً به.

وَنَصْبُهُ مراعاةً لمحلِّ النكرة وَرَفْعُهُ مراعاةً لمحلها مع لا نحو: (لاَ رَجُلَ ظَرِيفَ فِيهَا) ومنه (أَلاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً عندنا)؛ لأنه يُوصَفُ بالأسم إذا وصف والقول بأنه توكيد خطأٌ.

---

(1) شرح الرضي 842/2.

(2) الضمير يعود إلى (بارداً) فإنّ البناء فيه غيرُ جائز؛ لأنه يلزم منه التركيب من ثلاثة أشياء، أما (ماء) الثاني فيجوز فيه الإعراب والبناء.

(3) شرح الرضي 839/2، ونصُّ عبارته: «فلبناء النعت أربع شرائط:... وأن يكون النعت الأول لا الثاني وما بعده، فلا يُبنى (كريم) نحو: لا رجلَ ظريفَ كريم».

(4) ينظر: شرح اللمع لابن برهان 90/1.

(5) في شرح الرضي: لاجتماع.

والثاني: كون المنفي في المعنى داخلاً فيه؛ لأنّ المنفيَّ في قولك: لا رجلَ ظريفَ، هو الظرافة، لا الرجل، فكأنّ (لا) دخلت عليه.

والثالث: قربه من (لا) التي هي سبب البناء، إذ الفاصل بينهما ليس إلا واحداً هو هو))[1] انتهى.

ثم قول ابنِ برهان غيرُ القول بأنَّ (لا) مركبة مع المجموع المركب من النعت والمنعوت[2]، إذ هذا القول عليه تشنيعات، منها التركيب من ثلاثة أشياء.

قوله: (ونصبُهُ مراعاةً... إلخ) وجَّهَ الرضي بشيء آخر، قال: ((وإنما جاز النصب حملاً على الحركة البنائية لمشابهتها للإعرابية، لعروضها بعروض (لا)، وزوالها بزوالها، فكأنها عاملةٌ محدِثة لها))[3] انتهى.

قوله: (والقول بأنه..إلخ) وجْهُ التخطئة أنَّ التوكيدَ اللفظي إعادةُ اللفظ بعينه، وهذا يوجب بناءَ التوكيدِ، وأنْ يراد به معنى المؤكَّد، إذْ بدونِه لم يكن اللفظ الأول معاداً، ويجاب بأن الواجب إعادة المادة وأصل المعنى لا الهيئة وعدم الزيادة على المعنى[4].

---

(1) ينظر: شرح الرضي 2/838-839.

(2) قال ابن برهان في شرح اللمع 1/90: ((..فإذا قلتَ: لا رجلَ ظريفاً عندك، فقد بطل بناء (لا) مع النكرة وتجردت للعمل، لامتناع كون ثلاثة أشياء كشيء واحد، وقد بُنِيَت الصفة مع الموصوف، وإنما قالوا ذلك ليدلوا على أن الصفة كجزءٍ من الموصوف)).

(3) شرح الرضي 2/841.

(4) ينظر: التصريح 2/136-137، وتعليق الشهاب القاسمي على كلام اللقاني في حاشية يس على التصريح 1/244.

فإن فُقِدَ الإفرادُ....... امتنَعَ الفتحُ وجاز الرفعُ والنصبُ كما في المعطوف بدون تكرار ((لا)) وكما في البدل الصالح لعمل ((لا))،

قال الرضي: ((وإن كَرَّرت [ب/20] مبنيَّ (لا) بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر، ثم وصفت الثاني، نحو: لا ماءَ مَاءَ بارداً، فإن شئت بنيت الثاني[1] نظراً إلى كونه تكريراً لفظياً، وإن شئت أعربته رفعاً[2] ونصباً[3]، وذلك لأنك لما وصفته صار مع وصفه كأنه وصف للأول كالحال الموطئة في قوله تعالى: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮊ[4]، فالإعرابُ في المكرر الموصوف أولى، نظراً إلى كونه كالصفة من الإعراب في المكرر غير الموصوف، وأما وصف المكرر - أعني (بارداً) - فليس فيه إلاّ الإعراب))[5] انتهى.

قوله[6]: **(وكما في البدل الصالح)** هذا قول ابن مالك[7]، وفي الرضي عن الأندلسي: ((ففي البدل يجوز البناء إن كان مفرداً نكرةً نحو: لا رجل صاحب لي))[8].

قال[9]: ((وقول الأندلسي أقرب[10]، إذا لم يفصل البدلُ المفردُ المنكرُ عن المنفي المبني؛ لأنه لا يقَصّر عن النعت الذي يبني جوازاً، بل يُرْبي عليه من حيث كونُه هو المقصود))[11] انتهى.

---

(1) أي (ماء) الثاني.

(2) أي: لا ماءَ ماءٌ باردٌ، فالرفع إتباعٌ لموضع (لا) مع اسمها، لأنّ موضعهما مبتدأ.

(3) أي: لا ماءَ ماءً بارداً، فالنصب إتباعٌ لموضع اسم (لا)؛ لأنّ موضعه النصب.

(4) سورة يوسف من الآية (2).

(5) شرح الرضي 845/2.

(6) (قوله) سقطت من (أ).

(7) شرح التسهيل 64/2.

(8) شرح الرضي 842/2.

(9) أي: الرضي.

(10) في شرح الرضي زيادة: إن كان نكرة مرفوعاً.

(11) شرح الرضي 843/2.

فالعَطْفُ نحو ((لا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ فيها......

فصل: وإذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) لم يتغير الحكم.

ثم تارةً يكون الحرفان باقيين على معنييهما كقوله : أَلاَ اُصْطِبَارَ لِسلْمى أَمْ لَهَا جَلَدٌ

وهو قليل حتى تَوَهَّمَ الشَّلَوْبِينُ أنه غير واقع،

ثم بقي على المص من التوابع عطفُ البيان والتوكيدُ اللفظي. قال الرضي: ((وأما عطف البيان فهو البدلُ -كما يجيء في بابه-، ويذكر[1] في البدل أنه يجوز اعتبارُ البدل تارةً مستقلاً، وأخرى غيرَ مستقل في باب لا التبرئة، وباب النداء كما تقول: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيد رجلٌ، ولا كعمرو أحد... وأما التوكيد... فإن كان لفظياً فالأولى كونُه على لفظ المؤكَّد مجرّداً عن التنوين، وجاز الرفع والنصب))[2] انتهى.

قوله: (وامرأةٌ فيها) هذا يوهم أن البدل يتعين فيه العطف، وذلك غير متعين لإمكان بدل البعض من الكل. والله أعلم.

قوله: (لم يتغير الحكم) أي إلا فيما يأتي عن سيبويه والخليل في (ألا) للتمنّي من عدم الخبر[3]، ومنع مراعاة محل (لا) واسمها، وإلغاؤها إذا تكررت.

قوله: (توهم الشَّلَوْبين) قال عنه الرضي[4] ما نصه: ((قال الأندلسي: لا أعرف أحداً يقول يلحق ألفُ الاستفهام أداةَ النفي فتكون الألف لمجرد الاستفهام، بل لابدَّ إمَّا أن تكون للإنكار أو للتوبيخ أو للتمني أو للعرض، وهذا الذي قاله مخالفٌ لظاهرِ

---

(1) في شرح الرضي: ونذكر.

(2) شرح الرضي 843/2-845.

(3) قال سيبويه في كتابه 309/2: ((..ومن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: لا غلامَ أفضلَ منك إلا بالنصب؛ لأنه دخل فيه معنى التمني، وصار مستغنياً عن الخبر)).

(4) مراد الرضيّ بالأندلسي هو القاسم بن أحمد اللورقي - ، وليس أبا عليٍّ الشلوبين -كما توهم اللقاني- ،وقوله موجود بنصه في كتابه (المباحث الكاملية) -كما ذكر ذلك محقق شرح الرضي 834/2.

وتارةً يُرَادُ بهما التوبيخُ....... وتارةً يُرَادُ بهما التَّمَنِّي كقوله :

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ

وهو كثير وعند سيبويه والخليل أن ((ألا)) هذه بمنزلة أَتَمَنَّى فلا خبر لها وبمنزلة ((لَيْتَ)) فلا يجوز مُرَاعَاةُ مَحَلِّها مع اسمها ولا إلغاؤُهَا إذا تكررت وَخَالَفَهُمَا المازنيُّ والمبرد ولا دليل لهما في البيت إذ لا يَتَعيَّنُ كون مستطاع خبراً أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون ((مستطاعٌ)) خَبَرَاً مقدماً و ((رُجُوعُهُ)) مبتدأ مؤخراً والجملة صفة ثانية.

قول سيبويه»[1] انتهى.

قوله: (إذ لا يتعين.. إلخ) يعني أن المازنيَّ والمبردَ[2] خالفا سيبويه[3] والخليلَ في أن (ألا) هذه لا خبر لها، ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها في النعت مثلاً، مُتَمَسِّكِين على المخالفة بالبيت؛ لأن (مُسْتَطَاع) مرفوعٌ إما على أنه خبرُ (لا) فبطل الأول[4]، أو صفةٌ مرفوعةٌ على محل لا واسمها، فبطل الثاني[5] للثاني[6]، والجواب أنه يمكن وجهٌ ثالث وهو أنه خبر مقدم، و(رجوعه) مبتدأ مؤخّر، والجملةُ صفةٌ[7]، ومع الاحتمالِ[8] لا يَتِمُّ الاستدلال[9].

---

(1) شرح الرضي 834/2-835.

(2) ينظر: المقتضب 383/4، والأصول 397/1.

(3) ينظر: الكتاب 309/2.

(4) وهو قوله: (لا خبر لها).

(5) وهو قوله: (ولا يجوز مراعاة محلها مع اسمها في النعت).

(6) (للثاني) سقطت من (ب) و(ج).

(7) ذكر ابن هشام هذه الأوجه الثلاثة، وبيَّن امتناع الوجهين الأَوَّلَيْن، وأَقَرَّ الوجه الثالث. ينظر: المغني 499، وتخليص الشواهد 419.

(8) (ج) احتمال .

(9) ينظر: الخصائص 41/1.

وترد (ألا) للتنبيه فتدخل على الجملتين نحو (أَلاَ إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)....... وَعَرْضِيَّةً وَتَحْضِيضِيَّةً فَتَخْتَصَّانِ بالفعلية نحو: ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ژ ژ ۆ ۇ ۆ ۈ ۋ ژ.

مسألة: وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره نحو: (لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ)،

قوله: (وتَرِد (أَلاَ).. إلخ) غيَّر الأسلوب[1] تنبيهاً على مغايرة (أَلاَ) هذه للأولى[2]، وتعريضاً بابن الحاجب، حيث جعلها إيّاها بقوله: «وإذا[3] دخلت[4] الهمزةُ لم تغير العمل، ومعناها[5] الاستفهامُ والعرضُ والتمني»[6]. والله سبحانه أعلم.

قوله: (**نحو**[7]:ژ ژ ڑ ژ [8]) جعل (أَلاَ) هذه للعرض؛ لأنَّ المعنى: أَلاَ تدومون على الإنفاق الذي يُنْبِىء عن محبة[9] الغفران، وإدامةُ النفقة المذكورة مندوبةٌ لا واجبةٌ، و(ألا) الثانية للتحضيض، إذ المطلوب بها مقاتلة الحربيّين، وهي واجبةٌ.

---

(1)حيث عبَّر لمجيء (ألا) للتوبيخ والتمني بقوله (وتارة يراد بهما..)، وعبَّر لمجيئها للتنبيه بقوله: (وترد (أَلاَ) للتنبيه).

(2) أي التي معناها التوبيخ أو التمني.

(3) (ب) و(ج): وإن.

(4) (ب) وج زيادة: معناها.

(5) (أ) ومعناهما، والمثبت من (ب) و(ج):) و(ج)، وهو موافق لما في الكافية.

(6) الكافية 19.

(7) سقطت من (ج) .

(8) سورة النور من الآية (22).

(9) (ج): محبته.

وإذا عُلِمَ فحذفُهُ كثيرٌ نحو (لا فَلاَ فَوْتَ)................ .

قوله: (وإذا عُلِمَ فحذفُه... إلخ) سكت عن ذكر الاسم، وهو مثل الخبر فيما ذكر، قال الرضي: «يُحذَف اسم (لا) في: لا عليك[1]، ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم؛ لئلا يكون إجحافاً، وقولهم: لا كزيد، إنْ جعلت الكاف اسماً جاز أن يكون كزيد اسماً، والخبر محذوف، أي: لاَ مثلَه موجودٌ، وجاز أن يكون خبراً، أي: لا أحدَ مثلُ زيدٍ، وإن جعلنا الكاف حرفاً فالاسمُ محذوفٌ، أي لا أحدَ كزيدٍ» [2] انتهى.

λ!!!;

---

(1) في شرح الرضي زيادة: أي لا بأس عليك.

(2) شرح الرضي 850/2.

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين
أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب...........

باب ظَنّ وأخواتها[1]

قوله: (نوعان) يَرِد على الحصر فيهما (سمع) قال الرضي: ((ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير أفعال القلوب، وغيرِ مرادفات[2] (صَـيّر): (سَمِعَ) المعلَّق بعين[3]، نحو: سمعتك تقول كذا، ومفعوله مضمون الجملة، أي سمعت قولك[4]، ويجوز تصدير الجملة بأنّ، نحو: سمعت أنَّك تقولُ، قالوا: وإذا عَمِل في المبتدأ والخبر، لم يكن الخبر إلاَّ فعلاً دالاً على النطق، نحو: سمعتك تنطق بكذا[5]، و[6]تتكلم، وأنا لا أرى مَنْعاً[7] من نحو: سمعتك تمشي؛ لجَوَاز سمعت أنّك تمشي، اتفاقاً، قال:

سَمِعْتُ النّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لِصَيْدَحَ انْتَجِعِي بِلالاً[8]

---

(1) العنوان سقط من (أ) ومثبت في (ب) و(ج) .

(2) (ج): مراد.

(3) أي العامل في اسم ذات كالكاف في قوله: سمعتك تقول كذا.

(4) (ج): كقولك.

(5) قال ابن مالك في شرح التسهيل 84/2: ((وألحق الأخفش والفارسي بعلم ذات المفعولين (سمع) الواقعة على اسم عين، ولا يكون ثاني مفعوليها إلاّ فعلاً يدلّ على صوت،كقوله تعالى ﭽ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭼ)).

(6) (ب) و(ج): أو.

(7) (ج): سمعا.

(8) بيت من الوافر، قائله ذو الرمة من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي موسى الأشعري، أمير البصرة،وهي في ديوانه 1535/3 ، وصيدح: اسم ناقته.

والشاهد فيه قوله: (سمعت الناس) بنصب (الناس) حيث ألحق (سمع) المتعلقة بـ(رأى) العلميّة، فنصبت مفعولين، والمعنى: رأيت الناسَ ينتجعون غيثاً، وأنكر الحريري رواية النصب، فقال: ومن أوهامهم في =

وينقسم أرْبَعَةَ أقْسَامٍ :

أحدها ما يفيدُ في الخبر يقيناً وهو أربعة وَجَدَ وأَلْفَى، وتَعَلّمْ بمعنى اعْلَمْ....

بنصب الناس، وقد رُوي برفعه على حكاية الجملة» [1] انتهى.

قوله: (وَجَدَ وأَلْفَى) دلالتهما على اليقين بالالتزام، قال الرضي: «وإما لإصابة الشيء [2] على صفةٍ، وهو: (وَجَدَ) و(أَلْفَى)، وعُدّا من أفعال القلوب؛ لأنك إذا وجدت الشيء على صفة لزم [3] أن تعلمه عليها بعد أن لم يكن معلوماً» [4] انتهى.

قوله: (وتَعَلَّمْ بمعنى اعْلَمْ) قال الرضي: «وإن كانت (تَعَلَّمَ) من: تعلَّمْت الشيء أي تكلفت علمه، فليس من هذا الباب» [5] انتهى.

هذا الفن أنهم ينشدون بيت ذي الرمة –ثم ذكر البيت–، فينصبون لفظة (الناس) على المفعول، ولا يجوز ذلك؛ لأنّ النصب يجعل الانتجاع مما يسمع، وما هو كذلك، وإنما الصواب أن ينشد بالرفع على وجه الحكاية؛ لأن ذا الرمة سمع قوماً يقولون: الناس ينتجعون غيثاً، فحكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به"، وردَّه البغدادي بأنّ النصب رواه جماعة ثقات منهم ابن السيد والفارقي والزمخشري.

ينظر البيت في: المقتضب 10/4، وسر صناعة الإعراب 232/1، وأسرار العربية 335، ودرة الغواص 213-214، وشرح التسهيل 84/2، وشرح الأشموني 1537/4، والخزانة 17/4.

(1) شرح الرضي 1015/4- 1016.

(2) (ج): المشي.

(3) (ب): وجب.

(4) شرح الرضي 987/4.

(5) شرح الرّضي 984/4، وينظر: المساعد 357/1.

والثاني ما يُفيد في الخبر رُجْحَاناً وهو خمسة جَعَلَ وحَجَا وعَدَّ وهَبْ وزَعَمَ.....
والثالث ما يَرِدُ بالوجهين والغالبُ كونُه لليقين وهو اثنان رَأَى وعَلِمَ........

قوله: (**جَعَل [وحَجَا.. إلخ]**[1]) أمَّا (جَعَلَ) و(عَدّ) فقد جعلهما الرضي[2] لاعتقاد كون الشـــيء على صــفةٍ اعتقاداً غير مطابق للواقع، وأمّا (زَعَم) فقد[أ/21] جَعَلها للقول بأنّ الشـــيء على صــفة قولاً غيرَ مســتندٍ إلى وثوق، قال: ((وقد تســتعمل[3] (زعم) في التحقيق))[4].

وأما (حَجَا) و(هَبْ) فهما للظن فقط، كما قال المصــنف، وصــرح به الرضـــي[5] أيضاً.

قوله: (**رَأَى**) يعني[6] المبنيّ للفاعل، وأما أُرَى المبني للمفعول فقال الرضي: ((وتستعمل (أُرَى) الذي لم يسـم فاعله من (أرى)[7] عَاملاً عَمَل الظن[8] الذي هو بمعناه، ولم يسـتعمل بمعنى (عَلِمَ) وإنْ كانت (أَريت)[9] بمعنى: أعلمت))[10].

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و(ج) .
(2) ينظر: شرح الرّضي 986/4
(3) (ج): يستعمل.
(4) شرح الرّضي 986/4.
(5) ينظر: شرح الرّضي 983/4
(6) سقطت من (ج) .
(7) (ج): رأى.
(8) في شرح الرّضي: ظن.
(9) في النسخ الثلاث: (أرأيت) والمثبت موافق لما في شرح الرّضي، ولما نقل الشيخ يس في حاشيته على التصريح 248/1 عن الرضي، وهو الصواب؛ لأنه من الفعل (أرى).
(10) شرح الرضي 983/4.

تنبيهان: الأول ترد عَلِمَ بمعنى عَرَفَ وَظَنَّ بمعنى اتهَمَ ورأى بمعنى الرأى أى المذهب.....

قوله: (تَرِد[1] عَلِم بمعنى عَرَف) قال الرضي: «لا يُتوهم أن بين (عَلِمْت) و(عَرَفْت) فرقاً معنوياً كما قال بعضهم[2]، فإنَ معنى: (علمت أنّ زيداً قائم)، و(عرفت أنّ زيداً قائم) واحدٌ، إلا أن (عَرَف) لا ينصب جزأي الاسمية، كما ينصبها[3] (عَلِم)، لا لفرقٍ معنويٍّ بينهما، بل هو موكولٌ إلى اختيار العرب، فإنهم قد يخصون أحدَ المتساويين في المعنى بحكمٍ لفظيٍ دون الآخر»[4] انتهى.

أقول[5]: هذا بناءً على أنّ العِلْم والمعرفة مترادفان، وهو قول بعض أهل الأصول والميزان، ولبعضهم قول آخر وهو: أنَّ العلمَ يتعلق بالكلّيات أو الجزئيات[6]، والمعرفة

---

(1) (ب) و(ج): يرد.

(2) وذهب بعض أهل الأصول والمنطق إلى أنه لا فرق بين العلم والمعرفة، وذهب بعضهم كابن الحاجب والأُبَّذي إلى أن بينهما فرقاً، وذكروا من الفروق بينهما: أن العلم لا يستدعي سبق جهل، بخلاف المعرفة فإنها يسبقها جهل، ولهذا يقال: إن الله تعالى عالم، ولا يقال: إنه عارف، ورُدَّ عليهم بمنع أنه لا يقال ذلك، حيث ورد إطلاقها على الله تعالى في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وكذلك من الفروق أن المعرفة قد تقال فيما يدرك آثاره، وإن لم تدرك ذاته، بخلاف العلم فإنه لا يقال إلا فيما تدرك ذاته.

ينظر: تعليق الفرائد 144/4، وبيان كشف الألفاظ 6، والحدود الأنيقة 66-67، والكليات 868.

(3) (ج): ينصبهما.

(4) شرح الرّضي 983/4-984.

(5) (ج): قوله.

(6) في حاشية يس على التصريح 249/1 قال اللقاني: «...أنّ العلم يتعلق بالمركبات، أو الكليات...»، وفي التعريفات للجرجاني 200: «وقيل: العلم صفة راسخة يدرك بها الكليات والجزئيات».

وتقول: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا................

النوع الثاني: أفعال التصيير كجَعَلَ ورَدَّ وتَرَكَ واتَّخَذَ وتَخَذَ وصَيَّرَ،

تتعلق بالجزيئات أو البسائط[1]، قال في شرح المطالع: ومن هنا سمع النحويون[2] يقولون: (عَلِم) يتعدى[3] إلى مفعولين، و(عَرَف) يتعدى[4] إلى واحد)) فتأمله.

قوله: (وتقول: رأى أبو حنيفة... إلخ) لا دليل فيه على أن (رأى) هذه متعدية إلى واحدٍ دائماً، لجواز أن تتعدى تارةً إلى مفعولين، كقولك: رأى أبو حنيفة كذا حلالاً[5]، وتارة إلى واحدٍ، وهو مصدرُ ثاني هذين المفعولين، مضافاً إلى أولهما، كقولك: رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا، كما قد تستعمل (عَلِم) المتعدية إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني، على ما صرح به الرضي[6].

قوله: (أفعال التَصَيُّرِ)[7] فيه بحث، إذ معمولا هذه الأفعال متغايران مفهوماً وخارجاً، فلا يصح أن يُدَّعى كونهما مبتدأ وخبراً، لوجوب اتحادهما خارجاً، ويبين لك ذلك أنك تقول: صَيَّرتُ الفقيرَ غنيّاً، والمعدومَ موجوداً ، ولا يخفى أن صِدْقَ أحدهما على

---

(1) ينظر: الكليات 868.

(2) (ب) و(ج): تسمع النحويين.

(3) (ج): تتعدى.

(4) (ج): تتعدى.

(5) قال الصبان 485/2: ((ولا يرد: رأى أبو حنيفة كذا حلالاً، لجواز أن يكون بمعنى ظنّ أو علم، لكن صرح بعضهم كما في الدماميني بأنّ رأى الاعتقادية متعدِّية إلى اثنين)).

(6) قال الرضي 987/4: ((...فهذه هي الأفعال على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدرُ الثاني مضافاً الأول، وكذا إذا كان الثاني جامداً، تحصل من، فمعنى علمت أخاك زيداً: علمت زَيْديَّة أخيك)).

(7) (ب) و(ج): التصيير.

ووَهَبَ..........

فصل: لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها الإعمالُ وهو الأصْلُ وهو واقعٌ في الجميع.

الآخر ممتنعٌ(1)، وهذا التعبير تبع فيه المص الناظمَ(2)، ووقع مثله في عبارة الرضي(3) فليتأمل.

قوله: (ووَهَبَ) هذه الألفاظ ذكرها الرضي(4)، وزاد عليها (أَكَانَ) نحو قولك: أكان زيدٌ عمراً فاضلاً، أي صَيَّرَ زيدٌ عمراً فاضلاً، أي جعله كائناً فاضلاً، فهو منقول من كان.

قوله: (لهذه الأفعال) التقديمُ يفيد الاختصـــاص، ويَرِد عليه أن التعليق قد يَعْرِض لكل فعلٍ يدل على الشك، أو يتضمن العلم، وإنْ كان قاصراً كقولك: شككت أزيدٌ قام

---

(1)أجاب الدنوشري عن اعتراض اللقاني بقوله: ((ويجاب بأن نحو: (الفقير غني) صحيح، أي الفقير فيما مضى تجدد له الغنى، وكذا (المعدوم موجود) إذا الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما، بل يكفي وجوده في بعض الأوقات)).

وأجاب الشهاب القاسمي بجواب مطوّل، ومنه: ((..ولا يضر؛ لأن أفعلا هذا الباب لا يجب أن تدخل على المبتدأ والخبر، بل قد تدخل على غيرهما، ولهذا قال شيخ الإسلام: اقتصر –أي ابن المصنف – على دخلوها عليهما؛ لأنه الغالب؛ ولأنه المراد هنا، وإلا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيداً عمراً، لا على وجه التشبيه)).

ينظر: حاشية يس على التصريح 251/1.

(2)قال ابن مالك في ألفيته:

.... والّتي كصَيّرا أَيْضاً انصب بها مبتدأً وخَبَرَا

(3)قال الرضي 1013/4: ((وأما غير أفعال القلوب مما ينصب جزأي الجملة بتقدير المصدر فهو (صَيَّر) وما رادفها)).

(4) شرح الرّضي 1013/4، 1014.

....

أم قعد، واستفْهمت أزيدٌ قام أم قعد، لتَأَوُّلهما بجَوَّزْتُ هذين، وتَعَرَّفْتُ أحدهما بالاستفهام.

ففي الرضي: «اعلم أنّ جميع أدوات الاستفهام تَرِد بعد كل فعلِ شكٍّ لا ترجيحَ فيه لأحد الجانبين على الآخر، لتبيين المشكوك فيه، نحو: شككت(1) أزيدٌ في الدار أم عمرو، ونسيت، أو تردَّدْت أأقوم أم أقعد، كما تَرِد بعد كل فعل يدل(2) على(3) معنى العلم، كعلمت، وتبيَّنْت، ودَرَيْتُ، وبعد كل فعل يُطلب به(4) العلم، كتفكّرت(5)، وامتحنت، وبَلَوْت، واستفهمت، وسألت، وجميع أفعال الحواس الخمس، كلمست، وأبصرت، ونظرت، وسمعت(6)، وشممت، وذقت، تقول: تفكرت(7) أزيدٌ يأتيني أم عمرو،.. ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذي هو لترجيح أحد المجَوَّزَين على الآخر»(8).انتهى.

فقوله: (لهذه الأفعال)، المرادُ به مجموعها لا جميعها، لما علمت من أن التعليق لا يجري في الظن ومرادفاته، وما يستعمله من عدم جريانه، وجريان الإلغاء في أفعال التَّصَيُّر(9)، ثم قول المص: (لهذه الأفعال) من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس، إذْ

---

(1) (ج): أشككت.

(2) (ب) و(ج): يفيد.

(3) سقطت من (ب) و(ج).

(4) (ج): فيه.

(5) في شرح الرّضي: كفكّرت.

(6) في شرح الرّضي: واستمعت.

(7) في شرح الرّضي: فكرت.

(8) شرح الرّضي 4/1004-1005.

(9) (ب) و(ج): التصيير.

الثاني الإلغاءُ وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل بتوسُّطِهِ، أو تَأَخُّرِهِ كـــ (زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) و(زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)........... وإلغاء المتأخِّر أقْوَى من إعماله والمتوسِّطِ بالعكس وقيل هُمَا في المتوسِّطِ بين المفعولين سَوَاءٌ .

للأفعال أحكامٌ أخرُ خاصة بها، ففي الرضي: ((ومن خواصها أيضاً دخول (أنّ) المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو: عَلِمْتُ أنّ زيداً قائمٌ، ولا تقول[1]: أعطيت أنّ زيداً درهمٌ)) [2].

ثم قال: ولا تقول[3] إنَّ (أنَّ) مع جزئها[4] ساد مسد اسمين، هما مفعولا فعل القلب، كما يقول بعضهم[5]؛ لأن (أنّ) المفتوحة مع جزئها في تقدير مفرد في جميع المواضع، بل الأولى أن تقول[6]: إنّ الاسمين المنصوبين في نحو: علمت زيداً قائماً، سادَّانِ مسدّ (أنّ) مع اسمها وخبرها، ويفيدان فائدتها، إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية[7] انتهى.

قوله: (وقيل: هما[8] في المتوسط سواء) عليه الرضي[9]، وقال: ((وهما متساويان،

---

(1) في شرح الرّضي: ولا يجوز.

(2) شرح الرّضي 1011/4.

(3) في شرح الرّضي: ولا نقول.

(4) (ب): جزأيها، وهو كذلك في شرح الرضي.

(5) هذه العبارة ((ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم)) ليست من كلام الرضي وإن صدرها بقوله: ((قال))، بل هي من كلام اللقاني.

(6) (ب) و(ج): يقال. وهو موافق لما في شرح الرضي.

(7) ينظر: شرح الرّضي 1012/4. وقد نقل اللقاني كلامه بالمعنى.

(8) (ج): وقيدهما.

(9) سقطت من (ب).

الثالثُ التعليقُ وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً لمجيء ماله صَــدْرُ الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اُشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ) ولاَمُ القَسَمِ كقوله :

وذلك لأن العامل[1] القوي – أعني فعل القلب – تقدَّم على أحدهما، وتأخّر عن الآخر»[2]انتهى.

قوله: (بعده) احترازٌ عن مجيئهِ قبله فلا يعلقه، نحو: أزيداً ظننتَ قائماً، لكن[3] قضيته أنّ مجيئَه بعدَه يبطل العمل في الجزأين، سواء جاء المعلّق قبل الجزأين أو الثاني فقط، وهو قول ضعيف، قال الرضي: «وإذا صُدِّر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى أن لا يُعَلَّق فعلُ القلب عن المفعول الأول [ب/21]، نحو: علمت زيداً مَنْ هو، وجَوَّز بعضهم تعليقه عن المفعولين؛ لأنّ معنى الاستفهام يعمّ الجملة التي بعد (علمت) كأنه قيل: علمت أبو مَنْ زيد، وليس بقويٍّ، لاتفاقهم على النصب في نحو: علمت زيداً[4] ما هو قائماً، مع أن المعنى علمت ما زيد قائماً[5]»[6] انتهى.

قوله: (هو[7] لام الابتداء) إن قلت: يَرِد عليه عدم اطراد العلة في تعليق هذه الحروف، وهي أنها لا تدخل إلا على جملة، فإنّ لام الابتداء تدخل على المفرد في نحو: إنّ زيداً لقائمٌ، قلت: قد صرحوا بأنّ الأصل فيها التقديم، وأصله: لإنّ زيداً[8] قائمٌ، ثم

---

(1) في شرح الرّضي: الرافع.

(2) شرح الرّضي 993/4.

(3) (أ) لكنه، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأَوْلَى.

(4) (أ): زيد: وهو خطأ نحوي.

(5) (أ) قائم، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرّضي.

(6) شرح الرّضي 998/4.

(7) (ب) و(ج): وهو.

(8) (أ): زيد.

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي

أُخِّرت اللام لإصلاح اللفظ. قاله الرضي[1].

قوله: (وَلَقَد عَلِمْتُ.. إلخ) يعني أن التعليق سبب دخولها على القسم وجوابِهِ الفعلي، في الرضي: ((وأما قوله: وَلَقَدْ عَلِمْت... البيت، فإنما أجرى (لقد علمت) مُجرى القسم لتأكيده للكلام؛ لأن فيه اللامَ المفيدةَ للتأكيد، مع (قد) المؤكدة وفي (علمت) معنى التحقيق، فصار كقوله:

.... وإنَّنِي قَسَماً إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْثَلُ[2]))[3] انتهى.

وقضيته أنّ (لَتَأْتِيَن) جواب (عَلِمْتُ)، لكونه قسماً[4]، لا جواب قسم مقدر، كما يقتضيه كلام المص. ثم لا ينكر أنّ الفعل المعَلَّق يدخل على الفعل، قال الرضي: ((نحو: علمت بمن تمر، وعلمت أيَّهم ضربت، بنصب (أيهم) على أنه مفعول ضربت))[5] انتهى.

---

(1) عبارة الرضي 996/4: ((وأما دخول لام الابتداء في المفرد، نحو: إنّ زيداً لقائم، فلضرورة ملجئةٍ إليه، وهي اجتماع إنَّ واللاَّم)).

(2)جزء من بيت من الكامل للأحوص، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، وهو في ديوانه209 ، والبيت بتمامه:

إني لأَمْنَحُكَ الصُّدُود وإنَّنِي قَسَماً إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وفي النسخ المعتمدة (قسمٌ) بالرفع، وما أثبته من شرح الرضي.

والشاهد فيه قوله: (قسماً) حيث جاءت مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

ينظر البيت في: الكتاب 380/1، والمقتضب 233/3، والمفصل 56، والأصول 260/2، والمقرب 281، والمقاصد الشافية 256/3، والخزانة 247/1

(3) شرح الرّضي 997/4، ورواية البيت في شرح الرّضي كالتالي: .... مع الصدود لأميل، وهي الرواية المشهورة.

(4)أشار ابن هشام لهذا التوجيه في تخليص الشواهد 453.

(5) شرح الرّضي 997/4.

.... وَلاَ وَإنِ النافيتان في جواب قَسَمٍ ملفوظٍ به أو مُقَدَّرٍ نحو (عَلِمْتُ وَالله لا زَيْدٌ في الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو) و (عَلِمْتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

والاستفهام وله صورتان: إحداهما أن يعترض حَرْفُ الاستفهام بين العامل والجملة نحو ﮋ ﮪﮫﮬﮭﮮ ﮯﮰﮊ...........

قوله: (ولا وإن النافيتان.. إلخ) تقييده بأن يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه[(1)]، قال الرضي: ((وقد يكون -أي المعلق - حرف النفي وهي إنْ، وما، ولا، نحو: علمت ما زيدٌ قائماً، وإن زيدٌ قائمٌ، ولا زيد في الدار ولا عمرو، ولا رجلَ في الدار، أمّا الاستفهام[(2)]، ولام الابتداء، وما وإن النافيتان، فلِلُزوم وقوعها في صدر الجمل وضعاً،...، وأما (لا) الداخلة على الجمل[(3)] الاسمية[(4)] فلأنّها[(5)] لا التبرئة المشابهة، لإنّ المكسورة اللازم دخولها على الجمل))[(6)] انتهى.

قوله: (حرف الاستفهام) يتناول ما يجاب بمعيّن كالهمزة مع أمْ، أو بِلاَ، أو نَعَم،

---

(1) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 255/1 معلقا على كلام اللقاني: ((لا يخفى أن هذا مبني على أن علة تعليق هذه الأمور لزوم وقوعها في صدر الجمل، ولعل هذا لا يوافق عليه المصنف، وقد قال في المغني: والثاني: أنّ (ما) لا تنقاس على (لا)، فإن (ما) لها الصدر مطلقاً بإجماع البصريين، واختلفوا في (لا) فقيل لها الصدر مطلقاً، وقيل ليس لها الصدر مطلقاً... وقيل: إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر، وإلا فلا، وعليه اعتمد سيبويه. انتهى المقصود منه، وقد كرره في مواضع، وبه يعرف وجه التقييد، وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا)).

(2) (أ) للاستفهام.

(3) سقطت من (ج).

(4) في شرح الرّضي زيادة: فإنما كانت معلقة.

(5) (أ) فإنها، وفي شرح الرضي (لأنها).

(6) شرح الرّضي 996/4.

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليقُ في شىء من أفعال التَّصْيِير ولا في قلبيّ جَامِدٍ.........
ولتصاريفهنَّ ما لهنَّ، تقول في الإعمال: (أَظُنُّ زيداً قائماً) .... وفي الإلغاء: (زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ)....
وفي التعليق: (أظن ما زَيْدٌ قائمٌ)........

كهل، والمعنى: علمت هذا الذي يشك فيه، فيستفهم عنه، ومنع قومٌ وقوعَ الثاني بعد فعل القلب[1]، ورده الرضي[2].

قوله: (ولا يدخل[3].. إلخ) قال الرضي: ((وأما إلغاء صَيَّر ومرادفاتها وتعليقها فلم يَأْتِيَا كما أَتَيَا في أفعال القلوب؛ لأن ذلك فيها، يضعفها[4] من حيث لم يظهر تأثيرُها المعنويُّ، إذ هي أفعالٌ باطنةٌ، بخلاف التصَيُّر[5]، فإنه يظهر أثرُه في الأغلب، كجعلته غنياً، فهو أمرٌ ظاهرٌ للعيون، إذ هو إحداث للشيءِ بعد أنْ لم يكن)) [6] انتهى.

قوله: (ولتصاريفهن[7] مالهن) يجب أن يستثنى منها المصدر، إذا توسط أو تقدم، فإنه لا يجوز الإعمال؛ لئلا يلزم عملُ المصدر فيما سننبه نحن عليه[8].

قوله: (أظن ما زيدٌ قائمٌ) نصْبُ (قائم) خبراً لـ(ما) الحجازية أرجحُ من رفعِه.

---

(1) قال الرضي 1003/4: ((ومنع قومٌ من وقوع استفهامٍ جوابُه: لا أو نَعَمْ بعد فعل القلب، استدلالاً بأن مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح أن يكون متعلقا للعلم إلا بتأويل...)).

(2) ينظر: شرح الرّضي 1004/4.

(3) (ب) و(ج): تدخل.

(4) (ب) و(ج): لضعفها، وهو موافق لما في شرح الرّضي.

(5) (ب) و(ج): التصيير، وهو موافق لما في شرح الرضي.

(6) شرح الرّضي 1013/4-1014.

(7) (ج): ولتصارفهن.

(8) قال الشيخ يس في حاشيته على ا لتصريح 257/1: ((إلغاؤه- أي المصدر- واجب مع التوسط والتأخر؛ لأن المصدر لا ينصب ما قبله)).

وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين : أحدهما أن العامل المُلْغَى لا عَمَلَ له اُلْبَتَّةَ والعامل المَعلّقَ له عَمَلٌ في المحل....... قال :

وَمَا كُنْتُ أَدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلّتِ

والثاني : أن سبب التعليق مُوجِبٌ فلا يجوز: ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً. وسبب الإلغَاء مُجَوِّز فيجوز (زَيْداً ظننتُ قائماً) و (زيداً قائماً ظننتُ).

قوله: (له عملٌ في المحل) إن قيل: المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفرد، فلا محل له، وإلاّ لوقَعَت موقع المفرد، وكانت[1] الجملة في قوة المفرد المعمول[2] لما قبل ذلك المعلق، فثبت[3] الذي تدعيه، قلت: العملُ ثابتٌ لمحل المعلق وما بعده معاً، لا لمحل ما بعده فقط. فليتأمل.

قوله: (وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ) فيه حذف المفعول الثاني، أي ما هي، وإلا لزم عمل (أَدْرِي) في المفرد، وذلك لا يجوز، ويبيّنُ لك أنَّ المعطوفَ جملةٌ قولُ الرضي: «فلا منع من عطف جملةٍ أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلَّق عنها الفعل»[4] انتهى.

قوله: (وسبب الإلغاء مجَوِّزٌ) يَرِد عليه أمران:

أحدهما: إذا توسط العامل أو تأخر، وأُكِّدَ بمصدرٍ منصوبٍ، فإنه لا يحسن الإلغاء، مع أن السببَ موجودٌ. قال الرضي: «وتوكيد الفعل الملغى بمصدرٍ منصوب[5] قبيحٌ، إذ التوكيدُ دليلُ الاعتناء [بحال ذلك العامل، والإلغاءُ ظاهرٌ في ترك الاعتناء] [6] به، فبينهما شِبْهُ التنافي، وأمّا توكيده بالضمير، أو اسم الإشارة المراد بهما المصدر، فأسهل، إذ ليسا

---

(1) (ب) و(ج): فكانت.

(2) (ب) و(ج) المعمول.

(3) (ب) و(ج): قلب.

(4) شرح الرّضي 991/4.

(5) (منصوب) ليس موجودة في شرح الرّضي.

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ب)، بسبب انتقال النظر.

....

بصريحين في المصدرية، نحو: زيدٌ أحسبه أو أحسب ذلك[1] قائمٌ»[2].

الثاني: أنّ سببَ الإلغاء قد يكون موجباً، قال الرضي: «ومصدر فعل القلب إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، يقوم مقام فعله في الإعمال والتعليق، نحو: أعجبني ظنُّك زيداً قائماً، وعِلْمُكَ لَزيدٌ[3] قائمٌ، وأمّا الإلغاء فواجبٌ مع التوسط أو التأخر، نحو: زيدٌ قائمٌ ظنّي غالبٌ[4]، أي: ظنّي زيداً قائماً غالبٌ، إذ المصدر لا ينصب ما قبله، كما قيل، وأمّا إذا كان مفعولاً مطلقاً، فإن كان الفعل مذكوراً معه، فالعمل للفعل، وكذا إن حذف جوازاً،... ففي الصورتين يجوز إلغاء الفعل وإعمالُه، متوسطاً ومتأخراً، لكن الإلغاءَ قبيحٌ، وأمّا إنْ حذف الفعل وجوباً، كما إذا أضيف إلى الفاعل، نحو: ظنَّك زيداً قائماً، أي: ظن ظناً، فعند مَنْ قال: العاملُ الفعلُ دون المصدرِ، هو[5] كما لو حذف جوازاً، نحو: متى زيد ظنك قائمٌ، ومتى زيد قائمٌ ظنك، ويجوز الإعمال أيضاً؛ لأنك تُعمل الفعل لا المصدر، وكذا عند مَنْ قال: العاملُ هو المصدرُ، لقيامه مقامَ الفعل، لا لكونه مقدَّراً بأنَّ والفعل»[6] انتهى[7].

وقد يجاب عن الأول: بأن السبب فيه مجَوِّزٌ للإلغاءِ، وإن كان قبيحاً [أ/22]، والله سبحانه أعلم.

---

(1) (ب): زيد.

(2) شرح الرّضي 994/4.

(3) (أ) زيد، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرّضي.

(4) سقطت من (أ).

(5) (أ) كهو.

(6) ينظر: شرح الرّضي 994/4-995.

(7) (ج) زيادة: (قوله).

ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم خلافاً للكوفيين والأخفش واستدلُّوا بقوله:

أَنِّ رَأَيْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وقوله.......

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدُها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة.........

والثانى أن يكون من الإلغاء لأن التوسُّطَ المُبيحَ للإلغاء ليس التوسُّطَ بين المعمولين فقط،

قوله: (لأن التوسط) هذا الوجهُ هو المسمى في علم المعاني بالاعتراض، وحاصله: أنْ يؤتي بجملةٍ فأكثر في أثناء كلامٍ، أو كلامين متصلين معنىً، حالَ كونِ المأَتِيِّ به، لا محلَّ له من الإعراب، لنكتةٍ غير دفع الإيهامِ(1)، وهذا الوجه لم يذكره جواباً الرضي، وعندي أنَّ التحقيقَ تركُه، إذ شرطُه كونُ الكلامِ بدونه تأماً ملتئماً، إذ المعتبَر في تركيب الكلام وأجزائه ما عداه، ولا يخفى عليك انتفاءُ هذا الشرط في قوله:

أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ(2)

إذ لا معنى لقولك: أنِّي مَلاكُ الشيمةِ الأدبُ، بدون (وجدت). فتأمله. والله سبحانه هو الموفق.

---

(1) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة 194.

(2) عجز بيت من البسيط، نسبه أبو تمام في حماسته لبعض الفزاريين، وصدره:

كَذَاك أُدِّبْتُ حَتَّى صَار من خُلُقِي

والشاهد فيه إلغاء عمل الفعل القلبي، وهو (وجد) مع تقدمه على مفعوليه، وهذا على قول الكوفيين، وردَّه ابن هشام بأن البيت محتمل لثلاثة أوجه.

ينظر البيت في: شرح الكافية الشافية 558/2، وشرح ابن النظام 148، وشرح الحماسة للمرزوقي 1146/3، وشرح ابن عقيل مع الخضري 304/1، وشرح شذور الذهب للجوهري 655/2، وتوضيح المقاصد 561/1، وهمع الهوامع 52/1.

بل توسُّط العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً،
نعم الإلغاء للتوسُّطِ بين المعمولين أقْوَى،

قوله: (بل توسط العامل.. إلخ) قال الرضي: «وقد يقع الفعل الملغي بين الفعل ومرفوعه، نحو: ضَرَبَ(1) أحسب زيدٌ(2)، وبين اسم الفاعل ومعموله، قال:

وَلَسْتُمْ فَاعِلِينَ إِخَالُ حَتّى   يَنَالَ أَقَاصِيَ الحَطَبِ الوقُودُ(3)

وبين معمولَيْ (إنّ)، نحو: إنّ زيداً أحسب قائمٌ، وبين سوف ومصحوبِها، نحو: سوف أحسب يقوم زيد، وبين المعطوف والمعطوف عليه، كجاءني زيدُ وأحسب عمرو(4)»(5) انتهى.

قوله: (مُقتضٍ أيضاً) يوهم أنه قسيم(6) للأول، ولو حذف (أيضاً) ليفيد أنّه أعمّ من الأول كان أظهر، على أنه لو حذف (مقتضٍ)، واكتفى بما قبله ناصباً توسطَ العامل كان أولى، إذ لا اقتضاء(7) للتوسط في الإلغاء، كما مرّ.

---

(1) في النسخ الثلاث: صرت، ولعل ما أثبته من شرح الرّضي هو الصواب.
(2) سقطت من (ب).
(3) بيت من الوافر، نسبه أبو تمام في حماسته لعقيل بن عُلَّفة.
والشاهد فيه توسط الفعل القلبي (إخال) بين اسم الفاعل (فاعلين) ومعموله وهو (حتى ينال).
ينظر البيت في: شرح الحماسة للمرزوقي 401/1 ، والخزانة 12/4.
(4) (أ) أحسب وعمرو.
(5) شرح الرّضي 993/4-994.
(6) (ج): قسم.
(7) (ب): اقتصار.

والعامل هنا قد سُـــبِقَ بأيّ وبما النافية، ونظيره ((مَتَى ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً)) فيجوز فيه الإلغاء .

والثالث أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف........

فصل:

ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصـاراً....... وأما حذفهما اقتصـاراً –أي لغير دليل– فعن ســـيبويه والأخفش المنعُ مطلقاً واختاره الناظم، وعن ا لأكثرين الإجازة مطلقاً لقوله تعالى : (وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ)....... وقولهم : (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)،

قوله: (وبما النافية) المنفيُّ –على هذا التقدير[1]– التنويلُ[2]، وعلى الآخَرَيْن[3] الإخالة[4]، أي الظن.

قوله: (المنع مطلقاً) الفرقُ وبينه وبين باب أعطى عدم الفائدة هنا، ووجودها هناك، قال الرضي: ((لأن من المعلوم أن الإنسانَ لا يخلو في الأغلب من علمٍ أو ظنٍ، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين))[5] انتهى.

قوله: (مَنْ يَسْـمَعْ[6] يَخَلْ) جعله الرضـي من الحذف اختصـاراً، قال: ((أي: يَخَل مسموعَه صَادقاً))[7] انتهى.

---

(1) وهو الإلغاء.

(2) (ب) و(ج): التنزيل.

(3) أي وعلى الوجهين الآخرين وهما التعليق والإعمال، وفي (ب) و(ج): الآخر.

(4) (ب) و(ج): الإحالة.

(5) شرح الرّضي 990/4.

(6) (ج): يسع.

(7) شرح الرّضي 990/4، وعلّق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 259/1-260 على عبارة اللقاني بقوله: ((وفيه نظر؛ لأن تقديره المفعولين صادقٌ بالحذف اختصاراً واقتصاراً– كما لا يخفى– ، ومجرد ذكره (يسمع) لا يكفي دليلاً بدون ذكر المفعولين في اللفظ، كيف والمسموعُ يكون صادقاً =

وعن الأعلم يجوز في أفعال الظن دون أفعال الِعْلمِ .

ويمتنع بالإجماع حذفُ أحدهما اقتصاراً.

قوله: (**ويجوز**[1] **في أفعال الظن**) لعلّ وجهَه أنّ الظّنّ يمكن تحصـــيلُه مع الحذف بالتخمين دون العلم.

قوله: (**ويمتنع بالإجماع**) فيه نظر، قال الرضي: «وبعض هذه الأفعال[2] يكثر نصبه لمفعول واحد، مع كونه بالمعنى المذكور، نحو: علمت زيداً خارجاً[3]، وعلمت خروجَ زيدٍ، أي عرفته، وبعضها يَقِلّ فيه ذلك، نحو ظننت، وحسبت، قال:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ المكْرَمِ[4]

أي فلا تظني شيئاً غيرَ نزولِكِ كذا، قال الفراء: وقد يقوم الضميرُ واسمُ الإشارة مَقامَ مفعولَيْها[5]، تقول لمن قال: أظن زيداً قائماً: أنا[6] أيضاً أظنه، أو أظن هذا، وكذا

وكاذباً، فلا دلالة فيه على الثاني قطعاً» ثم قال بعد ذلك: «وقال الدنوشري: لا مانع من هذا الجعل».

(1) الواو سقطت من (ب) و(ج)، وهو الموافق لما في التوضيح، ولعلها وجدت في نسخة اللقاني.

(2) (ب) و(ج): زيادة (أي).

(3) (خارجاً) ليس موجودة في شرح الرّضي.

(4) بيت من الكامل لعنترة بن شداد من معلقته المشهورة، وهو في ديوانه 118.

والشاهد فيه: أن (ظن) نصبت مفعولاً واحداً، وهذا قليل، وعند جمهور النحاة أن المفعول الثاني حذف اختصاراً، والتقدير: فلا تظني غيره واقعاً.

ينظر البيت في: المقرب 129، والمساعد 353/1، وشرح ابن عقيل مع الخضري 308/1، وتوضيح المقاصد 567/1، وشرح شذور الذهب للجوجري 669/2، وهمع الهوامع 550/1.

(5) (أ) مفعولها، وفي شرح الرّضي (مفعوليهما).

(6) سقطت من (ج).

وأما أختصاراً فمنعه ابن مَلْكُونَ وأجازهُ الجمهور كقوله :

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

باقي أفعال القلوب»[1]انتهى.

لا يقال: لعل هذا الحذف من حذف أحدهما اختصاراً؛ لأنا نقول: حذفُه اختصاراً ذَكَرَه بعدُ، حيث[2] قال: «فأما حذفُ أحدهما دون الآخر فلاشكّ في قلّته...، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة، أمّا حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿لا يحسبن الذين يبخلون﴾ بالياء إلى قوله: ﴿هو خيراً لهم﴾[3] أي: بخلَهم هو خيراً لهم»[4] انتهى.

قوله: (فمنعه ابنُ مَلْكُون) وجهُهُ ما أشار إليه الرضي[5] من أنّ مضمونَهما هو المفعولُ به على الحقيقة، فلو حذف أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة.

وهذا هو الفارق بين حذفهما معاً اقتصاراً، وحذف أحدهما ، حيث اتفق على

---

(1) شرح الرّضي 988/4.

(2) (أ) حسب، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الصواب.

(3) سورة آل عمران من الآية 180.

(4) شرح الرّضي 990/4، وعلَّق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 260/1 على كلام اللقاني وما نقله عن الرضي بقوله: «قد يقال هذا التوجيه إنما هو في كلام الرضي، ولا يلزم أن يكون الفراء جعله من ذلك؛ لأن غاية ما نقله الرضي عن الفراء أنه من حذف أحد المفعولين، وكلام الرضي لا يقدح في الإجماع، نعم إن ثبت عن الفراء كان قادحاً، ولو قيل: إن قوله: (مِنّي) هو المفعول الثاني تنازعه قوله: (نزلت) و(تظني)، ولا حذف، لم يكن بعيداً».

(5) ينظر: شرح الرّضي 990/4، وقال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 260/1: «وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت، أنه يمنع حذف مفعوليهما، ولو لدليلٍ، وهنا لو قُدِّرَ يلزمُ حذف ثاني المفعولين وهو (قائما) ».وينظر: التصريح 199/2-200.

فصل:

تُحْكى الجملة الفعلية بعد القَوْل وكذا الاسمية،

المنع[1] في الثاني[2]، واختلف فيه[3] في الأول[4].

قوله: (تحكي الجملة... إلخ) قال الرضي: «ومما يدخل على المبتدأ والخبر، القولُ وما تصرف[5] منه، والأصلُ في استعماله أن يقع بعده اللفظُ المحكيُّ: إمّا الذي مضى ذكرُه قَبْلُ، نحو: قلت: زيدٌ قائمٌ، أو الذي هو واقعٌ في الحال نحو: أقول: الآن: زيدٌ قائمٌ، فينبغي أن تكون الجملة الواقعة بعد أقول في هذا الكلام متلفظاً[6] به[7] بلفظ آخَرَ في غير

---

(1) في (ج) بدل (المنع في) كتب (المنفي).

(2) اتفق النحاة على منع حذف أحد مفعولي أفعال القلوب اقتصاراً، وذلك لأنّ أصلهما مبتدأ وخبر. ينظر: شرح ابن الناظم 125، وتوضيح المقاصد 568/1، وشرح التسهيل للمرادي 373، وشرح شذور الذهب للجوجري 670/2، والتصريح 198/2.

(3) الضمير يعود على الحذف اقتصاراً.

(4) أي في حذفهما معاً اقتصاراً. وقد اختلف النحاة فيه على ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً، وهو قول سيبويه والأخفش والجرمي وابن خروف والشلوبين، واختاره ابن مالك.

الثاني: الإجازة مطلقاً، وهو قول أكثر النحاة كابن السراج والسيرافي وابن عصفور.

الثالث: الجواز في أفعال الظن دون أفعال العلم، وهو مذهب الأعلم الشنتمري ومن وافقه.

ينظر في هذه المسألة: الكتاب 39/1، وشرح التسهيل 73/2-74، وشرح الجمل لابن عصفور 317/1-318، والمقاصد الشافية 492/2-493، وتوضيح المقاصد 568/1، والتصريح 195/2-198، وهمع الهوامع 549/1.

(5) (ب) و(ج): بتصرف.

(6) (ج): ملتفظاً.

(7) في شرح الرضي: (بها).

....

هذا الكلام، وإلاَّ لم تكن حكاية، أو الذي يقع بعدُ[1]، نحو أقول غداً: زيدٌ قائمٌ[2]، واللفظ الواقع بعده إمَّا مفرد وإما جملة، والجملة أكثر وقوعاً، والمقصـودُ من الجملة الواقعة بعده إيرادُ اللفظ المتلفظ[3] به[4] في غير هذا الكلام، لا مجرداً، بل مع المعنى، فمن حيث مراعاةُ اللفظ جاز وقوعُها موقعَ الفاعل الذي لا يكون إلاَّ مفرداً، نحو: قيل زيدٌ قائمٌ، أي: قيل: هذا اللفظ، ومن حيث مراعاةُ المعنى الذي هو الأصـل؛ جاز أن يغير اللفظ بشـرط وفاء اللفظ المغير إليه بالمعنى المفهوم من الأصل... فعلى هذا لك أن تقول حكايةً عمَّن قال: زيدٌ قائمٌ، قال فلان: قام زيدٌ.. وتقول: قال زيد: أنا قائم، وقلت لعمرو: أنت بخيل، رعايةً للَّفظ[5] المحكيّ، ويجوز: قال زيد هو قائمٌ، وقلت لعمرٍو: هو بخيلٌ، بالمعنى الأوَّل، اعتباراً لحال[6] الحكايةِ، فإنَّ زيداً وعمراً فيه[7] غائبان،..... وقد يقع المفرد بعد القول على أحد خمسـة أوجهٍ:

أحدها: أن يكون مؤدِّياً معنى الجملة فقط، كما تقول -مثلاً-: قلت كلاما حقّاً أو باطلاً أو حسناً، إذا قلت: زيد قائم.

وثانيها: أن يُعَبَّر به عن المفرد لاغير، نحو قلت كلمة، أو قلت لفظة عبارة عن زيد.

وثالثها: أن يكون لفظاً يَصْلُح لأنْ يُعَبَّر به عن المفرد، [ب/22] وعن الجملة، نحو:

---

(1) في شرح الرضي: (بعده).
(2) في شرح الرضي زيادة مثال آخر هو: أو قُلْ: زيدٌ قائمٌ.
(3) (ج): الملتفظ.
(4) (به) سقطت من (أ).
(5) (ج): اللفظ.
(6) (ب) و(ج): اعتباراً بحال، وفي شرح الرضي: اعتباراً بحكاية الحال.
(7) في شرح الرضي: (في حال الحكاية).

وَسُلَيْمٌ يُعْمِلُونه فيها عَمَلَ ظَنَّ مطلقاً.

قلت لفظاً... تنتصب[1] هذه الثلاثة؛ لأنها ليست أعيان اللفظ المحكيِّ حتى تراعى.

ورابعها: مفرد غير معبَّرٍ به لا عن جملة، ولا عن مفرد، بل المراد به نفسُ ذلك اللفظ، فتجب حكايتُه ورعايةُ إعرابه، نحو: قال فلان: زيدٌ، إذا تكلم بزيد مرفوعاً.

وخامسها: مفرد غير معبَّرٍ به عن مفرد ولاعن جملة، ولا[2] مقصود به نفس[3] ذلك اللفظ، فيجب أن تقدر[4] معه ما يكون به جملةً، كقوله تعالى:ﭽﭼﭼﭼﭽ[5]، أي: عليكم سلام[6]))[7]انتهى.

قوله: (وسُلَيْمٌ إلخ) يعني: أنَّ إجراءَ القول مُجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضاً، إذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم، قال الرضي: ((واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد، ولا لفظَ هناك، سواء كان الاعتقادُ[8] علماً أو ظنّاً، كما تقول: كيف تقول في هذه المسألة، أي كيف تعتقد، فيلحق[9] بأَظُنُّ[10] في نصب المفعولين، وليس بمعنى الظن،

---

(1) في شرح الرضي: فتنصب.

(2) (ج): زيادة (عن).

(3) في (أ): زيادة (به)، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في شرح الرضي وهو الصواب.

(4) (ج): يقدر.

(5) سورة الذاريات من الآية (25).

(6) (ج): سلاما.

(7) شرح الرضي 4/1016-1018، وقد اقتصر اللقاني على ما يريده من كلام الرضي.

(8) (ب) و(ج): زيادة (ذلك).

(9) (ج): تلحق، وفي (ب) زيادة (تقول).

(10) في شرح الرضي: بالظن.

وعليه يُرْوَى قولُه: تَقُولُ هَزِيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْابِ بالنصب.
وقولُه : إِذَا قُلْتُ أَنِّي آئِبٌ أَهْلَ بَلْدَةٍ بالفتح.

خلافاً لظاهر كلام سيبويه(1)، وبعض المتأخرين)) (2) انتهى.

قوله: (**شَــأْوَيْنِ**) (3): طَلْقَيْنِ(4)، (هَزِيزَ الرِّيحِ): دَوِيُّهَا عند [تحريك الشَّـجَر] (5)، (أَثْأَبِ): شَجَرٌ(6).

قوله: (**إذا قلتُ... إلخ**) التَّأْوِيـب: أن تسيرَ(7) النهـارَ كلَّه وتنـزل(8) ليـلاً(9)،الوَلِيَّةَ(10): البَرْدَعَةَ(11).

---

(1) ينظر الكتاب 122/1، وعبارته: ((وكذلك جميع ماتصرف من فعله ؛ إلا ((تقول)) في الاستفهام شبهوها بتظن، ولم يجعلوها كيظن، وأظن في الإستفهام؛ لأنه لا يكاد يُستفهم المخاطَبُ عن ظن غيره)).
(2) شرح الرضي 1021/4.
(3)هذه كلمة من صدر بيت من الطويل لامرىء القيس يصف فرساً، ذكر ابن هشام عجزه ، ولم يذكر صدره، وربما وجد في نسخة اللقاني، والبيت بتمامه:

إِذا ماجَرَى شَأْوَيْن وابْتَلَّ عِطْفُهُ   تَقولُ هَزيزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثْأَبِ

ينظر : ديوانه 49 ، وشرح الجمل لابن عصفور 480/2 .
(4) ينظر : لسان العرب 418/14(شأي).
(5) لسان العرب 424/5 (هزز)، وما بين المعقوفين سقط من (ج).
(6) الأَثْأب نوع من الشجر الناعم ينبت بالبادية في بطون الأودية،واحدته(أَثْأَبة)ينظر:لسان العرب234/1(ثأب).
(7) (ب) و(ج): يسير.
(8) (ب) و(ج): ينزل.
(9) ينظر لسان العرب220/1 (أوب).
(10) من قول الحطيئة : إذا قلت إِنِّي آئِبٌ أَهْلَ بلدةٍ   وَضَعْتُ بها عنه الوَلِيَّة بالهَجْرِ .
ينظر : ديوانه 225 ، وشرح الجمل لابن عصفور 480/2 ، وشرح الكافية الشافية 567/2.
(11) ينظر لسان العرب 410/15(ولي) وفيه: (البرذعة) بالذال المعجمة.

وَغَيْرُهُم يشترط شروطاً، وهي:
كونُه مضارعاً.... وكونُه حالاً، قاله النَّاظم. ورُدُّ بقوله : فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا
والحقُّ أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول.
وكونُه بعد استفهام بحَرْفٍ أو باسْمٍ، سمع الكسائيُّ: (أتقول لِلْعِمْيَانِ عَقْلاً) .... وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، نحو: (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ) الآيَةَ في قراءة الخطاب.............

قوله: (ورُدَّ.. إلخ) يعني[1]: لأنَّ (متى) ظرف لتقول، فهي استفهام عن وقت القول، فلا يكون القول واقعاً في الحال، وإلا لم يستفهم عن وقته؛ إذ لا استفهام عن حاصل، وفيه بحث إذ القول بمعنى الظن مما يخفى حصوله ووقته، فيمكن الاستفهام عنهما، ويجاب بأيِّ وقتٍ كان، حالاً أو غيره.

قوله: (والحق.. إلخ) يعني أنَّ (متى) ظرف ليجمعنا، فهو استفهام عن وقت الجمع، فوقت الجمع مستقبل، ولاينافيه وقوع القول حالاً[2].

قوله: (وتجوز الحكاية.. إلخ) يعني أنَّ الشروطَ المذكورةَ شروطٌ في الجواز لا في الوجوب[3]، إلا أن القول مع الإعمال[4] بمعنى الاعتقاد، ومع عدمه بمعنى اللَّفظِ اللِّسانِيّ، هكذا ينبغي أن يفهم، ويظهر أثرُ المعنيين في أنَّ الأول لا يقتضي وجود اللفظ البتة، والثاني يقتضي وجوده في الخارج في أحد الأزمنة الثلاثة.

λ!!!;

---

(1) سقطت من (أ).
(2) قال أبو حيان: ((...فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه؛ وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه ،لا استفهام عن الظن في الحال)) .
ينظر : التذييل والتكميل 137/6.
(3) في الكتاب 123/1: ((وإن شئت رفعت بما نصبتَ فجعلته حكاية)).
(4) أي إعماله عمل (ظنَّ) .

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة:

وهي أَعْلَمَ وأَرَى اللّذَانِ أصْـلُهما علم ورأى المتعديان لاثنين وما ضُـمِّنَ معناهما من نَبَّأ وأنْبَأ وخَبَّرَ وأخْبَرَ وحَدَّثَ نحو: ﮋﯘﯙﯚﯛﯜﯝﯞﮊ، ﮋﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮝﮊ

قوله: (وهي أعلمَ) بفتح الميم ماضياً، لا بضمِّها، مضارعَ (علمتُ)؛ لأنَّ هذه تتعدى إلى اثنين[1].

قوله: (المتعدِّيان لاثنين) نعتٌ لعَلِمَ ورَأَى، احترَزَ به عن (أعلَمَ) و(أَرَى) اللذين أصلهما (عَلِمَ) و(رَأَى) المتعديان لواحد[2]، وهذا الاحترازُ مبنيٌّ على ما سيجيء من أنَّ (عَلِمَ) بمعنى عرف[3] تنقل[4] إلى أَفْعَل بالهمزة كالتضعيف.

قوله: (وما ضُمِّنَ معناهما) إشارة إلى[5] فرقٍ بينه وبينهما، وهو أنَّ أصلَهما ثلاثيٌّ مستعملٌ في العِلْم، ثم نقل بالهمزة، واستعمل مادته في العِلْم أيضاً، بخلاف الخمسة التي ستذكر، فليس لها ثلاثيٌّ مستعمل في العِلْم إلاَّ (خَبِرَ)[6]، بمعنى (عَلِمَ).

قال الرَّضي: ((أمَّا[7] أَخْبَرَ وخبَّر، وأَنْبَأ ونَبَّأ، وحَدَّثَ، ولم يستعمل أَحْدَثَ بمعناه، فليست مما صار بالهمزة أو التضعيف متعدياً إلى ثلاثةٍ، بعد التعدِّي إلى اثنين ، بل لم

---

(1) لأنها من أخوات (ظَنَّ) نحو :أعلمُ الحقَّ منتصراً .

(2) سقطت من (أ).

(3) (ج): حرف.

(4) (ج): ينقل.

(5) (ج): زيادة (أن).

(6) (ج): خير، وفي (أ): ضبطت بتشديد الباء وهو خطأ.

(7) (ب) و(ج): وأما.

....

يُستعمل من ثلاثياتها فعلٌ مناسبٌ لهذا المعنى إلاَّ خَبِرَ بكسر الباء، أي: عَلِمَ، وأَمَّا حَدَثَ ونَبَأَ ثلاثيين فلم يُستعملا مشتقَّين من النَّبأ والحديث[1]، لكن هذه الأفعال الخمسة[2] أُلحقت في بعض استعمالها بأَعْلَمَ المتعدي إلى ثلاثةٍ؛ لأنَّ الإنباء والتَّنْبِئَة والإخبار والتَّخْبِير، والتَّحديث بمعنى الإعلام)) [3].

ثم قال: ((وتُستعمل الخمسةُ متعديةً إلى واحدٍ بأنفسها، وإلى مضمون الثاني والثالث، أو مضمون الثالث وحدَه بالباء، نحو: حدَّثتك بخروج زيد، وبالخروج))[4] انتهى. وقوله[5]: (بمعنى الإعلام) فيه مخالفةُ ما يقول[6]المص: (ضُمِّن معناهما)[7]، ثم تمثيل المص بقوله تعالى:(ﮒﮓ)[8] إشارة إلى أنَّ (أَرَى) أعمُّ من (أَرَى) القلبية

---

(1) تأتي (نَبَأ) فعلاً ثلاثياً بمعنى ارتفع وهجم وطلع مشتق من النُّبُوءِ ، وتأتي (حَدَث) فعلاً ثلاثياً بمعنى تجدَّد وجوده ، ينظر : لسان العرب 164/1، والمصباح المنير 124 .

(2) وهي : أَخْبَرَ وما بعدها.

(3) شرح الرضي 976/4.

(4) شرح الرضي 977/4.

(5) أي الرضي.

(6) (ب) و(ج): لقول.

(7) لعل وجه المخالفة –والله أعلم– أن الرضي جعل هذه الأفعال الخمسة مع (عِلِم ورأى) بمنزلة واحدة ، فهي عنده كلها بمعنى الإعلام ، بينما عبارة ابن هشام توحي بأن هذه الأفعال الخمسة أقل رتبةً من (علم ورأى)؛ لأن الإعلام فيها بالتضمين وليس أصليا لمجيئها لمعان أخر.

(8) سورة الأنفال من الآية (43).

ويجوز عند الأكثرين حذفُ الأول ك (أعْلَمْتُ كَبْشَكَ سَمِينَا)، والاقتصار عليه ك (أعلمت زَيْداً).

والحلمية، وفي الرضـــى: ((وألحق بعضُـــهم (أَرَى) الحُلْمِيَّه[1] بأَعْلَمَ، سماعاً))[2] انتهى، وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع، والله أعلم.

قوله: (عند الأكثرين) مُقابِلُه ظاهرُ قولِ ســيبويه[3]. قال الرضـــي: ((وظاهر مذهب ســيبويه[4] أنه لايجوز ذكرُ أوَّلِهَا، وتركُ الثاني والثالث؛ لأنَّه[5] قال: لايجوز أن يقتصـــر على واحدٍ من الثلاثة، فبعض النحاة أَجرى كلامَه على ظاهره، ولم يُجِزْ الاقتصـــار على الأوَّل، وأجازه ابنُ الســراج[6] مطلقاً))[7]. ثم[8] قال: ((ومذهب ابن الســراج أولى، إذْ [أ/23] لا مانعَ، وتَبِعَهُ المتأخرون))[9] انتهى.

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصــاراً، وَمَنْعِهِ اقتصــاراً، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما،

---

(1) في شرح الرضي : الحسِّيَّة ، وذكر المحقق في الهامش أَنَّ في نسختي (م، ط) كتبت (الحلمية)، ولعل ما أثبته المحقق هو الأقرب للصواب ، ويؤيده ما قاله اللقاني قبل هذه العبارة التي نقلها عن الرضي .وقد يؤيد ما أثبته اللقاني قول الأزهري في التصريح 217/2: ((وألحق بذلك ((أَرَى)) الحلمية سماعاً)). والله أعلم. والجدير بالذكر أن ما ينقله اللقاني عن الرضي كثيراً ما يوافق النسخة (ط) التي اعتمدها محقق شرح الرضي في المقابلة مع النسخ الأخرى.

(2) شرح الرضي 976/4.

(3) الكتاب 41/1، ونص عبارته: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى ثلاثة مفعولين، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاث)).

(4) (ج): وسائر.

(5) (ج): أنه.

(6) ينظر : الأصول 285/2.

(7) شرح الرضي 979/4.

(8) (ثم) سقطت من (ب)و(ج).

(9) شرح الرضي 979/4 .

قوله: (حذف الأوَّل) أي اقتصـــاراً أو اختصـــاراً، إن قلت: ما الفرق بينه وبين الثاني والثالث، حيث جاز الحذف منه[1] اقتصاراً[2] دون أحدهما.

قلت: الفرق أنه بالنســـبة إلى الثاني والثالث، كأوَّل مفعولي (أعطيت) بالنســـبة إلى ثانيهما، في أنه غير ما بعده. قال الرضـــي: ((اعلم أنَّ مفعولَها الأول كأولِّ مفعولَيْ أعطيت، والثَّاني والثالث معاً، كثاني مفعولَيْ أعطيت، لأنَّا بيَّنَّا أنَّ هذه الأفعالَ في الحقيقة متعديةٌ إلى مفعولَيْن أوَّلُهما غيرُ الثَّاني.. فمعنى: أعلمتك زيداً قائماً: أعلمتك قيامَ زيدٍ، فهي[3] كأعطيت زيداً درهماً ســـواءٌ، فيجوز لك أن لا تذكر لها مفعولاً أصـــلاً، كباب أعطيت، وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالث، وأن تذكر الثاني والثالث دون الأول))[4] انتهى.

قوله: (ومنعه اقتصـــاراً) منصـــوبٌ على الحال من الهاء المجرورة بـــــ(مَنْع)، مؤوَّلاً بذا اقتصاراً، لا بمقتصراً، إذِ المقتصَر عليه المذكورُ لا المحذوفُ[5]، ولا يصح نصبه على أنه مفعولٌ له، إذ المصدر لا يعمل مضمراً عند المص[6].

قوله: (ومن الالغاء) أي: ومن جواز الإلغاء، وفي تخصـــيص جواز الإلغاء والتعليق بالثاني والثالث دليلٌ على امتناعهما في الأول.

خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعليق مطلقاً........

(1) سقطت من (ب) و(ج).
(2) (ب) و(ج): زيادة (فيه).
(3) (ب) و(ج): فهو.
(4) شرح الرضي 979/4، والعبارة فيه كالتالي: ((... وأن تذكر جميعها، وأن تذكر الأول دون الثاني والثالثَ دون الأول)).
(5) (ب) زيادة (ولا الحذف)، و(ج): زيادة (وإلا الحذف).
(6) ينظر : شرح قطر الندى 292، وأجاز الكوفيون ذلك .

[قال الرضي: ((واعلم أنه لا خلاف في أنه لا يلغي ولا يعلق عن المفعول الأول][1]، إذْ هو كأول مفعولي أعطيت)) [2] انتهى.

قوله: (**خلافاً**[3] **لمن منع**) المنع مطلقاً هو اختيار الأندلسي[4]، والمنع في المبني للفاعل هو مدلول الجزولية على مافي بعض نسـخها[5]، وتوجيه المنع ما قاله ابن جعفر[6]، قال الرضـي عنه: ((لو ألغيت فقلت: زيدٌ أعلمتُك قائمٌ أو علَّقت فقلت: أعلمتك لَزيدٌ قائمٌ، لحصـل الإلغاء والإعمال في حالة واحدة؛ لأنه لابد من إعماله في المفعول الأول، وكذا يحصل التعليق والإعمال في حالةٍ واحدة))[7]. قال الرضي: ((وليس ما قال[8] بشيء؛ لأنَّ

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر.

(2) شرح الرضي 1009/4.

(3) (ب) و(ج): خلافٌ.

(4) الأندلسي: هو القاسم بن أحمد اللورقي، وقوله في شرح الرضي 1008/4، وهو أيضاً قول أبي علي الشَّلَوْبين وصححه ابن مالك ، ينظر شرح التسهيل 103/2، وشرح المقدمة الجزولية 706/2 .

(5) ينظر : شرح الرضي 1008/4، والتصريح 224/2 .

(6) ذكرت الدكتورة أميرة علي توفيق أن المراد بابن جعفر في شرح الرضي هو: رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي، وهو أحد شراح المقدمة الجزولية، وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون مع شرح الجزولية، ولم يزد على ذكر اسمه شيئاً.
ينظر: الرضي الاستراباذي ص 65 نقلاً عن شرح الرضي 616/2 هامش (4)، وكشف الظنون 1801/2.

(7)شرح الرضي 1009/4.

(8) أي: ابن جعفر.

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولَتَيْنِ من المتعدى لواحد تعدَّتا لاثنين نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ) وحكمهما حكم مفعولَىْ ((كَسَـــا)) في الحذف لدليلٍ، وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق.

قيل : وفيه نظر في موضـــعين: أحدهما أن ((علم)) بمعنى عرف إنما حفظ نقلُها بالتضـــعيف لا بالهمزة.

والثانى : أن ((أرى)) البصــرية سُمع تعليقها بالاســتفهام نحو (رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْيِى المَوْتَى) وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً نحو ((ألْبَسْتُ زَيْداً جُبَّةً)) ،

إعماله بالنسبة إلى شيء، وإلغاءَه وتعليقَه[1] بالنسبة إلى شيءٍ آخر)) [2] انتهى[3].

قوله: **(في الحذف)** أي في جواز الحذف.

قوله: **(وغيره)** عطفٌ على (دليل)، لا (الحذف).

قوله: **(إنَّما حُفِظَ.. إلخ)** إنما يَرِدُ هذا على من أثبت لعَلِمَ معنيين، يتعدى بأحدهما إلى واحدٍ، وبالآخر إلى اثنين، وأمَّا من قال: ليس لها إلاَّ معنىً واحد هو معنى عَرَفَ، فتارة يتعدى إلى واحد، وتارة يتعدى إلى اثنين، كما قال الرضي[4] فلا.

قوله: **(قياســـاً)** يحتمل أنْ يراد بالقياس قياسُ (عَلِمَ) المتعدِّي لواحد، على (لَبِسَ) المتعدي إلى واحد، وأنْ يُراد به الاطِّراد[5]، أي: لايتوقف على ما سُمِعَ من ذلك، وفي الأول إثباتُ اللغة بالقياس، والصحيحُ عند المحقِّقين من الأصوليين مَنْعُه[6].

---

(1) سقطت من (ب).

(2) شرح الرضي 1009/4.

(3) سقطت من (ج).

(4) شر ح الرضي 983/4. وينظر التصريح 230/2-231.

(5) (ج): الاطرا.

(6) ينظر: المزهر 137/1.

وبادِّعاء أن الرؤية هنا علمية.

والثاني: مذهب الأخفش[1]، قال الرضـــي: ((تدخل الهمزة على فعلين من جملة الأفعال المتعدية إلى اثنين، هما من أفعال القلوب، أعني أعلَمَ وأَرَى، وعند الأخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضاً، قياساً لا سماعاً، فتقول: أحسبتك زيداً قائماً، وكذا أظننتك وأَخَلْتُكَ[2] وأَزْعَمْتُك وأوجدتك)) [3]. قال الرضـي: ((ولوجاز القياس في هذا لجاز في أفعال غير القلوب[4]، نحو: أكســـوتك عمراً جُبَّةً، فثبت[5] أنَّ هذا مَوْكُولٌ إلى الســـماع)) [6] انتهى[7].

قوله: (وبادِّعاء.. إلخ) ظاهره تسليم أنَّ الرؤية البصـريَّة لا تُعلَّق، وقد قدَّمنا عن الرضـي أنه قال في فصل التعليق: ((اعلَمْ أنَّ جميع أدوات الاستفهام تَرِدُ بعد كل فعل شك، كما[8] تَرِدُ بعد كل فعل يفيد[9] معنى العِلْم ، وبعد كل فعل يطلب به العِلْم[10]،

---

(1) ينظر: مذهب الأخفش في المسائل العسكرية 142،والتبصرة والتذكرة 210/1 ، والأشموني 519/2 وضعف مذهبه وقال : ((.....ومذهبه في ذلك ضعيف ؛ لأن المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتجرد، وليس في الأفعال متعدِّيا بالتجريد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعدٍّ بالهمزة ، وكان مقتضى هذا أن لا ينقل عَلِمَ ورَأَى إلى ثلاثة ، ولكن ورد السماع بنقلها فقبل، ووجب أن لا يقاس عليهما ؛ ولا يستعمل استعمالهما إلا ما سمع)).

(2) (ج): ظننتك.

(3) شر ح الرضي 975/4، وقد اقتصر اللقاني على مايريده من كلام الرضي .

(4) في شرح الرضي: في غير أفعال القلوب.

(5) (ج): فقلت.

(6)شرح الرضي 976/4، وقداقتصر اللقاني على ما يريده من كلام الرضي .

(7) سقطت من (ب).

(8) سقطت من (ج).

(9) (ب): مفيد.

(10) (ب): الفعل.

....

كفكَّرت، وجميع أفعـال الحواس الخمس، كلَمَسْـــتُ وأبصـــرت، ونظرت، وأسمعـت[1]، وشممت[2]، وذقت)) [3].

ثم قال بعدُ في أَمْثِلَةٍ: ((وأبصـرت زيداً: هل هو في الدار، أي: تعرفت كونه في الدار بإبصاره))[4]. انتهى.

λ!!!;

(1) في الشرح الرضي: استمعت.

(2) (ج): أشممت.

(3) ينظر: شرح الرضي 1004/4.

(4) شرح الرضي 1007/4.

هذا باب الفاعل

الفاعل : **أَسْمٌ أو ما في تأويله أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله،**

باب[1] الفاعل

قوله: (**أو ما في تأويله**) (ما) واقعةٌ على لفظ، و(في) للظرفية، و(تأويلُه) مصـدر بمعنى اسم المفعول، عامٌّ، مضافٌ، أي: لفظٌ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم، ومثله في ذلك ما بعده[2]، ولوقال بدل ذلك: أو ما يؤول به، كان أظهرَ وأخصـرَ، [ب/23] ثم لا يخفى أنَّ (تأويله[3]) مرادٌ به معناه اللغوي، أي تَرْجِيعُ اللفظ إلى الاسم في الأول، والفعل في الثاني، بأي وجهٍ، لا العرفي الذي هو ترجيع بالسَّبك من الفعل وحرف مصـدري، وإلا يخرج[4] الفاعل الذي هو لفظ الجملة[5]، كأعجبني قام زيد ، وفاعل

---

(1) سقطت من (أ).

(2) أي: قول ابن هشام: ((..أسند إليه فعل، أو ما في تأويله)).

(3) (أ): تأويل.

(4) (ب): لخرج.

(5) اختلف النحاة في وقوع الفاعل جملة نحو: أعجبني قام زيدٌ، وقوله تعالى: (وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ)، على مذهبين:

الأول: مذهب جمهور البصريين وهو: منع ذلك مطلقاً.

الثاني: مذهب الكوفيين وابن مالك، وهو: إجازة ذلك مطلقاً، واستدلوا بآيات، منها قوله تعالى: (وتبين لهم كيف فعلنا بهم). ورد عليهم البصريون بأن الفاعل ضمير يعود على مصدر مفهوم من الفعل المذكور، وتقديره في هذه الآية: وتبين لكم هو، أي التبيين، أو أن الفاعل ضمير يعود على المفهوم من سياق الكلام، أي: تبين لكم هو، أي: حالهم.

ينظر في هذه المسألة: معاني القرآن للفراء 182/2، 333، والتبيان في إعراب القرآن 907/2، وشرح التسهيل 123/2، وشرح شذور الذهب للجوجري 344/1، وشرح التسهيل للمرادي 400، وهمع الهوامع 589/1، وحاشية الصبان 521/2.

....

المصدر، والوصف، واسم الفعل، والظرف، والمجرور.

لكن يَرِدُ على الحَدِّ أمران: اسمُ (كان) وأخواتها، وماتصرف منها، والجملةُ المراد بها معناها، إذا أُسند[1] الفعل إلى مضمونها، نحو: ﮋﮓﮔﮕﮖﮗﮘﮙﮚﮛﮜﮊ[2]، أي: أولم يَتَبَيَّن لهم كثرةُ مَنْ أهلكنا[3] قبلهم من القرون، فإن الحدَّ صادقٌ عليها[4] بدون المحدود، وقد يجاب عن الأول: بمنع الإسناد إليه، وبأَنَّ (كان) مثلاً مُسندةٌ إلى مصدرِ خبرها مضافاً إلى اسمها[5]، كما مَرَّ[6]، وفيه نظر؛ لأنَّا ننقل الكلام إلى مضمون اسمها وخبرها[7] ح.

---

(1) (ج): سند.

(2) سورة السجدة من الآية (26).

(3) (ب) و(ج): أهلكناه.

(4) (ب) و(ج): عليهما.

(5) نحو: كان زيدٌ قائماً، أي: كان قيامُ زيدٍ.

(6) لم يجب اللقاني عن الإيراد الثاني، وأجاب عنه الشيخ يس في حاشيته على التصريح 268/1 بقوله: ((ويجاب عن الثاني بأن الصحيح أن فاعل (يهدي) ضميرٌ يرجع للهدي المفهوم من (يهدي)، أي: أو لم يهد لهم الهدى))، وقال ابن هشام في مغني اللبيب 768: ((والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يبين الله لهم، أو إلى الهدى، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج)).

وينظر: التبيان في إعراب القرآن 907/2.

(7) فعلى هذا يكون الأولى أن يجاب بأن يحمل الفعل (كان) وأخواتها على ما هو المتبادر منه، وهو التمام لا النقص.

ينظر: التصريح238/2، وحاشية يس على التصريح 268/1.

مُقَدَّمٌ، أصليُّ المحلِّ والصيغة. فالاسم نحو: (تَبَارَكَ اللهُ)............. و(مُقَدَّم) رافع لتوهم دخول نحو: (زَيْدٌ قَامَ).

قوله: (مُقَدَّمٌ) سيأتي ذكره في الأحكام، فأَخْذُهُ في الحد دورٌ.

وقد يجاب بأنَّ المأخوذ في الحد هو تَقَدُّم[1] الفعل، الذي هو وقوع الفاعل بعده، والمأخوذُ حكماً المرادُ به وجوبُ الوقوع لا الوقوع، وفيه نظر؛ لأن الحكمَ ومتعلقه أي المحكوم به يتأخَّرُ وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذِهْناً وخارجاً، نعم يندفع الدور بأَنْ يكون الحدُّ لفظيّاً، أي بالنسبة إلى مَنْ عَرَف أنَّ ثَمَّ لفظاً أُسند إليه فعل متقدم، وجهل أنَّه مُسمّى بلفظ الفاعل[2].

قوله: (والصيغة) هي كيفية تَعْرِضُ لحروف الكلمة، باعتبار حركاتها وسكناتها، وتقديم بعضها على بعض.

قوله: (دافعٌ[3] لتوهم) كأنَّ التعبيرَ بقوله: (دافع لتوهم) دون (مخرج لكذا) إشارة إلى أن نحو: (زيد قام) خارج بقوله: أسند إليه فعل أو مافي تاويله، إذ الفعل منه[4] إنما هو مسند إلى ضميره لا إليه، لكن[5] على هذا كان ينبغي أن يعبرَ بمثله في نحو: قائم زيد، لظهور أنَّ الوصفَ فيه مسندٌ إلى الضمير[6].

---

(1) (ب): تقديم.

(2) قال الشهاب القاسمي: ((قد يجاب بمنع لزوم الدور؛ لإمكان تَصوُّر تقدُّم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفعل))،ينظر:حاشية يس على التصريح268/1،وحاشيته على مجيب الندا 57/2.

(3) في التوضيح لابن هشام: رافع، والمعنى متقارب.

(4) (ب) فيه.

(5) (ب) و(ج): ولكن.

(6)علَّق الشهاب القاسمي على كلام اللقاني بقوله: ((قد تقرر في المعاني أن في نحو: زيد قام قد تكرر الإسناد، فيصدق أن الفعل مسند إلى زيد ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره)). ينظر: حاشية حاشية يس على التصريح على التصريح 269/1.

وذكر الصيغة مخرج لنحو ((ضُرِبَ زيْدٌ)).

وله أحكام:

أحدها الرفع، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدر........ أو بِمِنْ أو بالباء الزائدتين نحو (أنْ تَقُولُوا مَا جَاءنَا مِنْ بَشِيرٍ) (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً).

الثاني : وقوعُه بعد المُسْنَدِ فإن وُجِدَ ما ظَاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّم وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ،

قوله: **(وذكر الصيغة مخرج.. إلخ)** قد يقال: كما يخرج ذلك مخرج أيضا بعض أفراد الفاعل، كفاعل نعم وبئس، و(شَهْدَ) مخففاً [1].

قوله: **(ونحو: ژگگںژ)**[2] هذا على المشهور[3]، وقيل: إنَّ الباءَ مُعَدِّيةٌ[4]، وكفى بمعنى اكتف، قال الشارح في بعض كتبه: ((وهو من الحسن بمكان، ويؤيده[5] قولهم: اتقَى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيرا يُثَبْ عليه، أي: ليتق[6] وليفعل))[7] انتهى. وأقول: تفسيرُ (كفى) على هذا[8]القول باكتف غير صحيح، إذْ فاعل (كفى) ح ضمير المخاطب، و(كفى) ماضٍ، وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر.

قوله: **(وَجَب تقدير الفاعل)** علته ما سيأتي من أنَّ الفاعل لا بد منه.

---

(1) يخفف من الأفعال ما كان على (فَعِلَ) إذا كان حلقيَّ العين بتسكين عينه، نحو : شَهِدَ وفَخِذَ .
ينظر : شرح الشافية للرضي 42/1 .

(2) سورة النساء من الآية (166).

(3) ينظر: الأصول413/1،وسر صناعة الإعراب141/1،وأسرار العربية123،وهمع الهوامع577/1.

(4) وهو قول الزجاج. ينظر: اللباب 203/1، ومغني اللبيب 404.

(5) في مغني اللبيب: ويصححه.

(6) (ب) و(ج): زيادة لفظ الجلالة .

(7) مغني اللبيب 144.

(8) (ج): بدل (هذا) كتب لفظ الجلالة (الله) .

وكونُ الُمقَدَّم إما مُبْتَدَأ في نحو " زَيْدٌ قَامَ " وإمَّا فَاعِلاً محذوفَ الفعلِ في نحو (وَإنْ أحَدٌ مِنَ الُمشْرِكِيَن اسْتَجَارَك) لأن أداة الشرط مختصة بالجمل الفعلية وجاز الأمران في نحو (أبَشَرٌ يَهْدُونَنَا)......... وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل تَمَسُّكاً بنحو قول الزَّبَّاء : (مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا ...) وهو عندنا ضرورة،

قوله: (**وكون المقدم.. إلخ**) علته ما ذكره من وجوب وقوعه بعد المسند.

قوله: (**في نحو زيد قام**) سيأتي في باب الاشتغال أنَّ وجوبَ الابتدائية في (زيد) من المثال قولُ غير المبرد ومتابعيه، و[1]أنَّ المبردَ ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية[2].

قوله: (**وجاز الأمران**) هما كون المقدم مبتدأ، وكونه فاعلاً، والواو إما للاستئناف، وإما لعطف الجملة على جملة الشرط وجزائه، أي: إن وجد ما ظاهره.. إلخ، لا على الجزاء[3] فقط، -أي: (وجب تقدير الفاعل)-، لاستلزامه أن المقدَّم في الآيتين ظاهره أنه فاعل، وليس كذلك؛ لظهور الفاعل بعد الفعل، وهو الواو.

قوله: (**ضرورة**) في المغني[4] عن ابن السِّيد[5]: أنَّ البصريين لا يجيزون تقديم

---

(1) الواو سقطت من (ج).

(2) بل الذي يقوله المبرّد هو وجوب ابتدائية (زيد) في: (زيد قام)، ويَرُدُّ على الكوفيين والأخفش الذين أجازوا كونه فاعلاً، فيقول في المقتضب 128/4/4 : ((فإذا قلت: عبد الله قام، فـ(عبد الله) رفع بالابتداء، و(قام) في موضع الخبر، وضميره الذي في (قام) فاعل، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعلِه، فقد أحال من جهات: منها أنَّ (قام) فعلٌ، ولا يرفع الفعلُ فاعلين إلا على جهة الاشتراك، نحو: قام عبد الله وزيد، فكيف يرفع عبدَ الله وضميرَه؟...)).

وينظر: تعليق الشيخ عضيمة، وأسرار العربية 89-91، وشرح الجمل لابن عصفور 160/1.

(3) (ج): الجز.

(4) مغني اللبيب 404. وينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب 8/2.

(5) هو أبو محمد عبد الله بن محمد السِّيد البَطَلْيُوسِي، نزيل بَلَنْسِيَة، ولد سنة 444هـ، عالمٌ باللغات والآداب، متبحرٌ فيهما، جلس لإقراء النحو، واجتمع الناس حوله، له تصانيف جليلة، منها: الاقتضاب في شرح =

أو " مَشْيُهَا " مبتدأ حُذِف خبره، أي: يَظْهر وَئِيداً ،كقولهم: " حُكْمُكَ مُسَمَّطاً " أي : حكمك لك مُثْبَتاً ، قيل : أو " مَشْيُهَا " بدلٌ من ضمير الظرف .

الفاعل في نثر ولا شعر، ذكره في بحث (ما) الزائدة.

قوله: (**أو "مَشْـيُها"**[1] **مبتدأ.. إلخ**) تقدَّم أنَّ حذفَ الخبر قبل حال يصـح كونُها خبراً عن المبتدأ –كما في البيت والمثال المذكورين– غيرُ قياسي[2].

قوله: (**بدل من ضـمير الظرف**) تقديره[3]: أن الأصـل والمعنى: أيّ شـيء كائن هو المشي للجمال، حال كون مشيها ثقيلاً، ووجه ضعفه[4] أنَّ البدل في قوة إحلاله محل المبدل منه، ولوحل محله لزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ، إذ يصير التركيب هكذا: أيُّ شيءٍ أيُّ سببٍ[5] كائنٌ المشي للجمال وئيداً[6]، وفيه بحث إذْ يغتفر في الشيء حال كونه تابعاً ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع، ومثله في ذلك: ﮋ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﮊ[7]، على القول بأن ﮋ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﮊ بدل من الهاء في (به)[8]، فتأمله.

أدب الكاتب، والحلل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وشرح الموطأ. توفي في رجب سنة 521هـ.

ينظر: ترجمته في: البلغة 102-103، وبغية الوعاة 2/55-56.

(1) (ب) و(ج): مشبهاً.

(2) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1/358:(..فلو صلحت لأنْ تكون خبرًا لم تجعل حالًا إلا على شذوذ ،كقول الراجز: ما للجمال مشيها وئيدًا) .

(3) (ب) و(ج): تقريره.

(4) ردَّ ابن هشام في مغني اللبيب 758 الوجه الثاني –وهو أنَّ (مشيها) بدلٌ من ضمير الظرف– ، وأيضاً فقد ذكره في المتن بصيغة التمريض ، مما يدل على عدم تأييده هذا القول .

(5) (ج): بسبب، وفي حاشية يس على التصريح 1/271 (مثبت).

(6) (ج): ويبدوا.

(7) سورة المائدة من الآية (117).

(8) ينظر: التبيان في إعراب القرآن 1/476، ومنع الزمخشري ذلك كما في مغني اللبيب 721.

الثالث : أنه لا بُدَّ منه فإن ظهر في اللفظ نحو "قَامَ زَيْدٌ والزيدان قَامَا" فَذَاكَ وإلاّ فهو ضمير مستتر راجع : إما لمذكور كـــ " زَيْدٌ قَامَ "كما مَرَّ، أو لما دَلَّ عليه الفعل كالحديث" لاَ يَزْنِي الزَّانِي حين يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلاَ يَشْــرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْــرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ " أى : ولا يشــرب هو أى الشاربُ أو لما دَلَّ عليه الكلامُ،

قوله: [أ/24] **(أنه لا بد منه)** اعلم أنَّ قولَه: (لابد من الفاعل) محمولٌ على فعل مبنيّ له، محتاج إليه، فلا ينتقض بالمبني للمفعول، ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل، وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما، ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية، نحو: يا قوم اضربُنّ ويا هند اضربِنّ(1).

قوله: **(والزيدان قاما)** ما أشار به إلى أن قوله: (فإنْ ظهرَ) من الظهور، أي التلفظ، لا الظهور المقابل للإضمار(2)، حيث يقال: إما ظاهر أو مضمر(3).

قوله: **(حين يزني)** الأقرب أنه ظرف لمؤمن، أي لا يزني وهو مؤمن حين يزني، لا ليزني، إذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع في وقته، للعلم الضروري بذلك، إلا أن في تقديم الظرف على واو الحال شــــيئاً؛ لأن واو الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ما في حيّزها.

قوله: **(أي: الشـــارب)** قد يقال: إن الزاني في قوله: (لا يزني الزاني) نعتٌ للمؤمن محذوفاً، فالضمير في (يشرب) يرجع إليه مجرداً عن صفة الزنا، أي لا يشرب هو أي المؤمن.

قوله: **(لما دل عليه(4))** أي بقرينة السياق؛ إذ ذكرُ التراقي والراقي والفراق قرينةٌ على أنّ فاعل (بلغت) ضمير الروح.

أو الحالُ الُمشَــاهَدَةُ نحو (كَلاّ إذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ) أي : إذا بلغتِ الرُّوحُ، ونحو قولهم : (إذا كَانَ

---

(1) يجاب عن اعتراضه بأن المحذوف لعلة كالثابت. ينظر: حاشية يس على التصريح 271/1.

(2) (ج): الإضمار.

(3) (ب) و(ج): ضمير.

(4) (ب) و(ج): زيادة (الكلام).

غداً فَأْتِنِي)، وقوله :

فَإِنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي

قوله: (**أو الحالُ المشـاهدة**) يصـح في الحال الرفعُ عطفاً على الكلام، والجرُّ عطفاً على (ما)، وهو أصحُّ معنى، وأوفقُ لما ذكر في المثال.

قوله: (**أي: إذا بلغت الروح**) لو قال: بلغت هي، أي: الروح ، لكان[1] أوفق لقوله: (وإلا فهو ضمير مستتر)، ولما ذكره في الأمثلة الباقية.

قوله: (**وقوله: فإنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ.. إلخ**) أسقط منه (نحو)[2] إشارةً إلى أنه مثالٌ ثان للحال المشـاهدة، وهذا البيتُ لو حُملت (حتى) فيه على أنها استثناءٌ كإلاَّ[3]، لا غايةٌ كإلى، كما في قوله:

لَيْسَ العطاءُ من الفُضُولِ سماحةً حتَّى تجودَ وما لَدَيْكَ قَلِيلُ[4]

لكان مابعدها فاعل (يرضيك) على الاستثناء المفرغ في الفاعل، والمعنى: فإن كان الذي

---

(1) (ب) و(ج): كان.

(2) أي لم يقل: ونحو قوله: فإن كان لا يرضيك...، كما قال قبله: ونحو قولهم... .

(3) وكذلك صنع الفراء، ففي الخصائص433/2 قال –بعد أن ذكر البيت-: ((حمله الفراء على المعنى، قال: لأنّ معناه: لا يرضيك إلا أن تردّني، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى)).

ووصف المرادي مجيء (حتى) بمعنى (إلا أنْ) بأنه معنى غريب.

ينظر في هذه المسألة: شرح التسهيل 22/4، 24، ومغني اللبيب 169، والجنى الداني 544.

(4) بيت من الكامل للمقنع الكندي،في ديوانه210/4 ، والشاهد فيه قوله: (حتى تجود) على أن معنى (حتى) في البيت (إلاَّ أنْ)، وقال ابن الناظم: ((وأرى أنك لو جعلت (إلى أنْ) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسداً)).

ينظر: هذا البيت في: شرح التسهيل 24/4، ومغني اللبيب 169، والجنى الداني 544، وموصل الطلاب 106، وشرح أبيات مغني اللبيب 100/3.

أى : إذا كان هو – أى : ما نحن الآنَ عليه من سَـــلامة – أو فإن كان هو – أى : ما تُشَـــاهده مِنّي........

الرابع : أنه يَصِحُّ حذفُ فِعْلِهِ إن أجيب به نَفْيٌ...... ومنه قوله :

تَجَلّدْتُ حَتَّى قِيلَ: لَمْ يَعْرُ قَلْبَهُ مِنَ الْوَجْدِ شَيٌ قُلْتُ : بَلْ أعْظَمُ الْوَجْدِ

لايرضيك إلا أن تردني[1]، أي ردُّك إياي.. إلخ[2].

قوله: (**أي: ما نحن.. إلخ**) أقربُ منه قولُ بعضـــهم[3] إذا كان هو، أي: الزمان، و(غداً) على الأول[4] ظرف، وعلى الثاني[5] غيره، ثم قوله في الأول: (ما نحن عليه) وفي الثاني: (ما نشاهده) مجرد تنويع في العبارة، والثاني أنسب بقوله: (أو الحال المشاهدة).

قوله: (**ومنه قوله تجلَّدْتُ.. إلخ**) إن قلت: ما الداعي إلى تقدير فعل مع أن (بل) تعطف مفرداً على مثله، قلت: هو أن (بل) الواقعةَ بين مفردين ، المسبوقةَ بنفي أو شبهه

---

(1) (ج): يردني.

(2) من قوله: ((وهذا البيت)) إلى قوله: ((أي ردك إياي ..إلخ)) شطب عليه في (ب) وكتب بجواره في الهامش: قوله: وهذا البيت.. إلى آخر القولة شطب الشيخ عليه.

وفي (أ) لم يشطب عليه، وكتب مقابله في الهامش: شطب المحشِّي على هذه القولة، كذا وجد في النسخة المنسوخة من خطه.

وفي حاشية يس على التصريح 272/1 قال –بعد أن نقل كلام اللقاني كاملاً–: ((وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله: (وهذا البيت): شطب الشيخ على هذا إلى آخر القولة)).

(3) كابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة 154/19، حيث قال: ((وتقول: إذا كان غداً فأتني، فيكون بالنصب باعتبار آخر، أي: إذا كان الزمان غداً، أي: موصوفاً بأنه من الغد)).

(4) أي على التقدير الأول، وهو تقدير ابن هشام: (إذا كان هو –أي: ما نحن الآن عليه من سلامة) أو على هذا التقدير يكون (غداً) ظرفاً منصوباً متعلقاً بـ(كان) إذا جعلت تامة، أو يكون متعلقاً بمحذوف خبر كان إذا جعلت ناقصة.

(5) أي على التقدير الثاني وهو الزمان.

أو استفهامٌ محقّقٌ نحو " نَعَمْ زَيْدٌ " جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ومنه: ﮋﯓﯔﯕﯖﯗﯘﯙﯚ ﮊ.........

أو استلزمه ما قبله كقوله :

غَدَاةَ أَحَلّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

تقرِّر ذلك النفي أو شبهه، وتُثْبِتُ ضد[1] المنفي لما بعدها، ومحال نفيُ كل وَجْدٍ، وثبوت أعظمه، فتعين أنّها بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلبا كلياً[2]، وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لأعظم، فليتأمل.

قوله: (**ومنه:** ﮋﯓﮊ[3]): قرَّر الشيخ التفتازاني كونَه منه بأن الجواب المذكور إنما يثبت عند تحقق السؤال المذكور، فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدراً مفروضاً، فإن قلت: فكيف يقابله المقدَّر؟ قلت: مراده بالمقدَّر ما لا تحقق له في الخارج عند تحقق الجواب[4].

قوله: (**غداة.. البيت**) يعني أن حصين بن أصرم[5] حلف أن لايطعم سديفاً[6]، ولا يشرب خمراً، حتى يقتل قاتل وليه، فطعنه في تلك الغداة، فأحلت الطعنة له تناول السديف والخمر، فإحلال الطعنة ذلك يستلزم حله له، فالخمر فاعل بفعل محذوف، أي (حلَّ) المدلولُ عليه بأحلَّتْ، لا بأحلَّتْ، إذْ (أحلَّتْ) تقتضي[7] نصبه مفعولاً.

---

(1) (ج): عند.

(2) ينظر: الجنى الداني 235.

(3) سورة التوبة من الآية (65).

(4) ينظر: التصريح2/254-255، فقد ذكر الأزهري تقرير التفتازاني وأيده وزاد عليه تفصيلاً.

(5) (أ) و(ج): أحرم، وهو تحريف.

(6) السَّديف: هو السَّنام المقطع، وقيل: شحم السَّنام. ينظر: لسان العرب 148/9 (سدف).

(7) (ج): يقضي.

أى : " وَحَلّتْ له الخمر " لأن " أحَلّتْ " يستلزم " حَلّتْ " أو فَسَّرَهُ ما بعده نحو: ژ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ئاژ والحذفُ في هذه واجب.

قوله: (**لأنَّ أحلَّتْ.. إلخ**) فيه بحث، إذْ أحلت تعلق بعبيطات، لا بالخمر، فالذي يســـتلزمه حِلُّ العبيطات، لا الخمر، فتأمله[1]، ولو جعل (الخمر) -وإن كان مرفوعاً- عطفاً على (عبيطاتٍ) -وإن كان منصوباً- على التوهم[2]، أي توهُّم أنه قيل: غداةَ حلَّت عبيطات السدائف، لكان جيداً[3]، نظير قوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى[4] ..البيت المشهور.

قوله: (**والحذف في هذه واجب**) إن قلت: كيف يكون الواجبُ قسْماً مِنَ

---

(1) (ب) و(ج): فليتأمل.

(2) أي: عطفاً على التوهم.

(3) قال الشهاب القاسمي -معلقاً على كلام اللقاني-: ((هذا البحث مردود؛ لأنه ليس مرادهم أن (أحلَّت) يستلزم (حلَّت) باعتبار تعلقه بالخمر وإسناده إليه؛ لأنه لا حاجة إلى ذلك، بل المراد استلزامه له في الجملة؛ لأنّ المقصودَ فهمُ الفعلِ، وهو حاصل بذلك، لا فهمُه باعتبار إسناده المخصوص، ألا ترى أنهم يستدلّون في باب الاكتفاء بتقدير شيء في كلامٍ لوجوده في آخر، وإن كان وجوده في ذلك الآخر لا يستلزم وجوده في الأول، باعتبار تعلقه به. ينظر: حاشية يس على التصريح 274/1.

(4) صدر بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه 208 ، وعجزه:

ولا سابقٍ شَيْئاً إذا كان جَائِيَا

والشاهد فيه قوله: ولا سابقٍ، حيث جرَّ (سابقٍ) توهماً أنه قال: لست بمدركٍ، فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً.

ينظر: البيت في: الكتاب 160/4، والأصول 252/1، والخصائص 424/2، وأسرار العربية 148، والإنصاف 565/2، ومغني اللبيب 622.

الخامس : أنَّ فعله يُوَحَّد مع تثنيته وَجَمْعه كما يُوَحَّد مع إفراده فكما تقول " قَامَ أَخُوكَ " كذلك تقول " قَامَ أَخَوَاكَ " " و " قَامَ إخْوَتُكَ........

الجائز، وهو قسيم[1] له[2]؟.

قلت: الواجب قسيم الجائز، بمعنى جائز الفعل والترك، وقسمٌ من الجائز، بمعنى جائز الفعل، [ب/24] أعمُّ[3] من كونه[4] جائز الترك -أيضاً- أم لا[5]، وهذا هو المراد، والله تعالى[6] أعلم.

قوله: (مع تثنيته وجمعه) إن قلت: أطلق مع أنَّك تقول في الضمير: قاما، وقاموا، أو قمنَ، قلت: التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه، لا في الفعل، إذ المراد بتثنية[7] الفعل وجمعِه إلحاقُ الفعلِ حرفَ التثنية والجمع، ويؤتي بعده بالفاعل مظهراً، أو مضمراً، مثنى، أو مجموعاً، فظهر أنَّ الفعلَ موحدٌ مطلقاً.

قوله: (فكما تقول) الكاف للتشبيه، و(ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن (تقول) مجرور بالكاف، والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول؛ قام أخوك، والأصل: فتقول قام أخواك قولاً، كقولك قام أخوك.

قوله: (كذلك) الإشارةُ بذلك إلى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف، فتعين أن (ذلك) تأكيد لفظي لـ(كما تقول).

---

(1) (ج): قسم.
(2) سقطت من (أ).
(3) أي: فهو أعم.
(4) (ب) أن يكون.
(5) يظهر في عبارة المصنف بهذا الترتيب غموض في فهم المعنى، ولو قال: ((فهو أعم -أيضاً- من كونه جائز الترك أو لا)) لكان أيسر في فهم مراده.
(6) سقطت من (أ).
(7) (ب) و(ج): تثنية.

وحكى البصريون عن طيئ،

قوله: (وحكى[1].. إلخ) عَدَلَ عن قوله: وحكوا عنهم إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع، إلى ما عبَّر به، إذ المحكيّ عنهم إنما هو ضـــربوني، و[2]ضـــرَبْنَنِي، و[3]ضـــرباني[4]، فيصحُّ[5] فيه التأويلان[6] الآتيان من الصحيح[7]، ومقابلِهِ[8].

وبعضُهُمْ عن أزد شَنُوءة نحوَ " ضَرَبُونِي قَوْمُكَ " و " ضَرَبنَنِي نِسْوَتُكَ " و " ضَرَبَانِي أخَوَاكَ

---

(1) (ج): يحكى.

(2) (ب) و(ج): أو.

(3) (ب) و(ج): أو

(4) وذلك أن إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع ليست لغة جميع العرب إذا كانت هي الفاعل ولم يكن للفعل فاعلٌ آخر، نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والنساء قمْنَ، وما جاء مخالفاً لهم هو مجيء هذه العلامات متصلة بالفعل مع وجود فاعله، وهي لغة (أكلوني ابراغيث)، وهي التي تأوَّلها النحاة بالتأويلين المذكورين، وهذا يدلّ على حسن تعبير ابن هشام –رحمه الله– ودقَّته في صياغة عباراته.

(5) مراد المصنف بهذه العبارة أن يبيّن أن ابن هشام وفِّق في عبارته.

(6) (أ) والتأويلان، والمثبت من (ب) و(ج). وهو موافق لما في حاشية يس على التصريح 275/1 وهو الصواب.

(7) وهو قوله: ((والصحيح أن الألف والواو والنون في ذلك أحرفٌ دَلُّوا بها على التثنية والجمع..))، وهو قول سيبويه ومن وافقه.

ينظر: الكتاب 19/1، و40/2، وعلل النحو 273-274، والجنى الداني 150.

(8) وهو قوله: ((لا أنها ضمائر الفاعلين، وما بعدها مبتدأ..أو تابع على الإبدال)).

وقد جعل بعض النحاة هذين التأويلين وهما: أن يكون ما بعدها مبتدأ، أو بدلاً صحيحين لما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما ما سمع منها من أصحابها فليس فيه إلا تأويل واحد، وهو كونها حروفًا تدلّ على التثنية أوالجمع، كما دلت التاء على التأنيث.

ينظر: شرح الكافية الشافية582/2-583، والجنى الداني171، وينظر: شرح الأشموني 529/2.

"......... وقال: نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

وَالصَّحِيحُ أن الالف والواو والنون في ذلك أحْرُفٌ دَلُّوا بها على التثنيه والجمع كما دَلَّ الجميعُ بالتاء في نحو " قَامَتْ " على التأنيث،

قوله: (وبعضهم) الظاهر أن الضمير عائد على البصريين، وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيء ، لجواز أن يكون ذلك لغة طيء وأزد شنؤة، وأن الحاكي له عن طيء جميعُهم، وعن أزد شنوءة بعضُهم، ويحتمل أن (بعضهم) عائد على النحويين[1]، والأمر[2]سهل.

قوله: (نَتَجَ الربيعُ) هو الزمان المتخلل بين فصلي الشتاء والصيف، والمراد بالمحاسن[3] الأزهارُ، والإلقاح: إنْزَاء الذَّكر على الأنثى وإحبالها، وضمَّن (أَلْقَحْنَ) معنى أوْلَدْنَ، فلذا عدَّاه إلى ضمير المحاسن، وفي كلٍّ من: نتج الربيعُ، وألْقَحْنَها غُرُّ السحائبِ استعارتان مكنية وتخييلية، إذْ شبَّهَ الربيعَ بالأمّ من الحيوان[4]، وهذا كناية، وأثبت للربيع النَّتْج، وهو تخييل، وشبَّه غُرَّ السحائبِ بالفحل من الحيوان في إدْرَارِ شيء كالمطر، والنطفة في آخر كالربيع والأنثى من الحيوان وهو[5] كناية، وإثبات الإلقاح الذي هو الإيلاد تخييل.

قوله: (دلُّوا بها) أي ابتداءً، دفعاً لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل من أنه مفرد.

قوله: (كما دل الجميع) إن قلت: ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث، فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل،والتثنية والجمع، فالتزموا عدمَ الدلالة عليهما قبله؟

لا أنها ضمائرُ الفاعلين وما بعدها مبتدأ على التقديم والتأخير أو تابعٌ على الإبدال من

---

(1) قال المرادي في توضيح المقاصد587/2:(وحكى بعض النحويين أنها لغة طيئ، وحكى بعضهم أزد شَنوءَة).

(2) (ج): الآخر.

(3) (ج): الحاسن.

(4) (ج) كتب (بالحيوان) بدلاً عن (من الحيوان).

(5) (ب): هذا.

الضمير،

قلت: هو أن تأنيث الفاعل قد يكون معنوياً، ولا علامة عليه لفظيه كهند، وقد يكون لفظياً فقط، من غير تأنيث المعنى، كطلحة، وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل؛ لخفاء دلالته في الأول، وإلباسها في الثاني، فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث المعنوي[1]، بخلاف التثنية والجمع، فإن لهما في الفاعل علامةً ظاهرةً مطردةً، فاكتفي بها[2].

قوله: **(ومابعدها مبتدأ)** هذا الوجهُ لا يتأتى في قوله:

وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ[3]

---

(1) سقطت من (ب) و(ج).

(2) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري 352/1، وحاشية الصبان 529/2.

(3) عجز بيت من الوافر،قائله عروة بن الورد العبسي،وهو في زيادات ديوانه123، والبيت بتمامه مع ما قبله:

ذريني للغنى أَسْعَى فإني رأيت الناسَ شَرُّهُمُ الفقيرُ
وأَحْقَرُهُم وأَهْوَنُهُم عليهم وإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ

ومعنى البيت الثاني: وإن كان للفقير نسبٌ وكرمٌ فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره.

ومعنى (خِيرُ): أي الكرم والشرف والهيئة والأصل. ينظر: لسان العرب 267/4 (خير).

والبيت ساقه ابن هشام شاهداً على أن أصحاب هذه اللغة يلحقون علامة التثنية وعلامة الجمع بالفعل سواء كان الفاعل مثنى كالزيدين والعمرين، أم كان الفاعل مثنى بالعطف -كما في البيت-.

ويرى اللقاني أن إعراب بعض النحاة هذه الأحرف ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ مؤخر لا يتأتى في البيت المذكور؛ لأنّ (كان) استوفت اسمها وخبرها ، وأصلهما المبتدأ والخبر ، فلا يأتي بعدهما مبتدأ .

وأن هذه اللغة لا تمتنع مع الْمُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة، خلافاً لزاعمي ذلك لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين وتقديمُ الخَبرِ والابدالُ لا يختصَّانِ بلغة قوم بأعيانهم قوله :

(وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ ...)

وقوله :

(وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِيرُ ...)

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أُنِّثَ فِعْلُه ....، ويجب ذلك في مسألتين : إحداهما : أن يكون ضميراً متصلا، ....

قوله: (المتعاطفة) نعت للمفردات، [و][1]حَذَفَ نعت المفردَيْن لدلالة ذلك عليه.

قوله: (لقول الأئمة) هذا دليل على عدم كونها ضمائر، وما بعدها تابع أو بدل، وقوله بعد ذلك: **(ولمجيء قوله)** دليل على عدم الامتناع مع المفردَيْن أو المفردات[2].

قوله: (وتقديم الخبر[3].. إلخ) يعني أن الزاعمين يلزمهم أن التقديم والإبدال يختصان بقوم بأعيانهم، واللازم باطل باتفاق، وفيه نظر؛ إذ اللازم أن الفعل إذا كان له فاعل مثنى أو مجموع يلزم إسناده إلى ضمير ذلك الفاعل، فيلزم منه عند التقديم أن الظاهر مبتدأ أو بدل، ولزوم الإسناد إلى الضميرخاصٌّ بهم قطعاً.

قوله: (إنْ[4] كان مؤنثاً) أي تأنيثاً معنوياً، إمّا لفظاً أيضاً، وإمّا دون لفظ.

قوله: (ضميراً متصلاً) يحتمل أن يراد بالمتصل مالم ينفصل من الفعل، سواء كان متصلاً، أي لا يمكن أن يفتتح به النطق، أو منفصلاً أي يمكن، وأن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به، ويظهر أثر الاحتمالين في نحو: غلام هند تقوم هي معه، فليتأمل.

---

(1) ما بين المعقوفين زيادة مني يلتئم بها الكلام.

(2) نحو: قاما زيدٌ وعمرٌو، وقاموا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌو.

(3) (أ) وتقدير الجزاء، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(4) (ج): وإن.

والثانية : ان يكون متصـــلا حقيقيَّ التأنيث .... وإنما جاز في الفصـــيح نحو " نِعْمَ المَرْأَةُ " و " بِئْسَ المَرْأَةُ " لأن المراد الجنسُ، وسـيأتي أن الجنس يجوز فيه ذلك . ويجوز الوجهان في مسألتين : إحداهما: المنْفَصل...... إلاّ إن كان الفَاصِلُ " إلاّ " فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر نصَّ عليه الأخفشُ وأنشد على التأنيث :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّ   فِي حَرْبِنَا إلاّ بَنَاتُ العَمّ

قوله: (لأنّ المرادَ الجنسُ) قد مرَّ في بحث (أل) [1] أنّ أل الجنسية: إمَّا لام الحقيقه، وهي المشـار بها إلى [25/أ] الحقيقة والماهية[2]، وهي التي لا يخلفها (كل) حقيقة ولا مجازاً، وإمَّا لاستغراق الأفراد، وهي التي يخلفها (كل) حقيقة، نحو: ﭫﭬﭭﭮﭯ [3]، وإمَّا لاستغراق خصـائص الجنس، وهي التي يخلفها (كل) مجازاً[4]، ومرَّ في بحث خبر المبتدأ أنَّ الرابط[5] قد يكون العموم كزيد نعم الرجل،فالثانية هي المرادة[6] هنا.

قوله: (وسـيأتي أن الجنس) يعني به سـواء كان مدلولاً عليه بالاسـم المقرون بالأداة كنِعْمَ الرجل، أو المجرد منها[7] كشجر وثمر، كما سيجيء.

قوله: (خاص بالشعر) أي: لأنَّ الفاعل ح مذكر عام، شامل للمستثنى ،وغيره من أفراد جنس واحد[8].

---

(1) (ب) و(ج): أنْ.

(2) نحو: الرجل خير من المرأة.

(3) سورة العصر الآية (2).

(4) نحو: (أنت الرجل علماً).

(5) (ب) و(ج): الربط.

(6) (ب) و(ج): المراد.

(7) سقطت من (ب).

(8)وذلك أنَّ نحو:ما قام إلا هند، تقديره: ما قام أحدٌ إلا هندٌ. فلفظ (أحد) مذكر.وينظر: التصريح 278/2.

وَجَوَّزه ابنُ مالكٍ في النثر وقرىء (إنْ كَانَتْ إلاّ صَيْحَةٌ) (فَأَصْبَحُوا لاَ تُرَى إلاّ مَسَاكِنُهُمْ) . الثانية : المجازي التأنيثِ ...... ومنه اســـمُ الجنسِ، واســـم الجمعِ، والجمع؛ لأنهن في معنى الجماعة، والجماعة مؤنَّثٌ مجازيٌّ، فلذلك جاز التأنيثُ نحو (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)..

قوله: (**وجوَّزَه.. إلخ**) وجهُه أن يقدَّر الفاعل المحذوف مؤنثاً عاماً للمســـتثنى وغيره، كـ(نساء) في الأول، و(وأَخْذَة) في الثاني، و(أشياء) في الثالث[1]، على أنَّ الفاعل في البيت (بنات) [2]، وهو جمع تكسير، فليس من المسألة الأولى[3]، بل الثانية[4].

قوله: (**اسـم الجنس**) أي الجمعي، بدليل قوله: (لأنّهن في معنى الجماعة)، ومِنْ اسم الجنس الجمعي فاعلُ نِعْمَ وبئس المعرف بأل الجنسية الاستغراقية؛ لأن العام جمع في المعنى.

قوله: (**والجماعة مؤنث**) إن قلت: يلزم على طرد هذه العلة وجوبُ إفراد ضـــمير هذه الثلاثة، وتأنيثُ الفعل المســـند إليه، فلا يجوز: القوم جاؤوا، ولا الشـــجر أورقَ، ولا أورقن[5]، ولا الرجال جاؤوا، ولا النساء قُمْنَ.

قلت: الجماعة مفرد مؤنَّث في اللفظ، جمع في المعنى، فيجوز[6] في ضميرها مراعاة

إلا أنَّ سَلاَمَةَ نَظْم الواحد في جَمْعى التصـحيح أو أوْجَبتْ التذكيرَ في نحو " قَامَ الزَّيْدُونَ " والتأنيثَ في نحو " قَامَتِ الهِنْدَاتُ " خِلاَفاً للكوفيين فيهما وللفارســـيَّ في المؤنث واحتجُّوا بنحو (إلاّ الّذِى

---

(1) فيكون تقدير البيت: ما برئت نساءٌ إلاّ بنات العم، وتقدير الآية الأولى: إن كانت الأَخْذَةُ إلا صيحة، وتقدير الآية الثانية : فأصبحوا لا تُرى أشياءٌ إلا مساكنهم .وينظر: عدة السالك 103/2.

(2) (أ) المستثنيات، وهو خطأ، وفي (ج) بدل (بنات) كتب (بيات) وهو تصحيف.

(3) المذكورة في قوله: إحداهما: المنفصل.

(4) المذكورة في قوله: الثانية: المجازي التأنيث. وينظر تعليق الشيخ يس في حاشيته على التصريح279/1.

(5) في حاشية يس على التصريح 280/1 (أورقت).

(6) في النسخ المعتمدة: (فلا يجوز)، وما أثبته الصواب، وموافق لما نقله الشيخ يس عن اللقاني في حاشيته على التصريح 280/1.

آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسْرَائِيلَ) (إذَا جَاءكَ المُؤْمِنَاتُ)، وقوله :

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي

وَأُجِيبَ بأن البنين والبنات لم يَسْلَم فيهما لفظُ الواحِدِ وبأن التذكير في (جاءك) للفَصْلِ أو لأن الأصل النساءُ المؤمناتُ.... .

السابع : أن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجئ المفعول وقد يُعْكَس

اللفظ، فيفرد ويؤنث، فيؤنث الفعل له، ومراعاة المعنى فيُجمَع الضميرُ ويذَكَّر في نحو: الرجال قاموا، ويُجمع ويُؤنث في نحو: النساء قُمْنَ.

قوله: (لم يسلم.. إلخ) قضيته أنّ نحو: جاءت الحبليات، يجوز عنده فيه التذكير، وهو محل نظر(1).

قوله: (للفصل) أي بضمير المفعول.

قوله: (النساء المؤمنات) يعني: والنساءُ اسم جمع يجوز معه التذكير.

قوله: (أن يتصل.. إلخ) قالوا: ولكون ذلك هو الأصل، جاز: ضرب غلامَه زيدٌ، وامتنع: ضرب غلامُه زيداً(2)، وقضية كلام المص أنَّ ما ذكره هو الأصل، سواء أكان

فأما جواز الأصل.......

---

(1) لا يرى ابن هشام جواز تذكير الفعل إذا كان فاعله جمع مؤنث سالم متصلٍ به، نحو: جاءت الهندات، ويدفع اعتراض اللقاني بأنّ المراد بالتغيير في جمع التكسير هو التغيير الاعتباطي كما في (بنات)، لا التغيير التصريفي، فإنه لكونه عن علةٍ فهو كلا تغيير.

وينظر: حاشية الصبان 539/2.

(2) منع هذا جمهور النحاة، وأجازه الأخفش وابن جني وأبو عبد الله الطُّوال الكوفي وصححه ابنُ مالك لوروده في النظم كثيراً.

ينظر في هذه المسألة: المقتضب 69/2، والأصول 87/1، والمفصل 38، والخصائص 293/1-294، ومغني اللبيب 639، وشرح الأشموني 547/2، وهمع الهوامع 266/1، والتصريح 295/2.

وأما وُجُوبه ففي مسألتين : إحداهما : أن يُخْشَى الّلبْسُ كـــ " ضَـرَبَ مُوسَى عِيسَى "، قاله : أبو بَكْر والمتأخرون.......

وخالفهم ابنُ الحاجّ محتجًّا بأن العرب تُجيز تصـــغير عُمَرَ وعَمْرو وبأن الإجمال من مقاصـــد العقلاء وبأنه يجوز " ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ " وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وَشَرْعاً على الأصَحِّ،

جائزاً[1] أم واجباً[2]، ويقع في كلام بعضهم أن الأصل هو التقدُّم مع جواز التأخُّر، ولا يخفى أنه خلاف ذلك، وأنه الموافق للأصل، أي الراجح.

قوله: (أن يخشـــى اللبس) أي فلا يجوز تقدُّم المفعول على الفاعل، ولا الفعل، لحصول اللبس ح، وخوفُ[3] اللبس بانتفاء القرينة اللفظية: كضرب زيدٌ عمراً، وقتلت سلمى عيسى، وأكرم موسى الظريفُ عيسى، والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى.

قوله: (محتجّاً بأن العرب.. إلخ) يمكن الجواب عمَّا احتج به ابنُ الحاج[4] -خلا

---

(1) (ب) و(ج): واجباً.

(2) (ب) و(ج): جائزاً.

(3) (ج): حرف.

(4) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي، عرف بابن الحاجّ، قرأ على أبي علي الشَّلَوْبِين، له على كتاب سيبويه إملاء غريب، ومختصر خصائص ابن جني، ومختصر المستصفى، وله حواشٍ على الإيضاح، وسر الصناعة وغيرها ، وكان يقول: إن متُّ يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء ،توفي سنة 647هـ .

ينظر ترجمته في: البلغة 46، وبغية الوعاة 1/359-360.

وبأن الزَّجَّاجَ نَقَلَ أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ) كونُ " تلك " اسْمَهَا، و " دَعْوَاهُمْ " الخبر، والعكس.

الأخير[1]- بأنَّ الأمورَ المذكورةَ غايةُ ما تنتج جوازَ الإجمال، وما نحن فيه لو قُدِّم فيه المفعول لكان الظاهرُ أنه هو الفاعل، فليس من الإجمال، بل اللبس، إذ الإجمال أنَّ لا تتضح الدلالةُ، واللبس أن يدل اللفظُ على غير المراد[2]، وقد يجاب عن الأخير بأنه لايظهر لاختلاف[3] الإعراب فيه اختلاف معنى؛ لأن كلاًّ منهما[4] هو الآخر، بخلاف ما نحن فيه[5]، فتأمله.

قوله: (لاخلاف[6].. إلخ) قد مرَّ في بحث المبتدأ والخبر أنهما إذا تساويا تعريفاً ولا قرينة، يجب تقديم المبتدأ على الخبر، فأي فرقٍ بينهما وبين معمولي (زال) هذه، إذ لا يظهر لها أثر فيهما[7]، فليتأمل.

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما نحو " إنمَّا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً " وكذا الحصر بإلا عند أُلجزُوليّ وجماعة وأجاز البصريون..... تقديمَه على الفاعل كقوله....

---

(1) وهو نقل الزجاج، ووافقه الزمخشري وأبو البقاء والعكبري. ينظر: الكشاف 107/3، والتبيان في إعراب القرآن 913/2.

(2) ينظر ما نقله الشيخ يس في حاشيته على التصريح 281/1من نظم بعضهم في الفرق بين اللبس والإجمال.

(3) (ج): باختلاف.

(4) (أ): كلاهما، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(5) ينظر تعليق الشيخ محيي الدين عبد الحميد في عدة السالك 107/2 على ما استدلّ به ابن الحاج في خلافه للنحاة، فهو كلام نفيس.

(6) (ب) و(ج): لا اختلاف.

(7) قال أبو حفص الحنبلي: ((قوله:چچچچچاسم زالت (تلك)، و(دعواهم) الخبر، هذا هو الصواب، وقد قال الحوفي والزمخشري وأبو البقاء: يجوز العكس، وهو مردود بأنه إذا خفي الإعراب مع استوائهما في المسوغ لكون كل منهما اسماً أو خبراً، وجب جعل المتقدم اسماً والمتأخر خبراً، وهو من باب ضرب موسى عيسى)). وقال المرادي: ((ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية الكريمة جواز مثل ذلك في: ضرب موسى عيسى؛ لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها، وذلك واضح)).
ينظر: اللباب في علوم الكتاب 458/13، والبحر المحيط 270/4، وتوضيح المقاصد 595/2.

قوله: (أن يحصـــر المفعول) إن قلت: المحصـــور هو فِعْلُ الفاعل، وأما المفعول المذكور فمحصـور فيه، لا محصـور. قلت: إذا حصـر فعل الفاعل في المفعول المذكور فقد حُصِـر المفعول، أي من وقع عليه ذلك الفعل في ذلك المفعول المذكور، فالمراد بالمفعول في كلامه مفهومه، أي من وقع عليه فعل الفاعل، فليتأمل.

قوله: (وكذا الحصر بإلاَّ) قال الرضي: ((أكثر النحويين منعوا أن يعمل ما قبل (إلا) فيما بعد المستـثنى بها، إلا[1] أن[2] يكون معموله الواقع بعد المستـثنى هو المسـتثنى منه، نحو: ماجاءني إلا زيداً أحدٌ، أو[3] تابعاً للمستـثنى، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ[4] الظريفُ، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى، نحو قولك: [ب/25] رأيتك إذْ لم يبق إلا الموتُ ضاحكاً))[5]. انتهى.

قوله: (عند الجزولي) الذي أوجب الاتفاق في (إنما) دون (إلاّ) هو أنَّ (إلاَّ) لا دليل على أنَّ محلَّ الحصـــر تاليها[6]، فحيث قُدِّم المفعولُ مع (إلاَّ) ارتفع اللبسُ، وهذا المقدار منتفٍ في (إنما)[7]، والله أعلم.

وقوله : وَتُغْرَسُ إلاّ فِي مَنَابِتِهَا النَّخلُ ...وأما وُجُوبه ففي مسألتين :إحداهما:

---

(1) سقطت من (ج).

(2) (ج): زيادة (لا).

(3) (ج): و.

(4) في النسخ المعتمدة: (زيداً) بالنصب، وهو خطأ نحوي، والصواب ما أثبتُّه، وهو موافق لما في شرح الرضي، ولما نقله يس في حاشيته على التصريح 283/1.

(5) شرح الرضي 212/1.

(6) (ج): ثالثها.

(7) اختلف النحاة في حكم تقديم المحصور بـ(إلا) على ثلاثة أقوال :
الأول: قول الكسائي ،وهو جوازه مطلقاً،وعلته:أن المعنى مفهوم معها،سواء قدِّم المقترن بها أم أُخِّر .
الثاني : وهو قول بعض البصريين ،واختيار الجزولي والشلوبين ، وهو منعه مطلقاً .
الثالث:قول أكثر البصرين والفراء وابن الأنباري،وهو جواز التقديم إذا كان المقترن بها مفعولاً لا فاعلاً.
ينظر في هذه المسألة : شرح الكافية الشافية 590/2، وشرح ابن عقيل 333/1 ،وتوضيح المقاصد 596/2 ، وهمع الهوامع 581/1 ، وشرح الأشموني 544/2 .

أن يَتَّصــل بالفاعل ضــميرُ المفعولِ نحوُ (وَإِذِ ٱبْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) والثانية:أن يُحْصَــرَ الفاعلُ بإنما نحو:(إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ)وكذا الحَصْرُ بإلاّ عند غير الكسائي واحتجَّ بقوله..

قوله: (**وَشِيجُهُ**)(1) الوشيج -بالجيم-: شجرُ الرماح(2)، والخَطُّ: موضع باليمامة وهو خطّ هَجَرَ(3)، تنسب إليه الرماح الخَطِّيَّة؛ لأنها تحمل من الهند فتُقَوَّم به(4). صحاح.

قوله: (**إحداهما**(5): **أن يتصل.. إلخ**) يَرِدُ عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر، وأمّا أنه يوجب التوسط فلا،بل يجوزه، ويجوز التقدم على الفعل نفسه.

قوله: (**أن يحصر الفاعل**) أي أن يكون محصوراً فيه.

قوله: (**عند غير الكسائي**) مقتضاه أنّ البصريين يمنعون التقديم هنا، وإن أجازوه(6) في المفعول المحصــور [بإلاّ(7)، كما مرَّ، والفرقُ أنّ تقديم المفعول المحصــور](8) لايغير المعنى المراد، وهو حَصْرُ فعلِ الفاعلِ في المفعول المذكور، وتقديم الفاعل المحصور

---

(1) كلمة من بيتٍ ذكر ابن هشام عجزه، وصدره:

وهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلاَّ وَشِيجُهُ

(2) ينظر: الصحاح 347/1 (وشج).

(3) (أ): هاجر، والمثبت من (ب) و(ج) وهو موافق لما في الصحاح.

(4) الصحاح 1123/3 (خطط).

(5) (ب) أحدهما، و(ج) أحدها.

(6) (ب): أجازه.

(7) ينظر: شرح الأشموني 545/2.

(8) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

وقوله : فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا ، وأما تقدُّمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ) .وأما وجوباً ففي مسألتين : إحداهما

يُغَيِّرُ[1] المعنى المراد، وهو حصـــر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور، إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين المتلبس بالمفعول المعين، فمعنى: ما ضرب عمراً إلا زيدٌ، أنَّ عمراًلم يضربه إلا زيدٌ، ومعنى: ماضرب إلا زيد عمراً، أنَّ الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد، فإنه وقع منه متلبساً[2] بعمرو، والله سبحانه أعلم.

قوله: (وِشَامُها)[3] هو جمع وَشْم[4]، اسما لا مصدراً، قال في الصحاح: ((وَشَمَ يده وشْمًا، إذا غرزها بإبرة ثم ذَرَّ عليها النؤور[5]، والاسم أيضاً الوَشْمُ، والجمع الوِشَامُ))[6] انتهى.

الثانية : أن يقع عاملُه بعد الفاء وليس له منصـــوب غيره مقدم عليها نحو: ژ ڭ ﯓ ژ ونحو ژ ﮕ ﮗ ﮙ ﮛ ژ بخلاف " أَمَّا اليَوْمَ فَاضْرِبْ زَيْداً ".

---

(1) (ج): تغير.

(2) ملتبساً، و(ج): ملبساً.

(3) جزء من بيت ذكر ابن هشام صدره، ولم يذكر عجزه، وهو بتمامه:

فلم يدر إلا الله ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنْآءِ الدِّيارِ وِشَامُها

(4) وقال الأزهري في التصريح: (("الوِشام" -بكسر الواو- جمع "وشيمة"، الكلام الشر والعداوة، والوشام أيضاً من الوشم ،يقال : وَشَم يدَه وَشْماً ، إذا عرزها بالإبرة..)). وينظر : تاج العروس 53/34 .

وقال الشيخ محيي الدين عبد الحميد: (("وِشَامُها" ضبطه غير واحد بكسر الواو، بزنة (جبال) على أنه جمع وَشْم... وليس ذلك بصوابٍ أصلاً، وقد تحرَّف الكلام عليهم، فانطلقوا يخرّجونه ويتمحَّلون له، والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وهو معطوف على "عشية")).

ينظر: الصحاح 2052/5 (وشم)، وتاج العروس 53/34 (وشم)، والتصريح 300/2، وعدة السالك 118/2.

(5) (أ) النور، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في الصحاح.

(6) الصحاح 2052/5 (وشم).

قوله: (**الثانية: أن يقع.. إلخ**) السـبب في كونه موجباً للتقدم أنَّ الفاء المذكوره في جواب (أمَّا) ظاهرةٌ أو مقدرةٌ، و(أمَّا) يجب فصلـها من فائها بجزء من جوابها، وقد وقع الفصل هنا بالمفعول، فتأمل.

قوله: (**أن يقع عامله.. إلخ**) هذا الضابط شامل لنحو: أما زيد فيضرب عمراً، ولا يجب تقديم المفعول فيه[1].

قوله: (**بخلاف نحو: أما اليوم.. إلخ**) أي: فلايجب فيه تقديم المفعول، وهو (زيد)؛ لأنَّ لعامله[2] منصـوباً غيرَه مقدماً عليه، وهو الظرف، ولايخفى عليك أنَّ مرادَ المصـنف أنه خارج بقيد (**مقدم عليها**)، وأنت خبير بأنه لو حذف القيد المذكور، كان هذا المثالُ ونحوه مما تعدد فيه المنصـوب خارجاً[3]، وتقدُّمُ المفعول مما تعدَّد فيه المنصـوب غيرُ واجب، بل جائز.

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصْرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُه وإذا كان المضمر أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَصْلُه وتأخير الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ......

---

(1) قال الشهاب: لو زِيدَ في الضابط: ولم يحصل الفصل بين (أما) والفاء بشيء آخر، لم يرد هذا. ا.هـ.
وعلَّق الشيخ يس بقوله: ((وكان الأحسن أن يقول: فلو قال المصنف –بدل قوله: (وليس له منصوب)–: ولم يحصل.. إلخ، لم يرد هذا)). ينظر: حاشية يس على التصريح 285/1، وحاشيته على مجيب الندا 74/2.

(2) عامله.

(3) أي خارجاً من مسألتي وجوب تقديم المفعول على فاعله، وذلك أنه لو وجد اسم منصوب آخر مع المفعول به –كما مثَّل به المصنف– وجب تقديم أحدهما، فتقول: أمّا اليوم فاضرب زيداً، أو أما زيداً فاضرب اليوم، وعلى هذا فليس للقيد الذي ذكره ابن هشام –وهو (مقدم عليها)– فائدة؛ لأن وجود الاسم الآخر منع وجوب تقديم المفعول به بخصوصه وأجازه. وينظر: حاشية يس على التصريح 285/1.

قوله: (**وجب تقديم الفاعل**) لأن بتقدمه تحصل السلامة من فصل الضمير مع إمكان اتصاله، وهو ممنوع في غير ما تقدم استثناؤه، بيانُه أنَّ الفاعل إذا اتصل بفعله[1] فهو كالجزء منه، بدليل إسكان ما قبله[2]، فلا يمنع ذلك من اتصال المفعول به، وإذا قُدِّم المفعول لم يكن المفعول كالجزء من الفعل؛ لكونه فضلة، ولذا بقي آخر الفعل معه على حركته، وذلك مانعٌ من اتصال الفاعل بفعله، فإذا فصل لذلك فقد عدلنا إلى فصل الفاعل مع إمكان اتصاله، فتأمله، وفي الرضي[3] إشارة إليه.

قوله: (**وتأخير الفاعل**) هذه مسألة ثالثة لوجوب توسط المفعول تضم إلى مسألتيه السابقتين، والله سبحانه أعلم.

λ!!!;

(1) (ب) بفاعله، و(ج): بفاعلٍ.

(2) نحو: أكرمْتُ. وقال ابن عقيل 329/1:(وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة، فدلَّ ذلك على أنَّ الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة) .

(3) ينظر: شرح الرضي 209/1.

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحْذَفُ الفاعل للجهل به كـ "سُرِقَ الَمتَاعُ" أو لغرضٍ لفظي كتصحيح النَّظْمِ في قوله :

باب[1] النائب عن الفاعل

قوله: (قد يحذف الفاعل) قد مرَّ[2] في[3] أحكام الفاعل أنه لا بدَّ منه، فقوله هنا: **(قد يحذف الفاعل)**، يُوجِب تأويلَ ما تقدَّم بما إذا قصد بقاء الفعل على صيغته الأصلية.

قوله: (أو لغرض) اعلم أن الغرض من الفعل ما قصد حصوله منه، وفائدته ما ترتب حصـــوله عليه، قُصِـــد بالفعل أو لا، فيتصـــادقان في الفائدة المقصـــودة بالفعل، كتعلُّم المنطق؛لحصول عصمة[4] الذهن من[5] الخطأ في الفكر، وينفرد كلٌّ منهما إذا قصد بالفعل غير فائدته جهلاً، فالمقصـــودُ غرضٌ لا فائدة، والترتُّبُ على الفعلِ فائدةٌ لا غرض، كتعلُّم[6] النحو للعصمة المذكورة، فهي غرضٌ غير فائدة، وعصمةُ اللسان عن الخطأ في المقال[7] فائدةٌ لا غرض، إذا تقرر هذا عُلِم أنَّ عطف الغرض على الجهل من الحســـن بمكان، إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضُه من الحذف، بل ولا فائدةَ له.

---

(1) سقطت من (أ).
(2) (ب) و(ج): قدم.
(3) (ج): على.
(4) (ج): عصمته.
(5) (ب) و(ج): عن.
(6) (ب) و(ج): لتعلم.
(7) (أ): المثال، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الأنسب.

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً، وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِى، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

أو معنويٍّ كأنْ لا يتعلق بذكره غَرَضٌ نحو: ﮋ ﯴ ﯵ ﮊ.... فينوب عنه – في رَفْعِهِ وَعُمْدِيته ووجوبِ التأخير عن فعله واستحقاقِه للاتِّصَال به وتأنيثِ الفعل لتأنيثه –

قوله: (عَرَضاً) في الصحاح: وقولهم: (عُلِّقْتُهَا عَرَضاً)، إذا هَوِيَ امرأةً، أي: اعْتَرَضَتْ لي[1] فَعُلِّقْتُهَا [أ/26] من غير قصد[2]. انتهى

قوله: (أو[3] معنوي) أي معنىً يُشار إليه، ثم ذِكْرُ هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر، فلا يَرِدُ النقض بغيرها، كعِلْم السامع بالفاعل، إذا كان الفعل لا يصلح إلا له، كما في قوله تعالى: ﮋ ﭞ ﭟ ﭠ ﮊ[4].

قوله: (كَأَنْ لا يتعلق ..إلخ) إن قيل: عدم تعلُّق الغرض بذكره أمرٌ ثابتٌ في نفسه، لا يتوقف وجودُه على الحذف، فلا يكون غرضاً. قلتُ: المرادُ عِلْمُ السَّامع بعدم[5] التَّعَلُّقِ، فيكون غرضاً.

قوله: (في رفع الفاعل، وعُمْدِيَّتِهِ، ووجوب التأخُّر) لو قال: في وجوب الرفع[6] والعُمْدية والتأخر لكان أحسن؛ إذْ كلٌّ من الثلاثة واجبٌ، والنيابة في مطلق الرفع والعُمْدية، لا في رفع الفاعل وعمديته.

---

(1) (ج): إلي.

(2) الصحاح 1084/3 (عرض).

(3) (ج): و.

(4) سورة النساء من الآية (28)، فالفعل (خلق) لا يصلح إلا لله تعالى؛ لأنه لا خالقَ غيرُه.

(5) (ج): مع تقدم.

(6) قال الدنوشري: ((..ولو قال: في وجوب الرفع كان أحسن، لأنّ الرفع الذي في نائب الفاعل ليس على الرفع الذي في الفاعل)). ينظر: حاشية يس على التصريح 286/1.

واحدٌ من أربعة :

الأول : المفعول به....

الثاني : المجرور نحو: ﮋ ﯤ ﯥ ﯦ ﮊ........

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالسُّهَيْلِي وتلميذُهُ الرُّنْدِيُّ : النائب ضميرُ المصدرِ لا المجرور لأنه لا يُتْبَع على المحل بالرفع ولأنه يُقَدَّمُ نحو: (كَانَ عَنْهُ مَسْـئُولا)؛ ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ.... ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو " مُرّ بهند " .

ولنا قولهم " سِيرَ بِزَيْدٍ سَيْراً "....

وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّدِ.

قوله: (واحدٌ من أربعة) إشارة إلى معنى آخر ناب عنه فيه، وهو مَنْعُ التَّعَدُّدِ للنائب كالفاعل[1].

ثم إنَّ كلامَه مشعرٌ باستواء الأربعة في النيابة، أي في كون كلٍّ نائباً عن الفاعل، وكلامُ أهل المعاني صريحٌ في أنَّ إسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به حقيقيٌّ، وإلى غيره مجازٌ[2]؛ لأنهم قالوا: إسناد الفعل إلى ما بُنِيَ[3] له من فاعلٍ أو مفعولٍ به حقيقةٌ، وإلى غيره للملابسة مجازٌ، وله ملابساتٌ شتَّى يلابس الفاعل، والمفعول به، والمصدر، والزمان، والمكان، والسبب، فإسناد الفعل إلى مابُنِيَ له من الفاعل أوالمفعول به حقيقةٌ، وإلى المصدر وما بعده مجازٌ[4]،

والسِّرُّ فيه: أنَّ إسنادَ الفعل إلى غير ما بُنِيَ له يستلزم تنزيلَه منزلةَ ما بُنِيَ له، فيجعل فاعلاً أو مفعولاً به لذلك الفعل، وليس هذا حقيقة، بخلاف إسناد الفعل المبني

---

(1) (ب): عن الفاعل.
(2) ينظر: الإيضاح 28.
(3) (ج): بقي.
(4) ينظر: الإيضاح 28.

وقد أجازوا النيابة في " لم يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ"، مع امتناع " مِنْ أَحَدٍ لمْ يُضْرَبْ ". وقالوا في (كَفَى بِاللهِ شَهِيداً) : إن المجرور فاعل مع امتناع "كَفَتْ بِهِنْدٍ ".

الثالث : مصدر مُخْتَصّ نحو: ژ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ژ ويمتنع نحو " سِيرَ سَيْرٌ " لعدم الفائدة فامتناع سيرَ على إضمار السير أحَقُّ خلافاً لمن أجازه وأما قوله :

(وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ ...)

فالمعنى وَيُعْتَلل الاعتلالُ المعهودُ أو اعتلالٌ ثم خَصَّصَه بعَلَيْك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفاتُ المُخَصِّصَةُ،

للمجهول إلى المفعول به فإنَّه إلى ما بُنِيَ له، وهذا حقيقةٌ لامجازٌ.

قوله: (وقد أجازوا ..إلخ) لقائلٍ أن يفرِّقَ بين هذا ومحلِّ النزاع، بأنَّ المجرور هنا بحرف زائد في قوَّة العدم، فكأَنَّ الاسمَ غيرُ مجرور البتة(1)، وهو(2) إذا كان غيرَ مجرورٍ يجوز تقدُّمُه، فيكون مبتدأً، فما هو في قوَّته كذلك.

قوله: (مع امتناع "كَفَتْ بِهِنْدٍ") أي: فإذا لم يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث المجرور(3)، فأولى [منه](4) المجرورُ النائب عن الفاعل.

قوله: (الثالث: مصدر) يعني: أو اسمه.

قوله: (أَحَقُّ) أي: لأن الضمير يساوي الظاهر في التنكير، ويزيد عليه بخفاء الدِّلالة ؛ لاحتياجه إلى مفسِّر.

قوله: (فالمعنى.. إلخ) حاصله أنَّ نائب الفاعل ضمير يعود على السَّيْر المعهود، أو ضمير يعود على (سَيْر) مخصِّصاً هذا الضمير بعليك أخرى محذوفةً، هي حال من ذلك

---

(1) ينظر: التصريح 315/2.

(2) (ج): هذا.

(3) (المجرور) سقطت من (أ)، وقال الأزهري: ((وهو مُعَارَضٌ بنحو: ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ، ﭼ ﭖ ﭗ ﭘ ﭼ، ﭼ ﰈ ﰉ ﰊ ﭼ بتأنيث الفعل مع أنَّ فاعله مجرور بحرف جر زائد...)). ينظر: التصريح 316/2-317، وفي الجواب عنه: حاشية يس عليه 289/1.

(4) ما بين المعقوفين زيادة منِّي يلتئم بها الكلام.

وبذلك يُوَجَّه: ژ ک ک ژ،

وقوله :

فَيَالَكَ مِنْ ذِى حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا

وقوله :

يُغْضِى حَيَاءً ويُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ

ولا يقال النَّائبُ المجرورُ؛ لكونه مفعولا له.....

الضمير، وبهذين التوجيهين تُوَجَّه الآية[1]، إلا أن[2] الضمير الغائب مخصصٌ بالظرف وهو بينهم[3]، وكذلك في البيت الأول مخصَّص بالظرف وهو (دونها)، وفي البيت الثاني مخصَّص بقوله: من مهابته.

قوله: (لكونه مفعولاً له) يعني: والمفعول له لا يقع نائباً[4]؛ إذ هو علَّة[5]، وهي لازمة الفَضْلِيَّة[6]؛ إذ المعلول[7] لايكون إلا كلاماً تاماً، والله أعلم.

---

(1) وهي قوله تعالى: چ ک ک چ . سورة سبأ، من الآية (54).

(2) (ج): بدل (إلا أن) كتب (لا لأن).

(3) (ب) و(ج): معهم.

(4) (ج): ثانياً، وجمهور النحاة يمنعون نيابة المفعول له، وخالفهم في ذلك الأخفش، وذكر السيوطي في الهمع اتفاق النحاة على منعه إذا كان منصوباً، واختلفوا في المجرور على قولين: الأول منعه وهو ما صححه الفارسي وابن جني، والثاني جوازه.

ينظر: التصريح 322/2، وهمع الهوامع 588/1.

(5) (ج): علمه، وكذلك فإنّ المفعول له مبنيٌّ على سؤال مقدَّر، فكأنّه من جملة أخرى.

(6) (ج): لفضيلة.

(7) (ج): المعمول.

مســـألة : وَغَيْرُ النائب مِمَّا معناه متعلِّق بالرافع واجبٌ نصْـــبُه لفظاً إن كان غيرَ جار ومجرور.....

فصـــل: وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقاً نَقَلَهُ الخَضْراوِيُّ وابن الناظم والصوابُ أن بعضهم أجازهُ إن لم يُلْبِس....... وأما الثاني ففي باب "كَسَـــا" إن أَلْبَسَ....... امتنع اتفاقاً وإن لم يُلْبِس امتنع اتفاقاً وإن لم يُلْبِس....... جاز مطلقاً وقيل : يمتنع مطلقاً وقيل : إن لم يُعْتَقَد القلبُ..... وفي باب " ظن " قال قوم : يمتنع مطلقاً للالباس في النكرتين والمعرفتين وَلعَوْدِ الضـــمير على المؤخّرِ إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً......

قوله: (مما معناه) يَرِدُ على عمومه توابع النائب، كنعته[1]، وتوكيده، ومعطوفه، مع أنَّ رفعَها واجبٌ[2].

قوله: (لفظاً) يقابل محلاً، فيدخل فيه التقديري، كأُعلمت موســـى قائماً، لكنه ينتقض بالمبنيات، نحو: أُعلمت هذا قائماً.

قوله: (إذا لم يُلْبِس) إما إذا ألبس، كأُعلمت زيداً عَمْراً أخاك، امتنعت.

قوله: (إنْ لم يُعْتَقَد القَلْبُ): اعتقادُ القَلْبِ: [أنْ يُنَزِّلَ المتكلمُ المفعولَ الثانيَ آخذاً، والأوَّلَ مأخوذاً مبالغةً وادِّعاءً، نظيرُ القَلْب في الفاعل والمفعول نحو: خرق الثوبُ المســـمارَ، فإذا أنيب الثاني مع اعتقاد القَلْب][3] جاز، لتطابق الدَّالِّ والمدلول، ومع عدمه امتنع؛ لعدم التطابق.

قوله: (ولعود الضـــمير على المؤخَّر.. إلخ) أي: لأنَّ الثاني ح يلي الفعل كما هو الأصل فيه، فيعود الضمير منه إذا كان مشتقاً على المفعول الأول، وهو مؤخَّرٌ لفظاً، وهو

---

(1) سقطت من (ج).

(2) قد يجاب عن هذا الإيراد بأن الكلام فيما تجوز نيابته عن الفاعل، أما التوابع فمعلوم أنها تأخذ حكم متبوعها، وهو هنا وجوب الرفع.

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر.

وفي باب " أعْلَمَ " أجازه قوم إذا لم يُلْبس وَمَنَعَه قوم .... لأن الأول مفعول صحيح والأخيران مبتدأ وخبر شُبّها بمفعول " أعْطَى ".

فصل : يُضَم أوَّلُ فعلِ المفعولِ مطلقاً....... وإذا اعتلَّتِ عينُ الماضي....... فلك كَسْرُ ما قبلها بإخلاص أو إشمامُ الضــمِّ فَتُقْلَبُ ياء فيهما ولك إخْلاَصُ الضــمّ فَتُقْلَبُ واواً..... وهي قليلة.... وادَّعَى ابن مالك امتناعَ ما ألبَسَ من كَسْرٍ كخِفتُ وبِعْتُ أو ضم كعُقْتُ.......... ــــــــ

ظاهرٌ ورتبة؛ لأن المتقدمَ أصــالةً نائبُ الفاعل، فتأمله، وذلك كما[1] إذا قيل في (ظننت زيداً قائماً) ظُنَّ قائمٌ زيداً، فقَوْل الشيخ: (**لأن**[2] **الغالب**) تعليل لتحمُّل الضمير.

وقوله: (**ولأنَّ**[3] **الأول**) عطف على قوله[4]: (**لأن الغالب**) تعليل لعود الضـــمير على المؤخر، يعني لما كانت رتبةُ النائب التقدمَ[5] لشبهه الفاعل، صار الضمير المستتر فيه عائداً [ب/26] على مؤخَّر لفظاً ورتبةً، وهو ظاهر.

قوله: (**أو إشمام الضــمَّة**[6]) يطلق عندهم الإشمام تارةً بمعنى: الذِّهاب بالكسـرة إلى نحو الضـــمة، وهذا هو المراد هنا[7]، وتارةً بمعنى: إطباق الشـــفتين من غير حركة، وهذا هو المراد في الوقف[8]؛ إذْ لا يمكن هنا النطق بالكسرة مع ضم الشفتين.

ولم يلتفت سيبويه للالباس لحصوله في نحو مُخْتَار وتُضَارّ..............................

---

(1) سقطت من (أ).

(2) (ج): كأن.

(3) في التوضيح: (لأنّ) بدون عطف.

(4) سقطت من: (أ).

(5) (ب) و(ج): المتقدم.

(6) (ب) و(ج): الضمّ.

(7) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 958/2، وقد ذكر الشاطبيُّ في إشمام فاء الفعل الثلاثي المعتل العين إذا بُني للمفعول ثلاثة مذاهب، ينظر: المقاصد الشافية 21/3-22.

(8) عرَّف الجرجاني الإشمام بقوله:(الإشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم، ولكن لا يتلفظ به، تنبيهاً على ضم ما قبلها أو على ضمة الحرف الموقوف عليها،ولا يشعر به الأعمى). التعريفات 48.

قوله: (لحصوله في نحو.. إلخ) قد يُفرَّق بين هذين، وبين محل النزاع، بأنَّ الإلباسَ[1] في هذين عارض[2]، والفارق فيهما بين المبني للفاعل والمبني للمفعول[3] موجودٌ تقديراً، وهو الكسرة والفتحة[4]، وفي محل النِّزاع[5] الإلباس أصلي، ولا فارق لفظاً ولاتقديراً على إعلال المص، وهو أنَّ أصله خَافَ وبَاعَ، فضم أَوَّلُه أوكسر، أو أُشِمَّ، فحذفت العين.

نعم إن قيل: أصله خُوِفَ وبُيِعَ بضم أوله وكسر ثانيه، ثم أُعِلَّ، فالفارق موجود تقديراً، والفرق ح أنَّ الكسر فيه ظاهرٌ في البناء للفاعل، فهو إلباس[6]، والقلب في (مُخْتَار)، والإدغام في (تُضَارّ) يوجب الاحتمال وعدم الظهور، فهو إجمال، وهذا أَخَفُّ كما مَرَّ.

λ!!!;

(1) (ج): الالتباس.

(2) لكونه لعلة صرفية.

(3) (أ): للفاعل، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(4) فـ(مُختار، وتُضَارّ) يحتمل أن تكونا مبنيتين للفاعل أو للمفعول، ويعرف الفرق بينهما من خلال سياق الكلام، فإذا قُدِّر بناؤهما للفاعل فيكون ما قبل الآخر مكسوراً، أي (مختَيِر) و(تُضَارِر)، وإذا قُدِّر بناؤهما للمفعول فيكون ما قبل الآخر مفتوحاً، أي (مختَيَر)، و(تُضَارَر). وعلى كلا التقديرين: تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً في (مختار)، واجتمع المثلان في (تضارّ) فأدغما. وينظر: التصريح 2/345-346.

(5) وهو في: خِفْتُ وبِعْت وعُقْتُ.

(6) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي 2/957-959.

هذا باب الاشتغال إذا اشتغل فعلٌ متأخِّر بنصبه لمحلّ ضميرِ اسمٍ متقدِّم عن نَصْبه للفظ ذلك الاسم ك " زَيْداً ضَرَبْتُهُ فالأَصْلُ أن ذلك الأُسْمَ يجوز فيه وجهان :

باب[1] الاشتغال

قوله: (**إذا اشتغل فعل.. إلخ**) هذا قَصَد به المص الحدَّ، والضبطَ لأقسام الاشتغال، ولذا تراه يصرح تارة بأنّه ضابط[2]، وتارة بأنه حد[3]، وكلا الأمرين لايصح فيه؛ لأن شرط كل منهما شمول الأفراد، وهو منتفٍ منه بخروج بعض أفراد المشتَغِل، وهو الوصف، وبعض المشتَغَل به، وهو متعلق الضمير[4]. فتأمله.

قوله: (**ذلك الاسم**) يريد به الجنس، فيشمل الواحد كما مَثَّل، وأكثرَ منه.

قال الرضي: ((وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدَّرَيْن[5] أو أكثر، نحو: أزيداً أخاه ضربته، أي أهنت زيداً ضربت أخاه ضربته، وأزيداً أخاه غلامَه ضربته، أي: لابَسْتُ

---

(1) سقطت من (أ).

(2) وذلك في قوله 151/2: (تنبيهان) الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة (إذا) الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها)).

(3) وذلك في قوله 143/2 : ((..ولم تذكر من الأقسام ما يجب رفعه -كما ذكر الناظم- لأنّ حَدَّ الاشتغال لا يصدق عليه)).

ينظر: الكليات 391، والحدود الأنيقة 65، وبيان كشف الألفاظ 4.

(4) أجاب الشيخ يس في حاشيته على التصريح 296/1 عن هذا الاعتراض بقوله: ((يمكن أن يجاب بأن المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالأخص، وأيضاً اقتصر على ما هو الأصل، كما يعلم مما يأتي في التتمّات)).

وقد عرَّفه ابن هشام في شرح الشذور ص205 بما يدفع اعتراض اللقاني، فقال: ((الاشتغال، وحقيقته: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه)).

(5) في شرح الرضي: بمقدرين، وذكر المحقق أنها في بعض النسخ: لمقدرين.

ثم قد يَعْرِض لهذا الأُسم ما يوجب نَصْبَه وما يُرَجِّحه وما يُسَوِّى بين الرفع والنصب ولم نَذْكُر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حَدَّ الاشتغال لا يَصْدُق عليه...، فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَوَاتِ التَّحْضِيض فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدَوَاتِ التَّحْضِيض....... وأدواتِ الاستفهام غير الهمزة نحو " هَلْ زَيْداً رَأَيْتَهُ"...... وأدواتِ الشرط ...... إلا أنَّ هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل.......

زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته)) [1] انتهى.

قوله: (لأنَّ حَدَّ الاشتغال.. إلخ) بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يَعْرِضُ له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلاً، ثم في قوله: (لايصدق) تجوُّز، إذْ حدّ[2] الاشتغال إنما يصدق على الاشتغال، لا المشتَغَل عنه.

قوله: (نحو[3]: هل زيداً رأيتَه) جَعْلُ (هل) هنا مما يختص بالأفعال ينافيه قولُ الشيخ في أول الكتاب -حيث قال الناظم: كـ(هل وفي ولم)-: إنَّ الحروف[4] منها ما يختص بقبيل، كفى ولم، ومنها ما لا يختص كهل، لكن يدفع ذلك بأنّ (هل) تختص في الجملة، وذلك إذا وقع في حيزها فعل، كما قيل[5] به[6].

قوله: (فلا يليهما إلا صريح الفعل) أي إلاّ الفعل الصريح، أي المصرَّح به، لا المقدَّر، فإنه لايليهما، أي لايقع بعدهما متصلاً بهما ، أو منفصلاً بمعموله، كقوله[7]: إنْ

---

(1) شرح الرضي 536/1.

(2) (ج): حقّ.

(3) سقطت من (ب).

(4) (ج): للحروف.

(5) (ب) و(ج): مثل.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري 161/1، والتصريح 170/1، وهمع الهوامع 46/1.

(7) (ب) و(ج): كقولك.

ويترَجَّحُ النصب في ستِّ مَسَائِلَ : إحداها : أن يكون الفِعلُ طلباً وهو الأمر والدعاء،

زيداً لقيتَه فأكرمه، مقدِّراً أنّ[1] الأصـــل: إن زيداً لقيتَ لقيتَه فأكرمه، ولولا هذا التعميم لما صح قوله: (لايقع الاشتغال بعدهما)، وإذا تقرَّر هذا ظهر لك إشكاله بقوله تعالى: ﮋﯓﯔﯕﮊ [2] بنصب ثمود[3]، فإنّه منصوب على الاشتغال بمقدَّرٍ بعده[4]، و(أمَّا) من أدوات الشرط كما لايخفى[5].

قوله:[6] **(وهو الأمر والدعاء)** لم يذكر النهي من أقسامه؛ لأن الطلب فيه بـــ(لا) لا بالفعل، لكن الالتماس خارج ،وهو طلبٌ ،غيرُ الأمر والدعاء.

---

(1) (ب) و(ج): لأن.

(2) سورة فصلت من الآية (17).

(3) وهي قراءة الحسن وابن هرمز، وروى المفضل عن عاصم هذين الوجهين. ينظر: اللباب في علوم الكتاب 123/17، والبحر المحيط 470/7.

(4) يقدر هذا العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه, أي: وأما ثمود فهديناهم هديناهم.

ويجاب عن استشكال اللقاني بكلام ابن هشام, حيث قال في مغني اللبيب 799 في (بيان مكان المقدر) مانصُّه: ((القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف, ووضع الشيء في غير محله.... وإنما يرتكب ذلك [أي: تقديره متأخرًا] عند تعذر الأصل, أو عند اقتضاء أمرٍ معنوي, فالأول نحو... ونحو: ﮋﯓ ﯔ ﯕ ﮊ فيمن نصب؛ إذ لا يلي (أمَّا) فِعْلٌ)).

(5) قال المرادي: (((أمَّا) حرف بسيط فيه معنى الشرط، يؤول بمعنى: مهما يك من شيء؛ لأنه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط..))، وقال ابن هشام: ((... و(أمَّا) نائبة عن الفعل، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل)).

ينظر: مغني اللبيب 82-83، وتوضيح المقاصد 1305/3.

(6) سقطت من (ج).

ولو بصيغة الخَبَرِ نحو " زَيْداً اضربْهُ "....... وإنما وجب الرفع في نحو " زَيْدٌ أحْسِنْ به " لأن الضمير في محل رفع، وإنما اتّفَقَ السبعةُ عليه في نحو: ﮋ ﭙ ﭚﮊ لأن تقديره عند سيبويه : مِمَّا يُتْلَى عليكم حُكْمُ الزاني والزانية ثم استُؤْنِفَ الحكم؛

قوله: (ولو بصيغة الخبر) متعلق في المعنى بكلٍ من الأمر والدعاء؛ لأن كلا منهما يَرِدُ بصيغة الخبر، فإن قلت تعلُّقه بهما مشكلٌ؛ لأنَّ الأمرَ والدعاءَ فعلان، بقرينة تقسيم الطلب إليهما، والطلبُ فِعْلٌ، بصريحِ قولِه: **(أنْ يكون الفعل طلباً)**، فتعلُّقُه بهما يفضي إلى أنَّ الفعلين كائنان بصيغة الخبر ، وهما نفس الصيغة.

قلت: الصيغة هيئة تَعْرِض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها، وتقديم بعضها وتأخيره، والباءُ للملابسة، فالمعنى[1]: ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة.

ولو سُلِّم أنّ الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة المذكورة، فالأمر والدعاء حاصلان بالصيغة ، مدلولان لها، إذ هما طلبان، والطلب مدلول عليه، لا دَالٌّ.

وقوله: (إن كان الفعل طلباً) على حذف مضاف، أي: ذا[2]طلب،كما في النظم[3].

قوله: (لأن الضمير في محل رفع) يعني: فليست المسألة من الباب، لعدم صدق الضابط[أ/27] المتقدم عليها.

قوله: (ثم استؤنف الحكم) يعني: أنَّ شرطَ الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو لم يشتغل [بالضمير، لاشتغل] [4] بالاسم المتقدم، فهو[5] منتفٍ في الآية؛ لأن الفعل من جملة

---

(1) (ج): بالمعنى.

(2) (ب) و(ج): إذا.

(3) قال ابن مالك في ألفيته:

واختير نصبٌ قَبْلَ ذي طلب ....

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

(5) (ب) و(ج): وهو.

وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا، ولذا قال في قوله :

وَقَائِلَةٍ خَوْلاَنُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ

إن التقدير : هذهِ خَوْلاَنُ وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجوابُ في الشرط فكذلك ما أشبههما ومالا يعمل لا يفسر عاملا...... .

مستأنفة مقطوعة عن الأولى، فلا تعمل[1] في شيء منها.

و**قوله**: **(استؤنف)** إشارة إلى أنَّ الفاءَ استئنافيةٌ لا عاطفةٌ[2]؛ لأنَّ الراجح امتناع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه[3].

قوله: **(الفاء لمعنى[4] الشرط)** أي: الفاء في الآية لأجل المعنى الذي هو الشرط، فالإضافة بيانية، أو لأجل معنى اسم الشرط، فهو على حذف مضاف، والشرطُ: تعليقُ حصولِ مضمون جملة على حصول مضمون أخرى[5].

قوله: **(ولايعمل الجواب في الشرط)** أي: في اسمه، فهو على حذف مضاف لا غير، ولعل الجمهور لايوافقونه على ذلك[6]؛ لأنَّ (إذا) عندهم من أسماء الشرط، وهي

---

(1) (ب) و(ج): يعمل.

(2) ينظر: التصريح 358/2.

(3)عطف الخبر على الإنشاء وعكسه أجازه الصفار وجماعة، ومنعه البيانيون وابن عصفور وابن مالك وابن هشام.

ينظر: شرح التسهيل 250/2، ومغني اللبيب 221، 627، وشرح التسهيل للمرادي 515، وشرح الأشموني 1127/3، وموصل الطلاب 164.

(4) (ج): بمعنى.

(5) الكليات 255.

(6) مذهب الجمهور أنَّ (إذا) اسم شرط منصوب بجوابه، وذهب بعض النحاة إلى أنّ العامل في (إذا) هو الفعل بعدها، واختاره أبو حيّان، وردَّ قولَ الجمهور من عدّة وجوه، وأجاب المرادي عن هذه الوجوه. وفصَّل الرضي فيها فقال: ((...والأَوْلَى أن نفصِّل ونقول: إذا تضمَّن (إذا) معنى الشرط =

الثالثة : أن يكون الأُسْمُ بعد شئ الغالبُ أن يليه فعلٌ ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام نحو: ﮋ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﮊ

منصـوبةٌ عندهم بجوابها، ولم يفرِّقوا بين كونه بالفاء وعدمه، بل صـرحوا بأنها منصـوبةٌ في ﮋ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﮊ [1] بـــــ(سَـبِّحْ)[2] من قوله تعالى ﮋ ﮃ ﮄ ﮅ ﮊ [3]، إلا أنَّ في كلام الرضــي[4] في باب الاشتغال التصريح بأن الفاء في جواب (إذا) زائدة، ولا يخفى ما فيه.

قوله: (منها: همزة الاستفهام) قال الرضي -بعد أن قرَّر أنَّ ما لايعمل لايفسر عاملاً إلا عند الاضطرار[5] كما في نحو: ﮋ ﭙ ﭚ ﭛ ﮊ [6]-ما نصُّه:((فعلى ما تقرر لا يُحمل الفعل على التفسير في (زيد قام) [لِمَالم يُضطر إليه][7]،وكذا في: أزيدٌ قام،بل

فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه، وإن لم يتضمَّن نحو: إذا غربت الشمس جئتك، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالاً)). ينظر: ارتشاف الضرب 1411/3، وشرح الرضي 430/3، والجنى الداني 369-370.

(1) سورة النصر من الآية (1).

(2) وهو قول الزمخشري والحوفي وصححه الرضي، وردَّه أبو حيان، وذهب مكي والنحاس والحنبلي وأبو حيان إلى أنها منصوبة بفعل الشرط (جاء). وفي (ج): سبح.

ينظر: إعراب القرآن للنحاس 303/5، والكشاف 815/4، واللباب في علوم الكتاب 537/20، والبحر المحيط 524/8، وشرح الرضي 529/1.

(3) سورة النصر من الآية (3).

(4) ينظر: شرح الرضي 529/1.

(5) (ج): الآخر طراد.

(6) سورة النساء من الآية (176)، وينظر: شرح الرضي 532/1.

(7) ما بين المعقوفين سقط من (ج).

....

نقول: زيد مبتدأ، لا فاعلُ فعلٍ مقدَّر، وإن كانت الهمزةُ بالفعل أولى؛ لأنّا لم نضطر إلى جعله مفسِّراً إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً، وهذا[1] مذهب سيبويه[2] والجرمي[3].

واختيار الأخفش[4] في نحو: أزيدٌ قام أن يرتفع (زيد) بفعل مقدر مفسَّر بالظاهر نظراً[5] إلى همزة الاستفهام، ومن ثم قال سيبويه[6] في نحو: (أأنت زيد ضربته): إنَّ رَفْعَ زيد أولى؛ لأنَّ (أنت) مبتدأ لا فاعل، فبقي خبر المبتدأ، وهو: زيد ضربته -بلا همزة الاستفهام-، فرفعُه أولى من نصبه، وأمّا إذا كان الفاصل ظرفاً نحو: أأليوم[7] زيدٌ[8] ضربته، فالمختار النصب اتفاقاً[9]؛ لكون الظرف متعلقاً بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام أنْ تقدَّر داخلةً على الفعل ، وقال الأخفش[10] في: (أأنت زيداً[11] ضربته) إنَّ نصب

(1) (ج): هذا.
(2) ينظر: الكتاب 101/1، ونص عبارته: ((واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم.... إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع والنصب؛ لأنّ الألف قد يبتدأ بعدها الاسم)).
(3) ينظر: همع الهوامع 138/3.
(4) ينظر: معاني القرآن للأخفش 30/1-31.
(5) سقطت من (ج).
(6) ينظر: الكتاب 104/1.
(7) همزة الاستفهام في (أأليوم) سقطت من (ب) و(ج).
(8) في النسخ المعتمدة (زيدٌ) بالرفع، وفي شرح الرضي (زيداً) بالنصب.
(9) همع الهوامع 133/3.
(10) ينظر: همع الهوامع 133/3.
(11) (أ): زيد ،والمثبت من (ب) و(ج) وهو موافق لما في شرح الرضي.

فإن فُصِلت الهمزة فالمختارُ الرفعُ نحو " أَأَنْتَ زَيْدٌ تَضْـرِبُهُ " في نحو " أَكُلَّ يَوْمٍ زَيْداً تَضْـرِبُهُ "؛ لأن الفَصْلَ بالظرف كَلاَ فَصْلٍ.

(زيداً) [1] أولى بالنظر إلى همزة الاســتفهام، و(أنت) فاعلُ فعلٍ مقدَّر، و(زيداً) مفعوله))[2] انتهى.

وبه يُعْلَم أنّ قول المص: منها همزة الاســـتفهام مُلَفَّق من مذاهب؛ لأنَّ عَدَّ الهمزة من مرجحات النصـب قولُ الأخفش[3] لا سيبويه، وقوله: (**فإن**[4] **فصـلت الهمزة**[5] **فالمختار الرفع**) قول سـيبويه لا الأخفش، وأنَّ[6] قوله: (**لأنَّ الفصـل بالظرف كَلاَ فَصْـلَ**) أولى منه تعليلُ الرضــي، وحاصــله: أنَّ الظرف لما وجب تعلقُه[7] بالفعل قطعاً، كان تقدير الفعل بعد الهمزة -ليتعلق به الظرف والاسم- أولى من عدمه، للسلامة من الفصل بين الظرف وعامله.

قوله: (**فإن فُصلت.. إلخ**) قد يقال: إنَّ مقتضى ماسيأتي- من أنَّ الاسمَ بعد الهمزة فاعلٌ لفعل محذوف على المختار،نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾[8]- أَرْجَحِيَّةُ[9] النصـــبِ هنا بالفعل المذكور، فتأمله.

وقال ابن الطَّرَاوَة : إن كان الاستفهام عن الأُسم فالرَّفْعُ نحو: " أَزَيْدٌ ضَرَبْتَهُ أَمْ عَمْرٌو "..... وقال

---

(1) (أ) و(ج): زيدٌ، والمثبت من (ب) ،وهو موافق لما في شرح الرضي.

(2) شرح الرضي 1/532-533.

(3) أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: ...وقال الأخفش: أخوات الهمزة كالهمزة، نحو: أيُّهم زيداً ضَرَبَه. وينظر: التذييل والتكميل 6/320.

(4) (ج): بأن.

(5) (ج): للهمزة.

(6) (ج): لأنّ.

(7) (ج): تعليقه.

(8) سورة الواقعة من الآية (59).

(9) (أ) أن جحية، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

الأخفش : أخَوَاتُ الهمزة كالهمزة نحو " أَيُّهُمْ زَيْداً ضَرَبَهُ".......
ومنها النفي بما أو لا أو إنْ......
ومنها " حَيْثُ " نحو " حَيْثُ زَيْداً تَلْقَاهُ أَكْرِمْهُ ".
كذا قال الناظم وفيه نظر .

قوله: (**فالرفع**) أي: واجبٌ؛ لأنَّ النصب يخرج إلى الاستفهام عن الفعل، وهو غير المراد، وفيه نظر؛ إذْ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم، فيبقى الاستفهام عن الاسم، وهو المراد.

قوله: (**وفيه نظر**) إمَّا لأنَّ (حيث) في نحو هذا المثال شرطية، فتختص[1] بالأفعال، فيجب النصب، ولايمنع شرطيتَها رفعُ (تَلْقَاهُ)؛ إذ هي بدون (ما) غير جازمة مع أنها شرطية، كما في: إذا زيداً[2] تلقاه فأكرمه، وإمَّا لأنها في نحو هذا ظرفية،مجردة عن الشرطية، فتدخل على الجملتين بالسواء، فيستوي الرفع والنصب في الاسم بعدها.

قوله: (**كالعاطف**)[3] فيه إيماء إلى أنّ الحروف الثلاثة ليست عاطفة؛ إذ المشبه بالشيء غيره، وهو كذلك؛ إذ هي أحرفٌ[4] ابتدائية، أي داخلة على جملة مبتدأ بها[5]، وإلا كان المنصوب بعدها بالعطف لا بمقدَّرٍ بعدها.

---

(1) (ج): فيختص.
(2) (أ) زيدٌ، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما في حاشية يس وهو الصواب.
(3) (أ) العاطفة، والمثبت من (ب) و(ج).
(4) (ج): حرف.
(5) ينظر: التصريح 2/372-373.

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا مسبوق بفعل غير مبنى على اسم...... وحتى ولكن وَبَلْ كالعاطف نحو (ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْداً ضَرَبْتُهُ).

قوله: (حتى زيداً ضربته) هذا الكلام صريح في أنَّ المنصوب بعد [ب/27] (حتَّى) منصوب بفعلٍ مقدَّرٍ[1]، لا معطوف على المنصوب قبلها[2]، خلافاً لما صرحوا به[3] في قوله:

.... وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[4]

مِنْ أنَّ نصب النَّعْل بالعطف[5]، كما سيجيء في بابه.

---

(1) وهو قول الكوفيين. ينظر: الجنى الداني 546.

(2) أجاز بعض النحاة كابن السراج وابن جني والعكبري الوجهين، وهما العطف، والنصب بفعل مضمر. ينظر: الأصول 425/1، واللمع 78، واللباب 385/1.

(3) ينظر: أسرار العربية 243، وتوضيح المقاصد 1002/2.

(4) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أَلْقَى الصحيفة كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه

نسبه في الكتاب إلى ابن مروان النحوي.

والشاهد فيه قوله: (حتى نعله ألقاها)، حيث رويت (نعله) بالأوجه الثلاثة، فالرفع على أنّ (حتى) ابتدائية، و(نعلُه) مبتدأ خبره جملة (ألقاها)، والنصب على أن (حتى) عاطفة و(نعلَه) معطوف على (الصحيفة)، أو أن (نعلَه) نُصِبَ بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور وهو (ألقاها)، والجرّ على أنّ (حتَّى) حرف جرّ.

ينظر البيت في: الكتاب 97/1، والأصول 425/1، واللمع 78، والجمل المنسوب للخليل 205، واللباب 385، ومغني اللبيب 167، وتوضيح المقاصد 1001/2-1002، وهمع الهوامع 428/2.

(5) قال الشهاب القاسمي –تعليقاً على كلام اللقاني-: ((قد يجاب بأنهم إنما صرحوا هناك بما ذكر لإمكان عمل (ألقاها) على التأكيد لقوله:(ألقى الصحيفة)، ولا كذلك هنا)).

ينظر: حاشية يس على التصريح 302/1.

الخامســـة : أن يُتَوهم في الرفع أن الفعل صـــفة نحو: ﮋ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﮊ وإنما لم يُتَوَهَم ذلك مع النصب لأن الصفة لا تعمل في الموصوف ،ومالا يعمل لايفسر عاملا .

(تنبيهان) – الأول : ليس من أقســام مســائل الباب ما يجب فيه الرفع...... وكلامُ الناظم يوهم ذلك.....

السادسة : أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب...... ويستويان في مثل الصورة الرابعة إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير (ما) التعجبية وتَضَمَّنت الجملةُ الثانيةُ ضميرَه،

قوله: (لأن الصــفة لا تعمل.. إلخ) هذه العلة قاصــرة؛ لأنها إنما تمنع كون المنصــوب موصــوفاً بالفعل، لاكونه مضــافاً إلى الموصــوف به، كما هو ظاهر الآية، فكان الأولى أن يقول: لا تعمل في الموصوف، ولا في المضاف إلى الموصوف.

قوله: (ليس من أقسام.. إلخ) هذا محض تكرار مع ما تقدم(1)، وليس فيه زيادة عليه، كما ترى، وقوله سـابقاً: (وسـيتضـح)(2) يُوهم ذلك(3)، ثم قوله سـابقاً: (كما ذكره الناظم) خلاف قوله هنا: (وكلام الناظم يوهم ذلك)(4).

قوله: (وتضـمنت الثانية ضـميره) اشتراط تضمُّن الضمير أو العطف بالفاء نظراً لأنَّ الجملةَ الثانيةَ -إذا رُفع الاسم- معطوفةٌ على جملة خبر المبتدأ، فاشترط ذلك ح ليصح كونها خبراً عن المبتدأ؛ إذ المعطوف على الخبر في حكم الخبر، لكن إذا خَلَتْ(5) من

---

(1) وذلك حين قال 143/2: ((ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه)).

(2) في قوله 143/2: ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم؛ لأنّ حدّ الاشتغال لا يصدق عليه، وسيتضح ذلك.

(3) أي يوهم أنه سيوضحه، ولم يفعل.

(4) وذلك أنه صرح أولاً بذكر الناظم له، ثم خالف ذلك بأن كلامه -أي الناظم- محتملٌ له، لا صريح. وينظر: التصريح 353/2، 376-377، وحاشية يس عليه 303/1.

(5) (ج): دخلت.

أو كانت معطوفة بالفاء لحصــول المشــاكلة رَفَعْتَ أو نَصَــبْتَ وذلك نحو (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ لأَجْلِهِ) أو (فَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ) بخلاف (مَا أَحْسَنَ زَيْداً وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ عِنْدَهُ) فلا أَثَرَ للعطف....

الضمير(1) والفاء لايظهر لمنع النصب(2) فيها وجه، إذ يمكن تقدير الجملة الفعلية ح معطوفة على جملة المبتدأ والخبر الفعلي، فتأمله، فإنَّ عطف الفعلية على الاسمية والعكس جائزٌ.

قوله: (معطوفة بالفاء) تخصــيص الفاء بذلك؛ لأنها تُصَــيِّرُ الجملتين في معنى جملة واحدة شــرطية(3)؛ لأن قولك: زيد قام فعمرو(4) أكرمته(5)، في معنى: زيد إن قام أكرمت(6) عمراً؛ لأنَّ الشرط سببٌ للجزاء.

قوله: (فلا أثر للعطف) يعني: أنَّ العطفَ على فعلِ التعجبِ متعذرٌ، إذ لا معنى له، فتعين أنَّ العطفَ على الجملة كلِّها، بناءً على جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه، كما هو رأي جماعة(7)، وإذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له، أي لا ثمرة له؛ إذ الثمرةُ إنما تظهر مع اختلاف وجهين فأكثر.

ثم لا يخفى أنه لو قال: فلا أثر للنصب، كان أظهر؛ لأنَّ النصبَ –فيما قبله– أثرُه أنَّ الجملةَ معطوفةٌ على الجملة المخبر بها عن المبتدأ،

---

(1) (ج): أمر.

(2) (ج): المصنف.

(3) ينظر: حاشية الصبان 1489/4.

(4) (ج): بعمرو.

(5) (ج): أكرمه.

(6) (ب): أكرمته، و(ج): أكرمه.

(7) عطف الخبر على الإنشاء والعكس، أجازه الصفَّار وجماعة، ومنعه ابن عصفور وابن مالك وابن هشام وأهل البيان. ينظر: شرح التسهيل 250/2، ومغني اللبيب 221، 627، وشرح التسهيل للمرادي 515، وشرح الأشموني 127/3، وموصل الطلاب 164.

وهذه أمور مُتَمِّمَاتٌ لما تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأُسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسْماً لكن بشروط ثلاثة: أحدها........، الثاني.......، الثالث أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله وذلك نحو: "زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أوْ غَداً " بخلاف نحو " زَيْدٌ عَلَيْكَهُ " و " زَيْدٌ ضَرْباً إِيَّاهُ " لأنهما غير صفة.

نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوّز تقديمَ معمول اسم الفعل وهو الكسائي......

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلْقَةٍ بين العاملِ والاسْمِ السابِقِ،

فتكون هي أيضاً مخبراً[1] بها عنه، والرفع أثرُه أنها عطف على جملة المبتدأ[2] و[3]الخبر، فلا يكون هذه مخبراً بها عن المبتدأ، بخلاف مسألة التعجب، فإنَّ الجملة معطوفة على جملة المبتدأ، رفعت الاسم أم نصبت[4].

قوله: (نعم يجوز.. إلخ) هذا يبين لك أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غير صفتين، بل لأن معمولهيما[5] لايتقدم عليهما، فهما[6] غير صالحين للعمل فيما قبلهما، وح فالشرط الثالث يغني عن الأول، كما لا يخفى.

قوله: (الثاني لا بد.. إلخ) لا يحسن عدُّ هذا شرطاً في الاشتغال، إذ لا يُعَدُّ من شروط شيء إلا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه، والعُلْقَةُ[7] لابد منها، رفعت أم نصبت.

---

(1) (أ): مخبر، وهو خطأ نحوي.

(2) (ج): المبقة.

(3) (ج): أو.

(4) (ب) و(ج): نصبته.

(5) (أ): معمولهما.

(6) (ج): هما.

(7) (ج) العلاقة.

وكما تحصل العُلْقَة بضميره المتصل بالعامل كـ " زَيْداً ضَرَبْتُهُ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر نحو زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ " أو باسم مضاف نحو " زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ " أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابع مشتمل على ضمير الاسم بشرط أن يكون التابع نعتاً له نحو " زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يُحِبُّهُ " أو عطفاً بالواو نحو " زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً وَأَخَاهُ " أو عطفَ بيانٍ كـ " زَيْداً ضَرَبْتُ عَمْراً أَخَاهُ "،

قوله: (**المتصل بالعامل**) أي العامل في ذلك الضمير، وكذا قوله[1]: (المنفصل من العامل) أي: من العامل فيه، بقرينة الاتصال والانفصال؛ إذ لايستعمل ذلك إلا في المعمول مع عامله، وعليه فيشكل[2] قوله: (أو باسم مضاف)؛ لاقتضائه أنّ الضمير المضاف إليه معمول للفعل، وهو بيِّن البطلان، نَعَمْ إن حمل الاتصال والانفصال عليهما مع العامل في الضمير أو غيره اندفع الإشكال، لكنه خلاف المتعارف.

قوله: (**أو باسم أجنبي**) قصد المص به استيفاء أقسام التعلق، وماذكره غير مستوعب[3]، لخروج نحو[4]: هنداً ضربتُ مَنْ تكلِّمَه، وبهذا المثال تبين أنّ الضمير الذي به العُلْقَةُ يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً[5]. فليتأمل.

قوله: (**أو عطفاً بالواو**) إشارة إلى اختصاص الواو بعطف الذي لايغني متبوعه، كما سيجيء.

---

(1) (أ): قول.

(2) (ج): يشكل.

(3) (أ): مستوجب، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأولى.

(4) سقطت من (ج).

(5) في حاشية يس على التصريح 306/1: ((وجه التبيين أن الضمير الذي به العلقة -في المثال- مرفوع، وهو المستتر في (تكلمه) لعوده على هند، وأما المنصوب فعائد الموصول، ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور، أي أهنت هنداً ضربتُ من تكلمه)).

فإن قَدَّرت الأخَ بدلا بطلت المسألة رفعت أو نصبت إلا إذا قلنا عاملُ البدلِ والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون الْمُقَدَّر في نحو " زَيْداً ضَرَبْتُهُ " من معنى العامل المذكور وَلَفْظِهِ،

قوله: (رفعت أو نصبت) أمَّا إذا رفعت فلخُلُوِّ جملة الخبر ح عن الرابط بالمبتدأ، وأمَّا إذا نصبت فلعدم العُلْقَة ح بين العامل والاسم السابق، فإنْ قدَّرْتَ عامل البدل والمبدل منه واحداً صحَّ الوجهان؛ لأن البدل الملابس لضمير الاسم السابق ح في حيِّز العامل، فاشتملت الجملة على الرابط والعُلْقَة، فتأمَّلْه.

قوله[1]: **(فإن قدرت الأخ بدلاً.. إلخ)** هذا موضع يصح أن يقدر [أ/28] فيه الاسم بياناً لا بدلاً، فيزاد إلى الموضعين[2]، حيث قالوا: كل ما صح فيه أن يكون بياناً صح أن يكون بدلاً إلا في موضعين[3].

قوله: (إلا إذا قلنا ..إلخ) فيه جعل المستثنى جملةً، فتكون[4] (إلاَّ) للانقطاع[5] والاستدراك بمنزلة (لكن).

---

(1) (ب) و(ج): زيد قبلها كلمة (ثمّ).

(2) ذكر ابن هشام في شرحه للشذور هذا الوجه بشيء من الشرح، وصاغه الجوجري بعبارة مختصرة فقال: ((أن يكون واجب الذكر غير مستغنىً عنه، كقولك: هندٌ قام زيدٌ أخوها، فـ(أخوها) بيان لـ(زيد)، ولا يصح أن يعرب بدلاً؛ لأن البدل في نية تكرار العامل، فيصير من جملة أخرى، فيبقى المبتدأ بلا رابط)).

ينظر: شرح شذور الذهب 407، وشرح شذور الذهب للجوجري 780/2.

(3) ينظر: توضيح المقاصد 990/2.

(4) (ج): يكون.

(5) (ج): الانقطاع.

وفي بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ،

قوله: (**فيقدر: جاوزت زيداً مررت به**) هكذا في الرضي[1] وغيره[2]، وفيه بحثٌ؛ لأنَّ في كون المجاوزة معنى المرور نظراً؛ لأنَّ مفهومَ المرور بزيد مثلاً هو محاذاته[3] وقت السير، فيصدق ح على المحاذي أنه مارٌّ[4] بزيد، لا[5] مجاوزٌ، وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر:

أَمُرُّ عَلَى الدِّيَارِ دِيَارِ لَيْلَى ... أُقَبِّلُ ذَا الجِدَارَ وذَا الجِدَارَا[6]

وكيف[7] يكون تقبيلُ الديار وقتَ مجاوزتها؟[8].

---

(1) شرح الرضي 536/1.

(2) ينظر: توضيح المقاصد 613/2، وهمع الهوامع 135/3.

(3) (ج): مجاوزته.

(4) (ب) و(ج): ما مرَّ.

(5) (ب) و(ج): إلاّ.

(6) في (ب) و(ج): الجدارَ (بدون ألف الإطلاق).

وانفردت (ج) بزيادة بيتين بعد البيت المذكور، وهما:

ومَا حبّ الديار شغفن قلبي ... ولكن حبّ من سكن الديار

أذل لأهل ليلى في هواها ... واحتمل الأكابر والصغار

والأبيات من بحر الوافر، وقائلها قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى، وهي في ديوانه 131 ما عدا البيت الأخير، وقال البغدادي –بعد أن ذكر البيتين الأولين-: ولا ثالث لهما.

والشاهد فيها قوله: (أمرّ على الديار) حيث أورده اللقاني شاهداً على عدم صحّة تقدير (مررت) بـ(جاوزت) لأنه لا يستقيم مع معنى البيت، والجواب عنه: أنّ معنى المرور في البيت المحاذاة؛ لأنه معدًّى بـ(على).

ينظر البيت في الخزانة 170/2.

(7) (ج): فكيف.

(8) يجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ (مرَّ) يكون معناها بحسب ما تتعدَّى به، فإن عُدِّيت بالباء كان معناها =

وَأَهَنْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ أَخَاهُ .

قوله: (وأهنت زيداً) في كون الإهانة من معنى الضرب نظرٌ لا يخفى.

نعم هي لازمةٌ له، فإن أريد بالمعنى ما دَلَّ عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب، ولوقال المص: وفي بقية الصور من معناه أو لازمه، أو قال: مِنْ مناسبه كما قيل، صحَّ.

ثم قوله: (من معناه) فيه تفصيل، إن اتحد معناه بالنظر إلى جميع مفاعيله ومتعلقاته قُدِّرَ ذلك المعنى، كزيداً مررت به، فإنَّ المرور معناه في نفسه، ومع أي مفعول فُرِضَ هو المجاوزة، ليس إلاَّ، وإن اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه[1] مع ذلك المفعول الخاص، فيقدر في: زيداً ضربت أخاه: أهنت، وفي: زيداً ضربت عدوَّه: أكرمت، وهكذا.

وإن لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة، كما في: زيداً مررت بغلامه، وهذا لا يُفهم من كلام المصنف، إلا أنَّه مصرَّح به في الرضي[2] وغيره[3]، وبأنَّ الأقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل[4].

المجاوزة، وإن عُدِّيت بعلى –كما في البيت– كان معناها المحاذاة.

ينظر: حاشية الخضري 348/1-349، وحاشية الصبان 568/2، وحاشية يس على مجيب الندا 81/2.

(1) (أ): بمعناه، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأولى والموافق لما في حاشية يس.

(2) ينظر: شرح الرضي 536/1-537.

(3) ينظر: حاشية الصبان 568/2.

(4) في عبارة اللقاني بهذا الترتيب غموض ، ولعل صوابها –والله أعلم– هو: وهذا لا يُفهم من كلام المصنف إلا أنَّ الأقسام الثلاثة داخلةٌ تحت معنى العامل ، وهو مصرَّحٌ به في الرضي وغيره .

وتنظر هذه الأقسام الثلاثة في شرح الرضي 536/1-537 .

الرابع : إذا رفع فعلٌ ضميرَ اسمٍ سابق نحو " زَيْدٌ قَامَ " أو " غُضِبَ عَلَيْهِ " أو ملابساً لضميره نحو " زَيْدٌ قَامَ أبُوهُ " فقد يكون ذلك الأسم واجبَ الرفع بالابتداء كـ " خَرَجْتُ فَإذَا زَيْدٌ قَامَ " و " لَيْتَمَا عَمْرٌو قَعَد " إذا قدرت " ما " كافة .

قوله: (إذا رفع فعل[1] ضمير[2].. إلخ) يريد بالضمير: المتصل، وأمَّا المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب.

قال الرضي -بعد أن قرر وجوب الرفع في نحو: زيد ظَنَّه منطلقاً، والزيدان ظنَّاهما منطلقين-: ((وذلك أنك لو سلطت عليه الفعلَ المؤخَّرَ، وقلت: زيداً ظَنَّ منطلقاً، لم يجز؛ لأنَّ المفعولَ المقدَّمَ على الفعل لايفسِّر الضميرَ المسند إليه ذلك الفعل، إلا إذا كان الضمير منفصلاً، فلا يقال: زيداً ضرب، على أن الضمير عائد إلى زيد، ويجوز ذلك في المنفصل، نحو: زيداً[3] لم يضرب إلاَّ هو))[4] انتهى.

قوله: (إذا قدرت "ما" كافة) أي: كافَّة لـ(لَيْتَ) عن العمل، فإنها تُلغى مع وجوب اختصاصها بالجملة[5] الاسمية[6]، وأما إن قدَّرت (ما) زائدة غير كافة فالنصب واجب ، كما لوتجرَّدَتْ عنها[7] ، ولأجل جواز التقديرين جاز الرفع

---

(1) سقطت من (أ).

(2) (ج): الضمير.

(3) (أ): زيد، والمثبت من (ب) و(ج) وهو موافق لما في شرح الرضي.

(4) شرح الرضي 526/1.

(5) (ب) و(ج): بالجمل.

(6) وأجاز ابن أبي الربيع وطاهر القزويني دخولها على الجمل الفعلية أيضاً، نحو (ليتما قام زيد) ، ونسبه أبو حيان إلى البصريين .

ينظر: ارتشاف الضرب 1284/3 ،ومغني اللبيب 376، والتصريح 60/2، 390، وهمع الهوامع 520/1.

(7) ينظر: اللمع 232-233.

أو بالفاعلية نحو: ﮋﯿﯿﯿﯸﮊ......

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية نحو " زَيْد قَامَ " عند المبرد وَمُتَابِعِيه، وَغَيْرُهُم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل.

والنصب في الاسم بعدها[1].

قوله[2]: (**نحو**: ﮋﯿﯿﯿﯸﮊ[3]) هنا بحث، وهو أن أداة الشرط إنما تقتضي فعلاً ما، أعمَّ من أن يكون ناصباً أو رافعاً، وكون (استجارك) تفسيراً لايتعين؛ لجواز أن ينصب (أحد) بـ(وجدت) مثلاً، بقرينة المقام، فـ(استجارك) نعتٌ لا تفسير[4].

قوله: (**لعدم تقدُّم.. إلخ**) تقدَّمَ أنَّ علَّتَه عند سيبويه عدمُ صحة تفسير الفعل لعدم صحة عمله فيما تقدَّمَه، وعدمُ الضرورة إلى[5] كونه مفسِّراً لإمكان الابتدائية.

---

(1) نحو: (ليتما عمرٌو أو عمراً قعد) فَرَفْع (عمرٌو) على الابتداء بعد تقدير (ما) كافة، ونصبه على أنه اسم (ليت) بعد تقدير (ما) زائدة. ويمكن تقدير (ما) مصدرية فيجب رفع (عمرو) على الفاعلية.
ينظر: التصريح 390/2.

(2) سقطت من (ب) و(ج).

(3) سورة التوبة من الآية (6) .

(4) قال الصبان 588/2- بعد أن ذكر إيراد اللقاني-: ((وأجاب يس بأنّ مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناعُ الرفع بالابتداء، لا امتناع النصب بعاملٍ مقدر، وأجاب الروداني بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك في غير الآية، إذا لم يُرِدْ به الاشتغال، وأما ما نحن فيه من الآية، ومن إرادة معنى الاشتغال في غيرها فيمتنع؛ لأنّ التلاوة رفعُ (أحد)، وفي غير القرآن لا يكون نصب (أحد) بوجدت من الاشتغال)).

(5) (ج): أي.

وقد يكون راجحَ الفاعلية على الابتدائية نحو " زَيْدٌ لِيَقُمْ".......
وقد يستويان نحو " زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَهُ".

قوله: (**نحو**: **زيد لِيَقُمْ**) هذا قول الأخفش لا سيبويه، وانظر الرضي.

قوله: (**وقد يستويان**) إن قلت: الرفعُ بالابتداء راجح على الرفع بالفاعلية؛ لسلامته من التقدير الذي هو خلاف الأصل، فكيف قال: (يستويان)؟! قلت: عند قصد العطف[1] على جملة الخبر يعارض ذلك أنَّ التناسبَ بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف[2]، وهو يقتضي النصب بتقدير فعل.

λ!!!;

---

(1) (ج): الوصف.
(2) ينظر: مغني اللبيب 496.

هذا باب التَّعَدِّي والُّلزُوم

الفعل ثلاثه أنواع :......

الثاني: الُمَتَعدِّى وله علامتان: إحداهما: أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاءٌ ضميرِ غيرِ المصدرِ.

باب[1] التعدِّي واللُّزوم

قوله: (أن يتصل به.. إلخ) هذه منقوضة بكان وأخواتها، لصحة اتصال[2] الهاء المذكورة بها، كقولك: الصديق كانه زيد[3]، مع أنها غير متعدية، كما صرح به أولاً، ومنقوضة -أيضاً- بالأفعال القاصرة، لصحة[4] اتصال هاء الظرف بها، كقولك: اليوم صمته[5].

---

(1) سقطت من (أ).

(2) (ب) و(ج): إيصال.

(3) أورد النحاة في كتبهم هذا الاعتراض، وتنوعت إجاباتهم عنه، وحاصلها أنّه لا يُعتَرض به، ومن هذه الأجوبة:

1- أنّ (كان) وأخواتها أدخلت في ضمن الأفعال المتعدية لشبهها به في عمل الرفع والنصب.

2- أن المرادَ أن تتصل به هاء غير المصدر، وهاء غير خبر (كان)، وحذف هذا القيد هنا للعلم به، من مقابلة المتعدي للأفعال الناقصة، بدليل أن المصنّف مثَّل بهذا المثال في باب الضمير.

ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 589/2-590، وحاشية الخضري 359/1، وحاشية يس على التصريح 309/1.

(4) (ج): بصحة.

(5) أجيب عن هذا الاعتراض بأن اتصال هاء غير المصدر في باب الأفعال القاصرة جاء على سبيل التوسع بحذف حرف الجرّ، والمراد بالاتصال المذكور ما جاء على الأصل، وليس توسعاً.

ينظر: حاشية الصبان 589/2، وحاشية الخضري 358/1، وحاشية يس على التصريح 309/1.

الثانية : أن يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ تام..........

وحكمه أن ينصب المفعولَ به .... إلا إنْ ناب عن الفاعل كضُرِبَ زَيْدٌ... . الثالث : اللازم وله اثنتا عشرةَ علامة وهى : أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر،.......

قوله: **(أن يبنى منه اسم مفعول)** ظاهر عبارته أنَّه[1] مبنيٌّ [ب/28]من فِعْلِ الفاعل المتعدي، والمتعارفُ بناؤُه من فعل المجهول، والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداءً.

قوله: **(إلاَّ إن ناب**[2]**.. إلخ)** مقتضاه: أن فعل المجهول متعدٍّ بالنسبة إلى مرفوعه، وفيه نظر، إذ التعدي إلى شيء هو نصبه إياه، ومرفوعه ليس منصوباً لفظاً ولامحلاًّ[3].

قوله: **(أن لايتصل به.. إلخ)** اعلم أنَّ كلامَه صريحٌ في أنَّ علامتي اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان، أي: متى وجدتا أو أحدهما في فعل كان متعدياً، منعكستان، أي: متى انتفتا[4] من فعل كان غير متعدٍّ، وكان لازماً، ولايخفى عليك أنّ كل فعل إمَّا أن يصح فيه ذلك أو لا، ولا واسطة، فإذا كان الأول متعدياً، والثاني لازماً، فأين الواسطة التي لاتوصف بتعدٍّ ولا لزوم، وهو[5] القسم الذي صدَّر به أوّلاً[6].

---

(1) الضمير يعود على اسم المفعول.

(2) (ج): نائبه.

(3) قال الشهاب القاسمي: ((كلٌّ من هذا النظر، ودعوى أنه مقتضى كلام المصنّف ساقطٌ؛ لأنّ المتعدِّي المقابل للاَّزم، ما يصحّ نصبه للمفعول به، سواء نصبه أولا، كما صرَّح به تعبير المصنِّف في العلامة الأولى بالصحة، نَعَمْ قد يطلق المتعدِّي على ما نصب بالفعل، وليس الكلام فيه)). ينظر: حاشية يس على التصريح 309/1.

(4) (أ): انتفيتا.

(5) (ب) و(ج): هي.

(6) يجاب عن هذا الاعتراض بأنَّ ابن هشام حذف قيداً آخر في قوله :(هاء ضمير غير المصدر) ألا وهو (وغير هاء الخبر) وسبب حذفه للقرينة، وذلك أنه تحدث في أول الباب عن الفعل (كان) وأخواتها، وعلى هذا فتكون العلامتان وهما: هاء ضمير غير المصدر وغير الخبر، وبناء اسم المفعول =

ألا ترى أنه لا يقال " زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو " ألا ترى أنه لا يقال: "زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرٌو".........

فصل: وقد يُحْذَفُ ناصُبُه إنْ عُلِمَ .... وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ....

وفي الأمثال نحو " الكِلاَبَ عَلَى البَقَرِ " أي : أرْسِلْ وفيما جـــرى مجرى الأمثال نحو: ﮋﭼﭽﭾﮊ

أى : وآتوا........

قوله: (لا يقال زيد خرجه.. إلخ) فيه بحث؛ لأنَّ المحقِّقين من النحويين على أنَّ الفعل القاصر الذي يتعدَّى إلى مفعول بحرف جرّ، قد يحذف حرف الجرّ، ويصل الفعل إليه بنفسه توسعاً(1)، وهو الذي يسمى منصوباً على إسقاط الخافض، كما في: ﮋﯓﯔﯕﯖﮊ(2)، لكن المصنف سيذكر أنه سماعيٌّ(3) فقد لايرد.

قوله: (وفيما جرى مَجْرَى الأمثال.. إلخ) الفرق بينه وبين المثَل: أنَّ المثَل كلامٌ شُـبِّهَ ما استُعْمِلَ فيه بما وُضِعَ له. وماجرى مجراه: كلامٌ مستَعْمَل فيما وضع له، شائع الاستعمال أي: كثير الدَّور على الألسنة(4).

λ!!!;

مطردتان منعكستان.

وينظر: حاشية يس على التصريح 310/1.

(1) ينظر: شرح الأشموني 310/2.

(2) سورة الأعراف من الآية (155).

(3) وهو أيضاً قول ابن الناظم والشاطبي. ينظر: شرح ابن الناظم 179، والمقاصد الشافية 144/3.

(4) في تفرقة اللقاني بين المثل وبين ما جرى مجراه عدم وضوح، وأوضح منه قول الشيخ خالد الأزهري في تصريحه 415/2 عن المثل أنه: كل كلام مركبٍ مشهور،شُبِّه مضربه بمورده ،وعن ما جرى مجرى الأمثال بأنه:كل كلامٍ اشتُهر،فبسبب شهرته جرى مجرى المثل،فأعطي حكمه بأنه لايُغيَّر .

هذا باب التنازع في العمل

.... وقد عُلم مما ذكرتُه أن التنازع لا يقع بين حرفين....... ولا بين جامد وغيره وعن المبرد إجازتُه في فِعْلَى التعجب نحو " مَا أحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْداً " وأحْسِنْ بِهِ وَأجْمِلْ بِعَمْرٍو ولا في معمول متقَدِّم نحو " أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ وَأكْرَمْتَ " أو " شتمته ".......

التنازع[1]

قوله: (ولا بين جامد وغيره) يعني: لأنَّ الجامد لايقوى على كونه مفصولاً ولامفصولاً به، فإن تقدم فالأول، وإلا فالثاني.

قوله: (إجازته في فِعْلَي التعجب) فإن قلت: فما حكم فعلي التعجب في التركيبين المذكورين على الأول؟ قلت: المنع، وأن يقال فيهما: ما أحسنَ زيداً وأجملَه! وأَحْسِنْ بزيد، وأجمل به! [2].

قوله: (أو شتمته[3]) أشار به إلى المنع، سواء أعمل الثاني كما في: أَيَّهم ضربتَ

---

(1) العنوان سقط من (ج).

(2) قال الشهاب القاسمي تعليقاً على قول اللقاني: ((هذا ممنوع، بل يصحّ التركيب الأول؛ لأن فيه حذف المتعجب منه في الفعل الأول، وهو جائز لقرينةٍ، كما قال في الألفيَّة:

وحذف ما منه تعجبت استبح   إن كان عند الحذف معناه يصح

والقرينة هنا ذِكْرُه في الثاني، وقوله: وأحسن بزيدٍ وأجمل به لا يتعين ذلك، لجواز الحذف من أحدهما، وإن كان المحذوف فاعلاً، كما صرحوا به، وجعلوا منه قوله تعالى: (أسمع بهم وأبصر) أي بهم)). حاشية يس على التصريح 317/1، وينظر في هذه المسألة: المقتضب 184/4، والأصول 105/1، والتصريح 427/2، وعدة السالك 170/2.

(3) (ب): شممته، وهو تحريف.

ولا في نحو :

وَعَزَّةُ مُمْطُولٌ مُعَنىً غَرِيمُهَا

بل " غريمُهَا " مبتدأ و " ممطولٌ " و " مُعَنًّى " خَبَرَانِ أو " ممطولٌ " خبر و " مُعَنًّى " صفة له أو حال من ضميره.......

وأكرمتَ، أم[1] أعمل الأولَ كما في: أيَّهم ضربتَ وشَتَمْتَه[2]، على ماسيجيء.

قوله: (**ولا في نحو: ممطول.. إلخ**) السِّرُّ فيه أنه لوكان من باب التنازع لزم من إعمال أيِّهما كان فيه خلوُّ خبر المبتدأ المشتق من ضمير المبتدأ حال كونه غير رافع لظاهر، وقد تقدَّمَ[3] أن ذلك ممنوع، وذلك لأن المهمل من العمل فيه يقدر فيه ضمير مرفوع به عائد على ذلك السببي، فيخلو عن ضمير المبتدأ[4] .

فإن قلت: هذا القدر يوجد في السببي المنصوب، وقد قال[5]: إن التنازع فيه جائز، وذلك كقولك: زيد ضربت وأكرمت أخاه.

قلت: هذا المثال وما أشبهه لا يجوز أن يكون من التنازع، بل يجب أن يقدر الأصل: زيدٌ ضربت أخاه وأكرمت أخاه، حَذْفُ المفعول الظاهرمن أحدهما، لدلالة الآخر عليه، والمصنف إنما قال: ولا يمتنع في نحو: زيد ضرب وأكرم أخاه، ولا إشكال فيه. فليتأمل.

---

(1) (ب) و(ج): أو.

(2) اعترض الشهاب القاسمي قول اللقاني بأن مراد ابن هشام أنه لا فرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولاً بالضمير أولا، وتعبيره بـ(أو) إشارة إلى أنّه لا فرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف.

ينظر: حاشية يس على التصريح 318/1.

(3) (ب) و(ج): سبق.

(4) ينظر في الكلام على البيت: توضيح المقاصد 634/2، والتصريح 431/2-433، وهمع الهوامع 127/3.

(5) (ج): يقال.

فصــــل: إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شـــئتَ باتفاق....... فإن أعْمَلْنَا الأولَ في المتُنَازَعِ فيه....... وإن أعْمَلْنَا الثاني، فإن احتاج الأولُ لمرفوعٍ فالبصريون يُضْمِرُونه لامتناع حذف العُمْدَة ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

نحو " رُبَّهُ رَجُلاً " و " نِعْمَ رَجُلاً " وفي الباب نحو " ضَـــرَبُونِي وَضَـــرَبْتُ قَوْمَكَ " حكاه سيبويه...... والكسائيُّ وهشامٌ والسُّهَيْلِيُّ يُوجِبُون الحذفَ تَمَسُّكاً بظاهر قوله :

قوله: (لامتناع حذف العمدة) هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضـــمار؛ لإمكان وجوب الإظهار وجوازه[1].

قوله: (ولأن الإضمار.. إلخ) فيه –أيضاً– بحث؛ لأن جواز الاضمار فيه لغرض[2] إيراد الشيء مجملاً ثم مفصلاً ؛ ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقاً[3].

قوله: (وفي الباب) لا يفيد اطراد الجواز؛ لإمكان أن يكون سماعياً، والمطلوب أنه مطرد[4].

قوله: (تمســـكاً.. إلخ) بمعنى[5]: أنَّه مؤول، إمَّا بأنَّ في (تَعَفَّقَ) ضـــميراً يعود إلى الصَّــائد وهو غير (رجال) فليس من باب التنازع، وإمَّا بأن يقدر في واحد من (تَعَفَّقَ) وأراد ضمير الرجال مفرداً مراعاة للفظ الجمع لا لإفراده، والتقدير: تعفق هو أي: الجمع،

---

(1) أجاب الشهاب القاسمي عن كلام اللقاني بقوله: ((جوابه أن المقصود بهذا الدليل إثباتُ وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف، وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر، وهو لزوم التكرار، كما قرره شراح الكافية)).

(2) (أ) تعرض، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الصواب.

(3) ينظر: جواب الشهاب القاسمي عن هذا الاعتراض في حاشية يس على التصريح 320/1.

(4) أجاب الشهاب القاسمي عن هذا بقوله: ((الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد، ما لم يدلّ دليل على خلافه، ولم يدل هنا شيء على خلاف ذلك)). ينظر: حاشية يس على التصريح 320/1.

(5) (ب) و(ج): يعني.

تَعَفَّقَ بِالأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . . .

إذ لم يقل " تَعَفَّقُوا " ولا " أَرَادُوا " .

وإن احتاج الأولُ لمنصــوبٍ لفظاً أو محَلاًّ فإن أَوْقَعَ حَذْفُه في لَبْسٍ أو كان العاملُ من باب "كان " أو من باب " ظَنَّ " وجب إضمار المعمول مُؤَخّراً،

أو وأراد هو أي: الجمع[1].

قولـه: (تَعَفَّقَ.. إلخ) تَعَفَّقَ[2]: اســتَتَرَ[3]، بالأَرْطَى: شــجر يقـال[4] لهـا: بقرة الوحش[5]، فبَذَّتْ: تبدَّدَتْ[6] وافْتَرَقَتْ[7]. وكَلِيبُ: جمع كَلْب كعبيد[8].

قوله: (أو كان العامل) يعني: لأنَّ معمولَ البابين عمدةٌ في الأصل.

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 630/1-632، وشرح التسهيل 174/2، وتعليق الفرائد 62/5-63، وشرح الشواهد للعيني 613/2.

(2) سقطت من (ج).

(3) لـ:(تَعَفَّق) عدة معانٍ ، منها: إذا لاذ بالشيء من خوفٍ وغيره، وهو قريب مما ذكره اللقاني، ينظر: لسان العرب 254/10 (عفق)، وتاج العروس 165/26 (عفق).

(4) (يقال) سقطت من (أ) و(ب).

(5) الأرطى: شجر ينبت بالرمل شبيه بشجر الغضى، ولم أجد من أصحاب المعاجم من ذكر أن اسمه (بقرة الوحش) –كما قال اللقاني–، لكن قال الزبيدي في تاج العروس: ((..ولذلك أكثر الشعراء من ذكر تَعَوُّذِ بقر الوحش بالأرطى ونحوها من شجر الرمل)).

ينظر: لسان العرب 325/14 (رطا)، ومعجم مقاييس اللغة 81/1 (أرط)، وتاج العروس 124/19 (أرط).

(6) (ب) و(ج): تبدت (بدالٍ واحدة).

(7) ينظر: لسان العرب 477/3 (بذذ)، وتاج العروس 374/9-375 (بذذ).

(8) ينظر: تاج العروس 170/4 (كلب).

وهذه الكلمات التي شرحها اللقاني من بيت ذكر ابن هشام بعضه، وهو بتمامه:

تَعَفَّقَ بالأَرْطَى لَهَا وأَرَادَهَا رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

نحو " اسْتَعَنْتُ وَاُسْتَعَانَ عَلَيَّ زَيْدٌ بِهِ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقاً إِيَّاهُ، وَظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إِيَّاهُ ".

وقيل : في باب " ظن " و "كان " يضمر مقدماً وقيل يظهر، وقيل : يحذف، وهو الصحيح؛ لأنه حَذْفٌ لدليل..........

قوله: (**نحو استعنت.. إلخ**) يعني: لو حذف قولك(1): (به) من المثال المذكور، فقيل: استعنتُ واستعان عليَّ زيدٌ [أ/29] ، والمراد أنك استعنت بزيد ،لا أنَّك استعنت عليه(2).

قوله: (**لأنَّه حذفٌ لدليل**) إن قلت: هذا الدَّليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز، وقد سبق منعه، ودليل المنع من الثاني –وهو تهيئةُ العامل وقطعُه- جارٍ(3) في الحذف من الأول، فيمتنع، وقد بيَّن أنَّه جائز.

قلت: التهيئة عبارة عن إيلاء العامل ما هو معموله(4) معنى، وقطعُه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيما يرادفه، ولايخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول؛ لفصله من المعمول بالعامل الثاني، وح لايتوجه الاعتراض على الدليل المذكور؛ لجواز حذف الفضلة، مع أنَّها(5) عاملَها متهيِّءٌ للعمل فيها؛ لأن التهيُّؤ بالمعنى الذي ذكرناه مُنْتَفٍ من عامل الفضلة(6).

---

(1) في النسخ المعتمدة (قولك)، ولعل الأولى (قوله).
(2) ينظر: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 619/2، والتصريح 443/2، وحاشية يس عليه 321/1.
(3) (ب): جاز.
(4) (ج): معمول.
(5) في النسخ المعتمدة: (أنها)، وفي حاشية يس على التصريح 321/1 (أن)، وهو الأولى.
(6) (أ): الغفلة وهو خطأ.

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضميرٍ وكان ذلك الضميرُ خبراً عن اُسم ذلك الاسم مخالفاً في الإفراد والتذكير أو غيرهما للاســـم المُفَسّـــر له – وهو المتنازَع فيه – وجب العدولُ إلى الإظهار نحو " أظُنُّ وَيَظُنَّانِنِي أخاً الزَّيْدَيْنِ أخَوَيْنِ " . وذلك لأن الأصـــل " أظن ويظننى " الزيدين أخوين...........

والذي يَظْهر لي فَسَـــادُ دَعْوَى التنازعِ في الأخوين لأن " يَظُنُّنِي " لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد ......

قوله: (**خبراً**[1] **عن اســم.. إلخ**) تبع فيه النَّظْم[2]، وهو تَطْويلٌ بلا طائل، وأخصــر منه أن يقال: وكان ذلك الضمير مخالفاً للمفسِّر له، إلا أنه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير؛ لأن مخالفته إنما تحصل بإفراده، وهو بعدُ لم يحصل.

قوله: (**المفسِّر له**) أي: للضمير، بدليل التصريح به فيما سيجيء[3].

قوله: (وهو المتنازع فيه) يفيد انحصـــار التنازع[4] فيه، مع أنَّ التنازع في اسمين معاً، والجواب: أنَّ الحصر بالإضافة إلى الاسم المخبر عنه.

قوله: (**والذي يظهر لي**[5].. **إلخ**) الحقُّ أنه لا فساد في ذلك ، إذْ طلب العامل

---

(1) (أ): خبر.

(2) في قوله –أي: ابن مالك–:

وأَظْهِر إنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا

(3) في قوله: (... والياء مخالفة لأخوين الذي هو مفسِّرٌ للضمير الذي يؤتى به، فإنّ الياء للمفرد، و(أخوين) تثنية...) .

(4) (ج): المتنازع.

(5) (لي) سقطت من (ج).

....

للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادَّة لفظه، وأمَّا صـورةُ لفظه فمرجعُها إلى الواقع في نفس الأمر، على أنَّ صورةَ التثنية إنما حصلت بعد تسلط (أظن) وإعمالها[1].

λ!!!;

(1) (وإعمالها) سقطت من (أ)، وفي (ب): إعماله. وينظر في التعليق على هذه المسألة: شرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 2/621-622، والتصريح 2/448-449 (مع ما نقله المحقق عن العلامة عبد القادر المكي. هامش2)، وحاشية يس على التصريح1/323.

هذا باب المفعول المطلق

........**وعاملُه إما مصدر مثلُه نحو: ﮋﮩﮪﮫﮬﮊ**..........

فصل: ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ،

باب[1] المفعول المطلق

قوله: (ﮋﮩﮪﮫﮬﮊ[2]) في التمثيل به لما يعمل فيه مصـــدر مثله[3] نظر، إذْ قوله: (جزاؤكم) وإن كان لفظه مصـــدراً معناه: المجزيُّ، لحمله على جهنم، فمعنى الآية: أنَّ جهنم هي الشـيء الذي أنتم مجزيُّون به، وفي الكشَّـاف ما نصُّـه: ((وانتصـب (جزاءً موفوراً) بما في: (فإن[4] جهنم جزاؤكم[5]) من معنى: تُجازَوْن، أو بإضـمار تجازون، أو على الحال؛ لأن الجزاء موصوف بالموفور))[6] انتهى.

قلت: فعلى الأوَّل[7]، جعل النَّصــب بمعنى الفعل الذي تضــمنه الكلام، لا بلفظ المصدر، فتأمله مُنْصِفاً.

قوله: (من صفة) أي: نعت للمصدر، إذْ تقدير الأمثلة المذكورة: سرت سيراً أحسنَ السَّيْرَ ، واشتملَ الاشتمالةَ الصَّمَّاءَ، والثالث بيَّنه المصنف. ثم إنَّ قوله: **(من صفة)**

---

(1)(باب) سقطت من (أ).

(2) سورة الإسراء من الآية (63).

(3) مثَّل كثيرٌ من النحاة بهذه الآية على المصدر إذا عمل فيه مصدرٌ مثله . ينظر:توضيح المقاصد644/2 ، وهمع الهوامع 97/2 .

(4) سقطت من (ج).

(5) (ج): جزاكم.

(6) الكشاف 633/2، وينظر البحر المحيط 55/6.

(7) أي: الأول من توجيهات الزمخشري للنصب في (جزاءً)، وهو كونه منتصباً بما تضمنه قوله تعالى: (فإن جهنم جزاؤكم جزاء) من معنى تُجَازَون.

ك "سِرْتُ أحْسَنَ السَّيْرِ" و "اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ" و "ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الأَمِيرِ اللِّصَّ"،......
أو ضميرِهِ نحو " عَبْدَ اللهِ أظُنُّهُ جَالِساً "،

يخالف ما نص عليه في بعض كتبه[1] من امتناع نيابة[2] صـــفة المصـــدر عنه[3]، وقال: إن (رغداً) من قوله تعالى[4]:ﮋﯔﯕﯖﮊ[5] حال من ضـمير المصـدر المفهوم من الفعل أي: فكلاه حال كونه رغداً[6].

قوله: (**كـــسِرْتُ أَحْسَنَ.. إلخ**) فيه إشكال؛ لأنّ المصدر إن قُدِّرَ نكرة لزم وصفه بالمعرفة، أو معرفةً بأل[7] لزم وصف المعرَّف بها بالمضاف[8].

قوله: (**نحو: عبد الله.. إلخ**) يعني: لأن (عبد الله) منصـــوب لكونه مفعولاً أول لـ(أظن)، و(جالساً) مفعوله الثاني ، فيتعين[9] أنَّ الضمير المنصوب به عائدٌ للظن المفهوم

---

(1) ينظر: مغني اللبيب 855، وشرح قطر الندى 252.
(2) سقطت من (ج).
(3) وهو قول سيبويه والمحققين من النحويين، وخالفهم ابن مالك وبعض النحاة.
ينظر: الكتاب 227/1، وشرح المفصل 59/2، وشرح التسهيل 181/2، ومغني اللبيب 856، والتصريح 456/2-457.
(4) سقطت من (ج).
(5) سورة البقرة من الآية (35)، وفي (أ) و(ب): فكلا، وهو خطأ شنيع.
(6) ينظر: شرح قطر الندى 252.
(7) قدَّره الأزهري والصبان معرفة، أي: سرت السيرَ أحسن السير، وقدَّره ابن الناظم نكرة.
ينظر: شرح ابن الناظم 192، والتصريح 466/2، وحاشية الصبان 629/2.
(8) ردَّ الشيخ يس والدنوشري هذا الإشكال بأنه يجوز أن يوصف المعرَّف بأل بالمضاف لما فيه أل.
ينظر: حاشية يس على التصريح 325/1-326.
(9) (ج): فتعين.

و نحو (لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً) أو إشارةٍ إليه " ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ " أو مُرَادِفٍ له نحو " شَنِئْتُهُ بُغْضاً "........

أو مشاركٍ له في مادته وهو ثلاثة أقسام : أُسْمُ مصدرٍ كما تقدم واسْمُ عَيْنٍ ومصدرٌ لفعل آخر نحو: ﭽﭼﭽﭾﭿ ، ﭽﮀﮁﮂ والأصل إنْبَاتاً وَتَبَتُّلاً. ـــــــ

من (أظنّ) لا لعبد الله، وهذا من إعمال الظن المتوسط بين المفعولين(1).

قوله: (**ونحو: ﭽﭼﭽ**(2).. **إلخ**) أي: لأن الضمير عائد على العذاب من قوله: ﭽﭼﭽﭾ(3)، لكن الأظهر أنَّ (عذاباً) اسم مصدر لا مصدر(4) لــــ(أعذِّب) ؛ لعدم جريانه عليه، وكلامُه الآن إنما هو في المصدر الأصلي(5). فتأمَّلْه.

وكذا (بُغْضاً) من **قوله:** (**شَنِئْتُهُ بُغْضاً**)، الظاهر أنَّه اسم مصدر لأُبْغِض، لا مصدرٌ(6) له(7)؛ إذ الجاري عليه الإِبْغَاضُ، فهو اسم مصدرٍ مرادفٍ لمصدر (شَنِئْتُهُ).

قوله: (**كما تقدم**) أي من قوله: اغْتَسَلَ غُسْلاً، وتوَضَّأَ وُضُوءًا، وأَعْطَى عَطَاءً(8)، **أو دالٍّ على نوعٍ منه قَعَدَ القُرْفُصَاءَ " و " رَجَعَ القَهْقَرَى "**.............

---

(1) ينظر: المفصل 57، وشرحه لابن يعيش 123/1، والتصريح 457/2.

(2) سورة المائدة من الآية (115).

(3) سورة المائدة من الآية (115).

(4) (لا مصدر) سقطت من (ج).

(5) يجاب عن اعتراض اللقاني بأن الضمير يعود على التعذيب أو على العذاب وهو بمعنى التعذيب، وقال أبو حيّان في البحر المحيط 62/4: ((والعذاب هنا بمعنى التعذيب فانتصابه انتصاب المصدر))، وقال أيضاً: ((والظاهر أن الضمير في (ﭼﭽ) يعود على العذاب بمعنى التعذيب، والمعنى: لا أعذب مثل التعذيب أحداً)).

(6) (أ): مصدراً.

(7) (له) سقطت من (ج).

(8) عبارة ابن هشام 183/2: ((وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً، والمصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل، وخرج بهذا القيد نحو: اغتسل غسلاً، وتوضَّأ وضوءاً، وأعطى عطاءً، فإنّ هذه أسماء مصادر)).

لكن لقائل أن يقول: إن كان مرادُه باسم المصدر ما ليس جارياً على الفعلِ العاملِ فيه، وإن كان جاريا على فِعْلٍ آخَرَ، كما في: ﮋﭽﭾﮊ(1)، فكان ينبغي أن يدخل فيه (تبتيلاً)، وإن كان مرادُه ما ليس جاريًا على فِعْلٍ أصـلاً، فما تقدَّمَ من الأمثلة الأُوَلِ ليس كذلك، لجريان الغُسْلِ على غَسَلَ، والوُضُوء على وَضُؤَ، وعَطَاءً على أَعْطَى أي: أخذ، إلاَّ أنْ يجاب بأنّ مراده بما ليس جارياً على فعله: ما دخله(2) نقصٌ لبعض الحروف التي في فعله، فإن قلت: هل يصح في (نباتاً)[ب/29] من قوله تعالى(3):ﮋﭽﭾﭿﮊ(4) أن يكون مصدراً لفِعْلٍ آخر وهو نَبَتَ؟ قلت: لا، إذْ مصدر نَبَتَ النَّبْتُ(5)، فالنَّبات اسم لعين النابت(6)، فتأمَّلْ ذلك.

قوله: (كقَعَدَ القُرْفُصَاءَ): إن قلت: ما الفرق بين (اشْتَمَلَ(7) الصَّمَّاءَ) و(قَعَدَ القُرْفُصَاءَ) حتى كان الأول من نيابة الصفة، والثاني من نيابة الدَّالِّ على نوع.

---

(1) سورة المزمل من الآية (8).

(2) (ج): أدخله.

(3) سقطت من (ج).

(4) سورة نوح من الآية (17).

(5) قال ابن سيده: ((نبت الشيء ينبت نبتاً ونباتاً)) لسان العرب 95/2 (نبت)، وينظر: المقتضب 204/3، والتصريح 461/2.

(6) (ج): النبات، وقال الفراء: إنَّ النبات اسم يقوم مقام المصدر. لسان العرب 95/2 (نبت). وينظر الخلاف في ناصب المفعول في الآية في: ارتشاف الضرب 1354/3.

(7) (ج): ما اشتمل.

وقد يُقَام المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه وهو نوعان :

1- مالا فِعْلَ له نحو " وَيْلَ زَيْدٍ " و " وَيْحَهُ "، فيُقَدَّرُ له عامل من مَعْنَاه على حَدِّ " قَعَدْتُ جُلُوساً "

2- وما له فِعْلٌ وهو نوعان:واقع في الطَّلَبِ وهوالوارد دُعَاء ك " سَقْياً وجَدْعاً " أو أمراً أو نهياً.

قلت: هو أنَّ الصَّمَّاءَ جاريةٌ على موصوفٍ محذوفٍ، والقُرْفُصاء اسمٌ لهذه القِعْدَة المخصوصة، فهي جامدة غير مشتقَّة.

قوله: (**فيقدر له عامل.. إلخ**) فيقدر في (ويل زيدٍ): عَذِّبْ زيداً[1]، إذْ (ويل) كلمة عذاب، وفي (ويح زيدٍ) ارحم، إذ (ويح) كلمة ترحُّم، وفي :

بَلْهَ[2] **الأَكُفِّ** [3] اترك.

قوله: (**كسَقْياً ورَعْياً**) قال في المتوسط: ((فإن قيل: لِمَ قيل[4] إنَّ فِعْل هذا القسم واجبُ الحذف، وقد يُستعمل فعله، نحو: حمدت حمداً، وسقاك الله سَقْياً. فالجواب: أن يقال: إنَّ المراد بأنَّه[5] واجبُ الحذف عند استعمال مصدره مع اللام، نحو: حمداً له، وشكراً له، وأنتم ما بَيَّنْتُم التخلُّفَ فيه، أو نقول: إنه واجبُ الحذف عند البعض، وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض))[6] انتهى.

وواقع في الخبر وذلك في مسائل : إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَة كَثُرَ استعمالُهَا ودَلّتِ القرائنُ على

---

(1) (زيدا) سقطت من (ب) و(ج).

(2) (ج): وبله.

(3) جزء من بيت من الكامل ،قاله كعب بن مالك الأنصاري τ في غزوة الخندق ،وهو بتمامه :

تَذَرُ الجماجمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأَكُفِّ كأنَّها لم تُخْلَق

الشاهد فيه قوله :(بله الأكف)، حيث جاءت (بله) مصدراً ليس له فعلٌ من لفظه .

ينظر البيت في: ديوانه 245 ، وشرح المفصل 47/4 ، ومغني اللبيب 156، وتوضيح المقاصد1167/3،وهمع الهوامع 290/2 .

(4) (ب) و(ج): قلت. وهو موافق لما في المتوسط، وحاشية يس331/1.

(5) (ب) و(ج): أنه.

(6) الوافية شرح الكافية (المتوسط) [52/ب].

عاملها كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : " حَمْداً وَشُكْراً لاَ كُفْراً " و " صَبْراً لاَ جَزَعاً "، وعند ظهور أمر مُعْجب " عَجَباً "، وعند خطاب مَرْضِيٍّ عنه أو مغضوب عليه " أفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً " و " لاَ أفْعَلُهُ ولا كَيْداً ولاَ همًّا ". الثالثة : أن يكون مكرراً أو محصوراً أو مُسْتَفْهَماً عنه وعاملُه خَبَرٌ عن اسمِ عينٍ نحو " أنْتَ سَيْراً سَيْراً " و " مَا أنْتَ إلاّ سَيْراً "

قوله: (وواقعٌ في الخبر) كأنَّه أراد بالخبر ما ليس بطلب , وإلاَّ فلا شك أنَّ قوله: حمداً وشكراً لا كفراً, وصبراً لا جزعاً, وعجباً؛ من الإنشاء الذي لا يحتمل الصدق والكذب[1]. فتأمله.

قوله: (أَفْعَلُه وكرامةً ومسرةً) أي:وأُكرَمُ أنا بفعله كرامة,وأُسَرُّ به مسرةً[2], أي: سروراً.

قوله[3]:**(ولا أفعلُه ولا كَيْداً ولا هَمّاً)**أي:ولا أَكَادُ كَيْداً ولا أَهُمُّ هَمًّا,لعدم فعله[4].

قوله: (خبرٌ عن اسم عين) احترازٌ عن مثل: ما سَيْرِي إلا سير شديد[5].

---

(1) قال الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل 385/1: ((المراد بالخبر ما قابل الطلب، فيشمل الإنشاء غير الطلبي كقولهم عند تذكر النعمة: حمداً وشكراً لا كفراً، وعند تذكر الشدة: صبراً لا جزعاً، وعند ظهور معجب: عجباً... فالمقصود في ذلك الإنشاء لكن جعلوها من قسم الخبر نظراً للفظ العامل)).

(2) قدَّر كثيرٌ من النحاة المحذوف مبنيّاً للفاعل، لا مبنيّاً للمفعول، ينظر: الكتاب 318/1، والمقتضب 380/4، وشرح المفصل 114/1، والتصريح477/2، وهمع الهوامع 118/2.

(3) سقط من (ب) و(ج).

(4) ينظر: الكتاب 318/1، والتصريح 476/2، وهمع الهوامع 118/2.

(5) لأنه يتعين رفع المصدر على الخبرية لعدم حاجته إلى إضمار فعل، بخلاف كونه خبراً عن اسم عين، فإنّه يؤمن معه اعتقاد الخبرية؛ لأن المعنى لا يخبر به عن اسم العين إلا مجازاً. وينظر: التصريح 480/2.

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفســـه أو لغيره فالأول الواقع بعد جملة هي نَصٌّ في معناه ، والثاني : والواقع بعد جملة تحتمل معناه وَغَيْرَهُ نحو " زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا " و " هذَا زَيْدٌ اَلْحَقَّ لاَ البَاطِلَ" . الخامسة : أن يكون فعلا عِلاَجِيًّا تشبيهياً بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه كـــ " مَرَرْتُ بزَيْدٍ" فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ وَبُكَاءٌ بُكَاءَ ذَاتِ دَاهِيَةٍ".

قوله: (**زيدٌ ابني حقّاً**) أي: أحق حقّاً، وأما قوله: (**وهذا زيدٌ الحقَّ لا الباطلَ**) فلفظ الحق فيه الأظهر(1) أنه صفة مشبهة لا مصدر، لمقابلته بالباطل، فنصبه حينئذٍ(2) على أنَّه مفعول به، أي: أعني الحقَّ، أو على الحال بتأويله بنكرة.

قوله: (**كمررت [بزيدٍ]** (3) **فإذا له.. إلخ**) قالوا(4) في تقديره وتقدير ما أشبهه: فإذا هو يُصوِّتُ صوتَ حمارٍ، وإذا(5) هو يبكي بكاءٌ بكاءَ(6) ذات داهيةٍ(7)، صرَّح بهذا التقدير في المتوسط(8)، وفيه إيماءٌ الى أن الدالَّ على الفعل(9) المقدر الناصب إنما هو الجملة قبله لا المصدر، كما هو ظاهر ما هنا، ويدل على ذلك -أيضاً- قول الموضح

(1) (ب) و(ج): زيادة فيه.

(2) (أ) سيجيء، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو موافق لما نقله الشيخ يس في حاشيته على التصريح 333/1 عن اللقاني.

(3) ما بين المعقوفين زيادة منّي؛ ليوافق المتن.

(4) ينظر: الكتاب 356/1، وشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري 389/1، والمقاصد الشافية 259/3، وهمع الهوامع 126/2.

(5) (ب): فإذا.

(6) (بكاء) سقطت من (ب) و(ج).

(7) (أ) ذا هبة، و(ج): ذا هيبة. والمثبت من (ب) وهو الأولى والموافق للمتن.

(8)الوافية شرح الكافية (المتوسط) [54/ب].

(9) (ب): زيادة له.

....

في التنبيه[1] في: **طَيَّ المَحمَلِ**[2] ؛ لأنَّ ما قبله بمنزلة (لَهُ طَيٌّ)[3]، أي: ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تأويل جملة تدل على الفعل المقدَّر.

λ!!!;

---

(1) (ب) و(ج): التثنية.

(2) جزء من بيت من الكامل ، قاله أبو كبير الهذلي يصف تأبط شراً ، ابن زوجته ، وهو بتمامه :

مَا إنْ يَمَسُّ الأَرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ   مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ طيَّ المِحْمَلِ

والشاهد في قوله:(طيَّ المحمل) فقد نصب المصدر (طيّ) بفعل محذوف وجوبًا مثل الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

ينظر البيت في : الكتاب 359/1 ،والمقتضب 179/1 ، وديوان الهذليين: 2/ 93

(3) عبارة ابن هشام 197/2: ((تنبيه: مثلُ (له صوتٌ صوتَ حمارٍ) قولُه:

ما إِنْ يَمَسُّ الأرضَ إلاَّ مَنْكِبٌ   مِنْهُ وحَرْفُ السَّاقِ، طيَّ المِحْمَلِ

لأنّ ما قبله بمنزلة (لَهُ طَيٌّ)، قاله سيبويه)).

هذا باب المفعول له

.......وجميع ما اشترطوا له خمسة أُمُور...... واتحادُه بالمعلّلِ به وَقْتاً فلا يجوز (تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ)
.... ومتى فَقَدَ المعلّلُ شرطاً منها وَجَبَ – عند من اعتبر ذلك الشرط – أن يُجَرّ بحرف التعليل
ففاقد الأول......، والثاني نحو (وَلاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِنْ إمْلاَقٍ)....، والرابع....، والخامس....،
وقد انتفى الاتحادان في ﮋﮃﮄﮅﮆﮊ
ويجوز جَرُّ المستوفى للشروط بكثرة إن كان بأل وبقلة إن كان مجرداً.... وَيَسْتَوِيَانِ في المضاف، نحو:........،

باب[1] المفعول له

قوله: (**فلا يجوز تأهَّبْتُ إلخ**) فيه مانعٌ آخر ،وهو كون السفر ليس قلبيّاً، ومانعٌ آخر -أيضاً- ،وهو عدم الاتحاد في الزمان.

قوله: (**والثاني.. إلخ**) لم يذكر الشيخُ الثالثَ[2] نحو: ضربت ضرباً؛ لأنه ليس من هذا الباب، والحقُّ أنه لم يذكره لإخراجه بقوله: (**ومتى فقد المعلِّل**)، فخرج بالمعلِّل ما ليس بعلة، فلا يجوز جرُّه بلامها.

قوله: (**ﮋﮃﮄﮅﮆﮊ**[3]) أمَّا عدم الاتحاد في الزمان؛ فلأنّ[4] اللام بمعنى (بعد) على ما صرحوا به[5]، وأمَّا عدمه في الفاعل فظاهرٌ، وفيه مانع آخر، وهو

---

(1) (باب) سقطت من (أ)، والعنوان كله سقط من (ج).
(2) أي فاقد الشرط الثالث، وهو كونه عِلَّة.
(3) سورة الإسراء من الآية (78).
(4) (أ): فإن، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأنسب.
(5) ينظر: مغني اللبيب 281، والجنى الداني 101، وهمع الهوامع 454/2.

ونحو: ﮋﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮊ. قيل: ومثلُه (لإيلاَفِ قُرَيْشٍ) أي : فليعبدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين والْحَرْفُ في هذه الآية واجِبٌ عند من اُشترط اتحاد الزمان.

كون المصدر ليس قلبيّاً[1].

قوله: (ﮋﮀﮁﮂﮃﮄﮅﮆﮇﮈﮊ[2]) إن قلت: الضمير في (منها) للحجارة، وخشيتُها غيرُ قلبية، فليست من جرِّ المستوفي للشروط. قلت: المراد بالقلبي: ما[3] شأنُه أن يكون بالقلب، والخشية[4] مطلقاً كذلك.

قوله: (**قيل: ومثله.. إلخ**) يحتمل أنه أشار بـ(قيل) إلى أنَّ الإيلافَ مصدرُ الرباعي المتعدي إلى اثنين[5]، أي: آلَفْتُ زيداً عمراً، أي: صيَّرْتُه يأْلَفُه، فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول، وفاعلُه محذوفٌ، أي: لإيلاف الله تعالى قريشاً رحلةَ الشتاء والصيف، فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل، إذ فاعلُ العبادة[6] قريشٌ، على أنَّ الإيلاف ح ليس قلبيّاً، وإنما القلبيُّ الإِلْفُ[7]، فتأمَّلْ ذلك، فإنه جيِّد إن شاء الله تعالى.

قوله: (**واجبٌ**) أي: فإنَّ زمان الإيلاف متقدِّمٌ على زمان العبادة.

λ!!!;

---

(1) ينظر: حاشية الصبان 647/2.

(2) سورة البقرة من الآية (74).

(3) (أ): زيادة (ليس) وهو خطأ، والمثبت من (ب) و(ج).

(4) (ج): وخشيتها.

(5) ينظر: الأفعال 9، والبحر المحيط 514/8، والتبيان في إعراب القرآن 1305/2.

(6) (ج): الإيلاف، والمثبت من (أ) و(ب)، وهو الصواب.

(7) قال الشهاب القاسمي: ((ويحتمل أنه أشار به إلى أن ما ذكره بعد قوله: والجرّ في هذه الآية واجبٌ، أو إلى ما أشار إليه من اختلاف الزمان))، وعبارة ابن هشام: والحرف -أي الجار- في هذه الآية واجب.

ينظر: حاشية يس على التصريح 336/1.

هذا باب المفعول فيه وهو المسمى ظَرْفاً

الظرف ما ضُمِّنَ معنى في باطِّرَادِ.......

فصل: وحكمه النَّصْبُ اللفظُ الدال على المعنى الواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاثُ حالاتٍ:....... والثالثة أن يكون محذوفاً وجوباً وذلك في ست مسائل وهي أن يقع صفةً ك (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ) أو صلةً........أو حالاً......أو خبراً........ أو مُشْتَغَلاً عنه ك (يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ)).

باب[1] المفعول فيه

قوله: (ضُــمِّن معنى في) إن قلت: هذا يقتضـي بناءَه لتضـمنه معنى الحرف كما مرَّ[2]. قلت: المقْتَضِـي للبناء[أ/30] تضـمُّنه إياه وضـعاً، وهذا عارض عند التركيب والاستعمال.

و**قوله: (باطِّراد)** معناه: حصـول التضـمُّن مع كل فعلٍ عملَ فيه، لوقوع معناه في معناه[3].

قوله: (وهي أن يقع[4] صـفة) فاعل **(يقع)** ضـميرٌ عائدٌ إلى[5] الظرف لا العامل، بدليل قوله: **(أو مشتغَلاً عنه)**.

λ!!!;

(1) سقط من (أ).

(2) في باب المعرب والمبني عند الحديث عن أنواع شبه الاسم بالحرف، ومنها: الشبه الوضعي.

(3) أي: وقوع معنى الفعل في معنى الظرفية.

(4) (ج): تقع.

(5) (ب) و(ج): على.

هذا باب المفعول معه

وهو اسمٌ فَضْلة تالٍ لواوٍ بمعنى مَعَ تاليةٍ لجملة ذات فعل او اسم فيه معناه وحروفه ك (سِرْتُ وَالطَّرِيقَ)....... فخرج باللفظ الأول نحو...... وبالسادس نحو: (هذَا لَكَ وَأَبَاكَ) فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي.

.... والناصبُ للمفعول معه ما سَبَقَهُ من فعل أو شِبْهِهِ لا الواوُ خلافاً للجرجاني، ولا الخلافُ، خلافاً للكوفيين.

المفعول معه[1]

قوله: (**نحو: "هذا لك وأباك"**) فيه نظر؛ لأنَّ الجار والمجرور فيه معنى الاستقرار الصالح لذلك[2].

قوله: (**ولا الخلاف**) أي: مخالفة المفعول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه ،وإنْ وَرَدَ بصورة المعطوف المشارك، يدل على ذلك قولُ الموضِّح في باب التعجب: إنَّ (أَفْعَلَ) في: (ما أَحْسَنَ زيداً) مثلا عند الكوفيين اسمٌ[3]، فقال: ((فَفَتْحَتُه إعراب، كالفتحة في: زيد عندك، وذلك لأنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي[4] عندهم نصبَه، و(أَحْسَنَ) إنما هو في المعنى وصفٌ لزيد، لا لضمير "ما"))[5] انتهى.

---

(1) العنوان سقط من (ب) و(ج).

(2) أي: الصالح لأن يقدر الفعل (استقرّ) قبل الواو، فيتحقق الشرط وهو: أن تكون الواو تاليةً لجملة ذات فعلٍ، إلا أن النحاة -وإن تفطنوا لهذا النظر الذي ذكره اللقاني- لم يجيزوا نصبه على المعية، وعللوا ذلك لعدم وجود حروف الفعل، ولأنّ الفعل في هذا المثال يمتنع ذكره.

ينظر: الكتاب 310/1، وشرح التسهيل 262/2-263، ومجيب الندا مع حاشية يس عليه 131/2، وحاشية الخضري 406/1.

(3) ينظر: أوضح المسالك 226/3، وقد نقل اللقاني قول ابن هشام بالمعنى.

(4) (ج): زيادة كلمة بعدها غير واضحة.

(5) أوضح المسالك 226/3.

....

فأنت تراه كيف فسَّرَ المخالفةَ بأنَّ (أحسَنَ) الجاري على ضمير (ما) لفظاً إنما هو في المعنى وصفٌ لزيدٍ.

λ!!!;

هذا باب المستثنى

فصل: وإذا تَقَدَّم المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُه مطلقاً........، وبعضُهم يُجِيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفى فيقول ((مَا قَامَ إلاّ زَيْدٌ أحَدٌ))، ووَجْهُه أن العامل فُرّغ لما بعد إلا وان المُؤَخّرَ عامٌّ أرِيد به خاص فصحَّ إبدالُه من المستثنى

الاستثناء[1]

قوله: **(وأنَّ المؤخَّر عامٌّ)** كونه عامّاً مبنيٌّ على أنه واقع في سياق النفي، وأوضح من هذا أن يقدَّر (أحد) نكرة في سياق الإيجاب فلا يعمّ[2]، بل يكون[3] نكرةً[4] مطلقاً[5] مساوية في المدلول لما قبلها، وإنما يتخالفان بالإجمال والتفصيل.

قوله: **(مماثل لما قبلها)** أي: في معناه، وفيه قصور[6] على بدل الكل من الكل وعطف البيان، فيَرِدُ نحو قولك: سرَقَ القومُ إلا زيداً إلا ثوبَه، وأعجبني القومُ إلا زيداً إلا وجهَه[7]، فلو قال: اسمٌ مماثل أومقصودٌ بحكم ما قبلها شمل البدل بأقسامه[8]، ولايخفى

---

(1) العنوان سقط من (ج).

(2) (ب) و(ج): تعم.

(3) (ج): تكون.

(4) سقطت من (ب) و(ج).

(5) (ب) و(ج): مطلقة.

(6) (ج): تصور.

(7) أي: ما كان فيه ما بعد (إلاَّ) الثانية بدلَ بعض من كلّ. وينظر: شرح الرضي 767/2، والتصريح567/2.

(8) مثَّل اللقاني لبدل البعض من الكلّ، ولم يمثل لبدل الاشتمال، ومثاله:
ما أعجبني شيءٌ إلا زيداً علمَه، ولا لبدل الإضراب، ومثاله: ما أحبني أحدٌ إلا زيداً إلا عمراً.
وقد يقال: إنّ ابن هشام مثَّل لبدل البعض من الكلّ بقول الشاعر:

مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه　　　إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاَّ رَمَلُه

فـ (رسيمُه) بدل من (عملُه) بدل بعض من كلّ، وفيه إشارة إلى دخول أقسام البدل الأخرى فيه.

فصل: وإذا تَكَرَّرَت إلاّ فإن كان التكرار للتوكيد وذلك إذا تَلَتْ عاطفاً أو تلاها اسمٌ مماثل لما قبلها ألغيت فالأول نحو ما جاء إلا زيد وإلا عمرو))......،

أنَّ (إلاَّ) الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدةٌ؛ لأنَّ البدلية مستفادةٌ من الإتباع، كما يفصح به قوله سابقاً :((**ووجهه**))[1]، وآتياً :((**وذلك في غير بابي العطف والبدل**))[2]، فليتأمل.

قوله: (أُلْغِيَتْ) فيه بحث؛ لأنَّ الناصب عنده في الاستثناء هو (إلاَّ) كما يصرح به فيما يأتي بقوله: ((**ونصبت الباقي بـ(إلاَّ) على الاستثناء**))[3]، والبدلُ على تقدير العامل، فـ(إلاَّ) هي[4] عاملُ البدل، قُدِّرَتْ معه، أو صُرِّحَ بها[5] معه، فلا تُلْغى إذاً، سواء وقعت بعد العاطف أم لا؛ لأنّ العاطف إذا كُرِّر معه العامل السابق لا يلغى كقولك: مررت بزيد وبعمرو، وعامل المبْدَلِ منه يجب تقديره مع البدل، ليكون العمل فيه به، فكيف يلغى إذا صُرِّحَ به، وأمَّا مثال المصنف وهو قوله: **(ماجاء إلا زيدٌ.. إلخ)**- فهذا لاعمل

---

(1) ينظر المتن في ص 256 من النصِ المحقق .

(2) أوضح المسالك 240/2.

(3) ينظر: أوضح المسالك 240/2.

(4) (ج): زيادة: العامل أي.

(5) (ج): به.

والثاني كقوله :

لاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتَى إلاّ الْعَلاَ

فـ (الْفَتَى) مُسْتَثْنًى من الضمير المجرور بالباء وَالأَرْجَحُ كونُه تابعاً له في جَرِّهِ ويجوز كونُه منصوباً على الاستثناء......... وإن كان التكرار لغير توكيد وذلك في غير بَابَيِ العَطْفِ وَالبَدَلِ فإن كان العاملُ الذى قبل (إلاّ) مُفَرَّغاً تَرَكْتَهُ يُؤَثِّرُ في واحدٍ من المُسْتَثْنيَات......... هذا حكم المستثنيات المكَرَّرَة بالنظر إلى اللفظ،

———

لـ(إلاَّ) فيه البتة[1].

قوله: (فالأرجح[2] كونه تابعاً له[3] في جرّه) فيه حذف حرف الجر مع البدل وإبقاءُ جرِّه، وذلك سماعيٌّ في غير أَنَّ وأنْ[4].

قوله: (هذا[5] حكم المستثنيات المكرَّرَة) يعني: سواء كانت مما يمكن استثناء بعضها من بعض أم لا، فإن قلت: كيف يصح هذا التعميم، وقضيته إيجاب نصبها إذا تأخرت، وهي ممايستثنى بعضه من بعض، وليس كذلك. قال الرضي: ((وإن كرَّرْتَها لغير توكيد:فإمَّا أن يمكن استثناءُ كلِّ تالٍ من متلوِّه أو لا، فإن أمكن فإمَّا[6]أن يكون في

(1) وذلك لأنّ الاستثناء في مثال المصنّف مفرغاً، فالعمل يكون لما قبل (إلاَّ)، وكلام اللقاني بالنظر لعموم الحكم، وهو شامل للاستثناء التام. وينظر: حاشية يس على التصريح 356/1.

(2) (ج): زيادة: فيه.

(3) (له): سقطت من (ب) و(ج).

(4) قال ابن مالك في الكافية الشافية 632/2:

وَحَذْفُ حَرْفِ الجرِّ مَعْ (أَنَّ) وَ(أَنْ) مُطَّرِدٌ إلاَّ إذَا مَا اللَّبْسُ عَنّ

وينظر: الكتاب 128/3، وشرح الكافية الشافية 632/2-633، ومغني اللبيب 681.

(5) سقطت من (ب) و(ج).

(6) سقطت من (ج).

....

العدد أو في غيره[1]، فالذي في غير العدد نحو: جاءني المكِّيُّون إلا قريشاً إلا هاشماً[2] إلا عقيلاً، في الموجَب، فلا يجوز في كلِّ وِتْرٍ إلا النصبُ على الاستثناء؛ لأنه عن[3] موجَب، والقياس أن يجوز في كلِّ شَفْعٍ الإبدالُ والنصبُ على الاستثناء؛ لأنه عن[4] غير موجب والمستثنى منه مذكور، ونعني بالوتر: الأولَ والثالثَ والخامسَ والسابعَ والتاسعَ والحاديَ عشَرَ، وعلى هذا، وبالشفع: الثانيَ والرابعَ والسادسَ والثامنَ والعاشرَ، ونحوَها، وكلُّ[5] وترٍ منفيٌّ خارجٌ، وكلُّ شفعٍ مثبتٌ داخلٌ، فيكون في مسألتنا: قد جاءك من المكِّيِّين غيرُ قريشٍ مع جميع بني هاشم إلا عقيلاً.

وتقول في غير الموجب: ماجاءني المكيُّون إلا قريشٌ إلا هاشماً إلا عقيلاً، فالقياس أن يجوز لك[6] في كل وترٍ النصبُ[7] على الاستثناء، والبدلُ؛ لأنه عن[8] غير موجب، والمستثنى منه مذكور،ولايجوز في الشفع إلا النصبُ على الاستثناء؛ لأنه عن موجب))[9].

ثم قال:((والذي في العدد نحو: له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً إلى الواحد[10] في

---

(1) (ج): غيرها.

(2) (ب): هاشميّاً.

(3) (ج): غير، والمثبت هو الصواب.

(4) سقطت من (ج).

(5) في شرح الرضي: فكل.

(6) (لك) سقطت من (أ).

(7) (أ): العطف، والمثبت من (ب) و(ج)، وهو الصواب، والموافق لما في شرح الرضي.

(8) سقطت من (ب) و(ج).

(9) شرح الرضي 2/767-768.

(10) قوله: (إلى الواحد) ليس من كلام الرضي، بل اختصار من اللقاني لعبارة الرضي، وهي: ((له عليَّ عشرةً إلا تسعةً إلاّ ثمانيةً إلا سبعةً إلا ستَّةً إلا خمسةً إلا أربعةً إلا ثلاثةً إلا اثنين إلا واحداً)).

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان مالا يُمْكن استثناءُ بَعْضِهِ من بَعْضٍ.....وما يمكن....... ففى النوع الأول إن كان المستثنى الأول داخلا وذلك إذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده داخل.....وفي النوع الثانى اختلفوا فقيل الحكم كذلك وإن الجميع مستثنى من أصل العدد،.....

الموجَب، فكلُّ [ب/30] وترٍ منفيٌّ خارجٌ، وكل شفعٍ موجَبٌ داخلٌ، كما(1) في موجب غير العدد... والإعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد، وتقول في غير الموجب من العدد: ما له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً إلى الواحد(2)، فالقياس أن يكون كلُّ وترٍ داخلاً، وكلُّ شفعٍ خارجاً،...والإعراب في الشفع والوتر(3) كما في غير العدد الذي هو غير موجب، هذا هو القياس)) (4) انتهى.

قلت: قد صرَّح(5) في توجيه الوجهين بأنَّ ما جاز(6) فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة. يظهر(7) بالتأمل.

قوله: **(الأول داخلاً)** أي في مفهوم المسند إلى المستثنى منه، سواء كان الإسناد إيجابا أو سلباً.

قوله: **(وفي النوع الثاني.. إلخ)** هذا النوع شامل لنحو: جاء القوم إلا بني تميم إلا

---

(1) في شرح الرضي زيادة (كان).

(2) عبارة الرضي: ((ما له عليّ عشرةٌ إلاّ تسعةً إلا ثمانيةً إلى آخرها)).

(3) (ج): من الوتر.

(4) شرح الرضي 2/768-769. وينظر: اللباب 1/312-313، وشرح التسهيل 2/296-297، والتصريح 2/574-575، وهمع الهوامع 2/265.

(5) أي: الرضي.

(6) (ب) و(ج): جازا.

(7) (ج): تظهر.

فصل

وأصل (غير) أن يُوصَفَ بها إما نكرةٌ.......، أو معرفةٌ كالنكرة نحو (غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) فإن موصوفها (الذين) وهم جنسٌ لا قومٌ بأعيانهم. وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّن معنى (إلاّ)....

زيداً منهم، والقول الأول لا يجري فيه، كما لا يخفى، إلا أنّ قوله: (من أصل العدد) يخصص المسألة المتنازع فيها بما إذا كان المستثنى منه عدداً، ويبقى[1] نحو المثال المذكور خارجاً عن النوعين.

قوله: (**وهم[2] جِنْسٌ**) المعروف أنَّ المعرفة الشبيهة بالنَّكرة هي المقرون بأل، الموضوعة[3] للجنس -أي الحقيقة-، مراداً به فرد مبهم من أفراده، كقولك: ادْخُل السوقَ، أي: ادخُلْ سوقاً أي: فرداً من أفراد ماهيَّة السوق، وأمَّا الموصول فإنه معيَّن باعتبار صلته المعهودة وإن كان مبهماً باعتبار عينه، ومَنْ أعرب[4] (غيراً) في الآية صفةً[5]؛ فلأنها تتعرف عنده بالإضافة إذا[6] وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما، ومَنْ لم تتعرَّف عنده بذلك أعربها بدلاً[7] من (الذين) بدل نكرة من معرفة.

---

(1) (ج): وينفي.

(2) (أ): فهم.

(3) (ب) و(ج):): الموصوفة.

(4) (ب) و(ج): إعراب.

(5) كسيبويه والفراء، ينظر: الكتاب 333/2، ومعاني القرآن للفراء 7/1، وتوضيح المقاصد 791/2-792.

(6) (ب) و(ج): إذ.

(7) وأجاز كثيرٌ من النحاة كالأخفش والمبرد وابن النحاس والزمخشري الوجهين، وهو أن تعرب (غير) صفة أو بدلاً، وقال ابن عاشور: ((والوصف والبدلية سواء في المقصود)).

ينظر: معاني القرآن للأخفش 171/1، والمقتضب 423/4، وإعراب القرآن للنحاس 175/1، والتبيان في إعراب القرآن 9/1-10، والكشاف 58/1، ولسان العرب 35/5-36 (غير)، =

فيجب نصبها في نحو (قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ) و (مَا نَفَعَ هذَا المَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ) عند الجميع.

قوله: (غيرَ الضرر) أي يجب نصبه؛ لأنَّ الضَّرَر مستثنى من المال منقطعٌ، إذ هو من غير جنس المال، ولا يصح تسلط العامل –وهو:(نفع)- عليه، فلا يقال: نَفَعَ الضَّرَرُ[1]، فلا يمكن إتباعه بدلاً؛ إذ البدل على نية تكرار[2] العامل، فالضرر لو استثني بإلاَّ وجب نصبُه اتفاقاً، ف(غير) كذلك.

وأقول: المستثنى المنقطع هو المخْرَج من لفظ لا يتناوله، منفيّاً[3] عنه ما أثبت للمستثنى منه، كقاموا إلاحماراً، [أو[4] مثبتاً له ما نفي عن المستثنى منه ك: ما[5] قاموا إلا حماراً] [6]، فالضرر في المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلاً ولا منقطعاً، إذ لا يمكن أن يثبت له النفعُ المنفيُّ عن المال، إذ ليس المعنى: ما نفَعَ المالُ لكن نفع الضررُ، ولا وجه لنصب (غير) على الحال من المال، ولا لرفعه على أنه بدل منه[7]؛ لأنه أعمُّ من المال.

فالصواب بشهادة الذَّوق أنّه من (باب تأكيد الذمّ بما يشبه المدح) [8] وهو: ((أن يُستثنَى من صفة مدح منفيَّة عن الشيء صفة ذمّ بتقدير دخولها فيها، كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه))[9]، والاستثناء في هذا منقطعٌ مقدَّرٌ اتصالُه أي:

والتحرير والتنوير 195/1.

(1) (ب) و(ج): الضر.

(2) (ج): التكرار.

(3) (ج): نفياً.

(4) (ج): و.

(5) (ما) سقطت من (ب).

(6) ما بين المعقوفين سقط من (أ) بسبب انتقال النظر.

(7) سقطت من (ج).

(8) وهو من أبواب البديع في علم البلاغة.

(9) ما قاله اللقاني هو نص عبارة الخطيب القزويني في الإيضاح 348.

وفي نحو: (مَا فيِهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ) عند الحجازيين وعند الأكثر في نحو:(مَا فيِهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ) ويترجَّحُ عند قوم في نحو هذا المثال،

لاخير فيه إلا الإساءة إن كانت من الخير وليست منه، فلا استثناء لشيء من الخير المنفي عنه، فالاستثناء في مثال المصنف منقطعٌ، مقدَّرُ الاتصالِ، مفرَّغٌ في المفعول، أي: مانفعَ هذا المال شيئاً من أفراد النفع إلا الضرَّرُ إن[1] كان منها، ف(غير) منصوبة على أنها مفعول به لـ(نَفَعَ) [2]، وح يصح تسلط (نَفَعَ) على الضرر؛ لأنه بتقدير كونه من النفع[3]. فليتأمل.

قوله: (نحو: ما فيها[4] أحدٌ.. إلخ) لقائل أنْ يمنع أنَّ[5] النصبَ عندهم [فيه واجبٌ، لجواز رفع (غير) صفةً كاشفةً لـ(أحد).

قوله: (وعند الأكثر في نحو: "ما فيها غيرَ زيدٍ أحدٌ") لقائل أن يمنع وجوب النصب في (غير) على الاستثناء عندهم][6] ؛لإمكان نصبها على الحال من (أحد)، أو من ضميره المستتر في الظرف قبلها، ورفعِها على أنه مبتدأ خبرُه الظرفُ، و(أحدٌ) بدل[7] من (غيرُ) ،على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه، أي: ما فيها غيرُ زيدٍ أحدٌ منهم، أي: من غير زيدٍ.

---

(1) (ج): وإنْ.

(2) سقطت من (ج).

(3) ينظر: الخلاف في تقدير هذا المثال في: ارتشاف الضرب 3/1511-1512.

(4) (أ): زيادة (غير زيد) والمثبت هو الصواب والموافق لـ(ب) و(ج).

(5) سقطت من (ج).

(6) ما بين المعقوفين سقط من (أ) بسبب انتقال النظر.

(7) (ج): بل.

وعند تميم في نحو: (ما فيها أحد غير حمار) وَيَضْعُفُ في نحو: (مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ) ويمتنع في نحو: (مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ).

فصل ...... ثم قال الزجاج وابن مالك سِوَى كغَيْر معنىً وإعراباً......... وقال سيبويه والجمهور هي ظرفٌ بدليل وَصْلِ الموصول بها، كـ(جَاءَ الّذِى سِوَاكَ)،

قوله: (**وعند تميم.. إلخ**) قد يمنع أن النصب عندهم فيه راجح؛ لأنَّ الرفعَ على أن (غيراً) صفةٌ كاشفةٌ لـ(أحد) راجحٌ على النصب على الاستثناء المنقطع الذي هو خلاف الأصل، أو مساوٍ له، وكذا يمنعُ ضَعْفَ النصب في نحو: ما قاموا غيرَ زيدٍ، لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا.

قوله: (**وقال سيبويه.. إلخ**) قال الرضي: ((وإنما[1] انتصب[2] "سوى"؛ لأنه في الأصل صفةُ ظرفِ مكانٍ وهو (مكاناً) قال الله تعالى: ﮋﮤﮊ[3]، أي: مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي: وصف الاستوائية[4] الذي كان في (سوى)[5]، فصار (سوى) بمعنى (مكاناً) فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال [31/أ] لفظ (مكان) لَمَّا قام مقامه في إفادة معنى البدل، نقول: أنت لي مكانَ عمرو، أي: بدله؛ لأن البدل سادٌّ[6] مَسَدَّ المبدل منه[7]، وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك اذا قلت: جاءني القوم بدلَ زيدٍ، أفاد أن زيداً لم

---

(1) في شرح الرضي: (إنما).

(2) (ج): انصب.

(3) سورة طه من الآية (58).

(4) (ب) و(ج): الاستواء، وفي شرح الرضي: معنى الاستواء.

(5) (ج): سواي.

(6) (ج): أسد.

(7) سقطت من (ب) و(ج).

قالوا : ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر.........

يأتك[1]، فجُرِّدَ عن البدلية أيضاً لمطلق[2] معنى الاستثناء، فـ(سوى) في الأصل (مكانٌ مستوٍ[3])، ثم صار بمعنى: مكان، ثم بمعنى: بدل، ثم بمعنى: الاستثناء)) [4].

ثم[5] قال: ((وهو[6] عند البصريين هو لازم النصب على الظرفية؛ لأنه في الأصل صفةُ ظرفٍ[7]، والأَوْلَى في صفات الظروف إذا حُذِفَتْ موصوفاتُها النصبُ، ونصبه[8] على كونه ظرفاً في الأصل، والأقيس[9] فيه الآن معنى الظرفية))[10] انتهى.

قوله: (قالوا: و[11]لا تخرج.. إلخ) هذا قول جمهورهم[12] لاجميعهم. قال

---

(1) (ب): يأت.

(2) في شرح الرضي: بمطلق.

(3) (أ): مستوي.

(4) شرح الرضي 786/2.

(5) (ثم) سقطت من (ج).

(6) في شرح الرضي: وعند البصريين.

(7) سقطت من (ب).

(8) في شرح الرضي فنصبه.

(9) في النسخ المعتمدة: (والأقيس) وكذلك نقلها الشيخ يس في حاشيته على التصريح 362/1، وفي شرح الرضي بتحقيقيه: (وإلا فليس) ولعله هو الصواب؛ لأن البصريين راعوا في إعرابها ظرفاً موقعها في الأصل قبل حذف الموصوف، أما النظر إليها في موقعها الحالي فليس فيها معنى الظرفية ، والله تعالى أعلم.

(10) شرح الرضي 786/2-787.

(11) (ج): أو.

(12) هو مذهب سيبويه والجمهور، وخالفهم في ذلك الكوفيون والرماني والعكبري وابن مالك وابن هشام، حيث قالوا بأنها تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرف قليلاً، وردَّ ابنُ مالك على الجمهور ما ذهبوا =

فصل: والمستثنى بـ (لَيْسَ) و (لا يكون واجبُ النصبِ..... وَاسْمُهُمَا ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو البعضِ المدلول عليه بكله السابق فتقدير (قَامُوا لَيْسَ زَيْداً) ليس القَائِمُ أو ليسَ بعُضهم.......

الرضي: ((وزعم الأخفش أن (سوى)[1] إذا أخرجوه عن الظرفية –أيضاً– نصبوه استنكاراً لرفعه فيقول[2]: جاءني سواك[3]، وفي الدار سواك، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب[4] انتصابُه على الظرفية قوله تعالى: ژﭛﭜﭝژ [5]، وژﭞﭟﭠژ [6]، وتقول: لي فوق السُّداسي و[7]دون السُّباعي))[8] انتهى.

قوله: (أو البعض[9]) يَرِدُ عليه أنّ المستثنى ح ليس بعضاً من المستثنى منه وهو بديهي البطلان، فإن أُجِيبَ بأنه ليس بعضاً من المستثنى منه المتصل بالفعل كان هو الوجه الأول بعينه.

إليه.

ينظر: الكتاب 407/1، والأصول 199/1، وشرح المفصل 83/2، واللباب 309/1، وشرح الكافية الشافية 716/2–720، ومغني اللبيب 188، وهمع الهوامع 160/2.

(1) ورَدَ اللفظ (سوى) في شرح الرضي بالمدّ، أي (سِواءً)، ولعله هو الصواب، وذلك حتى يظهر النصب عليه، وقال ابن هشام في مغني اللبيب 188– في أثناء حديثه عن (سواء): ((...وبمعنى مكان أو غير، على خلاف في ذلك، فتمدّ مع الفتح، وتقصر مع الضم، ويجوز الوجهان مع الكسر)).

(2) (ب) و(ج): فتقول، وفي شرح الرضي: فيقولون.

(3) في الرضي : سواءك .

(4) (ج): علمت.

(5) سورة الأعراف من الآية (168).

(6) سورة الأنعام من الآية (94).

(7) الواو سقطت من (ج).

(8) شرح الرضي 788/2–789.

(9) (ج): لبعض.

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال، أو مستأنفتان فلا موضع لهما.

قوله: (**على الحال**) يَرِدُ عليه أنّ الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو وبالضمير أو بهما، وصاحب الحال هنا المستثنى منه، وليس ثَمَّ رابط به، إذ[1] الضمير في ليس ويكون إما لبعضه، وإمَّا لوصفٍ[2] مشتقٍّ من الفعل المتعلق به، وكلٌّ منهما غيره، وتقدير ضمير آخر يأْبَاهُ، وكون المرجع أي[3]: (بعضهم) مشتملاً على الرابط لا يحصل به الربط[4]، كما نصوا عليه[5] في: ﮋ ﭑ ﭒ ﮊ[6] الآية[7].

λ!!!;

---

(1) (أ) إذا.

(2) (ج): الوصف.

(3) (ج): إلى.

(4) قد يجاب عن هذا الإيراد بأن قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير. ينظر: حاشية يس على التصريح 363/1.

(5) (عليه) سقطت من (أ).

(6) سورة البقرة من الآية (234)، وينظر في الكلام على هذه الآية: التبيان في إعراب القرآن 186/1، والبحر المحيط 232/2، ومغني اللبيب 652.

(7) (الآية) سقطت من (ب).

هذا باب الحال

.... **وقال الناظم : الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا** ....

فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال ، ..... وفي هذا الحد نظر ؛ لأن النصب حكم ، والحكم فرع التصور ، والتصور متوقف على الحد ، فجاء الدور .

فصل : للحال أربعة أوصاف : أحدها أن تكون منتقلة لا ثابتة ..... وتقع وصفا ثابتا في ثلاث مسائل : .... الثالثة : نحو : ﭽ ﭬ ﭭ ﭼ ونحو: ﭽ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘﭼ ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ،

الحال [1]

قوله : (فرع التصور) إن أراد فرع تصور الحاكم – وهو الحادُّ– منع الدور ؛ إذ التصورُ المتوقف عليه الحكم التصورُ بوجهٍ ما، والتصورُ الموقوف على الحدِّ هو التصور بالكُنْهِ[2] ، [وإذ[3] قد يكون حصل له التصور بالكُنْهِ[4]][5]بتعريفٍ مجردٍ عن الحكم، وإن أراد فرع تصور الناظر في هذا الحد منع الدور بالوجه الأول، ومنع أنّ النصبَ بالنسبة إليه حكمٌ ؛ لأن المرادَ التعريفُ به من حيث أنه متصوَّر له، لا من حيث أنه إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعِها، فتأمله.

قوله: (وصفًا ثابتاً) أي لازماً؛لوجود علاقة بينهما وبين صاحبها،أو عامله، عقلاً،

---

(1) العنوان سقط من (ب)، و (ج) .

(2) ذكر هذا الجواب الأزهري ، واعترض عليه بأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه ، والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك . التصريح 601/2 ، وينظر : النكت للسيوطي 431/1 ، وحاشية يس 367/1 .

(3) هكذا في (أ) و(ب) وكتبت في في حاشية يس على التصريح 367/1 : (وإذن) ولعله هو الصواب .

(4) في (أ) لكنه ، والمثبت من (ب) وهو الأولى .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر .

ووهم ابن الناظم فمثل بـ"مفصلا" في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني: أن تكون مشتقة لا جامدة،وذلك أيضا غالب لا لازم،وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل: إحداها: أن تدل على تشبيه .... وقالوا :"وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرٍ"وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي: أن تكون موصوفة، نحوچ ہ ھ چ،

أو عادةً، أو طبعاً، وإنْ لم تكن [1] ملازمة، أي [2] دائمة.

قوله : (و[3] وهم ابن الناظم) قد يقال : لا وهم في ذلك ؛ إذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربي[4]، ولا مانع من القول بتجدده، بدليل وصفه بالإنزال على ما تقرر في محله، نعم إن أراد ابن الناظم أن الإنزال يدل على تجدد المنزَّل، أي حدوثه وقت الإنزال، فالوهم ثابتٌ لا خفاء فيه.

قوله: (وقع المصطرعان) الأقرب أن **(عِدْلَيْ)** مفعول مطلق، وأصله: وقوعاً مثلَ وقوع عِدْلَيْ عَيْر؛ إذ النيابة إنما تكون بين متضايفين، أو موصوف وصفته .

قوله : (جامدة غير مؤولة بالمشتق) ينافي قوله في الحد: **(وصف)** [5] ، والحق أن ذلك كله مؤول بالوصف كما لا يخفى.

قوله: (نحو: (قرآناً عربياً)) مصدر بمعنى القراءة، فهي مؤوله بـ (مقروءاً عربياً[6])، فهي مصدر، والمصدر الحال مؤول بمشتق ، كما سيجيء .

---

(1)(ج) : (يكن) .

(2) (أي) سقطت من (ج) .

(3) الواو سقطت من (ب) و (ج) .

(4)(أ) القولي ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأولى .

(5) (وصف) سقطت من النسخ الثلاث، وأثبتها الشيخ يس في حاشيته على التصريح 371/1 عند نقله عن اللقاني .

(6) (ج) : عربي .

چﮉ ﮊ ﮋ ﮌ چ....أو دالة على سعر ، نحو : " بعته مدا بكذا " ...أو تكون نوعا لصاحبها ...أو تكون نوعا لصاحبها ...أو فرعا ، نحو هذا حديدك خاتما ، وچ ﭧ ﭨ ﭩچ

قوله: ((چﮉ ﮊ ﮋ ﮌ چ[1])) دعوى الحال تقتضي[2] أن المعنى: فتمثل لها في حال كونه بشراً، ولا يخفى أنه وقت التَّمَثُّلِ مَلَكٌ لا بشر ، والأقرب [3] أنه منصوب بإسقاط الخافض. أي: فتمثل لها ببشر[4]، أي تَشبَّه به، وتَصوَّر بصورته [5].

قوله : (نحو: بعتُه مداً بكذا) الضمير في (بعته) أي: المنصوب عائدٌ على الشيء المبيع، كالقمح مثلاً، و(مُدًّا) منصوب على الحال، والشاهد فيه، إذ (مدًّا) جامد قُصِد به تسعيره بكذا، ولا يجوز أن يعود الضمير المذكور إلى المشتري، بمعنى [ب/31] بعت له مدا؛ إذ يخرج ح عن هذا [6] الحكم [7]، فتأمله.

قوله:(چﮢﮣﮤﮥچ)[8] الصواب التمثيل بقوله تعالى: چ ﭧ ﭨ ﭩچ[9]والتمثيل بما ذكره سَهْوٌ ، إلا أن يقال: إنّ (مِنْ) هي المفعول، بناءً على

(1) سورة مريم من الاية (17) ،و(سويا) سقطت من (ب) و (ج).

(2) (ب) و (ج) : يقتضي .

(3) (ب) و (ج) : فالأقرب .

(4) (ج) : بشرا

(5) قال الصبان 718/2 تعليقا على الآية الكريمة : ((إن كان معنى (تمثل) تَشَخَّص وظهر فالحالية ظاهرة، فينبغي جعل النصب بنزع الخافض ، وهو الباء)) .

(6) (هذا) سقطت من (ب) و (ج) .

(7) لأنه حينئذ يكون منصوبا على المفعولية ؛ لكونه مفعولا ثانيا لـ(بعت) .

(8) سورة الشعراء من الآية (149).

(8) سورة الأعراف من الآية (74) ، ومثل ابن هشام بهذه الآية –فيما بين يدي من التوضيح – ، وقال الأزهري في تصريحه 611/2 : ((وفي غالب النسخ (من الجبال بيوتا) وهو سهو فإن = (بيوتا) على هذا مفعول به لا حال)) .

أو أصلا له، نحو ... و چک ک ک ک چ .

أنها كـ(بعض) معنى وإعراباً، كما عليه الزمخشري [1] وطائفة من المحققين [2]، أو نعت لمقدر، أي: شيئاً من الجبال، فـ(بيوتاً) حالٌ من (مِنْ)، أو من المقدر، وهذا أولى من دعوى السهو.

قوله : (**(أأسجد)** [3] .... **الخ**) (طيناً) حالٌ من الضمير المحذوف المنصوب بـ(خلقت)، لا من (مَنْ)؛ إذ [4] الحال قيد في عاملها، والطين ليس قيداً في (أسجد)[5]؛ لعدم مقارنته له، على أنه ليس مقارنا أيضاً لـ(خلقت)، إذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية، فلو قيل: إنه منصوب مفعولاً به على إسقاط الخافض، أي: خلقته من طين، لكان أظهر [6].

تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعا مسألة التسعير ، والمسائل الثلاث الأول ، وإلى ذلك يشير بقوله :

---

(1) في الكشاف 577/2 : ((فإن قلت : ما معنى (من) في قوله [تعالى] : چژ ڑ ڑ ک ک چ.... ؟ قلت : أريد به معنى البعضية)) .

(2) ينظر : اللباب في علوم الكتاب 111/12 ، والبحر المحيط 496/5 ، وفي (أ) زيادة (قوله) وإسقاطها موافق لـ(ب) و(ج) وهو الصواب ؛ لأن الكلام ما زال للقاني في أوجه إعراب الآية .

(3) من الآية(61) من سورة الإسراء ، وفي (ب) و (ج) : واسجدوا .

(4) (ج) : أو .

(5) (ب) : اسجدوا .

(6) أجاز العكبري وبعض النحاة أن يكون (طينا) حال من (مَنْ) والعامل فيه (أأسجد) ، أو أن يكون حالا من الضمير المحذوف العائد على الموصول –كما ذكر اللقاني – والعامل فيه (خلقت)، وقيل : إنه منصوب بإسقاط الخافض كما صرَّح به في قوله تعالى : (وخلقته من طين) وذهب الزجاج وابن عطية إلى أنه منصوب على التمييز .

ينظر هذه الأوجه في إعراب الآية في : التبيان في إعراب القرآن 826/2 ، واللباب في علوم الكتاب 324/12-325 ، والكشاف 632/2 ، والبحر المحيط 54/6 .

ويكثر الجمود في سعر وفي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بلا تكلّف

ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع أخر بقلة ، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعير .... وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق ، وهو تكلف .

وإنما قلنا به في الثلاث الأول ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي ؛ فالتأويل فيها واجب .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة ، وذلك لازم ، فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة ،

قوله : (وأنها لا تؤول بالمشتق) فيه نظر؛ إذ المفهوم أنها تؤول بتكلف؛ إذ القيد في قوله [1] : **(بلا تكلف)** هو محل التخالف بين المنطوق والمفهوم، وإذا أُثبت أنها تؤول بتكلف فلا بِدْعَ في ارتكابه بالدليل، فقوله في الرد على ابن الناظم: **(وهو تكلف)** قلنا: نعم، ولا محذور في ذلك.

قوله : (مراداً به غير معناه الحقيقي) فيه نظر؛ لأنه في الأول[2] ح استعارة تحقيقية، وشرطها أن لا تجامع المشبه، أي المستعار له لفظاً، بل أن لا[3] تشم رائحة لفظه[4]، وذلك منتفٍ هنا كما لا يخفى، فالصواب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي، وأنه من التشبيه البليغ بحذف الأداة، وهذا هو التأويل المشار إليه في النظم بقوله: **(وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً)**، أي كأسد، فتأمل.

وشبهة المص: أنّ الحالَ نفسُ صاحبها معنى، فلا بد من تأويلٍ يصير اللفظ به نفس صاحب الحال، وجوابها :أن التأويل بحذف الأداة كافٍ في ذلك ؛ إذ الحال ح هو مماثلا، **قالوا : ....وأرسلها العراك ، أي : معتركة .**

..... وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعارف .... وبكثرة في النكرات ، كـ (طلع

---

(1) أي: في قول ابن مالك في ألفيته .

(2) وهو : أن تدل على تشبيه نحو : (كَرَّ زيدٌ أسداً)، و(بدت الجارية قمراً) .

(3) (لا) سقطت من (أ) .

(4) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة 298 .

بغتة)، و(جاء ركضا)، و(قتلته صبراً) ، وذلك على التأويل بالوصف .

ومع كثرة ذلك فقال الجمهور : لا ينقاس مطلقا .... وقاسه الناظم وابنه بعد (أما)

أو كائناً مثل كذا.

قوله: (وأرسلها العراك) الضمير للإبل، أي: أطْلَقَ الإبلَ، ولا يصح نصب (العراك) على أنه مفعول له؛ لاختلاف الفاعل والزمان .

قوله: (بغتةً وركْضًا وصَبْرا[1]) التمثيل بها للحال لا يدل [2] على تعين[3] ذلك فيها،بل يجوز أيضاً جعلها مفاعيلَ مطلقة؛ إذ هي نوع من عاملها[4]، فهي كرجع[5] القهقرى وكذلك (شعراً) و(علماً) في الأمثلة الآتية يصح جعلها تمييزا [6] .

...وبعد خبر شبه به مبتدؤه ،ك"زيد زهير شعراً" أو قرن هو بأل الدال على الكمال ، نحو "أنت الرجل علماً" .

---

(1) (ج) : وجراً .

(2) (ج) : يد .

(3) (ب) و (ج) : تعيين .

(4) هذا مذهب الكوفيين ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أنها أحوال مؤولة بالوصف ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنها منصوبة على المصدرية، والعامل فيها محذوف تقديره : طلع زيد يبغت بغتة ، وجاء يركض ركضاً ، وقتلته يصبر صبراً ،فالحال هو الجملة لا المصدر .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب 370/1، والمقتضب 234/3 ، والمفصل 90، والأصول 163/1 ، وشرح الأشموني 721/2 ، وهمع الهوامع 298/2 .

(5) (ج) : كرجوع .

(6) أشار ابن هشام في مغني اللبيب 574 إلى ذلك ، وجعل كونه تمييزاً هو الظاهر، فقال : ((قلت : قد قالوا : زيد زهير شعرا وحاتم جودا ،وقيل في المنصوب فيهما إنه حال أو تمييز وهو الظاهر)) ، وكذلك قال أبو حيان حيث ذكر أن الأظهر فيه أنه تمييز .

ينظر : الارتشاف 1572/3 ، وتوضيح المقاصد 202/1 ، والتصريح 622/2 ، وهمع الهوامع 298/2 .

فصل : وأصل صاحب الحال التعريف ، ويقع نكرة بمسوغ ، كأن يتقدم عليه الحال ، نحو "في الدار جالسا رجل"أو يكون مخصوصا إما بوصف، كقراءة بعضهم :"ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا" وليس منه : ﭽ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫﭼ خلافا للناظم وابنه .

قوله : (وبعد[1] خبرٍ ... الخ) الأظهر أن المنصوبَ فيه وفيما بعده تمييزٌ محول عن الفاعل، والأصل: زيدٌ مماثلٌ شعرُه شعرَ زهير، و: أنت الكامل علمُه، حُوِّل الإسناد عن المصدر، وأُخِّر ونُصِب تمييزاً .

قوله: (نحو في الدار جالساً رجلٌ ... إلخ) إنما يأتي هذا على جواز مجيء الحال من المبتدأ[2]، وإما على منعه [3] – وهو الصحيح – فإن صاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف أو المجرور .

قوله : (وليس منه ﭽﭣ ﭤ.. ﭼ[4] إلخ) أي : لأنَّ مجيء الحال من المضاف إليه مشروط بكون المضاف بعضاً أو كبعض أو عاملاً في الحال، وهو منتف هنا، ولأن الحالَ وصفٌ و ﭽﭧ ﭼ جامدٌ [5]، إلا أن هذا قد يمنع بأن الاسم إذا وصف كان كالمشتق.

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات : ... الثانية : أن تتأخر عنه وجوبا ، وذلك كأن تكون محصورة ... أو يكون صاحبها مجرورا : إما بحرف جر غير زائد ...، وخالف هذه الفارسي

---

(1) (ج) : وبعده .

(2) وهو الظاهر من مذهب سيبويه وصححه ابن مالك . ينظر : الكتاب 52/2 ، وشرح التسهيل 333/2 .

(3) وهو مذهب الجمهور .ينظر : حاشية الصبان 1106/3 ، وحاشية الخضري 436/1 .

(4) من الآية(4) من سورة الدخان .

(5) (ب) و(ج) : جامداً .

وابن جني وابن كيسان فأجازوا التقديم ، وقال الناظم : وهو الصحيح ؛ لوروده ، كقوله تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭼ ... ويلزمه تقديم الحال المحصورة . وتعدي "أرسل" باللام ، والأول ممتنع ، والثاني خلاف الأكثر .

قوله : (ممتنع) ممنوع[1]، إذ المنصوص عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المحصور[2] فيه، ولا يقاس هذا عليه؛ لحصول الالتباس بالأول دون الثاني[3] يعرف بالتأمل .

قوله : (والثاني خلاف الأكثر) قلنا: لا محذور فيه؛ إذ هو كثير[4]، إذ[5] المحذوف خلاف الكثير، إذ هو قليل، على أنه لا محذور فيه أيضا؛ لوقوعه ، قال الله[6] تعالى :

وإما بإضافة ... وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه ...

الثالثة : أن تتقدم عليه وجوبا ،كما إذا كان صاحبها محصورا ،نحو: "ما جاء راكبا إلا زيدٌ"

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا :

إحداها – وهي الأصل – : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، وإنما يكون ذلك

---

(1) هكذا في (أ) و(ب) ، وفي (ج) غير ممنون ، ولعل الصواب أن تكون العبارة : (غير ممنوع) ؛ لأن اللقاني يرد على ابن هشام منعه ، وكذلك فإن الشيخ يس في حاشيته على التصريح 379/1 ذكر كلام اللقاني بالمعنى ، ويفهم منه رده على ابن هشام هذا المنع ، فقال : ((... ومنع اللقاني كلام المصنف – أيضا – بأن المنصوص عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المحصور فيه ...)) .

(2) (ج) : المحصول .

(3) دفع الأزهري – أيضا – منع ابن هشام تقديم الحال المحصور بـ(إلا) بقوله : ((ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بـ(إلا) ليس ممتنعا عند الجميع ، كيف ؟ وقد قال الموضح في باب الفاعل ، في المفعول المحصور بـ(إلا) : " وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل" ، وأيُّ فرقٍ بين الحال والمفعول ؟ لأن الاقتران بإلا يدل على المقصود)) . التصريح 638/2

(4) (ج) : كثيرا .

(5) (ب) و (ج) : إنما .

(6) لفظ الجلالة سقط من (ب) و (ج) .

إذا كان العامل فعلاً متصرفا ... أو صفة تشبه الفعل المتصرف ... .

الثالثة : أن تتأخر عنه وجوبا ، وذلك في ست مسائل : وهي أن يكون العامل فعلا جامدا

چ □ □ □ چ[1] .

قوله : (**وإنما تجيء الحال ... إلخ**) إن قلت: فما العامل في الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف غير عامل؟ قلت: قيل: هو الاستقرار [2] الذي تعلق به حرف الإضافة، وقيل: هو العامل في المضاف؛ لصحة المعنى بسقوطه، وإحلال المضاف إليه محله، فالعامل فيها هو العامل في صاحبها تأويلاً لا تحقيقاً .

قوله:(**كما إذا كان**) إشارة إلى نحو تقديم الحال على النكرة،نحو: جاء راكباً رجل .

[**قوله**: (**فعلاً متصرفا**) أي ولم يعرض له مانع كما سيأتي] [3] .

قوله: (**يشبه الفعل المتصرف**) أي في الدلالة على معناه من التجدد والحدوث، فخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل، إلا أن[4] الحصرَ في المتصرف ونحوه[5] منقوضٌ [32/أ] بالمصدر النائب عن فعله، كضرباً زيداً مجرداً، فإن الظاهر أنه كالمتصرف في

... أو لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه ، ونحو ... قولك : "ليت هندا مقيمة عندنا"، أو عاملا آخر عرض له مانع ، نحو " لأصبر محتسبا" ... فإن ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليها .

جواز تقدم الحال وتأخرها، لاسيما وقد احترز عنه وعن نحوه – فيما يأتي – بقوله: (**المقدر بالفعل وحرف مصدري**) .

---

(1) سورة النساء من الآية (79) ، وينظر هذا الرد في التصريح 638/2 .

(2) (ج) : الاستغراق .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ب) .

(4) (ج) بدل (إلا أن) كتب (لأن) .

(5) (ب) و (ج) : وشبهه .

قوله: (وليت هندًا[1] مقيمة) فيه نظر؛ إذ جعل (مقيمة) حالاً من (هند)، وكون العامل معنى[2] (ليت)، يُصَيِّر المعنى: أتمنى[3] هنداً[4] في حال إقامتها أن تكون[5] عندنا، ولا يخفى أنَّ هنداً إذا كانت مقيمةً لا يتمنى كونها عنده، والصواب[6] أنها حال من ضمير (هند) المستتر في الظرف ، أي أتمنى الكون في حال الإقامة .

قوله: (عرض له مانع) أي: من تقديم معمول العامل على نفس العامل؛ لأن المانع[7]صيرّ[8]العامل مما له الصدر،فلا يتقدم معموله عليه،ولا على المانع بالأولى[9]، وهذا طبق ما تقدم من قوله في بحث المبتدأ والخبر:أو لازم الصدر بغيره متقدماً أو متأخراً[10].

فقوله: (فإن ما في حيز ... إلخ) قاصرٌ عن تمام المدعى من امتناع التقدم على

ويستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى أو المختلفين ، وأحدهما مفضل على الآخر ؛ فإنه يجب تقديم حال الفاضل ، ك"هذا بُسْراً أطيب منه رطباً"

العامل، إما مع التقدم على المانع[11] وإما بدونه .

قوله: (فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة) قال الرضي: ((لما لم يتميز كل واحد

---

(1) (ب) و (ج) : هند .

(2) (ج) : يعني .

(3) (ب) و (ج) : أعني .

(4) (ج) : هند .

(5) (ج) : يكون .

(6) (ج) : فالصواب .

(7) (ج) : العامل .

(8) (ج) : حيز .

(9) ينظر : الارتشاف 1582/3 ، والمساعد 27/2 ، وهمع الهوامع 310/2 .

(10) ينظر : أوضح المسالك : 1/190-191 ، وقد نقل اللقاني قول ابن هشام بالمعنى .

(1) (ج) : العامل .

من الحرفين[1] من الآخر في أفعل التفضيل، وآلة التشبيه، وبابي[2] فاعَلَ وتَفَاعَلَ[3] وغيرهما مما يدل على حَدَثين، حتى يُجْعل منصوبُ كل حدث بجنب صاحبه المصرح به [4]، فقيل: يَفْضُل زيدٌ راكباً على عمرو راجلاً، وتشاتم زيدٌ قائماً وعمرو قاعداً، ورامى زيد في الدار عمرا في السوق، وكذا في أفعل التفضيل، وآلة التمثيل، نحو: زيدٌ مني كعمرٍو منك، وبكرٌ للضيف أكرمُ منه للجار[5]، وعمرو قائماً أحسنُ منه قاعداً، وبكر قائماً مثله قاعداً، جعلت متعلق حدث المفضَّل والممثل بجنبهما رفعاً للإلباس، وحرصاً على البيان، فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما، وأما الضمير المستكن في أفعل، وفي آلة التشبيه، فإنه –وإن كان مفضَّلاً وممثَّلاً لكنه– لما لم يظهر كان كالعدم)) [6] انتهى .

قوله: (كـ"هذا بُسْرًا..")قال الرضي:((ولا يصلح اسم الإشارةفي(هذا بُسْرًا)

...،ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه : أن يكون أو مجرورا مخبراً بهما ، فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه ،والمخبر به ،كقوله : بِنَا عاذ عوفٌ وهو باديَ ذِلّةٍ لديكم ....

وكقراءة بعضهم : " ما في بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا " وكقراءة الحسن : " والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه" ، وهو قول الأخفش ، وتبعه الناظم ، والحق أن البيت ضرورة ، وأن "خالصة" و "مطويات" معملان لصلة : "ما" ، ول"قبضته" ، وأن "السموات" عطف على ضمير مستتر في : "قبضته" ؛ لأنه بمعنى مقبوضته ....

---

(2) كذا في جميع النسخ المعتمدة ، وفي شرح الرضي (الحدثين) ، وهو الصواب .

(3) (ج) : يأتي ، وهو تصحيف .

(4) (أ) مفاعل ، والمثبت من (ب) و (ج) ، وهو موافق لشرح الرضي وهو الصواب .

(5) أسقط اللقاني عدة كلمات من كلام الرضي ، والعبارة بتمامها كالتالي : ((... حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه ، أُلْزِم أن يكون منصوبُ كل حدث بجنب صاحبه المصرح به)) .

(6) (ج) : للحال .

(7) ينظر: شرح الرضي 2/669-670 .

للعمل؛ لأنَّ[1] العاملَ في الحال مقيدٌ به[2]، فلو كان (هذا) عاملاً في (بُسْرا) لقُيِّدت الإشارةُ به[3] بالبُسْرِيَّة، فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا في حال البُسْرِيَّةِ، ونحن نعلم – ضرورة – أنه يصح[4] أن يقال[5] في غير حال البُسْرِيَّةِ)) [6].

قوله (لصلة "ما") فيه نظر؛ إذ المعنى ح: وقالوا الذي استقر في بطون الأنعام حال كونه خالصاً هو لذكورنا، ومعلوم أنه لم يتقرر [7] في البطون حالة الخلوص – أي لذكورهم – ، بل إنما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم .

قوله : **(وأن "السموات" عطف على ضمير)** لا يتعين هذا،بل يجوز عطفها على الأرض، على أنها مؤخرة من تقديم، والأصل: والأرض جميعاً والسموات مقبوضة [8].

فصل : ولشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن تتعدد لمفرد وغيره ، فالأول ... والثاني : إن اتحد لفظه ومعناه ثني أو جمع ..وإن اختلف فُرِّق بغير عطف.. وقد تأتي على الترتيب إن أمن اللبس ، كقوله : خَرَجْتُ بها أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنا.

فصل : الحال ضربان : مؤسسة ... ، ومؤكدة : إما لعاملها لفظا ومعنى ... وإما لمضمون جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، ك"زيد أبوك عطوفا" .... .

فصل : تقع الحال اسما مفردا ... وجملة بثلاثة شروط : أحدها : كونها خبرية ، وغلط من قال في قوله : (اطلب ولا تضجر من مطلب) إنَّ (لا) ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة .....

---

(1) (ج) : لأنه .

(2) (ج) : فيه .

(3) (به) سقطت من (ب) و (ج) ، ولم توجد في شرح الرضي .

(4) (ج) : يصلح .

(5) العبارة في شرح الرضي وردت هكذا : ((... أنه يصح أن يقال : هذا بسراً أطيبُ منه رطباً في غير حال البسْريّة)) .

(6) ينظر : شرح الرضي 666/2 .

(7) (ب) و (ج) : يستقر .

(8) ذكر أبو حيان في البحر المحيط 422/7 هذا الوجه في الردِّ على الأخفش في تجويزه تقديم الحال إذا كان العامل فيها حرف جر ،نحو : زَيْدٌ قائِمٌ في الدار ، حيث استدل بهذه الآية على رأيه .

قوله : (**خرجت بها أمشي**) أي[1]: لأن أمشي للمتكلم، فهو راجع إلى تاء المتكلم، و(تَجُرُّ) للغائبة المؤنثة، فهو راجع إلى ضميرها.

قوله : (**وإما لمضمون** ...**إلخ**) إن قلت: هل يتناول هذا الضابط نحو: ﭽ ﮨ ﮩ ﮪ ﭼ [2] ؟ قلت : لا؛ لأن المبتدأ في معنى المشتق؛ إذ (تلك) في معنى المشار إليه، فمعناه: أشير [3] إلى بيوتهم حالة كونها خاوية .

قوله : (**اسماً مفرداً**) أي: ليس بجملة، ولا شبيهة[4] بها[5]، ولذا حسنت مقابلته بالظرف والمجرور .

قوله:(**أنها عاطفة**)غير متعين؛لجواز كونها للحال و(لا) نافية،وبمعنى (مع)[6]و(لا)نافية أيضاً.

هذا باب التمييز

التمييز : اسم نكرة ، بمعنى (مِنْ) ، مبين لإبهام اسم أو نسبةٍ

.... **وحكم التمييز النصبُ ، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم .** ــــــ

التمييز [7]

قوله : (**بمعنى (من)**) أي: البيانية –كما سيصرح به – ، والبيانية[1] هي التي يكون

(1) (أي) سقطت من (ج) .
(2) سورة النمل من الآية (52) .
(3) (ج) : أبشر .
(4) (ج) : شبيه .
(5) (بها) سقطت من (أ)
(6) أشار ابن هشام إلى هذا الوجه في مغني اللبيب 519 ،فقال:((وأما قول بعضهم... إن الواو للحال وإن (لا) ناهية فخطأ ،وإنما هي عاطفة: إما مصدراً يسبك من (أنْ) والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق، أي: ليكن منك طلب وعدم ضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة (تضجرَ) إعرابٌ، و(لا) نافية، والعطف مثله في...: فقلت ادعي وأدعوَ إن أندى لصوت أن ينادي داعيان)) ، فعلى الوجه الأول تكون الواو للمعية

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

مجرورها عين المبيَّن بها؛ ولهذا لا يجوز جَرُّ مميَّزٍ أحد عشر بها؛ لعدم صدقه على الأحد عشر، ولا جَرُّ(2) التمييز في نحو: طاب زيد(3) نفساً، إذ النفس ليس زيداً، وكذا علماً، وداراً(4)، وأبوةً، وعلى هذا فهذه التمييزات ليست(5) بمعنى (مِنْ) البيانية، فلا يكون منطبقاً عليها، فلا يكون منعكساً، فتأمله .

قوله :(**وحكم التمييز**)أي:حكمه الأصلي النصب،وإلا فقد يأتي أن الجرَّ حكمٌ له .

قوله : (**والناصب [ب/32] لمبين الاسم هو ذلك الاسم**) إنما عمل فيه؛ لأن الاسم بعد تمامه بالتنوين الملفوظ أو المقدر، أو نون التثنية والجمع،أو الإضافة شابَهَ الفعل الذي تم بفاعله، فنصب الاسم الواقع بعد[ذلك الاسم التام على التمييز كما نصب الاسم الواقع بعد](6) الفعل التام على المفعول به،

فصل : والاسم المبهم أربعة أنواع : أحدها ، العدد ... والثاني : المقدار ، وهو إما مسافة ... أو كيل ، أو وزن .والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو : ﭽ ﮉ ﮊ ﮋ ﭼ، و"نِحْيٌ سمناً ﭽ ﮯ ﭼ وحمل على هذا : "إنَّ لنا غيرها إبلاً"

قاله(7) الرضي بمعناه (8) .

---

(2) (ب) و (ج) : والباقية .

(3) في (ج) بد (ولا جرّ) كتب (ولأجل) .

(4) (ج) : زيداً .

(5) (ج) : دراً .

(6) في جميع النسخ المعتمدة كتبت (ليس) ، وما أثبته موافق لما في نسخة الحرم النبوي الشريف [52/أ] وهو الأولى .

(7) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

(7) (قاله) زيادة منّي يلتئم بها الكلام .

(2) عبارة الرضي 698/2 : ((ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ، ونوني التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا =

قوله : (المقدار) هو ما يعرف به قدر الشي من المقاييس الموضوعة لذلك، كالعدد أو[1]المكيال، أو الصَّنْج[2]، والميزان، أو غير الموضوعة كالراحة[3] والنِّحْيِ[4] ونحوه[5]، قال معناه الرضي[6] ، وعَطْفُ المقدارِ على العدد إشارةً إلى أنه ليس منه يخالفُ ذلك .

قوله :و(حمل على هذا .. إلخ) يعني يحمل الشيء على ضده كما يحمل على نظيره، كما في الرضي [7]

والرابع ما كان فرعاً للتمييز ، نحو "خاتمٌ حديداً" ؛ فإن الخاتم فرع الحديد .... وقيل : إنه حال . والنسبة المبهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ... ، ونسبته للمفعول ... .

... فصل : من مميز النسبة الواقعُ بعد ما يفيد التعجب ، نحو : " أكرم به أبا" ... ،

قوله : (وقيل: إنه حال) على هذا القول جرى الموضح في باب الحال؛ حيث قال:

= تَمَّ الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم الفاعل ، وصار به كلاما تاماً ، فيشابه التمييزُ الآتي بعده المفعولَ ؛ لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام ، فينصبه ذلك الاسم التام قبله ؛ لمشابهة الفعل التام بفاعله)) .

(3) (ج) : و .

(4) صَنْجَةُ الميزان كلمة معربة ، ومنع بعض اللغويين نطقها بالسين ، ينظر : الصحاح 326/1 (صنج) ، وتاج العروس 73/6 (صنج) .

(5) (ج) : كالراجحة .

(6) النِّحْي هو سقاء السمن . ينظر :معجم مقاييس اللغة 404/5 (نحي) ،وتاج العروس 46/40 (نحي) .

(7) (ب) و (ج) : ونحوها .

(8) ينظر: شرح الرضي 695/2 .

(9) ينظر: شرح الرضي 695/2 ، ونص عبارته : ((... أو مقاييس غير مشهورة ، ولا موضوعة للتقدير ، كقوله تعالى : ((ملء الأرض ذهبا)) ، وقولك : عندي مثلُ زيد رجلاً ، وأما نحو : غيرك إنسانا ، وسواك رجلا ، فمحمول على مثلك بالضدية)) .

أو[1] كانت الحال أصلاً لصاحبها، نحو: هذا خاتمك حديداً[2] .

قوله : (**نوعان**[3]) يرد عليه نحو: امتلأ الإناءُ ماءً، فإنه لا فاعل ولا مفعول في الأصل، ويجاب بما[4] قاله الرضي[5] عن بعضهم :((من أنه في الأصل فاعلُ فعلٍ متعدٍ[6] يؤول به الفعل المذكور، والأصل: ملأً الإناءَ الماءُ، وأقول[7]: الذي يصح أن (ماء) مفعول به لا تمييز، وإلا ففي قولك: ملأت الإناءَ ماءً، لا يكون التمييز فيه محولاً عن الفاعل ولاعن المفعول)) فتدبر.

قوله : (**بعد مايفيد التعجب**) هذه الكُلِّيةُ[8] منقوضة بقولك: يا لها قصةً، ونحوها مما يقع بعد التعجب مميّزاً لضمير مبهم، فإنه عن مفرد[9] لا نسبة[10] .

والواقع بعد اسم التفضيل ، وشرط نصب هذا كونه فاعلا معنى ، نحو "زيد أكثر مالا" ، بخلاف : "مال زيدٍ أكثرُ مالٍ" ... .

قوله : (**والواقع بعد اسم التفضيل**) ملخص كلامه أن الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلاً معنىً فينصب، وتارةً لا فلا، وإنَّ: مالُ زيدٍ أكثر مالٍ[11]، وزيدٌ أكرمُ الناس

---

(1) (أو) سقطت من (ج) .

(2) ينظر : أوضح المسالك 263/2 .

(3) (ج) : نوعا .

(4) في (ج) كتب (قوله) بدل (ويجاب بما) .

(5) ينظر : شرح الرضي 712/2-713 .

(6) (ب) : متعديا .

(7) (ج) : قوله .

(8) (ج) : الكلفة .

(9) (ج) : فرد .

(10) (ب) : لنسبة .

(3) (ب) و (ج) : من مالك .

رجلاً، من التمييز الواقع بعد التفضيل، وحَقُّه الخفض؛ لعدم كونه فاعلا معنىً، لكنه نصب[1] في الثاني لتعذر الإضافة.

والحق أن كلَّ تمييزٍ بعد التفضيل فاعلٌ معنىً؛ وهو منصوب لا غير، وأما (مال) في المثال الأول فمفضَّل عليه لا تمييز، و(رجلاً) في الثاني تمييزٌ منصوبٌ فاعلٌ معنىً؛ إذ: (زيدٌ أكرمُ الناس رجلاً) معناه: فاق الناسَ في الكرم رجلٌ هو، وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم [2]:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا مفضلا .....

قوله : (بخلاف مال زيد أكثر مال) بالخفض قضيته أن (مال) في: (أكثرُ مالٍ) تمييزٌ مخفوض؛ لانتفاء شرط[3] النصب، أعني: كونه فاعلاً معنى، ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز؛ إذ لا تمييز في (أكثر) ولا في ضمير (مال[4]) الذي هو مسند[5] إليه

فصل : ويجوز جر التمييز بمِنْ .... إلا في ثلاث مسائل : ... الثانية : التمييز المحول عن المفعول، كـ"غرست الأرض شجرا"، ومنه : "ما أحسن زيداً أدباً" بخلاف : "ما أحسنه رجلا".

الثالثة : ما كان فاعلا في المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة ، كـ"خاب زيدٌ نفساً" ... بخلاف : "لله دره فارساً"

---

(4) (نصب) سقطت من (ب) .

(2) ألفية ابن مالك 24 .

(5) (ب) و (ج) : شروط .

(6) في النسخ المعتمدة (ما) ، والمثبت مما نقله الشيخ يس في حاشيته على التصريح 398/1 ولعله هو الصواب .

(7) (ج): المسند .

(أكثر) ولا في إسناد[1] (أكثر) إلى الضمير المذكور، فلا[2]يصح كونه تمييزاً، بل هو مفضَّلٌ عليه، أي: هو أكثرُ من كلِّ مالٍ سواه .

قوله : (**بخلاف ما أحسنه رجلاً**) فيه نظر[3]، فإن أصله: ما أحسن رجلاً زيد، فـ(رجلا) مفعول به، و(زيدٌ) بيان، وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافاً إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمنع ذلك في المثال، بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقاً بالاسم، كطاب زيد علماً، و تارةً لا يضاف، بل يجعل الاسم بياناً للمميز إذا كان عينه، كما[4] في المثال كما نص عليه الرضي[5] .

ثم [يقال للمص][6]: إذا لم يكن (رجلاً) تمييزاً محولاً عن المفعول – ومعلوم أنه ليس محولاً عن الفاعل – وقد حصرتَ – فيما مر – النسبةَ في نسبةِ الفعل إلى الفاعل، ونسبته إلى المفعول، فأيُّ نسبةٍ هذه النسبة !!

قوله : (**إن كان محولاً عن الفاعل** ... **إلخ**) يَرِدُ عليه نحو: كفى بزيدٍ رجلاً، فإن أصله: كفى رجلٌ زيد، فـ(رجل) فاعل، و(زيد) بيان له، ثم أُخِّرَ (رجل) ونُصِب تمييزاً،

و: ...... **وأَبْرَحْتِ جَارَا**

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ المعنى عَظُمت فارسا ، وعظمت جاراً ، إلا أنهما غير محولين ، فيجوز دخول (مِنْ) عليهما ،

(1) (ب): إسناده .
(2) (أ) : (ولا) ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأنسب .
(3) قوله : (فيه نظر) سقطت من (ج) .
(4) (كما) سقطت من (ب) و(ج) .
(5) ينظر: شرح الرضي 2/706 - 707 .
(6) (أ) قال المص ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأولى .

ويجوز[1] جرُّه [2] بمِنْ البيانية؛ إذ كلُّ تمييز كان عين[3] الاسم الذي انتصب هو عنه يجوز جرُّه بمِنْ .

قوله : (**وأبْرَحْتَ جَارًا**) البَرْحُ: الشِّدة[4] و[5]المبالغة [6] .

قوله : (**وأبْرَحْتَ**) إشارةٌ إلى قوله :

تَقُولُ ابنتي[7] وقَدْ جَدَّ الرَّحِيـ لُ أبْرَحْتَ رَبًّا وأبْرَحْتَ جَارًا[8] [9]

ومن ذلك "نعم رجلاً زيدٌ" يجوز : نعم من رجل ... .

قوله : (**ومن ذلك**) أي: ومن التمييز الذي هو فاعل معنىً غير محول عنه صناعةً

---

(1) (ج) : يجوزه .

(2) (ج) : زجره .

(3) (ج) : عن .

(4) (ج) : السدة ، وهو تصحيف .

(5) الواو سقطت من (ج) .

(6) ينظر : الصحاح 355/1 (برح) ، ولسان العرب 410/2 (برح) .

(7) (ج) : لبنتي .

(8) (ج) : جراً .

(9) بيت من المتقارب من قصيدة قائلها الأعشى يمدح فيها قيس بن معديكرب ، وهي في ديوانه 72 ، ورواية الشطر الأول من البيت جاءت في الديوان على النحو التالي :

أقول لها حين جد الرحيل

والشاهد في البيت قوله : (رَبًّا) و(جارًا) فهما تمييزان منصوبان ، ويجوز جرهما بـ(مِنْ) ؛ لأنهما وإن كانا فاعلين في المعنى ؛ لأن معناهما في الأصل : عظم ربٌّ وعظم جارٌ ، إلا أنهما غير محولين عن الفاعل صناعة .

ينظر البيت في : الكتاب 175/2 ، والأصول 309/1 ، ولسان العرب 411/2 ، والتصريح 704/2 ، وحاشية الصبان 762/2 ، وتاج العروس 309/6 .

(نِعْمَ رجلاً) وفيه نظر [1] لا يخفى؛ إذ (رجلا) تمييز عن الضمير المبهم المستتر في (نِعْمَ)، [33/أ] فهو تمييز لمفرد [2] لا لنسبة، صرح به الرضي [3] وبأن الناصب له نفس الضمير لا (نِعْمَ)[4]، والله أعلم .

هذا باب حروف الجر

.... وللباء اثنا عشر معنى أيضا : ... والسابع : المجاوزة ، نحو : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ أي : عنه ، ... والتاسع : البدل، كقول بعضهم: "ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة" ، أي بدلها ... . فصل : من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية ، وهو خمسة : ... والرابع والخامس : مذ ومُنْذُ ، وذلك في موضعين : أحدهما : أن يدخلا على اسم مرفوع ، نحو : "ما رأيته مذ يومان"، أو "منذ يوم الجمعة،وهما حينئذٍ مبتدآن وما بعدهما خبر ،وقيل بالعكس ... . وقد يحذف غير (رُبَّ) ويبقى عمله ، وهو ضربان : (1) سماعي ... (2) وقياسي : ... وكقولهم : "إن في الدار زيداً والحجرةِ عمراً" أي : وفي الحجرة ... وقولهم : "مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ" حكاه يونس ، وتقديره : إلا أمُرُّ بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ

---

(1) قوله : (وفيه نظر) سقط من (ج) ، ومكانها (قوله) .

(2) (ج) : لمفردا .

(3) ينظر : شرح الرضي 699/2 ، وذهب الجوجري والمرادي – أيضا – إلى أنه تمييز مفرد لا جملة، وجوز الشهاب القاسمي الأمرين ، وذلك إذا كان الضمير مبهماً لا يُعرف المقصود منه ، كان التمييز عن المفرد ، وإن كان الضمير غير مبهم بأن عرف المقصود منه برجوعه إلى اسم سابق عليه، كان التمييز عن الجملة .

ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري 285/1 ، وتوضيح المقاصد 733/2 ، والتصريح 707/2 ، وحاشية يس 399/1 .

(4) شرح الرضي 699/2، 701 .

.

باب حروف الجر [1]

قوله:(**أي: عنه**) يعني فالباء متعلقة بـ(اسأل)،وقيل:متعلقة بـ(خبيراً)[2]فالباء للتعدية .

قوله: (**التاسع: البدل**) في المثال المذكور له إشارةٌ إلى الفرق بينه وبين التعويض.

قوله: (**وقيل: بالعكس**) لعل وجهه أن الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة، كما في: منذ يوم الجمعة، فلا يصح كونه خبرا عن (منذ) و[3](مذ)؛ لأنهما نكرتان، وكأنه على القول الأول لوحظ في [(منذ) و(مذ)][4] التعريف المعنوي، إذ معنى (مارأيته مذ يوم الجمعة) : أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة .

قوله: (**إنْ لا صالحٍ فطالحٍ**) أي: لأن (إنْ) الشرطية لايقع كلٌّ من شرطها وجوابها إلا جملة[5].

---

(1) العنوان سقط من (ج) ، وباب سقطت من (أ) .

(2) ينظر القولان والمعنى على كل قول في : التبيان في إعراب القرآن 989/2 ، والبحر المحيط 466/6 ، واللباب في علوم الكتاب 558/14 .

(3) (ب) و (ج) : أو .

(4) (ب) و (ج) : مذ ومنذ .

(5) ينظر : المفصل 439 ، ورصف المباني 104 ، ورسالة المباحث المرضية 56 ، والجنى الداني 207 .

هذا باب الإضافة

.... فصل: وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في)بقلة،وضابط التي بمعنى (في):أن يكون الثاني ظرفا للأول،نحو: ... و ﭼ ﭬ ﭬ ﭽ.

باب الإضافة [1]

قوله[2]: **(أن يكون الثاني ظرفاً للأول)** هذا الضابط شمل[3]نحو:حصير المسجد وقنديله[4].

قوله : **(و ﭼ ﭬ ﭬ ﭽ[5])** أي لأن المرادَ وصفُهما بصحبتهما[6] له في السجن[7]، ولو قيل: إن الإضافة فيه بمعنى لام الاختصاص[8] كما في يا صاحب الدار، لمستأجرها، لمِا [9] بَعُد

.

والتي بمعنى (من) : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، وصالحا للإخبار به عنه ، كـ(خاتم

---

(1) العنوان سقط من (ج) ، و(باب) سقطت من (أ) .

(2) (قوله) سقطت من (ب) .

(3) (ب) و (ج) : يشمل .

(4) أي أن هذا الضابط ليس مانعا ؛ لدخول نحو (حصير المسجد وقنديله) فيه ، وقد ذكر ابن هشام هذين المثالين لما كانت الإضافة فيه على معنى الاختصاص ، وأجاب الشيخ يس عن اعتراض اللقاني بقوله : ((لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم ، وإرادته بيان معنى الظرفية والاختصاص، وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر)) . ينظر : حاشية يس على التصريح 25/2 .

(5) سورة يوسف من الآية (39) .

(6) (ج) : لصحبتهما .

(7) ينظر : الكشاف 444/2 ، والبحر المحيط 309/5 .

(8) أشار إلى ذلك أبو حيان في البحر المحيط 309/5 حيث قال : ((واحتمل قوله : (يا صاحبي السجن) أن يكون من باب الإضافة إلى الظرف ، والمعنى : يا صاحبيّ في السجن ، واحتمل أن يكون من إضافته إلى شبه المفعول ، كأنه قيل : يا ساكني السجن)) .

(9) (ب) و (ج) : ما .

فضة) ....

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواع : ... (2) ونوع يفيد تَخَصُّص المضاف دون تعرفه ، وضابطه : أن يكون المضاف متوغلا في الإبهام كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة ،

[فإن قلت][1]: لام الاختصاص تقتضي أن ما قبلها مقصورٌ على مابعدها، وهذه بالعكس. قلت: لا يُسلَّم ذلك، بل الاختصاصُ أعمُّ من أن يكون لقصر الأول على الثاني، أو العكس، أو يقال: إن القصر هنا إضافي، أي مقصورٌ على صاحبيَّة السجن دون صاحبية الإطلاق .

قوله : **(وصالحاً)** أي: وأن يكون المضاف صالحاً للإخبار بالمضاف إليه عنه، فـ(صالحاً) معطوفٌ على (بعض)، والضمير في (به) للمضاف إليه، وفي (عنه) للمضاف[2]، وهذا المعنى مع ظهوره خَفِيَ على بعضهم، فأعربه بما لا يصح.

قوله: (كغير ومِثْل) قال الرضي: ((وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبيهك وسواك وشِبْهِها، وإنما[3]لم يتعرف ؛ لأن مغايرة[4] المخاطب ليست صفةً تخصص[5] ذاتاً دون أخرى، إذ كل ما في الوجود إلا ذاتُك[6] موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلةُ زيدٍ لا تخصص[7] ذاتاً .

....

---

(1) ما بين المعقوفين في (ج) كتب (قوله) .
(2) ينظر : التصريح 101/3 .
(3) (ب) : فإنما .
(4) (ج) : فائدة .
(5) في شرح الرضي : (تَخُصُّ) .
(6) في شرح الرضي : (ذاته) .
(7) في شرح الرضي : (تَخُصُّ) .

بلى[1]، نحو: مثلك أخصُّ من غيرك، لكن المثلية [يمكن أيضاً][2] أن تكون من وجوه من الطول و القصر، والشباب والشيب، والسواد، والعلم، وغير ذلك مما لا يحصى.

قال ابن السِّري[3] : إذا أضفت (غير)[4] إلى معرَّف له ضد واحد فقط تعرَّف (غير)؛ لانحصار الغَيْرِيَّة، كقولك: عليك بالحركة غيرِ السكون[5]، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك[6] في شيء من الأشياء كالعلم، فقيل: جاء مثلك، كان معرفةً إذا قُصِد الذي يماثلك في الشيء الفلاني[7] .

---

(1) (ج) : بل .

(2) (ب) و (ج) : أيضا يمكن .

(3) في (أ) السيد ، وفي (ب) و (ج) الري ، والمثبت من شرح الرضي . وابن السِّرِيِّ هو : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، من أئمة العربية ،وأخذ عن ثعلب ، من مصنفاته : معاني القرآن ، وفعلت وأفعلت ، وشرح أبيات سيبويه، وغيرها ، توفي سنة 311هـ ، وقد جاوز الثمانين .

ينظر في ترجمته : إشارة التعيين 12 ، وبغية الوعاة 1/411-413 .

(4) (ب) : غيرا .

(5) قال الفارسي في الإغفال 1/296 : ((... فإذا وُصِف بغير الذين جاز لهذا الاختصاص ، وصارت (غير) معرفة ، وكذلك في كل موضع تختص فيه (غير) كذلك ، وترتفع عنه الإشاعة، كقولك : افعل الاجتماع غيرَ الافتراق، وعليك بالحركة غير السكون، فـ(غير) في هذه المواضع صفة للمعرفة لاختصاصها)).

(6) (ج) : بمجادلتك .

(7) لم أعثر على هذا القول الذي نسبه الرضي للزجاج ، ونَصُّ ما في معاني القرآن للزجاج عند حديثه عن قوله تعالى :ﭼﭲﭳﭽ هو : ((إنما وقع (غير) ههنا صفة لـ(الذين) ؛ لأن (الذين) ههنا ليس بمقصود قصدهم ، فهو بمنزلة قولك : إني لأمرُّ بالرجل مثلِك فأكرمه)).

= وقد تعرض الفارسي لقول الزجاج في (غير) في الآية الكريمة ، وذكر رأي ابن السراج فيها ، وأيده فيما ذهب إليه، وهو أن (غير) نكرة توصف بها النكرات ، وإن أضيفت إلى المعارف ، إلا إذا =

....

وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞﭼ [1]، والجواب: أنه على البدل لا[2] الصفة .

وقالوا في حسبِك وسرعِك[3] وكفؤك[4] ونَهْيِك ونَهَاك: إنها مما[5] لم تتعرف؛ لأنها بمعنى الفعل .

وقد استعمل (ناهيك) على أصله من التصرف، فقيل: برجلين ناهيك[6] من رجلين.

وبعض العرب يجعل واحدَ[7] أمّه، وعبدَ بطنه نكرتين، وكذا ينبغي أن يكون قولك: صدرُ بلدِه، ورئيسُ قبيلتِه، وابنُ أبيه[8]، ونادرة دهره؛ وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول، بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف، نحو : رُبَّ رجل

لا كمالهما ، ....

(3) ونوعٍ لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه : أن يكون المضاف صفة تُشْبه المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبالُ ... وإنما تفيد هذه الإضافَةُ التخفيفَ أو رَفْعَ القُبْحِ .

= كانت مختصةً .

ينظر : معاني القرآن وإعرابه 53/1 ، والإغفال 293/1 -196 ، وتوضيح المقاصد 791/2-792 ، والتصريح 106/2 .

(1) سورة فاطر من الآية 37 .

(2) (ج) : على .

(3) في شرح الرضي : وشرعك ، وزيادة بعدها (وكافيك ، وناهيك) .

(4) في شرح الرضي : وكَفْيِك .

(5) (ج) : من .

(6) في شرح الرضي : ناهيَيْك ، ولعله هو الصواب .

(7) (واحد) كررت في (ب) و (ج) .

(8) في شرح الرضي : أُمِّه .

واحدِ أبيه، فالهاء عائدة على رجل، والضمير الراجع إلى نكرة غير مختصة نكرة، كقولك: رُبَّ شاةٍ وسخلتِها، فإن كان ذلك الصاحبُ معرفةً تَعَرَّف المضاف؛ لكون الضمير معرفةً، نحو: زيدٌ واحدُ أمه))[1] انتهى باختصار .

قوله : (**لا كمالهما**) أي: لأن صفاتَ[2] المخاطب المشتمل هو عليها معلومةٌ ، فإذا أريد كمالُها لشخص، أو ثبوتُ أضدادها كلها لشخص فقد تعيَّن .

قوله : (**وإنما تفيد**[3] **هذه ... إلخ**) قد يقال : هذا منقوضٌ بنحو قوله :

الوُدُّ أنتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ [4]

... وأمَّا رَفْعُ القُبْح ففى نحو (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، فإن في رفع (الْوَجْهِ) قُبْحَ خُلُوّ الصفة من ضميرٍ يعود على الموصوف، وفى نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر مُجْرَى وصف المتعدِّى، وفي الجر تخلصٌ منهما، ومن ثَمَّ امتنع (الْحَسَن وَجْهِه) لانتفاء قُبْحِ الرفع ...

---

(1) ينظر : شرح الرضي 2/883-888 باختصار شديد ، وتقديم وتأخير في كلام الرضي .

(2) (ج) : صفار .

(3) (أ) : يفيد .

(4) صدر بيت من الكامل ، لم ينسب لقائل معين ، وعجزه :

مِنِّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا

ويستشهد به النحاة على جواز اقتران (أل) بالمضاف إذا أضيف إلى ما فيه ضمير يعود عليه ، ومنع المبرد الإضافة في هذه الصورة ، وأوجب النصب .

واستشهد به اللقاني على أن الإضافة هنا – مع كونها داخلة تحت هذا النوع الذي ذكره ابن هشام – إلا أنها لم تفد تخفيفاً؛ لامتناع التنوين مع (أل) ، ولا رفع قبح لجواز نصبه بإعمال المضاف فيه، ويجاب عن اعتراض اللقاني بأن هذه الصورة – وهي اقتران المضاف بأل – قليلة ، وكذلك فإنَّ في جواز الإضافة خلافاً بين النحاة ، والتقعيد يكون على الغالب .

ينظر البيت في : المساعد 2/203 ، وتوضيح المقاصد 2/793 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 1/327 ، والتصريح 3/120 ، وهمع الهوامع 2/508 ، وحاشية الخضري 2/498 .

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل : إحداها : أن يكون المضاف إليه بأل كـ(الْجَعْدِ الشَّعَرِ) ... .

فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفاً[1]، ولارفْعَ قبحٍ .

قوله: (ومن ثم امتنع الحسن وجْهِهِ) إن قلت: هذه العلة تطرد في (حسن وجهه) وقد تقدم جوازه. قلت: [ب/33] إنما جاز فيه لإفادة الإضافة التخفيف بحذف التنوين، بخلاف هذا .

قوله: (أن يكون المضاف إليه) وجهه: أن المضاف إليه إذا كان نكرةً انتصب بعد اسم الفاعل مفعولاً به، وبعد الصفة المشبهة تمييزاً، فلم تَجُزْ إضافة ما فيه (أل) ح، إذ لا تخفيفَ ولا رفعَ قبحٍ[2]، فإذا اقترن بأل قَبُحَ نصبُه بعد الصفة المشبهة، فجازت الإضافة، وحمل عليها اسم الفاعل، فإن قلت: يلزم جواز الإضافة إلى العلم. قلت: لا، إذ معمول الصفة المشبهة يجب كونه[3] سببياً

قوله: (كالجعد الشعر) في التمثيل به دون (الضارب الرجل) [نكتةٌ،هي أنَّ الإضافة اللفظية فائدتها تخفيفٌ أو رفعُ قبحٍ، ففي المثال[4] رُفِعَ القبح[5] دون (الضارب الرجل)][6]، فإنه محمولٌ على المثال، إذ الإضافة فيه لا تفيد واحداً

الثانية : أن يكون مُضَافاً لما فيه (أل) ... ، الثالثة : أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه (أل) ... ، وجَوَّز الفَرَّاءُ إضافَةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها، كـ(الضَّارِب زيدٍ) و (الضَّارِب هذَا) بخلاف (الضَّارِب رَجُلٍ) وقال المبرد والرماني في (الضَّارِبِكَ) و(ضَارِبِكَ): موضِعُ الضمير خَفْض، وقال الأخفش : نصب،

---

(1) (ب) : تحقيقا ، وهو تصحيف .

(2) (ج) : فتح ، وهو تصحيف .

(3) (ج) : كونها .

(4) وهو : الجعد الشعر .

(5) (ج) : الفتح ، وهو تصحيف .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ب) بسبب انتقال النظر .

منهما[1]، ولأجل الفائدة المذكورة جازت في المثنى والمجموع؛ لحصول التخفيف بحذف نونيهما .

قوله : (إلى ضمير مافيه "أل") نزّل ها[2]هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضميرَ ما فيه (أل)[3]رابط المبتدأ منزلته في قوله تعالى ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭼ[4] أي: يتربصن[5] أزواجهن، فجوّز[6] كون (يتربصن) خبر (الذين)، ومن منع كونه خبراً كالجمهور يمنع هنا[7] .

قوله : (بخلاف: الضارب رجلٍ) أي: فإن الفراء لايجوِّزه [8]، و[9]نقل السيرافي عنه تجويزه أيضا، نقله الرضي عنه[10] .

وقال سيبويه : الضمير كالظاهر فهو منصوب في (الضاربك) مخفوض في (ضاربك)، ويجوز في (الضَّارِبَاكَ) و (الضاربوك) الوجهان .

قوله : (كالظاهر) أي: العَلَم، فهو منصوب في (الضاربك)؛ لأن العلم لا يضاف إليه

---

(1)لأن التخفيف بحذف التنوين حاصل لوجود (أل)لا للإضافة ،ولأنه لا يجوز نصب المضاف إليه بلا قبح.
(2) (ها) سقطت من (ب) و(ج) .
(3) (أل) سقطت من (ج) .
(4) سورة البقرة من الآية (234) .
(5) (ب) : يتربص .
(6) وهو الكسائي وتبعه ابن مالك . ينظر مغني اللبيب 652 .
(7) ينظر الأقوال في هذه الآية الكريمة في : البحر المحيط 232/2 ، واللباب في علوم الكتاب 188/4-189 ، والتبيان في إعراب القرآن 186/1-187 ، ومغني اللبيب 652 .
(8) ذكر السيوطي في الهمع 508/2 رأي الفراء في عدم إجازته ، وعلَّق عليه بقوله :((ولا مستند له في السماع)).
(9) الواو سقطت من (أ) .
(10) ينظر : شرح الرضي 904/2 .

وَصْفٌ مفرد محلًّى .

قوله[1] : (**مخفوص في "ضاربك"**) لأن العَلَم بعد وصفٍ مفردٍ مجرد من (أل) والتنوين مخفوضٌ، إذ المنصوب ينوَّن معه الوصفُ .

فإن قلت: فُرِّق بين الضمير والظاهر مع الوصف المجرد من (أل) العامل، فإنه يُنَوَّن مع الظاهر دون الضمير المتصل؛ لعدم قبوله معه للتنوين المانع من الاتصال[2]، والضمير[3] في (ضاربك) محتمل[4] الوجهين[5] .

قلت: لا فرق، فإنَّ العامل يُنوَّن حتماً، فإن كان المعمول ظاهراً فذلك[6]، وإلا جيء به منفصلاً، فالضمير في (ضاربك) مخفوض لا غير، فتدبر .

قوله : (**ويجوز في: الضارباك والضاربوك الوجهان**) أما الخفض فظاهرٌ[7]، وأما النصب؛ فلأن حذف النون ح تخفيف لطول[8] الصلة[9] ،

....

كقوله[10] : الحَافِظُو عورةَ العشيرة[1]

---

(1) (قوله) سقطت من النسخ المعتمدة ، وأثبتت في نسخة الحرم النبوي بعد كلمة (مخفوض) ، ولعل الصواب ما أثبتُّه .

(2) (ج) : للاتصال .

(3) (ب) : فالضمير .

(4) (ج) : يحتمل .

(5) (ب) للوجهين .

(6) (ب) و(ج) : فذاك .

(7) أي : للإضافة .

(8) (ب) و(ج) : بطول .

(9) ينظر : التصريح 3/125-126 .

(1) (أ) : كقولك .

بنصب (عورة)، نص عليه ابن الحاجب في عمل اسم الفاعل[2]، وأقَرَّه الرضي[3]، ونقل[4] في بحث الإضافة عن الزمخشري وغيره أنَّ الضميرَ بعد[5] الوصف مجرداً من (أل) أو مقروناً بها في محل خفض بالإضافة[6]، وعن سيبويه أن الوصف المقترن باللام أو المجرد منها إذا وليه مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب [7]، وهو الصحيح المشهور[8]، يعني وسواء كان الوصف ناصباً أو مضافاً. والله أعلم .

مسألة : قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ، وبالعكس، وشَرْطُ ذلك في الصورتين صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

فمن الأول قولُهم : (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) وقراءةُ بَعْضِهِمْ : (تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) وقولُه:

طُولُ اللّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

ومن الثانى قولُه : إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى

---

(2) جزء من بيت من المنسرح ، نسب لقيس بن الخطيم،وليس في ديوانه، وأشار المحقق ص 115 إلى عدم صحة نسبته إليه ، ونسبه سيبويه لرجل من الأنصار ، والبيت بتمامه :

الْحَافِظُو عَوْرَةَ العَشِيرة لا يَأْتيهم مِنْ وَرَائِنَا نَطَفُ

ويروى : ((من ورائنا وكف)) .

والشاهد فيه : قوله (الحافظو عورة) ، حيث حذف النون تخفيفًا لا للإضافة بدليل نصب (عورة) بعده.

ينظر البيت في : الكتاب 186/1، والمقتضب 145/4، وسر صناعة الإعراب 538/2، وشرح الرضي 910/2، والتصريح 123/3، وهمع الهوامع 191/1 .

(3) ينظر : شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب 836/3 .

(4) ينظر : شرح الرضي 910/2 ، 1022 .

(5) أي الرضي .

(6) (ج) : في .

(7) ينظر : شرح الرضي 910/2 ، وشرح المفصل لابن يعيش 123/2 .

(7) في الكتاب 187/1:((واعلم أنَّ حذفَ النون والتنوينِ لازمٌ مع علامة المضمرَ غيرِ المنفصل؛ لأنّه لا يُتكلّم به مفرَداً حتّى يكون متّصِلا بفعلٍ قبله أو باسم فيه ضمير)) .

(9) ينظر : شرح الرضي 907/2 .

قوله : **(صلاحية المضاف للاستغناء ... إلخ)** يعني بها صحة إرادة معنى المضاف ولو مجازاً، وإلا فلا يخفى أن الكلام مع إسقاط المضاف معناه الحقيقي العموم، والحملُ عليه عند الخلُوّ عن القرينة واجب .

قوله : **(قطعت بعض أصابعه)** إن أريد بالبعض إصبع فأكثر فتأنيثه أصلي، إذ الإصبع مؤنثة[1]، وإن أريد به بعض الإصبع فاكتسابي .

قوله : **(وقرأه بعضهم)**[2] يحتمل أن المراد بالسيارة جنسها، أي الجماعات السيارة، فبعضها جماعة سيارة[3]، فتأنيثها ليس بمكتسب .

قوله : **(طول الليالي)** اعلم أنَّ الليالي جمع ليلاة[4]، كموماة وموامي، فيمكن أن المراد بطول الليالي طوالها، من إطلاق المصدر على الجمع، والمصدرُ المراد به الجمع يراعى في ضميره المعنى، كقوله تعالى : ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ[5] .

قوله[6] : **(إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ)** قد يقال : لا دليل فيه؛ لأن المؤنث المجازي قد

ويحتمله ﭼ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﭽ، ولا يجوز (قَامَتْ غُلامُ هِنْدٍ)، ولا (قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ) لعدم صلاحِيَةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة:لا يضاف اسْمٌ لمُرَادِفِهِ..،ولا موصوفٌ إلى صفته..،ولا صفة إلى..فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّل

يذكر ضميره في الشعر، كقوله : ولا أرض أبْقَلَ إبْقَالَهَا [1] .

---

(1) ينظر : البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث 71 .

(2) رويت هذه القراءة عن الحسن وابن أبي عبلة . ينظر : شواذّ القراءات 242 .

(3) في (أ) زيادة (يأتي) ، وهذه الزيادة لا معنى لها ، ولم ترد في جميع النسخ الأخرى ، ولا فيما نقله الشيخ يس عن اللقاني ، فأسقطتها حفاظاً على تناسق الكلام .

(4) ينظر : الصحاح 1815/5 ، وتاج العروس 374/30-375 (ليل)، وفي (ج) : إيلات .

(5) سورة ص من الآية (21) .

(6) (قوله) سقط من (ب) .

قوله:(**ويحتمله**[2])لأن[3](قريب)يحتمل الخبرية،وأنه وصفٌ لمحذوف،أي:شيء قريب.

قوله : (**لعدم صلاحية**) كيف هذا وقد وجَّهوا: جاء زيدٌ نفسُه، برفع احتمال أنَّ الجائي غلامُه ، أو كتابه مثلا[4] .

قوله : (**يوهم شيئاً** .. **إلخ**) الوهم احتمالٌ مرجوح، والتأويل حمل[5] الظاهر على المحتمل المرجوح،وعلى هذا [أ/34] فقوله: (**وهَم**)[6] معناه:يدل دلالة مرجوحة[7]، و(**يؤول**) معناه:يحمل على المعنى المرجوح،فالموهوم و[8]المؤول به واحدٌ،ولا يخفى عدم صحته.

فالصواب:أنَّ الموهِم[9]هنا معناه:الموقع في الوهم،أي:العقل،وكثيراً مايفسره بذلك بعضهم[10].

فمن الأول قولُهم : (جاءني سَعِيدُ كُرْزٍ) وتأويلُه : أن يُرَادَ بالأول المُسَمَّى

ثم **قوله** : (**ويؤول**) أي : لتنتفي[11] إضافة الاسم إلى نفسه في المعنى التي يأباها النظر

---

(1) عجز بيت من المتقارب ، قائله عامر بن جوَيْن الطائي ، وصدره : فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا .

وقوله :(أبقل) أي:أخرجت الأرض بقلَها ، وهو نبات لا ساق له .والشاهد فيه قوله :(ولا أرض أبقل) ،حيث حذف التاء من الفعل(أبقل)للضرورة،والقياس إثباتها ؛لأنها تعود على الأرض ، وهي مؤنث مجازي . ينظر البيت في :الكتاب2/46 ، والمفصل 248 ، والأصول2/43 ، واللباب2/102 ، شرح الكافية الشافية2/596 ، ومغني اللبيب 860 ، وتوضيح المقاصد2/590 ، وهمع الهوامع3/333 .

(1) (ج) : ويحتمل .

(2) (أ) و(ب) : لأنه ، والمثبت من (ج) وهو الأنسب .

(3) ينظر تعليق الشيخ يس 32/2 على كلام اللقاني .

(4) (حمل) سقطت من (أ) ، وفي (ج) أحمل .

(5) (ب) و (ج) : يوهم .

(6) (ج) : برجوحة .

(7) الواو سقطت من (أ) و (ب) .

(8) (ج) : الوهم .

(10) قال الزبيدي في تاج العروس 65/34: ((ويطلق الوَهْمُ على العقل أيضًا)).

(1) (ج) : لتبتغي .

العقلي، فإن قلت : قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة، وأنها منفية[1]، فكيف قال الناظم تبعاً للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المفردَيْن، كما مرَّ أول الكتاب، وقالوا[2] بوجوب التأويل [هاهنا] [3].

قلت: [إنما أوجبوا إضافةً تُوهم هذه الإضافة الممتنعة ، فوجوب التأويل][4] لازمُ وجوبِ الإضافةِ لا منافيها، نعم يتجه أن يقال: لا وجه لإيجاب ما يُوهم ممتنعاً، وهو الذي عنى الموضح بقوله : **(ويرده النظر)**[5]. فتدبر .

قوله : (فمن الأول) أي: موهم إضافة الاسم [إلى مرادفه][6] .

قوله : (وتأويله أن يراد بالأول) هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه، نعم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه، فكان الصواب أن يقول الموضح أولاً: لا يضاف اسم إلى ما أريد به معناه، كما في النظم، فتدبر.

وعساك تقول: إذا أريد بالثاني الاسم، فليس مرادفاً، فنقول هذه الإرداة ليست

وبالثانى الاسْمُ ، أي : جاءنى مُسَمّى هذا الاسم .

ومن الثانى قولُهم : (حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ) و(صَلاَةُ الأولى) و(مَسْجِدُ الجامع)، وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أى: حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع .

ومن الثالث قولُهم : (جَرْدُ قَطِيفَةٍ) ....، وتأويلُه : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً،

---

(2) في حاشية يس 33/2 : (منتفية) .

(3) في حاشية يس 33/2 : (وقال) .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

(5) وذلك عند حديثه في باب العلم عن أحوال اللقب مع ماقبله ،وعبارته: ((وإن كانا مفردين كـ (سعيد كُرْز) جاز ذلك ووَجْهُ آخر وهو إضافة الأول إلى الثاني وجمهورُ البصريين يوجب هذا الوجه ويردُّه النَّظَر ، وقولُهم : (هذَا يَحْيَى عَيْنَانُ))).

(7) (ب) و (ج) : لمرادفه .

وَضْعِيَّةً، بل الموضوع له اللفظ هو معنى الأول، والمرادفة ثابتة.

قولـه : (**أن يـراد بالأول المسـمَّى**) إن قلـت: لِمَ لَمْ يعكسـوا ؟ قلـت: لأن إسـناد العوامل[1] إلى لفظ الأسماء ممتنعة، يظهر ذلك في نحو: جاء سعيدُ[2] كُرْزٍ .

قولـه : (أي جاءني مسمى هذا الاسم) ومثله: جئت ذا صباح، وذات يوم، أي: وقتاً[3] صاحبَ[4] هذا الاسم ، [ومدة صاحِبَةَ هذا الاسم][5] رضي [6] .

قولـه : (**أي: حبة البقلة الحمقاء**) في الرضى[7] : بقلة الحمقاء، أي: بقلة الحبة الحمقاء؛ لأنها تنبت في مجاري السيول، ومواطئ الأقدام .

قوله : (**وصلاة الساعة الأولى**) الساعةُ الأولى أوّلُ ساعة بعد الزوال .

قوله : (**ومسجد المكان الجامع**) في الرضي[8] : ومسجد الوقت الجامع، الوقتُ يومُ الجمعة .

[قوله : (**أن يقدر موصوف**) الداعي إلى تقديره أن المضاف صفة، والصفة تجري

وإضافة الصفة إلى جنسها، أى. شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة ... .

فصل: الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد،

على موصوف[9] لا محالة[1]، إلا أن تغلب عليها الاسمية، كصاحب، وراكب، وإذ ليس

---

(1) (أ) : العامل ، والمثبت من (ب) و(ج) وهو الأنسب .

(2) (ب) : سعد .

(3) (أ) : وقت، والمثبت من (ب) و (ج) ، وهو موافق لشرح الرضي .

(4) (أ) : إضافة ، والمثبت من (ب) و (ج) ، وهو موافق لشرح الرضي .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

(6) ينظر : شرح الرضي 918/2 .

(7) ينظر : شرح الرضي 923/2 .

(8) ينظر : شرح الرضي 923/2 .

(1) (ج) : الموصوف .

موجوداً في اللفظ، فلابُدَّ من تقديره] [2] .

قوله : (**وإضافة الصفة إلى جنسها**) اعلم أن جنس الشيء أعمُّ منه؛ لاشتماله عليه وعلى نوع آخر، والمضاف لابد أن يكون أعم من المضاف إليه؛ لتفيده الإضافة تعريفاً أو تخصيصاً، فإذاً بين الصفة و[المضاف إليه][3] عموم من وجه، فصَحَّ قولهم[4]: إنَّ التأويل يصيِّر الإضافة من إضافة الأعم إلى الأخص مع تصريحهم بأن المضاف إليه جنس للمضاف[5] ، فتدبر .

قوله : (**فصل**[6]: **الغالب**) اعلم أن الغالب يراد به تارةً ما منع غيره من الغُلوب[7] عليه[8]،ويعدَّي بعلى،كقوله تعالى : ﭽ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﭼ[9]،وتارةً ما هو كثير بالإضافة إلى غيره، كقولك: الغالبُ في الناس الشُّحُّ، وإذا تبين هذا فقوله: (على الأسماء)

ك(غُلاَم) و(وثَوْب)، ومنها ما يمتنع إضافتُه كالمضمرات، والإشارات، وكغير (أيٍّ) من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام .

ومنها ما هو واجبُ الإضافةِ إلى المفرد وهو نوعان : ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة في اللفظ

معناه: فيها .

---

(2) (ج) : لحاله .

(3) ما بين المعقوفين تقدم موضعه في (ب) و (ج) فأثبت بعد قوله : (رضي)، وقبل قوله : (قوله: أي حبة البقلة) .

(4) في (أ) والموصوف ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصواب .

(5) (أ) : قوله ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأولى .

(6) (ب) و (ج) : للمضاف إليه .

(7) (فصل) سقطت من (ب) و (ج) .

(8) (أ) : المغلوب .

(9) (عليه) سقطت من (أ) .

(10) سورة يوسف من الآية 21 .

قوله : (كغلام، وثوب) أشار بالأول إلى ما فيه معنى المشتق، وبالثاني إلى ما يدل على الذات لا باعتبار وصفٍ زائدٍ .

قوله : (كالمضمرات) لم يَعْتَد[1] بالإضافة في قوله : فإيَّاه وإيَّا الشَّوَابِّ[2].

قوله : (وكغير) كرَّر الكاف مع (غير) دون الإشارة[3] تنبيهاً على أن المضمرات والإشارات نوعٌ واحد في عموم منع الإضافة، وكرَّر (مِنْ)[4] مع أسماء الشرط[5] وأسماء الاستفهام تنبيها على استثناء (أيّ) من النوعين أيضاً؛ لأن إسقاطها يوهم عطفهما على (غير)[6] ، وهنا بحث وهو أن المانع من إضافة الموصولات غير (أيّ) إن كان تعرُّفُها[7] بالصلة، فلو أضيفت اجتمع معرِّفان على معرَّف واحد انتقض بـ(أيّ)، فإن أجيب بأن الصلة تعرفها من وجهٍ، والإضافة من وجهٍ آخر فغيرُها كذلك ، فتدبر .

قوله : (في اللفظ) المراد به ما يقابل المعنى، فيتناول المنطوق والمقدَّر، ولذا تُؤَنَّث هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة، وبه يُعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في

نحو: (كلّ) و(بَعْض) و(أيّ) ....، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَاف للظاهر والمضمر نحو: (كِلاَ) و(كِلْتَا) و(عِنْدَ) و(لَدَى) و(قُصَارَى) و(سِوَى) .

المعنى، وأن الفرق بينهما أنَّ الملحوظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقاً أو [ب/34] تقديراً، وفي

---

(1) أي ابن هشام ، وفي (ج) : يقيّد .

(2) قد يجاب عن اعتراض اللقاني بأن هذا القول شاذ ، ولا يقوى على الاحتجاج به لشذوذه . ينظر : اللباب 480/1 ، والمفصل 167 ، وهمع الهوامع 243/1 .

(3) (ب) و (ج) : الإشارات .

(4) لم تكرر (مِنْ) فيما بين يدي من التوضيح ، ولعلها كررت في نسخة اللقاني .

(5) (ب) و (ج) : الشروط .

(6) فيوهم دخول جميع أسماء الشرط وجيع أسماء الاستفهام دون استثناء لـ(أيّ) .

(7) (ج) : تعريفها .

المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظه، وأن التنوين في هذا القسم تنوين التمكين[1]، لا التعويض عن المضاف إليه، إذ الموجبُ لحذف التنوين من الاسم إضافتُه إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه .

قوله : **(لفظاً)** منصوب على التمييز المحوَّل عن المفعول، وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ، والأصل: ما يلزم التلفظ بالإضافة، فلا يكفي معناها ولا تقديرها .

قوله : **(ولدى)** قال الرضي : ((وأما (لدى) فهو بمعنى (عند)، ولا يلزمه[2] معنى الابتداء، و(عند) أعمُّ تصرفا من (لدى)؛ لأنَّ (عند) تستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حَوْزِك[3] وإن كان بعيداً بخلاف (لدى)، فإنه لايستعمل في البعيد))[4] انتهى .

ثم قال بعده بقريب : ((وأما (لدى) وهو بمعنى (عند) فلا دليل على بنائه))[5] .

وما يختص بالظاهر ...، وما يختص بالمضمر، وهو نوعان : ما يُضَاف لكل مضمر ... ، وما يختصُّ بضمير المخاطَبِ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظاً ومعناها التَّكْرَار، وهي (لَبَّيْكَ) بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة، ...

---

(1) ذهب ابن هشام وكثير من النحاة إلى أن التنوين اللاحق لـ(كل) و(بعض) للعوض عن مفرد ، وذهب بعضهم إلى أنه تنوين التمكين، ووصفه الشيخ خالد الأزهري بأنه هو التحقيق، وقال الصبان: قال بعضهم: ولا مخالفة بين القولين، فتوينهما عوض عن المضاف إليه بلا شك ، وللتمكين لأن مدخوله معرب منصرف .

ينظر : ارتشاف الضرب 668/2 ، ومغني اللبيب 446 ، والتعليقة لابن النحاس 689/2 ، وشرح الأشموني مع الصبان 61/1 ، وتوضيح المقاصد 277/1 ، والتصريح 146/1-147 .

(2) (ج) : يكونه .

(3) الحَوْزُ : المِلْكُ ، يقال : حازَه يَحُوزُه ،إذا مَلَكه وقَبَضه واستَبدَّ به .

ينظر : تاج العروس (حوز) 120/15 ، وفي شرح الرضي : حِرْزِك .

(4) شرح الرضي 470/3 .

(5) شرح الرضي 471/3

قوله : (**و**[1]**قصارى**) قصارى الشيء: ما يقصر الشيء عليه، فلا يتجاوزه[2] إلى ما فوقه، وذلك غاية الشيء.

قوله : (**وهو مصادر**) المراد به ما يتناول اسم المصدر كـ(داوليك) اسم مصدرٍ بمعنى التداول[3] .

قوله : (**ومعناها التكرار**) المطابقُ لما سيجيء أن يقول : التكثير، وهو أخَصُّ من التكرار الصَّادقِ بمرتين[4] .

قوله : (**بمعنى إقامة ... إلخ**) في تفسير (لبَّيْكَ) بمصدر من معناه، وما بعده بمصدر من لفظه[5] إشارةٌ إلى ما يصرح به من أنَّ (لبَّيْكَ) لم يُنْطق له بفعل، وهو خلاف قولهم: يقال: لَبَّ بالمكان أقام به [6] .

وإلى أنَّ الكافَ في غير (دواليك) مفعولُ المصدر المضاف، وفي (دواليك) تارةً **و(دَوَالَيْكَ) بمعنى تَدَاوُلاً بعد تَدَاوُلٍ و(هَذَاذَيْكَ) – بذالين معجمتين – بمعنى إسْرَاعاً بعد إسْرَاعٍ،...وعامِلُه وعامِلُ (لَبَّيْكَ) من معناهما، والبواقي من لفظهما، وتجويزُ سيبويهِ في (هَذَاذَيْكَ) في البيت ،وفي (دَوَالَيْكَ) – من قوله :دَوَالَيْكَ حَتَّى كُلُّنَا غَيْرُ لاَبِسِ – الحاليَّةَ بتقدير نفعلُه مُتَدَاوِلِينَ،**

---

(1) الواو سقطت من (ج) .

(2) (ج) : يتجاوز .

(3) ينظر : الصحاح 1700/4 (دول) ، وجمهرة اللغة 1273/3 (باب حواليك ودواليك) .

(4) أي أن التكرار يصدق على ما كرر مرتين ، بخلاف التكثير فإنه لا حدَّ له . وقال الأزهري في التصرح 141/3 – معللا لقول ابن هشام : (معناها : التكرار) – : ((لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علماً على ذلك ؛ لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره)) .

(5) ما عدا (هذاذيك) فقد فسرها بمصدر من معناها ، وهو إسراعاً بعد إسراع .

(6) في الصحاح : ((ألَبَّ بالمكان ، أي : أقام به ، وقال الخليل : (لَبَّ) لغة فيه)) . الصحاح 216/1 (لبب) ، وينظر : تاج العروس 185/4 (لبب) .

وقال الصبان 842/2 : ((فالمتجه عندي أنه منصوب بفعل من لفظه)) .

كذلك، كقولك: لبيك وسعديك ودواليك، أي: تداولاً مِنَّا لطاعتك بعد تداول[1]، وتارةً لمجرد الخطاب، لا فاعلاً ولا مفعولاً كما في البيت، إذ معناها[2] فيه : نتداول[3] الشَّقَّ تداولاً بعد تداول .

ولو فَسَّر (سعديك) بإسعاداً منك بعد إسعاد، و(حنانيك) بـ(حناناً) منك بعد حنان، و(دواليك) بإدالة منك بعد إدالة؛ ليكون من إضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام،أو فسر (حنانيك) بِتَحَنُّناً إليك بعد تَحَنُّن كان أَوْفَقَ للواقع إذا خوطب به الربُّ تعالى.

ثم لايخفى أنَّ في قوله (دواليك) في البيت على تفسيره بـ(تداولاً) حجةٌ للأعلم[4] على أن الكاف حرفٌ لمجرد الخطاب، إذ لا يمكن كونها فاعلاً للتداول، ولا مفعولاً له، إذْ فاعله المتكلم وجماعته، ومفعوله شق الإبراد، فتنتفي اسميتها بانتفاء لازمها، وبما فسرناه به من إدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك، إذ هي فاعل للإدالة، والتقدير: قائلين ياالله إدالةً منك بعد إدالة . والله سبحانه[5] أعلم وأحكم [6] .

وهَاذِّينَ – أى مُسْرِعِين – ضعيفٌ للتعريف، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً، وتجويزُ الأَعْلَم في (هَـذَاذَيْكَ) في البيت الوَصْـفِيَّةَ مردودٌ لذلك ، وقولُه فيه وفى أخواته : إن الكاف لمجرد الخطاب مثلُها في (ذلك) مردودٌ أيضا؛لقولهم:(حَنَانَيْهِ) و(لَبَّيْ زَيْدٍ)،

---

(1) (ج) : تداولك .

(2) (أ) : مغباها ، وهو تصحيف .

(3) (ج) : يتداول .

(4) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمرِي نسبةً إلى (شَنْتَمْرِيَّة) من مدن الأندلس ، كان يعرف بالأعلم ؛ لأنه كان مشقوق الشفة العليا، يعد من أئمة اللغة والنحو ومعاني الأشعار ، من مصنفاته:شرح حماسة أبي تمام ،وشرح جمل الزجاجي ،وشرح أبيات الجمل،توفي 476هـ
ينظر في ترجمته : معجم الأدباء 649/5 ، وإشارة التعيين 393 ، وبغية الوعاة 356/2 .

(5) (سبحانه) سقطت من (أ) .

(6) (وأحكم) سقطت من (أ) .

قوله : **(وعامل "لبيك" من معناها)** أي: إذ لا عامل من لفظها، وأما قولهم: (لبَّى) فإنه مأخوذ من قولهم: (لَبَّيْكَ)، ومصدره التلبية، وأمّا (لَبَّيْكَ) فعامله لو نطق به إنما هو (لَبَّ)، ومصدره (لبٌّ) مفرد (لبيك) .

قوله : **(للتعريف)** أي: وهو خلاف الغالب، فارتكابه مع إمكان غيره ضعيف، بخلافه في نحو: جاء زيدٌ وحده، ولا يخفى ما في هذا الكلام من التحكم، إذ يمكن في (وحده) [1] أيضاً[2] أن يكون مفعولاً مطلقاً[3] أي: ينفرد[4] انفراده .

قوله : **(غير كونه مفعولاً مطلقاً)** يعني: ثبت كونه مفعولاً مطلقاً بدليل ظاهر فيه، كقوله تعالى:ﭽ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ [5]،والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيها .

قوله : **(لقولهم: حنانيه، ولَبِّيَ زيد)** [قد يقال] [6]: إنَّ الهاءَ والظاهرَ في ذلك مثلهما في (إيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)، فما كان جواباً فيهما فهو جوابنا [7] .

وحذفهم النونَ لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَانِكَ)، وبأنها لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشْبه الحرفَ. وشَذّت إضافَةُ لبَّيَ إلى ضمير الغائب ....وإلى الظاهر في نحو قوله :

فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَىْ مِسْوَرِ

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أنه مفرد، وأصله (لَبًّا) فَقُلِبَتْ ألفه ياء لأجل الضمير كما في (لَدَيْكَ)

---

(1) (ج) : وحد .

(2) (أيضا) سقطت من (ب) .

(3) ذهب بعض النحاة كابن الصايغ إلى أن (وحده) في نحو : جاء زيد وحده ، منصوب على المصدرية بفعل محذوف .

ينظر : اللمحة شرح الملحة 352/1 ، وهمع الهوامع 303/2 .

(4) (ج) : نتفرد .

(5) سورة الملك من الآية (4) .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(7) (ج) : جوابيا .

و(**عَلَيْكَ**)،

قوله : (**ولحذفهم**) قد يقال: الحذف في (ذانك)[1] يوقع في لبس فتركه[2]، بخلافه في (لبيك) .

قوله : (**وبأنها لاتلحق الأسماء المتمكنة**)[3] قد يقال: لعله يرى أن (لبيك) وأخواته أسماءُ أفعالٍ منقولةٌ من مصادرَ مثناةٍ مضافةٌ إلى الكاف، فالكاف حرف لمجرد الخطاب، كما في: (رويدك زيد)[4] اسم فعل معناه: أمهل .

قوله : (**كما في عليّ**[5] **وعليك**) لو قال: كما في (لديّ ولديك) لكان[6] أقعد في التمثيل .

وقولُ ابن الناظم: إن خلاف يونس في لَبَّيْك وأخواته وَهَمٌ .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل اسميةً كانت أو فعليةً، وهو (إذْ) و(حَيْثُ) فأما (إذْ) فنحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭼ ...، وقد يُحْذَف ما أُضِيفت إليه للعلم به ...،وأما (حيث) فنحو: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) ... .

---

(1) (أ) : ذلك ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصواب .

(2) (ب) : فترك ، ولعل الأولى أي يقال : فتركوه .

(3) يلاحظ الاختلاف اللفظي بين المتن والحاشية ، والمعنى واحد .

(4) (زيد) سقطت من (ب) و (ج) .

(5) يلاحظ الاختلاف بين المتن والحاشية .

(6) (ب) و (ج) : كان .

ومنها ما يختصُّ بالجمل الفعلية وهو (لَمَّا) عند مَنْ قال باسميتها ... .

قوله : **(وَهَمٌ)** لأنه لا يمكنه دعوى الألف في أخواته للنطق بها مجردةً عن الألف والياء، كحنان وسعد ودوال، ولم يقولوا (لَبَّ) .

قوله : **(وقد يحذف**[1]**)** قد يقال : الحذف ولو على قِلَّةٍ ينافي وجوبَ الإضافة، وجوابه[2]: منع المنافاة، [أ/35] فإنَّ الإضافةَ الواجبة أعمُّ من اللفظية، والتقديريه، نَعَمْ الإضافة إلى المفرد كما في (حيث) ينافيه .

قوله : **(فنحو: جلست حيث جلس زيد)** قَدَّم مع (حيث) مثال الفعلية، ومع (إذْ) مثالَ الاسمية إشارةً إلى استوائهما مع (إذْ)، فتقديم الاسمية لشرفها، وتترجح [3] الفعلية مع (حيث)، ولهذا[4] كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال، كجلست حيث زيداً لقيته .

قوله : **(ما يختص بالجمل الفعلية)** أي: بالإضافة إليها .

وفي **قوله** : **(وهو "لمَّا" عند مَنْ قال باسميتها)** نظر، إذ القول باسميتها لا يلزم منه إضافتها إلى الجمل[5] الفعلية بعدها، وأيُّ مانع يمنع من كونها منصوبةً بالفعل بعدها، كالظرف في: (متى تأتني أكرمك)، على ماهو التحقيق عندهم، وكذا تقول في (إذا): إنها

فصل : وما كان بمنزلة (إذْ) أو (إذَا) – في كَوْنِهِ اسمَ زَمانٍ مُبْهَم لما مضى أو لما يأتي – فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه؛ فلذلك تقول : (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أمِيرٌ) ...، و(آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ) ويمتنع (زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِمٌ)؛ لأنه بمنزلة (إذَا)، هذا قولُ سيبويه، ووَافقة الناظم في مُشْبِه (إذْ) دون مُشْبِهِ (إذَا) مُحْتَجًّا بقوله تعالى : (يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ)، وقوله :

---

(1) (ج) : تحذف .
(2) (أ) : صوابه ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو الأولى .
(3) (ب) و (ج) : وترجح .
(4) (ج) : ولذا .
(5) (ب) و (ج) : الجملة .

وَكُنْ لى شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ

منصوبةٌ بشرطها، لا خافضةٌ له، على ما سنبينه[1] إن شاء الله تعالى.

فصل[2] : **قوله** : **(لما مضى)** نعتٌ لاسم زمان، لا لزمان، والتقدير: موضوعاً لما مضى، ولو قال بَدَلَه وبَدَلَ ما بعده: ماضٍ أو مستقبل، لكان[3] أخصر وأظهر .

قوله : **(فإنه بمنزلتهما)** ثَنَّى ضمير المتعاطفين؛ لأنَّ القصدَ شمولُ الحكم لهما، على حَدِّ قوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭼ [4] .

قوله[5] : **(فيما يضافان إليه)** (يضافان) صلة جرت على غير ما[6] هي له، فإن (ما) واقعةٌ على الجملة المضاف إليها، والإضافة وصف ثابت للمضاف، وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيقي، فلا حاجة إلى أن يقول: يضافان هما[7] إليه، فتدبر.

قوله : **(وقد**[8] **يمنع: زَمَنَ الحَاجُّ قادمٌ)** لقائل أن يقول: كونه بمنزلة (إذا) يقتضي تأويله بإضمار كان الشأنية واسمِها، لا امتناعه، وجوابه: أنَّ التأويلَ المذكورَ سائغٌ فيما

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقُّقِ وُقُوعه منزلَةَ ما قد وقع ومضى .

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على (إذَا) أو (إذْ) الإعرابُ على الأصل، والبناء حَمْلاً عليهما، فإن كان ما وليه فِعْلاً مبنياً فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب ... وإن كان فعلا مُعْرَباً أو جملةً اسمية فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين، وواجبٌ عند البصريين ،

---

(1) (ب) : سننبّه .

(2) (فصل) سقطت من (ب) و (ج) .

(3) (ب) و (ج) : كان .

(4) سورة النساء من الآية (135) .

(5) (قوله) سقطت من (ج) .

(6) (ج) : من .

(7) (ج) : ها .

(8) (قد) سقطت من (ب) و (ج) .

سُمِعَ، ولايسوغ أن يتكلم به من غير سماع .

قوله : (**محتجاً بقوله تعالى** ... **إلخ**) يُرَدُّ احتجاجُه بأن ذلك ليس من محل النزاع، وهو المبهم، إذ اليوم موضوع لزمان محدود، واستعماله في مطلق الزمان مجاز، كقوله تعالى: ﭽ ۋ ۋ ۆ ۆ ﭼ[1] .

قوله : (**وهذا ونحوه** ... **إلخ**) يعني فهو من مُشْبِه (إذْ) لا مُشْبِه (إذا) .

قوله[2] : (**قول الشاعر**: **وكن لي شفيعاً** ... **إلخ**) إن قلت : فيه جَمْعٌ بين النقيضين، فإنه أولاً طلب الشفاعة، وهو يستلزم الإخبار بنفعها، وثانياً أخبر بأنه لا يُغْني شفيعٌ شيئاً، وهو يستلزم الإخبار بأنه لا نَفْعَ فيها. قلت: الاستلزامُ الثاني ممنوعٌ، فإنَّ الذاتَ لا يلزم من عدم نفعِها عدمُ نفعِ الشفاعةِ الصادرةِ عنها، والفرق وجداني، فإنَّ الشفاعةَ مقرونةٌ بالذل والخضوع، وذلك مما يُقَرِّبُ القبولَ .

قوله : (**حملا عليهما**) يؤخذ من هذا أنَّ الحمل على المبني سببٌ للبناء، فتزيد الأسباب على العدد المذكور أولَ الكتاب، ولو جعل سببَ البناءِ الاعتدادَ بالافتقار العارض، وتنزيلَه منزلةَ الأصلي كان أضبط [3] .

قوله : (**أو جملة اسمية**) يعني ولو كان الاسمُ المصدَّرة به مبنياً، إذ الأصل فيه

واعترض عليهم بقراءة نافع : ﭽ ﯾ ﯾ ﭼ بالفتح ... .

الإعراب، بخلاف الفعل.

فإن قيل: فينبغي أنَّ المضارع المعرب يترجح معه البناء نظراً لأصله كالاسم، فلِمَ

(1) سورة الأنعام من الآية (141) .

(2) (قوله) سقطت من (أ) .

(3) قال الشيخ يس 42/2 : ((قد ذكر بعضهم أن الأسباب المذكورة أول الكتاب إنما هي للبناء الموجب لا الجائز ، فإن له أسبابا أخر ، منها ما هنا)) .

ترجَّحَ الإعراب؟

قلنا: نظرا لإعرابه، وللأصل في اسم الزمان، وهو الإعراب . فتأمل .

قوله : (**واعترض عليهم**[1]... **إلخ**) قد يدفع الأول بأن (يومَ) في الآية الكريمة منصوب على الظرفية، إمَّا خبرٌ عن (هذا)، أي: هذا المذكورُ – قبلُ[2] من كلامه تعالى[3] مع عيسى، وكلام عيسى معه – كائن في هذا اليوم[4]، وإما متعلقاً بالاستقرار الذي تعلق به(لهم)[5]وهذا خبر مبتدأ محذوف،أي:الأمر هذا،ثم استؤنف[6] قوله:(ﭽ ﯿ □ ﭼ[7].. إلخ)، أي: لهم في هذا اليوم جناتٌ .

والثاني بإضمار (كان) الشأنية واسمها.

فصل : مما يلزم الإضافة (كِلاَ) و(كِلْتَا) ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط :

أحدها : التَّعْرِيف فلا يجوز (كِلاَ رَجُلَيْنِ) ولا (كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكُوفيين .

والثاني : الدَّلاَلَةُ على اثنين إما بالنصّ ... أو بالاشتراك، نحو قوله :

كِلاَنَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة ، وإنما صَحَّ قوله :

---

(1) (ب) و (ج) : عليه .

(2) (ج) : قيل .

(3) (تعالى) سقطت من (أ) .

(4) هذا جواب جمهور البصريين عن هذه القراءة ، حيث ذهبوا إلى أن فتحة (يوم) للإعراب؛ لأنه منصوب على الظرفية ، والإشارة ليست لليوم ، وأورد عليهم بأنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذٍ لقراءة الرفع ، والأصل عدمها .

ينظر : شرح الرضي 418/3 ، والتبصرة والتذكرة 295/1 ، والتصريح 164/3 ، وحاشية الصبان 850/2 .

(5) من قوله تعالى : ﭽ ﯿ ﯿ □ □ □ □□ □ □ □ ﭼ سورة المائدة من الآية (119) .

(6) (ب) و (ج) : استأنف .

(7) (أ) : نفع ، وهو خطأ .

إِنَّ لِلْخَيْرِ وَللشَّرِّ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ

لأن (ذا) مُثَنّاة في المعنى مثلُهَا في قوله تعالى : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅچ أى :

قوله : **(أحدها : التعريف)** وجهُهُ أنهما في المعنى توكيدٌ لما أضيفا إليه، وسيأتي أنَّ المنكور لايؤَكَّد عند البصريين، وإن أفاد توكيده، ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم .

قوله : **(الدلالة على اثنين)** وجهه أنَّ كلا وكلتا في المعنى مثنَّيان، وهما تأكيد للمضاف إليه، والتأكيد مطابِق للمؤكَّد، وأما [ب/35] (الزيدان أنفسهما) فخارج لِعِلَّةٍ.

قوله : **(مشتركة[1] بين الاثنين والجماعة)** يريد به الاشتراك المعنوي، وهو الوضعُ لمفهومٍ كليٍّ مشترك بين أفراد كثيرة، كوضع (نا)[2] لمتكلم معه غيره، الصادق على اثنين وما زاد عليهما، لا الاشتراك اللفظي وهو وضع اللفظ[3] لكل من معنيين فأكثر على حدة.

قوله : **(لأن "ذا" مثناة في المعنى)** كونها مثناةً في المعنى بواسطة الإشارة إلى اثنين[4] تقدُّماً لا يجدي نفعا في اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك ، فإن دلالة (ذا) عليهما ليست بواحد منهما ، بل بالقرينة ، فلو اقتصر على قوله :

وكِلاَ مَا ذُكِر وَبَيْنَ ما ذكر .

والثالث : أن يكون كلمة واحدة، فلا يجوز (كِلاَ زَيْدٍ وَعَمْرو) .... .

ومنها (أيٌّ) وتُضاف للنكرة مطلقاً ... ، وللمعرفة إذا كانت مثناة ... ، أو مجموعةً ...، ولا تضاف إليها مفردة، إلا إن كان بينهما جمعٌ مُقَدَّر نحو (أيُّ زَيْدٍ أحْسَنُ) إذ المعنى: أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسن،

---

(1) (أ) : مشترك .

(2) (ب) و (ج) : أنا .

(3) (اللفظ) سقطت من (أ) .

(4) (ب) و (ج) : الاثنين .

(الدلالة[1] على اثنين) ، أو زاد على القسمين ثالثاً فقال: (أوغيرهما) لكان أوضح [2] .

قوله : (ما ذكر) يعني وهو دالٌّ على اثنين بالاشتراك بينهما، وبين مازاد عليهما، وما نقص عنهما، ولم يقل: أي: وكلا الخير والشر، وبين الفارض والعوان؛ لأن ماذكر أوفق بأفراد اسم الإشارة؛ لكونه مفرداً لفظاً .

قوله : (أن تكون كلمة واحدة) هذا الشرط مشكلٌ لا وجه له؛ فإن كان لأجل أنَّ المضاف مسلَّطٌ على كلٍّ من المتعاطفَيْن، وذلك لا يصح، فيلزم أن لا يصح (جلست بين زيد وعمرو)، ولا (اشترك زيد وعمرو) .

قوله : (وتضاف النكرة[3]) أي تضاف من حيث هي، أي في الجملة، لا في كل حالة من أحوالها، لما سيجيء من أن الموصولة لا تضاف لنكرة، و(مطلقاً) حال من النكرة، أي مفردةً أو مثناةً أو جمعاً، لا من ضمير (أيّ) .

قوله : (إلا إن كان بينهما جمع) هذا الاستثناء في التحقيق منقطعٌ[4] لا حاجة إليه، إذ المضاف إليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر، وكذا[5] لو قال المصنف: (إذ التقدير: أيُّ أجزاء ...) كان أحسن من قوله: (إذ المعنى) .

أو عطف عليها مثلها بالواو ... .

ولا تضاف (أيّ) الموصولة إلا إلى معرفة ... ، ولا (أيّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لنكرة
. ....

قوله : (أو عطف مثلها) – أي مثل (أيّ) المضافة للمعرفة – بالواو .

---

(1) (الدلالة) سقطت من (ج) .
(2) (ب) و (ج) : أصح .
(3) (ج) : ومضاف للنكرة .
(4) (ج) : متقطع .
(5) (ج) : ولذا .

و[1]ليس **قوله** : (**بالواو**) قيداً[2] للاحتراز عن المعطوفة بالفاء و[3] ثُمَّ مثلا؛ لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو؛ لأنها تختص بعطف الذي لا يستغني بمتبوعه[4]، كما سيجيء إن شاء الله تعالى .

قوله : (**إلا لمعرفة**) لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه، والصلة لا تستقل بذلك مع (أيّ)؛ لتوغلها في الإبهام، فلابُدَّ من إضافتها لمعرفة .

قوله : (**إلا**[5] **لنكرة**) لأن الوصف والحال مشتقان تحقيقاً أو تأويلاً، والمشتق كُلِّيٌّ، والمضاف إلى معرفة جزئيٌّ له[6]، إذ المعرفةُ كما قال[7] بعضهم: ما أشير به إلى شيء بعينه[8] .

ومنها (لدن) بمعنى عِنْد ،

قوله : (**وهي بمعنى : عند**) في الرضى: ((و(لدى)[9] بمعنى لدن، إلا أنّ لدن ولغاتِها

---

(1) (الواو) سقطت من (ب) و (ج) .
(2) (ب) و (ج) : قيد .
(3) (ب) و (ج) : أو .
(4) (ج) : لمتبوعه ، وعلل الأزهري في التصريح 172/3 كون العطف بالواو؛ لأن المفردين معها في حكم المثني ؛ لكونها لمطلق الجمع .
(5) (ج) : لا .
(6) (له) سقطت من (ب) و (ج) .
(7) (ب) و (ج) : قاله .
(8) قال الزمخشري في المفصل 245 : (المعرفة : ما دل على شيء بعينه) .
وينظر : الكافية 28 ، والتوقيف على مهمات التعريف 310.
(1) (أ) : كذا ، وهو تحريف .

المذكورة يلزمها معنى الابتداء، ولذا[1] يلزمها (مِنْ) إما ظاهرة، وهو الأغلب، أومقدَّرة، فهي بمعنى: مِنْ عند، وأمّا (لدى[2]) فهو بمعنى (عند) ولا يلزمه معنى الابتداء، و(عند[3]) أعمُّ[4] تصرفاً من لدى؛ لأن (عند) تستعمل في الحاضر القريب[5]، وفيما هو في حوزك[6] وإن كان بعيداً، بخلاف لدى))[7] انتهى .

وحاصله أن (لدن[8]) بمعنى: مِنْ عند؛ لملازمتها ابتداء الغاية، فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو (مِنْ)، وهو إشارة إلى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائه؛ التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها[9] فقول الموضح: بمعنى (عند) مُخِلٌّ بهذه النكتة .

إلا أنها تختصُّ بستة أمور:أحدها:أنها مُلاَزمة لمبدأ الغايات .الثاني :أن الغالب استعمالها مجرورة بِمِنْ

قوله : (**ملازمة لمبدأ[10] الغايات**) أي لا يطلق إلا على أمكنة هي مبدأُ فعلٍ مُغَيّا،

---

(2) (ج) : ولدى ، وفي شرح الرضي : (فلذا) .

(3) (ج) : الذي .

(4) (ج) : وعندهم .

(5) (أعم) سقطت من (ج) .

(6) (ج) : القرب .

(7) في شرح الرضي : حِرْزِك .

(8) شرح الرضي 470/3 .

(9) (ب) و (ج) : لدى ، والصواب ما أثبته .

(10) حيث قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته 780/3 : ((قد جاء لَدُنِ، و لَدَنْ، و لُدْنِ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ، وإنما بنيت لأن وضع لَدْ، ولُدْ، ولَدُ وضع الحرف ، وأجريت بقية اللغات مُجراها؛ لاتفاقها معها في لفظهما ومعناهما، وهذا أشبه ما يعلل به بناؤها)) . وخالف الرضي ابن الحاجب في علة بنائها، فقال471/3: ((... فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحرف،فالوجه – إذن – في بناء (لدن) أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لا زما لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحروف دونها)).

(1) (أ) : لبدأ .

أي: هي ابتداء غايته، وكذا الزمانية .

قوله : **(لمبدأ الغايات)** أي الزمانية كقوله: (لدن شب)[1]، أو المكانية، كقولك: من لدن زيد، وفي الرضي: ((ومعناها أول غاية زمانٍ أو مكانٍ نحو لدن صباح، و[2]ﭽ ﭽ ﭽ ﮐ ﮐ [3]ﭽ[4]، فإذا أضيفت إلى جملة تَمَحَّضَتْ للزمان؛ لأن ظروف المكان لا يضاف[5] إلى الجملة منها إلا (حيث)))[6] انتهى .

قوله: (مجرورة بِمِنْ) أي مجرورةُ المحل على اللغة المشهورة، أو اللفظ على لغة قيس[7]

الثالث : **أنها مبنية** ... ، **الخامس** : **جواز إفرادها قبل (غُدْوَةٍ) فتنصبها: إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به** ... .

قوله : **(أنها مبنية)** قال ابن الحاجب: ((الوجه في بناء (لدن) وأخواته أنَّ من لغاتها ماوضْعُهُ وضعُ الحروف، فحُمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها

---

(2) جزء بيت من الطويل ، قاله القطامي ، والبيت بتمامه :

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ   لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوَائبِ

والشاهد فيه : إضافة (لدن) إلى جملة تدل على الزمان .

ينظر البيت في : شرح الرضي 469/3، ومغني اللبيب 208 ، وتوضيح المقاصد 814/2، وهمع الهوامع 220/2، وحاشية الخضري 515/2 .

(3) الواو سقطت من (أ) .

(4) (عليم) سقطت من (ب) و (ج) .

(5) سورة النمل من الآية (6) .

(6) (ج) : تضاف .

(7) شرح الرضي 469/3 .

(8) لغة قيس إعراب (لدن)،وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله تعالى:(لينذر بأسا شديدا من لدُنِه). ينظر : شرح الرضي 470/3 ، وشرح الكافية الشافية 952/2 ، وارتشاف الضرب 1454/3، وهمع الهوامع 219/2 .

وجه؛ لأنها مثل (عند) وهو معربٌ بالاتفاق)) [1] انتهى[2] .

قوله : (**فتنصبها**[3] **إما على التمييز**) قال الرضي : ((أما النصب فإنه وإن كان شاذاً، فوجهُهُ كثرة استعمال (لدن) مع غدوة، دون سائر الظروف، كبُكْرَة وعشيةً، وكون دال (لَدُن) قبل النون الساكنة تُفْتَح وتضمُّ وتكسر، [أ/36] كما سبق في لغاتها، ثم قد تُحذف نونُه فتشابه[4] حركاتُ الدَّال حركاتِ الإعراب من جهة تبدُّلِها، وشابه[5] النونُ التنوينَ[6] من جهة جواز حذفها، فصار (لدن غدوة) في اللفظ كراقودٍ خلاًّ، فتنصبها تشبيهاً بالتمييز، أو تشبيهاً بالمفعول[7] في نحو: ضاربٌ زيداً، و(غدوةٌ) بعد لدن

ومنها (مع) وهو اسمٌ لمكان الاجتماع ، معربٌ .....

لا تكون إلا منونةً، وإن كانت[8] معرفةً أيضاً)) [9] انتهى .

وبه يظهر لك أن قول الموضح: (إما على التمييز) ليس على ما ينبغي، فإن قضيته أنه تمييزٌ

---

(1) هذا القول لابن الحاجب ذكره الرضي في شرحه للكافية، وأخذه منه اللقاني بنصه ، ولم أجد نص هذا الكلام لابن الحاجب فيما بين يدي من كتبه، وإن كان قد ذكر معناه ، فلعل الرضي نقل كلام ابن الحاجب بالمعنى، فنقله منه اللقاني دون أن يتثبَّت منه . وينظر:الإيضاح في شرح المفصل 494/1،وشرح ابن الحاجب لكافيته 780/3،وشرح الرضي 471/3

(2) (انتهى) سقطت من (ب) و (ج) .

(3) (ج) : فنصبها .

(4) (ج) : فشابه ، وفي الرضي : فشابهت .

(5) (ب) و (ج) : تشابه ، وفي الرضي : وشابهت .

(6) (ج) : النون .

(7) في شرح الرضي 472/3 وردت العبارة كالتالي :((فنصبها تشبيهاً بالتمييز ، أو تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصل نحو : ضاربٌ زيداً)) .

(1) (ب) : كانتا .

(2) شرح الرضي 471/3-472 ، وينظر : سر صناعة الإعراب 542/2 .

حقيقةً، وليس مُبَيِّناً لحقيقة (لدن) ولا لنسبتها، فالصواب أن يقول: على التشبيه بالتمييز[1] ، والله أعلم .

قوله : (**لمكان الاجتماع**) يعني هي ظرف مكان فقط، وفي الرضي: ((نحو[2]: جئنا معاً، أي في زمان، وكُنَّا معاً، أي في مكان))[3] انتهى، فهي عنده ظرف زمان أيضاً[4] .

قوله : (**معرب**) قال الرضي : ((لدخول التنوين في نحو: كُنَّا معاً، وانجرارِه بمِن، وإن كان شاذاً، نحو: جئت مِنْ مَعِه))[5]، ثم قال: ((والألف في (معاً) عند الخليل بَدَلٌ من التنوين، إذ لا لامَ له في الأصل عنده، وهي عند يونس والأخفس[6] – وهو الحق – مثل

وإذا لقي الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُهَا وفتحُهَا، نحو (مَعِ القوم) وقد تفرد بمعنى جميعاً، فتنصب على الحال، نحو: (جاءُوا معاً) .

ألفِ (فَتىً) بدل من اللام استنكاراً[7] لإعراب الموضوع على حرفين، فـ(مع) عندهما

---

(3) أكثر النحاة على أن انتصاب (غدوة) بعد (لدن) على التمييز ، وزاد أبو حيان وغيره على الوجهين اللذين ذكرهما ابن هشام وجهاً ثالثاً، وهو انتصابها بإضمار (كان) واسمها .

ينظر : ارتشاف الضرب 1456/3، وشرح ابن عقيل 516/2، وتوضيح المقاصد 815/2، والبهجة المرضية 281، وشرح الأشموني 859/3 .

(4) (ج) زيادة كلمة غير مقروءة ، وليس لها وجود في شرح الرضي .

(5) شرح الرضي 487/3 .

(6) أشار ابن هشام إلى ذلك في مغني اللبيب 439 حيث قال : ((وتستعمل – أي (مع) – مضافة، ولها حينئذٍ ثلاث معان : أحدها موضع الاجتماع ... ، والثاني : زمانه نحو : جئتك مع العصر)) .

(7) شرح الرضي 487/3 ، وينظر : الكتاب 420/1 ، وشرح الكافية الشافية 951/2-952، ومغني اللبيب 439، وهمع الهوامع 466/2 .

(8) وصحح ابن مالك رأي يونس والأخفش . ينظر : شرح التسهيل 239/2، وارتشاف الضرب = 1458/3 ، والجنى الداني 307 .

(1) (ج) : لاستنكار .

عكس (أخوك[1]) تُرَدُّ لامُها في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مقام لامِها))[2] . انتهى .

قوله: (**وقد يفرد ... إلخ**) قال الرضي : ((تلزم إضافة (مع) إن ذُكِر قبله أحد المصطحبين، نحو: كنت مع زيدٍ، وإن ذُكِر قبله المصطحبان[3]لم يبق ما تضاف إليه، فتنصب منوناً على الظرفية، والفرق بين فَعَلْنا معا و فَعَلْنا جميعا: أنَّ (معاً) تفيد الاجتماع في حال الفعل، و(جميعا) بمعنى كُلُّنا، سواءً اجتمعوا أم[4] لا [5])) [6] .

ولا خفاءَ في أنه يخالف ما عليه الموضح[7]، والذي يقوى في النفس أنَّ (مع) اسمُ للمصاحب مطلقا، أي سواء أُضيف أو أُفرد، وأنه منصوبٌ مطلقـًا،

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده، وإذا وقع بعد (ليس) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره ... ،

وأن لامه[8] محذوفة مطلقا، أمَّا مع الإفراد فلالتقائها[9] ساكنةً [مع التنوين، وأمَّا مع الإضافة

---

(2) (ج) : أخو ، والمثبت موافق لما في الرضي .

(3) شرح الرضي 487/3-488 .

(4) (أ) : زيادة (إن)، ولا معنى لها ، ولم ترد هذه الزيادة في النسختين الأخريين، ولا في شرح الرضي، فأسقطتها حفاظا على تناسق الكلام .

(5) في شرح الرضي : (أو) .

(6) (ب) و (ج) زيادة (انتهى) .

(7) شرح الرضي 487/3 .

(8) وجه المخالفة بينهما أنَّ ابن هشامٍ يرى أنها منصوبةٌ على الحالية ، بينما يرى المحقق الرضي أنها منصوبةٌ على الظرفية .

(1) (أ) : ألفه ، والمثبت من (ب) و (ج) ، وهو الأولى .

(2) (ب) و (ج) : فلا لبقائها .

فتخفيفاً، أو لقيام المضاف إليه][1] مقامها .

قوله : (لحقيقة ما بعده) حقيقةُ الشيء وماهيته : (ما به الشيء هو هو)[2]، ولا يخفى أنَّ التَّغَايُرَ بين شيئين يتحقق بالتخالف بينهما في الماهية تارةً، كقولك: الحركة غير السكون، وفي الصفات العارضة أخرى، كقولك: زيد غير عمرو، ولعل المصنف أراد بالحقيقةِ المفهومَ .

قوله : (وإذا وقع بعد ليس) التقييد بليس لإخراج غيرها، نحو (لا) النافية للجنس وهو خلاف ما صرح به ابن الحاجب في قوله: ((وأُجري مُجراه – أي: مُجري قَبْلُ وبَعْدُ – (لا غَيْرُ) و(ليس غير)))[3] ، وتبعه الرضى حيث قال: ((ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع (لا) التبرئة و(ليس))) [4] انتهى .

وجاز حَذْفه لفظاً، فيضمُّ بغير تنوين، ثم اختلف فقال المبرد : ضمة بناء؛ لأنها كَقَبْلُ في الإبهام، فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش : إعراب، ... ويجوز الفتحُ قليلا مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين .

ومنها ((قَبْلُ)) و ((بَعْدُ)) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ :

... الثالثة : أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَى شيء، فيبقى الإعراب ... وهما نكرتان في هذا الوجه؛

---

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(4) ينظر التعريفات 123، والتوقيف على مهمات التعاريف 144 .

(5) الكافية 27 .

(6) شرح الرضي 403/3، وذكر ابن هشام أن قولهم : (لا غير) لحنٌ ، وكذلك قال الحريري، ورُدَّ على ابن هشامٍ بحكايتها عن العرب، وأيضا فقد استعملها في مؤلفاته كثيرًا، قال السيوطي في همع الهوامع 199/2 : ((ذكر ابن هشام أن شرطها أن تقع بعد (ليس) وأن قول الفقهاء (لا غير) لحن، وليس كما قال، فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن (لا) كـ(ليس) في ذلك، وأنشد ابن مالك :لعن عمل أسلفت لا غير تُسأل)). ينظر : المفصل 210، ومغني اللبيب 209، ودرة الغواص 278، وحاشية الأمير على مغني اللبيب 136، وتاج العروس 284/13 (غير) .

لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُوّنَا ،

قوله : (**فيضم بغير تنوين**) هو مفرَّعٌ على كلا الوجهين .

قوله : (**ضمة بناءٍ**) بِنَاءً على نية المعنى دون اللفظ .

قوله : (**في الإبهام**) أي: الشيوع؛ لأنَّ (غير) شائع في كل غير، و(قبل) شائع في كل قبل، وإن تخالفا بالاسمية والظرفية .

قوله : (**إعرابٍ**) بناءً على نية اللفظ، والوجهُ رفعُ (إعرابٍ) لا جرُّه؛ لاستلزامه حذف المضاف وبقاء عمله بغير شرطه .

قوله : (**الفتح مع تنوين**) بناءً على حذف اللفظِ وعدمِ نية اللفظ والمعنى، و(**دونه**) بناءً على حذفه وتقديره .

قوله : (**كالضمة**[1] **مع التنوين**) بناءً على حذف اللفظ وعدم نيتهما .

قوله : (**لعدم الإضافة لفظا وتقديرا**) قد يعارض ذلك بجعلهما مما لازم الإضافة[2].

ومعرفتان في الوجهين قبله،

قوله : (**ومعرفتان في الوجهين ... إلخ**) إطلاقٌ حقه التقييد بما إذا كان المضاف إليه معرفةً، ثم كونهما نكرتين في الوجه الثالث مبنيٌّ على أن المعني تَغَيَّرَ .

قال الرضي: ((قال بعضهم :إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى كنت قبلاً،

---

(1) (ب) و (ج) : كالضم .

(2) علق الشيخ يس في حاشيته على التصريح 50/2 على قول اللقاني بقوله : ((يمكن أن يجاب بأن ذلك الجعل باعتبار أكثر الأحوال، أو باعتبار الأصل في وضعهما، وتنكيرهما خلاف الأصل هذا)) .

أي: قديماً، وأبدأ به أولاً[1]، أي: متقدما، ومعنى مِن قبلٍ ومِن بعد: أي: متقدما، ومتأخراً ؛ لأن (مِنْ) زائدة))[2] انتهى.

يعني أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان، بل معناهما اسمٌ مشتق نكرة،[ب/36] واقعٌ على ذاتٍ أو معنى، غير زمنٍ[3] منصوبٌ على الحال، أو غيرها، والذي يراه هو — أي الرضى — أنَّ سببَ إعرابهما وجودُ التنوين عوضاً عن المضاف إليه، قال: ((فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بُني منها، وهو الحق))[4]، انتهى.

وكونُ التنوينِ عوضاً خلاف قول المص : (ولكن يرجع التنوين)؛ لاقتضائه أنه تنوين التمكين[5] ، فتأمله .

قوله : (**ومعرفتان** ... **إلخ**) فيه نظر؛ لأن المضاف إليه الملفوظ أو المقدر قد يكون نكرة، كما قد يكون معرفة .

فإن نُوِىَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم ... .
ومنها (أَوَّلُ) و (دُونَ) وأسماءُ الجهات كـ(يَمِين) و (شِمَال) ... .

قوله : (**بنيا على الضم**) الرضى:((إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابهتها الحرفَ، باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف، فإن قلت: فهذا الاحتياجُ حاصلٌ لها

---

(1) (ج) : ولا .
(2) شرح الرضي 401/3 .
(3) (ب) و (ج) : زمان .
(4) شرح الرضي 401/3 .
(5) قد يجاب عن هذا الاعتراض بما نقله الأزهري عن بعض النحاه بقوله : ((وقال بعضهم: هما معرفتان بنية الإضافة ، وتنوينهما تنوين عوض)) . التصريح 196/3 . وفي (ب) و (ج) : التمكن .

مع وجود المضاف إليه، فَهَلاَّ بُنِيَتْ معه، كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها ؟ قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يُرَجِّحُ جانب اسميتها ؛ لاختصاصها بالأسماء.

أما (حيث) و(إذ)[1] و(إذا) فإنها وإن كانت مضافةً إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أنَّ إضافتها ليست بظاهرةٍ، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأنَّ المضاف إليه محذوفٌ، ولما أُبْدِلِ في (كل) و(بعض) التنوين من المضاف إليه لم يُبْنَيا[2]، إذ المضاف إليه كأنَّه ثابتٌ ثبوتَ بدله)) [3]، انتهى .

ثم قال: ((وبناءُ الغايات على الحركات[4] ؛[لِيُعْلَمَ أنَّ لها عِرْقاً[5] في الإعراب، وعلى الضَّمِّ جَبْرًا بأقوى الحركات][6] لِمَا لحقها من الوَهَن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه))[7] انتهى

قوله : **(ومنها أول ودون** ... **إلخ)** قال الرضى: ((اعلم أن المسموع من الظروف

....

المقطوعة عن الإضافة: قَبْلُ، وبَعْدُ، وتحت، وفوقَ، وأمام، وقُدَّام، ووراء، وخَلْفَ، وأسْفَلَ، ودون، وأول[8]، ومن عَلُ، ومن عَلْو، ولا يقاس عليها ما هو بمعناها، نحو: يمين، وشمال،

(2) (إذ) لم تذكر في شرح الرضي .
(3) (ج) : بنيا .
(4) شرح الرضي 3/399-401 .
(5) في شرح الرضي : (الحركة) .
(6) (ج) : عرفا .
(7) ما بين المعقوفين كرر في (ج) .
(8) شرح الرضي 3/403 .
(1) (وأول) سقطت من (ب) و (ج) .

وآخِر، وغير ذلك))[1] انتهى، فقول المصنف: (كيمين وشمال) غيرُ مسموعٍ[2].

قوله : **(أول)** اعلم أن (أوَّلَ) يصح فيه: أن[3] يعتبر واقعا على زمان مقدر[4] بمعنى (في)، فيكون بمعنى (قَبْل)، فينصب على الظرفية مُعرَّفاً، أو مُنَكَّرا منوناً، كجئت أوَّلَ الناسِ، أو أولاً، أي: في أوَّلِ أزمنةِ مجيءِ الناس، أو يُضَمُّ، كجئتك أوَّلُ.

وأن يُعتبر صفة لموصوفٍ به من زمانٍ أو غيره، فيمنع من الصرف[5] فيجرُّ بالفتحة، وينصب على الحال ، أو غيره ، ومعناه: مُتَقَدِّمٌ ، كجئتك أوَّلَ الناسِ، أو أولَّ، أي:

وهى على التفصيل المذكور فى قبل وبعد ... وقوله :

عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ

وحكى أبو على (ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بالضم على نية معنى المضاف إليه، وبالخفض على نية لفظه ،

مُتَقدِّمهم أو مُتقدِّماً ، ورأيت أوَّلَ ، أي : شخصاً متقدماً ، فأول بهذا المعنى أوَّلِيَّتُه باعتبار

(2) شرح الرضي 399/3 .

(3) عدّ بعض النحاة من الظروف المقطوعة عن الإضافة لفظاً أسماء الجهات الست كيمين وشمال وغيرها، وذكر الصبان أن الرضي خالف النحاة في ذلك فلم يجوز قطعها عن الإضافة لفظاً. فقول اللقاني : (غير مسموع) فيه تَجَنٍّ على ابن هشام، وقد قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح 51/2 راداً على اللقاني كلامه : ((ولا يخفى ما فيه، فإن كلام الرضي لا يقضي على المصنف، وليس المصنف ممن يُرَدُّ عليه بكلام الرضي، فإنه كان نحوي عصره، بشهادة أئمة عصره، كالتاج السبكي)) .

ينظر : شرح الكافية الشافية 962،964/2 ، وشرح ابن الناظم 286 ، وشرح شذور الذهب للجوجري 258/1 ، وتوضيح المقاصد 817/2 ، وهمع الهوامع 196/2 ، وحاشية الصبان 866/2 .

(4) (ج) : أنه .

(5) (ب) و (ج) : مقدراً .

(6) للوصفية ووزن الفعل .

عامله أو غيره .

قوله : **(ودون)** هو ظرف مكان، اسمٌ لأدنى مكانٍ، باعتبار مكان المضاف إليه، كقولك: جلست دون زيدٍ، ثم استعمل في الرتب المتفاوتة، كـ : زيدٌ دون عمرو، ثم في مطلق التجاوز عن حكم إلى آخر، نحو: [فعلتُ بزيدٍ الإكرامَ دون الإهانة، أو عن محكوم عليه إلى آخر، نحو][1]: أكرمت زيداً دون عمرو[2]. والله أعلم .

قوله : **(وبالخفض على نية .إلخ)** قال الرضي: ((لَمَّا لم يكن لفظ (أول) مشتقاً من شيء مستعمل على القول الصحيح – يعني أنه (أَفْعَل) من (وَوَل) – [3] لا مما استعمل منه[4] فعل[5] كأحسن[6] ، ولا مما استعمل منه اسم كأحْنَك، خَفِيَ فيه معنى الوصفية، إذ

....

هي إنما تظهر باعتبار المشتقِ منه، واتِّصَافِ ذلك المشتقِ به، كأعْلَم، أي: ذو عِلْم أكثر من علم غيره، وأحنك، أي: ذو حنكٍ أشد من حنك غيره، وإنما تظهر وصفيةُ (أول) بسبب تأويله بالمشتق، وهو (أسبق)، فصار مثل: مررت برجل أسد، أي: جَرِيء، فلا جَرَمَ لم تعتبر

---

(1) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(2) قال ابن السراج في الأصول 199/1 : ((واعلم أن الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة، ثم تَتَّسِع العرب فيها للتقريب والتشبيه، فمن ذلك قولك : زيد دون الدار، وفوق الدار، وإنما تريد: مكانا دون الدار، أو مكانا فوق الدار، ثم يتسع في ذلك، فتقول : زيد دون عمرو، وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال)) .

وينظر : حاشية الصبان 866/2 ، وحاشية الخضري 519/2 .

(3) ما بين الشرطتين من كلام اللقاني، وقد تحدث الرضي عن أصل (أَوَّل) في ص 781/3 .

(4) (ج) : فيه

(5) (ب) و (ج) : فعله ، والمثبت موافق لما في شرح الرضي .

(6) في (ب) و (ج) كرر قوله: (ولا مما استعمل فيه فعل كأحسن) وهذه الزيادة كتبت في (أ) ثم = = شطب عليها . ولم تكرر في شرح الرضي .

وصفيتُه إلا مع ذكر الموصوف قبلَه ظاهراً، نحو: يوماً أوَّل، أو ذكر (مِنْ) التفضيلية بعده ظاهرةً، إذ هي دليلٌ على أنَّ (أفْعَل) ليس اسماً صريحاً كأفْكَل.

فإن خلا منهما معاً، ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجرّ[1]؛ لخفاء وصفيته كما مرَّ، يقال : ما تركت[2] له أولاً ولا آخِراً.

ويجوز حَذْفُ المضاف إليه من (أوَّل)، وبناؤه على الضم[3] إذا كان[4] مؤولا بظرف زمانٍ، نحو: قوله على: عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المنِيَّةُ أَوَّلُ[5]،أي: أوَّلُ أوقاتِ عَدْوِها، ويقال: ما [أ/37] لقيتُه مُذْ عامٌ أوَّلُ، برفع (أول) صفةً لعام ،أي: عامٌ أوَّلُ من هذا

وبالفتح على نية تركها ومنعه من الصرف للوَزْنِ والوَصْفِ .

ومنها (حَسْبُ) ولها استعمالان :

---

(1) (مع الجر) سقطت من (ج) .

(2) (ب) و (ج) : نزلت .

(3) (ب) و (ج) زيادة : آخراً .

(4) (ب) و (ج) : كا ، وفيه سقط لحرف النون .

(5) عجز بيت من الطويل ، ذكره الرضي بتمامه، واقتصر اللقاني في نقله على عجزه، والبيت لمعن بن أوس المزني، وهو بتمامه :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وإِنِّي لَأَوْجَلُ   عَلَى أَيِّنَا تَعْدُو المنِيَّةُ أَوَّلُ

والشاهد فيه قوله : (أَوَّلُ)؛ حيث حذف المضاف إليه، ونوي لفظه، فبني (أَوَّلُ) على الضم؛ لأنه مؤول بظرف زمان .

ينظر : المقتضب 246/3 ، وأدب الكاتب 561 ، وأمالي ابن الشجري 74/2، 600 ، وشرح ابن يعيش 87/4 ، وشرح الشذور 101 ، وشرح الأشموني 867/2 ، وخزانة الأدب 505/3 .

العام ،وبعض العرب يقول : مذ عام أوَّلَ ، بفتح (أوَّلَ[1])، وهو قليلٌ، حكى سيبويه[2] أنهم جعلوه ظرفاً، كأنَّه قيل: مذ عامٌ قبلَ عامِك.

وفي تأويل (أوَّل) بقبل إشكالٌ؛ لأن أوَّلَ الشيء أسبق أجزائه، فمعنى أوَّلَ عامِكَ: أسبق أجزائه، إمَّا من الليالي أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى قبل عامك: الزمانُ الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو كان بمعنى: قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم.

وتقول إذا لم تَرَ زيداً يوما قبل أمس: ما رأيته مذ أوَّل مِنْ أمس، [فإن لم تَرَهُ مذ يومين قبل أمس،قلت:ما رأيته مذ أول من أول مِنْ أمس][3]،ولا تتجاوز[4]ذلك))[5]انتهى.

وقضيته أنه قد يعرب متصرفاً[6] وليس بظرف .

قوله : (على ترك نيتها[7]) اعلم أنَّ اعتبار الوزن والوصف يُوجب منع الصرف، وإن نوي المضاف إليه أو صُرِّحَ به،كقولك:زيدٌ أوَّل الناس خروجاً،لما سيأتي من أنَّ ما لا ينصرف إذا أُضيف باقٍ على منعه، إذا بقيت العلتان، وكلامه يُوهم التنافي بين النِيَّةِ والمنْع.

أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ فتستعمل استعمالَ الصفاتِ ... واستعمالَ الأسماء نحو (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) (فإن حَسْبَكَ اللهُ) (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) وبهذا يُرَدُّ على مَنْ زعم أنها اسمُ فِعْل، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ .

والثاني : أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنى، فَتُسْتَعْمَل مُفْرَدةً، وهذه هي (حَسْبُ) المتقدمة،

---

(1) (أ) : الأول ، والمثبت من (ب) و (ج) وهو موافق لما في شرح الرضي .

(2) في شرح الرضي : حكى سيبويه عن الخليل ، ينظر : الكتاب 289/3 .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر .

(4) (ج) : ولا يُتَجاوز ، وهو موافق لما في الرضي .

(5) شرح الرضي 782/3-784 .

(6) (ب) و (ج) : منصرفا ، وفي حاشية يس 52/2 (منصوباً) .

(7) يلاحظ الاختلاف بين الحاشية والمتن ، وفي التصريح 199/3 : (على نية تركهما) .

ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدَّد لها إشرابها هذا المعنى . وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم تقول: (رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ) و(رأيتُ زيداً حَسْبُ)،قال الجوهرى: كأنكَ قلت: (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ) فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّن انتهى .

قوله : (فيستعمل استعمال الصفات) محتمل لأنَّ اللفظ صفة[1]، كصَعْب وشَهْم، ولأنه اسم مصدر لأحْسَبَ، أي: كفى[2]، ومصدره: الإحسابُ[3]، وهذا أظهر لقولهم: حَسْبي معناه: مُحْسِبي، أي: كافي، ثم المراد بالصفات: التي لا تتعرف بالإضافة .

قوله : (استعمال الصفات) من افتقارها إلى موصوفٍ تجري عليه .

قوله :(واستعمال الأسماء)من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوفٍ.

قوله : (لا تدخل على أسماء الأفعال) لأنها نابت عن الفعل، فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل، وأمَّا الابتداء فمعنوي، على أنَّ القياس عدم دخوله.

قوله : (بمنزلة "لا غير" في المعنى) هذا المعنى مرادٌ منها مع المعنى الأصلي، كما يفهم من قوله: (إشرابها) .

قوله : (تجدد لها إشرابها ... إلخ) فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر، وباعتبار المعنى الأصلي، أي: نيته، لزمت البناء، فتأمل .

ودعوى الإشراب لا دليل عليها ؛لعدم الافتقار إليه،بل كلام الجوهري دليلُ عدمِها، فتأمله.

... واقتضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعْرَب نصباً إذا نُكِّرَتْ كقَبْلُ وَبَعْدُ .

قال أبو حيان : ولا وَجْهَ لنصبها؛ لأنها غير ظرف إلا إن نُقِل عنهم نصبُها حالا كانت نكرة انتهى . فإن أراد بكونها نكرة قَطْعَها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوبةً شائعٌ ... وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِه في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذٍ، فإنه مشهور، حتى إنه مذكُور في كتاب الصِّحاح ... .

---

(8) (ج) : زيادة (للفظ) .

(1) ينظر : الأفعال لابن القوطية 41 .

(2) أي : الإكفاء ، ينظر : تاج العروس 279/2 (حسب) ، وفي (ب) و (ج) : الاحتساب ، والمثبت هو الصواب .

وأما (عَلُ) فإنها توافق (فَوْقَ) في معناها، وفي بنائها على الضم

قوله : **(فأضمرت ذلك)** أي: حذفته ونويت معناه، فلم يُنَوَّن؛ لأنه مبني .

قوله : **(إذا نُكِّرَت)** أي: نُوِّنَتْ[1]، أي: قطعت على الإضافة، أي، وليست كذلك لوجوب بنائها، كما مرَّ .

قوله : **(اقتضى أن استعمالها ... إلخ)** قد يجاب بِمَنْعِ الاقتضاء ؛ لأنه علَّق ذلك على النقل عنهم، كما أنه صريح كلامه، والتعبير بالتنكير مع القاطع[2] عن الإضافة اعتبارًا بالصورة؛ لأن صورتها مع الإضافة معرفةٌ، ومع القطع نكرة، فتأمل ذلك فإنه قريب، وإن كانت في المعنى نكرة في الحالتين .

قوله : **(حتى أنه مذكور ... إلخ)** يعني أنه بلغ في الشهرة إلى أن ذكره أئمة متن[3] اللغة، الذين هم بصدد بيان الأوضاع اللغوية، دون أحوال الكلم، فضلاً عن الأعراب.

قوله : **(وأما عَلُ)** لم يقل: ومنها (عَلُ)، كما قال في غيرها، لما سنذكره من أنها لا تُستعمل مضافة، فلا وجه لذكرها في أعداد الأسماء اللازمة للإضافة، وإن نوي معنى المضاف إليه في بعض صورها .

قوله:**(وفي بنائها على الضم)**قال الرضي:((إذا بنيت (علُ) على الضم،وجب حذف اللام – أي الياء – نَسْياً[4]،إذ لو قلت: عَلْيُ، لاستثقل الضم على الياء،

إذا كانت معرفة ... ، ومقتضى قوله :

وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أنها يجوز انتصابُها على الظرفية، أو غيرها،

---

(1) (ب) و (ج) : نويت .

(2) (ب) و (ج) : القطع .

(3) (ب) و (ج) : من .

(1) في شرح الرضي : نسيا منْسِيّا .

ولوحذفتَها وقلت: عَلِي[1]، لم يَتَبَيَّن كونها مبنيةً على الضمِّ كأخواتِه[2]، وأمّا نحو: يا قاضي، فاطِّرادُ الضَّمِّ في المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه))[3] انتهى

قوله : (إذا كانت معرفة) لا وجه لاشتراطه، إذ البناء يتوقف على حذف المضاف إليه للعلم به بقرينة، ونية معناه، سواءٌ أكان[4] معرفة أو نكرة، حتى لو قيل: حَطَّهُ السَّيْلُ من علُ، بالضم لم يمتنع .

قوله : (ومقتضى[5] قوله ... إلخ) لقائلٍ أن يقول: كون ذلك مقتضاه مبنيٌّ على أنَّ (نصباً) مفعولٌ مطلقٌ لـ(أعربوا)؛ لكونه نوعاً منه، وذلك لا يتعين لجواز كونه حالاً من (قَبْل)[6] وما معه، مقدَّماً عليه، والأصل: وأعربوا (قبلاً) حالاً [ب/37] كونه منصوباً، لفظاً أو محلاً، إذا نُكِّرَ .

فالمقصورُ على النكرة هو الإعرابُ، لا النصب، فإن قلت: قد يدخل الإعرابُ النكرةَ غيرَ المنصوبة، كضُرِب قَبْلٌ وبعدٌ .

قلت : غير المتصرف من الظروف لا ينوب عن الفاعل[7] ،والله أعلم .

وما أظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً ... .

قوله : (وما أظن ... إلخ) قال الرضى : ((اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة

---

(1) في شرح الرضي : مِنْ عَلِي .
(2) في شرح الرضي : كأخواتها .
(3) شرح الرضي 402/3 .
(4) (ج) : كان .
(5) (ج) : وتقتضي .
(6) وجعله المكودي حالا من الضمير في (أعربوا)، أي : ناصبين، وجوز أن يكون منصوباً على حذف الجار، أي : بنصب . ينظر : شرح المكودي 173 .
(7) ينظر : شرح الكافية الشافية 607/2 ، وأوضح المسالك 132/2 ، وشرح ابن عقيل 341/1، وشرح المكودي 103 .

عن الإضافة: قَبْلُ وبَعْدُ – إلى أن قال – ومن علُ، ومن عَلْوُ))[1] .

ثم قال: ((وتقول: جئته مِنْ علٍ معرباً أيضاً، كعَمٍ، ومن عالٍ[2] كقاض، ومن مَعَالٍ كمَرَامٍ، ومن عَلاً كعصاً[3] ومن عَلو، مفتوح الفاء مثلَّث اللام، وإذا قصدت بناء (علْو) ساكنة العين، وجب فتح فائها، وكان مع الإعرابِ يجوز ضَمُّهُ وكسرُه، تقول: عُلْو الدار، كما تقول: سُفْلُها .

أما جوازُ بناءِ (عَلو) على الفتح، نحو: من عَلَو، من دون سائر الغايات، فلِثِقَلِ الواو المضمومة، وأمَّا الكسر فيه، نحو: عَلْوِ[4]، فإما لتقدير المضاف إليه .

فعلى هذا لا يكون هذا الكسر إلا مع جارٍّ قبله، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير، وإما لبنائه على الكسر، استثقالا للضمة، وأمَّا الضَّمُّ نحو: مِنْ عَلْوُ، فعلى قياس سائر الغايات))[5] انتهى، فقوله[6]: (فعلى هنا لا يكون الكسر إلا مع جار قبله) قضيتُه أنَّ الضمَّ والفتحَ يكونان مع الجارِّ وعدمه، و(علو) لغة في عَلُ .

فصل: يجوز أن يُحْذَف ما عُلم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه، فإن كان المحذوفُ المضافَ، فالغالبُ أن يَخْلُفه في إعرابه المضافُ إليه ... ، وقد يبقى على جَرِّهِ وَشَرْطُ ذلك في الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفاً على مُضَافٍ بمعناه ،

---

(2) شرح الرضي 399/3 .

(3) (عال) سقطت من (ج) .

(4) في شرح الرضي : (علاً كعصًا) ، بدون تنوين .

(5) في شرح الرضي : من علو .

(6) شرح الرضي : 3/401-402

(6) أي الرضي .

كقولهم : (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللهِ وَلاَ أخِيهِ يَقُولاَنِ ذَلِكَ) أى: ولا مِثْلُ أخيه؛ بدليل قولهم: (يقولان) بالتثنية، ... .

قوله : (فالغالب ... إلخ) هذا عليه جمع من البيانيين، فمنهم من جعله مجازاً في الإعراب المذكور، ومنهم[1] من جعله مجازا في الكلمة المعربة به، قال صاحب التلخيص: ((قد يطلق المجاز على كلمةٍ تغيَّر حكم إعرابها بحذف لفظ، أو زيادة لفظ))[2]، ومَثَّل بالآيتين[3]، والمحققون من الأصوليين على أنَّ القريةَ مجازٌ في أهلها، والإسنادُ إليها حقيقيٌّ[4]، فلا تَجَوُّزَ[5] في الإعراب، على أنه لا بُعْدَ في كون الإسناد في الآيتين مجازياً، فلا تَجَوُّزَ .

قوله : (وشرط ذلك في الغالب) قد يَرِدُ عليه أن الشرطَ ما يلزم من عدمه العدم، فلا يجامع الغالب؛ لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة، ويجاب بأن المقصود[6] أن ذلك شرط في كونه غالباً، وذلك على حقيقة الشرط .

قوله : (بالتثنية) متعلق بـ(قولهم)، وفائدته التنبيه على أنهم يقولون أيضاً في الجمع: ما مثلُ عبدِ الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك، وأنه[7] دليلٌ أيضاً .

وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه فهو على ثلاثة أقسام ... ، وتارة يبقى إعرابه ويُرَدُّ إليه تنوينهُ وهو الغالب ... ، ومن غير الغالب قولهُم : (ابْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلِ) بالخفض من غير تنوين، وقراءَة بعضهم : (فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ)، أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

فصل : زَعَمَ كثيرٌ من النحويين أنه لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا في ا لشعر والحقُّ أن مسائل

---

(1) (ب) و (ج) : ومن .

(2) ينظر : التلخيص 336 .

(3) (ج) : بالاثنين .

(4) ينظر : تيسير الوصول إلى قواعد الأصول 66 .

(5) (ج) : يجوز .

(6) (ج) : القصد .

(7) (ج) : زيادة (لا) ، والصواب ما أثبته .

الفصل سَبْعٌ منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ ... والأربع الباقية تختصُّ بالشعر : إحداها ... والثالثة : الفَصْلُ بِنَعْتٍ المضاف كقوله :

مِن ابْنِ أبِي شَيْخِ الأبَاطِحِ طَالِبِ

قوله : (أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم) غيرُ متعيِّن ؛ لجواز أن تكون (لا) نافية للجنس، وفتحةُ (خوف) بناءٌ .

قوله : (للفصل[1] بنعت المضاف) كونُ (شيخ الأباطح) نعتا لـ(أبي) الذي هو مضافٌ، نظرا لمعناه الإضافي، وإلا فهو كنية[2]، وهي قسمٌ من العلم الذي معناه إفرادي، وكلا الجزئين فيه بمفرده لا يَدُلُّ على معيَّن، والله أعلم .

لكن وجه ذلك أن النعت وإن كان حقيقة للمجموع، لكنه تابعٌ في إعرابه للمضاف، والنعت تابع في ذلك[3] للمنعوت فلذلك جعل نعتاً للمضاف[4].

****

هذا باب إعمال المصدر واسمه

ويَكْثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله ثم يأتى مفعولهُ، نحو: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ **ويقلُّ عَكْسُه .وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ، نحو:** ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ **ونحو:** ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭼ **ولو ذُكِرَ لقيل : دعائى إياك، ومن دعائه الخيَر**

---

(1) (ب) و (ج) : الفصل ، وهو يوافق المتن .

(2) (ج) : كنيته .

(3) (ب) و (ج) : كتب (في ذلك تابع) بدل قوله (تابع في ذلك) فقدّم وأخّر .

(4) ينظر : رفع الستور والأرائك [74/أ] ، والتصريح 236/3 .

باب[1] إعمال المصدر

قوله : (**ومن دعائه الخير**) الأنسب لقوله: (وعكسه) أن يقول: ومن دعاء الخير[2] ، إذ معنى (عكسه)[3] ، أن يضاف إلى المفعول، ثم لا يذكر الفاعل[4] .

[**قوله** : (**الرِّتَاع**) الرِّتَاعُ : الإبل الراتعة ، صحاح [5]] [6]

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلَّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ

فخرج بالحدوث ... ، وخرج يذكر فَاعِلِهِ، نحو: (مَضْرُوب) و(قَامَ)

فإن كان صِلَةً لأل عَمِلَ مطلقاً ، وإن لم يكن عمل بشرطين :

أحدهما : كونُه للحال أو الاستقبال، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حُجَّةَ له في :

---

(1) (باب) سقطت من (أ) و (ج) .

(2) (أ) : زيادة (هو) ، والمناسب لقوله:(... ثم لا يذكر الفاعل) عدم ذكرها ، ولذا سقطت من (ب) و (ج) ، ومن نسخة الحرم النبوي – أيضاً – .

(3) عبارة ابن هشام –كما في المتن -: (وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، وبالعكس فكثير) ، ويظهر أن العبارة في نسخة اللقاني من التوضيح وردت كالتالي :(..وعكسه فكثير)، وهذا يناسب قوله– أي اللقاني– بعدها : (أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل) ، ويؤيد هذا مجيء الواو في (وعكسه) لورودها في (وبالعكس) .

أما لو قَصَدَ بقوله : (وعكسه) عبارةَ ابن هشام، وهي : (... ويقل عكسه) ، وزيدت الواو سهوًا في (وعكسه) – وهو ما يؤيده مثاله في (أ) : (من دعاء الخير هو) ، إذ المراد : إضافته إلى مفعوله ثم ذكر الفاعل – فهذا لا يتناسب مع قوله : (... ثم لا يذكر الفاعل) . والله تعالى أعلم .

(4) ينظر : توضيح المقاصد 847/2 ، والتصريح 263/3 ، وهمع الهوامع 61/3 .

(5) في الصحاح 1216/3 (رتع): ((رَتَعت الماشية تَرْتَعُ رُتُوعاً، أي : أكلت ما شاءت ... وإبل رِتاعٌ : جمع رَاتِع)) .

(6) ما بين المعقوفين سقط من (أ) ، وأُثْبِتَ في (ب) و(ج) في باب الإضافة، والصواب أنه تعليق على شاهدٍ أورده ابن هشام في باب إعمال المصدر ، وهو قوله : ((وعليه قوله : وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعَا)) .

ﭽ ﮔ ﮕ ﭼ ؛ لأنه على حكاية الحال، والمعنى : يَبْسُط ذراعيه ... .

باب[1] إعمال اسم الفاعل

قوله : (وهو ما دل ... إلخ) لا يخفي صدقه على أمثلة المبالغة، وأن اسم الفاعل تقع عليها .

قوله : (وقام) أي: لأنه إنما يدل على نسبة الحدوث[2] إلى فاعل ما[3] .

قوله : (لا للماضي) لأن عمله إنما هو لمجاراة فعله في الحركات والسكنات، ومعناه، وذلك موجود فيما هو بمعنى المضارع دون الماضي [4] .

قوله : (على حكاية الحال[5]) أي : تقدر[6] الهيئة الواقعة في الزمان الماضي واقعةً في حال التكلم [7] .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نَفْيٍ أو مُخْبَرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ ... والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به ... ومنه (يَا طَالِعاً جَبلاً) أى : يا رجلاً طالعاً وقولُ ابن مالك: (إنه اعتمد على حرف النداء) سَهْوٌ؛ لأنه مختصٌّ بالاسم؛ فكيف يكون مُقَرّباً من الفعل .

فصل : تُحَوَّل صيغةُ فاعلٍ للمبالغة والتكثير إلى : فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعَال بكثرة، وإلى فَعِيلٍ، أو فَعِلٍ، بِقِلّةٍ، فيعمل عَمَلَه بشروطه ... .

---

(1) (باب) سقطت من (أ) و (ج) .

(2) (ب) و (ج) : الحدث .

(3) وهو ما يسمى بدلالة الالتزام ، وذلك أن الفعل يستلزم فاعلا يقع منه الفعل .

(4) ينظر : التصريح 271/3 .

(5) (الحال) سقطت من (أ) .

(6) (ج) : يقدر .

(7) قال الرضي في شرحه الكافية 728/3 : (قال جار الله – ونعم ما قال – معنى حكاية الحال : أن يقدر أن ذلك الفعل الماضي واقع في حال المتكلم : كما في قوله تعالى : ﭽ ﭤ ﭥ ﭦ ﮤ ﮥ ﮦ ﭼ) .

قوله : (**فكيف ... إلخ**) قد يقال: لما دَلَّ حرف النداء على المنادى المقرَّب صَحَّ أن يكون مُقَرِّبا [1] فتأمله [2] .

قوله : (**تُحَوَّل صيغةُ فاعلٍ**) يدل على أن غيرها لا يُحَوَّل، ومعلومٌ أنَّ (شبيهه) محول من (مشبهه[3])؛ لأن فعلها (أشبهه[4]) .

قوله : (**فيعملن عمله**) أشار بقوله (عمله) دون عمل الفعل، إلى أنَّ علةَ العمل الحمل عليه، دون مجاراة الفعل المضارع؛ لانتفائها[5] فتأمله .

قوله : (**فيعملن عمله بشروطه**) [أ/38] في الرضى : لا يشترط فيه كونُهُنَّ للحال أو الاستقبال[6]، واستشهد[7] بالأبيات المثبتة للعمل .

فصل : تَثْنِيَةُ اسمِ الفاعل وجَمْعُه وتثنيةُ أمثلةِ المبالغة وجَمْعُها كَمُفْرَدِهِنَّ في العَمَلِ والشُّرُوطِ قال الله تعالى : ﴿ ... ﴾ وقال تعالى : ﴿ ... ﴾ ... وقال الشاعر ... وقال :

غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

غُفُرٌ : جمع غفور وذَنْبَهُمْ : مفعوله .

(1) (ب) و (ج) : معربا .
(2) (ب) و (ج) : فتأمل .
(3) (ج) : شبهه .
(4) (ب) : اشتبه ، و(ج) : أشبه ، ونقل الشيخ يس 67/2 عبارة اللقاني كالتالي : ((... أن شبهه محول عن شبهه لأن فعلها أشبه)) .
(5) أي : لانتفاء جريانها على الفعل المضارع في الحركات والسكنات .
(6) ينظر : شرح الرضي 735/3 .
(7) أي : الرضي .

فصل : يجوز في الاسم الفَضْلَةِ الذى يَتْلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبِ به، وأن يُخْفَضَ بإضافته ... وأما ما عدا التالى فيجب نَصْبُه، نحو: (خَلِيفَةً) من قوله تعالى : ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭼ ــــــــ

قوله : (**تثنية اسم الفاعل**[1]) أي: بالمعنى الشامل لأمثلة المبالغة، ولذا مَثَّل بـ(غُفُر ذنبهم) : جمع غَفُور .

قوله : (**وقوله**[2] **تعالى**) مجرور عطفا على (قال الله تعالى) على توهم [3] : كقوله تعالى

قوله : (**وأما ما عدا التالي فيجب نصبه**) انظره[4] مع ما قدمه [من جواز فصل الوصف المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني، إذ مقتضاة][5] جواز جرِّ (خليفة) في الآية الثانية، بإضافة (جاعل) إليه مفصولا بينهما بـ(في الأرض)، ويمكن الجواب: بأن المجرور بالإضافة هو التالي حكماً، وغيرُه غيرُه[6]، وإن تقدم لفظاً .

وإذا أُتْبِع المجرور فالوَجْهُ جَرُّ التابع على اللفظ، ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ منون أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم، وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعل إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ، فنصب (الشمس) في: (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنَاً وَالشَّمْسَ) بإضمار (جَعَلَ) لا غير، إلا إن قُدِّر (جاعل) على حكاية الحال .

قوله :(**نحو: سكناً**) سيأتي أنَّ (جاعلاً) في الآية غيرُ عاملٍ، فقضيته أن العمل وعدمه معتبران بالنسبة إلى المفعول الأول فقط، فـ(جاعل) هذا عاملٌ في (سكناً) الذي هو غير تالٍ له، وغير عامل في (الليل)،

---

(1) (ب) و (ج) : فاعل .

(2) عبارة ابن هشام (وقال تعالى) ، ولعلها وجدت في نسخة اللقاني (قوله تعالى) .

(3) (أ) : زيادة (على) وليس لها معنى، ولذا لم توجد في (ب) و (ج)، فأسقطتها حفاظا على التئام الكلام .

(4) (ج) : انظر .

(5) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(6) (ج) : عن ، وفي (أ) و(ب) صوِّر اللفظ مهملا بدون إعجام مع أن (غيره) الأولى معجمة، والمثبت من حاشية يس ، وهو الأولى .

ولا في (الشمس) الذي يتوهم أنه معطوف على محلِّه، وهو تَعَسُّفٌ[1]، والذي يصح هو إن قُدِّر عاملا لاعتبار استمراره أوحاليته المحكية، فالجزءان كلاهما معمولاه، وإلا فالثاني معمول لمقدَّر كالتابع مطلقاً، قالوا: لأن شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير، والأول الذي هو[2] قضية كلام الموضح هو: قول السيرافي، والثاني الذي قلنا إنه هو الصحيح: هو قول الزمخشري والبصريين، نقله السمين في إعراب الآية [3].

قوله :(**ويجوز نصبه بإضمار وصف** ..**إلخ**) فيكون ح مفعول[4]التابع المقدر لا تابعاً.

قوله :(**أو بالعطف على المحل عند بعضهم**) أي كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافاً لسيبويه[5] والبصريين[6]والفرق أن المصدر يحرز محلُّه مابعده،إذ لابد من إضافته إذاخلا من(أل) والتنوين،وإضافته معنوية واسم الفاعل فإنه عند خلوِّه منهما يضاف إضافة لفظية في تقدير الانفصال فليتأمل.

....ـ

قوله : (**الذَّمِيل**[7]) هو ضرب من سير الإبل[8] .

(1) في التصريح للأزهري 286/3 : ((... نحو (خليفة) من قوله تعالى : ﭽ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕﭼ، وفي بعض النسخ : و(سكناً) من : (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنَاً وَالشَّمْسَ) والصواب حذفها ؛ لأن الوصف فيها غير عاملٍ، كما يأتي على الإثر)) .

(2) (ج) : هو الذي .

(3) ينظر : الدر المصون 63/5 .

(4) (ب) و(ج) : معمول .

(5) (أ) : لهن . والمثبت من (ب) و(ج) ويؤيده نقل الشيخ يس في حاشيته 70/2 ، وفيه : ((... خلافا لسيبويه والبصريين)) وفي التصريح 287/3 : ((خلافا لسيبويه وجمهور البصريين)) .
وينظر رأي سيبويه في كتابه 169/1 .

(6) ينظر : شرح ابن عقيل 547/2 ، والتصريح 287/3 .

(1) لم ترد هذه الكلمة في باب إعمال اسم الفاعل من التوضيح ، وجاءت في باب أبنية مصادر الثلاثي كمثال على أن (فَعَل) اللازم إذا دل على سير فقياس مصدره على (فعيل) كالرحيل والذميل .

(2) ينظر : الصحاح في اللغة 1702/4 (ذمل)، وما ذكره اللقاني هو نص عبارة الجوهري .

قوله : **(إضمار الفعل)** أي: الماضي، إن كان الوصف بمعناه، إلا أن يدل دليل على المراد، فيقدَّر غيرُه، كقولك: زيدٌ ضاربُ عمرٍو[1] أمس وبكراً غداً، قاله الرضي[2] .

λ!!!;

هذا باب إعمال اسم المفعول

وينفرد اسمُ المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به .

إعمال اسم المفعول[3]

[**قوله** : **(ينفرد[4] ... بجواز)** يعني من غير قبح؛ لأنه سيذكر جواز الإضافة في

---

(3) (ب) و(ج) : عمراً .

(4) عبارة الرضي 739/3 : ((... ولا يكون ذلك المقدَّر إلا ماضيا، ليوافق المفسَّر، إلا أن يكون هناك ما يدل على خلافه ، نحو : هذا ضارب زيدٍ أمس وعمراً غداً)).

(1) العنوان سقط من (ب) و(ج) .

(2) (ج) : ليتفرد .

نحو: كاتب الأب، وإخراجه من حد الصفة المشبهة][1] .

λ!!!;

هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدِّى إلى واحد

وهى : الصفةُ التى اسْتُحِسنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى ... فخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أبوهُ) ... ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللَّبْسِ، لكنها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَاف لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ... ، فلهذا حسن أن يقال : (زيد حسن الوجه) ، ... وقَبُحَ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتب أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابةُ إليه، إلا بمجاز بعيد .

فصل : وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أُمُور:

---

(3) ما بين المعقوفين كرر في (أ) و(ب) و(ج) في الباب السابق بعد قوله : ((نقله السمين في إعراب الآية)) ، إلا أنه قد شطب عليه في 0 أ) .

... الثالث : أنها تكون مُجَارِيةً للمضارع في تحركه وسكونه ... وَغَيْرَ مجُاَرِية له وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثى ك(حَسَن) و(جَمِيل) و(ضَخْم) و(مَلآن) ... .

الصفة المشبهة[1]

قوله : (وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس) أي: لأن الكتابة [لا توقع][2] على ذات الأب، فلا يتوهم أنه معمولها[3] .

قوله : (وقبح أن يقال: زيد كاتب الأب) اعلم أن إخراج الموضِّح لنحو: (كاتب الأب) من الصفة المشبهة منافٍ لما قدَّمه من أن فاعلا إذا أضيف لمرفوعه كانت صفةً مشبهةً اللهم إلا أن يُحمل قوله: إذا أضيف لمرفوعه، على ما يحسن فيه ذلك .

قوله : (وضخم) أي: لنقصان[4] حرف منه عن المضارع .

قوله : (وملآن) أي: لزيادة حرف فيه على المضارع .

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النصبُ في نحو: (زَيْداً أنَا ضَارِبُه)، وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ) .

فصل : لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ : الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسى : أو على الإبدال من ضميرٍ مستتر في الصفة، ... والصفة مع كلٍّ من الثلاثة : إما نكرة أو معرفة وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ ... فالصور ستٌّ وثلاثون، والممتنع منها أربع ... .

قوله : (وامتنع في نحو: زيد أبوه ... إلخ) أي: النصب في (أبوه) من المثال المذكور

.

---

(1) العنوان سقط من (ب) و(ج) .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (أ) .

(3) (ب) و(ج) : مفعولها .

(4) (ج) : كنقصان .

قوله : (قال الفارسي ... إلخ[1]) في صحة هذا الوجه في نحو: زيد حسن أبوه نَظَرٌ[2].

قوله : (الممتنع منها أربع) قد تقدم توجيه المنع فيها، بأن الإضافة فيها لم ترفع قبحاً، ولا أفادت تخفيفاً[3] أما الأول: فلأنَّ الأولين يُرفعان لوجود الفائدة[4] والأخيرين يُنصبان على التمييز للتنكير، وأما الثاني فلأن المضاف مفردٌ معرَّف بأل، فلا تنوين فيه، ولا نون .

هذا باب التعجب

... والْمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان : إحداهما : ما أفْعَلَهُ ... ، فأما (ما) فأجمعوا على اسميتها ... وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها ثم قال سيبويه : هى نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء ... وقال الأخفش : هى معرفة ناقصة بمعنى الذى، ... وعليهما فالخبر محذوف وجوباً أى : شيء عظيم .

وأما (أفْعَلَ) كأحْسَنَ، فقال البصريون والكسائى : فِعْلٌ، للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ،

---

(1) (إلخ) سقطت من (ب) و(ج) .

(2) وجه النظر : أن هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال، ورد الأزهري قول الفارسي بحكاية الفراء : مررت بامرأةٍ حسنٍ الوجهُ، وبحكاية الكوفيين ((بامرأةٍ قويمٍ الأنفُ، ووجه الرد : أنه لو كان المرفوع بدلا، وكانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها، فيقال : حسنة الوجه ، وقويمة الأنف؛ لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها، وقد ردَّ الصبَّان هذا التوجيه .
ينظر : التصريح 354/3 ، وحاشية يس عليه 84/2 ، وحاشية الصبان 956/3 .

(3) ينظر : التصريح 355/3

(4) (ب) و(ج) : العائد .

التعجب [1]

قوله : (**أي: شيئ عظيم**) ظاهره أنه تفسير للخبر المحذوف، وهو ظاهرٌ إنْ قدرت (ما) بمعنى الذي، وكذا إنْ قدرت بمعنى (شيء)، أي: شيء موصوف بأنه أحسن زيدًا[2] شيءٌ عظيمٌ، فالخبر هو (شيء) الثاني، باعتبار وصفه، كالحال الموطئة .

قوله : (**للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية**) قد تقدم في أول الكتاب: (**وأما تجويز الكوفي في** (ما أحسني) **أي: بدون نون**[3] **فمبني على أنَّ [ب/38] (أحسن) عندهم اسم**)، فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول إلينا، لا اللزوم الذي هو الإيجاب، إذ لا يحسن الاستدلال بذلك، إذ هو فرعٌ عن ثبوت[4] الفعلية، فتأمله [5] .

وقال بقية الكُوفيين : اسمٌ ... ففتحتهُ إعرابٌ، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضى عندهم نَصْبَه، و(أحْسَن) إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، و(زَيْدٌ) عندهم مُشَبَّه بالمفعول به .

مسألة : وكُلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ ... وَعِلّةُ جمودها تَضَمُّنُهُما معنى حرف التعجب الذى كان يستحقُّ الوَضْعَ .

قوله : (**كالفتحة في: زيدٌ عندَك، وذلك ... إلخ**) فيه دلالة على أنَّ بقية الكوفيين وافقوا سيبويه على أنَّ (ما) مبتدأ و(أفعل) خبر[6] .

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (أ) : زيد .

(3) (ج) : النون .

(4) (ج) : قوة .

(5) (ج) : فتأمل .

(1) (ج) : خبره .

قوله : (**ففتحة**[1] **إعراب**) أي: ومنع الصرف لما فيه من الصفة ووزن الفعل .

قوله : (**وأحسن إنما هو في المعنى ... إلخ**) مقتضاه جواز النصب عندهم في: زيدٌ أفضل أباً، ونحوه .

قوله : (**وعلة جمودهما**[2] **تضمنهما معنى ... إلخ**) فيه دلالة على أن تضمن معنى الحروف كما يقتضي مَنْعَ الإعراب – على ما تقدم – يقتضي عدم التصرف[3].

λ!!!;

هذا باب نعم وبئس

... ولا يتقَدَّم المخصوص على (حبَّذَا) لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل، وقال ابن بابشاذ : لئلا يتوهم أن في (حَبَّ) ضميرا، وأن (ذا) مفعول .

باب نِعْمَ وبِئْسَ[4]

قوله : (**لئلا يتوهم**) إنما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد، أمَّا المثنى والجمع والمؤنث فلا[5] .

---

(2) (ب) و(ج) : ففتحته .

(3) (ج) : جمودها .

(4) (ج) : الصرف .

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) لأن (حبذا) مع المثنى والجمع والمؤنث تلزم حالا واحدة ، فيقال : الزيدان حبذا ، والزيدون حبذا =

* * *

هذا باب أفْعَلِ التفضيل

فصل: ولاسم التفضيل ثلاثُ حالاتٍ : ... الثالثة : أن يكون مُضَافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران : التذكير والتوحيد، كما يلزمان المجرَّدَ، لاستوائهما في التنكير، ... وإن كانت الإضافة إلى معرفة، فإن أُوِّلَ أفعل بما لا تَفْضيلَ فيه وَجَبتِ المطابَقَةُ ...، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاضلة جازت المُطابقة، كقوله تعالى : ﭽ ﯞ ﯟ ﭼ ...، وتركُهَا كقوله تعالى ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭼ، وهذا هو الغالب، وابن السراج يوجبه، فإن قُدِّر (أكابر) مفعولاً ثانيا، و(مجرميها) مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرد.

= ، وهند حبذا ، فلا يتوهم السامع أن (ذا) مفعولٌ لـ(حبَّ) ، وإنما يظهر هذا التوهم في المفرد، كقولك : زيد حب ذا ، أي : أحبَّ هذا . وهذا التعليل لابن كيسان رَدَّه ابن مالك في شرح التسهيل 27/3 . وينظر : توضيح المقاصد 929/2 .

أفعل التفضيل[1]

قوله : (لاستوائهما في التنكير) يؤخذ منه أن إضافته للمعرفة تفيده التعريف، وأن إضافته في الوجهين معنوية، وهو كذلك .

قوله : (فإن قدر) أي: ابن السراج، وهو جوابٌ عن سؤال مقدر، تقريره[2] أن يقال كيف يوجبه ابن السراج، وقد جاءت المطابقة في: ﭽ ۇ ۇ ﭼ[3] ، وهو مضافٌ إلى معرفة، وتقرير[4] الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك أنَّ (أكابر) ليس مضافاً، بل مفعولاً ثانياً، و(مجرميها) مفعولاً أولاً ، ورَدَّ الشارح هذا الجواب بأن هذا التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من (أل) والإضافة، وقد تقدَّم منعها، وإنما وجب على

مسألة : يرفع أفْعَلُ التفضيل الضميرَ المستتر في كل لُغة ... وتدخل (مِنْ) إما على الاسْم الظاهر، أو على محله، أو على ذى المحل ... فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يُؤْتَى بعد المرفوع بشيء، فتقول: (ما رَأَيْت كَعَيْنِ زَيْدٍ أحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ) وقالوا : (ما أَحَدٌ أحْسَنُ بِه الجميلُ مِنْ زَيْدٍ)، والأصل: (ما أَحَدٌ أحْسَنُ به الجميلُ مِنْ حُسْن الجميل بزَيْدٍ) ... .

التقدير المذكور أن يكون (مجرميها) مفعولاً أولاً[5] ؛ لأنه معرفة، وهو في الأصل مبتدأ، و(أكابر[6]) خبر، ولا يجوز كون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه .

قوله : (من حسن الجميل بزيدٍ) اعلم أنَّ المفاضلة إنما تقع بين عينين، أو معنيين

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ب) و (ج) : تقديره .

(3) سورة الأنعام من الآية (123)، والآية بتمامها: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﭼ.

(4) (ج) : وتقرر .

(1) (ب) و (ج) : أول .

(2) في جميع النسخ (مجرميها) ، وما أثبتُّه من حاشية يس 106/2 ، ولعله هو الصواب .

متماثلين، فقولهم: مِنْ حُسْنِ الجميل بز يدٍ، لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه، وذلك لأن المفاضلة إنما وقعت بين الجميل ونفسه باعتبارين، هما كونه بأحد، وكونه بزيد، لا بين الجميل بأحد و[1]حسنه بزيدٍ .

وأيضًا قال هذا على نمط مسألة الكحل، فتأمل ذلك، وكأنّ الداعي إلى[2] تقدير حسن ليتعلق به المجرور، ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل، بتأويله بفِعلِ الجميل، أو بتقديره مصدراً [3]، فتأمله ، [والله تعالى أعلم] [4] .

---

(3) الواو سقطت من (أ) .

(4) (ج) : على .

(5) ينظر: حاشية الصبان 1026/3-1027

(6) ما بين المعقوفين سقط من (أ) ، و(تعالى) سقطت من (ج) .

هذا باب النعت

الأشياء التى تتبع ما قبلها في الإعراب خمسةٌ : النعتُ والتوكيدُ وعطف البيان والنَّسَقُ والبدل .

فصل : وتَجِبُ مُوَافَقَةُ النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوْجُهِ الإعراب الثلاثة ومن التعريف والتنكير ... وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فإنْ رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ الُمسْتَتِرِ وَافَقَهُ فيها ... .

باب[1]النعت

قوله[2] : **(ما قبلها)** أحسن من قول الناظم[3]: الأسماء الأول؛ لأنه سيأتي أن التوكيد اللفظي والبدل وعطف النسق يتبع غير الاسم، [واختلف في عامل التابع، فالجمهور[4] أنه العامل في المتبوع إلا في البدل، فإنَّ العامل فيه مقدر][5] .

قوله : (النعت والتوكيد ... إلخ) جمع الشارح تبعاً للناظم بين التوابع معطوفة بالواو، إشارة إلى ما قال في التسهيل: ((ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسق))[6] .

قوله[7] : **(وهذا الحد غير شامل ... إلخ)** إنما لم يشمل ذلك لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح ، والتخصيص ، ولو فسَّره بذكر ما هو من

---

(1) (باب) سقطت من (أ) .

(2) (قوله) سقطت من (ب) .

(3) في ألفيته : والبيت بتمامه: يتبع في الإعراب الأسماء الأول   نعتٌ وتوكيدٌ وعطفٌ وبدل .

(4) ينظر الخلاف في : ارتشاف الضرب 1925/4، وشرح شذور الذهب للجوجري757/2، وتوضيح المقاصد 946/2، وهمع الهوامع 142/3 .

(5) ما بين المعقوفين تقدم موضعه في (ب) و (ج) ، فجاء في أول الباب، والمثبت هو الصواب .

(6) ينظر : شرح التسهيل 338/3 .

(7) (قوله) سقطت من (أ) .

وإن رفع الظاهَرَ أو الضميرَ البارزَ أُعْطِيَ حكم الفعل ولم يُعْتبر حالُ الموصوف ... ومَنْ قال : (قَامُوا آبَاؤُكُمْ) قال (قَائمِينَ آباؤُهُمْ) وجمعُ التكسير أفْصَحُ من الإفراد ... .
فصل : والأشياءُ التى يُنْعت بها أربعةٌ :أحدها : المشتق، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ...

متمماته(1)، ومكملاته(2)، التي هي أوصافه، أو أوصاف ما يتعلق به(3) ، كما هو الظاهر لشمل ذلك .

قوله : (**أو الضمير البارز ... إلخ**) مثال الضمير البارز قولك: مررت بامرأة(4) ما قام إلا هي؛ لأنَّ الضميرَ مرفوعٌ بقام، والنعت غير سببي، لأنه مسند في الحقيقة إلى المحذوف قبل (إلا)، فتأمل.

قوله : (**وجمع التكسير أفصح من الإفراد**) وارد على قول الناظم: كالفعل؛ لامتناع تكسيره .

قوله : (**والمراد ما دل ... إلخ**) أشار بقوله: (والمراد به) إلى دفع اعتراض ابن الناظم(5) على أبيه، بأنَّ المشتق ما أُخِذَ من لفظ المصدر، للدلالة على معنى منسوب إليه، فشمل أسماء الزمان والمكان والآلة، ولا ينعت بشيء منها، إنما ينعت بما كان صفةً أو مضمناً معناها، فأجاب الشارح الموضح: بأن المراد بالمشتق هنا الوصف، وهو ما دل ... إلخ، [أ/39] ويُرَدُّ هذا الجواب بأنَّ المراد لا يدفع الإيراد، فالجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال : ((المشتق الموصوف به: ما دل على فاعل أومفعول به متضمناً معنى فِعْلٍ وحروفه))(6)، وح فالمشتق له إطلاقان .

---

(1) (ب) و (ج) : تتماته .
(2) (ب) و (ج) : تكملاته .
(3) (به) سقطت من (ب) و (ج) .
(4) (بامرأة) سقطت من (أ) .
(5) ينظر : شرح ابن الناظم 352 .
(6) ينظر : شرح الكافية الشافية 1158/3

الثاني : الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى، كاسم الإشارة و (ذي) بمعنى صاحب، وأسماء النَّسَبِ ... الثالث : الجملة ، وللنعت بها ثَلاَثَةُ شروطٍ : شرطٌ في المنعوت ... وشرطان في الجملة، أحَدُهما : أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبطُهَا بالموصوف، إما ملفوظٍ به ... أو مُقَدَّرٍ ... .

قوله : (**الثاني: الجامد** ... **إلخ**) تلخيص القول أن يقال: المنعوت به إما مفرد أو جملة، والمفرد: إما مشتق أوشبهه، وشبه المشتق: إما مطَّرد جارٍ مَجرى المشتق أبداً، كذي بمعنى صاحب، وأسماء النسب، أو في حالٍ دون حالٍ، كأسماء الإشارة غير المكانية[1]، وذو[2]الموصولة،وفروعها، وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل،وإمَّا غير مطَّردٍكالمصدر، والعدد.

قوله : (**أن تكون مشتملة على ضمير إما ملفوظ به** ... **إلخ**) اختلف هل تغني (أل) عن الضمير، فأجاز ذلك الناظم، كما في قوله :

كأنَّ خَفِيفَ النَّمْلِ مِنْ نُورِ عَجْمِهَا   عَوَازِبُ نَحْلٍ أخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ [3]

---

(1) (ج) : الكانية .

(2) (ج) : ذوا .

(4) بيت من الطويل ،قائله الشَّنفَرى ،في ديوانه 105،والرواية المشهورة للبيت في كتب النحو هي:

كَأنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْسِهَا   عَوَازِبُ نَحْلٍ أخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ

ورواية الديوان :

كَأنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ فَوْقِ عَجْزِهَا   غَوَارِبُ نَحْلٍ أخْطَأَ الغَارَ مُطْنِفُ

ولم أجد من نَصَّ على الرواية التي ذكرها اللقاني . وفي النسخ الثلاث (منطف)وهو تحريف.

قال في الصحاح1396/4:((الطَّنَفُ بالتحريك: الحَيْدُ من الجبل، ورأس من رؤوسه. والمطْنِفُ: الذى يعلوه)).

ومعنى البيت على اللغة المشهورة : يصف فيه قوسا بأنها محكمة الصنع ، ويشبه شدة صوت خروج النَّبل منهاكصوت نحل ابتعدت عن بيتها، وعند عودتها ضلت الطريق ، فصعد بها إلى قمة الجبل يلتمس البيت . و(مطنف) فاعل (أخطأ)، والغار مفعوله، والجملة صفة لـ(نحل) .

والشاهد فيه قوله : (أخطأ الغار) وذلك أن (أل) أغنت عن الضمير العائد إلى الموصوف ، وتقديره : أخطأ غارها ، وردَّ أبو حيان هذا التقدير ؛ لأن (أل) – عنده – لا تنوب عن الضمير العائد إلى الموصوف ، =

الرابع : المصدَرُ . فصل : وإذا تَعَدَّدت النعوتُ: فإن اتَّحَد معنى النعت اسْتُغْني بالتثنية والجمع عن تفريقه ... وإن اختلف وَجَبَ التفريقُ فيها بالعطف ... وإذا تَعَدَّدَت النعوتُ واتحد لفظ النعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعملُه جاز الإتباع مطلقاً ...

أي : غارها .

قوله : (الرابع : المصدر) أورد على إطلاقه المصدرُ المبدوءُ بميم زائدة[1] كمزار، ومسير[2]، فإنه لاينعت به[3] .

قوله : (وإن اختلف وجب التفريق ... إلخ) أورد على إطلاقه اسم الإشارة، فإنه ممتنع[4] تفريق نعته، فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير .

قوله : (وإذا تعدد المنعوت واتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل ... إلخ) لم يتعرض الموضِّح لاتحاد العامل، ولا لتعدده، وهو صنع[5] بديع؛ لأن قوله: **(فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع)** شاملٌ للعامِلَيْن[6] كما ذكر، وللعامل الواحد، كقام زيد وعمرو العاقلان .

= وتقدير البيت عنده : أخطأ الغار منها .

ينظر البيت في : شرح التسهيل 310/3 ، والصحاح في اللغة 1396/4 ، وارتشاف الضرب 1915/4 ، وتوضيح المقاصد 954/2 ، وشرح الأشموني 1040/3 ، وشرح شواهد للعيني 1040/3 ، وتاج العروس 100/24 .

(1) (ج) : زائد .

(2) (أ) : ومسيء .

(3) ينظر : ارتشاف الضرب 1919/4 ، وتوضيح المقاصد 957/2 ، والتصريح 480/3-481 ، وحاشية الخضري 604/2 .

(4) (ب) و(ج) : يمتنع .

(5) (ج) : صنيع .

(6) للعالمين .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ك(جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْراً الفَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط ك(جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الكَاتِبَانِ)، أو العمل فقط ك(هذَا مُؤْلِمُ زَيْدٍ ومُوجِعٌ عَمْراً الشَّاعِرَانِ) وَجَبَ القَطْعُ .

فصل: وإذا تكَرَّرَت النعوتُ لواحد، فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جازَ إتباعُها وقَطْعُها ...

و[1]**قوله : (وإن اختلفا فيهما أو في أحدهما)**[2] يؤخذ منه أنَّ اختلافَ عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع، سواء اختلفت نسبته إليهما، كضرب زيدٌ عمراً، أو اتَّحَدَت، كخاصم زيد عمراً، وكلُّ ذلك منصوص عليه .

قوله : (كجاء زيد وأتى عمرو ... إلخ) مثال المجرور: مررت بزيد وجُزْتُ على عمرٍو الكريمين،مَثَّلَ به ابن عقيل[3]،وفيه نظر،وجاوزت عمراً[4]، [مثَّل به][5]المرادي[6] .

قوله : (فإن تعين مسماه بدونها جاز إتباعُها وقطعُها) يُخَصُّ منه نعتُ اسم الإشارة، والنعتُ اللازم، والمؤَكِّدُ لمنعوته، فلا يجوز قطع شيء منها، كمررت بهذا الرجل، والشِّعْرَى العَبور[7]،

(1) الواو سقطت من (ج) .

(2) يلاحظ الاختلاف بين عبارة المتن والشارح ، والمعنى واحد .

(3) ينظر : شرح ابن عقيل 606/2 ، وفيه بدل (الكريمين) الصالحين .

(4) (ج) : عمر .

(5) ما بين المعقوفين زيادة منِّي يقتضيها السياق .

(6) ينظر : توضيح المقاصد 961/2 ، ونص مثاله : (مررت بزيدٍ ، وجاوزت عمْراً العاقلين) .

والمرادي : هو الحسن بن قاسم بن عبدالله المصري، يعرف بابن أم قاسم المرادي ، أخذ العلم أبي زكريا الغماري وأبي حيان الأندلسي وغيرهم ، من مصنفاته : توضيح المقاصد بشرح ألفية ان مالك ، والجنى الداني في حروف المعاني وغيرها ، توفي سنة 749هـ .

ينظر في ترجمته : بغية الوعاة 517/1 ، وشذرات الذهب 160/6 .

(7) الشِّعرى العَبور : هو كوكب نيِّر، يقال له : المِرْزَم ، يطلع بعد الجوزاء ، في شدة الحرِّ ، وسمي بالعبور ؛ لأنها عبرت السماء عرضاً، ولم يعبرها عرضاً غيرها . وفي (ج) القبور ، وهو تحريف.

ينظر : أدب الكاتب 93 ، والصحاح في اللغة 699/2 ، وتاج العروس 195/12 (شعر) .

وإن لم يُعْرَف إلا بمجموعها، وَجَبَ إتباعُها كلها؛ لتنزيلها منه منزلة الشئ الواحد، وذلك كقولك : (مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكاتِبِ) إذا كان هذا الَموْصُوفُ يُشَارِكه في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب .

فصل:ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ كقوله تعالى : ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ أى:كلَّ سفينةٍ صالحةٍ

ونفخة واحدة [1] .

قوله:(إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه[2] ثلاثة إلخ)فإن قلت: إذا لم يكن إلاواحدٌ يشاركه في اسمه ووصفَيْه الأولين،أي:التجارةوالفقه،فهل يكون[3]من هذا القبيل؟

قلت: أمّا قبل التكلُّم به، فللمتكلم[4] أن يأتي بالأخير أولاً للتوضيح، ثم في الباقيين[5] الأوجه الثلاثة، وأمَّا بعد التكلُّم بذلك على الترتيب المذكور في الشرح، فيتعين فيها كلها الإتباع؛ لأن الموصوف وإن تعين بالأخير فقط، إلا أنه لا يجوز فيما تقدَّمه القطع ، لما تقدم من أنه يمتنع تقديم المقطوع على المتبع .

قوله :(ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ كقوله تعالى:ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ..إلخ) مَثَّل ابنُ الناظم[6] للنعت المحذوف بقوله تعالى:ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗﭼ–أي:أولي الضرر–ﭽﭘﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭼ[7]

....

(1) وزاد يونس النعت الدال على الترحم ، فإنه لا يجيز قطعه ، نحو : اللهم الطف بعبدك المسكين . وينظر في هذه المسألة : ارتشاف الضرب 1926/4 ، وتوضيح المقاصد 963/2 ، وشرح الأشموني 1049/3 ، وهمع الهوامع 153/3 ، وحاشية الخضري 607/2 .

(2) (ب) و (ج) : أسمائه .

(3) (ب) و (ج) : لا يكون .

(4) (ب) و (ج) : زيادة (به) .

(5) (أ) : الباقين .

(6) ينظر : شرح ابن الناظم 356 .

(7) سورة النساء من الآية (95) .

— أي : غير أولي الضرر – ﭽ ﭼ ﭾ ﭼﭽ ، وغَيْرُ ابنِ الناظم من المفسرين حكى ذلك بـ(قيل)، وصدر بأن المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة، أي: غير أولي الضرر، وجمع بين التفضيل أولاً بدرجة، وثانياً بدرجات. بأوجه انظرها في الكشاف[1] والبيضاوي[2] .

λ!!!;

هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظيٌّ وسيأتي، ومعنويٌّ وله سبعة ألفاظ :

---

(1) ينظر : الكشاف 586/1-587 ، وفي (ج) : الكتب .

(2) ينظر : تفسير البيضاوي 238/1 .

الأول والثانى : النَّفْسُ والعَيْنُ، ويُؤَكَّد بهما لرفع المجاز عن الذات ، تقول: (جَاءَ الخَلِيفَةُ) فيحتمل أن الجائى خَبَرُه أو ثِقَلُه، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ .

ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤَكَّدِ، وأن يكون لفظهما طِبْقَه في الإفراد والجمع، وأما في التثنية فالأصَحُ جَمَعْهُا على أفْعُل، ويترجَّح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغَيْرُه بعكس ذلك.

باب[1] التوكيد

قوله : (والثاني: النفس والعين) والمراد بهما الحقيقة، وتُقَدَّمُ النفس وجوباً على العين عند اجتماعهما[2]، وينفردان عن غيرهما بجواز[3] جرِّهما بالباء الزائدة .

قوله : (لرفع المجاز) أي: لرفع احتمال المجاز، بدليل قوله بَعْدُ: ارتفع احتمال المجاز.

قوله : (وأمّا في التثنية فالأصح[4] جمعهما ... إلخ) كراهة اجتماع تثنيتين، وعُدِلَ إلى الجمع؛ لأن التثنيةَ جَمْعٌ في المعنى، وقوله – تبعاً للناظم[5] – (أفْعَل) أحسنُ من قوله في التسهيل [ب/39]: (جمع قلة)[6] ؛ لأن عيناً تجمع[7] على أعيان أيضاً[8]، ولا ينعت بها لا في التثنية، ولا في الجمع، كما لا ينعت[9] فيهما بجمع الكثرة، وهو عيون ونفوس .

والألفاظ الباقية : كِلاَ وكِلْتَا للمثنى وكُلُّ وجميع وعَامَّةٌ لغيره .

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤَكَّدِ ... .

---

(1) (باب) سقطت من (أ) .

(2) ينظر : شرح الرضي 1070/2 ، وهمع الهوامع 167/3 .

(2) (ج) : لجواز .

(3) (ب) و (ج) : فالأفصح .

(4) (ب) : للنظم .

(5) ينظر : شرح التسهيل 289/3 .

(6) (ج) : يجمع .

(7) (أيضاً) سقطت من (ج) .

(8) الظاهر أن قوله : (ولاينعت بها ...كما لا ينعت) سبق قلم ، وصواب العبارة كالتالي : (ولا يؤكد بها ... كما لا يؤكد فيها) .

قوله : (والألفاظ الباقية: كلا وكلتا) فأما (كلا) فللمثنى المذكر، و(كلتا) للمؤنث، وقد تَرِد (كلا) بمعنى[1] (كلتا)[2]، كقوله :

يَمُتُّ[3] بِقُرْبَى[4] الزينبين كليهما [5]

وخرَّجه ابن عصفور[6] على تأكيد المعنى، أي: بقربى[7] الشخصين كليهما[8]، وقد يغني (كلهما) عن كليهما وكلتيهما، كقولك: جاء الزيدان أوالهندان كلُّهما[9] .

قوله : (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد) أشار به إلى منع حذفه من (كل)، استغناءً

....

---

(1) (أ) : معنى .

(2) ينظر : شرح التسهيل 291/3 ، وارتشاف الضرب 1949/4 .

(3) (ب) و (ج) : نمتُّ .

(4) (أ) : بقرب .

(5) صدر بيت من الطويل : قائله هشام بن معاوية ، وعجزه :

إليك وقُرْبَى خالدٍ وحَبيبِ

والشاهد فيه قوله : ((الزينبين كليهما)) ؛يث أكد المثنى بالمؤنث بما يؤكَّد به المثنى المذكر ، ولو جاء به على الأصل لقال : ((الزينبين كلتيهما)) .

ينظر البيت في : المقرب 262 ، وشرح التسهيل 292/3 ، وارتشاف الضرب 1949/4 ، والمساعد 387/2 ، وتوضيح المقاصد 971/2 ، وشرح الأشموني 1063/3 ، وشرح شواهد للعيني 1063/3 .

(6)ينظر : المقرب 262 .

(7) (بقربى) سقطت من (أ) .

(8) (كليهما) سقطت من (أ) .

(9) ينظر : شرح التسهيل 291/3 ، وشرح الأشموني 1064/3 .

بنيته، خلافاً لمن أجازه[1]، وإلى منع إضافته إلى ظاهرٍ، خلافاً للناظم في بعض كتبه، حيث أجاز إضافتها إلى ظاهر مثل المؤكَّد بها[2]، مستدلاً بقوله:

يا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ[3]

وخُرِّج على أنَّ (كُلاًّ) نعتٌ، أي: أشبه الناس الكاملين [4]، وقول الناظم[5]: بالضمير موصلاً[6]، يفيد وجوب مطابقة الضمير للمؤكَّد، إذ (أل) فيه للعهد الذكرى الراجع لقوله: مع ضمير طابق المؤكّدا .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٌ...وكذلك التوكيد بعامَّة،والتاء فيها بمنزلتها في النافلة،فتصلح مع المؤنث والمذكر

---

(1) وهما الفراء والزمخشري، ونقل عن الكوفيين ، واستدلوا على ذلك بقراءة النصب في قوله تعالى: (إنا كُلاًّ فيها) فقالوا : إن (كلا) توكيد لاسم 0إن) المنصوب ، وخرَّج على أن (كلاًّ) منصوب على الحالية من (ما) الموصولة ، واختار أبو حيان أن يكون بدلا من الضمير ، وهو اسم (إنّ) .

ينظر : معاني الفراء 10/3، والكشاف 175/4، وارتشاف الضرب 1950/4، والمساعد 388/2.

(2) ينظر : شرح التسهيل 292/3 .

(3) عجز بيت من البسيط ، قائله عمر بن أبي ربيعة :وهو في ديوانه 143 ،ونسب لكثيِّر وصدره :

كَم قَدْ ذَكَرْتُكِ لو أجزى بِذِكْرِكُمُ

والشاهد فيه قوله : (كلِّ الناس) فقد استشهد به ابن مالك على جواز إضافة (كلّ) إلى الظاهر ، وخرَّجه أبو حيان على أنه نعت يبين كمال المنعوت ، وردَّ ابن هشام هذا التوجيه بأن التي ينعت بها تدل على الكمال ، لا على عموم الأفراد كما في البيت .

ينظر البيت في : شرح التسهيل 292/3، وارتشاف الضرب 1950/4، والمساعد 387/2، ومغني اللبيب 256، وتوضيح المقاصد 970/2، وشرح الأشموني 1059/3، وشرح أبيات مغني اللبيب 184/4.

(4) هذا التخريج لأبي حيان –كما ذكرت آنفاً – ، وقد ردَّه ناظر الجيش ، وأخذه منه ابن هشام فردَّ به في مغني اللبيب على أبي حيان .

ينظر : ارتشاف الضرب 1950/4، ومغني اللبيب 256 ، وشرح أبيات مغني اللبيب 184/4 .

(5) في ألفيته ، والبيت بتمامه : وكلاً اذكر في الشمول و(كلا) (كلتا) (جميعا) بالضمير موصلا .

(6) (موصلا) سقطت من (ج) .

...فصل:ويجوز–إذا أريد تقوية التوكيد – أن تُتْبِعَ كُلَّهُ بأْجَمع ،وكُلَّهَا بجَمعْاَء،وكلهم بأجمعين ،

وقوله : (وكذلك التوكيد بعامة) أي: غريبٌ، ولذا قَلَّ مَنْ يذكرها في ألفاظ التوكيد، وتبع الناظم[1] في ذكرها، وذكر (جميع) مع (كلٍّ) سيبويه[2]، كما قال[3] ، ومذهب المبرد أنها لا تدل على التأكيد؛ لأنها بمعنى أكثر[4].

وقوله : (والتاء فيها ... إلخ) ردٌّ على من فسر النافلة [5] بأن ذِكْرَها في النظم كالنافلة، أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب؛ لأنه قَلَّ من ذكرها فيه[6].

قوله : (يتبع "كل"[7] بأجمع) يقتضي وجوبَ تأخير (أجمع) وفروعها عن (كلٍّ)، وهو كذلك، وقد يراد زيادة التقوية، فيتبع (أجمع) وفروعه بأكتع وأخواته، ويتبع (أكتع) وأخواته بأبصع وأخواته، ويتبع (أبصع) وأخواته بأبتع وأخواته، وتَرَكَ ذلك هنا تبعاً للنظم لقلة استعماله، ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح، والحكم عليها إذا

....

(1) شرح التسهيل 291/3، وعبارته : ((وذكرت مع (كل) جميعا وعامة ، كما فعل سيبويه ، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهواً أو جهلاً)) .

(2) قال سيبويه 116/2 : ((وأما (جميعهم) فقد يكون على وجهين : يوصف به المضمر والمظهر كما يوصف بـ(كلهم) ، ويُجرى في الوصف مُجراه ، ويكون في سائر ذلك بمنزلة (عامتهم) وجماعتهم ، يبتدأ ويبنى على غيره)) .

(3) أي : ابن مالك .

(4) ينظر : ارتشاف الضرب 1950/4 ، وتوضيح المقاصد 972/2 ، وهمع الهوامع 165/3 .

(5) وهو ابن الناظم . ينظر : شرح ابن الناظم 359 .

(6) قال المرادي في توضيح المقاصد972/2:((قال الشارح : يعني أن ذكر عامة في ألفاظ التوكيد مثل النافلة أي: الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، وليس هو في حقيقة الأمر نافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلِّهم سيبويه –رحمه الله– لم يغفله)) ، وينظر : الكتاب 376،377/1، وشرح ابن الناظم 359 .

(6) (ب) و (ج) : كله .

اجتمعت بأنها كلَّها تأكيد للأول، ولا يجوز قطع شيء منها . [وألفاظ التوكيد كلها معارف[1]، إما بالإضافة إلى الضمير، نحو: كلهم][2]، وإما بالعلمية، نحو: أجمعون[3] ومِنْ ثَمَّ امتنع نصبُ شيء منها على الحالية، ويمتنع عطف بعضها على بعض.

وزعم بعضهم[4] أن أجمعين يفيد اتحاد الوقت، والصحيح لا، وإنما تفيد[5] مطلق العموم[6] بدليل: ﭽ ﭼ[7] فتأمل .

وكلهنَّ بجُمَع ... ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بِكلاَ وكِلْتَا، كما استغنوا بتثنية (سِيٍّ) عن

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب 1951/4، وشرح شذور الذهب للجوجري765/2، وتوضيح المقاصد 975/2، وهمع الهوامع 170/3 .

(2) ما بين المعقوفين سقط من (ج) .

(3) اختلف النحاة في تعريف (أجمعون) وأخواتها على قولين : الأول : أن تعريفها بنية الإضافة ، وهو قول السهيلي وابن مالك ، ونسب إلى سيبويه ، والثاني : أن تعريفها بالعلمية ؛ لأنها أعلام للتوكيد ، علقت على معنى الإحاطة لما يتبعه ، فعرِّفت كتعريف (أسامة) علماً للجنس ، وهو قول صاحب البديع ، وابن الحاجب .

ينظر : الكتاب 224/3، ونتائج الفكر 286، والأمالي النحوية 99/4، وشرح عمدة الحافظ 863/2، وارتشاف الضرب 1951/4، وهمع الهوامع 168/3 .

(4) وهم الفراء والمبرد والزمخشري، ينظر آراؤهم في : شرح التسهيل 301/3، وارتشاف الضرب 1956/4، وتوضيح المقاصد 973/2، وهمع الهوامع 171/3 .

(5) (ج) : يفيد .

(6) وهو مذهب البصريين ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل 301/3 – بعد أن ذكر القولين – : ((والصحيح أن ذلك ممكن أن يراد ، وممكن ألا يراد ، فإمكان أن يراد مجمع عليه ، فأغني ذلك عن دليل ، وإمكان ألا يراد مستفاد من قوله تعالى :ﭽ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ ؛ لأن إغواءهم لا يكون في وقت واحد)) .

(7) سورة الحجر من الآية (39) ، وص من الآية (82) .

تثنية (سَوَاء) ... .

وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحْصُلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكَّدُ محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ(اعْتَكَفْتُ أسْبُوعاً كُلَّهُ) .

قوله : (وكلهن بجمع) جمع معدول عن جماعَى أو جمعاوات؛ لأن قياس (فعلاء) غير صفة كصحراء، ذلك من المتوسط[1] .

قوله : (ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناء ... إلخ) لكن قد[2] يقال: لم لا يجوز إتباعهما لكِلا وكِلتا ككل .

قوله : (ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء ... إلخ) إنما يصح الاستغناء بذلك إذا قصد شمول الأفراد، كما في جاء الزيدان أو المرأتان، أما إذا قصد شمول أجزاء الأفراد، كما في: اشتريت العبدَيْن أو الأمتين، فإنَّ كِلا وكِلتا لا يفيده[3]، فتأمل ذلك .

وقوله : (كما استغنى بتثنية (سِيٍّ) عن تثنية سواء) الفرق بينهما أن (سواء) تطلق[4] بحالها على المثنى، كقولك: زيد وعمرو سواء، ولا كذلك أجمع وجمعاء .

قوله : (وتحصل الفائدة) فيه نظر؛ لأن الكوفيين[5] يشترطون الفائدة في جواز تأكيد[6] النكرة[7]، واختلفوا بعد ذلك، هل يشترط توقيت النكرة أم لا، على قولين لهم،

وقوله :

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ

---

(1) المتوسط [17/ب] .

(2) (قد) سقطت من (أ) .

(3) (ج) : لا تفيده .

(4) (ج) : يطلق .

(5) ينظر : شرح ابن الناظم 360.

(6) (ب) و (ج) : التأكيد .

(7) (ب) و (ج) : للنكرة .

ومَنْ أنشد (شهر) مكان (حول) فقد حَرَّفه ... .

فصل : وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متصل ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ... .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله، فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف، نحو ... ،

فعلم أن الفائدة عندهم غير منحصرة في التَّأقيت، بل إنها غيره، فتأمل، وجعل بعض الشراح الظاهرَ من النظم إرادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت .

قوله : (**ومن أنشد (شهراً) ... إلخ**) إنما حرَّفه ؛ لأنَّ المرادَ تمني أن يكون أشهر الحول كلها رجباً، لا أن يكون عدةُ أيامِ شَهْرٍ جميعه رجباً، إذ (رجب) اسم الشهر[1] .

قوله : (**وإذا أكد ضمير مرفوع متصل**) سكت عن الضمير المرفوع المنفصل، والظاهر أنه كالظاهر، نحو: أنتم أنفسكم قوموا .

قوله : (**فهو اللفظ المكرر به [ما قبله**) تعريف المؤكد بما ذكر المصنف بناء على أن التأكيد بمعنى المؤكد، وعرفه ابن الناظم بأنه: تكرير اللفظ أو تقوية معناه بذكر مرادفه[2] .

قوله : (**المكرر به ما قبله**) أي المكرر به][3] معنى ما قبله، فيشمل التوكيد بالمرادف، كقمتم أنتم .

ونحو: ﭽ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﭼ ... ، وإن كان اسماً ظاهرا أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، ... وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ وُصِلَ بما وُصِلَ المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ) ، وإن كان فعلا، أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك ... وقوله : (لاَ لاَ أَبُوحُ بِحِبِّ بَثْنَةَ إنَّهَا)

---

(2) (ب) و (ج) : للشهر .

(3) ينظر : شرح ابن الناظم 362 .

(4) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر .

قوله : (**ونحو أولى لك**[1] ... **إلخ**[2]) [أ/40] (أولى)[3]من (الولي)، واللام مزيدة للتوكيد، كما في: ﭿ و ﭿ[4] أي: أولاك ما تكرهه، وقيل: هو (أفعل) من الويل مقلوباً، كما في: أدنى من (دون)[5] مقلوباً، وقيل: (فَعْلَى) من الأَوْل[6] أي: عقباك النار[7] ، من البيضاوي[8] بمعناه .

قوله : (**منصوباً**) الظاهر أنه لا مفهوم له؛ لأن المرفوع مثله، نحو: ما قام إلا أنت أنت .

قوله : (**نحو عجبت منك**) إنما اقتصر على المجرور؛ لأن المنصوب والمرفوع إذا أعيد معهما الفعل كان من الجملة، وقد تقدم[9] .

قوله : (**لا لا أبوح**[10] ... **إلخ**) إن قلت: الجوابي ما وقع جواباً لسؤال متقدم، ك:لا أو نعم جواباً لمن قال: أقام زيد ،و(لا) في البيت نافيةٌ للفعل بعدها، قلت: كونها

وإنْ كان غَيْرَ جوابيٍّ وجب أمران : أن يُفْصَل بينهما، وأن يعُادَ مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو ... وأن يُعَاد هو أو ضميره وإن كان ظاهراً، نحو: (إنَّ زَيْداً إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ)، أو (إنَّ زَيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأولى، وَشَذّ اتِّصَال الحرفين كقوله : (إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يحَلْمُ مَا لَمْ) ، وأسْهَلُ منه قولُه : (حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأنْ)؛ لأن المؤَكَّد حرْفَان، فلم يَتَّصِل لفظٌ بمثله .

---

(1) (لك) سقطت من (أ) .

(2) (إلخ) سقطت من (ج) .

(3) (أولى) كررت في (ج) .

(4) سورة النمل من الآية (72) .

(5) في تفسير البيضاوي : (أدون) .

(6) في تفسير البيضاوي : من آل يؤول .

(7) (النار) سقطت من (ج) .

(8) تفسير البيضاوي 424/1 .

(9) (ب) و (ج) : تقدمت .

(10) (ج) : بوح .

نافيةً لا يمنع أن تكون جوابية، إذ هي رَدٌّ لكلام سابق عليها، كأنه قيل: بُحْ بِحُبِّها، أو أتُحِبُّها؟ فقال: لا أبوح ... إلخ .

قوله[1] : (**نحو إن زيداً**[2] ... **إلخ**) إنْ قلت: هذا المثال ليس فيه إلا إعادة المتصل دون الفصل بغير المعاد، [فظاهر قوله: (أنه يفصل وأن يعاد) وجوبُ الفصل بغير المعاد][3]، قلت: كأنه قصد التمثيل لما أُعيد هو أو ضميره، والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط، والأَولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى: ﴿ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ﴾[4] لحصول الفاصل[5] .

قوله : (**أو إن زيد إنه فاضل**) ومنه: ﴿ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ﴾

قوله : (**لأن المؤكد حرفان**) هما الواو العاطفة وكأنّ.

قوله : (**فلم يتصل لفظ**[6] **بمثله**) أي فكأنهما حصل بينهما الفصل المشروط .

---

(1) (قوله) سقطت من (ب) .

(2) (ب) : زيد .

(3) ما بين المعقوفين سقط من (ب) و (ج) بسبب انتقال النظر .

(4) سورة آل عمران من الآية (107) .

(5) (ج) : الفاضل .

(6) (ب) و (ج) : لفظه .

هذا باب عطف النسق

... وأما الفاء فللترتيب والتَّعْقِيب ... وكثيرا ما تقتضى أيضاً التسبُّبَ إن كان المعطوف جملة .... ، واعْتُرِض على الأول بقوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ، ونحو: (تَوَضّأ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) الحديثَ ، ... وعلى الثاني بقوله تعالى : ﭽ ﮯ ﮰ ﭼ، والجواب: أن التقدير : فَمَضَتْ مُدَّةٌ فجعله غُثَاء ... .

وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنْكرونه، وشروطُهُ أربعة أُمُور : أحدها : كون المعطوف اسماً .

باب[1] العطف

قوله :(واعترض على المعنى الأول بقوله تعالى ..إلخ)لأن الفاء في الآية والحديث لعكس الترتيب؛ لأن الإهلاك مرتَّبٌ على مجيء البأس، وحصول الوضوء مرتب على فعل أركانه، وجعل ابن الناظم[2] ذلك من الترتيب الذكري، في عطف المفصل على المجمل .

قوله : (إنّ التقدير: فمضت مدة) هذا التقدير لا يدفع الاعتراض؛ لأن مضيَّ المدة لا يعقب ماقبله .

قوله:(والكوفيون ينكرونه)فيجعلونها حرف ابتداء،و[3]يضمرون لمابعدها عاملاً[4].

قوله[5] : (كون المعطوف[6] اسماً) فلا يجوز كونه جملة، خلافاً لبعضهم [7] .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسّيَّة ... أو مَعْنَوِية ... ،أو في نَقْصٍ كذلك نحو: (المُؤْمِنُ يُجْزَى

---

(1) (باب) سقطت من (أ) .

(2) شرح ابن الناظم 373 .

(3) (ب) و (ج) : أو .

(4) قال ابن هشام في مغني اللبيب 173 :(العطف بحتى قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو :(جاء القوم حتى أبوك)...على أنَّ (حتى) فيه ابتدائية ،وأنَّ ما بعدها على إضمار عامل). و ينظر : الجنى الداني .546

(5) (قوله) سقطت من (ج) .

(6) (ج) : العطوف .

(7) كابن السّيد ، حيث جعل (حتى) في قول امري القيس :

سريتُ بهم حتَّى تَكِلُّ مطيُّهم   وحتَّى الجيادُ ما يُقَدن بأَرْسانِ

أنَّ (حتى) عطفت جملة (تكل مطيهم) معطوفة بحتى على (سريت بهم).وينظر مغني اللبيب172.

بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ أو النِّسَاءُ) .

وأما (أَمْ) فضربان : منقطعة وستأتى ومتصلة وهى المَسْبُوقة إمَّا بهمزة التسوية ... وإمَّا بهمزة يُطْلب بها وبأم التَّعْيِينُ، وتقع بين مفردين متوسِّطٍ بينهما مالا يُسْأَل عنه ... ، أو متأخراً عنهما ... ، وبين فعليتين ... ، واسميتين، كقوله : (شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ) ... .

قوله : (ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان) [الظاهر أن قول القائل: حتى الصبيان][1]من النقص الحسي،ك(حتَّى مثقالَ الذَّرة)،لا المعنوي،كماهو ظاهر التوضيح.

قوله : (أو متأخر عنهما ... إلخ) وظاهر[2] قول ابن الناظم [في (أقائم زيدٌ أم قاعدٌ): يجوز: (أزيد قائم أم قاعد)[3] جوازُ تقديمه عليهما .

قوله : (واسميتين ... إلخ) وزاد ابن الناظم[4]] [5] الجملتين المختلفتين، ومَثَّل له[6] بقوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ[7] بناءً على أنَّ (أنتم) فاعل بفعل محذوف، وزاد[8] المفرد والجملة[9]، ومثَّل له[10] بقوله تعالى : ﭽ ﮭ ﮮ ﮯ

وَالمُنْقَطِعَة هى الخالية من ذلك، ولا يُفَارِقها معنى الإضراب، وقد تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقياً نحو: (إنَّهَا لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ) ،

---

(1) ما بين المعقوفين سقطت من (ج) بسبب انتقال النظر .

(2) (أ) فظاهر ، والمثبت من(ب)و(ج) ،وهو الأولى .

(3) عبارة ابن الناظم 376 : ((وتقع (أم) بعد هذه الهمزة بين مفردين ، نحو : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وأقائم زيدٌ أم قاعدٌ ؟ وإن شئت قلت : أزيدٌ قائم أم قاعدٌ)) .

(4) شرح ابن الناظم 376-377 .

(5) ما بين المعقوفين سقطت من (ج) بسبب انتقال النظر .

(6) (له) سقطت من (ج) .

(7) سورة الواقعة من الآية (59) .

(8) (زاد) سقطت من (ب) و (ج) .

(9) شرح ابن الناظم 377 .

(10) (له) سقطت من (ج) .

وأما (أوْ) فإنها بعد الطلب للتخيير ... وبعد الخبر للشك ... أو للإبهام ... أوللتفصيل نحو: ﭽ ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭼ**، أو للتقسيم نحو: (الكَلِمَةُ اسْمٌ أوْ فِعْلٌ أو حَرْفٌ) .**

ﮯ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﭼ[1] بناءً على أن (ما توعدون) غير مسئول عنه، فما قبل (أم) فيه مفرد .

قوله : **(نحو**[2] : **إنها لإبل أم شاء)** جرى أول كلامه على اليقين، فلما تبين له الخطأ أضرب عنه معقباً له بالشك .

قوله : **(وللتفصيل)** الفرق بين التفصيل والتقسيم أن التفصيل تبيين للأمور[3] المجموعة بلفظ واحد، والتقسيم تبيين لما دخل[4] تحت حقيقة واحدة .

ففي الآية جمعت اليهود والنصارى في لفظ واحد، وهو[5] الضمير المسند إليه (قال)[6] المتضمن لجمع مقولهم فيه، وبيَّن ذلك فيما بعد .

وأما (لَكِنْ) فعاطفة ... وهي حرف ابتداء إنْ تَلَتْها جملة ... أو تَلَتْ واواً، نحو: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﭼ **أي: ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأنَّ مُتَعَاطِفَيِ الواو المفردَين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب .**

---

(1) سورة الجن من الآية (25) ، وقد حصل في الآية تلفيق في (أ) ، بزيادة (أم بعيد) فيها ، وهو تلفيق بين آيتين ، الأولى من سورة الأنبياء آية (109) ، والأخرى من سورة الجن آية (25) ، وقد سلمت النسختان (ب) و(ج) من هذا التلفيق .

(2) (نحو) سقطت من (أ) .

(3) (ج) : الأمور .

(4) (ج) : دلَّ .

(5) (ب) و (ج) : هم .

(6) (ج) : فإن .

قوله[1] : **(متعاطفي الواو المفردَيْن)** قُيِّد بالمفردَيْن؛ لكون الجملتين المختلفتين بالإيجاب والسلب يجوز تخالفهما [2] .

λ!!!;

(1) (قوله) سقطت من (ج) .

(2) ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب 790 فقال : ((..فإذا قدر ما بعد الواو جملة صَحَّ تخالفهما ،كما تقول: ما قام زيد وقام عمرو)) . وينظر : التصريح 602/3، و(يجوز تخالفهما) سقطت من (ب) و (ج) .

هذا باب البدل

وهـو : والتـابعُ المقصـودُ بالحكـم بـلا وَاسِـطَة . فخـرج بالفصـل الأول النعـتُ والبيـانُ والتأكيدُ، فإنها مُكَمِّلاَتٌ للمقصود بالحكم، وأما النَّسَق فثلاثة أنواع : ... النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببَلْ بعد الإثبات ... .

وأقسام البدل أربعة : ... والرابع : البدل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بُدَّ أن يكون مقصودا –كما تقدم في الحدِّ – : ثم الأولُ إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ فهو بَدَلُ الغلط ... وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب ... .

فصل : يُبْدَلُ الظاهُر من الظاهر –كما تقدم – ،ولا يُبْدَلُ المضَمُر من المضمَرُ، ونحو: (قُمْتَ أنْتَ) و(مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ) توكيدٌ اتِّفَاقاً،وكذلك نحو: (رَأَيْتُكَ إيَّاكَ) عند الكوفيين والناظم.

باب[1] البدل

قوله : (وهذا هو المعطوف ببل ولكن[2]) ذِكْرُ (لكن) مشكلٌ حتى على مذهب الكوفيين القائلين بأنها عاطفة بعد الإثبات، لأنَّ[3] الحكم السابق ح هو الإثبات، والمقصودُ به إنما هو الأول .

قوله : (وإن كان قصد كل واحد[4] منهما صحيحاً) أي: ولكن أضربَ عن الأول، وصيَّره كالمتروك .

قوله : (وكذلك نحو[5]: رأيتك إياك عند الكوفيين) ظاهرُه أنَّ البصريين يرَوْنه

---

(1) (باب) سقطت من (أ) .

(2) يلاحظ الاختلاف بين المتن والحاشية ، إذ لا وجود لـ(لكن) فيه ، وقال الأزهري في تصريحه 633/3 : (وفي بعض النسخ ذكر (لكن) بعد (بل) وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين) .

(3) (أ) : لكن ، والمثبت هو الأولى .

(4) (واحد) سقطت من (ب) و(ج) .

(5) (نحو) سقطت من (أ) .

فصل : يُبْدَل كل من الاسم، والفعل، والجملة، من مثله، فالاسم كما تقدم، والفعل كقوله تعالى : چ ٹ ٿ ٿ ٹ ٹ چ.

بدلاً[1]، إذ التأكيد عندهم إنما هو بالمنفصل المرفوع .

قوله : (فالفعل كقوله تعالى ... إلخ) إن قلت: الذي يظهر أن الإبدال [ب/40] في الآية لجملة من جملة، لا فعل فقط من مثله، قلت: لَمَّا كان المقصودُ[2] بيانَ أنَّ المرادَ من اللُّقِيِّ المضاعفةُ، وهما معنيا الفعلين، لا بيان الآثام بالعذاب، جعل الإبدالَ في الفعل دون الجملة .

λ!!!;

---

(1) قال سيبويه 386/2 : ((وإذا أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمر قلت : رأيتك إياك ، ورأيته إياه)) . وينظر : المفصل 158 ، وتوضيح المقاصد 986/2 ، وهمع الهوامع 182/3 .

(2) (ج) : المقصو .وفيه نقصٌ لحرف .

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها (فُلُ) و(فُلَةُ) بمعنى رَجُل وامْرَأة ، .... ومنها (لُؤْمَانُ) ... و(نَوْمَانُ) ... و(فُعَلُ) كغُدَرِ وفُسَقٍ، سَبًّا للمذكر، واختار ابنُ عصفورٍ كَوْنَه قياسياً، وابنُ مالك كَوْنَه سَمَاعِيًّا .

أسماء لازمت النداء[1]

قوله[2]: (**منها (فُلُ) و(فُلَةُ) ...إلخ**) فَرَّق المرادي[3] بين (فل) الخاص[4] بالنداء، وبين (فل) مقصوراً من (فلان)، بأن مادة الأول (ف ل ي)، وتصغيره (فُلَيٌّ)، ومادة الثاني (ف ل ن)، وتصغيره[5] (فُلَيْنٌ) .

قوله :(**وابنُ مالك كونه سماعياً**) نسب الشارح[6]القولَ بأنَّه سماعي إلى سيبويه[7].

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (قوله) سقطت من (ب) .

(3) توضيح المقاصد 1108/3 .

(4) (أ) : الخالص ، والمثبت هو الصواب .

(5) (ج) : ومصغره .

(6) المقصود بالشارح في كتب شرَّاح الألفية بدر الدين بن مالك (ابن الناظم) ، ولم أجد هذه النسبة التي ذكرها اللقاني عنه . وينظر : شرح ابن الناظم 451 .

(7) قال أبو حيان في الارتشاف2226/5:((وأما (فَعالِ) فنحو : يا فساق ، ويا خباث ، ويا فجار ، مذهب سيبويه والمبرد أنه ينقاس في (فُعَل)و(فعالِ) ، ويظهر من كلام ابن مالك أنَّ يا (فُعَل) لا ينقاس)).

وما نسبه أبو حيان إلى سيبويه لم أجده في كتابه ،وقد نصَّ عليه عددٌ من النحويين .

وينظر : شرح التسهيل 419/3 ،وشرح الرضي510/1 ، وتوضيح المقاصد 1107/3،وشرح الأشموني 1186/3 .

هذا باب الاستغاثة

... ويجوز نداء المتعجَّب منه، فَيُعَامل مُعَامَلَةَ المستغاث، كقولهم: (يا لَلْماَءِ) و(يا لَلدَّوَاهِي)، إذا تَعَجَّبُوا من كثرتها .

الاستغاثة (1)

قوله : (**كقولهم: "ياللماءِ" و"لَلدَّواهي"**) الدليل على أنَّ هذا ونحوه مُتَعَجَّبٌ منه، لا مستغاث، امتناع الاستغاثة به .

λ!!!;

---

(1) العنوان سقطت من (ب) و (ج) .

هذا باب جمع التكسير

والأوَّل من أبنية الكثرة ... الثاني والعشرون : فَعَالِل ، وَيَطَّرد في أربعة وهي : الرباعي والخماسي مجردين ومَزِيداً فيهما فالأول كجَعْفَر وزِبْرِج ... والرابع: نحو قِرْطَبُوس وخَنْدَرِيس ويجب حذف زائد هذين النوعين، إلا إذا كان ليناً قبيل الآخر فيثبت .

... الثالث والعشرون : (شبه فَعَالِلَ) وَيَطَّرِد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم، ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ..ويحذف ما زاد عليها ..وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنياً عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغنى حَذْفُها ..فإن تكافأت الزيادتان، فالحاذف مُخَيّر، نحو:نوني سَرَنْدَى وعَلَنْدَى وألفيهما، تقول : سراند أو سَرادٍ،وعَلاَند أو عَلاَدٍ .

جمع التكسير [1]

قوله : (إلا أن يكون لينا) لعله أراد بشرط كونه من الرباعي بقرينة الأمثله، فح[2] يحذف من الخماسي، ولو كان لِيناً قبل الآخر، كَقِرْطَبوسٍ وخِنْدَرِيسٍ، فيصير كالخماسي المجرد، فيحذف خامسه، فيقول فيهما: قَرَاطِب وخَنَادِر .

قوله : (سرادى وعلادى) يصح فيهما كسرُ الدال وفتحها، لما تقدم من أنَّ (فَعَالِي) بالكسر شارك[3] (فَعَالَى) بالفتح[4]، فيما حذف أَوَّلُ زائديه من نحو: حَبَنْطَى، إذ

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) ، وفي (أ) : الترخيم ثم بعد انتهاء الفقرة التالية ، وذلك عند قوله : (فيها قراطب وخنادر) كتب (جمع التكسير) ، والصواب ما أثبته ، وذلك لأن اللقاني لم يتحدث عن باب الترخيم مطلقا ، وقوله : (إلا أن يكون لينا) ورد في باب جمع التكسير ، وليس في باب الترخيم ، ويؤيد ذلك ما ذكره من الأمثلة ك (قرطبوس) و(خندريس) .

(2) أي : فحينئذٍ ، وهذا من رموز اللقاني ، لأنه يرمز لقوله (حينئذ) بالحرف (ح) .

(3) (ب) و (ج) : يشارك .

(4) قال ابن هشام في التوضيح 290/4 : (تمام العشرين : (فَعالَى) – بفتح أوله ورابعه – ويشارك الفَعالِي – بالكسر – في صحراء وما ذكر بعده) .

....

وزن (سَرَنْدَى) و(عَلَنْدَى) فَعَنْلَى[1]، والألفُ فيهما للإلحاق بسفرجل[2]، والأنثى عَلَنْدَاه، والسَرَنْدى الشديد[3]، والعَلَنْدَى الغليظُ من كل شيء[4] .

λ!!!;

(1) (أ) : زيادة (وفنعلى) ، وهذه الزيادة ليست صحيحة ، ولذا لم توجد هذه الزيادة في (ب) و (ج) ، ولا في نسخة الحرم النبوي .

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب 692/2 ، وشرح ابن عقيل 839/2 ، والتصريح 140/5 .

(3) وقيل : الجريء ، وينظر : الصحاح في اللغة 487/2 (سرد) ، وتاج العروس 187/8 (سرد) .

(4) وينظر : الصحاح في اللغة 511/2 (علد) ، وتاج العروس 407/8 (علد) .

هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : فُعَيْلٌ وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل ... وَيُتَوصَّل في هذا الباب إلى مثالَي فُعَيْعِل وَفُعَيْعِيل بما يُتَوَصَّلُ به في باب الجمع إلى مثالَيْ فَعَالِل وفَعَالِيل؛ فتقول في تصغير ... وتقول في: سَرَنْدَى وعَلَنْدَى: سُرَيْنِدَ وعُلَيْنِد، أو سُرَيْدٍ، وعُلَيْدٍ .

التصغير (1)

قوله : (**أو: سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ**) أي: بكسر الدال، فإن قلت: ما مُوجب(2) كسرها، وأصله: سَرَنْدَى وعَلَنْدَى، بفتحها للألف بعدها، قلت: لِمَا مَرَّ آنفا من أنَّ المصغَّر إذا تجاوزت أحرفُه الثلاثةَ كُسِرَ ما بعد ياء التصغير منه، فاحتيج إلى قلب الألف ياءً وأُعِلَّ بحذفِها إعلال قاضٍ .

فإن قلت سيأتي –آنفا– أنَّ نحو (حبلى) يبقى فيه ما بعد ياء التصغير منه على فتحه.

قلت: نَصُّوا على أن ألف (علندى) و(سرندى) للإلحاق بسفرجل، فيبقى على القاعدة المتقدمة (3) .

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ج) : يوجب .

(3) قال الأزهري في التصريح 148/5 : (... أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ : بحذف النون ، وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ، ولم تصحّح ويفتح ما قبلها ؛ لأنها للإلحاق بـ(سفرجل) –كما مرَّ – وألف الإلحاق لاتبقى في التصغير ، ثم أُعِلَّت كياء (قاضٍ)).

هذا باب النسب

إذا أردتَ النسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عملين في آخره، أحدهما : أن تزيد عليه ياء مشددة تَصِيرُ حرفَ إعْرَابِهِ ... وتحذف لهذه الياء أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر :

أما التي في الاخر فستة : ... الثالث : الألفِ إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة متحركا ثاني كلمتها؛ فالأول يقع في ألف التأنيث ... وألفِ الإلحاق ... ، والثاني لا يقع إلا في ألف التأنيث كجَمَزَى .

فصل: وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ لامه رَدَدْتَهَا وُجُوباً في مسألتين : إحداهما : أن تكون العين معتلّةً، كشاَةٍ، أصْلُها: شَوْهَة، بدليل قولهم: شِيَاه ... .

النسب [1]

قوله[2] : **(لا تقع إلا في ألف التأنيث كجَمَزَى)** قد يمنع ذلك بما سيجيء في التصغير في النسب إلى ما حُذِفت عينُه، ولامه معتلةً ك(يَرَى) علماً، أنه بعد رَدِّ المحذوف يصير على مذهب سيبويه (يَرَأَى)[3] أي: كجَمَزَى فتحذف الألف المنقلبة عن اللام[4] .

قوله : (**أصله**[5]: **شوهة**[6]) أي: فحذفت الهاء للتخفيف، وفتحت الواو لأجل تاء التأنيث بعدها، فقلبت ألفًا.

الثانية : أن تكون اللام قد رُدَّتْ في تثنية ... أو في جمع تصحيح ... وتقول في ذُو وذَاتِ

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .
(2) (قوله) سقطت من (ج) .
(3) (ج) : يرى .
(4) ينظر : التصريح 218/5 .
(5) (ب) : أصلها ، وسقطت من (ج) .
(6) (ج) : سويه .

: ذَوَوِيٌّ، لأمرين : اعتلالِ العين، وَرَدِّ اللام في تثنية ذات نحو: ﭽ ﭼ ﭸ ﭽ... وتقول في (بِنْت) : بَنَوِي كما تقول في (ابن) إذا رددت محذوفه، لقولهم : أَخَوَات وبَنَات ...

قوله : (نحو[1]: ذواتا) أي: لأن أصله (ذَوَيْتا) فالألف الأُولى بدلٌ من الياء، التي هي لام الكلمة، والألف الثانية[2] ألف التثنية، ونظيره: فَتَايَا[3] زيد .

قوله : (كما تقول في ابن إذا رددت محذوفه) إنما لم يقل ذلك في (أخ)؛ لأن لام (أخ) رُدَّتْ[4]، في تثنيته، تقول: أخوان، بخلاف (ابن)، فإن لامه لم تُرَدَّ فيه، فيجوز فيه وجهان كما سيجيء آنفا .

فإن قلت: وجوبُ الردِّ في (أخت) ظاهرٌ، لرد لامه في جمع تصحيحه كأخوات، فما وجهه في (بنت)، مع انتفاء رَدِّها في جمعها، لقولهم: بنات، ولا في تثنيتها لقولهم: بنتان.

قلت: أشار الموضح إلى جواب ذلك، بأنهم قالوا في جمعها: بَنَات، بفتح الباء وتحريك النون، مع أنَّ الباءَ في المفرد مكسورةٌ، ونونُه ساكنةٌ، دَلَّ ذلك على أنهم [ردُّوها في الجمع إلى صيغة الذكور[5]، وذلك يستلزم عود اللام[6] المحذوفة، فيقدر رَدُّها في الجمع][7] لطريان حذفها فيه بعد ذلك، فتدبره .

فصل : وما خرج عما قَرَّرْنَاه في هذا الباب فَشَاذٌّ، كقولهم : ... ، وبَدَوِي ، بحذف الألف

---

(1) (نحو) سقطت من (أ) .
(2) (أ) : الثالثة ، والمثبت هو الصواب .
(3) فتايا : مثنى (فتى) على ما هو الأصل في تثنيته .
(4) (أ) : رُدَّ .
(5) (ب) : المذكور .
(6) (اللام) سقطت من (أ) .
(7) ما بين المعقوفين سقط من (ج) بسبب انتقال النظر .

.

قوله : (وبَدَوِيّ بحذف الألف) أي: لأنه نسبة إلى[1] البادية، والقياس في مثله أن تحذف تاء التأنيث كغيره، ثم أنت مخيَّر بَعْدُ[2] في حذف الياء، فتقول: بَادِيٌ كقاضي، وفي إثباتها، فتقلب الكسرة فتحةً، ثم الياء ألفاً، ثم الألف واواً، فتقول: بَادَوي كقَاضَوِي[3]، فقولهم: (بَدَوِيٌّ) نقص منه الألف، ولوكان نسبة[4] إلى (البدو)، لقيل: (بدْوي) بإسكان الدال [5] .

λ!!!;

هذا باب الوقف

---

(1) (إلى) سقطت من (أ) .

(2) (بَعْد) سقطت من (أ) .

(3) (ج) : كقاضون .

(4) (ب) و (ج) : نسبته .

(5) قال سيبويه في باب النسبة 336/3 : ((.. فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيلٍ هذلي .. وفي العالية عَلَوِيٌ والبادية بَدَوِيٌ)) .
وينظر : المفصل 264 وشرح الكافية الشافية . 1956/4 .

فصل : وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف، كثُمَّتَ، أو فعل، كقَامَتْ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأخْتٍ وَبِنْتٍ، وجاز إبقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ... لكن الأرجح في جمع التصحيح ... وفيما أشبهه ... الوقفُ بالتاء ... والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال .

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع : ...الثاني : " ما " الاستفهامية المجرورة ،وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جُرَّت، نحو : عَمَّ؟ وَفِيمَ؟ و"مجَِيءَمَ جِئْتَ" فَرقاً بينهما وبين " ما "الخبرية في مثل "سألْتُ عَمَّا سألتَ عنه"..الثالث:كلُّ مبني على حركة بناءً دائماً،ولم يُشْبه المعرب،وذلك كياء المتكلم..وفي التنزيل :(ما هِيَهْ)و(ماليَهْ) ..،ولا تدخل في نحو: ..،و" لم يضربْ "؛ لأنه ساكن .

الوقف[1]

قوله : (أو باسم وقبلها ساكن صحيح) قد يخالف ذلك ما قدمه من تسليمه ليونس كونها ليست للتأنيث، على ما مَرَّ .

قوله : (والأرجح في غيرهما) أي: غير جمع التصحيح وما أشبهه.

قوله[2] **: (فرقاً بينها و بين ما الخبرية**[3]**)** نَبَّه به على أن الحذف مُوجِبُه قصدُ الفرق، [أ/41] لا أنه لعامل، إذ الحذف للعامل أمر خاص بالمعرب، وأيضاً فالجارُّ لا يوجب حذفاً ولا سكوناً .

قوله : (كياء المتكلم) إن قلت: في التمثيل بها نظر، إذ كثيراً ما تكون ساكنةً. قلت: هي مبنية على الحركة دائماً باعتبار الأصل، والسكونُ لها عارضٌ لقصد التخفيف، أو يقال: البناءُ لها دائمٌ، ثم تارة تبنى على السكون، وتارة على الفتحة .

قوله : (ولم يضرب) هذا خارجٌ بقيد المبني أولاً.

---

(1) العنوان سقطت من (ب) و (ج) .

(2) (قوله) سقطت من (أ) .

(3) (ب) و (ج) : استغني عنها بـ(إلخ) .

هذا باب الإمالة

... وللإمالة أسبابٌ تقتضيها، وموانع تُعَارِض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحُول بينها وبين المنع، أما الأسباب فثمانية : ... الثاني : كونُ الياء تَخْلُفها في بعضِ التصاريف ... ويستثنى من ذلك ما رُجُوعُه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائد، فالأول ...، والثاني كرجوعها إليها إذا صُغِّرَا، فقيل : عُصَيَّة وقُفَيُّ، أو جُمِعَا على فُعُول فقيل : عِصِيٌّ وقِفِيٌّ .

... الخامس : وقوعها بعد الياء متصلة كبَيَان أو منفصلة بحرف كشَيْبَان وجادت يداه ... الثامن : إرادة التناسب، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب .

الإمالة[1]

قوله : **(وللإمالة)** أي: لإمالة الألف .

قوله : **(فقيل: عِصِيٌّ وقِفِيٌّ)** فأصلهما[2]: (عُصُوٌّ) و(قُفُوٌّ) استثقلت الواو المتطرفة في جمعٍ، تاليةً لواوٍ قبلها، فقلبت ياءً[3]، فالتقت الياءُ والواوُ الساكنة، فقلبت الواوُ أيضاً ياءً، وأدغمت في الثانية، وسيأتي في فصل الإبدال .

قوله : **(وجادت يداه)** لقائل أن يقول: ألف (يداه) تَخْلُفُها الياءُ في غير الرفع، ويمكن الجواب بأن المراد تخلف الياء بها في بعض التصاريف، أي[4]: الكلمات المباينة، كهذه الكلمة، وهذه ليست كذلك، إذ الكلمةُ مُتَّحِدةٌ .

قوله : **(أو في كلمة)** معطوفٌ على (في كلمتها)، أي: وقعت الألفُ بعد ألفٍ في كلمةٍ قارنتها، أي: قارنت الكلمةَ التي فيها الألف الممالة للتناسب، وح فتكون الألفُ

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ب) و (ج) : وأصلهما .

(3) فصارت : عُصُويٌّ .

(4) (أي) سقطت من (ج) .

أما الموانع فثمانية ، وهي الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ... وشرط الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ... أو ينفصل بحرف ، نحو : غنائم ، إلا إن كان مكسورا ، نحو: طِلاب، وغِلاب ... .

مسألة : يُؤَثِّر مانع الإمالة إن كان منفصلا، ولا يؤثر سببها إلا متصلا، فلا يُمَال نحو: (أتى قَاسِمٌ) لوجود القاف، ولا " لزيد مال "؛ لانفصال السبب .

الممالةُ للتناسب مسبوقةً بالألف الممالة(1) لسبب، كما يدل(2) عليه البعدية.

فالتمثيل للثانية بألف (الضحى) الممالة لمناسبه ألف (سجى) غير مطابق كما هو ظاهرٌ(3)، ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدَّر (أو) في (كلمة) معطوفاً على (بعد) والضمير في (قارنتها) عائد(4) على الألف ذات السبب، أي: وقعت الألفُ الممالة للتناسب في كلمةٍ قارنَتْ الألفَ ذات السبب، وفيه(5) قبح لا يخفى (6).

قوله : (**إلا إن كان مكسوراً ... إلخ**) استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون

هذا ملخص كلام الناظم وابنه وعليهما اعتراض من وجهين : أحدهما : أنها مَثَّلاَ بـ(أتى

---

(1) (الممالة) سقطت من (ج) .

(2) (ب) : تدل .

(3) قال الأزهري في التصريح 286/5 : ((والحاصل من إرادة التناسب : أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التي لا سبب فيها ، أو آتية بعدها ، فإن كانت سابقة عليها فتمال ... وإن كانت آتية بعدها ، فإما أن يقع ذلك في الفواصل أَوْ لا ، فإن وقع في الفواصل ، فتمال لتناسب الفواصل ، فـ(الضحى) تمال لمناسبة ما بعده ، وإن لم يكن في الفواصل ، فلا تُمال.

وينظر : شرح الشافية للرضي 14/3 ، وارتشاف الضرب 535/2 ، وهمع الهوامع 421/3 .

(4) (ب) و (ج) : عائداً .

(5) (وفيه) سقطت من (أ) .

(6) وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه ؛ لأن الألف التي عاد عليها الضمير هي الممالة للتناسب ، لا ذات السبب . وينظر : حاشية يس 349/2 .

قاسم) مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المانع، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر، والمثال الجيد "كتاب قاسم" .

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة، فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعا، ولهذا أميل ... و ﭼ ﮖ ﮒ ﮒ ﭼ مع موجود الراء المفتوحة، و ﭼ ﯗ ﯼ ﭼمع وجودهما .

المتصل، إذ الكسر قبل المتصل[1] متعذر؛ لأن مَتْلُوَّ الألف لا يكون إلا مفتوحاً .

قوله : (**وإن كان منفصلاً**) أي عن كلمة الْمُمَال .

قوله : (**في هذا النوع**) وهو ما سبب الإمالةِ فيه مقدَّر .

قوله : (**مع وجودهما**) مرجع الضمير في (**وجودهما**) هو: المستعلي والراء المفتوحة.

λ!!!;

هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ في بِنْيَة الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية

---

(1) (المتصل) سقطت من (أ) .

والجمع ... ، والثاني: كتغيير قَوْلٍ وغَزْوٍ إلى قَالَ، وغَزَا، ولهذين التغييرين أحكامٌ كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام: (عِلْمَ التصريف) .

التصريف [1]

قوله : (**وهو تغيير في بنية ... إلخ**) يدخل في هذا الحد الإعراب على أنه معنوي.

قوله : (**ولهذين التغييرين أحكام**) في هذا الكلام نظر؛ لأن الصحة والإعلال هما نفس التغيير الثاني، لا حُكمٌ له وللأول؛ لأنَّ الإعلالَ (إِفْعَالٌ)، فهو تغيير أيضاً، والحقُّ أنَّ التغييرَ الثاني هو حكمُ التغييرِ الأول؛ لأنك إذا أردت بناء (قال) من القول، تقول: (قَوَلَ)، وهذا هو التغيير الأول، ثم ينشأ حكم لهذا المبني، وهو إعلاله بقلب عينه ألفاً، [فتقول: قال][2]، وهذا هو التغيير الثاني.

فإن قيل: قد يكون[3] التغيير الثاني بدون الأول، كما في المصدر، وحينئذٍ فلا يكون حكماً له، وإلا تلازما، قيل: ذلك ممنوعٌ؛ لأن إعلالَ المصدر تابعٌ لإعلال الفعل[4]، فتأمل .

ولا تتعسف[5] بأن تقول[6]: أراد الموضِّحُ سلوكَ طريق الناظم في شرح الكافية، حيث جعل القسمين من التصريف، وذكرهما في حَيِّزِه؛ لأن هذا تركيبٌ لا يوافق ذلك

....

---

(1) العنوان سقط من (ب) .

(2) ما بين المعقوفين كتب في (ب) و (ج) : لحصول ، وبعده بياض في (ب) .

(3) موضعهما بياض في (ب)، و(ج): (قوله) وفي حاشية يس 353/2 (يوجد) ولعله هو الأنسب.

(4) في (ب) بياض لمقدار كلمتين ، وعلق على هامش هذه النسخة بـ(بياض في الأصل المنقول منه في هذه المقولة كلها) .

(5) (ج) : يتعسف .

(6) (ج) : يقول .

التركيب، وكلامُ ابن الناظم [...][1] على أن ما ذكره الموضح شاملٌ لما جعله حكماً، إذ يصدق على الصحة والإعلال أنهما تغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي، فإما أن يكون الحدُّ غيرَ مانع[2]، أو يجعل بعض التصريف حكماً لنفسه، وكلاهما باطلٌ، ثم إنَّ مقتضى كلامِه أيضاً التغايرُ بين التصريف وبين علمه، حيث فَسَّر التصريف بالتغيير، وعلم التصريف بأحكامه، وفيه أيضاً نظرٌ يطول بيانُه، والله أعلم .

ويمكن الجواب عن النظر الأول بأن المراد بالصحة والإعلال اللذين هما حكم للتغيير[3] حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز، يعني أنَّ التصريفَ نفسُ التغييرين .

ثم إنَّ وجوبَ التغيير في محلٍّ، وامتناعه في مَحَلٍّ آخر، وجوازه في محل ثالث، هو علمُ التصريف، فمدلول التصريف: التغيير في بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل، ومدلول علم التصريف الأحكام المتعلقة به[4] إيقاعاً وسلباً .

وبهذا يتضح ماذكره من الحدِّ، والأحكام[5]، فتأمله .

وبه يَصِحُّ أيضاً جَعْلُ الصِّحة من أحكام التغيير، وتوضيحه أن (قَوَل) مثلاً كونها يجب قلبُ عينها [ب/41] ألفاً لحصول سببه، وهو من علم التصريف، وحصول التغيير،

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ... وإلى مَزِيدٍ فيه ... .

وأبنية الثلاثي أَحَدَ عَشَرَ، والقسمة تقتضي اثني عشر ... والمهمل منها (فِعُلٌ) ... وزعم

(1) ما بين المعقوفين مقدار كلمة أو كلمتين يتوقف عليها معنى ما قبلها ، وقد سقطت من جميع النسخ ؛ لأن موضعها بياض في نسخة المصنف ، -كما علق ذلك في هامش النسخة (ب) – وقد أشار الشيخ يس إلى ذلك، – بعد أن نقل كلام اللقاني باختصار – فقال ((باختصار قليل مختل في النسخة)) .

(2) في حاشية يس 353/2 : (جامع) .

(3) موضعها بياض في (ب) و(ج) ، وفي حاشية يس (التصريف) .

(4) (به) سقطت من (ج) .

(5) (ج) : وللأحكام .

قومٌ إهمال (فُعِلٍ) أيضاً ... ، والرباعيُ المجردُ مفتوح الأول والثالث ... وللخماسي المجرد أربعة ... فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون .

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ... إلى مزيد فيه ... وأوزانُ الثلاثي ثلاثة ... وأما نحو (ضُرِبَ) – بضم أوله وكسر ثانيه – فمن قال : إنه وزن أصلي ... عدَّة رابعاً، ومن قال : إنه فرعٌ من فعل الفاعل ، مستدلا بترك الإدغام في نحو : سُوِيرَ لم يَعُدُّهُ .

وهو القلب فيها، الذي هو متعلَّق الوجوب من نفس التصريف، ووجوب عدم التغيير[1] في (لِوَاذ)[2] لحصول سببه من عدم إعلال فعله وهو (لاوَذَ)، هو علم التصريف، ووقوع[3] الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفاً، إذ التصريفُ تغييرٌ، فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغييرٌ إيجاباً وسلباً .

قوله : (فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون) إنما يتم هذا العدد بإدخال (فُعِل) وقد تقدم فيه الخلاف .

قوله : (بترك الإدغام) أي: بعد قلب الواو ياءً، ووجه الدلالة منه أنَّ القلبَ والإدغامَ المذكورين مشروطٌ بعدم عُروض الواو أو[4] الياء، فلولا أنَّ الواوَ هنا عارضةٌ بانقلاب الألف في (سَايَرَ) إليها[5] لما بقيت[6] .

---

(1) بدل (عدم التغيير) كتب في (ب) (الصحة) ، وفي (ج) التصريح ، وفي حاشية يس (الصحة) .

(2) (ب) و (ج) : لواذا ، وقد شطب على الألف الثانية في (أ) .

(3) (ج) : وفيه وقوع .

(4) (ج) : و .

(5) (ب) و (ج) : الها .

(6) أي : ولقلبت ياءً ، وقال سيبويه 368/4 : ((وسألت الخليل عن (سُوِير) و(بُويِع) : ما منعهم أن يقبلوا الواو ياءً ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ، ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة = = حين قلت : فُوعِل ، ألا ترى أنك تقول : سَايَرَ ويُسايِرُ ، فلا تكون فيهما الواو)) .

والأزهري في تصريحه 320/5 علة أخرى لعدم الإدغام فقال : ((... وأجاب الأولون عن ترك الإدغام =

فصل فيما تعرف به الأصول والزوائد

... وما خلا من هذه القيودُ حكم بأصالته، إلا إن قامت حُجَّة على الزيادة، فلذلك حكم زيادة همزتَيْ شَمْأَل واحْبَنْطا ... وسيني قُدْمُوس وَاسْطاع؛ لسقوطها في الشمول والحَبطَ ... والقدم والطاعة ... .

مسألة – لا تحذف همزة الوصل المفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة، نحو: چ ڀ ٻ چ، چ ٺ ٺ چوهو الأصل؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

قوله : **(واسطاع)**[1] إن قلت : قد قدم[2] أن السين تزاد في الاستفعال وفروعه، وهذا منها، قلت: المراد بالاستفعال وفروعه ما كانت السين فيه للطلب، كالاستخراج واستخرج، وهذا ليس كذلك .

قوله : (**"اتخذناهم"**[3]) كأنه على غير قراءة أبي عمرو، وأما على قراءته[4] فإنها

= والإبدال فقالوا : أما ترك الإدغام ، فلئلا يلتبس بمجهول (فَعَّل) ؛ لأنه إذا قيل : سُيِّرَ – بالإدغام – لم يُعْلم أنه مجهول (سَايَر) أو (سَيَّر))) .

(1) (ب) و (ج) : استطاع .

(2) (ج) : تقدم .

(3) الآيتان بتمامهما: چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ٻ پ پ پ ٻ ٻ ٺ ٺ ٺ چ سورة ص آية (62-63) .

(4) وهي – أيضا – قراءة حمزة والكسائي ، ووجه هذه القراءة أنهم يجعلون الهمزة همزة وصل ، بينما قرأ الباقون بهمزة القطع فتكون الهمزة للاستفهام ، أما قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي فتحتمل وجهين : الأول : أن تكون جملة (اتخذناهم) خبرًا محضًا ، فتكون في محل نصب صفةً لـ(رجالا) – كما ذكر اللقاني – .

= الثاني : أن يكون المراد الاستفهام ، وحذفت أداته لدلالة (أم) عليها ، كقول الشاعر :

تروحُ من الحي أم تبتكر ، أي : أتروح ؟ .

ينظر في القراءة والتوجيه : الكشف عن وجوه القراءات السبع 233/2 ، والإقناع 748/2 ، والتبيان في إعراب القرآن 1106/2 ، واللباب 133/2 ، والبحر المحيط 389/7 ، واللباب =

....

بكسر الهمزة على الإخبار صفةً لـ(رجالاً)[1] .

λ!!!;

هذا باب الإبدال

الأَحْرُفُ التي تُبْدَل من غيرها إبدالا شائعاً لغير إدغام تسعة ...

فصل في إبدال الهمزة

تُبْدَلُ من الواو والياء في أربع مسائل: ... الثانية:أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل ...

= في علوم الكتاب 446/16 .

(1) (ج) : كرجالاً .

وهنا مسألة خاصة بالواو: اعلم أنه إذا اجتمع وَاوَانِ وكانت الأولى مُصَدَّرة، والثانية: إما متحركة أو ساكنة متأصلة في الواوية، أبدلت الواو الأولى همزة، فالأولى نحو: جمع وَاصِلَة ووَاقية، تقول : أَوَاصِل، وأَوَا قٍ، وأصلهما: ووَاصِلُ ووَوَاقٍ .

الإبدال[1]

قوله : (لغير إدغام) أي: وأما الإبدال للإدغام فلا يختص بالتسعة المذكورة، كما في إبدال الصاد من التاء في: (يخصّمون[2]) وكإبدال لام التعريف راءً في[3] نحو: مِنَ[4] الرجل، وسيناً في نحو: من الساعي، في ألفاظ كثيرة .

قوله : (في إبدال الهمزة) أي: من غيرها، وليس المرادُ أنها هي المبدلةُ بغيرها .

قوله : (بعد ألف مفاعل) المراد أن تقع أحدهما في موضع العين من مفاعل .

قوله : (متأصلة الواوية) نعتٌ للساكنة فقط، إذ المتحركةُ العارضةُ تُبدَل معها الأولى همزةً، كما مَثَّل له بجمع[5] (واصلة) و(واقية) إذ الواو الثانية بدلٌ عن ألف فاعله .

* * * *

الباب الثاني باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة

والذي يُبْدَلُ منهما أبداً هو الثانية لا الأولى ... وأمثلة المتطرفة ... وأمثلة المضمومة ... وأن يبنى من (أَمَّ) مثل إصْبُع ... ، أو مثل (أبْلُم) فتقول : أوم – بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة – ...

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ب) و (ج) : يختصمون .

(3) (في) سقطت من (ج) .

(4) (ج) : (من نحو) فقدم وأخر .

(5) (ب) و (ج) : بجميع ، وفي (ج) زيادة (قوله) .

فصل في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

... وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرِ مَسَائل : ... الرابعة : أن تقع طَرَفاً رابعة فصاعداً ... الثامنة : أن تكون لام مفعوله الذي ماضيه على فَعِلَ – بكسر العين – نحو : رضيه فهو مَرْضِيٌّ ...

قوله : (**مثل: أبْلُم**) أي: مفتوحة أو مكسورة أومضمومة[1] .

قوله : (**أن تقع رابعة فصاعداً**) ينبغي أن يستثني من هذا لام (مفعول) الذي ماضيه على (فَعَل) بفتح العين، كمَغْزُوٍّ، ومَدْعُوٍّ، فإنه يجب فيهما[2] التصحيح، على ما سيأتي في المسألة الثامنة، وكأنّ المرادَ بهذه[3] الواوِ المذكورةِ في المسألة[4] الرابعة الواوُ الواقعةُ في ماضٍ أو اسمِ مفعولٍ له مضارعٌ، أو اسمِ فاعلٍ قُلِبَت فيه لسببٍ وإلا فالمسألةُ الثامنةُ داخلةٌ في المسألة الرابعة، فتأمله .

قوله : (**الذي ماضيه على فعل بكسر العين**) [إنما قيَّدَه بكون ماضيه على فَعِل

فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو : مَغْزُوٌّ ، ومَدْعُوٌّ ... والتاسعة : أن تكون لامَ فُعول جمعاً، نحو: عَصاً وعُصِيٌّ ... والتصحيح شاذٌّ، قالوا : أُبُوٌّ ... وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ .

فإن كان فُعُول مفرداً وجب التصحيح ... وقد يُعلُّ نحو عَتَا الشيخُ عُتِيًا .

---

(1) أي : همزة (أبْلُم) تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وهي لغات فيها حكاها الجوهري في صحاحه ، وحركة اللام كحركة الهمزة ، والأَبْلَم هو خوص المقل ، وله معانٍ أخر ذكرها الزبيدي في تاج العروس .

ينظر : الصحاح في اللغة 1874/5 (بلم) ، وتاج العروس 299/31 (بلم) .

(2) (ب) و (ج) : فيها .

(3) (ب) و (ج) : بهذا .

(4) (المسألة) سقطت من (ب) و (ج) .

بكسر العين][1]؛ لأن ماضيَه إذا كان كذلك قُلِبت فيه الواوُ ياءً، ويحمل عليه اسم المفعول.

قوله : (فإن كانت عين الفعل ... إلخ) إن قلت: فهل (قَلَى الشَّيْءَ على النار، كاللحم) من هذا القبيل، فيكون اسم المفعول منه مَقْلُوٌّ كمَقْرُوٌّ، أو مَقْلِيٌّ كمَرْمِيٌّ ؟ قلت: في الصحاح أنك تقول: قَلَيْتُ اللَّحْمَ والسَّوِيقَ فهو مَقْلِيٌّ، وقَلَوْتُهُ فهو مَقْلُوٌّ، لغة[2].

قوله : (وبَهْو) البَهْو أي: بالباء الموحدة، البيتُ المتقدِّم أمامَ البيوت[3] .

قوله : (نحو: "عَتَى الشَّيْخُ عُتِيًّا") لعله بالسين، ففي شرح الشافيه للجاربردي: وعَسَى الشَّيْخُ يَعْسُو عِسِيّا: إذا كَبِرَ ووَلَّى[4] .

فصل : في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

وأما إبدالها من الياء ففي أربعَ مسائل : الثالثة : أن تكُون لاماً لفَعْلَى – بفتح الفاء – اسماً لا صفة نحو تَقْوَى وشَرْوَى وفَتْوَى قال الناظم وابنه : وَشَذّ سَعْياَ لمكان وريًّا للرائحة ... انتهى ، فأما الأول ... وأما الثاني، فقال النحويون : صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة ريًّا، أي : مملوءة طِيباً .

---

(1) ما بين المعقوفين سقطت من (ج) .

(2) ينظر : الصحاح في اللغة 2466/6 (قلا) ، وتاج العروس 338/39 (قلا) .

(3) الصحاح في اللغة 2288/6 (بها) .

(4) قال ابن منظور : ((يقال للشيخ إذا ولّى وكبر : عَتَا يعْتُو عُتُوّا ، وعَسَا يَعْسُو مثله)) ، وقال الزبيدي : ((عَتَا الشَّيْخُ عُتِيًّا – بالضم والفتح – : إذا ولّى وكَبِرَ ، وكذلك : عَسَا عُسِيًّا وعُسُوًّا)) . ينظر لسان العرب 28/15 (عتا) ، وتاج العروس 534/38 (عتا) .

فصل في إبدال الألف من اختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط : ... والتاسع : أن لا تكُون إحداهما مَتْلُوَّة بحرف يستحق هذا الإعلال، فإن كانت كذلك صحت وَأعِلَّتِ الثانية ... وربما عكسوا فأَعَلُّوا الأولى وصححوا الثانية نحو آية في أسهل الأقوال .

فإن قلت : لنا أسهل منه قول بعضهم إنها فَعِلَةٌ كنَبِقَة ... وأما إذا قيل إن أصلها أيَيَةٌ ... فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني ... قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكْس، بدليل إبدال همزة أيمة ياء لا ألفاً .

قوله : (**وأما الثاني ... إلخ**) لقائلٍ أن يقول: أصلها (رويا) فعارضَ قلبَ اللامِ واواً ما تقدَّم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق أحدهما، وتأصُّلِه ذاتاً وسُكُوناً، ولو عمل بهذه القاعدة، ثم قلبت اللامُ واواً عملاً بالقاعدة الأولى لَلَزِم[1] الدور، إذ يجتمع ح أيضاً الياءُ والواوُ[2] مع السَّبْقِ والتَّأَصُّل المذكورين .

قوله : (**بدليل ابدال همزة (أئمة) ياء لا ألفاً**) أي: أصلها —كما مر— أَأْمِمَة بهمزة متحركة فساكنة، فدار الأمر بين إبدال الساكنة ألفا، من جنس حركةِ ما قبلها، وهو الإعلال، وبين إدغام الميم الأولى في الثانية[3]، بعد نقل كسرتها إلى الهمزة الثانية

....

قبلها[4] المستلزم لقلبها ياءً، فقُدِّمَ الإدغامُ المؤدي إلى ما ذكر على الإعلال.

فإن قيل: يَتَأَتَّى مع الإعلال بالقلب ألفاً الإدغام، فيقال[1]: آأمة[2]: قلت: المراد

---

(1) (ج) : للزوم .

(2) (ب) و (ج) : (الواو والياء)، فقدم وأخر .

(3) في جميع النسخ (الياء) وهو خطأ ؛ لأن الميم لا تدغم في الياء ، والتصويب من حاشية يس 389/2 ، حيث نقل كلام اللقاني كاملا .

(1) (قبلها) سقطت من (أ) .

الإدغام مع بقاء حركة المدغَم، وذلك لا يتأتى مع الإعلال . [42/أ]

λ!!!;

(2) (فيقال) سقطت من (ب) و (ج) .

(3) في حاشية يس 389/2 : آمَّة ، وهو الأولى .

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل : إحداها : أن يكون الحرف المعتل عيناً لفعل، ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ...

باب نقل حركة المتحرك [1]

قوله : **(ويجب بعد النقل في المسائل الأربعة ... إلخ)** سيجيء أنَّ صيغةَ (مفعول) من ذوات الياء تثبت الياءُ فيها بعد النقل؛ لئلا تلتبس بذوات الواو، ويجب إبدال ضمَّتِهِ قبلها كسرةً، فينتقض بذلك قوله : **(ويجب بعد النقل في المسائل الأربع ... إلخ)**، إلا أن يقال: إنه بعد النقل صار ما فيه حرفُ العلة مجانساً [2] للحركة ، وفيه نظر .

λ!!!;

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ب) و (ج) : مجانسٌ .

هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل ... المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحذوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك النقل ، ... وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون النسوة ، جاز الوجهان الأولان ، نحو : يَقْرِرْنَ ويَقِرْن ، واقْرِرْن وقِرْن ، ... وقرأ نافع وعاصم (وَقَرْنَ) بالفتح، وهو قليل ؛ لأنه مفتوح، ولأن المشهور قَرَرْتُ في المكان – بالفتح – أقِرُّ – بالكسر – .

الحذف[1]

قوله : (جاز الوجهان الأوَّلان) أي: وامتنع الثالث فيهما، وهو حذفُ العينِ وحركتِها، إذ فاءُ كلٍّ من الأمر والمضارع ولامه [2]ساكنتان لُزُوماً، فيؤدي الحذف المذكور إلى التقاء الساكنين على غير حدِّهِ .

قوله : (إذا كان ثلاثياًّ) أي: ماضياً .

قوله[3] : (**لأنه تخفيف لمفتوح**[4]) أي : لأن أصله على هذه القراءة (اقْرَرْن)، أمراً من (يقرَرْن) وماضيه عليها (قَرِرْن) .

قوله : (ولأن المشهور) عِلَّةٌ ثانية، يعنى أنَّ كونَه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليلٌ، ثم التخفيفُ بالحذفِ مع النقلِ أيضاً قليلٌ .

! ! !

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) في حاشية يس 397/2 : ولامهما .

(3) (قوله) سقطت من (أ) .

(4) (ب) و (ج) : لفتوح ، ويلاحظ الاختلاف بين المتن والحاشية .

هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً : ... وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يمتنع الإدغام ، ... وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك ... ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل أخر : ... إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ... فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءَين، وهي الثانية، لا الأولى خلافاً لهشام ... .

والتزم الإدغام في (هَلُمَّ)

الإدغام[1]

قوله : (ففي هذه الأنواع السبعة ... إلخ) سيأتي أن أُولى[2] التائين الزائدتين في أول المضارع يجوز فيها الفك والإدغام، فينبغي استثناؤها من قوله هنا: (ففي هذه الأنواع السبعة ... إلخ) .

قوله : (في ثلاث مسائل أُخَر) إن قلت: إحداها – على ما سيجيء – الأمر، وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل، نحو اخْصُصْ أبي، واكفُفْ الشَّرَّ، قلت: ذُكِر هنا لبيان[3] أن الحركة العارضة لا توجب إدغاماً، وهناك لبيان جواز الوجهين، فاختلف باعتبار الحركة وعدمها، إلا أنَّ الحقَّ أنَّ الحركة لم تُوجِبْ حَتماً، لا أنها أَوْجَبَت جوازَ الوجهين، فتأمل .

قوله : (وهي الثانية) أي: لأن بها حصل شرط[4] النقل [5] .

قوله : (والتزم الإدغام في "هَلُمَّ") إن قلت: (هلم) فعل أمرٍ عند تميم، تلحقها[6] **لثقلها بالتركيب** ... .

---

(1) العنوان سقط من (ب) و (ج) .

(2) (ج) : أول .

(3) (لبيان) سقطت من (ج) .

(4) (ب) و (ج) : فرط .

(5) (ج) : التغيير .

(6) (ج) : يلحقها .

علامات التأنيث، والتثنية، والجمع، فالتزام[1] الإدغام فيها على أصلهم في فعل الأمر، وعند الحجازيين اسمُ فعلٍ يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمؤنَّثُ والمذكرُ[2]، فالتزام الإدغام فيها عند الحجازيين ناقضٌ لأصلٍ، إذ الكلام في المضارع وفعل الأمر، وليست (هَلُمَّ) منهما[3]، فمِنْ أيِّ شيءٍ استُثْنِيَتْ؟ قلت: لعل قوله: (فالتزم[4]) اقتضابٌ لبيان مخالفة حكمه[5] لما هو بمعناه من أفعال الأمر في الإدغام، والتزام حركة الفتح، فتأمله .

قوله[6] : **(لثقلها بالتركيب)** لعل المراد بالتركيب : أنَّ (هَلُمَّ) مركبةٌ من كلمتين[7] ،

---

(1) (أ) : فالتزم .

(2) ينظر الفرق في استعمال (هلم) بين الحجازيين والتميميين في : الكتاب 529/3 ، والمقتضب 25/3 ، والمفصل 193 ، وشرح الكافية الشافية 1390/3 ، والتعليقة لابن النحاس 1109/2 ، وشرح الأشموني 1249/3 .

(3) (ج) كتب (وهلم ليست كذلك) بدل (وليست هلم منهما) .

(4) (ب) و (ج) : والتزم .

(5) (حكمه) كررت في (ج) .

(6) (قوله) موضعها بياض في (أ) .

(7) القول بأن (هلُمَّ) مركبة هو قول عامة النحويين وهو الصحيح ، ونقل بعضهم الإجماع عليه ، وحكى ابن العلج في البسيط القول بأنها بسيطة .

وفي كيفية تركيبها خلاف بين النحويين :

فقال جمهور البصريين : إنها مركبة من (ها) التنبيه وفعل الأمر (لُمَّ) ، بمعنى (جمع) ، كقولهم : (لَمَّ الله شعثك) ، أي : جمعه ، ثم حذفت ألف (ها) تخفيفا .

وقال الفراء ، ونُسب للكوفيين : إنها مركبة من (هلْ) التي للزجر ، و(أُمَّ) بمعنى : اقصد ، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها .

ينظر في هذه المسألة : الكتاب 529/3 ، ومعاني القرآن للفراء 203/1 ، والمفصل 193 ، واللباب 90/2، والتعليقة لابن النحاس 1109/2-1110 ، وشرح ابن يعيش 41/4- =

....

أحديهما[1] الهاء ، والأخرى[2] (لُمَّ)، والله تعالى أعلم[3].

انتهى ما وجد بخط المصنف على هوامش نسخته من التوضيح لابن هشام .

أعاد الله علينا من بركاته وبركات علومه في الدارين، بجاه سيدنا محمد سيد الثقلين .

ووافق الفراغ من كتابتها يوم الأحد المبارك حادي عشر جمادى الآخرة عام [؟؟؟][4] على يد أفقر عباد الله وأحوجهم إلى معونته محمود بن محمد بن موسى الحنفي عفى الله عنه بمنه.....تم[5] [ب/42]

= 42 ، وتوضيح = المقاصد 1651/3-1652 ، والتصريح 489/5-490 ، وهمع الهوامع 109/3-110 .

(1) (ب) و (ج) : أحدهما .

(2) (ب) و (ج) : والآخر .

(3) (ج) زيادة (بالصواب) .

(4) لم أتمكن من قراءة التاريخ .

(5) في (ب) : هذا ما وجد بخط المرحوم الشيخ الإمام العالم العلامة خاتمة المحققين الشيخ ناصر الدين اللقاني المالكي من حواشي التوضيح على هوامش نسخته – رحمه الله تعالى – . آمين ، والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، تم بحمد الله وعونه على يد كاتبه الفقير : أحمد بن محمد الزرقاني المالكي ، في يوم الاثنين ثالث شهر شوال سنة ست وستين وتسعمائة ، أحسن الله .

وفي (ج) : هذا ما وجد بخط المرحوم الشيخ العلامة خاتم المحققين الشيخ ناصر الدين اللقاني – رحمه الله – من حواشي التوضيح على هوامش نسخته رحمه الله . آمين .

1–فهـرس الآيات القرآنيـة

رقم الآيه	اسم السورة	رقم الصفحة
	سورة الفاتحة	
7	چڦ ڤ ڤ ڄ ڃ ڃ چ	235
	سورة البقرة	
6	چڀ ڀ پ چ	101
35	چۈ ۈ ۇ چ	344
74	چڭ ګ ګ ۇ ۇ ۆ ۆ چ	352
85	چڻ ٹ ٿ چ	111
111	چڀ ٺ ٺ ٹا ٹا ٹە ٹە ٹو ٹو ٹۇ چ	222
143	چڎ ڈ ڈ چ	225
197	چٱ ٻ ٻ چ	142
216	چڀ ڀ ٻ ٻ چ	197، 196
228	چﯿ ﯿ چ	112
234	چٱ ٻ ٻ ڀ ڀ پ چ	367،396

سورة الأعراف

سورة التوبة

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة الزخرف

سورة ق

سورة الذاريات

سورة الطور

سورة الواقعة

سورة الحشر

سورة التحريم

سورة الملك

سورة القلم

سورة نوح

سورة الجن

2– فهرس الأحاديث النبوية :

3-فهرس الأمثال والأقوال :

4–فهرس الأشعار والأرجاز

القافية	البحر	القائل	الصَّفحة
السحائبْ	مجزوء الكامل	أبو فراس الحمداني	292
خُلبْ	الرجز	رؤبة	230
معذَّبا	الطويل	ـ	181
أصابا	الوافر	جرير	14
شهرَبَه	الرجز	مختلف فيه	157
لغريبُ	الطويل	ضابئ البرجمي	220، 222
كَليبُ	الطويل	علقمة بن عبدة	339
ملاعبُه	الطويل	ذو الرمة	192
رجبُ	البسيط	عبدالله الهذلي	463
الأدبُ	البسيط	بعض الفزاريين	261
صاحبُه	الرجز	ـ	9
بأثأبِ	الطويل	امرؤ القيس	269
قاربِ	الطويل	سواد بن قارب	411
طالبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	435

5- فهرس اللغة

6– فهرس الأعلام

7- فهرس الكتب التي أوردها اللقاني

8- فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات والرسائل الجامعية :

1- حواشي الجرجاني على شرح الكافية (وهي المعروفة بحاشية السيد على المتوسط) ، لعلي بن محمد الجرجاني، نسخة خطيِّة محفوظة برقم (454) ، في مكتبة الساقزلي (وهي ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة) .

2- رفع الستور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك ، لمحيي الدين عبد القادر الأنصاري ، نسخة خطيِّة محفوظة برقم (2572) في مكتبة الشيخ عارف حكمت (وهي ضمن مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة) .

3- الكافية شرح الوافية (المتوسط) لركن الدين الاستراباذي ، نسخة خطيِّة محفوظة برقم (2221) في مكتبة المحمودية (وهي ضمن مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة) .

4- المقتبس في توضيح ما التبس للفخر الإسفندري (رسالة دكتوراه), عام1417هـ, تحقيق سعد بن محمد الرشيد (من أول الكتاب حتى نهاية فصل: حذف المفعول به) كلية اللغة العربية – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .

ثانياً : الكتب المطبوعة :

1- ابن هشام الأنصاري –آثاره ومذهبه النحوي ،د.علي فودة نيل ،ط1 1406 هـ ، الناشر : عمادة شؤون المكتبات –جامعة الملك سعود بالرياض .

2- ابن هشام وأثره في النحو العربي ، د. يوسف بن عبد الرحمن الضبع ، ط1 1418هـ ، دار الحديث – القاهرة .

3- أحكام (غير) وأوجه استعمالها في اللغة العربية ، د. عبد العظيم فتحي خليل،ط1 ،1417 هـ .

4- أدب الكاتب لابن قتيبة ، تحقيق محمد الدالي ، ط2 ، 1417هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان .

5- ارتشاف الضَرَب من لسان العرب لأبي حيّان ، تحقيق د.رجب عثمان محمد , الطبعة الأولى ، 1418هـ ,مكتبة الخانجي , القاهرة .

6- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية ، تحقيق د.محمد بن عوض السهلي ، الطبعة الأولى، 1422هـ، مكتبة أضواء السلف- الرياض.

7- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري , تحقيق د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، ط1 1415 هـ .بيروت

8- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي اليماني , تحقيق د.عبدالمجيد دياب,الطبعة الأولى , 1406هـ ,مركز الملك فيصل , الرياض .

9- الأشباه والنظائر للسيوطي , طبعة دار الحديث ، ط 3 ، 1404 هـ بيروت لبنان.

10- الأصمعيات، اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسّي ، الطبعة الأولى ، 1401هـ، دار الآفاق - بيروت .

11- الأصول لأبي بكر ابن السراج , تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي , الطبعة الثالثة , 1417هـ, مؤسسة الرسالة , بيروت .

12- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي ،ط 1415هـ ، دار الفكر ، بيروت .

13- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د . زهير غازي زاهد ،ط2 ، 1405هـ ،عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ،

14- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين لخير الدين الزركلي، الطبعة السادسة ، 1984م ، دار العلم للملايين – بيروت .

15- الإغفال لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، ط 2003م ، إصدار مركز جمعة الماجد .

16- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقي ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط2 1394هـ ، جامعة بنغازي .

17- الأفعال لابن القوطية ، تحقيق علي فودة ، ط2 1421هـ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.

18- الأفعال للسرقسطي ، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف ، ط3 ، 1423هـ ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة .

19- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي, تحقيق د. أحمد محمد قاسم ، طبعة المؤلف .

20- الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي المعروف بابن الباذش ، تحقيق د. عبدالمجيد قطامش ، ط2 ، 1422هـ ،مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى .

21- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع ، تأليف إدورد فنديك ، ط 1896 م ، الناشر دار صادر ، بيروت .

22- أمالي ابن الشجري ,تحقيق د.محمود الطناحي ,الطبعة الأولى ,1413هـ , مكتبة الخانجي- القاهرة .

23- الأمالي النحوية لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط 1 ،1405 هـ ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ،لبنان .

24- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات لأبي البقاء العكبري ، ط1 1399هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت — لبنان .

25- إنباء الغُمْر بأنباء العُمْر لابن حجر العسقلاني , تحقيق د. حسن حبشي,طبعة عام1418هـ , وزارة الأوقاف – مصر .

26- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي, تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, ط1, 1406هـ , دار الفكر العربي – مصر .
27- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات بن الأنباري، دار الفكر ، دمشق .
28- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ومعه الشرح الكبير للمحقق وهو كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، ط 1426 ، مكتبة العصرية ، بيروت – لبنان .
29- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لاسماعيل باشا، ط 1413 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
30- الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب , تحقيق د.إبراهيم محمد عبد الله , الطبعة الأولى , 1425هـ, دار سعد الدين, دمشق .
31- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ، تحقيق بهيج غزاوي ، ط1419هـ ، دار إحياء العلوم ، بيروت – لبنان .
32- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، ط1 1422هـ ، دار الكتب العلمية , بيروت .
33- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني ، نشر دار المعرفة ، بيروت – لبنان .
34- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني, دار المعرفة ، بيروت - لبنان
35- البديع في علم العربية لأبي السعادات ابن الأثير الجزري , تحقيق د.فتحي أحمد عليّ الدين ود.صالح حسين العايد , الطبعة الأولى, 1420هـ ,1421هـ معهد البحوث العلمية , مركز إحياء التراث - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
36- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ، تحقيق د.عياد الثبيتي ، الطبعة الأولى، 1407هـ ,دار الغرب - بيروت .

37- بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ,تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم , الطبعة الأولى , 1419هـ , المكتبة العصرية , بيروت .
38- البُلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الأنباري , تحقيق د.رمضان عبدالتواب , الطبعة الثانية , 1417هـ , مكتبة الخانجي – القاهرة .
39- البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي , اعتنى به بركات هبود , الطبعة الأولى , 1422هـ , المكتبة العصرية بيروت – لبنان .
40- البهجة المرضيّة في شرح الألفيّة للسيوطي ، تحقيق أحمد إبراهيم محمد علي، الطبعة الأولى ، 1421هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية — بيروت .
41- بيان كشف الألفاظ لشهاب الدين الأُبّذيُّ, تحقيق د.خالد فهمي, ط1, 2002م, مكتبة الخانجي – مصر .
42- تاج العروس من جواهر القاموس للسيِّد محمد مرتضى الزَّبيدي , تحقيق مجموعة من العلماء , الطبعة الأولى , 1421هـ – 2000م , سلسلة يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت .
43- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ,تحقيق أحمد عبدالغفور عطار, الطبعة الرابعة 1990م , دار العلم للملايين .
44- التبصرة والتذكرة للصيمري ,تحقيق د.فتحي أحمد مصطفى علي الدين،الطبعة الأولى،1402هـ ، دار الفكر , دمشق .
45- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، نشر مكتبة عيسى البابي الحلبي ، مصر .
46- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري , تحقيق د.عبدالرحمن العثيمين, الطبعة الأولى , مكتبة العبيكان – الرياض .
47- التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، ط1 1420هـ ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .

48- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي ، تحقيق د. حسن الملخ و د. سهى نعجة ، ط1 ،1426 هـ ، عالم الكتب الحديث ، الأردن .

49- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام , تحقيق د.عباس مصطفى الصالحي , الطبعة الأولى , 1406هـ,دار الكتاب العربي – بيروت .

50- التذييل والتكميل لأبي حيان , تحقيق د.حسن هنداوي ,الطبعة الأولى,1420هـ , دار القلم – دمشق .

51- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل ، تحقيق عادل محسن العميري ، الطبعة الأولى ، 1419هـ – مطابع جامعة أم القرى – مكة المكرمة.

52- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري, تحقيق د.عبدالفتاح بحيري إبراهيم,الطبعة الأولى , 1413هـ , مطبعة الزهراء للإعلام العربي – القاهرة .

53- التعريفات للجرجاني ،تحقيق إبراهيم الأَبياري ، طبعة دار الريان للتراث – مصر.

54- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، تحقيق د.محمد بن عبدالرحمن المفدَّى ، الطبعة الأولى ، 1409هـ ، مطابع الفرزدق – الرياض.

55- التعليقة لابن النحاس ، تحقيق د.خيري عبدالراضي عبد التواب ، ط 1 ، 1426هـ ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة.

56- تفسير القرآن العظيم لابن كثير ,تحقيق سامي بن محمد سلامة دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة : الثانية 1420هـ - 1999 م

57- تهذيب الأسماء واللغات للنووي , الطبعة الأولى , 1416هـ , بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر – بيروت .

58- التهذيب الوسيط في النحو للصنعاني ، تحقيق د. فخر صالح سليمان قداره، الطبعة الأولى، 1411هـ، دار الجيل – بيروت .

59- توجيه اللمع لبن الخبَّاز ، تحقيق د. فايز زكي محمد دياب ، ط1 ، 1423هـ ، مكتبة دار السلام بالقاهرة .

60- توشيح الديباج للقرافي ، تحقيق أحمد الشتيوي ، ط1 1403هـ ، دار الغرب الاسلامي ، تونس .
61- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي, تحقيق عبدالرحمن علي سليمان, ط1, 1422هـ , دار الفكر العربي – القاهرة .
62- التوطئة لأبي علي الشلوبيني ،تحقيق د.يوسف أحمد المطوع طبعة عام1401هـ,مطابع سجل العرب – القاهرة .
63- التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ، تحقيق د. عبدالحميد صالح حمدان ،ط1 1410هـ ، عالم الكتب ، القاهرة .
64- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لأبي جعفر الطبري , تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 1420هـ .
65- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، تحقيق هشام سمير البخاري ، ط 1423هـ ، دار عالم الكتب ، الرياض .
66- الجُمل المنسوب إلى الخليل ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة .
67- جمهرة اللغة لابن دريد , تحقيق رمزي بعلبكي ، دار العلم للملايين ، 1987م بيروت
68- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ،تحقيق د.فخر الدين قباوة ،ومحمد نديم فاضل،الطبعة الأولى، 1413هـ، دار الكتب العلمية – بيروت .
69- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي ، ط 1414هـ ، دار الفكر ، بيروت – لبنان .
70- حاشية الأمير على مغني اللبيب لمحمد الأمير ، دار إحياء الكتب العربية ،.
71- حاشية الخضري على ابن عقيل, ضبطه يوسف البقاعي ،ط1424،1 هـ,مكتبة دار الفكر ،دمشق .
72- حاشية الشيخ يس على التصريح , طبعة دار إحياء الكتب العربية , منشورات فيصل عيسى البابي الحلبي , القاهرة .

73- حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي لقطر الندى , الطبعة الثانية , 1390هـ.
74- الحجة لأبي علي الفارسي ،تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي ، الطبعة الثانية، 1413هـ ، دار المأمون للتراث – دمشق .
75- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة لأبي يحيى زكريا الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط1 1411هـ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان .
76- الحديث النبوي في النحو العربي ، تأليف الدكتور محمود فجال ، ط2 1417هـ ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض .
77- حروف المعاني للزجاجي, تحقيق د.علي توفيق الحمد , الطبعة الأولى, 1404هـ , دار الأمل- الأردن .
78- الحلل في شرح أبيات الجمل للبطليوسي ،تحقيق د.مصطفى إمام ،الطبعة الأولى، 1979م ، مطبعة الدار المصرية - القاهرة .
79- خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب للبغدادي ،الطبعة الأولى, وبهامشه المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية العيني، دار صادر- بيروت.
80- الخصائص لابن جني , تحقيق محمد علي النجار, الطبعة الثانية , دار الكتب المصرية- القاهرة .
81- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ،نشر دار صادر ، بيروت –لبنان.
82- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي , تحقيق د.أحمد الخراط ,الطبعة الأولى 1408هـ , دار القلم , دمشق .
83- دراسات في الأدب الجاهلي مباحث تراثية ونصوص دينية وتراجم, تأليف د.عادل جاسم البياتي, طبعة عام1986م, المملكة المغربية .
84- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، ط 1425هـ ، دار الحديث بالقاهرة .

85- درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي ، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور ،ط1 1391هـ، نشر المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة .

86- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق عرفات مطرجي ، ط 1418هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

87- دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة للمَقريزي, تحقيق د.محمد الجليلي , الطبعة الأولى, 1423هـ , دار الغرب الإسلامي – بيروت .

88- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ، حقق بمراقبة محمد عبد المعيد ضان ، ط2 1392 ، نشر مجلس دائرة المعارف، حيدر أباد — الهند .

89- الدُّرَر اللوامع على همع الهوامع للفاضل الرحالة أحمد بن الأمين الشنقيطي, اعتنى به أحمد السيد أحمد علي , المكتبة التوقيفية – مصر .

90- الدليل الشافي على المنهل الصافي لابن تغري بردي , تحقيق فهيم شلتوت,طبعة عام1998م , دار الكتب والوثائق القومية – مصر .

91- ديوان إبراهيم بن هَرِمة , تحقيق محمد جبّار المعيبد, طبعة عام1389هـ, مطبعة الآداب – النجف الأشرف .

92- ديوان الأعشى الكبير, شرح مهدي محمد ناصر الدين , ط1 ، 1407هـ ،دار الكتب العلمية ، بيروت —لبنان .

93-ديوان الحطيئة ، تصحيح أحمد بن الأمين الشنقيطي ، طبع في القاهرة سنة 1325هـ.

94- ديوان العباس بن مرداس السلمي ، جمعه وحققه د. يحيى الجبوري ،ط1 1412هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

95- ديوان الفرزدق ، قدم له وشرحه مجيد طراد ،ط1 1412هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

96-ديوان الكميت بن زيد الأسدي ، جمع وشرح وتحقيق د/ محمد نبيل طريفي ، الطبعة الأولى 2000م ، دار صادر ، بيروت — لبنان .

97- ديوان المقنع ، مطبوع ضمن كتاب شعراء أُمويون , دراسة وتحقيق د.نوري حمودي القيسي ط 1 1405هـ ، عالم الكتب ، بيروت .
98-ديوان امرىء القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثالثة 1969م ، دار المعارف – القاهرة .
99- ديوان جرير بن عطية بن الخَطَفَى ، شرح مهدي محمد ناصر الدين , ط1 ، 1406هـ ،دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان .
100- ديوان ذي الرُّمَّة , تحقيق د.عبدالقدوس أبو صالح , الطبعة الأولى, مؤسسة الإيمان, بيروت .
101- ديوان رؤبة بن العجاج ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ ، الطبعة الثانية ، 1400هـ ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
102- ديوان زيد الخير ، مطبوع ضمن كتاب شعراء إسلاميون ،تأليف د. نوري حمودي القيسي ، ط2 1405هـ ، مكتبة عالم الكتب ، بيروت .
103- ديوان عنترة ,, دار الكتب العلمية ، بيروت , لبنان .
104- ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د. ناصر الدين الأسد ، ط2 1387هـ ، دار صادر ، بيروت –لبنان .
105- ديوان كثيِّر عزة ، جمعه وشرحه إحسان عباس ط1 ، دار الثقافة ، بيروت –لبنان .
106- ديوان كعب بن مالك الأنصاري τ دراسة وتحقيق /شامي مكي العاني ، الطبعة الأولى 1386هـ - 1966م ، طبع في مكتبة المعارف – بغداد .
107- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر - القاهرة.
108- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، جمعه وحققه د. عبد القدوس أبو صالح ،ط1 1395هـ ، مؤسسة الرسالة .
109- رسالة المباحث المرضية لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. مازن المبارك ، ط1 1408هـ ، دار ابن كثير ، دمشق .

110- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ، تحقيق د.أحمد الخراط , من مطبوعات مجمع دمشق .

111- سر صناعة الإعراب لابن جني ، تحقيق د.حسن هنداوي ،الطبعة الأولى،1405هـ،دار القلم- دمشق .

112- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، لمحمد محمد مخلوف ، دار الكتاب العربي –لبنان .

113- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ،تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط ، ط1 ، 1406هـ ، دار ابن كثير ، دمشق

114- شرح ابن الحاجب على كافيته ، تحقيق جمال عبدالعاطي مخيمر أحمد، الطبعة الأولى، 1418هـ، مكتبة الباز- مكة المكرمة .

115- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي , تحقيق د.محمد علي سلطاني , طبعة عام1396هـ, مجمع اللغة العربية – دمشق .

116- شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ، تحقيق عبدالعزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الأولى، 1398هـ، دار المأمون للتراث- دمشق .

117- شرح الأشموني على الألفية , بحاشية الصبَّان,وبهامشه شرح الشواهد للعيني ، ط1424هـ طبعة دار الفكر, بيروت .

118- شرح التسهيل لابن مالك ،تحقيق د.عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون, الطبعة الأولى, 1410هـ , دار هجر – مصر.

119- شرح التسهيل للمرادي ، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ، ط1 2006م ، مكتبة الإيمان ، المنصورة – مصر .

120- شرح الحدود النحوية للفاكهي , تحقيق د.صالح بن حسين العايد , طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود – الرياض.

121- شرح الرضي على الكافية ، تحقيق د.حسن الحفظي ود.يحيى المصري ، الطبعة الأولى، 1414هـ و1417هـ، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية , الرياض .

122- شرح الشافية للجاربردي مع حاشية ابن جماعة ، طبعت ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط , الطبعة الثالثة ,1404هـ ، عالم الكتب - بيروت .

123- شرح العقيدة الطحاوية, تحقيق مجموعة من العلماء , وتخريج محمد ناصر الدين الألباني, الطبعة الثامنة , 1404هـ , المكتب الإسلامي – بيروت .

124- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط1 ، 1420هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة الباز بمكة المكرمة .

125- شرح ألفية ابن مالك لابن غازي المكناسي ، تحقيق د. حسين عبد المنعم بركات ، ط1 1420 هـ ، مكتبة الرشد بالرياض .

126- شرح الكافية الشافية لابن مالك ,تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي ,الطبعة الأولى , 1402هـ , دار المأمون للتراث ومركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

127- شرح الكافية لابن جماعة ، تحقيق د.محمد محمد داود ، دار المنار – القاهرة .

128- شرح الكافية للموصلي , تحقيق د.علي الشوملي ،الطبعة الأولى، 1421هـ، دار الأمل,الأردن .

129- شرح اللمحة البدرية في علم العربية ، تحقيق د. هادي نهر ، ط 1397هـ ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

130- شرح اللُّمع لابن بَرْهان ، تحقيق د.فائز فارس , الطبعة الأولى , 1404هـ, الكويت.

131- شرح اللّمع للواسطي الضرير ,تحقيق د.رجب عثمان محمد , الطبعة الأولى , 1420هـ,مكتبة الخانجي - القاهرة .

132- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ(التخمير) للخوارزمي ، تحقيق: د.عبد الرحمن العثيمين ، الطبعة الأولى ، 1990م، دار الغرب - بيروت .

133- شرح المفصل لابن يعيش , طبعة عالم الكتب - بيروت .
134- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ، تحقيق د.تركي بن سهو العتيبي،الطبعة الثانية، 1414هـ ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
135- شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ، تحقيق / خالد عبد الكريم ، بدون تاريخ للطبعة .
136- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد بنيس ، ط1 1419 هـ ، دار المعرفة ، المغرب .
137- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق د.صاحب أبو جناح ، طبعة عام1400هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق .
138- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ، نشره أحمد أمين وعبدالسلام هارون ، ط2 1388هـ ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة .
139- شرح شافية ابن الحاجب للرضي , تحقيق محمد نور الحسن , ومحمد الزفزاف, ومحمد محيي الدين عبدالحميد , مطبعة حجازي- القاهرة .
140- شرح شذور الذهب لابن هشام , تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد,المكتبة العصرية 1409 هـ ، بيروت .
141- شرح شذور الذهب للجوجري , دراسة وتحقيق د. نواف بن جزاء الحارثي , الطبعة الأولى , 1424هـ , عمادة البحث العلمي – الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .
142- شرح شواهد المغنى للسيوطي ،بتعليق الشيخ محمد ابن التلاميد الشنقيطي،مكتبة الحياة- بيروت .
143- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري،طبعة عام1397هـ،مطبعة العاني- بغداد .
144- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، ط3 1419 هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان .

145- شرح مختصر تصريف العزّي للتفتازاني ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، ط1 198م ، نشر ذات السلاسل ، الكويت .

146- شعر الأحوص الأنصاري ، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، الطبعة الثانية ، 1411هـ ، مكتبة الخانجي – القاهرة .

147- شعر الشنفرى الأزدي ، لأبي فيد مؤرج السدوسي ، تحقيق د. علي ناصر غالب ، ط1 1419هـ ، من مطبوعات مجلة العرب بالرياض .

148- شعر عروة بن الورد العبسي ، صنعة ابن السكيت ، تحقيق د. محمد نعناع ،ط1 1415 هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

149- شعراء أُمويون , دراسة وتحقيق د.نوري حمودي القيسي طبعة عام1402هـ, المجمع العلمي – العراق .

150- شواذّ القراءات لأبي عبدالله الكرماني ، تحقيق د/شمران العجلي ،الطبعة الأولى 1422هـ ، مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .

151- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق د. طه محسن، طبعة 1405هـ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – العراق .

152- صحيح الإمام البخاري ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، ط3 1407هـ ،نشر دار ابن كثير ودار اليمامة ، بيروت – لبنان .

153- صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، نشر دار الجيل ودار الآفاق الجديدة ، بيروت – لبنان .

154- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية لتقي الدين النيلي ، تحقيق د. محسن بن سالم العميري ، الطبعة الأولى ، 1415هـ، مطبوعات جامعة أم القرى- مكة المكرمة .

155- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة صياغة للمنطق وأصول البحث متمشِّيَةٌ مع الفكر الإسلامي , تأليف عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني, الطبعة الثانية, 1401هـ , دار القلم- دمشق .

156- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد بن عبدالعزيز النجار ، مكتبة ابن تيمية – القاهرة .

157- الطِّراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ليحيى بن حمزة العلوي ، بمراجعة وضبط وتدقيق مجموعة من العلماء ,طبعة 1402هـ , دار الكتب العلمية , بيروت .

158- العلل في النحو لأبي الحسن الوراق ،تحقيق د. محمود جاسم الدرويش الطبعة الأولى ، 1420هـ،مكتبة الرشد ، الرياض .

159- العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني ، تحقيق الحساني حسن عبدالله ،ط2 1415هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

160- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر للبعلي, تحقيق د.ممدوح محمد خسارة , الطبعة الأولى, 1423هـ, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت .

161- الفضة المضيّة في شرح الشذرة الذهبية للعاتكي ،تحقيق الدكتور هزاع سعد المرشد، الطبعة الأولى، 1424هـ،طبعة المجلس الوطني للثقافة والفنون - الكويت .

162- فقه الزكاة ، تأليف د. يوسف القرضاوي ، ط22 1414هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان .

163- فهارس كتاب سيبويه ودراسته ، صنعه محمد عبدالخالق عظيمة ، ط1 1395هـ ، دار الحديث بالقاهرة .

164- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب للجامي, تحقيق د.أسامة طه الرفاعي, طبعة عام1403هـ , وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق .

165- الفوائد المحصورة في شرح المقصورة للخمي ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط1 ،1400هـ دار مكتبة الحياة – لبنان .

166- فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح للطيب الفاسي ،تحقيق أ.د. محمود فجال ، ط 1 1421هـ، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي – الإمارات العربية المتحدة .

167- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية ، دراسة وتحقيق ربيع بن هادي مدخلي ، ط1 ، 1412هـ ، مكتبة لينة – دمنهور .

168- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعًا ودراسةً وتقويمًا(إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام 1415هـ) , تأليف: خالد بن سعود العصيمي , الطبعة الأولى , 1423هـ ,دار التدمرية – الرياض .

169- القوافي للقاضي أبي يعلى التنوخي ، تحقيق د/ عوني عبدالرؤوف ، طبع في مطبعة الحضارة العربية 1975م . الفجالة .

170- القول المفيد على كتاب التوحيد ، للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين ، ط2 محرم 1424هـ ، نشر دار الجوزي .

171- الكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق د. فيصل الحفيان ، ط1، 1422هـ ، مكتبة الرشد بالرياض .

172- الكافية في النحو لابن الحاجب, طبعته دار ابن حزم ضمن مجموعة متون في اللغة العربية، ط1 ، 1426هـ ، بيروت .

173- الكامل لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،دار نهضة مصر،القاهرة .

174- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، ط1 1408هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

175- كتاب سيبويه, تحقيق عبدالسلام هارون ,الطبعة الأولى,دار الجيل ، بيروت

176- الكشاف لأبي القاسم جارالله الزمخشري , ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ،دار إحياء التراث العربي – بيروت .

177- الكشاف لأبي القاسم جارالله الزمخشري ، تحقيق عبدالرزاق المهدي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .

178- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة , ط1 ، 1413 ، دار الكتب العلمية .

179- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق د.محيي الدين رمضان ،الطبعة الرابعة ،1407هـ،دار الرسالة- بيروت.

180- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي ، ضبطه وعلق عليه عبدالله الكندري ، ط1 1422هـ ، دارابن حزم – لبنان .

181- الكليّات للكفوي ، تحقيق د.عدنان درويش ومحمد المصري ، الطبعة الثانية ، 1419هـ، مؤسسة الرسالة , بيروت.

182- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري ، تحقيق غازي مختار طليمات ، ط1 1995م ، دار الفكر – دمشق .

183- اللباب في علوم الكتاب لأبي حفص عمر بن علي الحنبلي ، ط1 1419هـ ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوض ، ط1 1422هـ ، دار الكتب العلمية , بيروت .

184- لسان العرب لابن منظور الإفريقي , ط1 ، 1412 هـ طبعة دار صادر,بيروت .

185- اللَّمحة في شرح الملحة للصائغ ، تحقيق د.إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الطبعة الأولى، 1424هـ، مطابع الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .

186- لُمَعُ الأدِلَّة في أُصولِ النحو لأبي البركات الأنباري, مطبوعًا ضمن (رسالتان لابن الأنباري),وهما: (الإغراب في جدل الإعراب, ولُمَعُ الأدِلَّة في أُصولِ النحو) , تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني , دار الفكر – بيروت .

187- اللُّمع لابن جني ، تحقيق حامد المؤمن ،الطبعة الثانية , 1405هـ ،عالم الكتب ودار النهضة العربية ، بيروت –لبنان .

188- ما ينصرف وما لاينصرف لأبي إسحاق الزجَّاج، تحقيق د.هدى محمود قراعة, الطبعة الثالثة , 1420هـ , مكتبة الخانجي – القاهرة .

189- متن ألفية ابن مالك ، ضبطها وعلق عليها د/ عبداللطيف الخطيب ، الطبعة الأولى 1427هت ، توزيع مكتبة العروبة ، الكويت

190- مجالس العلماء لابي القاسم الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون ، ط3 1420هـ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

191- مجمل اللغة لابن فارس ،الطبعة الثانية ,1406هـ , مؤسسة الرسالة , بيروت.

192- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ،تحقيق علي النجدي ناصف ود.عبدالحليم النجار ود.عبدالفتاح إسماعيل شلبي , طبعة عام1424هـ, المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر .

193- المخصص لابن سيده , تقديم الدكتور خليل إبراهيم جفَّال , الطبعة الأولى , 1417هـ ,دار إحياء التراث العربي , بيروت .

194- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي , تحقيق محمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم , طبعة دار الفكر – بيروت .

195- المسائل البغداديات للفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني – بغداد.

196- المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن هنداوي، الطبعة الأولى، 1424هـ، كنوز إشبيليا – الرياض .

197- المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ، تحقيق محمد الشاطر ،الطبعة الأولى، 1403هـ, مطبعة المدني – القاهرة .

198- المسائل المشكلة المعروف بالبغداديات لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد .

199- مسائل خلافية للعكبري , تحقيق د.عبدالفتاح سليم , طبعة عام1425هـ , مكتبة الآداب – القاهرة .

200- المساعد على تسهيل الفوائد ،تحقيق د.محمد كامل بركات،الطبعة الثانية، 1422هـ،مطبعة جامعة أم القرى – مكة المكرمة .

201- مسند الحميدي ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر دار الكتب العلمية بيروت ، ومكتبة المتنبي القاهرة .

202- المصباح المنير للفيومي , تحقيق عبدالعظيم الشناوي, الطبعة الثانية ,دار المعارف , القاهرة .

203- المطول على التلخيص للتفتازاني ، طبعة 1330هـ ، مطبعة أحمد كامل ، نشرته المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة .

204- معاني القرآن للأخفش ، تحقيق د.فائز فارس ، الطبعة الثانية ، 1401هـ .

205- معاني القرآن للفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار ، الطبعة الثالثة، 1422هـ ،دار الكتب المصرية- القاهرة.

206- معجم البلدان للحموي , دار الفكر , بيروت – لبنان .

207- معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم (المخطوطات والمطبوعات) ، إعداد علي الرضا قرّة بلوط و أحمد طوران قرّة بلوط ، نشر دار العقبة ، قيصري – تركيا.

208- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع , جمع وإعداد د.محمد عيسى صالحية, طبعة عام1992م, معهد المخطوطات العربية – القاهرة.

209- معجم المؤلّفين (تراجم مصنّفي الكتب العربية), وضعه عمر رضا كحالة, دار إحياء التراث – بيروت .

210- معجم شواهد العربية , تأليف عبدالسلام هارون , الطبعة الثالثة , 2002م , مكتبة الخانجي – مصر .

211- معجم ما استعجم للبكري،تحقيق مصطفى السقا،الطبعة الثالثة،1403هـ ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان .

212- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ،الطبعة السادسة ، 1985،الناشر : دار الفكر - بيروت

213- المغني في النحو لابن فلاح اليمني ، تحقيق د.عبدالرزاق السعدي ، الطبعة الأولى ، 1999م ، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد .

214- المغني في علم النحو للجاربردي ، تحقيق قاسم الموشي أبو محمد أنس ، ط1 1428هـ ، دار صادر ، بيروت –لبنان .

215- المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني لابن قدامة المقدسي ، الطبعة الأولى ، 1405 ، نشر دار الفكر ، بيروت – لبنان .

216- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق أكرم يوسف ، الطبعة الأولى،1400هـ ، دار الرسالة .

217- المفصَّل للزمخشري ، تحقيق د . علي بو ملحم ،الطبعة : الأولى 1993 ،مكتبة الهلال – بيروت

218- المفضَّل في شرح المفصل (باب الحروف) للسخاوي ، تحقيق د. يوسف الحشكي ، أصدار وزارة الثقافة الأردنية 2002 م .

219- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، ط1 1428هـ ، مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .

220- المقتصد للجرجاني ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان ، طبعة 1982م ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية – دار الرشيد .

221- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، 1399هـ ، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية – القاهرة – مصر .

222- المقرَّب لابن عصفور , تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري, مطبعة العاني – بغداد .

223- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ،لبرهان الدين بن مفلح ، ط 1410هـ ، تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الرشد بالرياض .

224- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع الأندلسي ، تحقيق د. علي بن سلطان الحكمي ، ط1 1405 .

225- منازل الحروف للرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان .

226- المناهج الكافية في شرح الشافية لزكريا الأنصاري ، تحقيق د. رزان يحيى خدام ، ط1 ، 1424هـ ، إصدار مجلة الحكمة ، بريطانيا .
227- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ، ط1 1405هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
228- المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى العلوي ، تحقيق د. هادي عبدالله ناجي ، ط1 ، 1430هـ ، مكتبة الرشد بالرياض .
229- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأزهري ، تحقيق د. عبدالكريم مجاهد ، ط1 1424هـ ، مؤسسة الرسالة .
230- نتائج الفكرللسهيلي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام .
231- نزهة الألِبَّاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى 1424هـ ، المكتبة العصرية – لبنان .
232- نزهة الطرف في على الصرف لابن هشام الأنصاري ، تحقيق د. أحمد عبدالمجيد هريدي ،ط1410هـ ، مكتبة الزهراء بالقاهرة .
233- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ،ط2 1408 هـ ، مؤسسة الرسالة .
234- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة للسيوطي ، تحقيق د. فاخر جبر مطر ،ط1 ، 2007م ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان .
235- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي ، تحقيق د. علي عمر ، ط1 1423هـ ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر .
236- هديّة العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي ، الطبعة الأولى، 1413هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان .
237- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي, تحقيق تحقيق عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية , مصر .

238- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلّكان, تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت – لبنان .

9– فهرس الموضوعات

10 – فهرس الفهارس